

الساحات حصار 2013 3



نحن

«**منتصرون**»

نحن جازمون أمتنا، ولا نقبل استعمار البحرين
وإن غلبت القوى



BAHRAIN 2014
18th Anniversary
Bahraini Revolution



كتاب يرصد مجريات الثورة البحرينية على المستوى السياسي والحقوقى والاجتماعي المحلي والدولي، يصدر في النصف الأول من كل عام.



صحيفة إلكترونية مستقلة تعنى بالشأن البحريني

© جميع الحقوق محفوظة لصحيفة مرآة البحرين

ISBN 978-9953-0-2919-1

الطبعة الأولى، بيروت، 2014

www.bhmirror.no-ip.org | www.bahrainmirror.com

editor@bahrainmirror.com | info@bahrainmirror.com

صورة الغلاف للمصور البحريني أحمد الفردان

«إهداء»

«الشهيد لا ينازع الموت، بل الحياة»
إلى شهدائنا الذين ينازعون الدكتاتورية من أجل أن نحيا في
وطن حر

«الإفتاحية»

«أَسْمَاؤُنَا شَجَرٌ مِنْ كَلَامِ الْإِلَهِ، وَطَيْرٌ تَحَلَّقُ أَعْلَى
مِنَ الْبُنْدُقِيَّةِ. لَا تَقْطَعُوا شَجَرَ الْأَسْمِ يَا أَيُّهَا الْقَادِمُونَ
مِنَ الْبَحْرِ حَرَبًا، وَلَا تَنْفُثُوا خَيْلَكُمْ لَهَبًا فِي السُّهُولِ»

محمود درويش

أضاف الملك ساحة جديدة للصراع مع نظامه الدكتاتوري. إنها ساحات التاريخ حيث الشرعية والهوية والاعتراف. أرادها الملك هكذا، أن تتحول المعركة من ساحة الخصام إلى ساحة العدا، من ساحة الخلاف السياسي، إلى ساحة احتراب الهوية.

في فبراير 2013 افتتح متحفه العسكري الذي يؤرخ لتاريخ القبيلة العسكري، وفي ديسمبر 2013 أعطى معنى واضحا لغرض هذا المتحف، إنه أرشيف 1783م أي أرشيف الغزو والإخضاع بالقوة وعدم الاعتراف بالمهزومين. وبين فبراير وديسمبر، زار في مايو، بلاد المستعمر، ليقول لهم «هل طلب منكم أحد الذهاب؟» إنكم لم تستعمروا البحرين، كنتم أصدقاءنا، أصدقاء الفاتحين. وفي فبراير، دشّن الملك أولى احتفالاته بالذكرى 200 على استعمار بلاده من قبل بريطانيا، باعتباره تاريخ امتنان وشكر لا تاريخ سيطرة وتحكم.

نضال شعب البحرين السلمي، في ساحات 2011 و2012 جعل السلطة عارية إلا من وقاحة البربري. مطالب سياسية عادلة وتوق شديد للحرية، قبال دكتاتورية تستأثر بكل شيء. في 2013 يجد الدكتاتور نفسه محاصرا، فيذهب لساحة التاريخ الذي كتبته قبيلته. يريد أن يقرر أنه صاحب الحق التاريخي في استملاك هذه البلاد، يأتيه الرد سريعا: كل ما في هذه الأرض

ينطق بغير اسمك، مساجدها التاريخية، عوائلها الموغلة في أرضها، شواهد قبورها، وثائقها المحفوظة، سير علمائها وكتبهم ومخطوطاتهم. كلهم هنا، لا يعرفون مكاناً جاءوا منه، كما لا يعرف تراب هذه الأرض المكان الذي كان فيه قبل أن يكون تراب أوال.

لا تاريخ لهذا الشعب يحتفل به كتاريخ لوصوله هذه الأرض، فهو هنا ضارب في التاريخ. باختصار 230 عاماً لا يمكنها أن تهزم ما لا نهاية له من الأعوام.

في 2011، كان البريغي مسجداً فصار في 2013 معلماً للهوية وساحة معركة ومجالاً للاعتراف، صار دليلاً ضد الطارئ والغازي والوافد، ضد 230 عاماً التالية ل 400 عام.

فتح ساحة التاريخ بوقائعه المأساوية، يؤكد أن النضال ليس من أجل لقمة العيش وحدها، بل إنه النضال من أجل الاعتراف والكرامة.

إنها السنة الثالثة من عمر الثورة، وعمر حصادها، سجل انتهاكات حقوق الإنسان يتضاعف في حصاد السلطة، وسجل الإدانات الدولية من قبل المنظمات والدول يزداد ضد السلطة، وسجل تجربة النضال السلمي لشعب البحرين تتراكم دروسه. في حصاد هذا العام ما يفوق 50 تقريراً كتبت مهنية عالية، وهي تغطي جميع نشاطات الثورة المحلية والدولية، كما ترصد تحرك السلطة ضد هذه النشاطات.

«محتويات الكتاب»

1 « الفصل الأول | ساحات الثورة 107-12

- » 14 « لسان حال النظام للشيخ علي سلمان شهداء 2013
- » 24 « استهداف عوائل الشهداء
- » 34 « حملات البحرينيين في 2013
- » 42 « التجسس والاختراق
- » 58 « إزالة مظاهر العسكرة عن «السلامية»
- » 66 « حصاد المفصولين
- » 72 « النشاط الحقوقيون
- » 84 « قضية الرموز
- » 92 « الفورمولا ضحاياها نفيسة وريحانة
- » 100 «

2 « الفصل الثاني | المنظمات الدولية 159-108

- » 110 « عام من الإدانات الأممية
- » 118 « البحرين في نطاق عمل 60 منظمة دولية
- » 138 « قضية البحرين تدخل «هارفرد» و MIT
- » 148 « سقوط المؤشرات الدولية

3 « الفصل الثالث | السياسات الدولية والإقليمية 267-160

- » 162 « حصاد «حزب الله» والبحرين
- » 172 « البرلمان البريطاني وحكومته
- » 180 « البرلمان الأوروبي يتبنى قضية البحرين
- » 190 « العلاقة بين القبيلة والمستعمر
- » 200 « الدبلوماسية البحرينية تحاول تحييد طهران في الصراع السياسي
- » 212 « البحرين «القضية المهمة» في سياسة إيران
- » 222 « بين أوباما وروحاني
- » 230 « الدول العربية والثورة البحرينية
- » 236 « من واشنطن إلى البحرين
- » 250 « قضية الأسطول الخامس

283-268 | ميديا الثورة وجوائزها

- » 270
- » 274

301-284 | صحافة عالمية ودولية

- » 286
- » 294

359-302 | الحكومة والاقتصاد

- » 304
- » 310
- » 318
- » 328
- » 336
- » 344
- » 350

433-360 | محاكم وانتهاكات

- » 362
- » 368
- » 378
- » 384
- » 392
- » 402
- » 410
- » 416
- » 424

492-434 | أجندة الثورة

- » 436
- » 440
- » 444
- » 448
- » 452
- » 462
- » 474
- » 480
- » 486

4 « الفصل الرابع

- « المناضلين البحرينيين
- « إصدارات الثورة

5 « الفصل الخامس

- « انتقادات الصحف الغربية
- « الصحافة الأجنبية

6 « الفصل السادس

- « حيلة الملك العاجز
- « ولي العهد نائباً لرئيس الوزراء
- « اقتصاد البحرين
- « اللحم ليس للفقراء بعد اليوم
- « فساد أبا وأخواتها
- « حصاد الملك
- « التيارات السنية الموالية

7 « الفصل السابع

- « تبرئة القتل والمعدّيين
- « حصاد الخلايا
- « الملاعب ساحات إقصاء
- « اغتيال الطفولة
- « محاكم طوارئ مبطنة
- « ساحة «بهية العرادي» تشتعل
- « الاعتقالات والمداهمات
- « انتهاكات السجون
- « المرتزقة والميليشيات المدنية يملأون ساحات القتل

8 « الفصل الثامن

- « أحداث ووقائع أبريل
- « أحداث ووقائع مايو
- « أحداث ووقائع يونيو
- « أحداث ووقائع يوليو
- « أحداث ووقائع أغسطس
- « أحداث ووقائع سبتمبر
- « أحداث ووقائع أكتوبر
- « أحداث ووقائع نوفمبر
- « أحداث ووقائع ديسمبر

» English section

4 - 61

» Emile Nakhleh: Misconceptions about Bahrain	4	«
» Khalil Al-Marzooq	10	«
» Nafis, Nadia and Rihana	30	«
» The Bahraini Photographers	34	«
» Salman Mahdi	46	«
» A Letter to South Korea	50	«
» Rihana Al-Musawi	54	«

اقراء

لسان حال النظام للشيخ علي سلمان: بيدي أن أمحوك، لكنني أحتاجك، وأخافك . شهداء 2013: إصابات مباشرة أو الدهس أو الغاز السام . حملات البحرينيين . حصاد التجسس والاختراق . إزالة مظاهر العسكرة عن «السلمانية» وتبرئة معذبي الأطباء واستقالة مدير «الإيرلندية للجراحين» . أكثر مواقف «جميل حميدان» دناءة... حصاد المفصولين . النشاط الحقوقيون . قضية الرموز: دبلوماسيون غربيون يلتقونهم في السجن، «المؤسسة الوطنية» تعترف: إنهم رهائن الحوار! . الفورمولا ضحاياها نفيسة وريحانة: نزاع سياسي في سباق رياضي لم يشهد له العالم مثيلا

ساعات الثورة

الفصل الأول

107-12

لسان حال النظام للشيخ علي سلمان: بيدي أن أمحوك، لكنني أحتاجك، وأخافك

«الآن ضاعفوا عدد المعتقلين وأوصلوهم 3 آلاف، لا نريد معتقل آخر، ولكن لدينا استعداد أن يكون في السجن 10 آلاف ونحن منهم، و20 ألف لكن لن ننزل».

الشيخ علي سلمان في 29 ديسمبر 2013

ليس الوحيد، لكنه الأصعب على قرار السلطة. منذ 3 سنوات والسلطة تروح وتجيء بغية التخلص من وجوده المربك لها، مرةً بمحاولة اغتياله، كما حدث في يونيو 2012، ومرات بإلقاء الغازات الخانقة في بيته، وتحطيم نوافذه، وترويع عائلته، ومرات بالتحقيق معه والتمهيد لاعتقاله، في كل مرة تقترب السلطة من اعتقاله مقدار خطوة ثم تتراجع في اللحظة الأخيرة. أسباب التراجع كثيرة.

تعلم السلطة أن بقاء أمين عام جمعية الوفاق الشيخ «علي سلمان» في الشارع، خير لها من وجوده في المعتقل. فهو أحد أوتاد الشارع الحامية له من الانزلاق في دوامات العنف والانفلات الغاضب، وتعلم أن أفعال (سلمان) وتصريحاته ليست من نوع (ردود الأفعال)، وأن الشارع، ما لم يتزن به (وتد) له احترامه وتقديره عنده، فإنه منحاو لرد الفعل أمام بطش السلطة وتعنتها المستشري.

تعلم السلطة أيضاً، أن وجود سلمان، وإن كان يربكها ويزعجها بحده الأقصى، إلا أنه من جهة أخرى يعد (الحضور) الأقوى الذي يمكنها التفاوض معه، والرأي الأكثر اعتدالاً للتجاوز معه، والأكثر قدرة على احتواء أطراف المعارضة مع توجهاتها المختلفة بسلام داخلي. باختصار، تعلم أنه الرجل الذي بقدر ما تبغضه، فإنها تحتاجه، فهو وسيلتها الأخيرة نحو الشارع عندما تنغلق أمامها كل الطرق الأخرى.

3 سنوات مشحونة بحرب إعلامية ورسمية ضد سلمان، استخدمت فيها شخصيات ساقطة أخلاقياً، لم تهدأ دقيقة واحدة عن اللغو السيفي، طالته بكل الاتهامات الإنسانية والدينية والأخلاقية، ونسبت له الطائفية والإرهاب، ونيته في تحويل المملكة إلى دولة دينية تابعة لولاية الفقيه. لكن لم ينجح أحد من هؤلاء، ولو مرة واحدة، في استئلال ما يفيد بذلك في أي من خطابه الموزونة، حتى في أسوأ أوقات الأزمة، بل كل خطابه تؤكد عكسها تماماً، ما يزيد غيظ السلطة أكثر.

خطابات سلمان حتى (الأشد منها) لم تنحرف عن مطالب الثورة الواضحة والصريحة، التي أعلنتها الجمعيات السياسية المعارضة منذ فبراير 2011، ولم تحد عن المبادئ الثابتة فيما يتعلق بمطالب الدولة الديمقراطية العادلة، والعلاقة المتساوية مع شركاء الوطن. لهذا لم تتغير مضامين خطابه طوال الـ 3 سنوات، وإن تغيرت نبرتها وشدتها حسب الحدث والموقف.

في هذا الحصاد، نرصد تخبطات السلطة في تعاملها مع (وتد) سلمان خلال 2013، كما نرصد وتيرة خطابه هبوطاً أو نزولاً أمام أحداث هذا العام.

أولاً: تخبطات السلطة

الهدوء النسبي الذي شهدته مناطق البحرين مع بداية العام، بسبب دعوات التفاوض والحوار، انقلب رأساً على عقب عند نهايتها، ففي 28 ديسمبر/ كانون الأول عاشت البلاد لساعاتٍ تسع، غلياناً كاد ينفجر بركاناً من الغضب.

بداية القصة تعود لليوم السابق، تحديداً مسجد الإمام الصادق في منطقة الدراز، سلمان في خطبة آخر جمعة لسنة 2013. أرادها أشبه بـ «جردة حساب» لحراك الثورة في عامه الثالث، رأت فيها السلطات تحريضاً على بغض طائفة من المجتمع، وعلى كراهية نظام يستأثر بالحكم، فكان قرار استدعائه الثاني إلى المباحث الجنائية خلال أقل من شهرين. مثل سلمان، في اليوم المحدد، أمام مكتب التحقيقات الجنائية بوزارة الداخلية برفقة المحامي عبد الله الشملاوي، بعد تحقيق مقتضب، طلب من المحامي المغادرة، والإبقاء على الأمين العام لتحويله للنيابة العامة.

في النيابة العامة، التي وصلها مخفوراً بالشرطة، أُخضع سلمان لعملية أخذ البصمات والتصوير بدون لوحة التعريف، صاحب ذلك إخضاعه قسراً لإجراء غير معتاد تمثل في أخذ عينة من دمه، بحجة فحص الحمض النووي المعروف بفحص الـ DNA، دون تمكينه من الرجوع إلى محاميه،

رغم مطالبته بذلك.

معظم وسائل الإعلام العالمية تابعت بشكل بارز خبر الاعتقال، سيما بعدما احتشد المئات من المحتجين الغاضبين بالقرب من منزل الأمين العام في منطقة البلاد القديم، غير آبهين بالغازات الخانقة التي أغرقت المنطقة، جراء رميها بكميات كبيرة من قبل الشرطة.

ازدياد عدد المحتجين وبيانات الاستنكار المحلية والإقليمية مع الوقت، أجبر النيابة العامة على إخلاء سبيله بضمن محل إقامته مع منعه من السفر.

توجيه دعوى ثم سحبها!

في خطوة غير مفهومة، قام الديوان الملكي في أكتوبر بتوجيه دعوة لنواب سابقين عن كتلة الوفاق لحضور افتتاح دور الانعقاد الرابع في مكتبة عيسى الثقافية. ثم عاد ليطلب سحبها بعد فترة وجيزة. هذه الخطوة كشفت جانبًا من التخبط الرسمي، المستمر منذ 3 أعوام، في التعامل مع جمعية الوفاق تحديداً.

سحب الدعوة اعتبره الوفاقيون «لا يسمن ولا يغني من جوع»، إذ أنه كان من المستبعد جدًا قبولها، لاسيما وأن كتلتهم النيابية، التي شاركت في انتخابات 2010، كانت قد انسحبت من البرلمان بعد اندلاع ثورة 14 فبراير/ شباط 2011.

الاعتداء على كاميرات بيت سلمان

في 31 يوليو، قامت مليشيات مدنية بالاعتداء على منزل سلمان، ضمن حملة شعواء تبنتها وسائل الإعلام في التحريض عليه. وكشفت جمعية الوفاق عن «فيديو» تظهر فيه عناصر مدنية ملثمة تقوم بإزالة جميع كاميرات المراقبة المثبتة في أطراف المنزل، قبل أن تقوم بالفرار باتجاه مركز شرطة الخميس، الذي يبعد أقل من 500 متر عن المنزل.

وزارة الداخلية أعلنت عن مسؤوليتها عن الاعتداء الميليشيوي على سلمان، متذرعةً بأن الكاميرات كانت موجهة على الطرق، وبأنه «من المرجح» أن يكون الهدف منها تصوير تحركات قوات الأمن. كان ذلك أشبه بإعلان الدولة تخليها عن الأساليب الحضارية لصالح أساليب العصابات المسلحة التي ترهب المواطنين.

جمعية الوفاق ردت سريعاً، أن الثابت في المشاهد التي التقطتها الكاميرات قبل إزالتها أنها



ليس الوحيد، لكنه الأضعب على قرار السلطة. منذ 3 سنوات والسلطة تروح وتجيء بغية التخلص من وجوده المربك لها

موجهة لزوايا المنزل، الذي «تكررت اعتداءات وزارة الداخلية عليه بالطلق المباشر والاستهداف المتكرر طوال الشهور الماضية».

مرحباً بشرف الاعتقال

حملة شعواء، شنتها صحيفة الوطن، القريبة من الديوان الملكي، خلال شهر يوليو، وهو الشهر الذي شهد دعوات لحملة تمرد بحرينية بفعاليات سلمية شجعها سلمان دون أن يتبناها. الوطن نشرت استطلاعاً لنواب موالين للسلطة طالبوا فيه باعتقال سلمان، لوقوفه وراء دعوات التمرد حسب زعمهم.

سلمان رحّب بدوره بالاعتقال، وقال: «أنا إلى الآن لم أنل هذا الشرف فمرحباً به». ودعا إلى استمرار الحراك الشعبي السلمي، وبما يتوافق مع القوانين الدولية العادلة، مشدداً على أهمية التظاهر في العاصمة، مع المحافظة على عدم قطع الطرق أو تعطيل مصالح الناس.

في اليوم التالي مباشرة، 17 يوليو، أعلنت وزارة الداخلية عن تفجير سيارة في موقف سيارات فارغ في الرفاع، رافقه تصعيد مفتعل ومباشر في الخطابات الرسمية والإعلامية، مع توجيه أصابع الاتهام إلى الوفاق، متمثلة في سلمان، والمجلس العلمي، متمثلاً في الشيخ عيسى قاسم.

القوى الوطنية بدورها، بينها الوفاق، أصدرت بياناً أدانت فيه التفجير، رافضة العنف من أي جهة كانت، ومؤكدة «رفض ترويع الأمنيين في مختلف مناطق البحرين، بما فيها المساجد والجوامع».

تبع هذا الانفجار سلسلة من حوادث التفجير المفتعلة المصاحبة لحرب إعلامية شرسة، فسّرت بأنها تمهيد لاتخاذ خطوة باتجاه اعتقال سلمان أو اتخاذ إجراء ضده. بلغت الحملة الإعلامية ذروتها خلال شهري يوليو وأغسطس، ثم خفتت فجأة!

مستشار الرذيلة

هو (الهاش تاغ) الذي أطلقه مئات المغردين البحرينيين في "تويتر"؛ للتعليق على تغريدات مستشار الملك الإعلامي ومالك جريدة الأيام وشبكة «منامة برس» في تويتر، نبيل الحمر. وذلك بعد أن وصف الأخير سلمان بالإرهابي. وخاطبه في تغريدة: «علي سلمان، ألا تخجل على نفسك؟ كيف تصف مسيراتكم وتخريبكم وحرقتكم في الشوارع بالسلمية. علي سلمان أنت وجماعتك ما أنتم إلا إرهابيون».

وسخرت مئات التعليقات من المستشار واعتبرته مجرد «مهرج»، إذ دأب على مهاجمة كل من الشيخ عيسى قاسم والشيخ علي سلمان، وانطوت تغريداته على التهديد والوعيد، وذلك ضمن الحملة المنظمة التي أدارها الديوان الملكي قبيل تظاهرات «تمرد» الكبرى في 14 أغسطس/ آب الجاري.

مصادرة متحف الثورة

في 2 نوفمبر/ تشرين الثاني، سلمت قوات مدنية وعسكرية تابعة للنظام البحريني استدعاءً لسلمان، بعد إحاطة منزله، للمثول للتحقيق في قضية غير معروفة، إذ لم تكن مذيلة في الإحصائية، تبين لاحقاً أنها حول متحف الثورة، الذي أقامته الجمعية في مقرها، والذي اقتحمته السلطات الأمنية وصادرت كل محتوياته. صرّحت الناطقة باسم الحكومة سميرة رجب، أن التهمة التي ستوجه إلى سلمان هي إهانة وزير الداخلية من خلال المتحف الذي عرض انتهاكات الشرطة لحقوق الإنسان.

مثل الشيخ سلمان أمام النيابة العامة بالعاصمة المنامة برفقة كل من المحامين: جليلة السيد، حسن رضي، محمد أحمد، وعبدالله الشملاوي الذين شكلوا فريقاً للدفاع عنه.

استمر التحقيق 5 ساعات، انتهى بإطلاق سراح سلمان بضمان محل إقامته. علّق سلمان بعد خروجه: «الفكرة واضحة تمامًا، السلطة تريد أن تقول أنها تستطيع وضع أي منّا في السجن حين تريد ذلك. وهذا هو مخطّطهم، الضغط على المعارضة واستهداف قياداتها ووضعنا في السجن أو ترحيلنا قسرياً إلى خارج البلاد وسحب جنسياتنا».

ثانياً: وتد سلمان الثابت

خلال مقابلة صحفية، بعد يومين من انطلاق الحوار الوطني في 10 فبراير/ شباط، اعتبر سلمان أن الحد الأدنى من التغيير الذي يمكن أن تقبل به جمعية الوفاق «هو ما صغناه في «وثيقة المنامة»، وأن من أبرز التنازلات هو أن الملكية موجودة والنظام موجود»، مشدداً على أن المعارضة قادرة إذا ما ألّفت الحكومة على حل مشاكل البحرين».

وفي شهر سبتمبر/ أيلول، دعا سلمان على حسابه في تويتر إلى استفتاء حر لشعب البحرين، مشيراً إلى أن الغالبية العظمى تريد إقالة الحكومة وتشكيل أخرى تمثل إرادتها. لاحقاً تحدى سلمان، أمام أنصاره، النظام في أن يخوض انتخابات لرئاسة الحكومة ضد القيادي المعتقل خليل المرزوق، مؤكداً على أن المرزوق سيفوز بغالبية 70%.

تصريح سلمان الأكثر تصعيداً خلال العام 2013 كان في 24 أيار/ مايو، في الكلمة التي ألقاها خلال الاعتصام الجماهيري الذي أقيم بالدرّاز، احتجاجاً على اقتحام منزل الشيخ عيسى قاسم، هدد بما قد ينهي حالة الاحتجاج السلمية في حال تعرض قاسم لمكروه، قائلاً: «إلى العقلاء.. وكلي خوف وقلق، فلا السلمية ولا الإصلاح يمكن أن نضمنه لهذا الوطن بدون هذا الرجل.. فافهموا».

سلمان فتح في ذلك الخطاب الذي ألقاه بنبرة غاضبة أمام عشرات الآلاف من المعتصمين خيارات المعارضة على الاعتصام الدائم والتواجد في المنامة والعصيان المدني، مخاطباً من وصفهم بـ «المتشددين» بالقول: «عليهم أن لا يمتحنوا هذا الشعب وأن لا يراهنوا على ان هذا التضامن مجرد ردة فعل».

فيما أتى تصريح آخر له بعد منع مسيرة للمعارضة الجمعة 19 يوليو/ تموز، متحدثاً إجراءات السلطة قائلاً: «لن نتوقف عن المسيرات والاعتصامات من أجل حقوقنا وإن تطلب الوضع أن

نتلقى الرصاص والقمع سنفعل ويتحمل من يقوم بالقمع مسؤوليته». وتابع «وأعيدها الآن برغم من كل القمع وطبيعة هذه المواجهة القاسية الشعب أقوى من النظام، وسيستمر أقوى من النظام»، مشيراً إلى أن واحداً من مصادر هذه القوة أن النظام رغم كل ما يصرفه من ملايين الدنانير لتلميع صورته عن طريق شركات العلاقات العامة وغيرها لا زال العالم ينظر إليه على أنه ديكتاتوري.

حكومة خارج الزمن

في أواخر شهر يونيو/ حزيران، كتب سلمان في حسابه على تويتر: «42 سنة نتكلم عن تنويع مصادر الدخل، وميزانية 2013 تعتمد على النفط والغاز بنسبة 87% فأى فشل أوضح من هذه الحقائق»، مضيفاً «منذ تولي الحكومة قبل 42 سنة والخدمة الصحية تتراجع بدل أن تتقدم ويستمر الموت في المستشفيات نتيجة لتردي الخدمة وعدم وجود برامج رعائية».

وتعليقاً على الفيديو الذي ظهر فيه رئيس الوزراء يخاطب فيه أحد المعذنين (الجلاد بن حويل) بأن القانون لا يطبق عليكم، شكر الشيخ سلمان خلال كلمة ألقاها يوم 10 يوليو/ تموز رئيس الوزراء على ما وصفها بـ «صراحته»، مشدداً على أن هذه العبارة هي «أصدق عبارة توضح حقيقة النظام». سلمان توجه إلى الدول الكبرى متسائلاً: «ما أنتم قائلون يا دول كبرى عن هذا الفيديو؟»

وفي خطبة الجمعة ليوم 27 ديسمبر/ كانون الأول، والتي استدعي بسببها في اليوم الثاني إلى التحقيق، شن الأمين العام للوفاق هجوماً شرساً على النظام، معتبراً أنه لا جدوى من الرد على «ثرثرته» طالما أن تصريحات كل رجاله لاسيما منهم رئيس الوزراء غير المنتخب «هي خارج إطار الزمن».

حوار من أجل التطفيش

منذ الشهر الأول من العام، أعاد الشيخ سلمان وضع الحروف على النقاط، محدداً للنظام طريقين لا ثالث لهما لإخراج الوطن مما هو فيه: تفاوض وطني يفضي إلى التوافق، أو حكومة وحدة وطنية تقود إلى صيغة سياسية في الحكم.

وحول التمثيل في جلسات الحوار، الذي بدأ في 10 فبراير/ شباط، قال سلمان: «إذا كان لابد من إشراك الجميع في هذا التفاوض فأعتقد أن حق والوفاء وشباب 14 فبراير/ شباط أحق بكثير ممن سيجلس على طاولة الحوار لسبب أن هؤلاء يمتلكون مساحة على الواقع الحقيقي وهم

طرف بالبلد. وأنه إذا أرادت السلطة إشراك الجميع في الحوار فالرموز المعتقلين جزء من الجميع، وعدم إشراكهم هو إخلال في مفهوم الجميع».

عَوّل النظام، منذ بدء إطلاق الحوار الثاني، على انسحاب الوفاق مجددًا. عمل كل ما في وسعه من أجل تطفيشها، لكنها كانت واعية تمامًا. في تغريدة له على حسابه على تويتر، كشف سلمان أن «بعض من في الحكم كان يراهن على أن المعارضة سترفض دعوة التفاوض وبالتالي يمكن أن يتهمها أمام العالم برفض الحوار، وعندما فشلت هذه الخطة يراهن النظام على تطفيش المعارضة».

الخطوة التي اتخذتها المعارضة وكررتها هي تعليق مشاركتها في الحوار، بدلاً من الانسحاب، ما ورّط السلطة أكثر، وأوقعها في الحفرة التي أرادت للمعارضة. عن تعليق الحوار بعد اعتقال مساعده خليل المرزوق، قال في لقاء صحفي إن «ليس اعتقال المرزوق هو سبب تعليق المشاركة، فقد كتبت رسالة إلى السلك الدبلوماسي قبل اعتقاله، وساهم فيها هو، توضح رأي المعارضة التي ترى بأن مسار الحوار لا يؤدي إلى نتائج، وكأن النظام يريد فقط استخدام انعقاد جلسات الحوار لممارسة المزيد من القهر ومحاولة الضغط على المعارضة لكي تستسلم».

وفي لقاء آخر أوضح سلمان «إن النظام لم يقدم أي طرح مقبول وإن قدم طرحًا مقبولاً يعود ويسحبه».

شرعية 1783

كان الخطاب الذي ألقاه سلمان في 29 ديسمبر، والذي استدعى مثوله للتحقيق في النيابة العامة، كما أسلفنا في بداية تقريرنا، هو الأكثر وجعًا للسلطة، ليس لأنه قدم جردة حساب للثورة طوال 3 سنوات، ولا لأنه أظهر عجز السلطة وفشلها أمام صمود الشعب وإصراره وقوته، بل لأنه كشف عن مآزق النظام الفاقد للشرعية: «اليوم ليس هناك عنوان للشرعية سوى العنوان الشعبي المعبر عنه بصناديق الاقتراع الحرة (..) أي نظام يفقد هذا العنوان يفقد الشرعية الشعبية، وهذا الفقد يشكل للنظام مشكلة كبرى في داخله وفي التعاطي مع الآخرين»، وأضاف: «النظام غير قادر على مواجهة أي مؤتمر صحفي حر، لا داخل البحرين ولا خارجها، ويعاني معاناة شديدة في الخروج للعالم، لأن العالم لا يرحب باستقباله».

ودعا إلى مقاطعة ما يصدر عن النظام وأجهزته كنوع من المقاومة السلمية: «أنا لا أشارك في بهرجة افتتاح، رقصة، ولا في أي شيء شكلي، انتخاب شكلية أو غيره، إلى أن يعود النظام بأكمله

إلى احترامنا كشعب مصدر للسلطات».

وفي معرض رده على الكذبة التاريخية التي ابتدعها الملك حمد، أعلن فيها أن البحرين تأسست كدولة عربية مسلمة مستقلة في 1783، أي منذ غزو جده أحمد (الفتاح) لها، وقام بالترويج لها خلال أكثر من فعالية رسمية خلال ديسمبر 2013، علق سلمان بضربة موجعة أخرى: «معاناة شعبنا الحديثة تبدأ سنة 1783، وتصاعدت هذه المعاناة في سنة 1971 بعد الاستقلال، ودخلنا مرحلة أزمة شديدة في 14 فبراير 2011م من تصعيد المعاناة لهذا الشعب، هذا تاريخ معاناتنا». في إشارة ضمنية منه إلى عقدة القبيلة الغازية وعلى رأسها الملك، والمتمثلة في قصر عمرها التاريخي بالنسبة إلى الشعب، وأنها تعمل منذ تاريخ غزوها للبحرين قبل 230 سنة، على طمس هوية الشعب الأصلي، وترسيخ وجودها على أنها الأصل، وهي: «عقدة تنفرز في مكانات مختلفة، مسجد الأمير محمد البربغى، يعود تاريخه إلى أكثر من 400 سنة يشكل عقدة، لأن أنا عمري 230 وهذا عمره 400». ثم ختم سلمان حاسماً: «نحن في البحرين لا يمكن محونا».

ساحات الثورة 23

للاطلاع على مصادر التقرير ومراجعته، انظر النسخة الإلكترونية على الوصلة التالية:
<http://bhmirror.no-ip.ca/news/13424.html>

شهيدياً على قائمة 14 فبراير: إصابات مباشرة أو الدهس أو الغاز السام

«ما يصنع من الشهيد شهيدا هو القضية لا الموت»
نابليون بونابرت

لا تزال قافلة شهداء ثورة 14 فبراير تتراكم تصاعدياً، ليتراكم الثمن الذي يجب على النظام أن يدفعه. 15 شهيداً قضا في العام 2013، معظمهم بين العقد الأول والثاني من أعمارهم. بعضهم قضى عن طريق الإصابات المباشرة من قبل قوات النظام أو الاختناقات بمسلات الدموع أو حوادث الدهس المتعمدة، وبعضهم بطرق غامضة أو أثناء تجهيزهم لاحتجاجات. اختلفوا في طريقة موتهم، لكن اشتركوا جميعهم في أنهم ذهبوا وهم يمضون في طريق قضيتهم التي يؤمنون بها: الحرية والعدالة والديمقراطية، وهذا ما جعل البحرينيون يحتسبونهم شهداء.

27 يناير/ الطفل قاسم حبيب (8 أعوام)

استشهد بعد تأثره بمضاعفات استنشاق الغازات المسيلة للدموع التي ألقتها قوات الأمن على منطقتهم الديه وفي منزلهم في (17 يناير/ كانون الثاني) ما أدى إلى تعرضه للاختناق، حيث إنه مصاب بالربو، وتم نقله مباشرة إلى المستشفى، بقي هناك 8 أيام حتى استشهد مساء 27 يناير.

فيما قمعت قوات الأمن البحرينية المتظاهرين البحرينيين أثناء تشييعهم الشهيد الطفل. وفرقت مسيرة انطلقت من قرية الديه إلى مسقط رأسه في كراباد، غربي العاصمة المنامة، وشارك فيها الآلاف. وحاصرت أعداد كبيرة من قوات الأمن، مصحوبة بتحليق مروحي مناطق الديه وجدحفص والسنايس وكراباد والقدم، وفرضت نقاط تفتيش، في مسعى لمنع تدفق المتظاهرين إلى تشييع الشهيد. واستخدمت قنابل الغاز المسيلة للدموع، والرصاص المطاطي، وطلقات الشوزن والقنابل الصوتية، في تصديها لتظاهرات غاضبة انطلقت في مناطق الديه وسنايس وكراباد. وحاول المحتجون، الوصول إلى دوار اللؤلؤة من عدد من المحاور، قبل أن

يتراجعوا تحت القمع العنيف.

14 فبراير/ الشهيد حسين الجزيري (17 عاماً)

استشهد في الذكرى الثانية لانطلاق الثورة البحرينية، بعد إصابته بالرصاص الانشطاري (الشوزن) المحرم دولياً في بطنه ورثته ومناطق متفرقة من جسده، استشهد في المستشفى بعد تعذر إنقاذه بسبب شدة الإصابة. وذلك إثر الاحتجاجات التي شهدتها معظم مناطق البحرين تأكيداً على بقاء ثورتهم مشتعلة. قابلتها قوات النظام باستخدام مفرط للعنف.

الشهيد من مواليد العام 1996، وكان ما زال في مرحلة الدراسة. وقد أصيب شباب آخرون من منطقة الديه في محاولاتهم لإنقاذ جسد الشهيد قبل وصول المرتزقة له. وأعلنت كل من جمعية «الوفاق» الوطني الإسلامية، و«تيار الوفاء الإسلامي» و«ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير» نبأ الاستشهاد بشكل رسمي. وباستشهاد الجزيري، عمت أجواء الغضب مناطق البحرين التي سعدت من تحركاتها الثورية، في ظل إضراب عام عن الدراسة والعمل نجح بشكل كبير اثر قيام الثوار بإغلاق كافة الشوارع.

22 فبراير/ الشهيد محمود الجزيري (20 عاماً)

استشهد بإصابة عبوة غاز سامة أطلقها مرتزق مباشرة على رأسه يوم 14 فبراير، وتحديدًا خلال الجولة الثانية من إضراب الكرامة الذي دعا له ائتلاف ثورة 14 فبراير، مكث اسبوعاً كاملاً فاقداً للوعي بسبب النزيف الداخلي المستمر.

الشهيد محمود الجزيري هو أحد مصوري ثورة 14 فبراير، شجاع ومقدام أصيب عدة مرات بسبب جرأته، تم اعتقاله مرتين، ولديه أخ معتقل (حسن) محكوم لمدة عام.

استنفرت السلطات كل أجهزتها للتعليق على حادثة مقتل الشهيد. أصدرت 3 جهات حكومية بينها النيابة العامة ووزارة الصحة، بيانات متناقضة حاولت التنصل من مسؤوليتها عن الحادث، رغم مقطع الفيديو الذي انتشر على نطاق واسع مبيناً بوضوح استهداف الشهيد بطلقة مباشرة في رأسه من قبل أحد عناصر المرتزقة التي كانت تقمع الاحتجاجات في منطقة «الديه» (إحدى ضواحي العاصمة القريبة من دوار اللؤلؤة) بشكل عنيف جداً، ما أدى أيضاً إلى استشهاد ابن عمته «حسين الجزيري» في اليوم ذاته.

ورفضت وزارة الداخلية تسليم جثمان الشهيد لأهله بعد تردد أنباء عن نيتهم دفنه في منطقة

الديه مسقط رأس عائلته، وذلك خوفاً من انحراف مسيرة تشييعه باتجاه الدوار المحاصر منذ عامين. وفرضت «دفنه في النبيه صالح حيث مسقط رأسه» شرطاً لتسليم جثمانه. فيما أعلنت عائلته «نحن من نحدد مكان دفن وتشيع ابننا ونرفض أي مساومات على ذلك». وهددت أنها ستقوم بالاعتصام أمام مبنى الأمم المتحدة في حال أصرت السلطات البحرينية على عدم تسليمها ابنها.

بقى جثمان الشهيد محتجزاً دون دفنه وتشييعه، وسط ما أسمته جمعية الوفاق في بيان لها بتاريخ 27 فبراير بـ«التعاطي الاستفزازي»، إذ أشارت إلى أن «الجهات الأمنية في البحرين تواصل استفزاز المواطنين وأهالي الشهيد بتصريحات تفتقر إلى أبسط قواعد المرعاة والاحترام، وتزور الحقائق من خلال إيهام الرأي العام بعدم وجود أي احتجاز من قبلها لجثة الشهيد»، مشيرة إلى أن الأجهزة «هي المسؤولة قانوناً وأخلاقياً وإنسانياً عن قتل الشهيد في جريمة موثقة بالكاميرات، وهي المسؤولة اليوم عن احتجاز جثمانه».

وفي مسيرة الجمعيات السياسية 1 مارس، شجعت جماهير غفيرة نعشاً رمزياً للشهيد محمود الجزيري، وعلت هتافات الجماهير التي حملت ملك البلاد المسؤولية الكاملة عن الانتهاكات التي يمارسها نظامه ضد المطالبين بالحرية والعدالة، قبل أن تندفع الحشود متوجهة نحو دوار اللؤلؤة لتقابل بقمع مفرط من قبل قوات الأمن ومطاردة لداخل المناطق المحيطة.

بعد 11 يوماً من استشهاده، ووسط تعنت النظام الأرعن، أصدرت عائلة الشهيد بياناً قالت فيه «في ظل التعسف الرسمي والظلم الذي لم تختلف تفاصيله ولم تتبدل في كل المحطات، فإن عائلة الشهيد قررت ما فيه مصلحة الوطن قبل كل شيء، وما فيه زوال حزن كبير على العائلة وخصوصاً والدة الشهيد، تشييعه يوم الثلاثاء 5 مارس/ آذار 2013 بجزيرة النبيه صالح الساعة 3 عصراً».

بدورها دعت جمعية «الوفاق» الوطني الإسلامية وائتلاف 14 فبراير والمجلس العلمائي إلى المشاركة الحاشدة في تشييع الشهيد الجزيري. وفي 5 مارس شيع عشرات الآلاف من المواطنين البحرينيين الشهيد الذي قضى بسبب عنف النظام ودمويته في التعاطي مع التظاهرات السلمية. وأكد المشيوعون على القصاص من القتلة والمجرمين مهما علت مناصبهم، وأكدوا على أن مطالب شعب البحرين في التحول نحو الديمقراطية هي مطالب لا يمكن أن تنتهي بأي طريقة مارسها النظام. وردد المشيوعون هتافات تطالب بالقصاص «مطلبنا رأس حمد.. يسقط حمد يسقط حمد»، فيما توزعت صور الشهيد على جدران بيوت الجزيرة التي تقع جنوبي العاصمة المنامة.



لا تزال قافلة شهداء ثورة 14 فبراير تتراكم تصاعدياً، ليتراكم الثمن الذي يجب على النظام أن يدفعه.
15 شهيداً قضاوا في العام 2013

26 مارس/ الشهيد جعفر الطويل (35 عاماً)

استشهد نتيجة استنشاقه للغازات الخانقة التي رمتها قوات النظام بشكل مباشر على منزله في منطقة (القرية) بساترة بكثافة في 14 مارس، ما أدى إلى تدهور صحته في اليوم نفسه ونقل إلى المستشفى حتى قضى.

الآلاف شيعوا الشهيد في 27 مارس/ آذار، ونددوا باستمرار عمليات القتل والقمع واستخدام القوة ضد المواطنين السلميين، وطالبوا بالقصاص من قتلته وقتله جميع الشهداء، فيما قامت قوات النظام التي تواجدت بشكل استفزازي في محيط المنطقة، بقمع المواطنين بعد انتهاء التشييع، واستهدفتهم بالغازات القاتلة. وأشارت تقارير إلى وقوع عدد من الاختناقات والإصابات المتفرقة شملت كباراً في السن.

1 إبريل/ الشهيد عبد الغني الريّس الدرازي (66 عاماً)

أغمي عليه في مركز شرطة البديع، إثر سماعه صوت ابنه أحمد وهو يُعذّب في إحدى غرف

المركز، كانت قوات الأمن اعتقلته قبلها بيوم. وكان الوالد قد توجه للاستفسار عن ابنه وأصر على الدخول فوقعت مشادة كلامية بينه وبين أحد الضابط الذي طرده، لكن الوالد ظل يطالب بالسماح له بالدخول لاستنشاق الهواء من مبرد الجو بعد إصابته بتشنج نتيجة سماعه صوت ابنه، ونقل فوراً إلى المستشفى الدولي بعد إصابته بحالة إغماء حيث توفي. وقد أدى نبأ استشهاد الدرازي إلى خروج مسيرات في مسقط رأسه في الدراز وبني جمرة.

وشاركت حشود المواطنين بمنطقة الدراز في تشييع الحاج الرئيس، ورفع المشيعون أعلام البحرين كما رددوا هتافات تندد باستمرار البطش الرسمي والتنكيل بالمواطنين. وكعادتها، قمعت قوات المرتزقة المشاركين في مسيرة التشييع بعد انتهائها.

28 مايو/ الشهيد عمران حميد (31 عاماً)

استشهد نتيجة مضاعفات الغازات السامة التي تعرض لها قبل شهر ونصف من وفاته، أصيب بحالة اختناق حادة أدت إلى خروج الدم من فهمه وجعلته طريح الفراش لأيام، بعدها أصبح ثقيل الحركة وعانى من تعب. تيار الوفاء أعلنه شهيداً وذكر بما تعرض له من السجن 3 أعوام في 2008، بعد اتهامه وآخرين بقتل شرطي في كرزكان.

من جانبه نعى «ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير»، في بيان، سيد عمران الذي اعتبره «شهيداً وشاهداً على جرائم النظام البحريني والمحتل السعودي».

30 يونيو/ الشهيد حسين عبد الله (35 عاماً)

القائد الميداني لحركة ائتلاف شباب 14 فبراير حسين عبد الله، لقي حتفه في انفجار وقع في منزل عائلته. نشرت الصور المروعة لجثته المتفحمة على الإنترنت، وبرزت ثلاث نظريات تفسر سبب موته: 1- قتل بسبب انفجار ضاغط تكييف الهواء أو أسطوانة غاز في ورشته الواقعة في منزله (يعمل في إصلاح المكيفات الهوائية) 2 - اغتيال من قبل بلطجية وزارة الداخلية 3 - توفي وهو يصنع قنبلة.

ائتلاف 14 فبراير، أيد النظرية الثانية، لاحقاً أعلنوا حسين شهيداً. الثالثة صادرة عن وزارة الداخلية، التي أصدرت بياناً مقتضباً يقول إن حسين توفي وهو يصنع قنبلة محلية الصنع على سطح منزله في قرية سار.

29 يوليو/ الشهيد حسين منصور (33 عاماً)

كان منصور قد ذهب صباحاً إلى مركز مدينة عيسى للتبليغ عن هاتفه المسروق، احتجز هناك بحجة أنه مطلوب لمركز سماهيح، ونقل للمركز المذكور، أعلنت بعدها الداخلية عن وفاة موقوف إثر تدهور عربة أمنية تقله مع اثنين من عناصر الأمن. شكك الناشط «محمد التل» في رواية وزارة الداخلية حول مقتل المعتقل «حسين منصور» وقال إنه قد يكون استشهد تحت التعذيب لا في تدهور سيارة كما أفادت الداخلية.

وزارة الداخلية قالت «بسبب وجود أعمال صيانة على الشارع وعدم عناية وانتباه السائق وقيادته للسيارة بسرعة تفوق السرعة المقررة، تفاجأ بوجود العلامات التحذيرية الموجودة في الشارع فحاول تفاديها مما أدى إلى اصطدامه بالرصيف وتدهور السيارة بعد ذلك».

عائلة منصور أكدت أنه من ذوي الاحتياجات الخاصة، ويعاني من إعاقة ذهنية بسيطة، وأنها ذهبت لمركز شرطة سماهيح لإعطائهم الشهادة الطبية التي تثبت ذلك، وقالت العائلة إنها قررت رفع قضية على وزارة الداخلية لكونها المسئول الأول عن الوفاة.

آلاف البحرينيين شيعوا في اليوم التالي جثمان الشهيد. وسط شعارات مناهضة للملك حمد بن عيسى آل خليفة وحملته مسؤولية قتل أكثر من 150 شهيدا في البحرين، منذ انطلاق ثورة 14 فبراير/ شباط.

1 أغسطس/ الشهيد محمود العرادي (20 عاماً)

حدث مروري مروع راح ضحيته محمود العرادي (المطارد منذ عامين) ومرافق له في حادث قرب دوار النويدرات. وكانت قوات النظام قد داهمت منزل العرادي الواقع في سترة أكثر من 50 مرة آخرها يوم وقوع الحادث، للبحث عنه.

عائلة العرادي ومرافقه البصري رفضتا استلام جثمانيهما بعد أن تلقتا معلومات تفيد بأن سيارة مدنية كانت تطاردهما وهو ما تسبب في وقوع الحادث الذي توفي فيه وطالبت بتسجيلات الكاميرات الأمنية على الشارع، لكن وزارة الداخلية رفضت تسليم الأهالي التسجيلات واعتذرت بأن ذلك يتطلب أسبوعين.

لكن فيديو تم نشره للحادث بعدها بأيام، أثار شكوكا بشأن تورط الأمن البحريني بمقتل شابين في حادث مروري غامض. الفيديو أظهر دوريات أمنية تسير بسرعة بذات الاتجاه الذي كانت

تسير فيه سيارة الشابين محمود العراي وعلي البصري. كما أظهر سيارة سوداء تسير أمام سيارتهما تماماً قبل أن يخرج من النافذة العلوية شخص ربط المغردون بين ظهوره وتدهور سيارة الشابين الى خارج الشارع ما أدى إلى اصطدامها بشاحنة نقل كانت على جانب الطريق الأمر الذي أدى إلى وفاتهما.

1 سبتمبر/ الشهيد صادق سبت (22 عاماً)

نعتة المعارضة شهيداً، بعد أن قام سائق بدهسه بينما كان يحتج في إحدى الشوارع العامة جنوب العاصمة المنامة 30 يوليو/ تموز. وأعلنت الوفاق المعارضة استشهاد صادق الذي كان يرقد في المستشفى منذ وقوع الحادث الذي تعرض على إثره لكسور في الجمجمة جعلته فاقدًا للوعي لقراءة شهر كامل، فيما أعلن «ائتلاف الرابع عشر من فبراير» نبأ استشهاده أيضاً.

ولم تتخذ الداخلية إجراء حيال السائق الذي قال شهود عيان أنه خرج من مساره في الاتجاه المعاكس وتعمد دهس سبت قبل أن يلوذ بالفرار، فيما اكتفت بالإعلان على تويتر أنها تلقت بلاغا بنقل مصاب في حادث سير لمستشفى السلمانية وأنها اتخذت الإجراءات اللازمة.

وفي موكب التشييع الذي شارك فيه عشرات الآلاف، ردد المتظاهرون شعارات مناوئة لملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة الذي حملوه مسؤولية مقتل المتظاهرين وتوعدوا بمحاكمته. وكانت السلطات تلاحق سبت بسبب قيادته للاحتجاجات ومعالجته الجرحى، قبل أن يتعرض لحادث الدهس المتعمد الذي أودى بحياته.

واعتمدت قوات النظام على موكب التشييع باستخدام الغازات السامة، فيما رد المشيعون بالحجارة، وكانت الداخلية البحرينية قد استنفرت قواتها في محيط المنطقة تحسباً لتظاهرات غاضبة.

12 سبتمبر/ الشهيد محمد عبد الجليل يوسف (20 عاماً)

أعلن ائتلاف 14 فبراير في بيان له نبأ استشهاد محمد عبد الجليل، مشيراً إلى التحاقه بركب شهداء الثورة المجيدة، أثناء قيامه بنشاطه الثوري، «وأنه كان يقوم بجهد لتأمين الحواجز لحماية المتظاهرين من الدهس».

وقد نعتة جمعية «الوفاق» في بيان لها، موضحة أنه «رحل على طريق المطالبة بالحقوق والكرامة لشعبه ووطنه». ودعت إلى المشاركة الواسعة في مراسم تشييعه ودفنه، مشددة على

أن الوطن «يفقد شباب في عمر الزهور على طريق المطالبة بالحقوق في ظل تمسك النظام بالدكتاتورية والبطش والتسلط، وامتناعه عن تسليم الشعب حقوقه الطبيعية في كونه مصدر السلطات جميعاً ومصدر الشرعية

11 أكتوبر/ الشهيد يوسف النشمي (31 عاماً)

اعتقل في منتصف أغسطس، بعد أن تم اقتياده إلى سوق جدحفص والاعتداء عليه، ثم أكمل مسلسل التعذيب داخل السجن. تدهورت حالته الصحية وبقي محروماً من العلاج، ومنع عنه أدويته التي يتعالج بها عن انفلونزا شبه دائمة. أدخل المستشفى في حالة موت سريري حتى قضى.

مرصد البحرين لحقوق الإنسان حمل السلطات البحرينية مسؤولية استشهاده، وقال «إنه نقل إلى المستشفى بعدما أصبح من المستحيل إنقاذه واستمر محبوساً حتى بدأت محاكمته»، معتبراً أن «وفاته شكلت استمراراً لسياسة منع العلاج التي تنتهجها سلطات السجون في البحرين والتي أدت إلى فقدان أرواح أكثر من شخص خلال السنوات الماضية».

19 أكتوبر/ حسين مهدي حبيب (20 عاماً)

قضى مطارداً من قبل السلطات، ومحكوم بالسجن لمدة 15 عاماً في قضية تتعلق بنشاطه الثوري، قبل أن يعثر عليه مقتولاً بالرصاص الحي على ساحل في المالكية، جنوبي المنامة. فيما أشارت شهادة الوفاة إلى أن سبب الوفاة «الإصابة برصاص حي في البطن والورك الأيمن».

وأكدت وزارة الداخلية في بيانها أن المتوفي «هارب من التوقيف الاحتياطي منذ 19 مايو/ أيار 2013، وأن المعلومات الأولية تشير إلى تعرضه للقتل على ساحل منطقة المالكية»، فيما قالت قالت إنها قبضت على 5 متهمين، كما تم ضبط أداة ارتكاب الجريمة وهي عبارة عن سلاح ناري، مشيرة إلى أنه «جار اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، تمهيداً لإحالة القضية إلى النيابة العامة».

بدورها نعت حركة الحريات والديمقراطية (حق) الشهيد ودعت إلى أوسع مشاركة في تشييعه. آلاف الغاضبين شيعوا مهدي، ورددوا شعارات منوثة للملك حمد بن عيسى آل خليفة وسط دعوات لإبواء المطاردين والمطلوبين. وقال أحد أفراد عائلته، إنهم يعكفون على متابعة الشق القانوني المتعلق بمقتله مع المحامين، حسب بيان لجمعية «الوفاق».

وأشارت النيابة العامة في بيان لها أن المتهمين الخمسة اعترفوا بإطلاق النار عليه، وذلك بسبب

شجار قبل أن يلوذوا بالفرار، ولم تحدد هوية المتهمين في الحادث.

23 أكتوبر/الشهيد علي خليل الصباغ (17 عاماً)

استشهد بعد إصابته بطلقة مباشرة بقنبلة صوتية في وجهه، خلال تظاهرة شهدتها بلدة بني جمرة غرب العاصمة المنامة 22 أكتوبر/ تشرين الأول. وقال شهود عيان إن قوات الأمن أطلقت النار بشكل متعمد على المتظاهرين الأمر الذي أدى إلى إصابة المتظاهر الصباغ بقنبلة صوتية بشكل مباشر في رأسه أدت إلى وفاته على الفور.

من جانبها أعلنت وزارة الداخلية عبر موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» عن تلقيها بلاغا بوقوع انفجار في قرية بني جمرة ووجود شخص متوفي في الموقع. وأضافت: «انتقلت للموقع وطوقت مسرح الجريمة كما تعاملت مع جسم غريب عثر عليه». وقامت قوات النظام بمحاصرة بني جمرة بالكامل ومنعت الأهالي من الوصول إلى منطقة الحادث، وأطلقت الغازات السامة على المتظاهرين الذين حاولوا الوصول إلى الشاب الذي بقي ملقاً على الأرض. واعتقلت القوات والد الشهيد من أمام منزله، فيما لم يسمح له بمعاينة جثة ابنه ومكان الحادث، قبل أن تقوم بالإفراج عنه، لكنها استمرت القوات في محاصرة المنطقة وإطلاق الغازات بعشوائية.

30 نوفمبر/ الشهيد أحمد عبد الأمير (15 عاماً)

توفى إثر إصابته بحروق من الدرجة الثانية أصيب بها خلال التخطيط لاحتجاجات. ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير أعلنه شهيداً وقال إن «المرتزقة تعمدت عدم السماح لسيارة الإسعاف من دخول بلدة السنابس لإسعافه، ما أدى لتدهور خطير في حالته الصحيّة». كما دعا تيار «الوفاء» الإسلامي إلى المشاركة في مراسم تشييعه في السنابس.

جمعية العمل الإسلامي «أمل» بدورها نعت استشهاد عبدالأمير (15 عاماً)، وقالت إنه «بغض النظر عن الأسباب المادية لاستشهاده، فإن المسؤول الاول عن قتله هي السلطة». وأضافت «(إن السلطة) هي من دفعت هؤلاء الفتية الصغار للخروج لنيل حقهم في تقرير مصيرهم ومستقبلهم، هذا المستقبل الذي لا أمل فيه وسط سياسة القمع والاضطهاد التي مارستها السلطة الغاشمة على مدى 230 عاماً».

مواجهات عنيفة اندلعت بعد تشييع الشهيد. حشود كبيرة من المشاركين توجهت ناحية دوار اللؤلؤة، قابلتهم قوات النظام بإطلاق الغازات السامة والرصاص الإنشطاري قبل أن تقوم بملاحقة المتظاهرين. واقتحمت القوات قرية السنابس من عدة محاور، لتندلع بعدها مواجهات عنيفة

ساحات الثورة 33

وسط القرية، فيما قامت القوات بعقاب المنطقة بالكامل، وأطلقت الغازات على مسجد السيد إبراهيم وسط البلدة مما أدى إلى اختناقات للمصلين.

للاطلاع على مصادر التقرير ومراجعته، انظر النسخة الإلكترونية على الوصلة التالية:
<http://bhmirror.no-ip.ca/news/12668.html>

استهداف عوائل الشهداء: الشهداء آباء آبائهم

من قال إن الأبناء لا يُعلمون آباءهم؟ في الحالة البحرينية، الآباء يسرون على خطى آبائهم الشهداء. الأبناء الشهداء يضيئون درب آبائهم ويمنحوهم -بقدر طاقة الفقد- القوة لإكمال طريقهم الذي بدؤوه، يحيلونهم ثواراً.

تسقط كاميرا الشهيد أحمد اسماعيل برصاصة القتلة، فيلتقطها والده المفجوع، يلبسها وجه أحمد، ويحملها معه إلى كل محفل احتجاجي، ويصير موثقاً مصوراً على غرار ابنه. نعم، الشهداء آباء آبائهم. هذا ما علمتنا إياه الثورة البحرينية. كثير منهم لم يكن له شأن بالسياسة، قبل أن يُصيرَه فتاه الشهيد مناضلاً، لا يفوت احتجاجاً أو مسيرة إلا ويصوّل فيها مطالباً بالقصاص من القتلة والعدالة. كذلك باقي عوائل الشهداء. تحوّلوا إلى خناجر في قلب النظام القاتل.

في 2013 ضاق النظام درعاً بآباء الشهداء وعوائلهم، كان قبلها يتحاشاهم بفعل جريمته الشنعاء فيهم، لكن الوقاحة لا تعرف حداً. فيما يلي نعرض نماذج لاستهداف السلطة لعوائل الشهداء واعتقال آبائهم بهدف الترهيب والتخويف خلال هذا العام.

20 مايو/ ترهيب عائلة الشهيدة بهية العرادي

داهمت قوات النظام بشكل مفاجئ، وبأعداد كبيرة، منزل الشهيدة بهية العرادي في العاصمة المنامة، ولسبب غامض أحضرت الداخلية مسرح الجريمة التابعة لها.

وتمت محاصرة المنزل نحو 5 ساعات قبل أن يلقي القبض على أخوة الشهيدة بهية العرادي (عقيل، حبيب، نجا، منى). فيما نشر نشطاء صوراً توضح آثار تفتيش المنزل وتخريب محتوياته. تم الإفراج عنهم بعد ساعات.

* بهية العرادي (51 عاماً) من المنامة. استشهدت إبان قانون الطوارئ في 22 مارس 2011، إثر إصابتها بطلق ناري اخترق رأسها من الأمام من قبل قوات الأمن التي تدخلت لفض اعتصام دوار اللؤلؤة ومرفاً البحرين المالي.

16 يوليو/ استهداف والد الشهيد السيد هاشم

قامت مليشيات مدنية باختطاف السيد سعيد حسين والد الشهيد السيد هاشم من منزلهم في مدينة حمد، قبل أن تقوم بمصادرة هواتف وأجهزة كومبيوتر محمولة.

أفاد والد الشهيد بتعرضه لسوء معاملة وإهانة في التحقيقات الجنائية، فبعد اختطافه تم وضعه في غرفة باردة و صغيرة وهو مقيد ومصمد. تم التحقيق معه حول مشاركته في المسيرات، وأوضح أنه تم تهديده «بالاعتداء الجنسي بواسطة الهوز في حال لم يعترف على التهم المفبركة الموجهة له من قبل الضابط الملتزم في التحقيقات». أفرج عنه في اليوم التالي.

* الطفل سيد هاشم (15 عاماً) من منطقة سترة، استشهد بسبب تهتك الأوعية الدموية ونزيف نتيجة إصابته بالعنق بحسب ما أشار التقرير الطبي، وذلك بعد مناوشات ساخنة شهدتها عدة مناطق يوم 13 ديسمبر 2011.

9 أغسطس/ استهداف والدة الشهيد محمود العرادي

لأسباب مجهولة، أوقفت سلطات جسر الملك فهد والدة الشهيد محمود العرادي، وذلك أثناء ذهابها لأداء العمرة بعد 8 أيام من فقد ابنها في حادث مشبوه. وكانت والدة العرادي قد ظهرت في شريط فيديو تشرح معاناة ابنها المطارد منذ عامين، وتعرض منزلهم للمداهمة لعشرات المرات، قبل أن يتوفى في الحادث.

* الشهيد محمود العرادي (20 عاماً) المطارد منذ عامين، توفى في حادثٍ مروريٍ مروّع مع آخر معه في السيارة في 1 أغسطس 2013. فيما أثار فيديو تم نشره لاحقاً للحادث، شكوكاً بشأن تورط الأمن البحريني بمقتل الشابين.

11 أغسطس/ استهداف والد الشهيد يوسف موالي

اعتقل الحاج أحمد موالي، والد الشهيد يوسف بمنطقة عراد، خلال مشاركته في مسيرة احتجاجية بمنطقة عراد وكان يحمل صورة ابنه الشهيد. اتهم الحاج (موالي) على إثرها بالتجمهر، لكنه فوجئ بتلفيق ثلاث تهم أخرى له لاحقاً، أبرزها «انتهاك حرمة المقابر»، و«اتلاف ممتلكات

الغير» و«التحريض على المؤسسات النظامية». في حين هو من تقدم ببلاغ إلى مركز المحرق عن تعرض قبر ابنه الشهيد للتخريب أكثر من مرة. ومنذ لحظة اعتقاله منع من الحصول على أدويته التي يحتاجها لمرض القلب المصاب به، وقد سبق تعرضه لجلطة.

في 23 سبتمبر أيدت المحكمة مواصلة حبس الحاج (موالي) قضي في المعتقل شهرين قبل أن يخلى سبيله في 9 أكتوبر.

*الشهيد يوسف موالي (24 عاماً) اختفى في يناير/ كانون الثاني 2012، قبل أن يتم العثور على جثته ملقاة عند ساحل منطقة أمواج شرقي المنامة. ادعت السلطات أن وفاته بسبب حادثة «الغرق»، فيما لم يتقدم أحد بأية شواهد تثبت غرقه، ووجدت جثته مليئة بالكدمات وآثار الضرب والتعذيب.

22 أغسطس/استهداف والد الشهيد علي مشيمع

مداهمات نفذتها قوات النظام لعدد من مناطق البحرين، اعتقلت خلالها 12 مواطناً بينهم عبد الهادي صالح (50 عاماً) والد الشهيد علي المشيمع.

تم تحويل مشيمع الأب إلى النيابة التي أمرت بحبسه احتياطياً 45 يوماً على خلفية مشاركته في مسيرة سلمية بمنطقة عراد.

(الوفاق) وصفت اعتقال آباء الشهداء بالإجراء الوقح، مؤكدة بأن ذلك يأتي ضمن سلسلة إنكار حق هؤلاء في المطالبة بالقصاص من قتلة أبنائهم، فبدلاً من الاعتذار لهم وإنصافهم تذهب الدولة إلى التنكيل بهم بمداهمة منازلهم واعتقالهم تعسفاً وإهانتهم.

وندد ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير بالاستهدافات التي يتعرّض لها آباء الشهداء على يد المرتزقة والتي وصفها بـ«الإرهابية». وقال في بيان خاص «ما جرى صباح اليوم من اعتقال تعسفي لوالد الشهيد علي مشيمع، يأتي بعد اعتقال والد الشهيد يوسف موالي ضمن سلسلة استهدافات يتعرّض لها آباء الشهداء انتقاماً منهم على صمودهم وثباتهم في سوح الثورة وميادينها» على حد تعبيره.

أفرج عنه في 29 أغسطس.

*علي مشيمع (22 عاماً)، هو أول من سقط شهيداً في ثورة 14 فبراير 2011. بعد إصابته



من قال إن الأبناء لا يُعلمون آباءهم؟ في الحالة البحرينية، الآباء يسرون على خطى أبنائهم الشهداء.

بطلقات شوزن في ظهره من مسافة قصيرة على يد قوات الأمن البحرينية التي عمدت لتفريق الاحتجاجات السلمية باستخدام القوة المفرطة.

25 سبتمبر/ استهداف والد الشهيد أحمد اسماعيل

اعتقل والد الشهيد أحمد اسماعيل بعد اختطافه من قبل عناصر مدنية من منزله في سلماباد، وسط استهداف متكرر لآباء الشهداء. وجهت له تهمة التجمهر وفق قانون العقوبات والمشاركة في مسيرة غير مرخصة. قضى في السجن قرابة شهر كامل، قبل أن يُخلى سبيله بكفالة قدرها 100 دينار بحريني.

*المصور أحمد اسماعيل حسين (22 عاماً) استشهد في 31 مارس 2012، بعد تعرضه لطلق ناري مباشر من قبل قوات النظام أصابه في أعلى الفخذ الأيمن أسفل البطن، وذلك أثناء تغطيته لاحتجاجات في منطقته سلماباد في 30 مارس.

10 أكتوبر / استهداف أخ الشهيد محمد عبد الجليل

بعد أقل من شهر من استشهاد ابنه، تفاجأ الناشط عبد الجليل يوسف رئيس لجنة الرصد والتوثيق والمتابعة في الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان باقتحام قوات الأمن منزله، واعتقال ابنه الأكبر علي «26 عاماً». قوات أمنية ملثمة ومدججة بالسلاح ولباس مدني، كسرت باب المنزل، ودخلت فرقة عنوة إلى داخل منزله، أما الفرقة الثانية فتسلقت المنزل ودخلت من الشرفة العلوية. توجهت القوات الأمنية لغرفة (علي) بينما كان نائماً، وتم اقتياده ومصادرة أجهزته الالكترونية.

الناشط عبد الجليل نقل عن تعرض ابنه لتعذيب شديد خلال أول يومين، أُجبر على الوقوف طوال الوقت، ومنع عنه الماء والطعام. أمرت النيابة بحبسه ستين يوماً على ذمة التحقيق، قبل أن يتم الإفراج عنه لاحقاً.

* الشهيد محمد عبد الجليل (20 عاماً)، استشهد في 12 سبتمبر 2013 أثناء قيامه بنشاطه الثوري»، وفق ما أعلن إئتلاف 14 فبراير، و«أنه كان يقوم بجهد لتأمين الحواجز لحماية المتظاهرين من الدهس».

17 نوفمبر / استهداف والد الشهيد ياسين العصفور

استدعت وزارة الداخلية مجموعة من آباء الشهداء، للتحقيق إثر مشاركتهم في مسيرة «قواسم الشهداء» في قرية المصلى خلال موسم عاشوراء، وهي فعالية ترمز إلى شهداء البحرين من فئة الشباب الذين قتلوا على يد قوات النظام. وكان من ضمن هذه المجموعة والد الشهيد ياسين العصفور، ووالد الشهيد علي مشيمع، ووالد الشهيد سيد هاشم، وقد استدعوا جميعاً هاتفياً من قبل مركز شرطة الخميس للتحقيق معهم ثم أخلي سبيلهم، عدا والد الشهيد علي مشيمع الذي أبقى عليه عدة ساعات لينقل إلى مركز شرطة النعيم ويحقق معه بشأن مشاركته في مسيرة غير مرخصة في المنامة، وقد أخلي سبيله بعد يوم واحد.

أكد والد الشهيد بأنه سيواصل مشاركته في كل الفعاليات السلمية ولن يوقع على أي تعهد يلزمه عدم المشاركة في هذه الفعاليات، ورأى بأن هذا الاستهداف ينبئ عن إجراءات قادمة ستتخذ ضد آباء الشهداء بسبب نشاطهم الميداني المستمر.

*الطفل ياسين العصفور (14 عاماً) المصاب بضيق تنفس حاد (الربو)، استشهد إثر تنشقه

الغازات السامة التي أطلقتها قوات النظام بالقرب من منزلهم في المعامير في 30 ديسمبر 2011. تطورت حالته سريعاً وقضى في العناية المركزة مصاباً بالتهاب رئوي حاد وانتكاسة عنيفة أودت بحياته في 20 يناير 2012.

21 نوفمبر / استهداف عم الشهيد علي بداح

وفق ما أفادت عائلته، اختطف قاسم بداح «36 عاماً» من مقر عمله بمجمع السلمانية الطبي على أيدي قوات الأمن، واقتيد لمكان مجهول. قاسم هو عم الشهيد علي بداح والمنسق العام لرابطة شهداء البحرين في ثورة 14 فبراير. أصدرت الرابطة بيان استنكار لاختطافه محملة النظام أي ضرر يحل به. فيما قدمت عائلته بلاغا عن اختفائه إلى عدة مراكز شرطة إلا أنها نفت علمها بمكانه، واتضح لاحقاً أنه محتجز في مكتب 99 بمبنى التحقيقات الجنائية «العدلية».

واجه (بدّاح) من لحظة اعتقاله سيلاً من الشتائم والسباب الطائفية والحاطة بالكرامة، على مدى 36 ساعة تعرض للجلد بالسياط والضرب بالحديد، جرد من كامل ملابسه وتحرشوا به جنسياً، هددوه بالاعتصاب، عمدوا إلى إدخال قضيب في دبره، هددوه بالاعتداء على زوجته وأهله، وحاول المعتدون خنقه حتى انقطع نفسه وشارف على الموت.

حُمِّل (بدّاح) على الاعتراف بتهم ملفقة منها الاشتراك في تفجيرات، الانتماء إلى «منظمة إرهابية تتلقى التمويل من الخارج» (رابطة الشهداء)، الانتماء لـ«تيار الوفاء»، الارتباط بـ«ائتلاف شباب 14 فبراير»، حيازة قنابل مولوتوف، إدارة مجموعات ميدانية، إيواء المطلوبين أمنياً، بالإضافة إلى معالجة الجرحى، وتهريب الأدوية، وغيرها.

*الطفل علي بداح (16 عاماً)، استشهد في 19 نوفمبر 2011 بعد دهسه بسيارة تابعة لقوات الأمن البحرينية أثناء الاحتجاجات البحرينية. واعترفت الحكومة البحرينية بتورط قوات الأمن بمقتله لكن تحقيقاً لم يفتح، واكتفت بالقول إنه « قتل بعد انحراف سيارة أمنية جراء قيام مجموعات تخريبية بسكب الزيت في الشارع مما أدى لانحراف السيارة و اصطدامها بجسم المجني عليه».

24 نوفمبر / استهداف والد الشهيد علي الشيخ

بعد هذا الاعتقال الثاني لوالد الشهيد، فقد سبق واعتقل إثر مشاركة له في مسيرة بالمنامة في 21 سبتمبر، وأخلي سبيله بعد تعرضه للضرب المبرح.اعتقل «جواد الشيخ» والد الشهيد «علي الشيخ» من مقر عمله بهيئة الكهرباء، بعد أن تمت محاصرة الإدارة بأعداد كبيرة من أجياب

الشرطة ومدركة، وبدون استدعاء مسبق. وجهت له تهمة «التحريض على كراهية النظام» بسبب الكلمة التي ألقاها بالعاصمة المنامة مساء التاسع من محرم الموافق 13 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

ولا يزال والد الشهيد معتقلاً حتى ساعة كتابة هذا التقرير بعد أن جددت النيابة العامة في 11 ديسمبر سجنه لمدة 30 يوماً على ذمة التحقيق.

*الطفل علي الشيخ (14 عاماً)، استشهد في 21 أغسطس 2011 المصادف ليوم عيد الفطر. إثر إصابته في الرأس بقنبلة غاز مسيل للدموع بصورة مباشرة من قوات الأمن البحرينية أثناء الاحتجاجات البحرينية 2011.

26 نوفمبر / استهداف والد الشهيد أبو تاكي

اعتقل الحاج مكي والد الشهيد محمود أبو تاكي بعد استدعائه لمركز شرطة النعيم، تم تحويله إلى النيابة العامة والتحقيق معه بتهمة «التحريض على كراهية النظام»، قبل أن تأمر بحبسه 15 يوماً على ذمة التحقيق.

وقد شكى أبو تاكي عبر اتصال هاتفى إلى عائلته تعرضه للضرب والشتيم وسوء المعاملة من ضابط السجن، وأفادت عائلته أن إدارة سجن الحوض الجاف رفضت إعطاءهم تصريحاً للزيارة من دون ذكر الأسباب.

-النظام-البحريني-يشن-حملة-اعتداءات-منظمة-على-السجناء-السياسيين-داخل-المعتقلات.

ولا يزال أبو تاكي موقوفاً، فيما انتشرت صورة حديثة له في مستشفى السلمانية بتاريخ 2 يناير 2014. وأعلن ابنه شاكر على صفحته في تويتر @shaker3003 بأنه ورد اتصال من شرطة النعيم «يخبرونا بأنه قد تم إجراء عملية جراحية للوالد ورفضوا الإفصاح عن نوعها ونستغرب أجراءاتها من دورن الرجوع لنا». فيما لم تعرف تفاصيل أخرى حتى ساعة كتابة هذا التقرير.

*الشهيد محمود أبو تاكي (23 عاماً) من منطقة ستره، استشهد بعد تعرضه لطلقات رصاص انشطارية إثر الهجوم الغادر على المعتصمين في دوار اللؤلؤة فجر الخميس الدامي 17 فبراير 2011.

استهداف عائلة الشهيد هاني عبد العزيز

ظلت عائلة الشهيد هاني عبد العزيز مستهدفة منذ رفعها قضية في المحاكم البحرينية حول جريمة قتل ابنها بدم بارد. إذ تعرض منزل العائلة إلى الطلق المباشر بعبوات الغاز السام

ساحات الثورة 41

والرصاص المطاطي عدة مرات. كما تم اعتقال 3 من أخوة الشهيد هم: عبدالله، ومحمود، وعباس ونسبت إليهم مجموعة من التهم الكيدية.

* الشهيد هاني عبد العزيز (33 عاماً) من البلاد القديم. استشهد إثر إصابته بأربع رصاصات إنشطارية من قبل قوات الأمن البحرينية خلال فترة الطوارئ 25 مارس 2011. وبعد توصيات بسيوني تمت محاكمة القاتل، وخفف الحكم الصادر بحقه من 7 سنوات إلى شهرين، ولا يوجد ما يثبت وجوده في داخل السجن حتى الآن.

للاطلاع على مصادر التقرير ومراجعته، انظر النسخة الإلكترونية على الوصلة التالية:
<http://bhmirror.no-ip.ca/news/12707.html>

حملات البحرينيين:
«عاصمة التعذيب»، «تمرد»، «أوقفوا الشحنة»،
«مطلوبون للعدالة»

في الوقت الراهن، صار وجود أي ثورة يرتهن بمدى قدرتها على البقاء في وهج الصورة العالمية، ووهج الصورة يطلب الدم ولا يكثرث بالسلمية، على الأقل هذا ما أثبتته حال الإعلام في الربيع العربي. يعرف البحرينيون أن ثورتهم هي الحلقة الأضعف بين معادلات الصراع الإقليمي، وأن الوهج الإعلامي دائماً مخطوف لحساب الثورات التي تسيطر عليها استقطابات القوى المتحاربة، وأن الثورة البحرينية متواطؤ على تعميمها وتشويهها، وأنهم لا يملكون سوى حناجرهم وأرواحهم يقدمونها بين يدي قضيتهم العادلة والمظلومة.

لكن رغم هذا، يصرّ البحرينيون على تحدّي الوهج الصاحب للدم بالضوء الثاقب للسلمية، وتحدي صراع القوى المتنافسة بصراع الحرية الفريدة، وتصرّ أن لا تخسر أهدافها ولا إنسانيتها ولا عدالتها، مهما كلفها الأمر من وقت وجهد وتضحيات.

لذلك، يعمل البحرينيون على ابتكار ما يفرض قضيتهم على الأضواء المشغولة بالدم والاستقطابات، وينجحون في تصدر عناوين الصحف العالمية وأخبارها وصفحاتها الأولى بين حين وآخر. تميز العام 2013 بعدد من الحملات المتميزة التي نفذها البحرينيون للاستمرار في لفت انتباه العالم إلى قضيتهم: لا زلنا هنا نقاوم بصمود وسلمية استثنائيين.

التقرير التالي، يعرض أهم حملات البحرينيين في المقاومة السلمية في 2013، التي كان لها صدى واسع محلياً وعالمياً.

(1) حملة «كي لا ننسى نبيل»

نظم نشطاء حقوق الإنسان في البحرين، حملة للتضامن مع رئيس «مركز البحرين لحقوق الإنسان» المعتقل نبيل رجب، استمرت على مدى اسبوعين ابتداء من 21 مارس وحتى 5 إبريل،

وذلك تحت شعار «كي لا ننسى نبيل رجب».

تضمنت الحملة عرض فيلم يتناول حياة رجب، إضاء معها النشاط في مختلف أنحاء العالم شمعة إلى جانب صورة رجب، وقاموا بتصويرها ونشرها. وتم التحشيد على مواقع التواصل الاجتماعي لاستهداف كبار الشخصيات الحقوقية للضغط على النظام بطلب الإفراج عن رجب. بالإضافة إلى مسيرة جماهيرية برعاية جمعية «الوفاق» تحت شعار «لكي لا ننسى» للمطالبة بالإفراج عن رجب، وتدشين أنشودة لرجب ونشرها عبر مواقع التواصل الاجتماعي. بالإضافة إلى مسيرات تضامنية في عدد من العواصم العالمية للمطالبة بالإفراج عن رجب.

كما تم تنظيم حملة إبداعية تحت شعار «كن مبدعاً» لدعم رجب في مختلف المجالات (الرسم، الكاريكاتير، الأشغال اليدوية، القصائد والأغاني)، وأقام مجموعة من النشاط الكويتيين ندوة وإضراباً عن الطعام تضامناً معه.

منع القوة لا الإرادة

وزارة الداخلية رفضت الإخطار المقدم من قبل جمعية «الوفاق» للمسيرة التضامنية تحت شعار «كي لا ننسى نبيل»، والتي تقرر لها يوم السبت 23 مارس من دوار سار إلى منزل رجب في بني جمرة. المسيرة أصرت على الخروج في اليوم المحدد، وتم منعها بالقوة. واكتفت وزارة الداخلية بالتعليق عبر موقع التواصل الاجتماعي (تويتر)، قالت «مسيرة غير مرخصة دعت لها جمعية الوفاق عصر اليوم من دوار سار، والمشاركة فيها مخالفة للقانون»، دون أن توضح ما هي المخالفة القانونية.

الحملة لاقت صدى محلياً ودولياً واسعين للمطالبة بالإفراج عن الحقوقي نبيل رجب.

في اليوم الختامي للحملة 5 ابريل، تعهد الناشط نبيل رجب من معتقله بالاستمرار في طريقه في الدفاع عن كل البحرينيين ومواصلة كشف الانتهاكات والتصدي للظلم والاستبداد حتى نيل الحرية والكرامة، ونقلت عائلة نبيل هذه الرسالة عنه خلال كلمتها في ختام فعالية «كي لا ننسى النبيل» التي أقيمت بجمعية وعد بعد منع السلطات إقامتها في عدة أماكن منها ساحة الحرية بالمقشع وساحة السهلة.

سلمان: الأول بلا مخازع

شارك في حفل الختام الأمين العام لجمعية الوفاق الشيخ علي سلمان، الذي اعتبر حملة «كي

لا ننسى» نوعية أضافت أسلوبا جديدا من أساليب النضال السلمي الناجح داعيا إلى الاحتذاء بفكرتها وتوظيف الوسائل الحديثة لذلك. وقال سلمان إن نبيل رجب «الوحيد الذي ذكره رئيس دولة عظمى إذ طالب الرئيس الفرنسي بإطلاق سراحه، أما شعبه فهو لا يحتاج حملة تحشيد كي يشاهد العالم مدى حبهم له ويكفي أن يكون عدد متابعيه بحسابه بتويتر يفوق 200 ألف ليكون الأول بلا منازع في وطنه من حيث عدد المتابعين».

وألقى القائم بأعمال النائب العام لجمعية وعد الأستاذ رضي الموسوي كلمة أكد فيها بأن نبيل رجب ومن سجنه يؤكد على أن الرأي الأوحى والدولة الأمنية لا تزال تبسط سيطرتها المطلقة على مفاصل البلاد وهو الأمر الذي يفسر تراجع الدولة في كل الحقوق الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وحتى في حفلات البحرين أولا.

وأوضحت رئيسة الحملة (جيهان كازروني) أن تجربة الحملة التضامنية النوعية وبالرغم من المعوقات لكنها نجحت بجميع المقاييس ويكفي أن تصدر منظمة العفو الدولية بيانا تندد فيه بمنع فعاليات الحملة لتكون الحملة ناجحة محليا وعالميا».

مارسيل يحيى نبيل

وعرض خلال الحفل كلمات مهداة من الفنان مارسيل خليفة للمناضل نبيل جاء فيها: «لا شيء أعدل من الصديق نبيل رجب حيث يحول سجن هذا الليل الأسود المتطاول إلى النور تحت وابل الإهانة الإنسانية (...). أيها السجناء كم أنت وحيد وعالمك مقفر، أيها النبيل كم أنت كبير وعالمك رحب».

وعرض في ختام الفعالية أوبريت خاص للناشط نبيل شارك فيه مجموعة من آباء وأبناء الشهداء،

إضافة إلى الاحتفال ببلوغ عميد الحقوقيين الأستاذ عبد الهادي الخواجة الثانية والخمسين، ووضع نصب دوار اللؤلؤ رمز ثورة 14 فبراير في باحة الجمعية استذكارا لجملة نبيل المشهورة «ني نرجع الرندبوت».

وتضمنت الحملة التضامنية مع نبيل رجب أنشطة نوعية مختلفة أقيمت على مدى أسبوعين متواصلين تعرضت معظمها للقمع من قوات الأمن ورفضت الإخطارات التي قدمت لكنها حققت نجاحا فوق المتوقع إذ تضامن مع الحملة مجموعة كبيرة من النشطاء والحقوقيين العالميين ومنظمات حقوق الإنسان كمنظمة العفو الدولية.



تميز العام 2013 بعدد من الحملات المتميزة التي نفذها البحرينيون للاستمرار في لفت انتباه العالم إلى قضيتهم

(2) حملة «البحرين عاصمة التعذيب»

أطلقت المعارضة البحرينية في 8 مايو، حملة واسعة امتدت لعشرة أيام تحت عنوان البحرين «عاصمة التعذيب» (Bahrain: Capital of Torture)، وذلك على خلفية منع زيارة المقرر الأممي الخاص بالتعذيب خوان مانديز والتي كانت مقررة خلال شهر مايو.

جمعية «الوفاق»، في بيان لها أوضحت أن الحملة «تكشف كل ممارسات التعذيب التي يقوم بها النظام وقواته ومرتزقته تجاه المعارضين، ما أدى إلى قتل عدد منهم داخل السجون وفي خارجها». عرضت الحملة مشيرة إلى أن «الحملة تعرض تقارير دولية ومتابعات لأكثر من 40 سنة من التعذيب المستمر في البحرين ببيانات رسمية، وتساعد أعمال التعذيب من 14 فبراير/ شباط 2013 حتى مايو/أيار الحالي».

وأعلن مسؤول دائرة الحريات وحقوق الإنسان بجمعية الوفاق السيد هادي الموسوي، خلال

مؤتمر صحافي عقد في مقر الجمعية لإطلاق الحملة، أن الاعتقالات للمواطنين في شهر أبريل وحدها بلغت 300 بينهم أطفال، 4 نساء و59 حالة إصابة»، مضيفا «هناك 135 حالة مدهامة في الشهر الماضي، 105 حالة من العقاب الجماعي في مختلف المناطق وأكثر من 50 حالة تعذيب وهي دعاوى وصلتنا وبعضها تأكدنا منه».

مرسوم 56 حصانة المعتذبين

أما عضو كتلة الوفاق المستقبلية عبد المجيد السبع، فقد أوضح في تصريح صحافي، أنه «لا يمكن تصور كل عمليات التعذيب التي جرت ولا تزال تجري في الغرف المغلقة في السجون وفي الشوارع وعلى مرأى من الجميع، إلا وأنها قد صدرت بتوجيهات وأوامر عليا»، مشددا على أن «البحرين تستحق أن تكون عاصمة التعذيب، لأن كل بيت في البحرين لا يكاد يخلو من ضحايا التعذيب والانتهاكات»، ولفت إلى أن «مرسوم 56 أعطى الحصانة لكل الجلادين والمعتذبين فصار المعتذبون من كبارهم وصغارهم يأمنون من الإفلات من العقاب، وهو ما سبب تهادٍ كبير للمعتذبين في انتهاكات حقوق الإنسان».

بعد أسبوع من انطلاق الحملة، أعلنت جمعية «الوفاق» في 16 مايو تعرض صفحتها «Alwefaq» على موقع «إنستغرام» للاختراق، وكانت قد عرضت على الصفحة الكثير من المواد الإعلامية التي تكشف ممارسة النظام للتعذيب في البحرين. وأكدت «الوفاق» أنها لا تتحمل مسؤولية أي تعليق أو صورة ترد على الصفحة المغلقة، داعية إلى متابعة صفحتها الجديدة «Al_wefaq» على «إنستغرام».

التعذيب: التركة الثقيلة

«منتدى البحرين لحقوق الإنسان» و«مركز باحث للدراسات»، نظما في 24 مايو ندوة حقوقية في بيروت بعنوان «عام بعد جنيف، البحرين.. الإصلاح أو التعذيب بلا نهاية»، ضمن الحملة الدولية «البحرين عاصمة التعذيب»، بمشاركة القائم بأعمال الأمين العام لجمعية العمل الوطني الديمقراطي «وعد»، رضي الموسوي والعضو في «المركز البحريني لحقوق الإنسان» محمد التاجر، وحضور ممثلين عن القوى المدنية والسياسية والحقوقية في لبنان.

وأوضح يوسف ربيع رئيس المنتدى في مداخلتها، أنه «كلما كثر التعذيب كثر المتورطون منه وبالتالي تكون محاولة تصفية التركة تصبح ثقيلة مما يؤثر في النهاية على قرار المصالحة، فيكون الخوف من الملاحقة دافعا إلى ازدياد التعذيب واتساع رقعته».

لاقت الحملة تفاعلاً واسعاً من الشارع البحريني، الذي استخدم بدوره وسائل التواصل الاجتماعي في كشف ممارسات النظام للتعذيب في البحرين وحماية وتبرئة المعتدلين.

(3) حملة «تمرد 14 أغسطس»

في الأول من يوليو، تبادل نشطاء بحريين على الإنترنت دعوة للتمرد على غرار حركة تمرد المصرية لتجديد ثورتهم التي تعرضت للقمع من قبل الجيش البحريني بمساعدة قوات من الحرس الوطني السعودي التي اقتحمت البحرين مارس 2011. الدعوة تم تحديدها بتاريخ 14 أغسطس، وهو التاريخ الذي تم فيه استقلال البحرين عن الانتداب البريطاني، فيما يرفض النظام الاحتفال به.

سريعاً ما انتشرت الدعوة في مواقع التواصل الاجتماعي وتكونت 4 صفحات على تويتر تحت هذا المسمى، تم توحيدها وإصدار بيان مشترك يدعو إلى اعتصامات سلمية في يوم 14 أغسطس حتى تحقيق مطالب الشعب البحريني.

في 4 يوليو أعلنت حملة تمرد البحرينية عبر بيان لها عن توجهات عامة قالت إنها تمثل مطالب الشعب البحريني بعيداً عن اختلافاته السياسية والمذهبية، مشددة على التمسك بحق تقرير المصير الذي يمر عبر دستور ديمقراطي يحدد طبيعة النظام السياسي البحريني. وأعلنت عن التحرك بتاريخ 14 أغسطس كـ «يوم لجميع البحرينيين باستقلال الوطن، وتحرره من الاستغلال والاستعمار»، ودعت إلى تكثيف التظاهر في العاصمة المنامة مع الالتزام بالسلمية.

نشطاء بحريين أطلقوا في 5 يوليو بياناً عبر مواقع التواصل الاجتماعي، أعلنوا فيه دعمهم وتأييدهم للحراك السلمي وحرية التعبير عن الرأي تحت شعار «تمرد البحرين» داعين لإعادة حراك الشارع البحريني في 14 آب/ أغسطس المقبل والذي يصادف يوم الاستقلال من المستعمر البريطاني في العام 1971.

إطلاق حملة تمرد، حرك المياه الراكدة وأجبر اللاعبين الدوليين على التفاعل، بما في ذلك الولايات المتحدة والمملكة المتحدة. وأما وسائل الإعلام الدولية فقد التقطت القصة وبدأت تقاريرها حول البحرين من جديد بعد أن شغلتها نضالات دول أكبر في الشرق الأوسط. وقد تلقت الحركة دعماً من معظم الجهات الفاعلة المناهضة للحكومة - سواء تبنت رسمياً حركة تمرد أم لم تتبناها.

السلطة: الحملة المضادة

السلطة البحرينية بدورها، بدأت باطلاق حملة مضادة واسعة للقضاء على تمرد، تمثل في خطوات:

الأولى: وظفت السلطة صحافتها للنيل من الحركة ووصفها بالارهابية كما وصفها المسؤولين في الداخلية. ونشرت صحيفة الوطن القريبة من الديوان الملكي في 17 يوليو دعوات لاعتقال أمين عام الوفاق علي سلمان بحجة وقوفه وراء دعوات التمرد. جمعية الوفاق نفت أن تكون وراء الحركة، إلا أن سلمان رحّب بالاعتقال، وأكد أن الوفاق تدعم أي تحرك شعبي بشرط أن يتحرك بسلمية وبما يتوافق مع القوانين الدولية العادلة، مشددا على أهمية التظاهر في العاصمة، مع المحافظة على عدم قطع الطرق أو تعطيل مصالح الناس.

الثانية: بدأت السلطة بالإعلان عن حزمة مفاجئة من عمليات التفجير (الإرهابية) وغير المسبوقة، صنفها الشارع المعارض بأنها تأتي في سياق سعي السلطة لإيهام الرأي العام العالمي بعدم سلمية الحركة الاحتجاجية في البحرين عموما، تمهيدا لضرب تمرد القادمة، وتبرير الاجراءات والقوانين القمعية التي ستواجهها بها.

كان أول هذه الحزمة هو ما ادعته وزارة الداخلية في 18 يوليو، بوقوع «عمل إرهابي تمثل في تفجير سيارة بواسطة أسطوانة غاز في موقف أحد المساجد بمنطقة الرفاع، دون وقوع إصابات». ومن فورها، قامت الجهات الرسمية وإعلامها، بتفجير زوبعة إعلامية طائفية تحشيدية ضد فئة معينة من الشعب، واعتقال عدد من المعارضين بتهمة التفجير.

وفي 29 يوليو اعلنت الداخلية حصول عمل إرهابي بإحراق سيارة بمنطقة ضاحية السيف، وتم اعتقال عدد آخر من المعارضين بالتهمة الآنفة، وذلك قبل أيام من موعد اطلاق فعالية حملة تمرد.

وفي 3 أغسطس اعلنت الداخلية عن وقوع عما أسمته «عمل إرهابي تمثل بتفجير سيارة بواسطة اسطوانة غاز في منطقة البديع عند سور حديقة يرتادها أهالي وأطفال المنطقة، دون وقوع إصابات». وتم بعدها اعتقال مجموعة أخرى من المعارضين على خلفية هذه التهمة.

الثالثة: كانت حزمة التفجيرات المعلنة، هي المقدمة المستخدمة لتبرير عقد المجلس الوطني (التابع للنظام) لما أسماها الجلسة الطارئة لمواجهة الارهاب في 28 يوليو. أصدر فيها توصيات تطلق يد الملك في استهداف طائفة معينة من الشعب وسحب جنسياتهم والقضاء على كل

ساحات الثورة 49

أشكال الحراك المعارض باسم مواجهة الارهاب. بدوره صرّح وزير الداخلية خلال جلسة المجلس الوطني بأن "الأجهزة الأمنية أصدرت تحذيراً بشأن المشاركة في دعوات التظاهر في 14 أغسطس، وأن وزارته مستعدة لمواجهتها وأن الإجراءات الأمنية سوف تتبين على أرض الواقع مع مرور الوقت.

الرابعة: الملك بدوره، استخدم غطاء المجلس الوطني لتمرير حزمة جديدة من مراسيم القمع والتهديد خلال الاسبوع الأول من أغسطس. ففي الأول من أغسطس أصدر الملك مرسومين حول ما أسماه «حماية المجتمع من الإرهاب» و«تنظيم جمع المال للأغراض العامة»، صب كلاهما في تقييد الحراك الشعبي المعارض باسم الارهاب.

وفي 6 أغسطس 2013 أصدر مرسومين آخرين، نصّ على تعديل قانون الاجتماعات العامة والمسيرات والتجمعات وتعديل قانون الأحداث، وجاء بشكل سريع ليواكبا سرعة اقتراب تمرد البحرين المقرر في 14 أغسطس. الأول حظر كل أشكال التظاهر في العاصمة المنامة، والثاني هدّد «من يتولى تربية الحدث» بإجراءات عقابية في حال شارك الأخير في تظاهرات تتراوح بين السجن والغرامة.

موجة الاعتقالات بلغت حد أقصى خلال تلك الفترة، ورغم احتجاج قادة هذه الحركة نظراً للدواعي الأمنية، فقد أُلقي القبض على عدد من المدونين ونشطاء الإنترنت في البحرين في أوائل هذا الشهر، بتهمة الانضمام إلى الحركة، بينهم المصور حسين حبيّل الذي لا يزال يقضي في السجن، والمدون محمد حسن، أفرج عنه فيما بعد.

في يوم 14 أغسطس

وفي الصباح الباكر من يوم 14 أغسطس، لم يكن مفاجئاً الوجود المكثف للشرطة في جميع أنحاء البحرين. هذا الوجود الذي حال دون القيام باحتجاجات كبيرة ولكن سكان بعض القرى تمكنوا من تنظيم الاحتجاج داخل قراهم. خرجت عشرات التظاهرات السلمية في مختلف مناطق البحرين منذ ساعات الصباح الأولى، وبلغت التظاهرات بحسب مصادر في جمعية الوفاق المعارضة أكثر من 60 تظاهرة توزعت في أكثر من 40 منطقة بحرينية، وأكد المواطنون في التظاهرات على حق الشعب في تأسيس دولة العدالة والمساواة وإنهاء الدكتاتورية والاستئثار بالسلطة من قبل فئة قليلة.

انتهى ذلك اليوم بـ 13 إصابة أطلقت خلاله الشرطة الشوزن والغاز المسيل للدموع على

المتظاهرين. وفي الوقت نفسه، كان هناك إغلاق للمحال التجارية في معظم أنحاء البلاد، وخاصة في القرى الصغيرة، تأييداً للاحتجاج.

(4) حملة «أوقفوا الشحن»

دشنت منظمة «بحرين ووتش» في 17 أكتوبر، حملة عالمية واسعة لوقف مناقصة لاستيراد معدات عسكرية لمكافحة المظاهرات السلمية من كوريا الجنوبية وجنوب أفريقيا إلى البحرين. وأطلقت المنظمة موقعاً إلكترونياً للحملة (Stop the shipment)، عملت من خلاله على مخاطبة المسؤولين في كوريا الشمالية وجنوب أفريقيا، ومجالس إدارات الشركات المصدرة، من خلال هواتفهم وعناوينهم وحساباتهم على شبكات التواصل، في مسعى للتأثير عليهم والتوقف عن المضي في هذه الصفقة.

جاء ذلك بعد أن كشفت «بحرين ووتش» عن وثيقة لوزارة الداخلية في البحرين تظهر خطتها لاستيراد 1,6 مليون قذيفة و90 ألف قنبلة يدوية من مسيلات الدموع. الوثيقة أصدرتها دائرة المشتريات بوزارة الداخلية تبين أن القوات الأمنية تعتمد تخزين كميات هائلة من مسيلات الدموع، رغم المخاوف الجادة التي أبدتها المنظمات الدولية ومجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. ووقع الوثيقة الوكيل المساعد «عبدالله بن أحمد آل خليفة»، وهي توصي بتسليم العروض المقترحة بتاريخ «أقصاه 16 يوليو 2013». في حين أنها غير موجودة على الموقع الرسمي لمجلس المناقصات والمزايدات التابع للحكومة.

وجاء في رسالة للمنظمة عرضتها للتوقيع على الموقع بأن حوالي «39 حالة وفاة في البحرين [سجلت منذ بدء احتجاجات العام 2011] بسبب استخدام الغاز المسيل للدموع». وأشارت إلى أن أدلة أظهرت أن «كبار الموردين لمنتجات الغاز المسيل للدموع المستخدمة في البحرين بين عامي 2011 و 2013، هي شركات «DaeKwang» و«CNO» من كوريا الجنوبية و«Rheinmetall» في جنوب أفريقيا». وفتت المنظمة أن شركتي «DaeKwang» و«CNO» قد صدرتا للبحرين أكثر من «أكثر من 1.5 مليون قطعة من الغاز المسيل للدموع إلى البحرين بين عامي 2011 و 2012»، مشيرة إلى أن «هذا هو أكثر من مجموع سكان البحرين». واختتمت المنظمة الرسالة بالمطالبة بـ«التوقف فوراً عن تصدير غاز CS والمواد الكيميائية الأخرى إلى البحرين التي تتسبب في قتل المتظاهرين في البحرين».

محامون عالميون متعاونون

فريق قانوني من محامي حقوق الإنسان البريطانيين والأميركيين قاموا بالتنسيق مع «بحرين

ووتش» لاتخاذ الإجراءات القانونية، وذلك لمنع شركة كورية جنوبية من تزويد الحكومة البحرينية بأكثر من 1.6 مليون عبوة من الغاز المسيل للدموع، الكمية التي تفوق عدد سكان البحرين.

وتكون الفريق القانوني من أحد أبرز محامي حقوق الإنسان والحريات المدنية في المملكة المتحدة وهو مايكل مانسفيلد، وكل من مارك ماك دونالد من دوائر مانسفيلد ودانيال كاري من منظمة «غلين بيرس دايتون للمحامين» وأحمد علي من منظمة «بحرين ووتش»، وجيمس سوزانو من منظمة «أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان». وقد حصل الفريق على دعم منظمة «ريدريس» ومنظمة «أوميغا» للبحوث إضافة إلى منظمة «سيرتس» (محامون إيرلنديون من أجل حقوق الإنسان).

وقال مانسفيلد: «إن فشل حكومة كوريا الجنوبية في مراقبة تصدير الغاز المسيل للدموع بشكل صحيح، سمح لشركات مثل «دايكوينغ» للكيماويات بشحن كميات ضخمة من الغاز المسيل للدموع إلى أنظمة قمعية مثل سوريا والبحرين». مشيراً إلى أن «الفريق القانوني الجديد سيستمر في تحدي الحكومة الكورية الجنوبية على مستوى دولي إذا فشلت في إيقاف المزيد من شحنات الأسلحة التي تُحوّل القمع في أماكن أخرى».

وقال فريق المحامين إن البحرين باستخدامها الغاز المسيل للدموع «قد انتهكت حقوق الإنسان المعترف بها دولياً بما في ذلك حق الحياة وحق التجمع وحق عدم التعرض للتعذيب، وغيره من المعاملات والعقوبات غير الإنسانية والمهينة والقاسية».

ناشطون في الحملة أكدوا أن عدد رسائل البريد الإلكتروني التي أرسلت إلى السلطات المعنية بالشحنة فاق 31 ألف رسالة، وقد زاد هذا من أهمية الحملة التي تشمل دعوات من اتحاد العمال الكوري الذي يطالب حكومة كوريا الجنوبية بحظر جميع صادرات الغاز المسيل للدموع إلى البحرين.

من جانبه أرسل النظام البحريني وفداً (رفيع المستوى) إلى كوريا الجنوبية في 25 أكتوبر، يقوده وزير شؤون حقوق الإنسان صلاح علي، وقالت وكالة أنباء البحرين «بنا» إن الوفد يتألف من مسئولين في وزارة الداخلية والنيابة العامة، إضافة إلى وزارة حقوق الإنسان. صرّح رئيس الوفد خلال إحدى لقاءاته مع المسؤولين الكوريين الجنوبيين بأن «المزاعم الكاذبة التي تنشرها بعض منظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام والجماعات المارقة لإفساد سمعة البحرين الجيدة

وخاصة في مجال حقوق الإنسان». ورغم أن «بنا» أشارت إلى أن الهدف من الزيارة هو «التنسيق في المجالات الحقوقية وتبادل الخبرات»، إلا أن منظمة «بحرين ووتش» توقعت أن هدف الزيارة هو إقناع حكومة كوريا الجنوبية بالموافقة على شحنه الغاز المسيل للدموع.

إثر الضغوط العالمية التي تعرّض لها النظام البحريني بسبب الحملة، اعترف بصفة ما كشفته وثيقة «بحرين ووتش»، ودافعت الناطقة باسم الحكومة سميرة رجب عن شحنه الأسلحة، معتبرة أن «مسيل الدموع يُستخدم بالشكل المعقول من قبل الشرطة البحرينية ووفقاً للقانون». لكن على النقيض من تصريحات الحكومة، فقد قالت «هيومن رايتس ووتش» في بيان لها 22 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي إن الشرطة «استخدمت مراراً وتكراراً الغاز المسيل للدموع على نحو غير متناسب وأحياناً غير قانوني في قمع المظاهرات المناهضة للحكومة».

ناشطون كوريون يتصامنون

وفي 31 أكتوبر، قام ناشطون من نقابات العمال الكورية وحملات السلام وجماعات حقوق الإنسان بالاحتجاج على تصدير الغاز المسيل للدموع إلى البحرين وذلك تلبية لدعوة حملة «أوقفوا الشحنه». وأصدروا بياناً بعنوان «لا دموع إضافية لشعب البحرين بسبب عبوات الغاز مسيلة للدموع صنعت في كوريا».

وأفادت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان أن 39 شخصاً على الأقل قد لقوا حتفهم في البحرين بسبب الغاز المسيل للدموع منذ عام 2011 وأن عدد القتلى الفعلي قد فاق الـ 200 قتيل.

ومع علمها بأن الحكومة البحرينية تسيء استخدام قنابل الغاز المسيل للدموع، فإن عدة دول من بينها الولايات المتحدة الأمريكية حظرت تصديره الى البحرين. وفي الآونة الأخيرة، حث مفكرون معروفون مثل نعوم تشومسكي نورمان فينكلستين والمخرج الشهير جون بيلغر، وغيرهم الكثير، البلدان بما فيها كوريا على وجوب ايقاف تصدير الغازات المسيلة للدموع إلى البحرين.

ومن جانب كوريا الجنوبية، فإن بايك يون هيونغ المتحدث باسم حكومة كوريا الجنوبية، صرّح في 27 ديسمبر لصحيفة آسيوية، إن الاحتمال «ضئيل» لتمرير الشحنه، لكن القرار لم يتخذ بعد، وأضاف «على الرغم من أن الغازات ليست من الأسلحة الفتاكة، إلا أن أي خسارة في الأرواح بسببها من شأنها أن تضر بسمعة كوريا الجنوبية أمام المجتمع الدولي». وتابع «هذا هو السبب في الحديث عن الاحتمال الضئيل، لكننا لم نتخذ قراراً في هذا الوقت»، مضيفاً «لم يكن هناك أي

جدول زمني للتوصل إلى قرار بشأن ذلك».

(5) حملة «مطلوبون للعدالة»

نُفذ مركز البحرين لحقوق الإنسان حملة «إنهاء الإفلات من العقاب في البحرين» في الفترة بين 1-23 نوفمبر، الذي يصادف اليوم العالمي لإنهاء الإفلات من العقاب.

استهدفت الحملة الكشف عن أسماء وصور المسؤولين عن الانتهاكات الحقوقية المستمرة في البحرين من صغار الموظفين في الدولة حتى أكبرهم. وتضمنت إصدار 59 بطاقة تعريفية بالمسؤولين المتورطين في الانتهاك والتعذيب في البحرين، تم طرحها على شكل دفعات يومية.

وبررت مريم الخواجة، الرئيس التنفيذي لمركز البحرين لحقوق الإنسان الحملة، بأنه «حان الوقت لكشف وجوه المسؤولين عن الانتهاكات»، مشيرة إلى أن الاستمرار في الإشارة للمسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان منذ التسعينات وحتى الآن باسم «حكومة البحرين» أو «النظام» قد سمح للأفراد المسؤولين عن الانتهاكات بالاستمرار في الحياة والسفر بكل حرية دونها محاسبة».

فيما أكد مسؤول الرصد بمركز البحرين لحقوق الإنسان يوسف المحافظة في لقاء مع صحيفة «مرآة البحرين»: «لقد أصبح واضحاً أن القضاء أداة لدى الملك والنظام الحاكم لاضهاد المعارضة، فالأحكام المشددة ضد الناشطين وأصحاب الرأي، مقابل تبرئة المتورطين في الانتهاكات الحقوقية والقتل والتعذيب، أو تبرير جرائمهم. حتى الآن فإن كل المسؤولين عن الانتهاكات لا يزالون في مناصبهم، بل بعضهم حصل على ترقية من ملك البلاد، وآخرون زارهم رئيس الوزراء في منازلهم؛ للتأكيد على سياسة الإفلات من العقاب، التي يقف وراءها رموز النظام الحاكم. هذا بالإضافة إلى مرسوم قانون رقم 56، الذي أصدره الملك في العام 2002، وأعطى حصانة للمسؤولين عن الانتهاكات منذ حقبة التسعينات».

وأوضح أن الحملة طالت «كل المتورطين في الانتهاكات الحقوقية بشكل عام من جهة، ومن قامو بالتستر على الانتهاكات الحقوقية أو تبريرها من جهة أخرى. هناك من يتحمل المسؤولية الإدارية، والأخلاقية، والأدبية، والقانونية عما يحصل في وزارته، وأيضاً كبار المسؤولين ممن قامو بإعطاء الأوامر»

وتم إصدار آخر البطاقات في يوم 23 نوفمبر المصادف لليوم العالمي لإنهاء الإفلات من العقاب،

لتشمل كل من الملك وولي العهد ورئيس الوزراء.

تهديدات بالقتل

وأشار مركز البحرين لحقوق الإنسان في بيان له إلى أن حملته «تلقت الكثير من ردود فعل المؤيدين للحكومة، بما في ذلك الدعوة للمحاكمات والإجراءات القانونية ضد مركز البحرين لحقوق الإنسان، وتهديدات بالقتل ضد أعضاء مركز البحرين لحقوق الإنسان، ولا سيما نائب الرئيس، السيد يوسف المحافظة، الذي ومنذ ذلك الحين قرر البقاء في الخارج لأسباب تتعلق بالسلامة».

وكان الاعلام الرسمي وحسابات التواصل الاجتماعي التابعة للنظام، قد شنت حملة شرسة لاعتقال ومعاينة المشاركين في الحملة، لا سيما المحافظة باعتباره الوجه المعروف الوحيد من المركز الباقي خارج السجن في البحرين.

المحافظة أعلن بعد انتهاء الحملة عن انشغاله «في الخارج بالخطوات القانونية التي سنقوم بها لملاحقة المطلوبين للعدالة، وهذا العمل يتطلب مني التواصل مع المعنيين عن قرب في بعض الدول الغربية، وسيكون هذا المشروع هو أولوية عملي في الفترة القادمة».

(6) حملة «أنا حر»

أطلقت الناشطة رولا الصفار في يوم 6 ديسمبر 2013، الحملة الوطنية والدولية لإطلاق سراح معتقلي الضمير، والتي تهدف إلى إفراغ السجون من معتقلي الرأي وإبقاء قضيتهم حاضرة محليا ودوليا.

تم الاعلان عن الحملة خلال اعتصام حاشد للمعارضة بساحة المقشع، خطط لها لتكون مواكبة لحوار المنامة الذي بدأ في اليوم نفسه. وهو حوار ينظم سنويا في العاصمة المنامة يجتمع فيه عشرات المسؤولين الرسميين ورجال الأعمال والشخصيات الدولية والاقتصاديين والسياسيين والمفكرين الاستراتيجيين من آسيا وأفريقيا وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية وأوروبا، وذلك بهدف تبادل وجهات النظر إزاء التحديات الأمنية.

فيما دُشنت الحملة في جمعية وعد في 18 ديسمبر باطلاق أغنية للحملة من كلمات الشاعر أحمد العجمي وتلحين حسن حداد، ونفذت وقفة تضامنية الوقفة التضامنية مع معتقلي الرأي «رغم القيد انا حر». ولا تزال الحملة في طريقها لبلورة برامجها بهدف لتعزيز المساندة الحقوقية

المحلية والدولية لإطلاق سراح المعتقلين، وإلى الالتزام بالعهود والمواثيق الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان التي تنص على احترام حرية الرأي والتعبير.

(7) حملة 1000 يوم على الثورة البحرينية

دشنت المعارضة البحرينية حملة فعاليات بمناسبة مرور أكثر من 1000 يوم على الثورة التي انطلقت في 14 فبراير 2011، مسجلة أن الثورة ولا زالت غالبية شعب البحرين متمسكة بالثورة السلمية المطالبة بالتحول الديمقراطي في البحرين ومصممة على الاستمرار في هذه الثورة السلمية حتى الوصول للتحول الديمقراطي الحقيقي.

اختارت المعارضة شهر ديسمبر للحملة تزامناً مع احتفالات السلطة بعيد جلوس الملك في 16 و17 ديسمبر. وأعدت بالمناسبة حملة من الفعاليات التي نفذتها خلال هذين اليومين تحديداً.

وشدّدت بعد أكثر من 1000 يوم بأن الضربة الأمنية الهمجية التي تلقتها الثورة البحرينية، بالإضافة للوحشية المنقطعة النظير من قبل قوات النظام في سفك الدماء الحرام، والاعتداء على الحرمات والمقدسات والأطفال والنساء، واعتقال الشخصيات السياسية والحقوقية والمهنية، والقمع والتعذيب والمحاكمات المشددة، كل ذلك لم يحول بين الثورة واستمرارها إلى اليوم، ما يعني أن كل خيارات كسر هذه الثورة قد فشلت فشلاً ذريعاً، وتصاغرت أمام عظمة الصمود الكبير الذي حققه شعب البحرين، وهو انتصار تسجله الثورة البحرينية وتطبعه على تاريخ الوطن والعالم بكل افتخار.

الأمين العام لجمعية الوفاق الشيخ علي سلمان، أكد بالمناسبة أنه «صمدنا 1000 يوم سنصمد 1000 و1000 يوم حتى ننتزع حقوقنا العادلة»، وحيًا في سياق حديثه الرموز المعتقلين وسجناء الرأي والنساء المعتقلات والحقوقيين والمتظاهرين إضافة إلى المحامين والمسعفين والإعلاميين.

في 17 ديسمبر، تم عرض برنامج خاص، تضمن كلمات قالها عشرات الناشطين البحرينيين في الداخل والخارج بمناسبة 1000 يوم على الثورة.

المعارضة تكبر والسلطة تصغر

وقال الكاتب البحريني علي أحمد الديري في مقال له نشر بالمناسبة: «خلال 1000 يوم من عمر ثورة البحرين، كبرت المعارضة، وصغرت السلطة». وعبر أن السلطة تبدو في اليوم 1000 من الثورة: «طفلاً صغيراً يعاني من مرض التوحد، لا تجيد الكلام مع شعبها، تتلعثم في الكلام مع

جيرانها، تصاب بحبسة الكلام أمام المنظمات الحقوقية. لا تسمع غير جارتها الكبرى وتجد فيها أما تمنحها الأمان الذي لا تمتلكه. ترفض كل المبادرات التي تريد حل مرضها، تقول مصطلحات ومفاهيم سياسية لا تفهمها أبداً».

فيما وجد أن المعارضة كبرت و«أنتجت خطاباً سياسياً مسؤولاً، يعرف ما يريد، ويعرف حدود ما يمكن أن يحققه، ويعرف الصعوبات التي تحول دون ما يريد، ويعرف نقاط ضعفه». وأن الثورة صار لديها: «مخزون من المقاومة السلمية، ما يجعلها مدرسة لكل الشعوب».

الآلاف يحتشدون احتفالاً بالألف

بدورهم تظاهر الآلاف استجابة لمسيرة دعت إليها المعارضة الوطنية الديمقراطية (الوفاق، وعد، الوحدوي، القومي، الإخاء) في 12 ديسمبر، بمناسبة مرور أكثر من ألف يوم على انطلاق الثورة البحرينية تحت شعار «عزيمة لا تلين»، أعلنت فيها أن: «لا عودة إلا بالديمقراطية الحقيقية وإن احتاج أكثر مما مضى»، مشددة على أن «ألف يوم من الثورة تثبت أن كل خيارات النظام فشلت والشعب مستعد ل1000 يوم قادم من النضال».

وأكدت المعارضة، في بيانها الختامي أن «لا خيار أمام النظام إلا الاستجابة للمطالب التحررية لشعب البحرين في التحول الديمقراطي وإقامة دولة العدل والمساواة والمواطنة المتساوية».

وحذرت من أن «الرهان على المتغيرات وتقطيع الوقت والالتفافات والمراوغات والاستمرار في الحلول الأمنية، هي رهانات خاسرة لم تعد تنفع شيئاً في ظل العزيمة والارادة والإصرار الشعبي على تحقيق المطالب». ولفتت إلى أن «شعب البحرين بعد ألف يوم أصبح محل اعتراف واهتمام كل أحرار وشرفاء العالم، وأصبح النظام هو من يحتاج إلى إثبات شرعيته وإمكانية استمراره».

ساحات الثورة 57

للاطلاع على مصادر التقرير ومراجعته، انظر النسخة الإلكترونية على الوصلة التالية:
<http://bhmirror.no-ip.ca/news/12716.html>

حصاد التجسس والاختراق: جهاز أمن وطني يتتبع النشطاء ومنطاد يخترق مناطقهم ومخبرون يخترقون بيوتهم وبرامج تجسس إلكترونية تخترق حواسيبهم

جهاز كامل بصلاحيات مطلقة، معني بالتجسس على النشطاء ورصد تحركاتهم وسكناتهم، بدءاً من هواتفهم المحمولة حتى أدق تفاصيل حياتهم الشخصية. منطاد تجسس يحلق فوق رؤوس المناطق التي تشهد احتجاجات، يتضمن كاميرات دقيقة لرصد كل شارد ووارد في المنطقة. مخبرون وعملاء يتم شراء ذممهم من الأطفال والمراهقين والرجال والنساء من نفس المناطق التي تشهد الاحتجاجات اليومية. مجندات يتم غرسهن كناشطات لاختراق المعارضين ومؤسساتهم. الدخول القدر في خصوصيات النشطاء بهدف التشهير. كاميرات مراقبة وأجهزة تنصت في أماكن حيوية وبعض وزارات الدولة ومؤسساتها. برامج تجسس تخترق أجهزة وحواسيب النشطاء عن بعد في كل مكان في العالم.

هذا هو اختصار الواقع التجسسي في البحرين، لم يبدأ في 2011 ولن ينتهي عند 2013 الذي نحن بصدد تناول أبرز الأحداث التجسسية التي وقعت فيه.

جهاز الأمن الوطني

يعتبر هذا الجهاز رأس الأخطبوط الذي يقود عمليات التجسس وتتبع النشطاء في البحرين. يعتمد «جهاز الأمن الوطني» في أدواته على إعداد بنية معلوماتية شاملة عن المعارضين والناشطين بفضل الأجهزة الحديثة، والتقنيات التي وفرها «جهاز الإحصاء والمعلومات» التابع له مباشرة.

كما يعتمد على «شعبة الاتصال»، المعنية بالتجسس والمزودة بأحدث أجهزة التنصت وتتبع المعلومات والبيانات، وتشمل كل المتعلقات الشخصية وحركة الاتصالات والعلاقات الداخلية والخارجية، إضافة إلى الإشراف على «المليشيات المدنية»، وهي ذراع هام في عمليات الجهاز الميدانية، وقد ظهر دورها العلني مع قمع الاحتجاجات السياسية خلال ديسمبر 2007 وما بعدها.

وقد وثّق بـسيوني في تقريره حول المهام التي يقوم بها الجهاز الأخطبوط: «لقد ثبت أن قوات الأمن العام، بما في ذلك وحدات مكافحة الشغب والقوات الخاصة، قد أسهمت في عمليات القبض والتفتيش بالاشتراك مع الأجهزة الحكومية الأخرى، وفي معظم تلك العمليات، تلقت وحدات الأمن العام الأوامر بمساعدة عناصر جهاز الأمن الوطني» الفقرة 148

كما وثّق بـسيوني أن الجهاز تدخل في قرار إرجاع المفصولين في شركة طيران الخليج: «وذكرت الشركة أيضاً أنها أوقفت إعادة ثمانية موظفين على الأقل إلى العمل بسبب أوامر تلقتها من جهاز الأمن الوطني». الفقرة 1426

ظهر هذا الجهاز مترافقاً مع البوادر الأولى للأزمة السياسية عام 2002 م، بعد عام من الانفراج الأمني. أسس بديلاً عن «الإدارة العامة لمخابرات أمن الدولة» بمرسوم رقم (14) لسنة 2002. المرسوم جعل الجهاز تابعاً لرئيس الوزراء، ومُنح رئيسه درجة وزير، ما معناه توسيع نطاق الصلاحيات والحماية من المساءلة بالقوانين المعمول بها محلياً. أي أنه يمكننا القول أن «أمن الدولة» سيء الصيت، عاد بثوب جديد ذي صلاحيات أقوى ونفوذ أوسع.

يتكون الجهاز من مجموعة من الإدارات والشُّعب، وهو ما يوضح المهام المركبة التي يقوم بها، فمن إداراته: (1) إدارة العمليات الخاصة. (2) إدارة الشؤون الدولية. (3) إدارة الأمن السياسي. (4) إدارة مكافحة الإرهاب. (5) الإدارة المركزية للمعلومات والتوثيق. (6) إدارة تقنية المعلومات. (7) إدارة الارتباط والتنسيق. (8) إدارة الشؤون القانونية.

وقبل أن تبدأ لجنة تقصي الحقائق عملها، قام جهاز الأمن الوطني بنقل صناديق، بعضها ورقية وبعضها من البلاستيك، ونقلها عبر شاحنات، وقد كانت الحراسة مشددة عليها، وقد أثار الانتباه أنها تمت في منتصف الليل، يعتقد أنها تتضمن وثائق وأجهزة تجسسية مشبوهة.

الوشاية وزرع المجددات

استعان جهاز الأمن الوطني بوسائل التواصل الاجتماعي كالـفيس بوك والإنترنـت للتوصل لأسماء وعناوين النشطاء، وتم تخصيص خط ساخن للتبليغ، كما اعتمد على تجنيد بعض شباب «القرى» واستدراجهم للعمل كعملاء لديه مع ضمان بعض الامتيازات المالية أو الحصول على وظيفة.

ومع ثورة 14 فبراير، بدأ النظام لعبة هي الأقدر في تاريخه من خلال اقتحام صفوف القيادات الميدانية والناشطين عبر نساء مجندات يعملن كمخبرات لحساب الداخلية.

واعتمد جهاز الأمن الوطني على سلاح التدمير الأخلاقي القذر، ومن مهامه التجسس والتلصص على الحياة الخاصة للشخصيات، معتمداً على الشركات المختصة في تقنية جمع المعلومات وترقيمتها، وكان المحامي محمد التاجر، والناشط محمد ابو فلاسة أحد ضحايا هذا التجسس.

فواز والجهاز المركزي

وكان الملك حمد قد أصدر مرسوماً منذ أبريل/ نيسان 2011 بإلحاق الجهاز المركزي للمعلومات بوزارة الداخلية قبل أن يُصدر بعد ستة أشهر مرسوماً بإضافة الاتصالات للجهاز لتصبح تسميته «الجهاز المركزي للمعلومات والاتصالات»، لتكون كل شؤون الاتصالات بذلك تحت سلطة المخابرات في وزارة الداخلية.

فيما أعلن وزير الدولة لشؤون الاتصالات الشيخ فواز بن محمد في نوفمبر 2013 عن بدء عمل غرفة مختصة بمراقبة شبكات التواصل الاجتماعي تنفيذاً لتوصيات جلسة المجلس الوطني الاستثنائية في يوليو، والتي حثت على مزيد من التضييق على الحريات. وأكد أن «إدارة السلامة الالكترونية» بدأت في مباشرة مهامها.

وكشف وزير الدولة لشؤون الاتصالات في يونيو 2013 عن دراسة أعدت لوضع ضوابط على استخدام تقنية المكالمات عبر الإنترنت، التي يستخدمها النشطاء عبر العالم هروباً من تقنيات التجسس، مبرراً: «إن هذا الإجراء يأتي لاعتبارات أمنية، في سياق جهود من دول مجلس التعاون الست».

كاميرات المراقبة

وفي ديسمبر 2013 وافقت الحكومة البحرينية على اقتراح بإنشاء شبكة «C2» مؤلفة من آلاف الكاميرات لمراقبة المرافق الحيوية والمباني الحكومية ومراكز التسوق والمناطق والقرى، وذلك بهدف إنشاء شبكة قيادة وسيطرة لمحاربة الثورة وتعقب النشطاء والتضييق على التظاهرات.

وفي أغسطس 2013 وقع ملك البحرين مع رئيس وزراء كوريا الجنوبية مذكرة تفاهم لإنشاء مركز السيطرة على الأمن في المدن، وذلك لإنشاء شبكة أمن في المنامة.



أعلن وزير الدولة لشؤون الاتصالات الشيخ فواز بن محمد في نوفمبر 2013 عن بدء عمل غرفة مختصة بمراقبة شبكات التواصل الاجتماعي

منطاد التجسس

منذ مارس 2012 لاحظ البحرينيون تنفيذ محمية ضخمة خلف مبنى وزارة الداخلية في المنامة المعروف باسم (القلعة)، عرف فيما بعد أنها كابينة خاصة لإخفاء «منطاد تجسس».

وفيما أعلنت وزارة الداخلية في يوليو أن المنطاد هدفه «رصد نسبة مختلف أشكال التلوث البيئي ولقياس أية مستويات إشعاعية ضارة بالمملكة»، فإن المواطنين والنشطاء سخروا من هذا التصريح الذي اعتبروه تهريجاً رثاً، خاصة أن المنطاد لا يقوم بالتحليل إلا في الأماكن المتوترة وفي أوقات الإعلان عن فعاليات احتجاجية.

بدورها ذكرت وكالة أنباء «فلسطين اليوم» إن منطاد التجسس الذي أطلقتته وزارة الداخلية البحرينية تم شراؤه من إسرائيل. وقالت إنه «يحتوي على كاميرات بهدف التجسس على الناشطين». وأوضحت أن «المنطاد يشبه تمامًا المناطيد التي تستخدمها إسرائيل للتجسس على المقاومين الفلسطينيين».

الاختراق لكشف هوية الناشطين

في سبتمبر 2013 كشفت وثيقة سرية صادرة عن موقع ويكيليكس أن شركة عالمية متخصصة في مراقبة الاتصالات والمراسلات ساعدت النظام البحريني في القبض على نشطاء وصحافيين. وأظهرت أن شركة «Trovicor» ساعدت السلطات البحرينية في إلقاء القبض على نشطاء وصحفيين.

كما كشف موقع «أي تي بي» أن شركتنا «سيمنز» و«نوكيا - سيمنز» للإتصالات تساعدان السلطات البحرينية في التجسس على المكالمات وملاحقة الناشطين ورموز المعارضة. وذكرت إن شركة «تروفيكور» قامت بتزويد هذه التكنولوجيا إلى السلطات البحرينية.

وذكر تقرير صادر عن منظمة بحرين ووتش «منذ أكتوبر 2012، أن السلطات البحرينية قامت بسجن 11 مواطن اتهمتهم بكتابة تغريدات باستخدام حسابات ذات أسماء مستعارة فيها إهانة للملك». وأظهر التقرير أن السلطة البحرينية تقوم بالتعرف على هويتهم الحقيقية عن طريق إرسال وصلات تجسسية لكشف رقم بروتوكول الإنترنت مرسله عبر حسابات مزيفة على شبكات التواصل الاجتماعي تويتر و فيسبوك.

وفي سياق ذلك كشف الخبير التقني وعضو منظمة «بحرين ووتش»، بيل مارك زاك، أن حكومة البحرين هي من يشغل عدة حسابات متطرفة في «تويتر» تحض المتظاهرين على العنف وتبني عمليات تفجير وغيرها، من بينها حساب «سرايا المقاومة». (@resistenceBhr). كما أشار إلى آلية التجسس التي استخدمتها حكومة البحرين في كشف هوية بعض المغردين على تويتر ومن ثم اعتقالهم.

كما ذكر الناشط «محمد المسقطي» رئيس جمعية «شباب البحرين لحقوق الإنسان» أن شركة الاتصالات تستطيع تحديد موقع حامل الهاتف وتعقبه من خلال «شريحة الهاتف» (SIM). من جهة أخرى فإن برج الاتصالات «tower» يستطيع أيضاً تحديد مكان الشخص، مشيراً إلى إمكانية استخدام برامج مضادة للتجسس لمستخدمي الهواتف التي تعمل على نظام «أندرويد» بينما هواتف «آيفون» مرتبطة بعدم القيام بعملية Jailbreak

حرب التجسس الإلكترونية على الناشطين

«فين فيشر» هي إحدى برامج التجسس التي تباعها مجموعة غاما في المملكة المتحدة، يمكنها

التحكم سرًا وعن بعد في جهاز كمبيوتر ما، ونسخ الملفات، واعتراض طريق مكالمات سكايب وتسجيل كل ضغطة مفتاح، تباع للحكومات فقط، وتستطيع سرقة كلمة المرور الخاصة بحساب البريد الإلكتروني، ومعرفة الحمض النووي الرقمي.

كشفت ناشطون مؤيدون للديمقراطية، أنهم تعرضوا للتجسس باستخدام هذه البرمجيات الضارة في واشنطن، ولندن، والمنامة وهم :

- آلاء الشهابي «31 عامًا»: بريطانية وتحمل الجنسية البحرينية/ دكتورة اقتصاد
- حسين عبدالله «34 عامًا»: مواطن أمريكي وهو مدير «أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين»، صاحب محطات وقود في ألاباما.
- شهاب جاسم «29 عامًا»: يعيش في لندن

التجسس الإلكتروني الذي تقوم به الحكومة البحرينية، كشف بواسطة جهد مشترك بين منظمة «بحرين ووتش» ووكالة أنباء «بلومبرج» ومختبر الأبحاث «سيتزن لاب» في جامعة «تورنتو» الأمريكية في شهر يوليو 2013.

اللافت أن هذا البرنامج التجسسي كان حتى تلك اللحظة أحد الأسرار التقنية التي عجز المختصون عن كشفها أو الحصول على نسخة منها لتحليلها، لكن أداء الحكومة البحرينية سهل ذلك كثيرًا.

فضائح تجسس الحكومة البحرينية إلكترونيًا

كما كشفت وكالة «بلومبرج» الدولية للأنباء في تقرير شامل، تفاصيل عملية التجسس الإلكترونية التي تقوم بها حكومة البحرين لاختراق ناشطين معارضين يقيمون في دول مختلفة.

فيما أعلن مركز الأبحاث الكندي «سيتزن لاب» في يونيو 2013 أن عددًا من الدول ومن بينها البحرين تتجسس على مواطنيها عبر الإنترنت من خلال شركة «فين فيشر» البريطانية المتخصصة في التجسس والتابعة لشركة «غامما الدولية».

ونشرت مجلة «فورين بوليسي» مقالًا حول الشركات الغربية التي «قامت بتزويد دول قمعية مثل «البحرين» ببرامج وأنظمة معلومات استخدمتها الدول هذه لمراقبة الناشطين، بهدف مواجهتهم بأدلة قامت على التنصت، ومن ثمن تعذيبهم، في حين أن الولايات المتحدة لم تتخذ إجراءات لوقف هذا التزويد.

كما كشفت صحيفة «أوبزيرفر» في فبراير 2013 أن شركة بريطانية للتكنولوجيا تواجه تساؤلات بشأن كيفية وصول برامجها المتخصصة بالتجسس على البريد الإلكتروني إلى البحرين.

شركة «غامما» البريطانية المصنعة لبرنامج التجسس FinFisher، ردت على البحث الذي أثبت استهداف ناشطين بحرينيين بواسطة برنامجها، ونفت بيعها البرنامج للبحرين، كما صرح مديرها إن شركته لا تستطيع التثبت بعد فيما إذا كان البرنامج المحلل من قبل الباحثين هو في الحقيقة من منتجات «غامما».

النشطاء يلجؤون للدعوى القضائية

وصرّح الناشط السياسي المعارض والمقيم في الولايات المتحدة الأمريكية «حسين عبد الله» إنه «ذاهب لاتخاذ أي إجراء قانوني بوسعه لحماية نفسه» وهو يدرس إقامة دعاوى قضائية وتقديم شكوى إلى وزارة الخارجية الأمريكية عن محاولة الاختراق العابرة للحدود

في حين أبلغ محامي مجموعة «الخصوصية الدولية لحقوق الإنسان» الهيئة المسؤولة في المملكة المتحدة في رسالة بتاريخ 12 يوليو/ تموز أنهم يخططون لمقاضاة الحكومة البريطانية لإخفاقها في تطبيق القوانين التي تعطيها القدرة على منع الصادرات التي يمكن استخدامها لانتهاك حقوق الإنسان.

كما رفعت الناشطة آلاء الشهابي إفادة شهادتها إلى المحكمة العليا في المملكة المتحدة في مايو 2013 للنظر في استخدام تكنولوجيا التجسس البريطانية ضدها في البحرين، حيث دعا النشطاء إلى مراجعة قضائية بشأن فشل المملكة المتحدة في محاسبة الشركات المسؤولة عن مبيعات برامج التجسس إلى الأنظمة القمعية.

فيما قامت مجموعة من منظمات حقوق الإنسان في يونيو 2013 برفع شكوى إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ضد اثنتين من الشركات الأوروبية لمراقبة التكنولوجيا، وذلك التماساً للتحقيق في ما إذا كانت الشركات متواطئة في الإساءة للمعارضين في مملكة البحرين. وقد تم قبول الشكوى في الشهر نفسه، ما يعني تحريك ملف الدعوى.

ساحات الثورة 65

للاطلاع على مصادر التقرير ومراجعته، انظر النسخة الإلكترونية على الوصلة التالية:
<http://bhmirror.no-ip.biz/news/12993.html>

إزالة مظاهر العسكرة عن «السلمانية» وتبرئة معذبي الأطباء واستقالة مدير «الإيرلندية للجراحين»

لا يزال الأطباء الذين عالجوا المصابين خلال 2011 يعانون: اعتقالاً وفصلاً وتهميشاً. وما يزال الحياء الطبي منتهكاً في البحرين، وأخلاقيات مهنة الطب يراد لها الانحدار إلى الحضيض. الكفاءات البحرينية لم يعد لها مكان في وزارة الصحة ومجمع السلمانية الطبي والمراكز الصحية الرسمية، يتم إحلال كوادر أجنبية مكانها، ما أدى إلى تردي مستوى الخدمات الطبية في البحرين بشكل عام. المحكمة برأت معذبي الكادر الطبي، والحكومة منعت مؤتمراً حول أخلاقيات مهنة الطب من الانعقاد في البحرين. أما عسكرة مستشفى السلمانية فقد أخذت شكلاً مختلفاً. فيما يلي تقريراً بأهم الأحداث التي مرّت على الوضع الصحي في البحرين والطواقم الطبية خلال العام 2013.

فصل الكفاءات وتهميشها

بدأ العام 2013 بفصل 7 أطباء من قبل وزارة الصحة تعسفاً في نهاية شهر يناير، من الذين ساهموا في علاج المرضى أثناء أحداث 2011. الأطباء هم نادر ديواني استشاري الأطفال والخدج، ومحمود أصغر استشاري جراحة الأطفال، وعبد الخالق العريبي استشاري أمراض الروماتيزم، وباسم ضيف استشاري جراح العظام، وعلي العكري استشاري جراحة عظام الأطفال، وسعيد السماهيجي اختصاصي طب العيون، وغسان ضيف استشاري جراحة الفك والأسنان والممرضة ضياء من قسم العناية القصى.

فيما فوجئ استشاري قسم الأورام بمجمع السلمانية الطبي "الدكتور شبر محمد" برسالة من وكيل الوزارة المساعد في 29 مارس، تفيد بفصله من عمله بسبب تخيبه لمدة أسبوعين، الأمر الذي نفاه الأخير وقدّم ما يثبت خلافه. وجاء فصل شبر بعد سلسلة استهدافات أوقف خلالها عن عمله مرتين بسبب دراسة ميدانية أجراها لتقييم أداء قسم الأورام والخدمات التي يقدمها للمرضى، وقبل أن يخرج بنتائج الدراسة حضر لقسم الأورام ضابط شرطة وصار صندوق

استبانات المرضى المخصصة للدراسة.

وفي 5 يونيو أعلنت وزارة الصحة أنها تعمل على استكمال متطلبات فصل الطب العام عن الطب الخاص، ما يؤدي إلى هجرة الكثير من الاستشاريين من مجمع السلمانية الطبي، الأمر المرتبط بتوجهات الوزارة غير المعلنة إلى المزيد من إقصاء الكفاءات من طائفة محددة.

بيانات مسربة من المعتقل

في 17 فبراير سرب الكادر الطبي المعتقل والمحاكم في سجن الحوض الجاف بياناً، بمناسبة إعلان هذا اليوم خاصاً للدفاع عن الحياد الطبي. وقع عليه كل من: الدكتور سعيد السماهيجي والدكتور علي العسكري والممرض إبراهيم الدمستاني. تناول «الانتهاكات التي تعرضت لها الكوادر الطبية إبان الاحتجاجات في مثل هذا اليوم في 2011»، وأعرب عن تحفظه على «منح مستشفى السلمانية الاعتماد الكندي للخدمات الصحية من قبل المؤسسة الكندية للخدمات الصحية»، مشيراً إلى أن «هذا المستشفى الذي تم احتلاله من قبل الجيش تحوّل في 2011 إلى مكان لاحتجاز المصابين وتعذيبهم». وطالب المؤسسة الكندية بـ«زيارة محاكمي الكادر الطبي في سجن جو، للاستماع إلى شهاداتهم التي تمت معاقبتهم عليها، بسبب حفاظهم على قسمهم الطبي إبان فترة الأحداث».

إثر نشر هذا البيان الذي تم تسريته عبر صحيفة «مرآة البحرين» الالكترونية، عاقبت إدارة السجن كل من الطبيين سعيد السماهيجي وإبراهيم الدمستاني عبر نقلهما إلى الحبس الإنفرادي، ونقل الطبيب علي العسكري إلى مكان مجهول.

معاقبة الكادر الطبي بسبب البيان السابق، لم يثنه عن إصدار بيان آخر في 15 مارس، الذكرى الثانية لاحتلال مستشفى السلمانية. جاء فيه: «ما تعرض إليه الكادر الطبي من انتهاكات خلال العامين الماضيين، تختصر قصة البلاد في بعدها الزمني الممتد منذ بداية القرن العشرين، وبعدها الأفقي المتمثل في شعور معظم شرائح الشعب بالظلم والحرمان». وطالب البيان بعدة توصيات بينها الإزالة الفورية لكل مظاهر العسكرة في مجمع السلمانية الطبي، ومحاسبة المسؤولين المقصرين في تحمل واجباتهم في إدارة الأزمة، ومن ساهم في تضليل الرأي العام بأخبار كاذبة وتهم زائفة من خلال المؤتمرات الصحافية التي عقدها كل من وزير العدل ووزيرة التنمية ووزير الصحة الأسبق. كما طالب بإعادة جميع العاملين ممن طالهم الفصل والتهميش إلى مواقعهم الوظيفية السابقة، والإفراج الفوري عن معتقلي الكوادر الطبية.

من قضى محكوميته ومن ينتظر..

في 13 مارس انتهت عقوبة استشاري الأسنان الدكتور غسان ضيف، الذي قضى حكماً بالسجن لمدة عام كامل، لحقه استشاري العيون الدكتور سعيد السماهيجي في 23 ابريل. بينما تم إخلاء سبيل فنية الأسنان حليلة الصباغ في 25 سبتمبر، بعد أن قضت مدة محكوميتها لمدة سنة كاملة، إثر اتهامها بـ"تهريب أدوية" لعلاج المتظاهرين.

فيما بقي كل من استشاري العظام علي العسكري والممرض ابراهيم الدمستاني والممرض حسن معتوق يكملون مدة حكمهم الظالم حتى الآن.

وقد أقامت جمعية وعد بتاريخ 26 مارس، أمسية تضامنية مع المصور والممرض المعتقل حسن معتوق، اعتقل إبان فترة "السلامة الوطنية" من مستشفى السلمانية. مع عرض فيلم قصير يبرز شخصية المعتوق ونشاطه كمصور وممرض، والتأكيد على أن ما وُجه إليه هو افتراء وانتقام من "الكادر الطبي".

في 16 مارس أطلق منتدى البحرين لحقوق الإنسان «اليوم العالمي للحياد الطبي» في بيروت خلال حفل توقيع كتاب «شوكة الأطباء.. محنة الكادر الطبي» الذي أصدرته «مرآة البحرين» وحوى مجموعة من السير للكادر الطبي الذي لاقى التنكيل نتيجة لعلاج جرحى التظاهرات.

وشارك في الحفل ممثلة المفوضية السامية لحقوق الانسان ندى دروزي، وممثل نقيب الأطباء في لبنان الدكتور أحمد صادق، والمعتقلون في السجون البحرينية سابقاً الدكتور نبيل تمام ورئيسة جمعية التمريض البحرينية رولا الصفار. وقد أعلن خلال الحفل الذي أقيم في «بيت الطبيب» ببيروت عن «اليوم العالمي للحياد الطبي».

كتاب شوكة الأطباء

دشن كتاب «شوكة الأطباء.. محنة الكادر الطبي في ثورة البحرين» في 16 مارس. حوى قصص التنكيل التي لقيها بعض الأطباء بعد احتلال الجيش البحريني لمجمع السلمانية الطبي على ألسنتهم. وهو أول عمل توثيقي يقدّم باللغتين العربية والإنكليزية سيناريو الأحداث الدامية التي عايشها الكادر الطبي منذ لحظة بدء الثورة البحرينية في 14 فبراير/شباط 2011. كما يُعدّ مرجعاً مهماً للمهتمين بأخلاقيات مهنة الطب في الأزمات. وقد استغرق العمل على هذا الكتاب مراحل متقطعة، بدأت في شهر إبريل/نيسان 2011.



ما يزال الأطباء الذين عالجوا المصابين خلال 2011 يعانون: اعتقالاً وفضلاً وتهميشاً. وما يزال الحياد الطبي منتهكاً في البحرين، وأخلاقيات مهنة الطب يراد لها الانحدار إلى الحضيض.

استقالة مدير الجامعة الإيرلندية

وفي 24 مارس، أعلن المدير الإيرلندي لكلية الطب الرئيسية في البحرين توم كولينز استقالته، وذلك إثر إلغاء مؤتمر كبير يتحدث عن أخلاقيات مهنة الطب في البحرين. بعد أن قضت مجموعة أطباء بلا حدود والكلية الملكية الإيرلندية للجراحين أشهراً، في محاولة إقناع النظام البحريني بالسماح بعقد المؤتمر. البروفيسور كولينز قضى أكثر من نصف مدة خدمته في منصبه في الجامعة الطبية، وقابل ولي العهد الشيخ سلمان الذي أعطاه موافقته الشفهية وفق قوله، لكن إذناً كتابياً لم يصل.

وقال كولينز في لقاء مع حركة البحرين للعدالة والتنمية إن أسباب استقالته تتلخص في كون 25% من خريجي الجامعة عاطلون لمدة عامين، بالإضافة إلى استمرار اعتقال بعض الأطباء، القضية التي اعتبرها مهمة جداً.

لجنة قضايا التعذيب

في 17 إبريل استدعت النيابة العامة الممرض المعتقل ابراهيم الدمستاني، التقاه وكيل النيابة ابراهيم الكواري ليخبره أنه قد «تم تشكيل لجنة النظر في قضايا التعذيب، وأنها لجنة مستقلة عن النيابة تم تشكيلها بناء على توصيات لجنة بسيوني». وتم أخذ أقواله بشأن تعرضه للتعذيب.

وفي اليوم ذاته أبدى كل من استشاري جراحة الأنف والحنجرة الدكتور نبيل تمام ورئيسة جمعية التمريض البحرينية رولا الصفار، تحفظهما على اللجنة المستحدثة في النيابة العامة تحت مسمى «وحدة التحقيق الخاصة»، والتي هي ذاتها محل اتهام في قضايا التعذيب والانتهاكات. جاء ذلك بعد استدعاء كل منهما للمثول لدى وكيل النيابة العامة عدنان فخرو. وصرّح إن «موقفنا كان عدم التقدم للتحقيق بشأن دعاوى التعذيب وذلك لعدم حيادية النيابة العامة، مع الاحتفاظ بحقنا في الدعوى».

السلامية العسكرية

خلال النصف الثاني من شهر إبريل أكدت مصادر في مستشفى السلمانية أن السلطات الأمنية أزالَت نقاط التفتيش الموجودة حول المستشفى وكل المظاهر العسكرية وحتى صورة رئيس الوزراء. وأوضحت أن عناصر المخابرات التابعة إلى وزارة الداخلية «تحولوا إلى مرضى ومراجعين، وهناك وجود لصحافيين في المستشفى لإظهار عدم وجود عسكرة لها»

وفي 1 أكتوبر، أعلنت وزارة الداخلية عن مشروع جديد يقضي بإلحاق خدمات الإسعاف في البحرين إلى الوزارة الأمنية.

ومع دخول شهر أغسطس وإعلان الدعوة إلى «تمرد»، عززت الحكومة البحرينية سيطرتها الأمنية على وزارة الصحة، وتم تسليم قسم الإسعاف في مستشفى السلمانية إلى وزارة الداخلية منذ الخميس 1 أغسطس/ آب. كما تم تركيب كاميرات أمنية جديدة بالصوت والصورة في كل زوايا المراكز الصحية (عدا مركزي الحد والرفاع) بالإضافة لحواجز حديدية للنوافذ، مشيراً إلى أن الإجراء الأخير يعد مخالفاً لشروط السلامة.

تبرئة المعتدبين

في 19 مايو، سربَ المعتقل الممرض ابراهيم الدمستاني رسالة من سجن جو، أبدى فيها تحفظه على الحكم المقرر صدوره حول قضية التعذيب، وقال إن «هناك تساهلاً من النيابة العامة في

عدة جوانب، أولها حصر القضية في 7 حالات فقط وتجاهل باقي الحالات، والثانية ترك المعذب الرئيس مبارك بن حويل حراً طليقاً، بل عدم اتخاذ أي إجراء إداري ضده»، مشيراً إلى أنه «حتى الآن لم يتم حتى توقيفه عن العمل، رغم كل شهادات الحالات التي أكدت تلقيها التعذيب على يديه في التحقيقات الأولية».

وفي 2 يوليو، برأت المحكمة كل من "مبارك بن حويل"، مدير إدارة مكافحة المخدرات، من تهمة تعذيب الأطباء باسم ضيف، غسان ضيف، وأحمد عمران وسيد مرهون الوداعي أثناء فترة اعتقالهم في مارس وأبريل 2011. كما برأت الملازم "نورة بنت إبراهيم آل خليفة"، وهي من العائلة الحاكمة، من تهمة تعذيب الطبيبات زهرة السماك وخلود الدرازي أثناء فترة اعتقالهما في مارس وأبريل 2011.

المحامي سيد محسن العلوي قال إن النيابة العامة لم تقدم أدلة كافية تدين الضابطين على التعذيب، مما أدى إلى إصدار حكم البراءة، وهو مؤشر لاشتراك النيابة العامة في سياسة التعذيب الممنهج الذي تمارسه الأجهزة الأمنية في البحرين.

تدهور الخدمات الطبية

وفي 9 سبتمبر، وجّه الدكتور السماهيجي رسالة إلى رئيس الوزراء بشأن وفاة الطفلة فاطمة علي التي فارقت الحياة في مستشفى السلمانية بسبب خطأ طبي. قال فيها: "الحل الوحيد لمشكلة الأخطاء الطبية هو أن تراجعوا أنفسكم وتتخذوا قراراً شجاعاً هاماً ومصيرياً لمصلحة الوطن والمواطن البحريني، وذلك بإرجاع جميع الكوادر الطبية ذات الكفاءة العاليه والذين تم فصلهم عن العمل لأسباب سياسية". وأضاف "إذا كنتم تريدون حل المشكلة من أساسها فنحن مستعدون إلى مواصلة خدمتنا وبذل كل الغالي والنفيس في خدمة الشعب البحريني".

للاطلاع على مصادر التقرير ومراجعته، انظر النسخة الإلكترونية على الوصلة التالية:

<http://bhmirror.no-ip.biz/news/12667.html>

2013 تسجل أكثر مواقف «جميل حميدان» دناءة... حصاد المفصولين: حكومة تجيد صياغة الوعود لكنها لا تنفذ شيئاً!

يسجّل العام 2013 أكثر مواقف وزير العمل البحريني جميل حميدان دناءة تجاه المفصولين، لينال رضا رئيسه القابع على الحكم منذ 43 عاماً، على حساب أكثر من 600 عائلة لا تزال تعيش الضنك بعد 3 سنوات من قطع أرزاقها.

في ذكرى صدور تقرير لجنة تقصي الحقائق، الذي كشف عن فصل أكثر من 4500 موظف على خلفية مشاركتهم في ثورة 14 فبراير، يطل حميدان، أحد الوزراء الشيعة الأربعة في الحكومة البحرينية، ليُدعي كاذباً أنه «لا يوجد مفصولون ولا مبررات للحديث عن هذه القضية!»

ليس المفصولون ولا اتحاد نقاباتهم من يكذب حميدان، لكنها منظمة العمل الدولية، إحدى مؤسسات منظمة الأمم المتحدة، التي لا تزال حتى اليوم تناقش الشكوى المقدمة من 12 اتحاداً عمالياً دولياً ضد حكومة البحرين على خلفية هذه القضية.

يردّ على حميدان كذلك «الاتحاد الدولي للنقابات»، حين يصنّف البحرين ضمن أخطر 7 دول على حقوق النقابيين وحقوق العمال، مؤكداً أن 657 عاملاً لم يعودوا إلى أعمالهم بعد فصلهم في أعقاب الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية.

حميدان ومن خلفه رئيس الوزراء والجنّاح المتشدّد في العائلة الحاكمة، يتكالبون جميعاً على المفصولين وقضيتهم التي ملأت الدنيا ضجيجاً منذ العام 2011. إنه جزء من اضطهاد النظام للغالبية الشيعية المعارضة، ومن حملة «التطهير» التي جاهر بها خليفة بن سلمان. هي ورقة إنذار خطّط لها أن تبقى لترفع في وجه كل من تسوّّل له نفسه التفكير في تنظيم إضراب آخر على شاكلة ما حدث في فبراير/شباط ومارس/آذار 2011.

يحذّر الاتحاد الدولي للنقابات في تقريره الصادر في يونيو/حزيران من تصاعد التمييز الطائفي ضد الشيعة في البحرين بحرمانهم من الوظائف، ويذكر بأن الشركات في البحرين تقوم بتوظيف المواطنين السنة والأجانب والذين يحملون مؤهلات أدنى على حساب هؤلاء، وعلاوة على ذلك، يكشف التقرير أن الحكومة ضغطت على العديد من المقاولين لفصل العمال الشيعة من خلال تهديدهم بحرمانهم من المناقصات!

بسيوني والمفصولين

كان البروفيسور شريف بسيوني رئيس لجنة تقصي الحقائق قد ذكر في تقريره بأنه «كان لا بد من التدخل الفوري من الجهات الحكومية البحرينية لتخفيف المعاناة التي كابدها الأفراد الذين كانوا رهن التوقيف، أو في المستشفيات، وكذلك في الحالات التي تنطوي على فصل موظفي القطاع العام والخاص» (الفقرة 38)

كما ذكر بسيوني بأن مختلف المسؤولين الحكوميين الذين أدانوا المظاهرات علنا هيأوا أجواء الانتقام من الأفراد الذين شاركوا في المظاهرات والإضرابات. (الفقرة 1446) وأكد التقرير أن الدافع وراء عمليات الفصل كان في حقيقة الأمر الانتقام من الموظفين الذين اشتبه في ضلوعهم في المظاهرات، معتبرا أن ذلك كان واضحا للغاية (الفقرة 1550).

وفي العام 2011، فصل من القطاع العام 2075 موظف بحسب تقرير بسيوني، كما فصل من القطاع الخاص ما مجموعه 2464 موظفا، ليكون عدد المفصولين ما قبل صدور التقرير 4539 موظفا في القطاعين، منهم 216 موظف يمثلون القيادات النقابية، و175 عضوا نقابيا.

استمرار الملف ومزيد من الفصل

مسلسل الفصل الذي بدأ في مارس/آذار 2011 لا زال مستعرا في وزارات الدولة وهيئاتها وشركاتها، وبالرغم من الإدانات الدولية، وتوثيق لجنة بسيوني لعمليات الفصل الجماعي لأبناء الطائفة الشيعية إلا أن عملية الفصل والإبعاد والتهميش لم تتوقف يوما.

وتعتبر وزارتا الصحة والتربية الأبرز في عمليات التطهير الطائفي التي تمارس ضد المواطنين الشيعة، كما أن بعض الشركات المملوكة للحكومة والشركات الخاصة لا زالت تقتفي النهج ذاته وذلك لغياب دور وزارة العمل وتقايس الوزير جميل حميدان عن فعل أي شيء، بل وقوفه في وجه مطالبات العمال العادلة!

في يناير/كانون الثاني 2013 أقدمت وزارة الصحة على فصل 7 أطباء وهم: نادر ديواني استشاري الأطفال والخدج، محمود أصغر استشاري جراحة الأطفال، عبد الخالق العريبي استشاري أمراض الروماتيزم، باسم ضيف استشاري جراح العظام، علي العكري استشاري جراحة عظام الأطفال، سعيد السماهيجي اختصاصي طب العيون، غسان ضيف استشاري جراحة الفك والأسنان والممرضة ضياء من قسم العناية القصوى.

وجاء فصل هؤلاء بعد الأحكام القضائية التي صدرت ضدّهم بسبب علاجهم المتظاهرين في العام 2011.

وفي مارس/آذار تفاجأ استشاري قسم الأورام بمجمع السلمانية الطبي «الدكتور شبر محمد» بفصله من عمله بسبب تغيبه لمدة أسبوعين، وذلك بعد أن تقدم رئيس قسمه بشكوى ضده، في حين أنه نفى غيابه مستشهداً بتوثيق جهاز «البصمة» للحضور والانصراف.

كما قررت وزارة الصحة إنهاء خدمات أخصائي التمريض حسن المعتوق الذي يقضي حالياً حكماً بالسجن لمدة 3 سنوات.

وأكدت مصادر حقوقية أن معلماً بحرينياً تسلم من وزارة التربية والتعليم قراراً بفصله من عمله بسبب رأيه السياسي واعتصامه للمطالبة بحقوقه، كما أقدمت الوزارة على فصل الأستاذين «المقالين من عضوية البلدية» عبدالرضا زهير وصادق ربيع، وعللت الوزارة سبب الفصل بأنهما لم يتقدما بطلب العودة إلى وظيفتهما السابقة في التدريس خلال شهر من فصلهما!

وفصلت شركة «يوكوجاوا» رئيس نقابة عمال الشركة سامي عبدالعزيز لأسباب سياسية، ولمواقفه الشجاعة في الدفاع عن مصالح العمال وتمسكه بحقه الشرعي في حرية الرأي والتعبير.

ورغم أن الاستهداف بالفصل نال بشكل محدّد من أبناء الطائفة الشيعية، إلا أنه لم يستثن أيضاً عدداً من المواطنين «السنة» لمواقفهم المعارضة. من بين هؤلاء رئيس نقابة عمال شركة خدمات مطار البحرين (باس) يوسف الخاجة، الذي لا زال مفصولاً عن العمل منذ 2011، وقد أكد الخاجة في تصريح أن «عدداً من القيادات النقابية لا زالوا مفصولين، وغيرهم المئات من العمال أيضاً، في حين تقف وزارة العمل مكتوفة الأيدي ولا تمارس أدنى سلطاتها القانونية في إجبار الشركات على وقف هذه المهازل».



مسلسل الفصل الذي بدأ في مارس/آذار 2011 لا زال مستعرا في وزارات الدولة وهيئاتها وشركاتها، وبالرغم من الإدانات الدولية

قضية مفصولي «ألبا»: البنعلي و100 مفصول

في العام المنصرم، كشف عن توظيف أكثر من 400 شخص في شركة ألبنيوم البحرين (ألبا) من دون مراعاة لأنظمة التوظيف الخارجي للشركة من بعد أحداث مارس/آذار 2011، وذلك لمنع توظيف أي مواطن شيعي.

ألبا التي كان لها نصيب الأسد في عمليات الفصل خلال 2011، إذ فصلت أكثر من 500 عامل، ثم خيّر بعضهم بين قبول تسوية مادية مجحفة أو تحويل ملفاتهم للنيابة إبان فترة السلامة الوطنية، لا تزال تتمصص من إرجاع أكثر من 100 مفصول حتى اليوم.

في هذا السياق أكدت «النقابة العمالية لشركة ألبا» (التي انشقت عن نقابة علي البنعلي) في مارس/آذار أن العشرات من المفصولين ومن خلفهم المئات من عوائلهم يعانون من بقائهم خارج العمل، من دون اكتراث من الشركة بالاتفاقية التي وقعت بها بوجود منظمة «العمل الدولية» ووزارة العمل في العام 2012.

وبدل أن تقوم الشركة بإعادة المفصولين قامت بالبدء في توظيف دفعات من منتسبي الجهات العسكرية وغيرهم دون الإعلان رسميا عن أية شواغر، حيث وردت أنباء عن توظيف 300 إلى 400 شخص لمشروع خط الصهر السادس المزمع تنفيذه قريبا.

وأشرف على عملية التوظيف نقابة عمال ألبا ورئيسها علي البنعلي بشكل سري داخل الشركة، في استكمال للدور الذي لعبه بتوظيف أكثر من 350 عاملا بعد ثورة 14 فبراير/شباط 2011، جميعهم من منتسبي الجهات العسكرية أو أقرباء لرئيس النقابة وأعضائها.

في حين كشف الموظفون المفصولون من شركة «ألبا» منذ 2011 والذين يبلغ عددهم أكثر من 100، أن إدارة الشركة عرضت وظائفهم ضمن إعلانات توظيف داخلي بهدف تفويت آخر فرصة لعودتهم، رغم إنكارها سابقا استمرار شغور هذه الوظائف.

واستنكر مفصولو شركة (ألبا) «الغياب المتعمد لوزارة العمل عن أداء دورها في العمل على إرجاع المفصولين» متهمين الوزارة بأنها باتت «تغطي على الكثير من الانتهاكات والفساد المستشري في الشركة».

ودعا رؤساء 52 نقابة عمالية بحرينية إدارة شركة المنيوم البحرين (ألبا) في سبتمبر/أيلول إلى الاعتراف بالنقابة العمالية الجديدة في الشركة، واحترام قانون النقابات والتعددية النقابية، وتتجاهل ألبا النقابة الجديدة ولا تعترف بها، بسبب دفاعها عن حقوق العمال المفصولين.

وفي أحدث موجات الفصل الانتقامي فصلت «ألبا» بشكل مفاجئ 10 موظفين من مواقع مختلفة كانت قد أعادتهم إلى العمل مؤخرًا.

وإزاء ذلك هددت منظمة العمل الدولية شركة ألبا بعقوبات عالمية في حال استمرت في رفضها إعادة المفصولين إلى أعمالهم، فيما رفضت الشركة لقاء بعثة منظمة العمل الدولية ممثلة برئيس قسم معايير العمل الدولية «كليوباترا هنزي» أثناء زيارتها للبحرين بحجة «ضيق الوقت»!

شركة نفط البحرين «بابكو»: لماذا استقال الرئيس التنفيذي؟

أوقفت شركة (بابكو) 12 من موظفيها، متهمه إياهم باختراق أنظمة الحماية الخاصة للشبكة الإلكترونية، واضطرت لإعادتهم إلى العمل لاحقًا، إذ لم تثبت على أي منهم هذه التهم، مكتفية

بإعطائهم «إنذارات كتابية»، وجميع من أُصفت بهم التهمة هم من الطائفة الشيعية الذين طالهم التسريح خلال فترة الطوارئ، إضافة إلى أحد الموظفين الآسيويين.

وتكشّف العام الماضي السبب الحقيقي الذي دفع الرئيس التنفيذي السابق في شركة «بابكو»، غوردن سميث، إلى تقديم استقالته من منصبه، وهو رفضه لقرار من الديوان الملكي بتوظيف عشرات الجنود من الجيش في «بابكو» كموظفين مدنيين بالإضافة إلى التخلص من الموظفين الشيعة، وفي سياق ذات المخطط، أبعاد الوزير الشيعي عبد الحسين ميرزا عن وزارة النفط التي تشرف على «بابكو»، في قرار مفاجئ ودون مقدّمات، وأسندت الحقيبة إلى وزير المالية وهو من العائلة الحاكمة.

معهد البحرين للتدريب: استثمار التطهير

عمدت وزارة التربية إلى نقل «61» موظفا من الطائفة الشيعية في معهد البحرين للتدريب بعيدا عن مناصبهم وتخصصاتهم ومواقع عملهم وإحلال من هم أقل منهم خبرة وكفاءة في مناصبهم.

وشمل النقل موظفين يعتبرون من مؤسسي المعهد، كانوا قد أوقفوا في عملية إعادة هيكلة كاملة للمعهد بعد أحداث مارس/آذار.

فيما ثار موظفو المعهد ضد مديره المعين من قبل وزارة التربية، محمد شريف، بعد تعميم أصدره في يونيو/حزيران 2013 يهدد فيه بحرمانهم من رواتبهم إذا لم يحضروا ملء استمارات ديوان الخدمة المدنية، معتبرين هذا الإجراء يقضي بإعادة توظيف الجميع بعقود جديدة، ما يعني نهاية كل سني الخدمة في المعهد، ومساواتهم بالموظفين الجدد.

وزارة التربية والتعليم

استمرت وزارة التربية والتعليم في إيقاع جزاءات تعسفية بحق المعلمين، وذلك على خلفية مشاركتهم في احتجاجات 2011، حيث تسلم مجموعة من المعلمين أوراق التوقيف عن العمل لـ 10 أيام، مع خصم الراتب مع بداية العام الدراسي 2013-2014

وفي ديسمبر/كانون الأول تلقت الدكتورة «سكينة العسكري» رسالة تفيد بإنزال رتبها من أخصائية إلى صفة معلمة أولى في مدرسة ابتدائية في سياسة واضحة لإقصاء الطائفة الشيعية.

وفي مقابل استهداف الطائفة الشيعية عمدت الوزارة إلى ترقية «يوسف الحمدان»، وهو موظف ساهمت وشاياته بفصل وتهميش موظفين في الوزارة، إلى رتبة مسؤول للمهرجانات والاحتفالات.

في يوليو/تموز أيدت محكمة التمييز أحكاما بالسجن ضد قادة نقابة المعلمين، بعد أن أعلنت عن نيتها الاستعجال في الجلسة، وقضت بتأييد سجن نقيب المعلمين مهدي أبو ديب 5 سنوات فيما أيدت حبس نائبته جلييلة السلطان 6 أشهر كانت قد قضتها، كما رفضت المحكمة طلبا من فريق الدفاع بتجميد تنفيذ الحكم الصادر بحق أبو ديب.

وخلال سبتمبر/أيلول أعلن أبو ديب من سجنه عن تشكيل نقابة المهنة التعليمية، مشيرا إلى أن النقابة الجديدة هي الوريث الشرعي والقانوني لجمعية المعلمين البحرينية التي كان يترأسها، معلنا أنه أول الموقعين على تأسيس النقابة، ودعا المعلمين إلى اتخاذ العام الدراسي الجديد عاما للتحدي والعمل على تشكيل نقابة المعلمين.

فصل البلديين

قضت محكمة التمييز البحرينية في يناير/كانون الثاني بإسقاط عضوية 5 من الأعضاء البلديين المنتخبين التابعين لجمعية «الوفاق» بشكل نهائي على خلفية حراكهم ضمن ثورة 14 فبراير/شباط، وذلك بعد أن قامت المجالس البلدية بإقالتهم في العام 2011.

وفي بيان استنكار قالت «الوفاق» إن الأعضاء الخمسة جرى انتخابهم من قبل أكثر من 90 ألفاً، معتبرة الحكم إهانة لأصوات الشعب البحريني الذي انتخبهم، واعتبر العضو المقال في مجلس بلدي المنطقة الوسطى صادق ربيع أن إقالته وزملاءه المنتخبين من المجلس «سابقة عامية»، وطالب الأمم المتحدة بالتدخل.

منظمة العمل الدولية

لم تتوقف منظمة العمل الدولية عن مساندتها ودعمها لقضية المفصولين على خلفية ثورة 14 فبراير، وبذلت جهدا كبيرا للتوصل إلى اتفاقية التسوية بين الأطراف العمالية الثلاثة لكن تعنت الحكومة البحرينية وعلى الخصوص الجناح المتشدد في العائلة الحاكمة أفضل الاتفاقية، وكانت المنظمة قد أمرت بتشكيل اللجنة الثلاثية (الحكومة، العمال، أصحاب الأعمال)، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2011 وذلك للبحث في حالات الفصل التي تعرض لها العمال.

وفي مارس/آذار ناقش مجلس إدارة منظمة «العمل الدولية»، في جنيف، شكوى 12 منظمة

عمالية ضد الحكومة البحرينية بشأن عدم تقيدها باتفاقية التمييز أو «التوظيف والمهنة».

وقد صوّتت جميع دول الاتحاد الأوروبي و8 دول أخرى بينها النرويج وسويسرا وكندا في هذه الجلسة ضد سحب الشكوى المقدمة ضد البحرين لانتهاكها اتفاقية العمل الدولية، وأيدت الدول إرسال مبعوث خاص من مكتب العمل الدولي إلى البحرين لتقصي أوضاع العمال.

ثمّ في دورته الـ319 بحث مجلس إدارة منظمة «العمل الدولية» في 16 أكتوبر/تشرين الأول الشكوى المقدمة من عمال البحرين ضد الحكومة البحرينية، بشأن عدم التزامها باتفاقية رقم 111 الخاصة بالتمييز في الاستخدام والمهنة، وأوصى بتأجيل قرار قبول الشكوى إلى مارس/آذار 2014.

ورفضت حكومة البحرين في أكتوبر/تشرين الأول التوقيع على اتفاقية عودة المفصولين في الاجتماع مع وفد منظمة العمل الدولية الذي حضره وزير العمل ووكلاؤه، وكبار المستشارين القانونيين التابعين لمجلس الوزراء، وذلك بعد تدخل رئيس الوزراء قبل ساعات من توقيعها.

وأعلن مئات المفصولين في ديسمبر/تشرين الثاني رفضهم لما صرح به وزير العمل جميل حميدان بشأن عدم أهمية قضية المفصولين وعدم الحاجة لوجود الشكوى عند «منظمة العمل الدولية»، فيما رأى المفصولون بأن على الوزير أن يتصدى إلى الهجمات التي يشنها المؤزمون والساعون إلى تعميق الازمة و إدامتها بدل من تصديه للمفصولين و نكران آلامهم و السخرية من أوضاعهم.

وشن الاتحاد الحر (الموالي للنظام) حملة شعواء ضد منظمة العمل الدولية وأحد مسؤوليها المعروفين وهو وليد حمدان، الذي كان له دور بارز كـممثل للمنظمة في إبرام الاتفاقية الثلاثية في 11 مارس/ آذار 2012 والتي عاد على إثرها المئات من المفصولين في مختلف مواقع العمل ومن أهمها شركة ألبا.

ونظّم الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين اعتصاماً حاشداً أمام مقر مكتب الأمم المتحدة في العاصمة المنامة رداً على ما وصفها «المواقف اللامسئولة لبعض الأطراف تجاه منظمة العمل الدولية».

الاتحاد الدولي للنقابات

من جانبه أكد الاتحاد الدولي للنقابات بأن قانون العمل في البحرين فشل في حماية العمال

المفصولين بسبب دينهم/مذهبهم، لافتاً إلى أن حكومة البحرين قامت في العام 2012 ومن جانب واحد ودون إشعار بتعديل قانون النقابات العمالية في محاولة لإسكات الأصوات المستقلة والديمقراطية لعمال البحرين، في الاتحاد العام.

وصنّف الاتحاد الدولي في يونيو/حزيران البحرين ضمن أخطر 7 دول على حقوق النقابيين وحقوق العمال، مشيراً إلى أن 657 عاملاً لم يعودوا إلى أعمالهم بعد فصلهم من أعمالهم في أعقاب الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية فيما طالبت رئيسته «شاران بورو» السلطات في البحرين بإعادة العمال المفصولين إلى وظائفهم، متهمّة النظام بتقديم وعود «خاوية» حيال ذلك.

ودان «الاتحاد الدولي للنقل» (ITF) انتهاكات الحقوق النقابية المتواصلة في حق نقابة عمال شركة خدمات مطار البحرين (باس) ورئيسها من قبل إدارة الشركة.

فيما أشادت السكرتيرة العامة لاتحاد المعلمين في ليفربول بنائب رئيس «جمعية المعلمين البحرينية» (سابقاً) جلييلة السلطان، مؤكدة أنها «نموذج يُحتذى به كأمراة ونقابي».

وأدان «الاتحاد العام التونسي للشغل» قبول المجلس المركزي لنقابات العمال العرب عضوية «الاتحاد الحرّ» الذي أنشأته السلطات في البحرين لمواجهة «الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين»، المنحاز لنصرة قضايا عمال وشعب البحرين، بحسب ما جاء في بيان الاتحاد التونسي.

وزارة العمل والتجارة الأميركية

وزارة العمل الأمريكية قالت في تقرير إن البحرين «انتهكت فيما يبدو الالتزامات التي قدمتها للولايات المتحدة بحماية حقوق العمال، في ردها على إضراب عام للعمال البحرينيين في مارس/ آذار 2011».

وأشارت إلى أنّ «عمليات إعادة المفصولين إلى العمل تُثير أيضاً مخاوف إضافية من انتهاك حرية تكوين جماعات، والتّمييز على أساس سياسيّ ووظائفيّ ضدّ العمال الشّيعية، وهو ما يعكس سياقاً أوسع لتدهور أجواء حقوق العمال في البحرين».

فيما كتب وزيراً التجارة الخارجية والعمل الأميركيان؛ رسالةً لنظيريهما البحرينيين حول التّمييز واستهداف العمال، وقالوا فيها إن حكومة البحرين «لم تُصحّح الثغرات في تشريعاتها حول حرية

التنظيم»، وأعقب الرسالة بياناً لوزارة التجارة الخارجية تحدّث فيه عن «هجمات محدّدة وواضحة» ضدّ النقابيين، وحصول تمييز في مكان العمل يقوم على «الانتماء الديني أو القناعات السياسية» منذ اندلاع حركة الاحتجاج في 2011.

رسالة الوزيرين الأميركيين دفعت اتحاد العمل الأميركي لاتّهام حكومة البحرين علناً بتفكيك الحركة العماليّة.

اعتصامات

ونفّذ المفصلون في 2013 العديد من الاعتصامات والاحتجاجات المطالبة بإرجاعهم إلى العمل بعد مرور أكثر من عامين على فصلهم.

وفي يناير/كانون الثاني أقامت جمعية «المنبر الديمقراطي التقدمي» فعالية تضامنية تحت عنوان «أما آن لمعانات المفصولين أن تنتهي»، تحدّث فيها كل من الصحافية عصمت الموسوي وأحد الأعضاء في لجنة المفصولين والأمين العام المساعد للتشريع في «الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين» عبد القادر عبد الكريم.

وفي مارس/آذار 2013 أقام المفصلون اعتصاماً أمام وزارة العمل شارك فيه مفصلو شركة «ألبا» وشركة «يوسكو» التابعة لمجموعة «فولاد»، وأكد البيان الختامي للاعتصام أن وزارة العمل تتفرّج على الوضع غير قادرة على مواجهة المؤزمين، واتّهم المفصلون الوزارة بأنها تقدم معلومات غير دقيقة لكبار المسؤولين الحكوميين عن واقع المفصولين وتعمل على تصغير الأعداد.

وفي أبريل/نيسان اعتصم المفصلون أمام مقر الأمم المتحدة، وقال «الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين»، في بيان، إنه «يوجد رقم كبير من المفصولين ممن لم يعودوا إلى وظائفهم بعد على الرغم من التوجيهات الصادرة من الملك حمد بن عيسى آل خليفة».

واختتم المفصلون العام 2013 باعتصام آخر أمام وزارة العمل، حضرته إضافة للعمال المفصولين، شخصيات نقابية، وسياسية، واجتماعية، و رفع المفصلون أقرص الخبز هاتفين بعدة شعارات تطالب بالعودة للعمل، ومعتبرين عملية فصلهم جريمة.

الاتحاد العام لنقابات البحرين

إلى جانب هذه الاحتجاجات المستمرّة التي نظّمها المفصلون، استمر الاتحاد العام لنقابات

عمال البحرين في دفاعه القوي عن قضيتهم في كل المحافل المحلية والدولية.

وأثارت الكلمة الصريحة التي ألقاها الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين السيد سلمان المحفوظ، في الحفل الرسمي لتكريم العمال الذي أقيم في 1 مايو/أيار، حفيظة جهات رسمية، بسبب صراحتها في موضوع فصل العمال خلال الفترة المكارثية التي شهدتها البحرين من 16 مارس/آذار 2011 وما تلاه.

وأكد «الاتحاد العام لنقابات البحرين» في بيان أن الفصل من العمل «عاد بعناوين مختلفة مثل المفصولين بالتقاعد القسري من «طيران الخليج»، والمفصولين خلال سباق «فورمولا واحد» بذريعة عدم وصولهم إلى الرقم المستهدف للمبيعات.

ردود الحكومة

في أبرز إصرار على اضطهاد العمال المفصولين وإبقاء ملفهم مفتوحا، كورقة إنذار من تنفيذ أي إضراب آخر، أوقف رئيس الوزراء البحريني، خليفة بن سلمان آل خليفة، اتفاقية كان من المزمع توقيعها في أكتوبر/تشرين الثاني، تقضي بإعادة ما يزيد على 500 عاملا ما يزالون قيد التعطل منذ أن فصلوا من أعمالهم على خلفية مواقفهم السياسية خلال ثورة 14 فبراير/ شباط.

وكانت الاتفاقية ستنتهي ملف المفصولين تحت رعاية منظمة العمل الدولية، ومشاركة وزارة العمل البحرينية وغرفة تجارة وصناعة البحرين والاتحاد العام لنقابات عمال البحرين.

وتماشي وزير العمل جميل حميدان مع توجه رئيسه خليفة بن سلمان، ليطلق تصريحات مفاجئة في نوفمبر/تشرين الثاني مدّعيًا بأنه «لا يوجد مفصولون ولا مبررات للحديث عن هذه القضية»، وكذبت جهات نقابية وزير العمل مؤكدة أن مئات المفصولين لا زالوا خارج عملهم «وآلاف الأفواه المحرومة من عوائلهم تكذب تصريح الوزير وتدحض الصورة الوردية التي يريد أن يرسمها».

ساحات الثورة 83

للاطلاع على مصادر التقرير ومراجعته، انظر النسخة الإلكترونية على الوصلة التالية:
<http://bhmirror.no-ip.biz/news/12667.html>

النشطاء الحقوقيون.. بين المعتقل أو الفرار نحو الخارج

لا فرق بين أن تكون ناشطاً سياسياً، أو إعلامياً، أو حقوقياً في البحرين، ليس هناك حق يحميك، الكلمة أخت المعتقل وكذلك الصورة. الأسماء الحقوقية البحرينية البارزة والمعروفة دولياً، اختفت واحداً وراء الآخر من الأرض خلف قضبان المعتقل، فيما اختار عدد منهم حماية أنفسهم ونشاطهم بمغادرة البحرين، أو طلب اللجوء السياسي في الخارج.

أولاً: الناشط الحقوقي نبيل رجب

بعد أن أعلنت السلامة الوطنية في 15 مارس 2011، اختفت معظم الأصوات التي كانت تصرخ فوق منصة دوار اللؤلؤة، مكان احتجاج البحرينيين. قلة بقيت تصرخ رغم حصار السلطة، نبيل رجب أحدها. بقي «يصرخ في الظلام» قبل أن يعتقله النظام لأول مرة في 20 مارس 2011 ويضطر لإطلاق سراحه بعد عدة ساعات.

بعد عام من ذلك، يرسل نبيل رجب من زنزانته في سجن جو المركزي رسالة شفوية للمنظمات الحقوقية: «أنتم الجانب المشرق والمضيء في هذا العالم الحر الذي يفصح هذا النفاق وازدواجية المعايير التي نحن وشعوبنا ضحاياها، ويؤسس للعدالة والسلام في العالم ومنطقتنا الخليجية».

بقي رجب مصرّاً على موقفه الذي سجن بسببه: «المنامة عاصمتكم فهبوا إليها»، وجدها دائماً الوجود الذي على الشعب أن يواجهه به الديكتاتور. من سجنه كانت الرسائل تصل تبعاً مع كل زيارة عبر زوجته: «النظام البحريني راهن على عزلي عنكم ولكن تأكدوا أنّ خطته في العزل فشلت، فهذا أنذا أخاطبكم من هنا وسأبقى أخاطبكم وحين أخرج سأكون وسطكم». هكذا أوصل الحقوقي المغيب خلف القضبان رسالته للنظام، لم يغيرني السجن، أنا ثابت على ما آمنت به، وصوتي سيظل يعلو مع كل انتهاك تقترفونه.



اعتمد «مجلس حقوق الإنسان» التابع للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول قرارا يدين استخدام المرتزقة في البحرين كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير».

المنع من العلاج هي طريقة الانتقام من الحقوقي المشاكس. صرح مركز البحرين لحقوق الإنسان في أبريل 2013، أن الحالة الصحية لرئيسه نبيل رجب تتدهور نتيجة لانعدام الرعاية الطبية الملائمة، ومنعه من العلاج في المستشفى. ظل رجب يعاني من آلام شديدة في الظهر، ورغم توصية لجنة التحقيقات الخاصة التابعة للنيابة العامة بعرضه على الأخصائيين، إلا أن إدارة السجن استمرت برفض نقله إلى المستشفى.

عبر تويتر دشن مغردون هاش تاج بعنوان: «أين_نبيل_رجب»، وذلك بعد انتشار أخبار تؤكد اختفائه من زنزانته وتعرضه للتعذيب بعد محادثة هاتفية مع عائلته، أكد خلالها أنه شهد تعذيب ثمانية معتقلين على خلفية الأحداث في سجن جو، حيث يقضي عقوبة بالسجن لعامين، وطلب لقاء الصليب الأحمر للإفادة بشهادته، لكنه اختفى بعدها، ومنعت عائلته من الاتصال به.

عزل رجب عن باقي سجناء الرأي والسياسيين، ووضع في زنزانة ليس فيها سوى محكوم بحريني

واحد فقط، يعاني بدوره من مشاكل نفسية. وما زال النظام، بعد عام ونصف، على يقين أن خروج رجب يعني نزوله إلى الشارع مباشرة، وإنعاش لزخم الشارع بحراكه السلمي غير المرخص. لهذا يستمر النظام في تغييبه، رغم استكماله المدة المقررة في القانون، ما حدا بعدد من أهم المنظمات الدولية في العالم لإصدار بيانات تطالب بإطلاق سراح الناشط الحقوقي المعروف، فيما جددت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان انتخابه نائباً لأمينها العام مؤخراً، كما أصدر السيناتور الأمريكي جون ماكغفورن بياناً مماثلاً. ثانياً: الناشطة زينب الخواجة

ثانياً: الناشطة زينب الخواجة

منذ 2011 وحتى الآن، اعتقلت زينب 12 مرة. على مدى الأعوام الثلاثة للثورة مارست الخواجة احتجاجاً بأوجه عدة؛ صرخت عند قضبان سجن والدها في وزارة الداخلية بالمنامة، أقامت احتجاجاً في أحد دوارات شارع البديع حمل اسمها فيما بعد، اقتحمت دوار اللؤلؤة، في تحد للسلطة، التي تحتجز الميدان منذ ثلاثة أعوام، قررت أن ترمي قصر الملك الببيض، لم يكن الصوت كافياً لها، كانت بحاجة لما يترك آثار غضبها وصوتها على قصر الملك، اعتقلت على خلفية ذلك وأضيفت تهمة إتلاف أموال ثابتة إلى مجموع التهم والقضايا العديدة التي تنظرها المحاكم باسم ابنة الخواجة.

المحكمة ألغت حكم البراءة الصادر في حق زينب بتهمة «إهانة موظف عام»، وقضت بحبسها 3 أشهر، جاء ذلك عقب تأييد الحكم عليها بالسجن شهراً، بتهمة دخولها منطقة دوار اللؤلؤة المحظورة منذ إخلائها من قبل الجيش البحريني في مارس/ آذار 2011، وقد تم في أواخر يناير 2014 تحريك قضيتين جديدتين ضدها، كانتا تقبعان في الأدراج، فيما وصف محاميهما محمد الوسطي أن سبب ذلك هو قرب انتهاء فترة حكمها في فبراير موعد انطلاق الثورة البحرينية.

من داخل سجنها الذي أريد لمدته أن تتمدد، كي تُعزل عن الناس والميدان، وجهت الناشطة الحقوقية المعتقلة زينب الخواجة، رسالة إلى الشعب البحريني تدعوه فيها إلى المشاركة الفاعلة في حركة تمرد 14 أغسطس.

فمن سجن مدينة عيسى للنساء، سرّبت الخواجة رسالة نشرتها صحيفة «نيويورك تايمز»، قالت فيها: «عندما أنظر في عيون المحتجين البحرينيين اليوم أرى لمرات عديدة، تغلب المرارة على الأمل، وهي المرارة نفسها التي رآها مارتن لوثر كينغ في عيون مثيري الشغب في الأحياء الفقيرة في ولاية شيكاغو عام 1966».

من جهة أخرى، سرّبت الخواجة مقالاً نشرته صحيفه «نيويورك تايمز» تحت عنوان: «البحرين حليف متوحش»، أشارت فيه إلى أن ازدواجية المعايير تكلف أميركا مصداقيتها في أرجاء المنطقة كافة، فإذا كنت حليفاً لأميركا يمكنك أن تنجو بأفعالك التي تنتهك حقوق الإنسان.

تختصر زينب الخواجة وضعها داخل السجن، تقول «تجربة السجن هي حياة من دون تغريد طائر، من دون رؤية الشمس والقمر والنجوم. إنه بقاء مجرد - بارد، قاس، متدهور. رغم ذلك تعلمت من الثوار أن أسقط فأقوم». ثالثاً: الناشط ناجي فتيل

ثالثاً: الناشط ناجي فتيل

فجر الثاني من مايو 2013، اعتقلت مجموعة من الملتزمين الناشط ناجي فتيل من منزله، واقتادته إلى مكان مجهول، وبعد عدة أيام نقل إلى عنبر 5 في سجن الحوض الجاف، أفاد بأن أساليباً متطورة في التعذيب استخدمت ضده، وأنها من النوع الذي لا يخلف آثاراً على الجسم.

تعرّض فتيل إلى الصعق الكهربائي على أعضائه التناسلية وظهره وساقه اليسرى، إضافة إلى الضرب بالقدمين واليدين على ساقه، والتهديد بنشر صور لزوجته كانت قد صادرتها قوات الأمن لدى اعتقاله من منزله، بالإضافة إلى التعليق من يده في سقف غرفة، والإيهام بالغرق، والإهانة باستخدام التعبيرات الطائفية، والتحرش الجنسي والتهديد بالاغتصاب، والوقوف لساعات طويلة، وعدم السماح له بالنوم» حسبما ذكرت جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان.

وكان أحد المعتقلين قال أن فتيل أخبرهم أنه رأى الموت في مبنى التحقيقات الجنائية في إشارة إلى حجم التعذيب الذي تعرض له.

وكانت النيابة العامة قد قررت حبس فتيل 60 يوماً على ذمة التحقيق، بعد إجباره على توقيع أوراق لا يعلم محتواها تحت تأثير التعذيب. وقال المحامي محمد المهدي «إن النيابة العامة وجهت لموكله تهمة تأسيس جماعه لغرض تعطيل أحكام الدستور»

وزارة الداخلية نشرت صوراً لفتيل لتأكيد عدم تعرضه للتعذيب، وذلك بعد أن خلع ملابسه في المحكمة أمام القاضي، شاهد آثار التعذيب كما شاهدها محاموه، ردت جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان على ذلك بنشر صور مسربة للناشط فتيل من داخل سجن الحوض الجاف تظهر آثار التعذيب على ظهره.

وكانت الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان قد أكدت أن اعتقال قوات الأمن لفتيل «يعد عقاباً له على نشاطه الحقوقي، ومشاركته في توثيق وكشف الانتهاكات التي يرتكبها النظام البحريني بحق مواطنيه وأنه استمرراً لملاحقة النشطاء والمدونين في محاولة من النظام البحريني لتكسيم الأفواه المعارضة له والتعتيم على ما يرتكب من انتهاكات وحشية ضد المواطنين.»

رابعاً: الحقوقي يوسف المحافظة

مسؤول الرصد والمتابعة بمركز البحرين لحقوق الإنسان، آخر المتبقين من أعضاء المركز البارزين في مواجهة الديكتاتور على الأرض، رغم ذلك هو الآن خارجها بعد تلقيه تهديدات بالقتل، بسبب إطلاق حملة لتوقيف ومحاسبة المسؤولين عن التعذيب عبر وسائل التواصل الاجتماعي وتلفزيون البحرين، وكان «مركز البحرين لحقوق الانسان» قد أطلق حملة «مطلوب للعدالة» من 1 تشرين الثاني/ نوفمبر حتى 23 تشرين الثاني/ نوفمبر، نشرت بطاقات تتضمن أسماء وصور الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، ذكر المحافظة في حوار منشور أن «الكثير من هذه الجرائم مر دون عقاب، وأن جل ما يريده البحرينيون هو أن يرى العالم جرائم هؤلاء المسؤولين ومحاسبة مرتكبيها وتقديمهم إلى محاكمات عادلة»، وقال في مقابلة معه نشرتها البوليسي مايك «الحكومة تهتم بالاختباء بدلا من معالجة انتهاكات حقوق الإنسان كل ذلك لأن لديها ثقافة الإفلات من العقاب الذي يجب عليها معالجته اليوم، وحين الوقت لكي يحاسبهم المجتمع الدولي على ذلك» وخلال 2011-2013 تعرض المحافظة لمضايقات قضائية واستدعاءات، اعتقل لساعات عدد من المرات، قبل أن تضطره الأحداث لاتخاذ قرار عدم العودة للبحرين ومواصلة نشاطه الحقوقي من الخارج.

وكانت النيابة العامة قد باشرت التحقيق في بلاغ وارد من إدارة مكافحة الجرائم الإلكترونية، ضد الناشط الحقوقي يوسف المحافظة تتهمه فيه ب«نشر أخبار كاذبة» على «تويتر»، بشأن مواجهات قوات الأمن مع متظاهرين في المنامة.»

وفي مارس 2013، صدر الحكم ببراءة المحافظة، لكن النيابة العامة تقدمت بعدها بطلب الاستئناف.

وقد امتنع المحافظة عن المثول في وحدة التحقيق الخاصة التي حددت جلسة 5 نوفمبر/ تشرين الثاني للتحقيق معه بشأن إحصاءات نشرها تتعلق بدعاوى التعذيب، مبرراً موقفه ذلك ب«عدم استقلالية الوحدة»، متهما إياها ب«التورط في الانتهاكات التي تحصل للمعتقلين والمختطفين.» وعبر مركز البحرين لحقوق الإنسان في بيان له عن قلقه من أن يتم استغلال وحدة التحقيق

الخاصة كأداة ضد نشطاء حقوق الإنسان.

خامساً: الناشط حسين برويز

أمرت النيابة العامة البحرينية بإيقاف الناشط الحقوقي حسين جواد برويز، أمين عام المنظمة الأوروبية البحرينية لحقوق الإنسان، 15 يوماً على ذمة التحقيق، ونقله إلى سجن الحوض الجاف. وكانت السلطات البحرينية قد أوقفت برويز بتهمة «التحريض على كراهية النظام» في خطبة سياسية أدلى بها خلال موسم عاشوراء.

وكان «المركز اليمني لحقوق الإنسان» قد أدان اعتقال الناشط والمدافع الحقوقي البحريني حسين جواد خلال وجوده في أحد أقسام الشرطة في البحرين للإبلاغ حول قذف وتشهير وتحريض في حقه.

واستنكر المرصد، في بيان، «هذه الإجراءات ضد الناشط برويز واستمرار الحملات الممنهجة ضد ناشطي حقوق الإنسان في البحرين واعتقال العديد منهم، والتضييق على حركتهم وحررياتهم»، فيما أطلق أكثر من 50 ناشطاً حقوقياً عربياً وأجنبياً مؤيداً للحرريات حملة إلكترونية على مواقع التواصل الاجتماعي تضامناً مع جواد.

ويبث النشاط، خلال الحملة، التي أطلقت على هامش المؤتمر الإعلامي التضامني مع «برويز» في مقر «الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان» في المنامة، رسائل دعم وتضامن باللغتين العربية والإنكليزية على المواقع، و دعت «الوفاق» السلطة إلى «إيقاف الحملة البوليسية ضد ناشطي حقوق الانسان والإفراج عن المعتقلين منهم».

وكانت عائلة برويز قد منعت من زيارته بسبب ارتداء زوجته قميصاً طبعت عليه صورته، فيما قالت «المنظمة الأوروبية - البحرينية لحقوق الإنسان» إنها تلقت معلومات مؤكدة حول مشاهدة أمينها العام المعتقل حسين جواد (برويز) في مستشفى سجن «الحوض الجاف» لأسباب غامضة.

تجدر الإشارة إلى أن الحقوقي حسين جواد برويز هو ابن المعتقل السياسي جواد برويز المحكوم بالسجن المؤبد على خلفية الأحداث منذ 2011. أفرج عنه في 9 يناير 2014 ويواجه محاكمة بتهمة إهانة الملك.

سادساً: الناشط خواف الصندال

تعرض الناشط الحقوقي الكويتي وعضو منظمة «فرونت لاين» لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان إلى منع من دخول الأراضي البحرينية، قبل أن يتم التحقيق معه والسماح له بالعبور، وسؤاله عن علاقته ببعض النشطاء الحقوقيين في البحرين، وتهديده بالفصل والاعتقال في بلده إن التقى أحداً منهم، كما تعرض لاستيقاف لفترة زمنية بسيطة عند خروجه من المنفذ البري لمملكة البحرين، ويتعرض النشطاء الكويتيون للمنع من الدخول إلى الأراضي البحرينية كنوع من العقاب على نقلهم لمعاناة الشعب البحريني وتضامنهم معه.

سابعاً: الناشطة مريم الخواجة

تقيم الناشطة في حقوق الإنسان، ونائب رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان مريم الخواجة في لندن، متنقلة من بلد لآخر منذ تدهورت الأوضاع في البحرين، وكانت السلطات البحرينية قد فرضت منعاً على الخواجة من استكمال رحلة العودة للبحرين، حيث عمدت السلطات البريطانية إلى منعها من مواصلة الرحلة، بناء على طلب من السلطات البحرينية، وكانت الخواجة قد قررت الدخول بجواز سفرها الدماركي، بسبب عدم تجديد جواز سفرها البحريني مستفيدة من تأشيرة سمة الدخول للأراضي البحرينية.

ساحات الثورة 91

للاطلاع على مصادر التقرير ومراجعته، انظر النسخة الإلكترونية على الوصلة التالية:
<http://bmirror14feb2011.no-ip.org/news/15094.html>

قضية الرموز: دبلوماسيون غربيون يلتقونهم في السجن، و«المؤسسة الوطنية» تعترف: إنهم رهائن الحوار!

على مدار عمر الثورة، شغلت قضية الرموز الرأي العام المحلي والدولي، فبين هؤلاء زعماء كان لهم الفضل في إقرار ميثاق العمل الوطني والموافقة على مبادرة الملك الإصلاحية في العام 2000 بناء على دورهم الكبير في انتفاضة التسعينات، مثل أمين عام تيار الوفاء وأحد أبرز مؤسسي جمعية الوفاق الوطني عبد الوهاب حسين، وكذلك أمين عام حركة حق ونائب رئيس الوفاق سابقا حسن مشيمع، اللذان التقاهما الملك البحريني في أكثر من مناسبة!

يضاف إلى هؤلاء أحد أبرز المدافعين عن حقوق الإنسان في البحرين، مؤسس مركز البحرين لحقوق الإنسان عبد الهادي الخواجه، والذي كان أكثر الرموز تعرضا للتعذيب والانتقام بسبب سجله الطويل في انتقاد ومهاجمة رموز النظام منذ رجوعه إلى البلاد مطلع الألفية، ومن بين أبرز الرموز أيضا الأكاديمي المعروف عبد الجليل السنكيس، والذي كان رئيسا لقسم الهندسة الميكانيكية بجامعة البحرين!

من بين زعماء المعارضة المعتقلين في قضية «قلب نظام الحكم»، التي مثلت القضية الرئيسية في محاكمة المسؤولين عن احتجاجات 14 فبراير/شباط 2011، من بين هؤلاء إبراهيم شريف أمين عام جمعية العمل الوطني الديمقراطي (يسار)، وهو الوحيد الذي ينتمي للطائفة السنية الكريمة، كما أنه إلى جانب الشيخ محمد علي المحفوظ أمين عام جمعية العمل الإسلامي، الوحيدان اللذان حوكما من بين قادة الجمعيات السياسية الرسمية في البلاد.

في جوار شريف هناك خطيب المنبر المعروف الشيخ محمد حبيب المقداد والذي تعرّض إلى التعذيب بشكل مباشر من نجل الملك ناصر بن حمد انتقاما من قيادته شخصيا بعض التظاهرات المناوئة للملك.

كان يمكن للإفراج عن رموز المعارضة، المعتقلين منذ مارس/آذار 2011، أن يمثّل علامة على جدية استجابة النظام البحريني إلى الإصلاح، وإيمانه بعملية الحوار، ورغبته وضع حدّ للأزمة التي تعيشها البلاد، خصوصاً بعد كل ما كشفه عنهم تقرير لجنة تقصي الحقائق نوفمبر/تشرين الثاني 2011، واعتبارهم سجناء رأي لا أكثر ولا أقل.

مؤسسات المعارضة الوطنية، إلى جانب المنظمات الدولية، أعادت عليّ مسامح النظام منذ اليوم الأول أنه «لا حل لأزمة البحرين ما لم يطلق سراح معتقلي الرأي أولاً!»

دبلوماسيون غربيون يلتقون عبد الهادي الخواجة

نهاية العام 2012، كشف عضو الوفد البرلماني الأوروبي الذي زار البحرين وقتها، ريتشارد هويت، أن «المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان»، التي تتبع النظام، اعترفت لهم أن السجناء السياسيين سيتم الإفراج عنهم بعد انتهاء الحوار مع المعارضة، وقال إن وزير العدل البحريني أقر بأن هناك بعض المعتقلين على خلفية حرية التعبير.

وفي أبرز موقف لافت في قضية الرموز خلال العام الماضي، كشف مركز البحرين لحقوق الإنسان في ديسمبر/كانون الأول أن عبد الهادي الخواجة (وهو رئيس سابق للمركز وأحد الزعماء 13 المعتقلين في ما يعرف بقضية الرموز) رفض عرضاً للإفراج عنه مقابل إدانته للعنف، مشيراً إلى أن وسطاء غربيين لعبوا دوراً في التفاوض معه، وقال الخواجة إن مسامح قام بها دبلوماسيون يمثلون دولا غربية كبرى ومسؤولون بحرينيون بذلت لحيته ورفاقه في السجن الإعلان عن إدانة العنف كسبيل للإفراج عنهم، والمساهمة في حل الأزمة في البحرين.

وكشف الخواجة أن ذلك تكرر ذلك بشكل مباشر على لسان مفوض الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان أثناء زيارتها له في السجن بتاريخ 27 يونيو/حزيران 2013، مؤكداً أن الرموز رفضوا رفضاً قاطعاً المسامحة على حرياتهم بهذا الشكل لتحميلهم مسؤولية الأزمة في البلاد.

هيومن رايتس تنشر صور الرموز في السجن

في فبراير/ شباط 2013 نشرت منظمة «هيومن رايتس ووتش» على شبكة الإنترنت صوراً للقيادات المعتقلة أثناء زيارة لها إلى السجون البحرينية. الزيارة انتهت بمؤتمر صحفي، عُقد في جمعية البحرين لحقوق الإنسان، دعت فيه المنظمة لإطلاق سراح المسجونين بسبب الرأي. هذه الدعوة جدّتها «هيومن رايتس ووتش» أكثر من مرة خلال العام. مفضوية السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كاثرين أشتون، التي زارت المنامة أواخر شهر يونيو/حزيران، طالبت بالتحرك

للإفراج عن الرموز السياسيين.

منظمات كثيرة أخرى وضعت قضية اعتقال قادة المعارضة البحرينية على لائحة اهتماماتها هذا العام، ففي البيان الختامي لمؤتمرها، الذي أنهى أعماله في شهر فبراير/ شباط في العاصمة البرتغالية لشبونة، أعربت «الاشتراكية الدولية» عن «خيبة أملها من فشل الحكومة البحرينية في تنفيذ توصيات اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق، وتوصيات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة».

في المقابل لم تحرك الحكومة البحرينية ساكنًا، بل إن وزير العدل خالد بن علي وصف في شهر مارس/ آذار ما طالبت به المعارضة من تمثيل للرموز المعتقلين في السجن بـ «الغرائب».

تأييد الأحكام العسكرية

الشهر الأول من العام كان كفيلاً لتبيان سوء نية السلطات الرسمية تجاه مسألة الإفراج عن المعتقلين المتهمين «بالعمل على قلب نظام الحكم»، فقد أيدت محكمة التمييز في 7 يناير أحكاماً بالسجن صادرة بحق 13 قيادي في المعارضة في جلسة استمرت لدقائق ولم يحضرها أي من المحكومين.

وكانت محكمة السلامة الوطنية، وهي محكمة عسكرية استثنائية شُكلت بموجب حالة السلامة الوطنية التي أعلنها ملك البلاد مؤقتاً في آذار/مارس 2011، أصدرت أحكاماً تعسفية، تصل إلى المؤبد، بحق سبعة من المجموعة، وهم: عبد الوهاب حسين (زعيم حركة وفاء الشعبية)، وحسن علي مشيمع (رئيس حركة حق)، ومحمد حبيب المقداد، وعبدالجليل المقداد، وعبد الجليل السنكيس (حق)، وسعيد ميرزا أحمد النوري، والناشط الحقوقي عبد الهادي الخواجة، الذي يحمل أيضاً الجنسية الدنماركية. فيما حكمت على عبد الهادي عبد الله مهدي حسن المخوضر، وعبد الله عيسى (ميرزا) المحروس، ومحمد حسن محمد جواد، ومحمد علي رضي إسماعيل (15 سنة)، وصلاح عبد الله حبيب الخواجة، وإبراهيم شريف، الذي هو السني الوحيد، (خمس سنوات).

الحلفاء يستنكرون أحكام الرموز

الجلسة التي انتهت إلى تأكيد الأحكام الصادرة مسبقاً بشكل نهائي غير قابل للطعن، تأسفت لها الولايات المتحدة الأمريكية على لسان المتحدثة باسم وزارة خارجيتها فيكتوريا نولاند، قالت للصحفيين في واشنطن: «نخشى أن يؤدي هذا الحكم إلى مزيد من التقييد لحرية التعبير ويفسد



في 17 يوليو/ تموز دشنت جمعية «وعد» كتاب «للحرية ثمن» الذي تضمن إفادة الشريف حول تعذيبه، ومرافعته التاريخية المشهورة أمام محكمة الاستئناف.

الجو اللازم للمصالحة في البحرين.» أما بريطانيا، وهي حليفة غربية أخرى للبحرين، فقد أصابتها الأحكام «بفزع بالغ» حسب ما جاء في بيان وزيرها لشؤون الشرق الأوسط أليستر بيرت. وأعربت فرنسا عن «الأسف» لحكم محكمة التمييز البحرينية، ودعت السلطات في المملكة الى «اتخاذ تدابير تشجع على التهدئة».

واعتبر أمين عام الوفاق الشيخ علي سلمان الأحكام الصادرة على الرموز تزيدها زحماً، وقال في يناير/كانون الثاني «سيخرج السجناء وإن غدا لناظره لقريب». كما اعتبرت جمعية الوفاق في بيان الأحكام الصادرة بحق زعماء المعارضة 13 «أحكاماً سياسية انتقامية»، ورأت في ذلك دليلاً على استحكام القضاء وتوظيفه بيد النظام في قبضة الصراع السياسي، مؤكدة أنه يتعامل مع المعتقلين كرهائن.

بدورها اعتبرت الجمعيات السياسية المعارضة في البحرين أن الحكم كان مناقضاً لما خلصت إليه لجنة تقصي الحقائق، التي اعتبرت المعتقلين سجناء رأي عبروا عن آرائهم بشكل سلمي وينبغي

الإفراج عنهم فوراً. كما نددت بتجاهل المحكمة لإفادات المعتقلين حول التعذيب النفسي والجسدي الذي تعرضوا له جميعاً، قبل وأثناء الاعتقال، وهو ما يتناقض تناقضاً صارخاً مع كافة المواثيق والاتفاقيات ذات الصلة بحقوق الإنسان.

أما المنظمات الحقوقية المحلية والعربية والدولية فأجمعت على اعتبار هذه الأحكام سياسة انتقام بحق المعارضين، حيث جاء في بيانٍ مشتركٍ لكل من «منتدى البحرين لحقوق الإنسان»، و «المنتدى الخليجي لمؤسسات المجتمع المدني - الكويت»، و«المركز الدولي لدعم الحقوق والحريات - مصر»، أن أجهزة القضاء تحولت إلى أدوات لخدمة الأهداف السياسية للسلطة، ما يشكل انتهاكاً فاضحاً لنصوص القانون الوطني والدولي.

رأي القيادات المسجونة

من جهتهم، علق أصحاب القضية على الحدث عبر رسالة نشرت يوم 14 يناير/ كانون الثاني، أعلنوا فيها بطلان المحاكمة بعدما فشل الادعاء بتقديم أي دليل مادي يثبت الاتهامات التي وُجِّهت لهم. ومما كتبه المعتقلون: «لم يقدم مسؤولو الأمن الوطني - وهم الذين اتهمتهم لجنة بسببوني بممارسة التعذيب حتى الموت - أي دليل مادي فيما زعموا أنهم استقوا معلوماتهم من «مصادر سرية» لم يفصحوا عنها لأنها مختلفة ووهمية».

الرموز أكدوا في رسالتهم، التي وجهوها إلى شعب البحرين وأحرار العالم، استمرار نضالهم من داخل السجن إلى جانب شعبهم المحق في مطالبه، كما قدموا الشكر لمحاميهم ولكل من وقف إلى جانب أبناء البحرين في محنتهم وانتصر لقضيتهم.

استمرار الانتهاكات

رغم أن محاكمة الرموز لم تلتزم المعايير القانونية لجهة وجود الإثباتات والدلائل، فقد استمرت السلطات البحرينية بانتهاك المزيد من الحقوق والتضييق أكثر على المعتقلين خلال العام 2013. أولى المضايقات كانت في شهر مارس/ آذار، من خلال فرض الزي الموحد الخاص بالسجناء الجنائيين على القيادات السياسية، الذين رفضوا الانصياع لهذا القرار، معتبرين أنه يجب التعامل معهم بطريقة تليق بمكانتهم المجتمعية المرموقة، وأن توصيف الجنائيين توصيف كيدي سياسي يراد به النيل من سمعتهم الوطنية، وإلحاق صفة الإجرام بهم، بينما هم قيادات وسجناء رأي بامتياز.

فشلت إدارة السجن في إجبار المعتقلين على ارتداء لباس الجنائيين، مما دفعها إلى استخدام أساليب ضغط جديدة، كان أبرزها منعهم من الشراء من دكان السجن، ومن الحصول على

الأدوات الصحية، ومن إجراء الفحوصات الطبية الضرورية التي تقتضي نقلهم إلى المستشفيات، كما منعهم أكثر من مرة من الالتقاء بأهاليهم الذين كانوا يقصدوا السجن وفقاً لجدول الزيارات المعتاد.

ولما استمر منع أهالي المعتقلين من زيارتهم لأكثر من شهرين، اعتصم بعضٌ منهم في شهر مايو/ أيار أمام بيت الأمم المتحدة في العاصمة المنامة، وسلموا مدير مركز الأمم المتحدة للإعلام لبلدان الخليج العربية (نجيب فريجي) رسالة تضمنت احتجاجاً على سوء المعاملة التي يتعرضون لها. من جهتهم أعلن المعتقلون إضرابهم عن الطعام احتجاجاً على تلك الانتهاكات.

الاحتجاجات هذه لم تجد نفعاً، فقد استمر التضييق على المعتقلين، ولكن هذه المرة من خلال انتهاك خصوصيتهم في الاتصال مع عائلاتهم ومحاميهم، فبحسب تصريح للمحامي محمد التاجر، في أوائل شهر يونيو/ حزيران، فإن إدارة سجن «جو» قامت بمراقبة مكالماتهم وقطعها عند الحديث عن الأوضاع الداخلية.

رغم القيد

رغم القيود الكثيرة والضغوطات الكبيرة التي حاولت السلطات البحرينية فرضها على القادة لمنعهم من ممارسة حقهم في المشاركة في الحياة السياسية، إلا أن المعتقلين الثلاثة عشر استمروا في نضالهم من داخل السجن بوسائل شتى، إذ اتخذوا من الكلمة والموقف ورفض المساومة سلاحاً لمجابهة سجانينهم.

ففي الأيام الأخيرة من العام 2012، وجه الرمز المعتقل الشيخ محمد حبيب المقداد من سجن «جو»، حيث يقيم، رسالة إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان. الرسالة التي كانت بمثابة إفادة حول تعرضه للتعذيب، طالبت بالإفراج الفوري عن جميع السجناء السياسيين وتعويضهم مادياً ومعنوياً ومحاكمة ذوي المناصب القيادية ممن تم التعرف عليهم أثناء التعذيب، كناصر بن حمد آل خليفة «ابن الملك».

أما عبد الهادي الخواجة فلم يترك حدثاً أو تطوراً سياسياً إلا وأبدى رأيه فيه، فقد اشترط لنجاح أي حوار بين المعارضة والسلطة عدم السماح للحكومة أو للموالين لها بالهيمنة الإدارية عليه تحت عنوان «التنسيق»، ولاحقاً أعلن في رسالة سُربت من السجن لعائلته في أوائل شهر أغسطس/ آب عن دعمه لحركة تمرد البحرين في 14 أغسطس/ آب، مؤكداً أن «التغيير الحقيقي قادم لا محالة».

من جهته عبّر عبد الوهاب حسين عن موقفه بطريقة أخرى، إذ رفض مقابلة نائب رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عبدالله الدرازي، الذي زار السجن في 12 نوفمبر/ تشرين الثاني للاطمئنان على صحته، على اعتبار أن هذه المؤسسة هي إحدى المؤسسات الحكومية التابعة للسلطات الرسمية.

2013 في سجلات المعتقلين

• الأمين العام لتيار «الوفاء» عبد الوهاب حسين (محكوم مؤبد)

في 20 مايو/ أيار وافقت إدارة سجن «جو» مكرهة على الإفراج المؤقت لمدة ثلاثة أيام عنه من أجل المشاركة في تشييع والدته. وقد استقبلته جماهير غفيرة احتشدت في مسقط رأسه بمنطقة النويدرات رافعة شعارات: «بالروح بالدم نفديك يا بوحسين» و«يسقط حمد».

في 6 نوفمبر/ تشرين الثاني تدهورت حالته كثيراً ما استدعى نقله إلى المستشفى العسكري، حيث ظل ينتظر العلاج قرابة خمس ساعات دون مراعاة لوضعه الصحي، ليتم لاحقاً سحب كمية من الدم الجامد من إحدى عينه، ثم أُرِجِعَ للسجن مرة أخرى دون إجراء بقية الفحوصات المتعلقة بمرض التهاب الأعصاب الذي يعاني منه. خلال الأيام اللاحقة، استمر وضعه بالتراجع حتى بات مقلقاً جداً ومعرضاً للشلل بسبب النقص المستمر في نسبة دمه. وبالرغم من مطالبة عائلته السلطات المعنية التحرك سريعاً لمعالجته وعرضه على مختصين، وخروج مسيرات تضامنية معه في أكثر من منطقة إلا أن كل ذلك ذهب دون جدوى.

• المعتقل الشيخ محمد حبيب المقداد (محكوم مؤبد)

في شهر نيسان/ أبريل نُقل إلى المستشفى العسكري إثر شعوره بالألم شديدة في المعدة منعتة من تناول الطعام، وذلك نتيجة التعذيب الذي تعرض له. ورغم أن أعراض المرض كانت قد بدأت بالظهور قبل حوالي العام إلا أن السلطات الأمنية كانت قد رفضت مراراً السماح له بتلقي العلاج. الشيخ الذي رفض ارتداء ملابس السجن الخاصة بالمتهمين بالقضايا الجنائية، أعيد في اليوم الثاني إلى السجن رغم حاجته إلى المزيد من الفحوصات والأشعة وعملية منظار لإيقاف آلامه.

• الناشط الحقوقي عبد الهادي الخواجة (محكوم مؤبد)

في 31 مارس/ آذار منع السفير الدانماركي من زيارته بسبب رفضه ارتداء زي السجناء الجنائيين. وكان السفير قد أتى من العاصمة السعودية «الرياض» لغرض الزيارة بعد التنسيق مع وزارة الخارجية البحرينية بشأنها، إلا أنه فوجئ عند وصوله في الموعد المحدد بالغاؤها.

• الأمين العام لحركة «حق» حسن مشيمع (محكوم مؤبد)

في شهر مايو/ أيار منع لأكثر من أسبوعين من الذهاب إلى المستشفى للعلاج من مرض السرطان، بحجة رفضه ارتداء زي السجناء الجنائيين الذي تريد السلطات فرضه على الرموز، وقد حملت عائلته النظام مسؤولية أي تدهور خطير في صحته.

في 19 ديسمبر/ كانون الأول أُلقت السلطات الأمنية القبض على نجله محمد أثناء توجهه مع عائلته إلى زيارته في السجن. محمد، الذي أطلق سراحه لاحقاً، سيُحال، بحسب تغريدة لأخيه علي على تويتر، على النيابة بتهمة حيازة صور ذات علاقة بالثورة.

• الأمين العام لجمعية العمل الإسلامي «أمل» الشيخ محمد علي المحفوظ

في أواخر نوفمبر/ تشرين الثاني تم اقتياده من المبنى رقم 1 في سجن «جو» المركزي، إلى جهة مجهولة، ومعاقبته عبر الاعتداء عليه بالضرب لمجرد احتجاجه على إهانة سجين. لاحقاً أعلن نجله حسين على حسابه على تويتر أن والده نقل إلى سجن انفرادي وبدأ إضراباً عن الطعام.

• الأمين عام جمعية العمل الوطني الديمقراطي «وعد» إبراهيم شريف (محكوم بخمس سنوات)

في 17 يوليو/ تموز دشنت جمعية «وعد» كتاب «للحرية ثمن» الذي تضمن إفادة الشريف حول تعذيبه، ومرافعته التاريخية المشهورة أمام محكمة الاستئناف، والتي تعرض فيها للجوانب السياسية والحقوقية التي دفعته للمشاركة في الثورة البحرينية. كما تضمن الكتاب الدفوع التي قدمها فريق الدفاع عن الرموز السياسيين المحكومين بتهمة قلب نظام الحكم.

• عبد الجليل السنكيس أحد أبرز أعضاء حركة الحريات والديمقراطية

في 15 يوليو/ تموز أعلن المحامي محمد التاجر أن كلاً من أمين عام حركة الحريات والديمقراطية حسن مشيمع وعبد الجليل السنكيس، امتنعا عن ارتداء زي السجن الرسمي حتى بعد أن قرر باقي الرموز ارتداءها تحت ضغط الحرمان من العلاج والزيارات العائلية، بعد أكثر من 4 أشهر من ممانعتهم قرار السجن. التاجر أشار إلى إن مشيمع والسنكيس لن يلبسا الزي وسيبقيان على رفضهما، ونقل عنهما قولهما «إننا ستنم عن لبس هذا الزي حتى لو حرمانا من الزيارة إلى الأبد».

للاطلاع على مصادر التقرير ومراجعته، انظر النسخة الإلكترونية على الوصلة التالية:

<http://bhmirror.no-ip.biz/news/12746.html>

الفورمولا ضحاياها نفيسة وريحانة: نزاع سياسي في سباق رياضي لم يشهد له العالم مثيلاً

«الغالبية في فورمولا 1 يرغبون في عدم الذهاب لكيلا نجعل الأمر أسوأ بالنسبة للشعب».
ديمون هيل بطل فورمولا 1 السابق

على عكس كلام منظمين ولاعبين، أتى مال السلطة البحرينية متزامناً مع القوة والقمع لفرض
استضافة سباق السيارات الدولي «فورمولا 1» على أراضيها من 19 إلى 21 أبريل/نيسان 2013.

أراد النظام من ذلك تحصيل براءة ذمة تخفف من وقع ملفاته السوداء على الصعيد الحقوقي
وورقة يستفاد منها للتعطيم على الأزمة السياسية المتعاطمة في البلاد، لكنه فشل فشلاً ذريعاً،
ولم يحصد سوى المزيد من تسليط الضوء على الصراع السياسي والأزمة المتفاقمة لحقوق الإنسان
في البلاد.

لم تقتصر المواجهة بين النظام والمعارضة على الشارع، إذ نفذت مجموعة المخترقين الدولية
المجهولة «أنونيموس» حملة إلكترونية ضد عدد من مواقع حكومة البحرين وسباق «فورمولا 1»
على شبكة الإنترنت، في واحدة من أهم العلامات البارزة لسباق العام الماضي.

مؤشر عالمي على الاضطرابات السياسية

استمر النظام في العمل بسياستين متوازيتين رغم فشله في تحقيق أي إنجاز: إنفاق المليارات على
شبكة العلاقات العامة، وإطلاق يد الأمن للبطش!

في العام 2011، أعلن ولي العهد سلمان بن حمد آل خليفة، إلغاء السباق المقرر في البحرين
خلال مارس/آذار من العام نفسه، تحت ضغط من الاضطرابات السياسية الواسعة التي ضربت
البلاد في الفترة التي شهدت فيها انطلاقة ثورة 14 فبراير والاعتصام المركزي في دوار اللؤلؤة

بالعاصمة المنامة.

في العام 2012 استشهد المواطن صلاح حبيب، أحد القادة الميدانيين لائتلاف 14 فبراير، خلال احتجاجات واسعة أيام إقامة سباق الفورمولا، وقتل حبيب بعد إصابته برصاص الشوزن الانشطاري وتركت جثته على أحد أسطح المباني في 20 أبريل/ نيسان.

وفي اليوم نفسه من العام المنصرم (2013)، اعتقلت الفتاتان نفيسة العصفور وريحانة الموسوي خلال محاولتهما الدخول إلى حلبة البحرين الدولية للسيارات وهما تلبسان قميصين يحملان صورة الناشطين المعتقلين نبيل رجب وزينب الخواجه. واتهمت الاثنتان بالتخطيط إلى تفجيرات داخل الحلبة، كما اتهمتا لاحقا بالانتماء على خلية «ائتلاف 14 فبراير»، وقد تردد صدى القضية حين كشفت ريحانة الموسوي أمام القضاء من تعرضها للتعذيب وإجبارها على التعري لانتزاع اعترافات.

ونشر سايمون هندرسون الباحث في معهد واشنطن تقريرا قبيل موعد السباق في العام المنصرم، قال فيه إن التوتر السياسي في البحرين يشهد مع وصول الفرق المشاركة بالبطولة السنوية، مضيفا أن الحكومة البحرينية ترى أن هذا الحدث المهيّب والمربح تجاريا يعكس الاستقرار.

على العكس من ذلك، بات سباق الفورمولا منذ الشهر الأول لانطلاق الثورة مؤشرا على الاضطراب السياسي والأمني في البحرين، وعلامة على استمرار الحراك المناوئ للنظام الحاكم، ولذلك فإن كل التحليلات تشير إلى أن المحتجين على موعد مع جولة جديدة من المواجهة، في 6 أبريل/نيسان 2014، مأخوذون بتاريخ طويل واستثنائي للنزاع خلال الفورمولا، نزاع سياسي سنوي على هامش سباق رياضي... لم يشهد له العالم مثيلا من قبل!

ديمون هيل قلق على سمعة البطولة

وقد عبر بطل فورمولا 1 السابق البريطاني ديمون هيل عن تحفظاته وقلقه على سمعة البطولة، متسائلا «إذا ذهبنا إلى البحرين فهل سيؤدي هذا إلى تصاعد القمع الوحشي ضد الشعب باعتبار ذهبنا قبولا بالطريقة التي يتم بها القمع». وأضاف «في العام 2012 تبينت فكرة أن تتأكد البطولة والاتحاد الدولي من عدم التضامن مع الاحتجاجات لأسباب خاطئة. الآن بأمانة لم أعد واثقا.. هل كان ذلك الموقف صحيحا؟».

وقبل يومين من السباق، قال سائق «ريد بول» الألماني وبطل السباق سيباستيان فيتيل إنه «ليس

سرا أن الأوضاع قبل السباق الذي يقام بعد غد الأحد متوترة». من جهته، قال سائق فريق «فورس إنديا» الألماني أدريان سوتيل «هناك المزيد من نقاط التفتيش التابعة للشرطة وهو أمر يدعو إلى الشك».

وقد رأى المرشح السابق لرئاسة الاتحاد الدولي لسباقات سيارات فورمولا البريطاني «ديفيد وارد»، في حديث لـ «بي بي سي»، أن الرئيس الحالي جون تود مذنب بتهمة «اتخاذ القرارات الضعيفة، لإعطائه ضوءاً أخضر لإجراء السباق مع استمرار الاضطرابات المدنية في البحرين»، وقال «وارد» إنه قد يصرف النظر عن سباق البحرين «المثير للجدل بصورة كبيرة» إذا تبين أن الوضع مستمر في التدهور».

ونشرت صحيفة «الليكيب» الفرنسية خبراً مفاده أن رئيس الاتحاد الدولي للسيارات «جون تود» سيغيب عن سباق «فورمولا 1» في البحرين الذي سيجري نهاية الأسبوع الحالي، بسبب التظاهرات التي تشهدها البلاد منذ أكثر من عامين، وهو ما أكده رئيس مجلس إدارة حلبة البحرين الدولية زايد الزياني في حديث لصحيفة «أخبار الخليج».

وفي أستراليا، نظمت «حركة الشباب البحرينية - الأسترالية» اعتصاماً أمام مكتب بطل سباقات «فورمولا 1» الأسترالي سائق فريق «ريد بول» رينو مارك ويبر في مدينة سيدني، احتجاجاً على مشاركته في سباق البحرين، وسلموا مكتبه رسالة تضمنت شرحاً حول انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين.

إيكستون: حكومة البحرين غبية

وكان مالك الحقوق التجارية لسباقات «فورمولا 1» بيرني إيكستون رفض إلغاء السباق مؤكداً أنه ليس هناك ما يقلق في البحرين، وأن «دعم القيادة للسباق جيد ولا توجد أية مشكلات»... وقبل أيام من انطلاق السباق قال إيكستون إنه مستعد للتحدث إلى المحتجين حول الموضوع، قائلاً لا نريد «أن نرى الناس مكبوتة نتيجة السباق»، مقرأً في الوقت نفسه أنه التقى المعارضة البحرينية واستمع لها في العام الماضي في لندن.

دعوة إيكستون للتحدث للمعارضة البحرينية تلقفتها جمعية الوفاق الوطني، التي أعلنت على لسان أمينها العام - في حديث لوكالة رويترز- أنها على استعداد للقاءه، لشرح مطالب المعارضة حول الإصلاح السياسي في البحرين.



ديمون هيل «إذا ذهبنا إلى البحرين فهل سيؤدي هذا إلى تصاعد القمع الوحشي ضد الشعب باعتبار زهابنا قبولا بالطريقة التي يتم بها القمع».

ولاحقا، اضطر مالك الحقوق التجارية للسباقات إلى الرد على انتقادات طالته في وسائل إعلام بريطانية وألمانية، وقالت إنه أدرج سباق الجائزة الكبرى البحرين في بطولة هذا الموسم متجاهلا الصراع السياسي الدائر في البلاد. وكتب إيكليستون رسالة إلى عدد من المنظمات الإنسانية في البحرين قال فيها «إنه لأمر شديد الأسف أنني لم أحط علما على الإطلاق بهذا الأمر (الصراع) قبل سبتمبر/أيلول 2012، عندما تم إعداد جدول «فورمولا واحد»، الآن بات الوقت متأخرا على إجراء تعديلات».

وبعد أيام خرج تصريح لـ«بيرني إيكليستون» وصف فيه حكومة البحرين بـ«الغبية» لاستضافتها السباق، معللا أنها بذلك قدمت «فرصة سياسية للمتظاهرين»!

الفورمولا قبول بالقمع

وقبل انطلاق السباق، دعت «الفيدرالية الدولية لحقوق الانسان» السائقين المشاركين إلى الالتزام بـ«دعم الحرية والعدالة في البحرين» وذلك من خلال تصريحاتهم وتعليقاتهم على الشبكات

الاجتماعية. وقالت في رسالة مفتوحة «يمكنكم أيضا أن تهدوا علنا السباق إلى أحد سجناء الرأي الكثرين الموقوفين لأنهم مارسوا حقوقهم في التعبير والتجمع».

وفي 17 أبريل/نيسان، نشرت صحيفة الإندبندنت البريطانية مضمون رسالة وجهها 20 نائباً بريطانياً إلى مالك الحقوق التجارية للسباق بيرني إيكليستون طالبوه فيها بإلغاء سباق البحرين لأنه «يتسبب في جذب الدعاية السلبية».

ولفتوا إلى أن «لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم» انتقدت في سبتمبر/أيلول 2012 قرار حكومة المملكة المتحدة معارضة الإلغاء، وأضافوا أن سباق البحرين «عُقد في السنوات الأخيرة تحت شروط قانون الأحكام العرفية»، ف«معظم الناس التي تسعى إلى الديمقراطية سيكونون في حالة فزع إذا سُمح بالماضي في بطولة «فورمولا 1» في خضم وجود أشنع الانتهاكات لحقوق الإنسان».

في ذات الوقت، ترددت أنباء عن رفض مديرة الأعمال والعلاقات العامة لمسلسل «حريم السلطان» التركي «عائشة باريم» دعوة ملك البحرين لزيارة البلاد وحضور سباق «فورمولا 1».

صك براءة ورقص على جراح الشعوب

واعترت قوى وجماهير المعارضة في البحرين أن تنظيم السباق على الأراضي البحرينية يمنح النظام الحاكم صك براءة من مسؤوليته عن قتل وجرح متظاهرين ومدنيين، واعتقال آخرين وتعذيبهم. ووصف ناشطون السباق الدولي بأنه «رقص على جراح الشعوب». وفي حديث له مع قناة «روسيا اليوم» قال مسؤول العلاقات الدولية في «مركز البحرين لحقوق الإنسان» أحمد الحداد إن «تنظيم السباق في البحرين يؤدي دورا كبيرا في تكوين صورة جيدة لدى المجتمع الدولي بأنه ليست هناك أية أزمة سياسية أو حقوقية في البحرين».

أما مسؤول الرصد والمتابعة في مركز البحرين لحقوق الإنسان سيد يوسف المحافظة فقد دعا الصحفيين لتغطية سباق «فورمولا 1» لرؤية الجانب الذي تخفيه السلطة، من احتجاجات تطالب بالحق في تقرير المصير، ومن أعمال قمع، ومصابين يخشون الذهاب للمستشفيات بسبب عسكرتها، واعتقال مغردين على شبكة تويتر، وغيرها «مع بدء سباق الفورمولا 1، نحن ندعوكم للنظر إلى ما وراء حلبة السباق، ندعوكم لرؤية أولئك الذين يريدون الديمقراطية في سباق مع الزمن من أجل حياتهم والحرية».

البحرين معسكرة...

بدوره حذر أمين عام الوفاق من أن السواح سيرون البحرين معسكرة مثل «الضفة الغربية» خلال سباق الفورمولا «وجود نقاط التفتيش وانتشار العسكر في الشوارع يوصل رسالة إلى الزائر بأن هذا البلد مستبد».

واحتجزت السلطات البحرينية طاقم شبكة «آي تي في» الإخبارية لفترة وجيزة قبل أن تقوم بترحيلهم لمنعهم من تغطية السباق والأحداث المصاحبة له. من جهتها أصدرت لجنة حماية الصحفيين بياناً في 21 أبريل/نيسان قالت فيه إن «يتعين على حكومة البحرين أن تسمح للصحافيين بممارسة عملهم بحرية، سواء كان ذلك تغيير الإطارات في حلبة السباق، أو حرق الإطارات داخل القرى».

وفي 15 أبريل/نيسان أصدرت السفارة الأمريكية تحذيراً للمواطنين الأمريكيين من أن المظاهرات واسعة النطاق والاشتباكات العنيفة بين قوات الأمن والمتظاهرين قد تجعل التنقل عبر أنحاء البحرين أمراً محفوفاً بالمخاطر حتى يوم السباق.

التنسيق الأمني كان على أعلى مستوياته، وتمظهر في لقاء أعلن عنه بين القائد العام لقوة دفاع البحرين مع وزير الداخلية. ولاحقاً أعلن رئيس الأمن العام طارق الحسن أن وزارة الداخلية كثفت انتشارها بدءاً من 1 أبريل/نيسان، لتأمين استضافة البحرين للسباق، وقال إن أكثر من 8 آلاف من الضباط والأفراد التابعين لقوات الأمن العام شاركوا في عملية تأمين فعاليات السباق داخل حلبة السباق وحولها وفي بقية مناطق البلاد.

ونقل عن مصدر أمني قوله «إن الأجهزة الأمنية في البحرين تعمل على افتراض الأسوأ» ولم يفوت المصدر وصف الحراك الذي أعلنته الجمعيات السياسية بأنه «تصعيد سياسي درجت عليه المعارضة، يستهدف أي فعالية تستضيفها أو تنظمها البحرين».

وتحدثت وكالة الأنباء الفرنسية عن حواجز التفتيش التي انتشرت بكثافة عند مفترقات الطرق الرئيسية وخصوصاً تلك المؤدية إلى حلبة الصخير، وعن تمرکز عدد كبير من آليات الشرطة والمدرعات على طول الطريق الذي يربط بين المنامة والحلبة.

فورمولا الدم

وعمت الاحتجاجات في البحرين وسُيِّرت التظاهرات السلمية تعبيراً عن رفض سباق فورمولا

1»، واستثمارا للمناسبة في التأكيد على استمرار الثورة ضد النظام الحاكم.

وقبيل انطلاق السباق نظمت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، كبرى القوى السياسية المعارضة، حملة عن المساجد المهدامة، وأخرى تحت عنوان «مطلبنا الديمقراطية». وقال أمين عام الجمعية الشيخ علي سلمان إن لدى المعارضة برنامجا حافلا من الاحتجاجات وقت السباق، كما أطلقت جمعية العمل الإسلامي «أسبوع الأسير البحريني» عشية إقامة السباق.

وفي أول أيام السباق تظاهر عشرات الآلاف من المواطنين غرب المنامة، في مسيرة نظمتها قوى المعارضة البحرينية. بدوره نظم «ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير» احتجاجات واسعة في العاصمة وفي الساحات والشوارع الرئيسيّة والتقاطعات الحيويّة في البحرين في إطار فعاليات «كلا لفورمولا الدم».

وامتدت المواجهات في حوالي 20 قرية حول العاصمة، وأغلق المحتجون عدداً من الطرقات الرئيسيّة، فيما ردد المتظاهرون شعارات من قبيل «سباقكم جريمة»، «كلا كلا لفورمولا الدم».

ورغم الانتشار الأمني الضخم في العاصمة أصّر المحتجون على حقهم في التظاهر والتعبير السلمي، وخرج شباب «ائتلاف 14 فبراير» في العاصمة المنامة جولة وراء أخرى، مسيرة سلمية تقمع وأخرى حاشدة تخرج من مكان آخر وسط السوق، أو من داخل الأحياء السكنية، وسط قمع شديد ومطاردات تلحقها اعتقالات.

ولبى أهالي المناطق والقرى دعوة الائتلاف إلى إغلاق المحال التجارية وإطفاء الأنوار الخارجية تعبيراً عن الرفض الشعبي لإقامة السباق.

رصاص حي، وقنابل الغاز في المدارس

وأغلقت مرتزقة النظام العديد من الطرق والمنافذ المتجهة صوب العاصمة، وانتشر هؤلأء بخوذهم وأسلحتهم وآلياتهم العسكرية وسط السوق وداخل أحياء العاصمة، ولم توفر القوات رصاصها لتفريق تظاهرات سلمية أصرت على الخروج للتعبير عن الاحتجاج، كما جرت أوسع عمليات اعتقال شملت شبانا وأطفالا اقتيدوا من مدارسهم، في خطوة استباقية.

وجرى تأكيد وقوع عدد كبير من الإصابات بطلق ناري في مختلف مناطق البحرين، وقالت «رويترز» إنه جرى اعتقال العديد من النشطاء وسط إجراءات أمن مشددة قبل بدء بطولة

«فورمولا 1» للسيارات.

وأكدت الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان اعتقال أكثر من 86 مواطناً خلال الحملة التي بدأت قبل أسبوع، لافتة إلى أن معظم الاعتقالات كانت عن طريق المدهامات الليلية، وقد نفذها مقنعون لا يحملون أوامر بالتوقيف أو البحث، وقادها ضباط بأزياء مدنية.

وسجلت حالة إلقاء لقنابل الغاز السام في مدرسة فاطمة الزهراء بمنطقة المنامة بالرغم من عدم وجود احتجاجات بالمنطقة، مما تسبب في اختناقات نقلت على إثرها طفلة مختنقة للمستشفى، كما رمت عناصر الأمن قنابل غاز على مدرسة ثانوية كان طلابها يحتجون، وألقيت قنابل أخرى على أحد المآتم في منطقة سترة، في حين أفاد شهود عيان عن استهداف مسلحين في الثالثة فجراً منازل بالرصاص الحي في منطقة عالي.

إحصائية الوفاق عن انتهاكات «الفورمولا»

وقد أصدرت منظمة هيومان رايتس ووتش بيانا انتقدت فيه بشدة الحملة الأمنية المصاحبة للسباق.

بينما قالت منظمة العفو الدولية إن عشرات من المتظاهرين اعتقلوا قبيل السباق، ورأت أن «السلطات تحاول استخدام سباقات الجائزة الكبرى كمنبر لعرض التقدم الذي أحرزته زاعمة ان أوضاع حقوق الانسان قد تحسنت في حين تكثف القمع من أجل ضمان ألا يؤثر شيء على الصورة العامة». وأضافت «لا نرى شيئاً سوى حملات قمع ولفترات رمزية لتحسين صورة البلاد».

وفي 22 أبريل/ نيسان نشرت جمعية الوفاق تقريراً حقوقياً عن الانتهاكات التي ارتكبتها السلطة على مدى 10 أيام قبل وأثناء السباق، أي في الفترة ما بين 13-22 أبريل/ نيسان. وأكد التقرير وقوع 132 حالة اعتقال (105 ذكراً، 24 طفلاً، وامرأتان)، تم الإفراج عن 40 منها، إضافة إلى مدهامة 69 منزلاً بحجة البحث عن مطلوبين.

كما وثق التقرير وقوع 27 إصابة في صفوف المدنيين تنوعت بين المتوسطة والخطيرة، وبعضها أتى في الوجه والرأس. وارتكبت قوات النظام 33 حالة تعذيب، كما تعرضت أكثر من 27 منطقة للعقاب الجماعي، وذلك باستخدام قنابل الغازات المسيلة للدموع، والاستهداف الأمني والملاحقات في الأزقة والطرق والالتواجد الاستفزازي للقوات في مناطق المواطنين وأماكن سكنهم.

اقراء

الإدانات الأممية: بيان ال 47 دولة ومجلس حقوق الإنسان يدين «المفوضية» وانتقادات استخدام المرتزقة . «استهتار وقح»، «مهازل قضائية»، والنظام البحري «نازي»... البحرين في نطاق عمل 60 منظمة دولية . قضية البحرين تدخل «هارفرد» و MIT... مراكز الأبحاث الدولية: نظام البحرين مشكوك في شرعيته، والملك وولي عهده مترددان! . سقوط المؤشرات الدولية... البحرين ناشز: الأعلى دون منازع في نسبة الشرطة إلى السكان، ومقاس الملك حمد بين 30 دكتاتوراً!

المنظمات الدولية

الفصل الثاني

159-108

الإدانات الأمامية: بيان ال 47 دولة ومجلس حقوق الإنسان يدين « المفوضية » وانتقادات استخدام المرتزقة

لم يبقَ في العام 2013 منظمة معنية بحقوق الإنسان أو دولة كبرى إلا وانتقدت أو أدانت النظام البحريني وطالبته بوقف القمع والانتهاكات وتنفيذ توصيات لجنة «تقصي الحقائق» وجنيف، فصدر في هذا السياق بيان أممي وبيانان لدول كبرى ومطالبتان للمفوضية السامية لحقوق الإنسان وانتقاد لمسؤول في المفوضية وثمانية مطالبات من منظمات دولية عدة ومطالبة من 10 منظمات حقوقية، إدانة دولية للنظام ومن قاضي دولي، ودعوات من أعضاء في الكونغرس الأمريكي.

مجلس الأمن والأمم المتحدة

وشددت المفوضية السامية لحقوق الإنسان نايفي ببلاي خلال لقائها في مارس/آذار مع الوفد الأهلي البحريني في جنيف على رغبة المفوضية في فتح مكتب لها في البحرين «لمراقبة الالتزامات الفنية التصدي لكافة قضايا حقوق الإنسان، وكذلك النظر في إمكانية التدخل لوقف التجاوزات».

وخلال شهر مارس/آذار الماضي أبدت 44 دولة بينها الولايات المتحدة وبريطانيا، في بيان مشترك لمفوضية حقوق الإنسان، قلقها من سحب الجنسية وسجن الطاقم الطبي وحرية مرتكبي حقوق الإنسان».

وأكدت رئيسة وحدة التراث العالمي فيرونك دويج خلال لقائها وفد «مرصد البحرين لحقوق الإنسان» في باريس خلال شهر مايو/أيار الماضي 2013، أكدت أن «مراقبة تعاطي السلطة في البحرين مع التراث الحضاري والإنساني والديني أصبح مهمة إنسانية وحضارية منطاة بالمؤسسات المعنية خصوصا بعد تجريف تلال عالي، التي يعود عمرها إلى أكثر من 5000 سنة وهدم مسجد البربغبي الذي يتجاوز عمره 450 سنة».

واعتراضا على قبول منظمة «يونيسكو» التمويل من ملك البحرين لدعم جائزتها «يونيسكو - الملك حمد بن عيسى آل خليفة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مجال التعليم»، ووجهت منظمة «أميركيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين» (ADHRB)، في مايو/أيار، رسالة إلى الأمين العام لـ «يونيسكو» إيرينا بوكوفا، طالبتها بإعادة النظر في مصدر التمويل لهذه الجائزة.

وأكد الفريق المعني بالاحتجاز التعسفي للأمم المتحدة، في قراره خلال دورته الـ66 والذي نُشر في 25 يوليو/تموز الماضي، أن احتجاز رئيس «مركز البحرين لحقوق الإنسان» ونائب الأمين العام لـ «الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان»، نبيل رجب، هو إجراء تعسفي.

وفي بيان مشترك خلال شهر سبتمبر/أيلول الماضي، طالبت 47 دولة بما فيها بريطانيا وأمريكا البحرين بالإسراع في تنفيذ توصيات اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق وتوصيات المراجعة الدورية الشاملة التي تعهدت البحرين بتنفيذها أمام مجلس حقوق الإنسان نهاية العام الماضي.

من جهته، اعتمد «مجلس حقوق الإنسان» التابع للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول قرارا يدين استخدام المرتزقة في البحرين كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير».

ثم انتقدت رئاسة المفوضية العليا لشئون الإنسان في الأمم المتحدة بشدة خلال أغسطس/آب منع السلطات البحرينية إجراء التظاهرات ومنحها الشرعية لإلغاء الجنسية.

مقرر التعذيب

بعد تحديد وزير حقوق الإنسان صلاح علي زيارة موهب زيارة مقرر التعذيب خوان مانديز إلى البحرين في مايو/أيار، قال منديز، في تصريح صحفي بتاريخ 25 مارس/آذار، إن زيارته «ستكون محصورة في مجال مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وليست معنية بمواضيع حقوق الإنسان الأخرى مثل حرية الرأي والتعبير أو حرية التجمعات».

لكن السلطات البحرينية أجلت في أبريل/نيسان زيارة مانديز إلى وقت لاحق لم تعلن عنه بعد. وقد أثار هذا القرار ردود أفعال واسعة شملت منظمات دولية مثل «هيومن رايتس فيرست» ووزارات خارجية دول المملكة المتحدة، إضافة إلى هيئة الأمم المتحدة اليوم التي أخرجت بيانًا

قويّ اللهجة يستنكر التأجيل.

كما اعتبرت 13 منظمة حقوقية، في بيان مشترك بتاريخ 24 أبريل، أن إقدام السلطات البحرينية على تأجيل زيارة مانديز إلى البحرين «يهدف إلى التستر على الفئات المؤلمة في أعماط التعذيب المرتكبة بحق المطالبين بالتغيير السياسي والحقوقى، ومحاولة إخفائها عن المراقبة الدولية».

بدوره، عبر مانديز، في بيان عن خيبة أمله العميقة من القرار الذي اتخذته الحكومة البحرينية في تأجيل زيارته إلى البلد التي كانت مقررة من 8 إلى 15 من مايو/ أيار 2013.

وقال مانديز في بيان بتاريخ 24 أبريل/نيسان، «هذه هي المرة الثانية التي يتم تأجيل زيارته للبلاد وخلال مدة قصيرة جداً، مشيراً إلى أنه لم يتم اقتراح أية مواعيد بديلة وليست هناك خارطة طريق للمناقشة في المستقبل».

وبتاريخ 10 مايو، أعرب مانديز، أثناء استقباله وفد «المركز البحريني لحقوق الانسان» والنائب السابق مطر مطر في مكتبه في واشنطن، عن استيائه الشديد لرفض السلطات البحرينية زيارته الرسمية، مؤكداً أن تأجيل الزيارة مرتين متتاليتين «هي سابقة في تاريخ عمله». وأضاف أن المنع لن يحول دون مواصلته «بالالتزام بمتابعة ملف التعذيب في البحرين».

وفي 13 مايو، رأى عضو الفريق القانوني في «مركز آدم للدفاع عن الحقوق والحريات» أحمد جويد، في تصريح نشره موقع «النبا»، أنه لو لم تكن السلطات البحرينية تخشى من ظهور الحقائق أمام الرأي العام بشأن حقائق التعذيب، لما ألغيت زيارة المقرر الأممي الخاص بالتعذيب خوان مانديز مرتين تواليًا.

وفي محاولة لتبرير تأجيل الزيارة، قال صلاح علي، خلال لقائه بتاريخ 29 مايو مع نافي بيلاي على هامش الدورة الـ23 لمجلس حقوق الإنسان في جنيف، أن زيارة مانديز «تتوقف على التقدم في مسألة حوار التوافق الوطني».

وفي خطاب إلى ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة في يونيو/حزيران، اعتبر 20 عضواً في الكونغرس الأمريكي أن تأجيل مانديز «تتعارض مع التزامات البحرين الدولية»، داعين الملك إلى «التراجع عن قراره بمنع مانديز ومراقبين دوليين آخرين من زيارة البحرين».



اعتمد «مجلس حقوق الإنسان» التابع للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول قرارا يدين استخدام المرتزقة في البحرين كوسيلة لانتهاك حقوق الإنسان وإعاقة ممارسة حق الشعوب في تقرير المصير».

وفي 19 أكتوبر، أكد مانديز في مقابلة مع قناة «اللؤلؤة» أن الحكومة البحرينية ألغت عملياً زيارته إلى البحرين «وليس كما تدعي السلطة بتأجيلها»، مذكراً بأنه دعي إلى زيارة البحرين في فبراير/شباط 2012، «وبعد بضع أيام وقبل زيارتي طلبت الحكومة البحرينية تأجيلها».

مقررين آخرين

وأبدى المقرر الخاص بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري موتوما روتيري في يونيو استعداده لزيارة البحرين للتحقق من التقارير الدولية التي تؤكد ممارسة البحرين التمييز العنصري (الطائفي) بصورة منهجية ضد أبناء الطائفة الشيعية.

وقدم فريق «بحرين ووتش» القانوني في 11 ديسمبر/كانون الأول عدداً من الشكاوى إلى مجموعة من المقررين الخاصين في الأمم المتحدة، في إطار حملة بدأت سابقاً لمنع إرسال شحنة من الغاز المسيل للدموع من كوريا الجنوبية إلى البحرين. وقال المحام في منظمة «غلين بيرس دايتون» للمحامين والعضو في فريق «بحرين ووتش» القانوني، دانيال كاري، إن المقررين «قادرون على

الضغط على الحكومات للامتثال لالتزاماتهم الدولية حول حقوق الإنسان، والتي تمنع الدول من تصدير الغاز المسيل للدموع، إلى الحكومات التي تستخدمها في القتل وسوء المعاملة، وأضاف أن هذا هو دأب الحكومة البحرينية.

من جانبه، طالب المقرر الخاص التابع للأمم المتحدة المعني بالإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو الإعدام التعسفي، هينز كريستوف، في تقريره السنوي بتاريخ 16 يوليو/ تموز الذي تناول مراسلاته إلى الدول بشأن الشكاوى التي ترد إليه وردود الدول عليها، طالب الحكومة البحرينية بتزويده بالمعلومات «التي تبين مدى توافق استخدامها للقوة مع مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالضرورة والتناسب في استخدام القوة».

ودعت 10 منظمات للدفاع عن حقوق الإنسان، في خطاب خلال ديسمبر، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، فرانك لا رو، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة غير الإنسانية أو المهينة، خوان مينديز، دعهما إلى التحقيق في توقيف واعتقال وأفعال التعذيب التي مورست على ثلاثة «فاعلين إعلاميين من البحرين هم: الصحافي محمد حسن، المصور حسين حبييل، والمصور التلفزيوني قاسم زين الدين».

ورش عمل وندوات

قال القاضي الدولي والعضو في اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق السير نايجل رودلي، خلال ندوة تحت عنوان «عامين على استمرار انتهاكات حقوق الإنسان» أقيمت بتاريخ 15 مارس/ آذار في «مجلس حقوق الإنسان» التابع للأمم المتحدة، على هامش انعقاد دورته الثانية والعشرين في جنيف، قال إن «حكومة البحرين لم تنفذ توصيات اللجنة» مشددا على «ضرورة محاسبة المسؤولين الكبار عن انتهاكات حقوق الإنسان كالقتل والتعذيب في البحرين».

وعلى هامش انعقاد الدورة الـ24 لمجلس حقوق الإنسان في سبتمبر بجنيف، دعت منظمة «هيومن رايتس ووتش»، خلال ندوتها لمناقشة انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، إلى إلزام الأخيرة بتنفيذ توصيات بسبوني وتوصيات جنيف، مؤكدة أن الحكومة «تكذب بشأن تنفيذ تلك التوصيات».

ونظم وفد «مرصد البحرين لحقوق الإنسان» إلى جنيف ندوة عن حالة حقوق الانسان بالتعاون مع مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب، شارك فيها 4 من أعضاء الوفد بتاريخ 18 سبتمبر، وذلك لتسليط الضوء على الانتهاكات المستمرة في البحرين.

وفي 12 فبراير، استمع رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في «المفوضية السامية لحقوق الإنسان» فرج فنيش، من وفد من النشطاء الحقوقيين البحرينيين في جنيف، إلى شرح عن الوضع الحقوقي المتدني في البحرين وتواعد الانتهاكات.

وقالت رئيس قسم المجتمع المدني في مكتب المفوضية السامية لحقوق الإنسان، جون راي، على هامش ندوة أقيمت خلال آذار/مارس في قصر الأمم المتحدة بجنيف تحت عنوان «سياسة الإفلات من العقاب»، إن «البحرين وبعد أن تطورت في السنوات الماضية رجعت الآن وتقهقرت للوراء وهذا يبعث على الألم، فالحكومات غالبا ما تجعل عمل الجمعيات صعبا للغاية».

وطالبت ثلاث مؤسسات حقوقية هي «منتدى البحرين لحقوق الإنسان» و«مركز الخيام لتأهيل ضحايا التعذيب» و«المعهد العربي لحقوق الإنسان»، خلال وقفة تضامنية في يوليو/تموز في بيروت أمام مبنى الأمم المتحدة، الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون «بإرسال نداء عاجل إلى السلطات البحرينية للإفراج الفوري عن ريحانة الموسوي التي جرّدت من ملابسها في مبنى التحقيقات، ومحاسبة المسؤولين عن تعذيبها واعتقالها بشكل تعسفي».

وأبدى الأعضاء التنفيذيين في مكاتب المقررين في الأمم المتحدة اهتمامهم بمعرفة تفاصيل بشأن حالة حقوق الإنسان في البحر، خلال لقائهم في 17 سبتمبر/أيلول وفد المرصد وحالات مخالفات القانون الدولي خصوصا تعاطف استهداف الدولة للأطفال والتعديل على قانون الأحداث الذي يقضي بسجن والد الحدث، فيما أكد الوفد البحرين اعتقلت نحو 6 آلاف مواطن منذ فبراير/ شباط 2011، مشيرا إلى أن ما يقارب 2800 مواطن معتقلون حتى سبتمبر 2013.

نداءات

وجهت منظمة «ريدرس» الحقوقية البريطانية في 31 يونيو إلى المقررين الخاصين بالأمم المتحدة وفريقها العامل المعني بالاحتجاز التعسفي لحقوق الإنسان، ووجهت رسالة من أجل التحقيق في قضية تعذيب النائب السابق عن كتلة «الوفاق» والمسحوبة جنسيته على خلفية آرائه السياسية، جواد فيروز، وذلك لإثارتها لدى السلطات البحرينية.

وأرسل «مرصد البحرين لحقوق الإنسان»، في 26 يونيو، نداءً عاجلاً إلى الأمم المتحدة بعد مضي حكومة البحرين في مشروع يسعى إلى تحويل مسجد يفوق عمره 70 عاما إلى حديقة عامة.

وفي 21 يوليو/تموز، دعا تجمع دولي مجلس حقوق الإنسان لتشكيل لجنة أممية لمتابعة تحقيق العدالة الانتقالية في البحرين، مؤكداً أن البلاد الخليجية ضمن الدول التي تغيب الإرادة السياسية فيها لتحقيق مسار العدالة.

وأرسلت 5 منظمات حقوقية بحرينية في 6 أغسطس/آب رسالة مفتوحة إلى الأمم المتحدة والمنظمات الدوليّة ووسائل الإعلام تحثها فيها على زيارة البحرين في أغسطس من أجل توثيق تهم 14 أغسطس/آب، وصد الانتهاكات التي قد ترتكبها قوات السلطات.

وتحت شعار «معاً من أجل الكرامة لشعب البحرين» دعت 10 منظمات حقوقية، في 18 ديسمبر وبمناسبة إحياء الشعب البحريني لذكرى الشهداء في مقر «هيومن رايتس ووتش» في لندن، دعت المنظمات مجلس الأمن إلى النظر في ملف انتهاكات النظام البحريني، كما وجهت دعوة مماثلة إلى مجلس حقوق الإنسان لعقد جلسة خاصة بالملف البحريني.

وفي ديسمبر أيضاً، دعت 10 منظمات للدفاع عن حقوق الإنسان مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، فرانك لا رو، والمقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة غير الإنسانية أو المهينة، خوان مانديز، دعتهم إلى التحقيق في تعذيب 3 صحافيين بحرينيين.

«استهتار وقح»، «مهازل قضائية»، والنظام البحريني «نازي»... البحرين في نطاق عمل 60 منظمة دولية

لأن البحرينيين استمروا، لم تتوقف المنظمات الدولية عن دعم حراكهم المطالب بالتحول السياسي وحماية حقوق الإنسان في البلاد، وكان لكل مناسبة أو حدث أو تطور خلال العام 2013 نصيبه من البيانات والتقارير والتعليقات والتصريحات التي تدلي بها هذه المنظمات بشكل مستمر، عبر متابعتها الكثيفة لمجريات الأمور يوميا.

جميع المنظمات الدولية بكافة أشكالها وتخصصاتها وجدت خلال السنوات الثلاث الماضية البحرين ضمن نطاق عملها دائما.

وأدت المنظمات الدولية دورا حاسما في إحراج السلطات في البحرين ودفح الدول الكبرى إلى الضغط عليها وإدانة أعمالها، وإذا كانت وسائل الإعلام الدولية قد تستسلم لضغوطات الحكومات أو رشواها، فإن المنظمات الدولية أثبتت على الدوام نزاهتها وإنصافها وارتكاز عملها على مبادئ ورسالة حقوق الإنسان دون التأثير بأية سياقات أخرى.

وكما في العامين الماضيين لم يقتصر دور هذه المنظمات التي شكل بعضها لجان متابعة خاصة بالملف البحريني، على إصدار البيانات والتقارير، بل امتد إلى إرسال بعثات المراقبة والتقصي، وإقامة الندوات والمؤتمرات، والتصريح للإعلام، وكتابة المقالات، وإرسال الخطابات الاحتجاجية إلى ملك البحرين، ورفع شكاوى لدى الأمم المتحدة وغيرها ضد النظام البحريني، وتكريم الناشطين البحرينيين ومؤسسات المجتمع المدني الفاعلة في البحرين.

كما أنها استمرت في تقديم الإفادات والشهادات لأي لجان برلمانية أو حكومية أو دولية حول الملف البحريني، لتلعب دورا مؤثرا وجوهريا في التقارير الصادرة عنها.

هذا التقرير

وحصر هذا التقرير، ضمن كتاب حصاد الساحات 2013، أكثر من 116 بيانا و6 تقارير و3 ندوات ومؤتمرات هي مجموع ما أصدرته أو عقدته 60 منظمة دولية استمرت في مراقبة الوضع البحريني المتدهور على صعيد حقوق الإنسان.

بيانات أخرى لهذه المنظمات وغيرها أدرجت في تقارير أخرى متخصصة داخل هذا الكتاب، كالتقرير المعني بالأطباء والمستشفيات، والتقرير المعني بالانتهاكات ضد الإعلاميين، والتقارير المتعلقة بالمفصولين، المحاكم، وقضية الرموز، بالإضافة إلى التقرير المخصص عن القيادي خليل المرزوق، ليصل المجموع الكلي لبيانات وتقارير المنظمات الدولية في العام 2013 إلى أكثر من 200.

اللهجة الشديدة كانت سمة جزء كبير من هذه البيانات والتقارير، مثل تلك التي أصدرتها منظمة «هيومن رايتس ووتش»، «هيومن رايتس فيرست»، «العفو الدولية»، «الفيديريالية الدولية لحقوق الإنسان»، و«الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان» التي بلغ بها الأمر إلى درجة تشبيه النظام البحريني بالنازي.

ولم يتوقف سيل التقارير والبيانات عن البحرين من كل المنظمات العالمية المعروفة مثل «فرونت لاين ديفنדרز»، «الشفافية الدولية»، «أفاز»، «إيفيكس»، «فريدوم هاوس»، و«ريدرس».

وعلى الصعيد العربي استمرت منظمات مثل المركز العربي الأوروبي لحقوق الإنسان، البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان، والمنتدى الخليجي لمؤسسات المجتمع المدني، في رصد ومتابعة الحالة الحقوقية البحرينية عن كثب، في ظل تعتيم كبير عليها من قبل حكومات الدول والجامعة العربية.

في مشهد مثير: الحكومة تهاجم المنظمات الدولية وتشكك في نزاهتها

إلى ذلك، لم ينعكس حجم هذا الضغط الهائل بتجاوب إيجابي من السلطات في البحرين ولو على صعيد مناقشة القضايا محل القلق والإدانة، بل جوبهت المنظمات الدولية المعروفة بسيل من ردود الأفعال العنيفة من قبل النظام تمثلت في مهاجمتها وانتقادها بشدة، فضلا عن اتهامها بعدم المصداقية والتشكيك بحياديته ونزاهتها، في مشهد يبدو استثنائيا ومثيرا!

مجلس الوزراء البحريني هاجم رسميا منظمة «هيومن رايتس ووتش» بعد تصريحات وفدها

الذي زار المنامة في مارس/آذار 2013، واعتبرت الحكومة التصريحات «غير منصفة وغير حيادية» وأنها «تحايي طرفا على آخر» مهددة بوقف التعاون مع المنظمة.

وأثارت بيانات المنظمة امتعاض السلطة، فقال وزير الخارجية خالد بن أحمد آل خليفة، في تصريح بتاريخ 5 مارس/آذار 2013 إن «على الرغم تعاون البحرين مع المنظمة كل هذه السنوات لم نر منهم تقريرا يعبر بصدق وواقعية عن الأحداث في المملكة».

بدورها، قالت وزيرة التنمية الاجتماعية فاطمة البلوشي، في مقابلة مع صحيفة «أخبار الخليج» بتاريخ 7 مارس إن أعضاء «هيومن رايتس ووتش» هددوها ومسؤولي الوزارة بشكل «مبطن» بنشر أسمائهم بصورة سلبية في تقرير المنظمة عن الأوضاع في البحرين.

من جهتها اتهمت وزارة الداخلية منظمة «هيومن رايتس ووتش» ب«اتخاذ مواقف وقرارات مسبقة قبل المجيء إلى البحرين». وقالت إن بيانها جاء مناقضا لنفسه واحتوى العديد من الأخطاء، كما قالت إن أعضاء المنظمة كانوا يجهلون العديد من التطورات والحقائق، وأنهم لم يقدموا سوى الاستفزازات والاتهامات غير الحقيقية!

بدورها، قالت وزارة التنمية الاجتماعية إنه «من غير الممكن للوزارة فهم دوافع «هيومن رايتس ووتش» من وراء إصدار تقرير مليء بالاتهامات» وزعمت أن ما جاء في التقرير كان منحازا وخادعا ويظهر الوضع بخلاف الواقع.

من جهته رد رئيس النيابة العامة أسامة العوفي على أحد بيانات منظمة «العفو الدولية» حول الحكم على طفلين بالسجن، بأن المنظمة يجب أن لا تنفعل لمعاينة المجرمين عن جرائم يمثل هذه البشاعة!

وخوفا من تأثير هذه المنظمات الدولية على سمعة النظام ومفاجمة أزماته الدولية، استمر منع الكثير من ممثليها من دخول البلاد للوقوف على الوضع الراهن لحالة حقوق الإنسان، ورفع التقارير عنها، وكانت النائبة في البرلمان سوسن تقوي قد دعت في مارس/آذار إلى «وضع ضوابط أكثر صرامة فيما يتعلق بدخول المنظمات الحقوقية الدولية إلى أرض مملكة البحرين» بعد أن طعنت بمصادقية منظمة «هيومن رايتس ووتش» واعتبرت تقاريرها منحازة.



«تقييد التظاهرات السلمية ووضعها تحت قبضة الأجهزة الأمنية لحرمان البحرينيين من ممارسة حقهم في التعبير عن الرأي والاحتجاج».

بيانات جماعية

صدر عن منظمات حقوقية عدة وأحزاب دولية بيانات ومطالبات جماعية تدين أو تستنكر الأحكام القضائية والمحاكمات السياسية ومنع الناشطين من دخول البحرين، وغيرها من الانتهاكات الحقوقية التي صاحبت الأزمة السياسية المتصاعدة.

طالب أكثر من مائة حزب ومنظمة عالمية ديمقراطيون ويساريون من القارات الخمس، خلال المؤتمر الـ36 لـ«الحزب الشيوعي الفرنسي» الذي انعقد في فبراير/شباط 2013 في باريس، طالبت النظام بالشروع الفوري في التفاوض الجاد ذي المغزى والمفوضي مع المعارضة.

وفي 22 مارس/آذار الماضي، أكدت خمس منظمات حقوقية عربية وآسيوية أن منع السلطات المصرية النائب البحريني السابق محمد المزعل من دخول أراضيها خلال الشهر نفسه «هو مواصلة للعمل بالقائمة السوداء لأغراض سياسية مخالفة للمواثيق والعهود الدولية».

وفي 10 مارس قالت منظمة «الكرامة» المعنية بمكافحة التعذيب ومقرها سويسرا، في تقرير حول أوضاع حقوق الإنسان في البلدان العربية، إن الملك حمد بن عيسى آل خليفة لم يلتزم بتعهداته للجنة «تقصي الحقائق».

وفي 25 أبريل/نيسان 2013 أكدت 13 منظمة حقوقية أن إقدام السلطات البحرينية على تأجيل زيارة مقرر التعذيب الخاص لدى الأمم المتحدة خوان مانديز إلى البحرين، «يهدف إلى التستر على الفظائع المؤلمة في أنماط التعذيب المرتكبة».

وحذرت منظمات حقوقية بتاريخ 5 مايو/أيار من تبعات الاحتقان السياسي بعد صدور أحكام جائزة بحق 50 شخصاً فيما عُرف بقضية «خلية 14 فبراير».

بدورها، أدانت 13 منظمة حقوقية بتاريخ 29 سبتمبر/أيلول 2013 محاكمة الـ50 شخصا في قضية «خلية 14 فبراير»، مؤكدة أن هيئة المحكمة الجنائية الرابعة تجاهلت الاستماع إلى إفادات المتهمين بشأن تعرضهم للتعذيب.

أدانت منظمات حقوقية عربية ودولية في بيان بتاريخ 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2013 عدم تعاون السلطات البحرينية في السماح بالدخول إلى البلاد لمراقبة المحاكمة المدافع عن حقوق الإنسان ناجي فتيل اليوم الإثنين.

الجمعية الدولية للمدعين العامين

طالبت «جمعية محامي إيرلندا لحقوق الانسان» (سيرتاس)، في بيان بتاريخ 27 يونيو/حزيران 2013 بطرد النائب العام البحريني من الجمعية الدولية لأعضاء النيابة العامة، وذلك بسبب تورطه في الانتهاكات. وقد دعمت منظمات حقوقية بحرينية، في اجتماعها بداية أيلول/سبتمبر 2013، دعوة الجمعية الإيرلندية إلى طرد البوعيين من الجمعية الدولية.

المنظمات البرلمانية الدولية

طالبت منظمة «برلمانيون من أجل العمل العالمي» ومقرها نيويورك، في بيان بتاريخ 26 سبتمبر/أيلول 2013، بالإفراج عن القيادي في المعارضة البحرينية خليل المرزوق الذي اعتقل خلال الشهر ذاته بتهمة «دعم الأعمال الإرهابية».

وفي بيان بتاريخ 11 أكتوبر/تشرين الأول 2011، دان «الاتحاد البرلماني الدولي» عدم وجود أدلة

على تحقيق رسمي فعّال في المزاعم المفصلة لسوء المعاملة التي يتعرض لها كل من النائبين مطر وحواد فيروز.

وبتاريخ 17 أكتوبر، قال رئيس برنامج حقوق الإنسان في الاتحاد الدولي للبرلمانيين روجيه هيوزنجا إن الاتحاد الدولي ولجنة الخاصة بالحصانة للبرلمانيين «تتطلع إلى زيارة البحرين لبحث قضية النائبين السابقين حواد فيروز ومطر مطر». وأوضح هيوزنجا، في مقابلة مع قناة «اللؤلؤة»، إن «الضغط الوحيد الذي يمتلكه الاتحاد الدولي للبرلمانيين في هذه القضية هو ضغط أخلاقي».

وبتاريخ 29 أغسطس/آب 2013 دعا وزير خارجية البرلمان الدولي للأمن والسلام والأمن العام لمنظمة حقوق الإنسان الدولية للأمم المتحدة، هيثم أبو سعيد، إلى الإفراج الفوري عن المعتقلة البحرينية نادية علي فورا، مشددا على أن الانتهاكات في البحرين «كثيرة وموثقة وقيحة».

ودان أبو سعيد، في تصريح صحافي بتاريخ 9 سبتمبر/أيلول 2013، استمرار توظيف القضاء البحريني لأغراض سياسية واعتقال معاون الأمين العام لجمعية «الوفاق» خليل المرزوق. وفي تاريخ 17 سبتمبر، أكد أبو سعيد أن «البحرين تخرق الاتفاقات الدولية التي تحفظ حقوق الانسان، لا سيما حقوق المرأة والطفل وحقوق المسجونين».

منظمات متنوعة

وأصدرت 6 منظمات متنوعة بيانات وعرائض تطالب النظام البحريني بوقف الانتهاكات. وبتاريخ 7 فبراير/شباط 2013، وجهت منظمة «آيفكس» عريضة إلى ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة تطالب فيها بإطلاق سراح جميع المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين والمدونين القابعين في السجن. ودعت منظمة «أفاز» لمعالجة الأزمات، خلال فبراير، إلى التوقيع على عريضة لمنع استخدام الغازات السامة في البحرين وإنقاذ أرواح الأطفال.

وانتقدت منظمة «سفينسكا فريدز» السويدية للسلام، في بيان بتاريخ 21 فبراير/شباط 2013 استمرار الصادرات السويدية من المعدات العسكرية إلى الأنظمة في البحرين والسعودية.

وقالت «اللجنة الدولية للحقوقيين»، في بيان بتاريخ 30 أبريل/نيسان 2013 إن إلغاء البحرين زيارة كانت مقررة للمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب، خوان مانديز.

وخلص تقرير لـ«مرصد حماية المدافعين عن حقوق الإنسان» أصدره بتاريخ 14 أكتوبر/تشرين

الأول 2013 إلى وجود جملة من الانتهاكات للحق في محاكمة رئيس «مركز البحرين لحقوق الإنسان» المعتقل نبيل رجب.

وصنفت منظمة «آيفكس» في 7 نوفمبر/تشرين الثاني البحرين بين الدول الأربعة الأولى عالمياً في مؤشرها للإفلات من العقاب، وهي: المكسيك، الفلبين، روسيا والبحرين.

وطالبت منظمة «فريدوم هاوس» وزير الدفاع الأميركي تشاك هيغل، بتاريخ 6 ديسمبر/كانون الأول 2013، طالبته باستغلال حوار المنامة للدعوة إلى الإصلاح في البحرين.

العفو الدولية

وخصصت منظمة «العفو الدولية» 3 تقارير و21 بياناً وحملتين بشأن الانتهاكات في البحرين. بتاريخ 26 فبراير/شباط 2013، قالت منظمة «العفو الدولية» إنه بعد مضي عامين على احتجاجات عام 2011، لا يزال سجناء الرأي خلف القضبان.

واعتبرت المنظمة، في بيان بتاريخ 24 أبريل/نيسان، إن إلغاء السلطات البحرينية زيارة المقرر الخاص للتعذيب دليل واضح على أنها «ليست جادة في تنفيذ إصلاحات في مجال حقوق الإنسان».

وبالتزامن مع استضافة البحرين سباق الجائزة الكبرى «فورمولا واحد»، قالت نائبة مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المنظمة حسبية حاج صحراوي، في بيان بتاريخ 2 مايو/أيار 2013، إن «القتل والاعتقال والتعذيب هو واقع حقوق الإنسان في البحرين التي تتوارى خلف واجهة الإصلاح البراقة».

كما قالت صحراوي، في بيان، إن «قرار محكمة التمييز في البحرين رفض استئناف 13 قيادياً من المعارضة وتأييد أحكام السجن الصادرة بحقهم، هي دلي آخر على أن نظام العدالة في البلاد لا يمكن الاعتماد عليه».

وأشارت المنظمة، في تقريرها السنوي حول حقوق الإنسان في العالم في مايو، إلى أن الانتهاكات والتمييز منتشرة بشكل واسع في دول الخليج ضد المعارضين والوافدين والنساء والأقليات الدينية.

وفي تقرير عن الوضع الحقوقي في البحرين لعام 2012 في 27 مايو، لفتت «العفو الدولية» إلى

إن السلطات البحرينية واصلت حملاتها القمعية ضد الاحتجاجات والرأي الآخر واعتقال وحبس المواطنين وتعذيبهم والتسبب بوفيات».

وفي نهاية مايو أطلقت المنظمة حملة على «تويتر» للمطالبة بالإفراج عن حدثين بحرينيين تم الحكم عليهما بموجب قانون الإرهاب، هما إبراهيم المقداد وجهاد الحبشي (15 عاما)، وعنونت المنظمة حملتها بـ «سجن الكبار لا يصلح للصغار». وقالت المنظمة، في بيان آخر في نهاية إن السلطات اضطرت لتفصيل بدلات بمقاس الحبشي والمقداد «لأن ثياب السجن غير متوفرة بحجمهما».

وعن محاكمة رئيس جمعية المعلمين مهدي أبو ديب، قالت المنظمة، في بيان بتاريخ 6 يوليو، إن البحرين لم تبرز حتى نصف دليل يدينه في حين شددت المنظمة في بيان في بداية يوليو/تموز على أن «الأمر سوف يكون بمثابة صفة توجه إلى العديد من البحرينيين فيما لو اقتصر مسؤولو الاتحاد الأوروبي على زيارة البحرين من دون أن يدعوا علنا للإفراج عن سجناء».

وحتى المنظمة في بيان بتاريخ 29 يوليو السلطات البحرينية على توفير الرعاية الطبية لزعيم حركة الحريات والديمقراطية حسن مشيمع. وفي بيان بتاريخ 17 سبتمبر/أيلول، قال المنظمة إن مجلس حقوق الإنسان «يكيل مكيالين فيما يتعلق بالانتهاكات الخطيرة الواقعة في البحرين». وبشأن اعتقال القيادي في جمعية «الوفاق» ذكرت المنظمة، في بيان يوم 18 سبتمبر أنها راجعت خطاب الذي ألقاه المرزوق أمام حشد من أنصار المعارضة في سار غرب العاصمة المنامة ولم تجد فيه أي تحريض على العنف.

وفي 1 أغسطس/آب، حذرت «العفو الدولية» من اعتماد تعديلات مقترحة من قبل السلطات البحرينية على قانون مكافحة الإرهاب، مشيرة إلى أن تلك التعديلات من شأنها أن تؤدي إلى مزيد من انتهاكات حقوق الإنسان.

ودعت المنظمة رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامرون بتاريخ 6 أغسطس/ آب إلى واجهة ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان.

وفي 27 سبتمبر أصدرت «العفو الدولية» بيانا أعربت فيه عن قلقها من الحكم على مواطن أميركي بالسجن 10 سنوات في محكمة بحرينية «افتقدت للعدالة». وبتعبير «يوم مروع للعدالة» وصفت المنظمة محاكمة 50 معارضا في قضية «ائتلاف 14 فبراير»، فيما رأت المنظمة في بيان

بتاريخ 8 أكتوبر/تشرين الأول أن التهم الموجهة إلى المعتقل مهدي سهوان «لا تعتبر جرائم جنائية وتتنافى مع حرية التعبير والتجمع»، وطالبت في بيان في 15 أكتوبر السلطات البحرينية بحاسبة المتورطين في تعذيب نادية علي يوسف صالح (37 سنة) الحامل.

وقدمت المنظمة تقريرها عن استمرار الحملة القمعية ضد الاحتجاجات في البحرين، بتاريخ 20 أكتوبر، أكدت فيه أن السلطات استمرت في سياسة الإفلات من العقاب والتعذيب وسوء المعاملة.

وفي بيان في 5 نوفمبر/تشرين الثاني، طالبت المنظمة بأن تلغي وزارة الداخلية البحرينية تجريد 31 عضوا من المعارضة من الجنسية البحرينية. وخصصت المنظمة بيانا في 7 نوفمبر لزعيم تيار «الوفاء» عبد الوهاب حسين داعية السلطات البحرينية إلى توفير الرعاية الطبية المتخصصة له. وفي اليوم التالي دعت المنظمة، في بيان، إلى تحرك عاجل لإنقاذ حياة المعتقل حسين حبيب الذي تدهورت صحته.

وفي بيان بتاريخ 10 أغسطس، قالت «العفو الدولية» إن كلا من المدون البحريني والمترجم محمد حسن سديف (المعروف بالمغرد «صافي») والمصور حسين حبيب قد تعرضا للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. وأشارت المنظمة أيضا إلى اعتقال محامي محمد حسن، عبد العزيز موسى، في 7 أغسطس/آب لتغريدة قال فيها إنه رأى علامات التعذيب على موكله، كما كشف فيها عن الاتهامات التي يواجهها كل من المعتقلين.

وفي تاريخ 22 أغسطس، دعت «العفو الدولية» البحرين، في بيان، إلى الإفراج عن المعتقلة نفيسة العصفور التي تعاني من الحرمان من الرعاية الطبية، مشددة على ضرورة التحقيق في مزاعم التعذيب الذي تعرضت له العصفور والمعتقلة ربحانة الموسوي.

ودشنت «العفو الدولية» بتاريخ 25 أغسطس حملة لمطالبة السلطات البحرينية بإطلاق سراح الطفل الطفل سلمان مهدي سلمان (13 عاما) الذي اعتقلته السلطات في 13 أغسطس/آب الجاري على مقربة من أحد مراكز التسوق الكائنة في شارع البديع غرب العاصمة المنامة.

وبتاريخ 15 ديسمبر/كانون الأول، دعت منظمة «العفو الدولية» إلى كتابة مناشدات فورية لحث السلطات البحرينية على إطلاق سراح الناشطة الحقوقية زينب الخواجه. وفي بيان بتاريخ 20 ديسمبر، أكدت المنظمة إن تمديد فترة احتجاز الفتى محمد عبدالنبي (16 عاما) لمدة أسبوع

آخر في سجن للبالغين إنه «انتهاك للمعايير الدولية للعدالة».

وفي 16 ديسمبر قالت «العفو الدولية»، في بيان، إن الأطفال في البحرين «يتعرضون للتعذيب والتهديد بالاعتصاب من قبل السلطات».

وأوردت المنظمة بتاريخ 20 ديسمبر معلومات عن تعرض الطفل المعتقل عبدالله البحراني (13 عاما) للتهديد بالصعق بالكهرباء، واعتبرت في بيان بتاريخ 21 ديسمبر أن من شأن التعاقس عن إخلاء سبيل رئيس «مركز البحرين لحقوق الإنسان» نبيل رجب في الشهر نفسه «سيرهن بما لا يجعل مجالاً للشك على أن حبسه لا يتعلق بتحقيق العدالة أو إنفاذ القانون، بل بمحاولة إسكات صوته».

الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان

وبتاريخ 11 فبراير/شباط 2013 دعت «الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان»، في بيان، إلى المشاركة في يوم عالمي للتضامن مع المدافعين عن حقوق الإنسان، ومطالبة السلطات البحرينية بالإفراج عن نبيل رجب وسجناء الرأي كافة، ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. وفي 12 فبراير دعت الفيدرالية السائقين المشاركين في سباق «فورمولا 1» في البحرين إلى الالتزام بـ«دعم الحرية والعدالة في البحرين».

وفي 22 نوفمبر/تشرين الثاني، جددت الفيدرالية ولاية رئيس «مركز البحرين لحقوق الإنسان» نبيل رجب كنائب الأمين العام للفدرالية.

هيومن رايتس ووتش

أما «هيومن رايتس ووتش» فأصدرت عن الانتهاكات في البحرين تقريراً واحداً و10 بيانات وأطلعت مرة على الانتهاكات من المعارضة وعقدت مؤتمراً صحافياً في المنامة، في مقابل ردود واتهامات من السلطة للمنظمة بالتحيز.

واطلع وفد من منظمة «هيومن رايتس ووتش» زار البحرين بتاريخ 26 فبراير/شباط 2013 من قوى المعارضة البحرينية مع الانتهاكات المستمرة في البحرين.

وفي مؤتمر صحافي في المنامة بتاريخ 28 فبراير، قالت مديرة «هيومن رايتس ووتش» في الشرق الأوسط سارة لي ويتسو «لن يكون هناك إصلاح حقيقي في حال لم تتم محاسبة كبار المسؤولين

عن الانتهاكات والإفراج عن معتقلي الرأي».

وردا على التصريحات «الوقحة» التي أدلى بها السفير البريطاني في المنامة إيان لينزي الذي أيد إجراءات سحب الجنسية، قالت المنظمة، في بيان في 3 أبريل/نيسان: «المليار دولار تربط حكومتكم بالسلطات البحرينية هي السبب».

وأكدت «هيومن رايتس ووتش»، في بيان أن هيئات السباقات الدولية المسؤولة عن تنظيم سباق «فورمولا واحد» في البحرين «لم تتخذ أية خطوات للتصدي للانتهاكات حقوق الإنسان، التي تبدو على صلة مباشرة بالسباق». وفي السياق نفسه، قالت المنظمة، في بيان بتاريخ 15 أبريل/نيسان 2013 إن معلومات أفادت بتعذيب ناشط حقوقي وسيدتان كانتا تحتجان على سباق «الفورمولا واحد»، مؤكدة أن هذا يمثل دليلاً جديداً على أن نظام العدالة البحريني ملاذ آمن لممارسي التعذيب».

وفي تقرير أصدرته خلال شهر يونيو/حزيران 2013 بعنوان «التدخل، التقييد، المراقبة: القيود المفروضة على حرية تكوين الجمعيات في البحرين»، أكدت المنظمة أن «إصدار قوانين جديدة وأحكام بالسجن لفترات طويلة بحق النشطاء يمثل تهديداً خطيراً لحرية تكوين الجمعيات في البحرين».

وقال القائم بأعمال المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة، جو ستورك، في بيان بتاريخ 15 سبتمبر/أيلول 2013، إن قوات الأمن البحرينية تحتجز أطفالاً بشكل روتيني من دون أسباب، وتخضعهم لإساءة معاملة يمكن أن ترقى إلى مصاف التعذيب». ووصفت المنظمة، في بيان بتاريخ 19 سبتمبر اعتقال المساعد السياسي للأمين العام لجمعية «الوفاق» خليل المرزوق بأنه «تكتيك يتناقض مع ادعاء السلطة بالإصلاح من خلال الحوار الوطني»، كما أكدت المنظمة في بيان في 29 سبتمبر أن «التهرب الأخرق» الأخرق لوزارة الخارجية في واشنطن من انتقاد اعتقال المرزوق «كان حتماً بمثابة موسيقى عذبة في أذان متشددى الأسرة الحاكمة في البحرين، العازمين على سحق أي نوع من أنواع المعارضة».

وفي 22 أكتوبر/تشرين الأول 2013 قال نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المنظمة «جو ستورك إنه «لا ينبغي لأية حكومة أن تصرح بشحن الغاز المسيل للدموع إلى البحرين، حتى تظهر السلطات هناك أنها لن تستخدمه لتهديد حياة الأفراد».

وفي 23 نوفمبر/تشرين الثاني، قال الباحث في المنظمة نيكولاس ماكغيهان، إنه «ينبغي لتقرير بسيوني أن لا يكون تاريخاً لوقائع مصطبغة بالدم».

فرونت لاين ديفنדרز

من جانبها، أصدرت منظمة «فرونت لاين ديفنדרز» 4 بيانات تدين اعتقال وتعذيب ناشطين بحريين.

وأكدت المنظمة في بيان بتاريخ 2 مارس/آذار 2013 إن الدافع من اعتقال السلطات البحرينية الناشطة زينب الخواجه «هو فقط للتضييق على أنشطة حقوق الإنسان والمدافعين عن المشروع والسلمي في الدعوة إلى الإصلاح السياسي والديمقراطي في البحرين».

وبتاريخ 10 مايو/أيار 2013 أدانت المنظمة اعتقال الناشط ناجي فتيل وتعرضه للتعذيب، واعتبرت أن ذلك «هو فقط بسبب عمله المشروع والسلمي في الدفاع عن حقوق الإنسان»، وأصدرت المنظمة بياناً ثانياً بتاريخ 2 أكتوبر/تشرين الأول 2013 دانت فيه الحكم الذي أصدرته محكمة بحرينية على فتيل بالسجن لمدة خمسة عشر عاماً بتهمة «إنشاء مجموعة لغرض تعطيل الدستور»، مشيرة إلى «وجود أدلة على صدور هذا الحكم في ظل ظروف محاكمة جائرة وتقارير ذات مصداقية بتعرضه للتعذيب».

وعقب اعتقال المدون والإعلامي المعارض محمد حسن المشهور ب«صافي»، قالت المنظمة الدولية، في 12 أغسطس/آب، إن سلامة «صافي» ومحاميه «في خطر شديد».

وكشفت «فرونت لاين ديفنדרز» في بيان بتاريخ 2 أكتوبر أن هناك «أدلة مصورة على تعذيب ناجي فتيل أثناء احتجازه».

وعبرت «فرونت لاين ديفنדרز»، في بيان بتاريخ 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، عن قلقها «إزاء الاستمرار في مضايقة وتخويف المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتعرضون بشكل روتيني للاختفاء القسري والاعتقال التعسفي والإيذاء الجسدي والنفسي أثناء وجودهم في عهدة الشرطة والأجهزة الأمنية».

هيومان رايتس فيرست

وتطرت منظمة «هيومن رايتس فرست» إلى الأوضاع في البحرين من خلال تقرير واحد وخمس بيانات بالإضافة إلى عدد كبير من التصريحات والمقالات للمدير المختص بملف البحرين في المنظمة «براين دولي». تقرير واحد وخمس بيانات. فرأت المنظمة، في بيان بتاريخ 24 أبريل/ نيسان 2013، أن قرار البحرين بإرجاء زيارة مقرر الأمم المتحدة الخاص بالتعذيب خوان منديز يمثل «ضربة كبيرة لمصادقية عملية الإصلاح في البحرين».

وفي بيان في الخامس من مايو/أيار 2013، استنكرت «حقوق الإنسان أولاً» قرار وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف البحرينية خالد بن علي آل خليفة بشأن عدم التقاء الجمعيات السياسية بالدبلوماسيين والتنظيمات الأجنبية إلا برخصتها.

وتعليقا على موافقة الحكومة على اقتراح نيابي لوضع حد لتدخلات السفير الأميركي في البحرين توماس كراجسكي، قال مدير برنامج حقوق الإنسان في المنظمة براين دولي، في بيان بـ11 مايو: «هذا الاقتراح يجب أن يثير فعل أكبر من رفع الحاجبين في واشنطن».

وفي 23 مايو/أيار 2013، دانت المنظمة أحكام بالسجن صدرت ضد نشطاء بحرينيين، لافتة إلى أن السجون «تمتلئ بالسجناء السياسيين والمقرر الأممي المعني بالتعذيب خارج البلاد». ورد براين دولي، في بيان بتاريخ 25 مايو، على مقال لروب سبجاني تحدث فيه عن حاجة للإصلاح في البحرين ودعم الولايات المتحدة في الوقت ذاته النظام كموطن للأسطول الخامس الأميركي في وجه النفوذ الإيراني، قائلا: «وأفضل وسيلة لضمان الاستقرار في المملكة ليس حماية نظامها المتقلب على نحو متزايد، بل عن طريق الدعوة إلى إصلاح جذري على نطاق واسع».

وفي تاريخ 29 يونيو/حزيران، قال المسؤول في المنظمة براين دولي، في بيان، «أرسلت السفارة الأميركية مراقبين لتلك المحاكمات وشاهدوا بأنفسهم كيف فشلت الإجراءات للوصول إلى المعايير القانونية الدولية»، متابعا «لذلك يجب على الولايات المتحدة أن تدعو علنا لإلغاء تلك الأحكام، وللبحرين لإحراز تقدم نحو الإصلاحات التي طال انتظارها في مجال حقوق الإنسان».

وفي تقرير تحت عنوان «المخطط ب» للبحرين: ما هي الخطوة التالية التي يتوجب على حكومة الولايات المتحدة الأميركية اتخاذها؟» صدر بتاريخ 16 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، أكدت «حقوق الإنسان أولاً» أن الولايات المتحدة «تمارس سياسة معقدة مع الحكومة والشعب في البحرين، والتي يظهر في أغلب الأحيان أنها تتضارب حول كيفية خدمة المصالح الأميركية».

ريدرس

وأضأت منظمة «ريدرس» على التعذيب في البحرين في ندوتين وبيان، قدعت كل من منظمة «ريدرس» و«المجلس الدولي لإعادة تأهيل ضحايا التعذيب»، في بيان بتاريخ 20 أبريل/نيسان 2014، الحكومة البحرينية إلى اتخاذ «المزيد من التدابير لمنع حدوث التعذيب وسوء المعاملة، والتحقيق في هذه القضايا ومحاكمة من ارتكبها في السابق، وضمان حصول الضحايا على الإنصاف وخدمات إعادة التأهيل».

وخلال ندوة نظمها حقوقيون وناشطون أجانب وبحرينيون في لندن حول الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان في البحرين، بتاريخ 25 أبريل، قال محامي قضايا حقوق الإنسان في «ريدرس» كيفين ليو إنه «يتعين على البحرين معالجة تركة التعذيب وسوء المعاملة، إن تعويض الضحايا وإعادة تأهيلهم يشكل استحقاقا وخطوة أولى مهمة نحو إنهاء هذا الملف».

وفي افتتاح فعاليات أسبوع مناهضة التعذيب الذي يصادف يوم 26 يونيو/حزيران من كل عام، الذي عقد في مكتب «ريدرس»، أكد المسؤول في المنظمة كيفن في مداخلته في الندوة أن التعذيب «لم يكن وليد اللحظة بل له تاريخ، مطالبا برفع الحصانة عن المعتدين ومحاكمتهم».

الشفافية الدولية

وصنفت منظمة «الشفافية الدولية» البحرين من ضمن الدول المعرضة لخطر الفساد «بدرجة عالية جدا» في قطاع الدفاع، وذلك ضمن مسح أجرته المنظمة شمل 82 دولة في كانون الثاني/يناير 2013.

المركز الدولي لدعم الحقوق والحريات

وأصدر «المركز الدولي لدعم الحقوق والحريات»، العضو في تحالف المحكمة الجنائية الدولية، سبع بيانات عن الانتهاكات في البحرين ومناشدة، فطالب، في بيان بتاريخ 19 ديسمبر/ كانون الأول 2013، البحرين بالتصديق والانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية «إذا كانت هناك رغبة حقيقية في حماية حقوق الانسان ومناهضة ثقافة الإفلات من العقاب، للمتورطين في ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان».

وبتاريخ 14 فبراير/شباط 2013، أدان المركز استمرار السلطات البحرينية في ارتكابها جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية في حق المحتجين السلميين، وآخرها في الذكرى الثانية لإنطلاق

الاحتجاجات، وحمل المركز أيضا السلطات البحرينية، في بيان بتاريخ 20 مارس/أذار مسؤولية سلامة الناشطين عبدالهادي الخواجه وابنته زينب الذين كانا مضرّين عن الطعام بسبب منعهما من حق الزيارة.

ودان المركز، في بيان بتاريخ 9 سبتمبر/أيلول قيام قوات الأمن البحرينية بمهاجمة منزل المدافع عن حقوق الإنسان عبدالجليل يوسف، العضو في «الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان»، بطريقة وحشية فجر أمس الأول الإثنين، واعتقال نجله الأكبر علي.

ومجددا، طالب المركز الحكومة البحرينية، في بيان بتاريخ 23 أكتوبر/تشرين الثاني، «بالتصديق والانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية»، ودان ما يتعرض له المواطنون والنشطاء في البحرين من ممارسات تنحدر الى مستوى الجرائم ضد الانسانية، وعدم إصدار أحكام رادعة في حق رجال الأمن المتهمين بقتل مواطنين».

وفي 12 ديسمبر/كانون الأول، دان المركز، في بيان، الحملة الأمنية الشرسة لقوات الأمن البحرينية في منطقة بني جمرة واعتقال الناشط جعفر آدم والاعتداء عليه بالضرب، ثم وجه المركز بتاريخ 12 ديسمبر نداء إلى ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة بالتدخل للإفراج عن سجين الرأي رئيس «مركز البحرين لحقوق الإنسان» المعتقل نبيل رجب، والذي استحق الإفراج عنه في تاريخ 29 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، وفقا للقانون البحريني الداخلي.

وفي 16 ديسمبر، دان المركز حكم المحكمة الصغرى الجنائية بالسجن عاما وغرامة 200 دينار للمعارض الدكتور سعيد السماهيجي، بتهمة «إهانة ملك البحرين»، مشددا على أن قضية السماهيجي «تعدّ صورة واضحة لقلب شيء مباح إلى جريمة».

الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان

ورصدت «الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان» خلال العام الماضي عددا من الانتهاكات التي ارتكبتها النظام البحريني وأصدر بشأنها 20 بيانا وتصريحا واحدا لأحد مسؤوليها.

وفي تاريخ 16 يناير/كانون الثاني، استنكرت الشبكة اعتقال قوات الأمن البحرينية للاعب المنتخب البحريني لكرة اليد حسين يعقوب، واعتبرت اعتقاله «استمرارا لملاحقة الرياضيين المؤيدين للانتفاضة البحرينية». وقالت الشبكة، في بيان بتاريخ 29 يناير، إن «استمرار السلطات البحرينية في استخدامها لسياسة القمع مع المعارضة يبرهن بما لا يدع مجالاً للشك عدم جدوى

المبادرة، التي تم طرحها للتفاوض بين المعارضة والسلطات للخروج من الأزمة السياسية التي تشهدها البحرين».

وحملت الشبكة، في بيان بتاريخ 24 فبراير، السلطات البحرينية المسؤولية عن نية تصاعد حدة العنف الذي تشهده البحرين خلال الآونة الأخيرة، نتيجة تعنتها في تسليم جثمان الشهيد محمود الجزيري الذي توفي يوم الجمعة 22 فبراير/ شباط نتيجة تأثره بجراحه التي أصيب بها يوم 14 فبراير/ شباط 2013 من جراء إصابته قنبلة مسيلة للدموع في الرأس بالقرب من الأذن من قبل قوات الأمن البحرينية.

ودانت في بيان في 27 فبراير الحكم الصادر من المحكمة الكبرى الجنائية الأولى والقاضي بالسجن لمدة 5 سنوات لـ 6 أشخاص في قضية تجمهر وحرق إطارات في منطقة العكر.

كما أدانت، في بيان بتاريخ 12 مارس/ آذار 2013، تعنت السلطات البحرينية مع زينب الخواجة وحرمان أسرتها ومحاميها من التواصل معها بحجة رفضها ارتداء الملابس المخصصة لنزيلات السجن، مشيرة إلى أن المنع يعد انتهاكاً صريحاً لحق الناشطة في الزيارة، وأيضاً انتهاكاً لحقها في التواصل مع محاميها في المراحل المختلفة من القضية».

ورأت، في بيان بتاريخ 3 أبريل/ نيسان 2013 إن استئناف النيابة البحرينية حكم البراءة الصادر بحق الناشط الحقوقي سيد يوسف المحافظة «يرهن بأن النيابة أصبحت أداة في يد النظام لتكميم أفواه معارضيه»، وأدانت الشبكة، في بيان في 12 أبريل قيام قوات الأمن البحرينية بحملة اعتقالات عشوائية لعدد من المعارضين للنظام بعد مصادمة منازلهم ليلاً، وذلك قبيل انطلاق سباق «فورمولا واحد» في البحرين.

واستنكرت الشبكة، في بيان بتاريخ 24 أبريل، منع السلطات نبيل رجب من تلقي العلاج الطبي لآلام الظهر، بسبب تعرضه للضرب من قبل رجال الأمن، وطالبت «بالسماح لنبيل رجب بتلقي العلاج الطبي علي يد اطباء متخصصين، والإفراج الفوري عنه».

وفي بيان بتاريخ 9 مايو/ أيار 2013 ذكرت الشبكة أن موافقة مجلس النواب البحريني على تعديلات قانون التجمعات السلمية والمسيرات، تهدف إلى «تقييد التظاهرات السلمية ووضعها تحت قبضة الأجهزة الأمنية لحرمان البحرينيين من ممارسة حقهم في التعبير عن الرأي والاحتجاج». وبعد ذلك أدانت الشبكة، في بيان بتاريخ 21 مايو، قيام قوات الأمن البحرينية

باعتقال أشقاء الشهيدة بهية العرادي ومداهمة منزل الشيخ عيسى قاسم من دون أسباب معلومة، واعتداءات القوات ضد المتظاهرين السلميين في الشهر نفسه.

كذلك أذانت في بيان بـ27 مايو الأحكام الصادرة من محاكم بحرينية بسجن ثلاثة من النشطاء الحقوقيين البارزين في البحرين، بينهم نبيل رجب وزينب الخواجة، مؤكدة أن السلطات «تحاول الزج بالنشطاء البارزين وأصحاب الاصوات المسموعة في السجون بتهم ملفقة كعقاب لهم علي نشاطهم السلمي».

ودانت في بيان أصدرته بتاريخ 9 يونيو/حزيران 2013 الحكم الصادر بحق المدرسة البحرينية خديجة سعيد والذي يقضي بتأييد سجنها لمدة ستة أشهر بتهم تتعلق بحرية الرأي والتعبير، وطالبت النظام البحريني «بالإفراج الفوري عن النساء المعتقلات على خلفية تعبيرهم عن آرائهم بصورة سلمية».

ودانت «الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان»، في بيان بتاريخ 12 أغسطس/آب 2013، منع السلطات البحرينية دخول الناشطة الحقوقية مريم الخواجة من دخول البحرين، مشددة على أن المنع «استمرار للخطوات الاستباقية والتعسفية بحق أصحاب الرأي والنشطاء والتي تشنها السلطات البحرينية في الآونة الأخيرة، في محاولة لتكميم الأفواه وتحجيم فعالية حركة تمرد البحرينية».

وفي بيان بتاريخ 21 أغسطس/آب، دانت اعتداء قوات الأمن البحرينية لعدد من المعتقلين السياسيين في سجن «الحوض الجاف»، والذي أدى إلى إصابة عدد منهم بجروح وكدمات بالغة.

واستنكرت أيضا، في بيان بتاريخ 2 سبتمبر/أيلول 2013، اعتداء قوات الأمن البحرينية علي مشيعي جنازة الشهيد صادق سبت، واعتقالها في 30 أغسطس/آب الماضي كل من الشاب السيد أحمد السيد عبدالله (22 عامًا) من قرية السهلة الجنوبية، وزميله محمد سعيد الذي كان برفقته أثناء توجههما إلى منطقة بحر الدراز».

وتابعت الشبكة إداناتها لتماذي النظام البحريني في استخدام القوة المفرطة في التعامل مع التظاهرات السلمية واستمرار استهداف الصحفيين والإعلاميين، ونساءلت، في بيان بتاريخ 16 سبتمبر/أيلول، «كيف تطالب السلطات البحرينية باستضافة مقر المحكمة العربية لحقوق الإنسان في الوقت الذي تنتهك فيه الحقوق والحريات التي كفلتها المعاهدات والمواثيق الدولية للمواطنين؟».

وفي بيان وطالبت الشبكة السلطات الكويتية «بعدم مساندة النظام البحريني في قمع مواطنيه والتعتيم على الثورة البحرينية والانتهاكات التي يتعرض لها الشعب البحريني الطامح إلى الحرية». ثم طالبت الشبكة السلطات الكويتية، في بيان بتاريخ 29 سبتمبر، «بعدم مساندة النظام البحريني في قمع مواطنيه والتعتيم على الثورة البحرينية والانتهاكات التي يتعرض لها الشعب البحريني الطامح إلى الحرية».

وفي تعليق على اعتداء قوات الأمن البحرينية بالضرب على «أم قيس» والدة المعتقل قيس عباس أثناء اقتحامها منزلها في منطقة عالي بتاريخ 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، واعتقال رئيس المنظمة «الأوروبية - البحرينية لحقوق الإنسان» قالت الشبكة، في بيان في اليوم التالي، إن «استمرار السلطات البحرينية في استخدام الأساليب الأمنية، والقوة المفرطة في التعامل مع المتظاهرين لن يجدي نفعاً، ولن يكون حلاً للأزمة التي تشهدها البحرين منذ فبراير/شباط 2011، بل سيزيد من تمسك المواطنين بمطالبهم المشروعة في الحصول على الحرية والديمقراطية».

وفي 18 ديسمبر/كانون الأول، طالبت الشبكة، في بيان، السلطات البحرينية بالإفراج عن مقدمي إخطار تظاهرة دعت إليها قوى المعارضة البحرينية يوم الجمعة الماضي في شارع البديع.

وشبهه رئيس لجنة «مناهضة التعذيب في البحرين» رودني شكسبير، في حديث إلى قناة «العالم» بتاريخ 30 ديسمبر، النظام البحريني بـ«النظام النازي الذي كان سائداً في ألمانيا الشرقية».

المنتدى الخليجي لمؤسسات المجتمع المدني

وتطرق «المنتدى الخليجي لمؤسسات المجتمع المدني» إلى الأزمة في البحرين في أربع بيانات ونظم مؤتمراً في بيروت عن الديمقراطية في العالم العربي.

وحمل المنتدى، في بيان بتاريخ 12 فبراير/شباط 2013 الحكومات الخليجية وخاصة الأجهزة الأمنية المسؤولية عن السلامة الجسدية والنفسية لسجناء الرأي المضربين عن الطعام في سجن «سمائل» المركزي (في عُمان) وعددهم 17 بينهم ناشطين، هما بسمه الكيومي وباسمة الراجحي، وفي سجن «جو» في البحرين وسجون دول الخليج» الأخرى.

وبتاريخ 21 مارس/آذار 2013 دان «المنتدى الخليجي»، في بيان، منع مواطني دول مجلس التعاون من دخول الدول، وآخرهم الناشط الحقوقي الكويتي نواف الهندال الذي منع من

دخول البحرين وطلب منه عدم محاولة الدخول مرة أخرى، فيما طالب رئيس المنتدى أنور الرشيد، في بيان بتاريخ 27 مارس، بتسمية يوم 25 مارس من كل عام بـ«يوم المعتقل الخليجي»، يُسلط فيه الضوء على معاناة المعتقل الخليجي وأسرته.

وطالب المنتدى، في بيان بتاريخ الأول من أبريل/نيسان 2013 بإلغاء الحكم الصادر بحق 21 مستأنفا من «الكادر الطبي» والقضاء ببراءتهم مما نسب إليهم، مؤكدا أنه يجب أن يكون «خطوة نحو معالجة ملف الكادر بالكامل ووقف الانتهاكات والتنكيل بأفراده».

وأقام المنتدى مؤتمره السنوي السابع تحت عنوان «مستقبل الديمقراطية وحقوق الإنسان في دول الخليج العربي» بتاريخ 13 و14 من شهر ديسمبر/ كانون الأول المقبل في العاصمة اللبنانية بيروت.

كما دعا الدول المشاركة، في بيان يوم 10 ديسمبر/كانون الأول، في القمة الخليجية الـ34 المنعقدة في الكويت إلى الدفع بحل هذه الأزمة البحرينية «بنظرة عقلانية وموضوعية، فالعنف بمعالجتها لن يؤدي إلى نتيجة».

خطابات وعرائض وفضوط

دعت «اللجنة الأهلية الدولية للتضامن مع شعب البحرين»، في بيان بتاريخ 25 يناير/كانون الثاني 2013 مع اقتراب الذكرى السنوية الثانية لانطلاق الثورة البحرينية، دعت شعوب العالم والأمة العربية والإسلامية إلى التضامن مع شعب البحرين بالمسيرات والاعتصامات أمام سفارات البحرين أو الولايات المتحدة وبريطانيا والسعودية، «باعتبارهم أهم حلفاء للنظام البحريني».

اعتبرت «السكرتارية الدائمة لمنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية»، في بيان بتاريخ 9 فبراير/شباط، أن دعوة ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة إلى استئناف الحوار الوطني «فرصة كبيرة من الضروري استثمارها للخروج من الأزمة والاحتقان السياسي، من قبل القوى السياسية المختلفة في البحرين».

أكد «المجلس الدولي لدعم المحاكمة العادلة وحقوق الإنسان»، في بيان بتاريخ 12 فبراير لمناسبة الذكرى السنوية الثانية لانطلاق الثورة البحرينية، أن التفاوض في البحرين بين السلطة والمعارضة «ينبغي أن يكون متكافئا ويتم بعد الإفراج عن القادة الرموز المعتقلين، ليكونوا ضمن فريق المعارضة المفاوض».

من جهته، ذكر مسئول الرصد والمتابعة في «مركز البحرين لحقوق الإنسان» يوسف المحافظة، في ورقة قدمها خلال مؤتمر صحفي عقده «مركز الخليج لحقوق الإنسان» بتاريخ 21 فبراير في القاهرة حول وضع حقوق الإنسان في البحرين، ذكر أن «التقرير الذي سلمته الحكومة البحرينية إلى الجامعة العربية لم يتطرق إلى جل الانتهاكات في البحرين».

طالب سفير النوايا الحسنة لـ«المركز العربي الأوروبي لحقوق الإنسان» في الشرق الأوسط عبد العزيز طارقجي، في تصريح صحفي في 20 مارس/آذار الحكومة البحرينية بالإفراج الفوري عن الناشطين الحقوقيين والصحافيين والأطباء المحتجزين بصورة تعسفية، وعلى رأسهم الناشطين الدوليين عبد الهادي الخواجة ونبيل رجب وزينب الخواجة.

بدوره، أكد «البرنامج العربي لنشطاء حقوق الإنسان»، في بيان بتاريخ 5 أبريل/نيسان، أن صمود الناشط الحقوقي المعتقل المضرب عن الطعام عبد الهادي الخواجة في سجنه «يؤكد الدور الهام الذي يقوم به هو وزملاؤه، في سبيل تمتع المواطنين بممارسة الحقوق والحريات».

قضية البحرين تدخل «هارفرد» و MIT... مراكز الأبحاث الدولية: نظام البحرين مشكوك في شرعيته، والملك وولي عهده مترددان!

مراكز دراسات، معاهد أبحاث، محللون، باحثون، أكاديميون ومفكرون، تناولوا الأزمة البحرينية بعمق في العام 2013، محاولين تفكيك بنية الصراع السياسي الدائر منذ 14 فبراير/شباط 2011، تحليل تطوراتها، ومعرفة مآلاته وتأثيره على مستقبل البلاد والمنطقة، وكذلك القوى الكبرى، بالإضافة إلى تصور الحلول الممكنة.

رَكَزَتْ كثير من هذه الدراسات والتحليلات على دور الولايات المتحدة الأمريكية كحليف للبحرين، ورأى بعضها ضرورة تدخل الولايات المتحدة الحازم في الأزمة عبر الضغط على النظام لتقديم تنازلات، حتى لو كان ذلك بفرض عقوبات عليه.

ندوة في تشاتم هاوس

وعقدت حلقة نقاشية في أبريل/نيسان 2013 بمركز الأبحاث البريطاني «تشاتام هاوس» Chatham House» في لندن حول وضع الحريات الصحافية في البحرين، ونشر أحد الحاضرين من «الموالة» مقالا أفاد فيه بأنهم طلبوا من الخبراء البريطانيين التعلم من تجاربهم «عن كيفية تطوير الأداء المهني في مجال الحريات، وإبعاد الأجندات الطائفية والحزبية والفئوية عن العمل النقابي الذي نقوم به» ولكن الحديث انقلب بمجمله عن الواقع البحريني «وأخذوا يسألوننا عن الوضع الصحافي ووضع حرية التعبير في البحرين».

في أول ظهور لها بعد الحادثة، قدمت الباحثة الأميركية إيرين كالبرايد، التي طردتها السلطات من البحرين في 2013 لكتابتها مقالات عن حقوق الإنسان في البحرين بدعوى أنها على اتصال بـ«حزب الله» اللبناني، قدمت بحثا شيقا عن إشكالية الهوية في البحرين، وذلك في منتدى «العبور بالخليج» الذي أقامته جامعة إكستر البريطانية في 26 أكتوبر/تشرين الأول 2013.

وعرضت كالبرايد لمخطط التجنيس السياسي الواسع «الذي يراد به تغيير التركيبة السكانية وتحويل الأغلبية لأقلية، وليس إصلاح النظام السياسي وبالتالي إعادة الوثام لمكونات الشعب». كما عرضت لجانب آخر من «الانتقاص من هوية الغالبية والمعارضة باتهامها بالعمالة لقوى خارجية تنوعت على امتداد التاريخ الحديث من الناصرية والشيوعية وأخيرا الإيرانية».

هارفرد وMIT يبحثان البحرين!

دعت دراسة أعدها البروفيسور باري بوسن، أستاذ العلوم السياسية ومدير برنامج دراسات الأمن في معهد ماساشيوستس للتكنولوجيا MIT، وهو من أرفع الجامعات في الولايات المتحدة، دعت إلى انسحاب القوات الأمريكية من منطقة الخليج، مشيرة إلى أن وجودها في هذه المنطقة يثير العداء للولايات المتحدة ويربطها بأنظمة أوتوقراطية مشكوك في شرعيتها.

وأثار رأي «بوسن» الكثير من الجدل على الساحة الأمريكية بعد نشر المقالة، نظرا لكونه خبيرا شهيرا في الدراسات الأمنية، وتناقلت عشرات المواقع بعضها منتديات عسكرية دراسة «بوسن» التي جاءت على شكل مقال مطوّل نشر على موقع «فورين أفيرز» المتخصص في السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، وتكوّن من 17 صفحة.

وقال بوسن «إن جنود الولايات المتحدة لم يعودوا بحاجة إلى العيش في دول الخليج، حيث يحرضون على العداء للولايات المتحدة ويربطون حكومة الولايات المتحدة بالأنظمة الاستبدادية ذات الشرعية المشكوك فيها».

مضيفا «على سبيل المثال، البحرين تعاني اضطرابات داخلية كبيرة، الأمر الذي يثير تساؤلات حول جدوى مستقبل الوجود العسكري للولايات المتحدة المتزايد هناك» ورأى بوسن أن حرب العراق أثبتت أن محاولة تثبيت الأنظمة الجديدة في البلدان العربية تفكير ساذج، لكنه قال إن «المدافعة عن الأنظمة القائمة التي تواجه تمردا داخليا لن يكون أسهل!»

وقال بوسن إن «على المؤسسة العسكرية (الأميركية) إعادة تقييم التزاماتها في الخليج، إذ يجب على الولايات المتحدة أن تساعد الدول في هذه المنطقة على الدفاع عن نفسها ضد هجمات خارجية»، مستدركا «لكن ليس في وسعها تحمّل مسؤولية الدفاع عنها ضد تمردات داخلية».

واستعرضت ورقة بحثية من جامعة «هارفرد» الأمريكية العريقة، في يناير/كانون الثاني 2013، أعمال لجنة تقصي الحقائق في البحرين، نتائجها، وتلقياتها على مختلف الصعد، إلى جانب ما

أضافته إلى تجارب التحقيق في الأزمات الحقوقية والدروس التي يمكن تعلمها من هذه التجربة.

وخلصت هذه الدراسة المستفيضة عن لجان التحقيق وتقصي الحقائق في كل من البحرين وسوريا خلال «الربيع العربي»، إلى تعرض اللجنتين إلى التسييس بدرجة عالية، عازية الأسباب إلى المفاهيم الخاطئة عن تكليف ووظائف بعثة التقصي، عدم وجود مبادرات مؤثرة أخرى لحل الأزمة، والتصورات حول أن البعثة لم تلتزم الحياد والاستقلال بما فيه الكفاية. وأشارت الدراسة إلى أن هذا النوع من اللجان هو توجه جديد في تنفيذ آليات التحقيق والتقصي حتى خلال الأزمة وليس بعد انتهائها كما كان سابقا، لافتة إلى أن ذلك بحاجة إلى دراسة وتطوير.

مركز الأمن الأمريكي الجديد

خدمة أبحاث الكونغرس «CRS» قدّمت دراسة إلى الكونغرس الأميركي في نوفمبر/تشرين الثاني عن أحوال البحرين والانتفاضة منذ بدئها، مؤكدة أن الملك حمد بن عيسى آل خليفة «فشل في إرضاء مطامح الشيعة في البلاد»، مشيرة إلى وجود قيود في حقوق العمال والنقابات العمالية. وتناولت الدراسة التي أعدها الباحث المتخصص في شؤون الشرق الأوسط كينيث كاتزمان، تاريخ العلاقات الأمنية الأميركية - البحرينية وقال إن هذه العلاقات قد شابهها التوتر منذ انتفاضة 2011، كما أكد أن هذا التوتر شمل العلاقات السياسية أيضا.

وفي تقريره حول «التكيف الاستراتيجي» للولايات المتحدة في الشرق الأوسط نشر في يناير/كانون الثاني، أكد «مركز الأمن الأمريكي الجديد» CNAS أن «الروابط الإيرانية محدودة لدى الجزء الأغلب والشيعة البحرينيين ينتمون إلى الهوية العربية البحرينية» ورأى تقرير المركز المقرب من الرئيس الأميركي باراك أوباما أنه «ما لم تضغط الولايات المتحدة إلى أقصى حد يناسب أن واشنطن ترى أن مصالحها سوف تخدم بشكل أفضل عبر أولوية الإصلاح السياسي، فإنها سوف تدمر النفوذ الذي تملكه».

وذكر التقرير أن «على الولايات المتحدة أن تكون مستعدة لخطة طوارئ للمكان الذي سوف تحرك إليه الأسطول الخامس في اللحظة التي يصبح فيها وجود القوات الأميركية في البحرين متعذر الدفاع عنه نتيجة للاضطراب المنتشر في البحرين».

وتحت عنوان «أزمة واشنطن القادمة في الشرق الأوسط»، نشر مركز «كيتو أت ليرتي» للأبحاث مقالا بتاريخ 16 يوليو/تموز جاء في خاتمته «إن التوترات المتنامية في البحرين قد تجبر عما قريب المسؤولين الأميركيين بأن يقرروا ما إذا كان التزامهم المعلن بنشر الديمقراطية وحقوق الإنسان في



كتب سايمون هندرسون مدير «برنامج الخليج وسياسة الطاقة» «برغم حديث الملك وولي العهد البحرينيين في الماضي عن إنشاء ملكية دستورية تشبه الملكية البريطانية إلا أنهما على ما يبدو مترددان في التنازل عن سلطات حقيقية»

الشرق الأوسط هو هدف جاد أو مجرد موقف دبلوماسي. فإذا كان الأول، فإنه قد يعني فقدان الوجود العسكري الأساسي في المنطقة».

وفي مقال نشرته مجلة «فورين بوليسي» بعنوان «الخليج الطائفي مقابل الربيع العربي» بتاريخ 8 أكتوبر/تشرين الأول 2013، قال الباحث توبي ماتيسن إن دول الخليج قادت «ثورة إقليمية مضادة ونشرت خطاب الكراهية الطائفية البغيض الذي يُقوّلب خطاب وأعمال المتمردين في سوريا، وفي الوقت نفسه يمنع الشيعة والسنة في الوطن من التوحد في دعوات الإصلاح. وقد أدت شيطنة دول الخليج للشيعة إلى خليج طائفي افتراضي».

الملك وولي عهده مترددان في التنازل عن السلطة

كتب سايمون هندرسون مدير «برنامج الخليج وسياسة الطاقة» في «معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى»، مقالا نشر على موقع المعهد وفي صحيفة «فايننشال تايمز» بتاريخ 18 مارس/ آذار 2013، قال فيه إنه «برغم حديث الملك وولي العهد البحرينيين في الماضي عن إنشاء

ملكية دستورية تشبه الملكية البريطانية إلا أنهما على ما يبدو مترددان في التنازل عن سلطات حقيقية»، مردفاً «حدد بعض المراقبين المحليين ما لا يقل عن أربعة فصائل للعائلة المالكة. مشيراً إلى أنه «على اليسار يوجد ولي العهد سلمان، وهو الأكثر استعداداً لإجراء محادثات مع سياسيي المعارضة» ولفت هندرسون إلى أنه لكي تتجنب واشنطن «اكتساب فصيل «الخوالد» المتشدد في البحرين المزيد من الجراءة، ينبغي على واشنطن مقاومة إغراء المناقشة العلنية لمقر قيادة الأسطول الخامس.

وفي دراسة أخرى تناولت احتجاجات «تمرد» في البحرين، وصف ساهمون هندرسون العلاقة بين البحرين وأميركا بـ «المتأكلة». وقال «يجب على واشنطن طلب المساعدة من المملكة العربية السعودية مع تسهيل حدوث انفراجة سياسية في البحرين» مبيناً «على الرغم من كراهية الرياض للمظاهرات السياسية ولحقوق الشيعة، إلا أنها تشعر بالإحباط بسبب عدم إحراز تقدم في البلد المجاور». وقال هندرسون إنه يبدو أن الملك حمد في مأزق، فهو يثمن الروابط مع الولايات المتحدة ولكنه غاضب من جهود السفير توماس كراجيسكي المتمثلة بتشجيع قيام حوار.

كما اعتبر هندرسون، في مقال نشره موقع المعهد، قرار وزارة العدل البحرينية خلال سبتمبر/أيلول الماضي بشأن وضع ضوابط للاتصال بين الجمعيات السياسية والمجتمع الدولي بأنه «يستهدف جماعات المعارضة الشيعية»، مردفاً «يبدو أن الحكومة البحرينية قد قررت أن الوقت كان سانحاً للمجازفة بإثارة غضب واشنطن».

البحرين تغرق وعلى أميركا فرض عقوبات

كبير الباحثين في برنامج الشرق الأوسط في معهد «كارنيغي للسلام الدولي»، فريدريك ويربي، وصف البحرين بأنها «حليف غير مستقر» للولايات المتحدة الأمريكية، وقدم في دراسة مستفيضة نشرت بتاريخ 6 فبراير/شباط، مجموعة من التوصيات للإدارة الأمريكية من أجل الخروج من ما سماه امتحاناً مهماً لقدرات الولايات المتحدة، وكانت هذه الدراسة هي الثالثة لـ«فريدريك ويربي» منذ تفجر الثورة في البحرين.

وحلل ويربي مجموعة ديناميكيات كامنة وراء المأزق البحريني، لافتاً إلى أن البحرين تغرق في عنفٍ مستعرٍ وانقسامات اجتماعية، وأن عدد المتشددين تجاوز عدد البراغماتيين في البلاد.

وأوصى ويربي الولايات المتحدة بالاستفادة من أدوات السياسة للضغط على النظام البحريني، مثل إعادة النظر في العلاقة الدفاعية، توجيه انتقادات علنية عامة، وفرض عقوبات على النظام

من خلال اتخاذ تدابير اقتصادية، كما رأى أن على الإدارة الأمريكية وضع خطط طوارئ بعيدة المدى!

وفي مقال بعنوان «رمال البحرين المتحركة» نشره موقع المعهد بتاريخ 13 فبراير/شباط 2013، قالت الباحثة في المعهد سارة تشايز إنه «لن يكون هناك حل للأزمة الحالية بين الأسرة الحاكمة في البحرين، والجماعات السنية المتشددة، والأغلبية الشيعية إذا لم تعالج تشوهات الاقتصاد السياسي في الدولة» مستعرضة بمعونة النائب السابق مطر الوضع الاقتصادي الخطير الذي تمر به البلاد، ومؤكدة على أنه ليس من الحكمة إغفال هذه المسألة اليوم.

وفي مقال نشره معهد «كارنيغي» بتاريخ 19 فبراير/شباط 2013، قالت الباحثة في «المركز الوطني للبحوث العلمية» في باريس لورن لوير إنه «لو أثمر الحوار الجديد بعض النتائج، فإن إعادة بناء الثقة بين أطراف المجتمع البحريني الذي يعاني من الاستقطاب الشديد تحتاج إلى مقاربة أكثر جذرية لمشاكل البلاد، قد يكون المسؤولون في النظام غير مستعدين لاتخاذها».

الانتماء الوطني ليس خبزاً

وتحت عنوان «في البحرين... الانتماء الوطني ليس خبزاً»، قالت الباحثة في معهد «بروكينغز» بسمة مومني، في مقال نشر بتاريخ 6 يونيو/حزيران 2013، إن على «النظام الملكي البحريني إيجاد وسيلة لتعزيز الانتماء الوطني واحترام جميع مواطنيه».

واعترفت مومني «النموذج البحريني يمكن أن يكون شهادة إيجابية للتغيير في الشرق الأوسط شريطة أن يركز على المفاوضات الصادقة، والإصغاء، والحل الوسط، وحب الوطن».

خلل سياسي مزمن

وصدرت العديد من الدراسات والمقالات عن «مركز الخليج لسياسات التنمية»، الذي يديره الأكاديمي البحريني عمر الشهابي من الكويت، وقال إحدى الدراسات التي صدرت بعنوان «الخليج 2013: الثابت والمتحول» أن دول مجلس التعاون الخليجي الست «تعاين من خلل سياسي مزمن»، محذراً من بروز «بوادر انقسام طائفي وشقاق مجتمعي حاد في كثير من أقطار المجلس، ومن بينها البحرين التي عملت سلطاتها على تغذيتها»

ورأى المركز أنه من المتاح تصنيف أغلب التيار «الشيعي» بأنه من مؤيدي حراك 14 فبراير المعارض، وأن أغلب التيار «السنني» يتخذ موقفاً مناوئاً لهذا الحراك، وأن هناك شرخاً وفجوة ثقة

كبيرة بين التيارين، مبينا أن احتمالية بروز حراك سياسي جامع بين الطرفين متدنية في المستقبل القريب.

أسباب الانتقام من الناشطين

بدوره، اعتبر «مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان»، في تقرير أصدره في 12 مارس/آذار تحت عنوان «بمعزل عن العالم: الانتقام من المدافعين عن حقوق الإنسان لعملمهم مع الأمم المتحدة»، اعتبر أن «التصعيد الحالي واتخاذ اجراءات صارمة ضد المدافعين الحقوقيين في منطقة الخليج من جراء تعاونهم مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، نابع من غياب المساءلة حول غالبية الحالات التي تم الإبلاغ عنها في السابق، والتي تعرضت لعمليات انتقام».

تحولات سياسية كبرى في انتظار المنطقة

في مقال بعنوان «الأسرة الحاكمة وقواعد الجديدة» نشره موقع «ذا كايرو ريفيو» بتاريخ 27 فبراير/شباط، قالت الأستاذة المساعدة في علم الاجتماع في الجامعة الأمريكية في القاهرة، هولمز أوستن، والتي منعت من دخول البحرين، قالت إن «البحرين عادت لعصيانها. ليس لأن المعارضة صغيرة أو مقسمة. بل، كما أرى، لأن النظام قد ناور لضمان أنه مهما كانت نتائج الحوار الحالي، فالأسرة الحاكمة سوف تستمر في الحكم».

ورأى مؤلف كتاب «بعد الشيوخ» الأستاذ الباحث في جامعة درهام البريطانية، كريستوفر ديفيدسون، في مقال بعنوان «آخر المشايخ» نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» بتاريخ 18 أكتوبر/ تشرين الأول 2013، أنه «عندما تستنفد استثنائية الممالك الخليجية قوتها، وسوف تفعل، فإن شعوبها سوف تتولى المشاركة في التحول الأكبر للمنطقة بأسرها في النظام السياسي».

من جهته، قال الأستاذ في جامعة ولاية نيو مكسيكو ومؤلف كتاب «البحرين: التنمية السياسية في مجتمع يسير نحو التحديث»، إميل نخلة، في مقال نشرته وكالة «آي بي سي» بتاريخ 4 أكتوبر/ تشرين الأول، إنه «مهما كانت اللعبة التي يلعبها الملك فإن مصيرها سوف يكون الفشل على المدى الطويل. لن يستطيع تصور وضع مستقر وسلمي في البحرين إذا واصل سماحه لفصيل سني متطرف ومعاد للشيععة داخل أسرته بإدارة البلاد».

وقال الباحث في شؤون الشرق الأوسط نيكولاس ماك جين، في مقالة نشرها موقع منظمة «هيومن رايتس ووتش» غداة الذكرى الثانية لصدور تقرير بسيوني نوفمبر/تشرين الثاني، أنه إذا كان لهذا التقرير «أن يتجاوز كونه مجرد تسجيل تاريخي لوقائع مصطبغة بالدم، وإذا كان من

شأنه أن يحمل أي أثر تعويضي ويفضي إلى إحداث تغيير وهو ما كان الغرض المفترض له، فإن حكومة البحرين بحاجة إلى تنفيذ توصياته».

من جانبه، قال الباحث الأميركي بريان ويتيكر، في مقال بعنوان «البحرين: قرن من الوعود بالإصلاح» نشره موقع «الباب»، إن «للأسرة الحاكمة في البحرين تاريخ طويل من الوعود بالإصلاح، وتاريخ طويل من الفشل بتنفيذها. شاهدنا ذلك مؤخراً في لجنة البحرين المستقلة لتقصي الحقائق، حيث لا تزال التوصيات الرئيسية دون تنفيذ. ولكن هذا ليس بالشيء الجديد: فالجدل الدائر حول الإصلاح ما زال يهدر منذ قرن من الزمن تقريباً».

8 بحوث وتقارير

في شهر يناير/كانون الثاني، أصدر «مركز البحرين للدراسات في لندن»، وهو مركز يضم مجموعة من الباحثين البحرينيين وآخرين عرب وغربيين، أصدر تقريراً تحت عنوان «البحرين.. التقرير الاستراتيجي 2013» يتضمن قراءة تحليلية لصورة جانبية من الحالة البحرينية وآفاقها في العامين 2013 و2014، وجاء في التقرير أن «سيناريو الإصلاح الحكومي من طرف واحد المكلف من دون مردود وسيناريو إنجاز «أوسلو» بحريني جديد قد يقصم ظهر الحراك الشعبي ويؤثر سلباً على جمعية الوفاق».

واعتبر الكاتب والصحافي جواد عبدالوهاب، في تقرير نشره «مركز البحرين للدراسات في لندن» بعنوان «وثيقة المنامة وإمكانات التطبيق» في مارس/آذار، أنه يجزم مع كثيرين غيره «أن لا مشكلة في المطلب، بل المشكلة في الرهان والتعويل على أن آل خليفة ومن يدعمهم إقليمياً ودولياً، جاهزون الآن للاستجابة إلى هكذا مطلب».

وذكرت ورقة صادرة عن المركز بعنوان «ورقة الركود المعرفي في ثورة البحرين»، بتاريخ 22 يونيو/حزيران، أن الثورة تراوح محلها وتعاني من اضطرابات سياسية وأمنية واجتماعية، وهناك نقص في جانب المخططين الاحترافيين، فرغم وجود ثورين ألا أنه لا يوجد مخططين».

وفي ورقة بعنوان «رؤية في الموقف الإقليمي والدولي من الانتفاضة البحرينية» نشرها المركز في مارس/آذار، أشار الباحث السعودي د. حمزة الحسن إلى أن واشنطن تربط الحل للأزمة البحرينية بتسليمها بالحل السلمي للملف السوري، مشيراً إلى أن السعودية لن تقبل بحوار جاد في البحرين دوها ضغط أميركي.

وأكدت دراسة أخرى نشرها المركز في يونيو/حزيران أن المؤسسة العسكرية والمؤسسات الأمنية في البحرين «لم تسهم في بناء الهوية الوطنية الموحدة»، مشيرة إلى أن «العقيدة العسكرية للقوات المسلحة مبنية على الولاء المطلق للعائلة الحاكمة، إلا أن تنوع مصادر القرار قد يقود إلى تفتتها».

وأصدر المركز دراسة في يونيو/حزيران تحت عنوان «مظاهر التمييز الطائفي في البحرين»، للباحث البحريني في علم الاجتماع يوسف مكي، أكد فيها أن «القضية سياسية تعود إلى النظام وطريقة تعامله مع مكونات الشعب»، داعياً إلى «تغيير النظام لوقف هذا التمييز».

من جانبه، رأى العميد الدكتور أمين حطيط، في دراسة نشرها «مركز البحرين للدراسات في لندن» بتاريخ 12 أغسطس/آب، أن «حل أزمة البحرين قبل الأزمة السورية في الواقع المتشكل اليوم يبقى أمنية صعبة المنال».

وفي تقرير بعنوان «الانتخابات وفرص تصحيح الأوضاع في غرفة التجارة البحرينية» نشر بتاريخ 23 أكتوبر/تشرين الأول، أكد «مركز البحرين للدراسات في لندن» أن إدارة غرفة تجارة وصناعة البحرين «تواجه تحديات الحاجة الماسة للإصلاح والخوف من القادم الجديد، بعد أن أضطر الثنائي عصام فخرو وإبراهيم زينل إلى الترحل من على ظهر الغرفة، الذي تربعا عليه حوالي ربع قرن».

حل الأزمة بيد الملك أولاً وأخيراً!

أكد المستشار القانوني والوزير السابق حسين البحارنة، في ورقته بمؤتمر «التغيير الديمقراطي في البحرين» إن «الحل المنشود للأزمة الدستورية القائمة بشأن المقترحات بالتعديلات الدستورية المقدمة من الجمعيات السياسية المعارضة، هو أولاً وأخيراً بيد الملك الذي هو رأس الدولة، في مثل هذا الخلاف الدستوري الخطير القائم بين الشعب والسلطة التنفيذية في المملكة الدستورية التي أنشأها».

وذكر البحارنة في ورقته المثيرة التي جاءت تحت عنوان «التطورات الدستورية في البحرين وميثاق العمل الوطني»، إن (الملك) «يملك وحده أن يُطوِّع آلية التعديل الدستوري الجامدة لصالح التعديلات الدستورية الجوهرية المطالب بها».

من جهته، رأى الباحث والأكاديمي البحريني نادر كاظم، في حوار مفتوح معه في ملتقى «مجاز»

المنظمات الدولية

147

بصالة البارح، بمناسبة صدور آخر كتبه «إنقاذ الأمل: الطريق الطويل إلى الربيع العربي»، رأى أن البحرين «تجاوزت مرحلة الاضطراب الكبير إلا أن الأزمة ما زالت متحركة، ومسبباتها ما زالت قائمة».

للاطلاع على مصادر التقرير ومراجعته، انظر النسخة الإلكترونية على الوصلة التالية:
<http://bhmirror.no-ip.biz/news/12854.html>

سقوط المؤشرات الدولية... البحرين ناشز: الأعلى دون منازع في نسبة الشرطة إلى السكان، ومقاس الملك حمد بين 30 دكتاتورا!

خرجت البحرين خارج نطاق المقياس الدولي، وشطحت لوحدها بعيدا، فوق «الحد» الذي يعرفه ويفهمه مقياس «نسبة الشرطة إلى عدد السكان». خارج القراءات الممكنة على المقياس، لم يجد تقرير «معهد السلام والاقتصاد» من حل لهذه المعضلة سوى أن يشير إليها كحالة منفصلة: عذرا، لم نجد مقياسا يستوعبها!

باتت البحرين بعد 14 فبراير/شباط 2011 تحتاج إلى تفصيل معايير دولية على مقاس جلاله الملك حمد، الذي سقط هو الآخر في ذيل قائمة «الديكتاتوريات الثابتة في العالم»، التي تصدرها شبكة «سي بي إس نيوز» الأمريكية.

صنفت هذه القائمة الملك حمد من بين 30 دكتاتورا في العالم، منذ العام 2011، ليكون شقيق القذافي والأسد ومبارك وغيرهم، وقالت الشبكة إن هؤلاء الحكام الديكتاتوريين بذلوا كل ما بوسعهم من قتل وقمع وتعذيب، لمنع الإطاحة بهم!

مؤشر السلام العالمي

صنّف «مؤشر السلام العالمي» GPI في يونيو/حزيران 2013 البحرين ضمن أكثر 10 دول في العالم شهدت تراجعا حادا في مستوى «السلام»، بين العامين 2009 و2013.

وبعد أن بلغ أفضل مستوياته في العام 2010 بمعدل 1.78 (1 الأفضل، 5 الأسوأ)، مؤشر الساقطين ذريعا إثر انطلاق احتجاجات 14 فبراير/شباط، ليصل إلى 2.192، وكانت البحرين مصنفة على أنها الدولة 47 من حيث انتشار السلام على مستوى العالم، لكن هذه المرتبة تدهورت بحدة لتصل إلى ذيل القائمة (99 من 162) في العام 2011، و95 حسب آخر مؤشر (2013).

ويصدر المؤشر الدولي عن «معهد الاقتصاد والسلام» في لندن، وهو يصنف الدول وفقاً لمستوى السلام فيها، حيث يقيس ثلاث مسائل رئيسية وهي: مستوى السلامة والأمن في المجتمع، مدى تأثير الدولة بالصراع الداخلي أو الدولي، ومستوى «العسكرة» في الدولة.

وقالت المنظمة في تقريرها العام الماضي إن البحرين من بين النظم الاستبدادية التي تعاملت بعنف مع موجات «الربيع العربي»، وصل إلى فرض حظر على المظاهرات العامة، ما أدى إلى انهيار مؤشرها في التصنيف العالمي.

ويبنى المعهد مقياسه للسلام على 22 مؤشراً فرعياً مختلفاً، أهمها: عدد ضباط الأمن وعناصر الشرطة بالنسبة لعدد السكان، الصراع الداخلي المنظم، المظاهرات العنيفة، عدم الاستقرار السياسي، الإرهاب السياسي، وعي المجتمع بالجريمة، عدد القتلى والمعتقلين والمهجرين بسبب الاضطرابات السياسية، ونفقات التسليح.

ويقوم على المشروع مجموعة من الخبراء الدوليين في «معهد السلام والاقتصاد» الشهير، وبالإضافة إلى بيانات الأمم المتحدة، يعتمد المقياس في معلوماته على بيانات وحدة المعلومات بمؤسسة «الإيكونومست» الاقتصادية.

وبالتزامن مع مؤشر السلام العالمي أصدر المعهد الدولي «مؤشر السلام الإيجابي»، وهو مقياس للمواقف، السلوكيات، المؤسسات، والبنى التي تحدد قدرات الدول في خلق مجتمع مسالم والحفاظ عليه، وقد جاءت البحرين في المرتبة 46 على هذا المقياس مسجلة 2.706 نقطة من 5 (1 الأفضل، 5 الأسوأ)، وهو كذلك دون المتوسط العالمي الذي يبلغ 2.809.

ويقيس هذا المؤشر عدة عوامل من بينها «الأداء الحكومي الجيد»، والتي سجلت البحرين فيه 2.992 نقطة (1 الأفضل، 5 الأسوأ)، ومن هذه العوامل أيضاً «قبول حقوق الآخرين» وكانت نقاط البحرين فيه متدنية جداً 3.376، تدفق المعلومات بحرية 3.533، مستويات عالية من رؤوس الأموال البشرية 3.015، مستويات متدنية من الفساد 3.304.

أعداد عناصر الشرطة

وفي أهم كارثة على صعيد انهيار المؤشرات الدولية للبحرين، قال تقرير معهد السلام والاقتصاد

إن البحرين سجّلت معدّلاً شاذاً واستثنائياً في نسبة أعداد الشرطة إلى عدد السكّان، لتكون الأعلى في العالم دون منازع!

وقال التقرير إن البحرين تعتبر «ناشراً» على المقياس بأكمله، حيث بلغ مؤشرها هذا 6 أضعاف المتوسّط العالمي، الذي يبلغ 361 شرطياً لكل 100 ألف شخص! وبحسب المؤشر فهناك في البحرين 2166 شرطي لكل 100 ألف شخص!

وفاقت البحرين الحد الأعلى في هذا المقياس بكثير، إذ يبلغ سقف المقياس 800 شرطي لكل 100 ألف شخص، وهو أكثر ما وصلت إليه بلدان العالم الأخرى (5 بلدان فقط)، لتشطح البحرين وحدها خارج حدود المقياس بعيداً جداً!

وفي حين أعطيت البلدان التي وصلت للحد الأعلى 5 نقاط على المؤشر (1 الأفضل، 5 الأسوأ)، تساوت البحرين معها بنفس الرصيد 5، كون المقياس لا يستوعبها، ما استوجب التنويه في التقرير!

ويوضّح التقرير أن عناصر الأمن المعنيين هم أجهزة الشرطة المحلية فقط، أي المسؤولون عن القبض والتصدّ والتحقيق، ولا يشمل المقياس عناصر الحرس الوطني أو الجيش!

ويشير التقرير إلى أن البحرين كانت كذلك من بين أكثر 10 دول في العالم تأثر معدّل ناتجها الإجمالي المحلي بمشتريات التسلح، إذ بلغ التأثير 10% من الناتج الإجمالي المحلي بالنسبة للفرد.

مؤشر الإفلات من العقاب

صنّفت منظمة «آيفكس» البحرين بين الدول الأربعة الأولى عالمياً في مؤشرها للإفلات من العقاب، والأخرى هي: المكسيك، الفيليبين، وروسيا.

وأطلقت «آيفكس» الحملة السنوية الثالثة لإنهاء الإفلات من العقاب، مشيرة إلى أنه «مشكلة عالمية منتشرة تماماً ويمكن العثور عليها في أي مكان في العالم، كما يمكن أن تتخذ أشكالاً عديدة».

انسيابية تقديم الشكاوى

نقل رئيس لجنة الرصد الحقوقية بجمعية الوفاق الوطني الإسلامية، عن مسؤولين في منظمة الأمم المتحدة، أن البحرين تحتل المركز الثالث عالمياً في انسيابية تقديم الشكاوى ضد الانتهاكات



المتوسط العالمي يبلغ 361 شرطيا لكل 100 ألف شخص! وبحسب المؤشر فهناك في البحرين 2166 شرطي لكل 100 ألف شخص!

للمنظمة.

ويشمل ذلك تقديم الشكاوى للمقررين الخاصين بالأمم المتحدة، وللمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وغيرها من أجهزة المنظمة.

وجاء تصريح الموسوي على هامش الدورة 22 لمجلس حقوق الإنسان التي حضرها في جنيف مارس/آذار 2013، وقال الموسوي إن هذا التصنيف يعكس حجم الانتهاكات العالمي، وازدياد عدد الناشطين المدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد.

مؤشر الأنظمة القمعية

على المستوى السياسي، استمر تصنيف البحرين ضمن الدول الخطرة سياسيا في تقرير «أطلس المخاطر السياسية»، الذي أصدرته المؤسسة الدولية المتخصصة في قياس المخاطر «مابل كروفت» في ديسمبر/كانون الأول 2013 (الدول متوسطة الخطر، بين 5 - 6.25 نقطة).

وفي تصنيف خاص، وضع «الأطلس» البحرين في قائمة أكثر الدول تفاوتاً بين الحريات السياسية والمكاسب الاجتماعية، والتي تواجه في نفس الوقت أعلى احتمالات لتغيير النظام عبر فرضه من المجتمع، وفي هذا السياق، جاءت البحرين في المرتبة 24 على مؤشر الأنظمة القمعية من «مابل كروفت».

ومابل كروفت هي شركة استشارات متخصصة في المخاطر العالمية والاستراتيجية مقرها بريطانيا، ويشمل عملها تحليل المخاطر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تؤثر على قطاع الأعمال والمستثمرين، ويرجع إلى تقارير «مابل كروفت» في الكثير من وسائل الإعلام الدولية باستمرار.

مؤشر الحكم الصالح

وسجّلت البحرين أيضاً تراجعاً ملحوظاً في مؤشرات «الحكم الصالح» التي تصدر سنوياً عن البنك الدولي، حسب تقريره الأخير الذي صدر في سبتمبر/أيلول 2013.

ويقيس البنك الدولي «الحكم الصالح» من خلال عدة مؤشرات رئيسية، أهمها مؤشر «التمثيل السياسي والمحاسبة»، وقد سجّلت البحرين أدنى معدّل فيه منذ 1996، إذ بلغ %11.91 منخفضاً أكثر من %17 عن 2002.

ومن بين الحكم الصالح مؤشر «الاستقرار السياسي وغياب العنف»، والذي انحدرت فيه البحرين إلى %15.64 بعد أن كان %39.81 في العام 2009.

وحقّت البحرين تراجعاً آخر على صعيد مؤشر سيادة حكم القانون، الذي وصل إلى %61.61 بعد أن كان %72.73 في 2004.

مؤشر الديمقراطية العالمي

بحسب مؤشر الديمقراطية العالمي 2012، الذي أصدرته العام الماضي وحدة البحوث والمعلومات التابعة لمجلة الإيكونوميست البريطانية EIU، احتلت البحرين المرتبة 150 من بين 167 دولة، لتجدد مكانها بين الدول المتسلّطة (المستبدة) في العالم في ذيل القائمة، وصنّف النظام في البحرين على أنه من «الملكيّات المطلقة».

ويستند المؤشر المعروف دولياً على 60 مؤشر فرعي، ومقياس نتائجه (من 0 إلى 10)، وهو يعتبر أهم وسائل قياس مستوى الديمقراطية في البلدان.

وتصنّف الأنظمة بحسب المؤشر إلى «ديمقراطي بصورة كاملة (8 إلى 10 نقاط)»، «ديمقراطي بصورة معيبة (6 إلى 7.9 نقطة)»، «نظام مهجن (4 إلى 5.9 نقطة)»، «نظام متسلط (0 إلى 3.9 نقطة)».

يذكر أن مؤشر البحرين للديمقراطية بلغ 3.49 نقطة في العام 2010، ثم هبط في العام 2011 إلى 2.92، وهكذا إلى أن وصل إلى أدنى مستوياته العام الماضي، برصيد 2.53 نقطة.

وفي تفصيل المؤشر، أحرزت البحرين 1.25 نقطة من 10 في مؤشر «العملية الانتخابية والتعددية»، 1.76 نقطة من 10 في «الحريات المدنية»، 2.5 نقطة من 10 في مؤشر «أداء الحكومة»، 2.78 نقطة من 10 في مؤشر «المشاركة السياسية»، و4.38 نقطة من 10 في مؤشر «الثقافة السياسية».

وبموازاة المؤشر اعتبرت «الإيكونومست» المشهد السياسي في البلاد لا يزال غير مستقر وسيظل كذلك في العام 2014 وربما حتى العام 2018، وذلك في ظل استمرار الاحتجاجات ضد حكم عائلة آل خليفة المالكة، متوقعة أن الحكومة ستحتفظ بخط متشدد في التعامل مع الاضطرابات.

الترتيب الديمقراطي العالمي

صنّفت البحرين من بين أسوأ عشر دول في العالم من حيث الترتيب الديمقراطي، وذلك بحسب مقياس «الترتيب الديمقراطي العالمي»، المقياس السنوي الذي تصدره Democracy Ranking Association وهي منظمة غير ربحية مقرها النمسا.

وحلّت البحرين في المرتبة (106) برصيد 39.4%، لتكون كعادتها في ذيل القائمة إلى جانب كل من سوريا، اليمن، الصين، باكستان وغيرها، وهبطت البحرين عن تصنيفها السابق بـ 9 درجات حسب هذا المقياس.

وقد عكفت المنظمة، التي تتخذ من «فيينا» مقراً لها، الديموقراطية. وفي المؤشر الأخير شمل التقييم ما مجموعه 115 بلداً باستخدام نهج علمي متعدد الأبعاد يدمج الجوانب السياسية وغير السياسية للمجتمع، مثل الحرية، المساواة بين الجنسين، الاقتصاد، المعرفة، الصحة، والبيئة.

وفي التفاصيل الفرعية، حصلت البحرين في قياس مؤشر «النظام السياسي» على 26.2% بعد أن كانت نتيجتها سابقا 34.7%، مسجلة هبوطا كبيرا.

وصدر هذا المقياس نهاية العام 2013، لكنه يقيس الديمقراطية في العامين 2011 و2012، ويركز على جودة الديمقراطية في كل بلد. ولاقت نتائج المقياس منذ صدوره صدى في المحاضرات الأكاديمية ووسائل الإعلام الدولية.

ويعتمد المقياس على المؤشرات التي نشرتها المنظمات الدولية الشهيرة مثل منظمة فريدم هاوس، منظمة الشفافية الدولية، وهو يستخدم معادلة مبتكرة لتقييم الديمقراطية في كل بلد، وتشر المنظمة النتائج التفصيلية للتقييم على موقعها.

مؤشر الحقوق السياسية

تقرير منظمة «فريدم هاوس» للحرية صنف البحرين مجددا ضمن الدول «غير الحرة» في مؤشره للحريات المدنية والحقوق السياسية لدول العالم للعام 2013، كما اعتبرها ضمن أكثر دول العالم تراجعاً في الحرية ما بين العامين 2009 و2013.

والدول «غير الحرة» بحسب تصنيف «فريدم هاوس»، هي الدول التي تغيب عنها الحقوق السياسية وينتشر فيها عدم احترام الحريات المدنية بصورة واسعة.

وحصلت البحرين على 6 نقاط (1 الأفضل، 7 الأسوأ) على مقياس الحريات المدنية، والدرجة ذاتها على مقياس الحقوق السياسية، وهي النتيجة الأسوأ التي تحققتها البحرين في المؤشر .

وأشار التقرير إلى أنه وللعام الثاني على التوالي، تقوم البحرين بمحاكمة النشطاء والسجن لفترات طويلة للغاية في بعض الحالات، كما أن الحملة الأمنية مستمرة منذ العام 2011.

ويعتمد مؤشر «فريدم هاوس»، الذي يصدر سنويا، على الدراسة الاستقصائية لتقييم مدى التقدم أو التراجع في الديمقراطية في البلدان، وهو من أقدم المؤشرات السياسية الدولية، حيث بدأ العمل به في العام 1972.

وتستند تصنيفات الحقوق السياسية على تقييم «العملية الانتخابية»، «التعددية السياسية والمشاركة»، و«أداء الحكومة». في حين تستند تقييمات الحريات المدنية على تقييم «حرية

التعبير والمعتقد»، «حق التجمع والانتساب للتنظيمات»، «سيادة القانون»، «الاستقلالية الشخصية والحقوق الفردية»، وقد سقطت البحرين في كل هذه المؤشرات سقوطاً ذريعاً.

مؤشر الحرية على الإنترنت

في مؤشر الحرية على الإنترنت 2013، صنّفت منظمة «فريدوم هاوس» البحرين مجدداً ضمن قائمة الدول «غير الحرة» في الإنترنت، وحصلت البحرين على 72 نقطة من 100 (100 هي الأسوأ، 0 هي الأفضل)، متراجعة بذلك نقطة واحدة عن مؤشر العام 2012، بسبب تصاعد حملات القمع الإلكتروني، حجب المواقع، مراقبة النشاط، والهجمات الإلكترونية، حسب ما جاء في تقرير المنظمة.

وجاءت البحرين، من بين 28 دولة شهدت تراجعاً في مؤشرها عن العام الماضي، لتكون ثامن أسوأ دولة على مقياس الحرية في الإنترنت، متفوقة في هبوطها حتى على المملكة العربية السعودية! كما أن هذا التصنيف جعل البحرين ثالث أسوأ دولة في الشرق الأوسط بعد سوريا وإيران!

ويجري تقييم الدول بحسب المؤشر بناء على 3 عوامل، هي: إعاقة الوصول لمواقع الإنترنت، وكانت نتيجة البحرين فيه 11 نقطة (25 الأسوأ، 0 الأفضل)، والعامل الثاني هو: القيود على محتوى الإنترنت، وقد حصدت البحرين فيه 26 نقطة (35 الأسوأ، 0 الأفضل)، والثالث هو الاعتداءات على حقوق مستخدمي الإنترنت، وكانت نقاط البحرين فيها 35 (40 الأسوأ، 0 الأفضل).

ولفتت «فريدوم هاوس» إلى أنه بعد حملة القمع الحكومية بدأ المزيد من المستخدمين بممارسة نوع من الرقابة الذاتية على أنفسهم، كما أشارت إلى محاكمة 8 ناشطين على الإنترنت، فضلاً عن اعتقال وترهيب الكثير من المغردين في «تويتر».

وجاء في التقرير أن السلطات خلال فترة القمع في 2011 أجبرت العديد من مشرفي المنتديات الإلكترونية قسراً، من خلال الاعتقالات والتعذيب، على غلق منتدياتهم بشكل دائم، وأدى ذلك إلى فقدان كمية كبيرة من المعلومات عن تاريخ البحرين، التي تم توثيقها من قبل المستخدمين عبر الإنترنت.

كما أكد التقرير انخفاض مستوى التغريدات التي تحمل هاشتاغ البحرين منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2012، بعد محاكمة 4 من مستخدمي الإنترنت، لافتاً في الوقت نفسه إلى أن بعض مستخدمي «تويتر» اضطروا مؤقتاً لوقف تغريداتهم بسبب تلقيهم تهديدات لسلامتهم.

مؤشر الصحافة العالمي

في مايو/أيار 2013 جددت منظمة «فريدوم هاوس» تصنيف البحرين ضمن الدول «غير الحرة» في مؤشر حرية الصحافة للعام 2012، وحلت البحرين في المرتبة 188 لتكون ضمن أسوأ 10 دول في العالم، وفي أدنى الدول العربية بعد سوريا، وأدنى الدول الخليجية إطلاقاً!

كما اعتبرت المنظمة البحرين ضمن أكثر 10 دول تراجعاً في المؤشر خلال خمسة أعوام (2008 - 2012)، إذ خسرت 15 نقطة، لتكون نتيجة تقييمها الحالية 86 (100 الأسوأ، 0 الأفضل)، وذلك بسبب تكثيف الحكومة رقابتها على الإعلام، وتخويفها الصحفيين، بالإضافة إلى منع الصحفيين الأجانب من دخول البلاد، حسبما جاء في تقرير «الحرية الصحافية» الذي تصدره «فريدوم هاوس».

وتقيّم المنظمة الحريات الصحافية في كل دولة بناء على 3 عوامل: البيئة السياسية: وقد حصلت فيها البحرين 37 نقطة (40 الأسوأ، 0 الأفضل)، البيئة القانونية: وكان رصيد البحرين فيها 28 نقطة (30 الأسوأ، 0 الأفضل)، البيئة الاقتصادية وكانت نقاط البحرين فيها 21 (30 الأسوأ، 0 الأفضل).

واعتبرت المنظمة أن هناك فارقا كبيرا في سياق الحريات الصحافية فيما بعد احتجاجات 14 فبراير/شباط 2011، وأن ما حدث من قتل وانتهاكات بحق الصحفيين والمصورين جعلهم يمارسون قدرا أكبر من الرقابة الذاتية.

المؤشر السنوي لحرية الصحافة

في المؤشر السنوي لحرية الصحافة، الذي تطلقه منظمة «مراسلون بلا حدود»، استمر تصنيف البحرين ضمن الدول التي لا تزال تشهد قمعا للصحفيين، جنبا إلى جنب مع سوريا (التي صنفت في المرتبة 176)، كونهما لا يزالان يشهدان أحداثا وقمعا.

وحلت البحرين في ذيل القائمة مجدداً في المرتبة 165، وقالت المنظمة إن تصنيفها كان مبنياً على وقع أحداث ثرية ميزتها حركات الربيع العربي وجرى خلالها وضع حصيلة الثمن الباهظ الذي دفعه الإعلاميون في تغطيتهم للحركة الاحتجاجية. وبناء على تقدير أفضل لمواقف ونوايا الأنظمة تجاه الحرية الصحافية على المديين المتوسط والبعيد.

ووضع المؤشر البحرين والسعودية ضمن البلدان التي تنعدم فيها حرية التعبير للصحافيين.

البحرين السابعة بين الدول المعادية لـ«تويتز»

حلّت البحرين في المرتبة السابعة على قائمة مجلة (Buzzfeed) لأكثر 11 دولة معادية لشبكة التواصل الاجتماعي (تويتز)، وجاء ترتيب البحرين بعد السعودية وإيران والصين وكوبا وكوريا الشمالية وبورما.

وقالت المجلة الأمريكية إن تويتز كان أداة حاسمة لنشر المعلومات عن الثورة البحرينية التي اندلعت في شهر فبراير/شباط 2011، واستمرت منذ ذلك الحين.

وأشارت إلى تقارير حقوق الإنسان العالمية التي أكدت أن الحكومة اعتقلت واحتجزت وعذبت العديد من البحرينيين بسبب مشاركتهم في تويتز التي تدعم الثورة وتنتقد الحكومة، مشيرة في هذا السياق بشكل رئيسي إلى اعتقال المناضل نبيل رجب، رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان.

واستندت المجلة في تصنيفها إلى التقرير الصادر عن منظمة فريدم هاوس في 2013 عن الحريات على الإنترنت.

البحرين من أخطر 7 دول على النقابيين

وفي مؤشر آخر على انهيار سمعة النظام عالمياً، صنّف الاتحاد الدولي للنقابات البحرين ضمن أخطر 7 دول على حقوق النقابيين وحقوق العمال.

ولفت الاتحاد إلى أن حكومة البحرين قامت في العام 2012 ومن جانب واحد بتعديل قانون النقابات العمالية في محاولة لإسكات الأصوات المستقلة والديمقراطية لعمال البحرين، في الاتحاد العام.

واعتبر الاتحاد تهمير هذه التعديلات انتقاماً واضحاً وغير قانوني لممارسة النشاط النقابي من قبل الحكومة، وقال إن الغرض من هذه التعديلات هو المزيد من التقويض على الاتحاد العام، وبالتالي القضاء على الأصوات المنادية بالإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في البحرين.

وقال التقرير إن وضع البحرين هو كالتالي: رؤساء نقابات في السجن، بالإضافة لعدم إعادة العمال إلى وظائفهم، والقيام بهجمات نقابية جديدة على الاتحاد العام لنقابات البحرين واتحاد

النقابات الدولي ومنظمة العمل الدولية، وتعديلات على قانون النقابات، وتصاعد التمييز الطائفي.

اقراء

حصاد «حزب الله» والبحرين إلى هذا الحد بصماتنا
تصل إلى هناك؟! . البرلمان البريطاني وحكومته .
والبرلمان الأوروبي يتبنى قضية البحرين . العلاقة بين
القبيلة والمستعمر . الدبلوماسية البحرينية تحاول
تحييد طهران في الصراع السياسي... . البحرين
«القضية المهمة» في سياسة إيران . قضية البحرين
نحو التدويل من باب المفاوضات النووية مع إيران
. الدول العربية والثورة البحرينية . من واشنطن
إلى البحرين . آفاق النفوذ العسكري الأمريكي في
البحرين: التدخل... أو الرحيل!

السياسة الدولية والإقليمية

الفصل الثالث

267-160

حصاد «حزب الله» والبحرين 2013: إلى هذا الحد بصماتنا تصل إلى هناك!؟

منذ تسعينات القرن الماضي، وكل التهم الموجهة للمعارضة في البحرين مبنية على التنسيق والتخابر والاتصال مع حزب الله اللبناني.

بلغ الأمر بالنظام الحاكم في البحرين، أن يخلق مخططا وهميا لقلب نظام الحكم في البلاد، ويزعم أن وراءه فرعا عسكريا لحزب الله اللبناني، تحت اسم (حزب الله البحرين)، وذلك في يونيو/حزيران 1996، وقالت السلطات البحرينية وقتها إن أعضاء هذه المنظمة، قد تدربوا في إيران وجنوب لبنان، على أيدي عسكريين في حزب الله.

وفي 2011 اتهم زعيم حركة «حق» المعارضة، حسن مشيمع، بالتواصل مع حزب الله لقلب نظام الحكم في البحرين، وذلك إثر مروره ببلدان في طريق عودته للبلاد قادما من لندن.

ما يثير العجب أن وثيقة الحكم الصادر عن المحكمة العسكرية ضد مشيمع قالت إنه أكد في إفادته حدوث اللقاء بينه وبين أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله خلال مروره ببلدان، وأنه أبدى لنصر الله رغبته في الدعوة إلى إسقاط النظام «فيما طلب منه الأمين العام التنسيق مع التيارات السياسية سيما جمعية الوفاق حتى لا تشتت وتضعف المساعي في هذا الصدد» بحسب ما تؤكد الوثيقة نصا!

العام 2013 شهد تطورات استثنائية في العلاقة بين النظام وحزب الله، ففي بداية العام قرر النظام إدراج «حزب الله» على ما سماها قائمة «المنظمات الإرهابية»، لتسجل البحرين بذلك كأول دولة عربية تقدم على هذا الإجراء. ثم أصدر وزير العدل قرارا يحظر بموجبه على الجمعيات السياسية الاتصال بحزب الله، ومن على منبر الأمم المتحدة، طالب وزير الخارجية البحريني بإدراج حزب الله على قائمة الإرهاب، وتلقت وسائل الإعلام باستغراب

كبير الشتائم التي أطلقها وزير الخارجية ضد أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله، حين هاجمه من على حسابه في «تويتر» واصفا إياه بأنه «مجرم» و«إرهابي».

بدوره لم يوفّر أمين عام حزب الله مناسبة إلا ألقى فيها الضوء على قضية البحرين، وحملت خطاباته هجوما شديدا على سياسات النظام، ووصف في إحداها حكام البحرين بالأقزام، في حين تبرأ الحزب من اعتذار قناة «المنار» عن تغطيتها لقضية البحرين، وأصدر بيانا أكد فيه أن الاعتذار يجب أن يكون للشعب البحريني!

في أكتوبر/تشرين الأول 2013، كتب الصحافي البحريني غسان الشهابي مقالا قال فيه «إذا كانت العلاقات البحرينية - الإيرانية الرسمية تمر بحالات من المد والجزر... فإن العلاقة مع حزب الله بالعكس من ذلك لم تشهد يوما أي نوع من التقارب» معتبرا علاقة حزب الله بالمعارضة أسطورة لها بصمات!

البحرينيون وحزب الله

وظل البحرينيون يتقبن بشوق إطلالة الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، في أي خطاب أو لقاء تلفزيوني، منتظرين إشارة منه للبحرين. جماهير تيار المعارضة، ذو المكون الشيعي الغالب، تعتبر حزب الله اللبناني، أهم حليف ومناصر في المنطقة، إن لم يكن الحليف الوحيد، هو في نظرهم أبرز جهة في العالم تدعم حراكهم السياسي علنا، وتبرز قضيتهم في مختلف المناسبات. موقف الحزب لم يكن تضامنا ومساندة فحسب، لكنه كان وقوفا ودعما كاملا للشعب البحريني، ولا أحد يشك أنه يمكن أن يغير أو يبدل!

وفي ظل قلة الناصر والمعين، تبرز مواقف حزب الله بمفعولها السياسي الضخم مساندة للثورة في البحرين، مواقف لها ثقلها الدولي والإقليمي، ولها رونقها الذي يستسيغه البحرينيون كثيرا ويتناغم مع أهوائهم واتجاهاتهم السياسية. قيمة هذه المواقف السياسية أعادت التوازن لقضية البحرين على المستوى الدولي والإقليمي، ورسمت طريقا صعبا لمستقبل الصراع السياسي مع النظام الحاكم، وزادت من أزمات ومآزق النظام حين ربطت قضية البحرين بقوة بكل متغيرات الإقليم.

أمين عام جمعية الوفاق الشيخ علي سلمان اختار قناة المنار التابعة لحزب الله ليلقي خطابه الأول للجماهير مع بداية حملة القمع المنظمة ضد تيار المعارضة منتصف مارس/ آذار 2011، الدعم السياسي والإعلامي كان حاضرا بوضوح منذ ذلك الحين، قيادات المعارضة

البحرينية كانت قد التقت قيادات حزب الله علانية فيما قبل تاريخ الثورة، وكان علماء الدين في البحرين قد أرسلوا خطابات علنية مساندة للحزب خلال حرب تموز، كما انطلقت العشرات من التظاهرات المؤيدة للحزب خلال حرب تموز والانتفاضة الفلسطينية.

سميرة رجب: نمتلك الأدلة!

ورغم أن أحدا لم يسمع بقائمة «المنظمات الإرهابية» لدى النظام البحريني من قبل، إلا أنه فجأة وفي 8 أبريل/نيسان أعلن عن هذه القائمة، وكان أول من أدرج فيها «حزب الله»، كما أنه يبدو الوحيد فيها!

وزعمت الناطقة باسم الحكومة البحرينية سميرة رجب أن حزب الله «مارس الإرهاب ضد البحرين من خلال تدريب عناصر بحرينية وتحريضهم على العنف»، متحدثة عن «امتلاك المنظمة الأدلة التي تؤكد صحة اتهاماتها للحزب» في حين اعتبرت جهات معارضة كـ «المنبر التقدمي» وجمعية «وعد» القرار بأنه «هروب» و«تصدير للمشاكل للخارج».

ونفت وزيرة الإعلام البحرينية وجود علاقة بين قرار الحكومة وبين الأحداث التي تشهدها سوريا، زاعمة أنه أتى «بعد توفر أدلة قوية على علاقة الحزب بالخلايا الإرهابية، التي تم اكتشافها مؤخراً عنها في البلاد».

وتابعت أن حزب الله، الذي يمثل القوة العسكرية والمالية والتدريبية الموالية لإيران في المنطقة حسب تعبيرها، ساهم في تدريب خلايا عسكرية أعلنت الحكومة كشفها مثل «تنظيم 14 فبراير وحيش الإمام»، ولذلك فهي تعمل تحت مظلته.

المشير: هو حزب الشيطان

من على حسابه في «تويتر» وصف وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة أمين عام حزب الله اللبناني السيد حسن نصر الله بـ «الإرهابي»، قائلاً إن نصر الله «أعلن الحرب على أمته.. إيقافه وإنقاذ لبنان من براثنه واجب قومي و ديني علينا جميعا».

ولاحقاً، أوردت صحف خليجية قول الوزير إن «شعب البحرين أشرف وأكرم من أن يخاطبه مجرم تلطخت يده بدماء الأبرياء في سوريا ولبنان والعراق» حسب تعبيره.

وفي أواخر شهر يوليو، طالب خالد بن أحمد آل خليفة الأمم المتحدة إدراج حزب الله على



بدوره لم يؤمّر أمين عام حزب الله مناسبة إلا ألقى فيها الضوء على قضية البحرين، وحملت خطابه هجوما شديدا على سياسات النظام، ووصف في إحداها حكام البحرين بالأقزام

قائمة الإرهاب، أسوة بغيره من الأحزاب المماثلة على قائمة الإرهاب الدولية.

من جانبه قال قائد الجيش البحريني المشير خليفة بن أحمد آل خليفة إنه «إذا لم يهزم وسطاء إيران في سوريا فسيأتون إلى منطقة الخليج» معتبرا أن البحرين لم تبادر إلى العداء مع حزب الله الذي وصفه بـ «حزب الشيطان».

7 أشهر من حصر مصالح حزب الله والنتيجة صفر

في 27 مايو، أصدر وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف البحرينية خالد بن علي آل خليفة قراراً يحظر على الجمعيات السياسية «الاتصال بأي شكل من الأشكال بـ»حزب الله».

ومع بداية شهر يونيو/حزيران أعلن وزير الداخلية البحريني راشد بن عبدالله آل خليفة أن بلاده بدأت في حصر مصالح حزب الله في البحرين، من استثمارات وأعمال تجارية

واقتصادية وأنشطة تأخذ غطاء الأعمال الخيرية والحسابات البنكية والتحويلات المالية والأشخاص الذين ينتمون إليه، تمهيداً لاتخاذ اجراءات قانونية حيالها، إلا أنه لم يعلن عن ضبط شيء من ذلك حتى هذا الوقت!

ومن فرنسا حذر سفير البحرين ناصر البلوشي من أن حزب الله يشكل خطراً على حياة اللبنانيين ومصدر رزقهم في البحرين.

أما فيما يتعلق بمجلس التعاون الخليجي، وبعد رفض مجلسه الوزاري الطلب البحريني بإدراج حزب الله على لائحة الارهاب بحجة أنه يتطلب مزيداً من الدراسة ، هدد بيان آخر صادر عن الأمانة العامة من أن المجلس الوزاري سيتخذ «إجراءات ضد المنتسبين لحزب الله في دول المجلس سواء في إقاماتهم أو معاملاتهم المالية والتجارية»، مرجعاً سبب ذلك إلى الدور الذي لعبه في سوريا، وهو ما شكل تناقضاً مع مواقف وزيرة الإعلام البحرينية، خصوصاً بعد استنكار ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة تدخل الحزب في سوريا.

ولم تقتصر المواقف الخليجية والبحرينية على ذلك، فقد أقدمت السلطات على حجب موقع قناة المنار، التابعة لحزب الله. كما أبعدت السلطات مدرسة رياض أطفال أميركية قال وزير الدولة لشؤون الاتصالات فواز بن محمد آل خليفة إنها متهمه بالتواصل مع حزب الله، ونشرت السلطات صوراً لغرفة المدرسة أظهرت رفع علم للحزب اللبناني.

كما زعمت وزارة الإعلام البحرينية أنها عثرت على مجموعة كبيرة من الكتب التابعة لدور نشر تنتمي لحزب الله في معرض الأيام للكتاب، معتبرة أنها تمثل تهديداً مباشراً للأمن واستقرار مملكة البحرين.

حزب الله عن حكومة البحرين: تجاوزت كل الحدود

لا يندفع «حزب الله» لمقابلة مواقف الحكومة البحرينية يمثلها، إلا أن خطابه أخذ يتصاعد شيئاً فشيئاً، معتبراً أن ما يجري في البحرين تجاوز كل الحدود، وبدت مواقف الحزب متناغمة مع توجهات الجمعيات السياسية المعارضة، ومؤيدة لها بشكل واضح، وأكدت أدبيات الحزب أكثر من مرة على استقرار البحرين وعدم نزوح الأزمة إلى منعطفات ومنزلقات خطيرة.

تعليقاً على الهجوم الذي نفذته مرتزقة النظام على منزل عالم الدين البحريني الأبرز الشيخ

عيسى قاسم، أصدر الحزب بياناً رأى فيه ذلك «تجاوزا سافرا وانتهاكا خطيرا للحرمات الدينية والمقامات الإسلامية».

وفي بيان لاحق، دان حزب الله تصرفات السلطات البحرينية بشدة. وجاء في البيان «لقد تجاوز ما يجري في البحرين كل الحدود». وتابع أن سلطات البحرين «لا تراعي أبسط حقوق الإنسان والمواطن».

وقال إن النظام يرتكب الانتهاكات ضد الشعب «بسبب اعتراضه على سياسات الدولة وهضم حقوق الناس» وأشار إلى أنه يهدم المساجد ويهين المقدسات ويعتقل على الموقف الأطفال والنساء وكبار السن والمرضى، مشيراً إلى أن «كل الذنب لهذه الشريحة الواسعة من المجتمع البحريني أنها تريد إنصافاً في المشاركة في السلطة عن طريق الانتخابات الحرة والشعبية».

كما دان الحزب «صمت المجتمع الدولي الذي يدّعي حرصه على العدالة الدولية»، مشدداً على أن «ما فعلته السلطة البحرينية مع شعبها يتجاوز مجرد الإدانة العادية إلى ضرورة الضغط السياسي لاحترام كرامة وحقوق الناس في البحرين».

من جانبها أدانت كتلة «الوفاء للمقاومة» النيابية اللبنانية اعتقال المساعد السياسي للأمين العام لجمعية «الوفاق» خليل المرزوق.

ورداً على الاتهامات المتكررة للحزب بالوقوف وراء تفجيرات أو خلايا إرهابية يدعي النظام كشلها في البلاد، أصدر «حزب الله» عدة بيانات تستنكر الزج باسمه في هذه القضايا، رافضاً «أية إشارة إليه من قريب أو بعيد». معتبراً ذلك محاولة فاشلة من نظام آل خليفة للتعمية على حقيقة الثورة الشعبية المدنية والسلمية. «ورأى الحزب أن «أصابع مخابرات السلطة البحرينية وراء هذه التفجيرات لتتخذها ذريعة للاعتداء على المعارضة السلمية والتهرّب من الاستجابة للمطالب المحقّة».

علّق «حزب الله» على «الأحكام القضائية بحق زعماء المعارضة في بيان قال فيه إنها «تبين مدى الإفلاس السياسي لدى السلطة البحرينية»، ونهاية العام المنصرم، أدان حزب الله اعتقال أمين عام الوفاق الشيخ علي سلمان ووصفه بـ «الإفلاس السياسي»، مشيراً إلى أن النظام البحريني يغرق في معاداة الشعب معتمداً على دعم قوات خارجية».

في أول خطاب له عن البحرين...

منذ قمع الثورة في البحرين مارس/آذار 2011، برزت بقوة مواقف أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله في خطابه ولقاءاته الإعلامية، مكرراً أن على النظام في البحرين أن لا يتصور بأن يصمت العالم على استمراره في الهتك والقمع.

في خطاب لفت خلال مارس/آذار 2011، توقّف السيد نصر الله طويلاً عند قضية البحرين مؤكداً أن هناك مظلومية خاصة للشعب البحريني، وتحدّث نصر الله عن المفارقات في موقف الجامعة العربية من قضية البحرين، وسكوته عن إرسال الجيوش للدفاع عن نظام غير مهدد بالسقوط أصلاً وقال إنهم «داهموا حتى المستشفيات واعتدوا على الجرحى... ضاق صدر الحكام حتى من دوار اللؤلؤة فهدموه».

وتساءل نصر الله «لماذا السكوت عن الظلم اللاحق بشعب البحرين؟ لماذا السكوت عن حقهم في المطالبة السلمية بالحقوق؟ بل الذهاب أبعد من ذلك، إدانة تحركهم، اتهام هؤلاء الشهداء وهؤلاء الجرحى، هل فقط لأنهم شيعة؟...هل انتساب غالبية المعارضة - وليس كل المعارضة في البحرين إلى المذهب الشيعي، يجعلها معارضة مسلوقة الحقوق ومستباحة الدماء ومهدورة الكرامة، وتصدر في حقها الفتاوى وتُنشر في حقها الاتهامات؟ أين هو الحق والإنصاف في هذا؟»

واستغرب نصر الله كيف يدعو البعض ويقف ويقول يجب على أهل مصر أن ينزلوا إلى الشارع، ثم في ليبيا يقف ويقول لهم اقتلوا القذافي، ولكن عندما تصل المسألة إلى البحرين حيث لا يريد أحد في المعارضة أن يقتل أحداً، ينكسر القلم ويجف الحبر وتخرس الألسنة ويصبح الكيل بمكيالين.

وتساءل «ما هو الفارق بين نظام آل خليفة ونظام آل مبارك؟ ما هو الفارق بين نظام آل خليفة في البحرين ونظام آل القذافي في ليبيا ما هو الفارق؟ هل هناك ديمقراطية، هل هناك مراعاة حقوق إنسان؟»

ودعا نصر الله البحرينيين إلى عدم التأثر بأصوات الطائفيين، مؤكداً أن «هناك علماء وأصوات كبيرة في العالم الإسلامي من إخوانكم أهل السنة يقفون إلى جانبكم ويدعمون حقكم» وأضاف «أقول لإخواننا وأخواتنا في البحرين: اصبروا وصابروا واثبتوا في الدفاع عن

حقوقكم... لديكم قيادة حكيمة وعاقلة وشجاعة في نفس الوقت فاسمعوا لها وانسجموا معها... إن دماءكم وجراحكم ستهزم الظالمين والطواغيت وستجبرهم على الاعتراف بحقوقكم المشروعة، وما أنتم عليه اليوم يستحق التضحية ويستحق الشهادة ويستحق العمل الدؤوب وإن طالت المدة».

مجموعة أقزام

في خطابه اللاحقة، وصف نصر الله حكومة البحرين بأنها هزيلة وفيها مجموعة أقزام ضعاف أمام إرادة الشعب البحريني «الذي نراهن على عزيمة وقوته وصبره لتحقيق مطالبه العادلة»، ووجه نصر الله خطابات لاذعة للنظام البحريني مؤكدا على أن الخيار العسكري لن ينفع في البحرين «واتركوا أحقادكم».

وتحدث نصر الله في مختلف خطابه عن هدم المساجد في البحرين، والزج برجال دين في السجون، وسحب الجنسيات من آخرين، وقال إن حكومة البحرين تقمع شعبها وتطلب من الخارج السكوت.

أكد نصر الله عدم تدخل حزبه أو إيران في أحداث البحرين، مؤكدا أن قرار المعارضة «ذاتي وداخلي ومستقل بكل ما للكلمة من معنى ولا يتبع لأي دولة أو أي جهة»

وقال في خطاب آخر إن «السلطة في البحرين لديها مشكل حقيقي مع سلمية المعارضة البحرينية، وتبحث عن ذريعة لضرب، لقتل، لاعتقال، لسجن المعارضين، لأن المعارضة السلمية أحرقتها»

وتطرق إلى اتهام السلطة البحرينية للحزب بالوقوف وراء تفجيرات المنامة فتساءل «إلى هذا الحد بصماتنا تصل إلى هناك؟»

وفيما يتعلق ببحث قضية البحرين في القمة العربية ببغداد العام الماضي، قال نصر الله إنه «من غير الطبيعي أن لا تكون البحرين نقطة على جدول أعمال القمة العربية لأن شعب البحرين شعب عربي مصر على الخيار السلمي ولكنه يقتل في كل يوم». وكشف أن «بعض الدول العربية هددت بمقاطعة القمة إذا وضعت قضية البحرين على جدول الأعمال، ولكن هذا التجاهل يزيد المظلومية»

وفي حديث لقناة المنار، اعتبر حسن نصر الله حركة الشعب في البحرين «سلمية كثيرا»

وقال «لم نر في المعارضة (البحرينية) لا مسدس ولا عبوة ولا سيف ولا حتى حجراً» مردفاً «في النهاية إرادة الشعب وقيادة الحراك هي التي تحدد طبيعة التحرك».

ردود أفعال

ورسمياً، ندّدت المعارضة البحرينية بتداول وزير الخارجية البحريني على السيد نصرالله، ونقلت صحيفة «الوفاق» الإيرانية، الناطقة باللغة العربية، عن رئيس شورى جمعية الوفاق الإسلامية المعارضة، سيد جميل كاظم، قوله إن موقف النظام من حزب الله هو «دليل فشل ويأس والانفعال الذي أصابت بعض الأنظمة من انقلاب موازين القوى في المنطقة لغير صالحها»

القيادي في جمعية الوفاق سيد هادي الموسوي أكد بدوره تعليقاً على القرار الحكومي بمنع الجمعيات السياسية من الاتصال بحزب الله أن «هموم الوفاق داخلية ولا تحتاج منها الاتصال بأحد».

وحول تصريحات وزير الخارجية البحريني عن السيد حسن نصر الله رد الموسوي: «أعتذر بأنني أسمع هذه الكلمة بشأن هذا الرجل الوطني والمقاوم في بلده والذي ركز في كل حياته على الدفاع عن بلده من الاعتداءات والاحتلال الصهيوني».

وبشأن مزاعم أحد الدبلوماسيين الأمريكيين عن العلاقة بين حزب الله والوفاق، قال بيان صادر عن الأخيرة إن تصريحات حزب الله عما يجري في البحرين، متشابهة إن لم تكن أقل من تصريحات كثير من الإدارات والزعامات الدولية والمؤسسات الأممية، وشدد البيان على أن الثورة البحرينية بنت استراتيجياتها على الحراك السلمي، فلا تحتاج إلى تدريبات وإمدادات عسكرية من أي جهة

وفي أول تعليق رسمي على قرار الحكومة البحرينية منع الاتصال بحزب الله، أسفت إيران على لسان المتحدث باسم وزارة خارجيتها عباس عراقجي للقرار، ودعت البحرين إلى «تجنب تحويل مسؤوليتها في المشاكل الداخلية إلى مجموعات أجنبية».

وعادت إيران عبر مساعد وزير الخارجية الإيراني أمير حسين عبداللهيان لتحذر البحرين من اتخاذ إجراءات متسعة ضد سوريا وحزب الله.

بدوره اعتبر وزير الخارجية اللبناني عدنان منصور أن «حزب الله» حزب سياسي ولا يمكن التعامل معه على أنه حزب إرهابي بأي صورة من الصور.

أما المتحدثة باسم وزارة الخارجية الإيرانية مرضية أفخم، فعلقت على تصريحات وزير الخارجية البحريني ضد السيد نصر الله معتبرة أن فيها «نوعاً من المواكبة في الخطاب مع الكيان الصهيوني وترويجاً لإرهاب الدولة».

وتعليقاً على تصنيف النظام لحزب الله كمنظمة إرهابية دان «الحزب الديمقراطي اللبناني» قرار الحكومة البحرينية قائلاً إن «رئيس الأركان الإسرائيلي الجديد صرح بالأمس القريب أن «حزب الله» هو حزب «إرهابي» فتبنت البحرين تصريحه، ورسمته من دون حياء أو خجل»، مضيفاً «قد تكون البحرين قد باحت بما تخجل حكومات عربية البوح به».

أما رئيس تحرير صحيفة «رأي اليوم» الإلكترونية عبدالباري عطوان فوصف تصريحات خالد بن أحمد آل خليفة بحق السيد حسن نصر الله، بأنها «خارجة عن كل الأعراف الدبلوماسية» وقال إنه «ليس من عادة المسؤولين في دول الخليج، والصغيرة منها على وجه الخصوص، الهجوم على إيران وحلفائها مثل حزب الله يمثل هذه اللهجة القوية الواضحة».

للاطلاع على مصادر التقرير ومراجعته، انظر النسخة الإلكترونية على الوصلة التالية:

<http://bhmirror.no-ip.biz/news/12664.html>

البرلمان البريطاني وحكومته: تسمية البحرين «دولة مصدر قلق» إذا لم تحسن وضعها السياسي، والبريطانيون: الحكومة تدعم ديكتاتوريات الخليج

لا يفتأ النظام البحريني يُحرج حليفه البريطاني، لم يبق للأخير ما يدافع به عن وجه الديكتاتور المبالغ في التعنت والاستعلاء، والمقاوم لأي خطوة حقيقية باتجاه الإصلاح. لا يزال النظام الحليف يتغاضى «في دعم واضح للمكاسب والمصالح، على حساب حقوق الإنسان»، هكذا يرى البريطانيون الغاضبون على حكومتهم، فيما حذّر البرلمان حكومته من «مخاطر فقدان المملكة المتحدة مصداقيتها إذا سمحت لنفسها أن تصبح مشتركة في المشاكل بدلا من الحلول في تلك الدولة».

البرلمان البريطاني، متمثلاً في لجنة الشؤون الخارجية، والتي قامت بالتحقيق في علاقات لندن مع كل من الرياض والمنامة، قرر في 2012 عقد جلسة استماع لمراجعة سياسات الحكومة البريطانية في منطقة الخليج، تحديداً في السعودية والبحرين.

تتكون اللجنة من 11 عضواً يمثلون مختلف الأحزاب البريطانية، دورها بحث العلاقة الثنائية بين بريطانيا والبحرين، وكيفية تعامل الحكومة البريطانية مع موجة الاحتجاجات الأخيرة في البحرين. الهدف هو التوصل إلى مدى فعالية الحكومة البريطانية في اتباع نهج متوازن يحافظ على مصالح المملكة المتحدة في الأمن والدفاع، والتجارة، وأمن الطاقة، ومكافحة الإرهاب، وحقوق الإنسان، وفيما إذا كانت السياسة البريطانية نحو الخليج قد نجحت في إنشاء شراكة استراتيجية في المنطقة ككل.

في يناير/ كانون الأول 2013، بدأت جلسة الاستماع الأولى فيما يخص الوضع البحريني. تواصل عمل اللجنة حتى 21 نوفمبر/ تشرين الثاني، وهو تاريخ إصدارها للتقرير الختامي.

ماذا حدث في وقائع الجلسات؟ وأي الشهادات تم استبعادها وأيها تم الاستماع إليها؟ وما

هي خلاصة التقرير الختامي؟ وما ردود الفعل المحلية والعالمية حول التقرير؟ هذا ما نحصده في هذا التقرير.

أولاً: وقائع جلسات لجنة التحقيق:

في 22 يناير/ كانون الثاني 2013، عقدت لجنة الشؤون الخارجية التابعة لمجلس العموم البريطاني أول جلسة استماع لها، استمعت لشهادة مندوبي المؤسستين البحثيتين المرتبطتين بوزارة الخارجية (تشاتهام هاوس)، ووزارة الدفاع (روسي)، بالإضافة إلى اثنين من السفراء البريطانيين السابقين في البحرين، وهما: روجر تومكيس (كان سفيراً بين 1981 و1984)، وروبن لامب (كان سفيراً بين 2003 و2006).

أجمعت الشخصيات الأربع، على أن بريطانيا لن تنفع حلفاءها في الخليج إذا لم تكن صادقة معهم بشأن الحاجة إلى الإصلاحات. كما كشفت الإفادة التي قدمتها وزارة الخارجية أن حكومة المملكة أوصت في وقت سابق بإلغاء 23 رخصة تصدير لمعدات مستخدمة في مكافحة الشغب وممنوحة لكل من الشرطة ووزارة الداخلية والحرس الوطني وقوة الدفاع البحري، وأنه تم رفع اسم البحرين من قائمة التراخيص الثمانية عشر المفتوحة.

وفي دورتها الخامسة، التي عقدت في 15 مايو/ أيار، استمعت اللجنة إلى شهادة مدير هيومن رايتس ووتش في المملكة المتحدة «ديفيد ميفام» ومدير منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية «وفيل لوثر».

شارك في الجلسة أيضاً، النائب الوفاقي السابق والمستقيل علي الأسود، وعضو مركز البحرين لحقوق الإنسان مريم الخواجة، وعضو اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق نايجل رودلي. انتهت الجلسة إلى إجماع المنظمات والشخصيات على انتقاد سياسة حكومة المملكة المتحدة لفشلها في الضغط على البحرين بشكل كافٍ من أجل تنفيذ وعودها بالإصلاح، رغم الإمكانيات والصلاحيات الكبيرة التي تمتلكها بريطانيا في هذا الصدد.

ففي إجابته عن سؤال حول مدى تنفيذ البحرين للإصلاحات، والدور الذي كان يفترض أن تلعبه المملكة المتحدة حيال ذلك، أجاب مدير هيومن رايتس ووتش ديفيد ميفام بالقول أنه «من الواضح أن الحكومة البريطانية تتحدث بشكل «مبالغ فيه» عن مستوى هذه الإصلاحات، وأن جهودها لإحداث تغيير لم يكن لها أي أثر حتى الآن، خاصةً فيما يتعلق بتعذيب المعتقلين وعدم المساءلة لأن هذين الانتهاكين ما يزالان مستمران».

من جهته أشار ممثل منظمة العفو الدولية فيل لوثر إلى وجود تراجع واضح، ومحاولات للتحايل في تنفيذ الإصلاحات، مستدلاً على ذلك باستخدام اتهامات جنائية في الاعتقالات التي تتم على أساس حرية التعبير، وإيجاد مراكز اعتقال غير رسمية يتعرض فيها المعتقلين لسوء المعاملة.

أما المتحدثان البحرينيان الأسود والخواجة، فقد اعتبرا أن ما تقوم به المملكة المتحدة في علاقاتها مع البحرين هو بمثابة «الضوء الأخضر» للسلطات لمواصلة ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان ورفض الإصلاح. وقد جاء في مداخلة الخواجة: «إن خيار الدبلوماسية الذي تنتهجه المملكة في علاقاتها مع البحرين لن يجدي نفعاً وهناك حاجة إلى مزيد من الإدانة العلنية وإلى لعب دور الوسيط لتسهيل عملية الحوار مع السلطات البحرينية التي ترفض دائماً هذه الفكرة».

كذلك أعرب عضو لجنة بسيوني نايجل رودلي عن قلقه من استخدام فكرة تدريب قوات الأمن لإعطاء الانطباع عن التغيير ولكن دون أن يحدث ذلك حقاً، ثم طالب المملكة المتحدة بالضغط على البحرين من أجل السماح للمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب خوان منديز بدخول أراضيها للممارسة مهامه، بعدما منعت السلطات الرسمية من ذلك. رودلي رأى في ملاحظاته الأخيرة أن دعم السعودية للمتشددين يقلص من مساحة التقارب بين المعارضة والنظام.

وفي جلستها السادسة، التي عُقدت في 18 يونيو/ حزيران، استمعت اللجنة إلى وزير الدولة لشؤون الأمن الاستراتيجي الدولي أندرو موريسون، وإلى وزير الدولة لشؤون الشرق الأوسط أليستر بيرت، اللذين أعطيا شهادتين متناقضتين تماماً. ففي حين تحدثت وزارة الخارجية عن انتهاكات كبيرة لحقوق الإنسان تُرتكب في البحرين، كانت وزارة الدفاع تتكلم عن علاقات مميزة ومتطورة معها، الأمر الذي دفع بأعضاء اللجنة إلى وضع الكثير من علامات الاستفهام حول هذا التناقض.

فعند الحديث عن الاتفاقية الدفاعية الجديدة التي وقعتها بريطانيا مع البحرين في أكتوبر/ تشرين الأول 2012، رفض أندرو موريسون التطرق لمحتواها، متذرعاً بالسرية التي بموجبها تم التوقيع على الاتفاق. موريسون رفض أيضاً اتهام أحد أعضاء اللجنة للحكومة بأنها تخضع لرغبات دول الخليج التي تشتري الأسلحة، قائلاً «إن بيع الأسلحة جزء من العلاقات



البرلمان البريطاني قرر في 2012 عقد جلسة استماع لمراجعة سياسات الحكومة البريطانية في منطقة الخليج، تحديداً في السعودية والبحرين.

الاستراتيجية والتواصل مع تلك البلدان». ووجهت اللجنة سؤالاً فيما إذا كانت الأجهزة البريطانية قد استخدمت في قمع الأحداث في البحرين العام 2011، فأجاب الوزير أن «لجنة تقصي الحقائق شهدت بأن قوات درع الجزيرة التي تدربت أو استخدمت الأجهزة البريطانية لم تمارس قمعاً في الأحداث».

وفي المقابل حاول أليستر بيرت التهرب من الإجابة عن الكثير من الأسئلة التي تدين حكومته من خلال تمويه الأجوبة وتضيق المعنى. ردّاً على سؤال عما إذا كانت وزارة الخارجية قد حققت التوازن بين التزامها بحقوق الإنسان والتزامها بالأمن والمصالح الاقتصادية في العلاقات مع كل من السعودية والبحرين، قال بيرت «إن مسؤولي الخارجية يبذلون قصارى جهدهم حول كيفية موازنة القيم مع المصالح، وإنه لا توجد طريقة محددة». وفيما يتعلق بإيران، قال الوزير بيرت إنه يعتقد أنها يمكن أن تشكل «تهديداً خطيراً» للبحرين، لكنه رفض الفكرة التي تقول بأنها حرضت على الحركات الاحتجاجية من شهر فبراير 2011، وانتقد الذين يريدون إلقاء اللوم على إيران بشأن كافة المشاكل الداخلية في البحرين.

ثانياً: تساؤلات حول قائمة الشهادات

اللجنة، استبعدت شهادات عدد من المؤسسات والمنظمات والشخصيات البحرينية المعارضة للنظام والتي كانت قد تقدمت للشهادة، مثل جمعية الوفاق الوطني، كبرى القوى السياسية المعارضة والتي تحظى بقبول دولي واسع، كذلك تم استبعاد شهادة مركز البحرين لحقوق الإنسان الذي يرأسه الناشط المعتقل «نبيل رجب»، وشهادة مجموعة «بحرين ووتش» التي ترأسها الناشطة آلاء الشهابي.

كما استبعدت كذلك شهادة منظمة إنديكس الدولية المدافعة عن حرية التعبير، وشهادة القيادي في حركة أحرار البحرين سعيد الشهابي، والمحامي محمد التاجر، والصحافي البريطاني «جون هورن»، والناشط التقني «مارك زاك»، والأستاذ السابق في جامعة البحرين «مايك ديول».

بعض المراقبين اعتبر أن هذا الأمر مقصود ولم يأت صدفة، وأنه يُؤلّد قلقاً جدياً حول نتائج التحقيق، فالقائمة التي احتوت على 36 شهادة احتوت على 20 جهة مؤيدة للنظام مع أن بعضها لم يرق إلى مستوى المعايير المقبولة تماماً.

ورغم أنه لم تقبل شهادة شخصيات معارضة، إلا أن اللجنة قبلت شهادة أحد أفراد العائلة الحاكمة وهو رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني في مجلس الشورى خالد بن خليفة آل خليفة. ومن أبرز الجهات المحسوبة على المعارضة التي تم قبول شهادتها وتوثيقها، منظمة العفو الدولية، قناة اللؤلؤة الفضائية، والأستاذ «كريستيان أليكسن» من منظمة تشاتم هاوس.

في السياق ذاته، أرسل اللورد «إيفبوري» خطاباً إلى رئيس لجنة الشؤون الخارجية بالبرلمان البريطاني النائب «ريتشارد أوتاواي» مبدياً انزعاجه الشديد وتفاجئه من هذا التصرف، ومنتقداً تجاهل اللجنة لشهادات المنظمات والجهات المؤيدة للمطالب الديمقراطية والمدافعة عن حقوق الإنسان في البحرين، وقبول شهادات منظمات «الغانغو» الحكومية في الوقت ذاته، مطالباً بتوضيح.

يذكر أيضاً، أن عضو اللجنة النائبة البريطانية «آن كلويد» قد رفضت قبول هدية قدمتها

لها سفيرة البحرين في لندن بمناسبة عيد الميلاد نهاية العام 2012، معتبرة ذلك بمثابة رشوة.

ثالثاً: ملخص التقرير الختامي

في 21 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، أصدرت اللجنة تقريرها النهائي، الذي خلاص بوضوح إلى أن أجندة الإصلاحات في البحرين لا تعمل حالياً، وأن التنفيذ البطيء لتوصيات لجنة بسيوني لتقصي الحقائق «مخيبٌ للآمال». اعتبر التقرير أن فشل الحكومة الشامل في تنفيذ القرارات الإصلاحية «لا يمكن تفسيره»، الأمر الذي يعني طعن اللجنة في الرأي الذي قدمته لها الحكومة البريطانية في شهادتها، والذي زعم أن البحرين «تسير في الاتجاه الصحيح في ظل ظروف صعبة».

التقرير دعا الحكومة البريطانية لضمان أن لا يكون «الارتباط والدعم المقدم للبحرين غير مشروط في ظل استمرار الانتهاكات وبطء تنفيذ الإصلاحات». وحذر من مخاطر فقدان المملكة المتحدة مصداقيتها إذا سمحت لنفسها أن تصبح مشتركة في المشاكل بدلاً من الحلول في تلك الدولة. اعتبر التقرير أن بريطانيا محقة في مواصلة الانخراط مع البحرين والضغط من أجل إصلاحات معتدلة.

السلطات البريطانية كانت مُطالبَة أيضاً في التقرير، بالاجتماع مع أعضاء المعارضة «كلما كان ذلك ممكناً»، وبالعامل الجدي للسماح بوصول المنظمات غير الحكومية إلى البحرين، وبتسمية هذه الأخيرة كـ «دولة مصدر قلق» إذا لم يحصل أي تحسن في بداية العام 2014. ورغم إقراره بتعرضها لضغوط من «دول أخرى في الخليج»، إلا أن التقرير اعتبر أنه «لا يمكن أن يبرر ذلك استمرار حالة الجمود و بطء وتيرة التقدم في البلاد».

رابعاً: ردود الفعل حول التقرير

في اليوم الثاني لصدوره، حظي تقرير لجنة التحقيق البرلمانية بردود فعل واسعة داخلية وخارجية، قراء «الغارديان» البريطانية، الذين تابعوا تغطية صحيفتهم للحدث، اتهموا الحكومة البريطانية بدعم الديكتاتوريات في قمع شعوبها من أجل المصالح والمكاسب على حساب حقوق الإنسان، كما انتقدوا في تعليقاتهم التي تجاوز عددها الـ 300 ما ورد في التقرير بأنه لا فائدة من إيقاف تسليح السعودية والبحرين، وربطوا ذلك بقمع المواطنين الشيعة في القطيف ومشاركة السعودية في قمع الانتفاضة في البحرين.

أما المعارضة في لندن، فقد اعتبرت ما انتهت إليه اللجنة بشأن البحرين، بأنها أكدت وجهة نظر المعارضة البحرينية وبرأتها من تهمة ممارسة العنف حسب ادعاء النظام، لكنها انتقدت التأكيد على «العلاقات الودية» التي تربط المملكة المتحدة بنظام آل خليفة.

الجمعيات والحركات السياسية المعارضة رفضت ما جاء في التقرير من تبرير لتزويد أنظمة دول مجلس التعاون بالسلح والعتاد، ورغم اعتقادها بعدم جدية الحكومة البريطانية في ممارسة الضغط على العائلة الحاكمة، إلا أنها اعتبرت التقرير مدخلاً لفتح آفاق جديدة أمام نشطاء حقوق الإنسان والسياسيين، من أجل قيام بحملات سياسية وإعلامية لوضع حد للانتهاكات الخطيرة في البلاد.

أمين عام جمعية الوفاق الشيخ علي سلمان علّق على محتوى التقرير: «لا عذر للحكومة البريطانية ولا غيرها بعد هذا التحقيق إذا لم تعمل على الإيقاف الفوري للانتهاكات ودعم تحول فوري للديمقراطية في البحرين»، مضيفاً: «مع استمرار الثورة بسلمية سيحشر النظام في الزاوية أكثر فأكثر وسيفقد أي حليف على المستوى الدولي وسيقترب نصر الشعب».

أما حركة أحرار البحرين الإسلامية فقالت في بيان أن «الحكومة البريطانية أصبحت في وضع صعب لأنها مطالبة بالضغط على صديق وفي يعتقد أنه محمي بشكل كامل من قبلها»، وأن هناك حالياً «فرصة لممارسة المزيد من الضغوط الدولية لإجبار الحكم على تطبيق التوصيات الكثيرة التي فرضها المجتمع الدولي عليه»، مستدركة: «هذا لن يتحقق إلا إذا شعرت العائلة الحاكمة أن مستقبلها في الحكم مشروط بوفائها بالتزاماتها وتطبيقها تلك التوصيات».

من جهتها تساءلت جمعية العمل الإسلامي «أمل» في بيانها عن كيفية القول إن «السلطة تمارس صور الإصلاح للعالم بينما هي تمارس كل أساليب البطش على أرض الواقع وباسم القانون التي تملك كل مفاتيحه»، منتقدة «تجاهل بريطانيا محاكمة آلاف المواطنين وإغلاق جمعيتها التي تعتبر ثاني أكبر الجمعيات السياسية المعارضة في البحرين، واعتقال قياداتها وتهجير منتسبيها».

السياسة الدولية والإقليمية

179

للاطلاع على مصادر التقرير ومراجعته، انظر النسخة الإلكترونية على الوصلة التالية:
<http://bhmirror.no-ip.biz/news/12810.html>

أستراليا أيدت أن تكون في البحرين «حكومة منتخبة»... والبرلمان الأوروبي يتبنى قضية البحرين، والغرب سيمارس ضغوطاً!

«الغرب سيمارس ضغوطاً جمّة على البحرين في العام 2014 لاستيعاب مطالب المتظاهرين وإحداث تغيير فعلي من شأنه وقف الاستنزاف الحالي»...وعود حملتها مصادر دبلوماسية أوروبية لثورة البحرين في عام مليء بالحراك السياسي والحقوقى محلياً ودولياً.

وفي حين وصف مراقبون ومنظمات بأن مواقف الدول الأوروبية جاءت دون المستوى المطلوب، مارس عديدون الضغط على حكومات أوروبا ومؤسسة الاتحاد الأوروبي للتدخل في صناعة الحل السياسي في البحرين، وإيقاف انتهاكات الحكومة المستمرة لحقوق الإنسان.

برزت في هذا السياق مواقف كبيرة للبرلمان الأوروبي الذي زار وفد منه البلاد نهاية العام 2012، وظل نوابه ولجانه على متابعة لصيقة للتطورات السياسية والحقوقية، ليصدر قراراً مشيراً كان الأول من نوعه بشأن حالة حقوق الإنسان في البحرين.

كما رشحت إلى السطح مواقف مستقلة من بعض الحكومات الأوروبية، منها خطاب الرئيس الفرنسي «فرانسوا هولاند» الذي أشاد فيه بالناشط المعتقل نبيل رجب، وكذلك الجهود المعلنة التي بذلها وزير الخارجية الدماركي فيلي سوفندال في الضغط على السلطات في البحرين.

وفي حين زار البحرين السفير الفرنسي لحقوق الإنسان، هاجم نواب البرلمان الأسترالي النظام الحاكم بقوة مطالبين بأن تنعم البحرين بحكومة منتخبة من قبل الشعب.

برلمانيون سويديون قالوا إنه عندما يصل الأمر إلى البحرين فكل الحقوق منتهكة، بينما صدر تصريح لوزير الخارجية الإيرلندي وصف فيه اعتقال القيادي المعارض خليل المرزوق بالنكسة المخيبة للأمال.

دول أوروبية أخرى مثل إيطاليا، ألمانيا، النرويج بالإضافة إلى روسيا الاتحادية، كانت لها في العام 2013 عدة مواقف وتصريحات عن الصراع السياسي وأزمة حقوق الإنسان المتفاقمة في البحرين.

دبلوماسية آشتون الهادئة

جاء هذا في وقت تضاربت فيه مواقف الاتحاد الأوروبي ففي حين علق الكثيرون الآمال في بداية العام 2013 على زيارة منسقة السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي كآثرين آشتون ومبعوثها لحقوق الإنسان ستافروس لامبرينديس إلى البحرين، توقع الناشطون في مجال الديمقراطية أن يتحدث كلاهما عن سجل حقوق الإنسان في ذلك البلد.

لكن آشتون تحدثت عن التجارة قبل أن تطرح مسألة حقوق الإنسان في ما شكل خيبة أمل كبيرة وصفتها نائب رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان مريم الخواجة بأنها «ضربة تلقاها النظام بالكاد على يده». وشكل هذا تحدياً كبيراً للاتحاد الأوروبي الذي قال مراقبون إن عليه تشجيع حقوق الإنسان قبل فوات الأوان، وانقسم الخبراء بشأن دبلوماسية السيدة آشتون الهادئة وما إذا كانت الطريق الأنسب لفعل ذلك.

السيدة آشتون رحبت في بيان باستئناف «الحوار الوطني في البحرين» داعية «إلى أن تلبى المحادثات التطلعات الشرعية لجميع المواطنين البحرينيين» وناشدت جميع الأطراف «الانخراط في حوار هادف يكون شاملاً قدر الإمكان من دون شروط مسبقة، والامتناع عن التحريض على العنف ورفضه بشكل قاطع بجميع صورته». وأكدت أن «الاتحاد الأوروبي على أتم الاستعداد لتقديم الدعم العملي لهذه العملية إذا ما طلبت السلطات البحرينية منه ذلك». فيما لم يعرف نوع الدعم المعروض.

الاتحاد الأوروبي: شيء من التصعيد

اعتقال نائب رئيس البرلمان، القيادي في جمعية الوفاق خليل المرزوق باغت الاتحاد الأوروبي الذي اضطر إلى التخفيف من دعمه للسلطات البحرينية، فأشار إلى أنه يتابع تطورات الأوضاع في البحرين بقلق ودعا في بيان البحرين إلى ضمان الإجراءات القانونية اللازمة بشكل كامل فيما يتعلق باعتقال المرزوق.

كما قال ممثل الاتحاد الأوروبي في الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك إنه على المقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات ماينا كياي «أن يتابع عن كثب

الوضع في البحرين من أجل تقديم الدعم» مضيفا خلال اجتماع في أكتوبر/تشرين الأول بأنه ينبغي على الحكومة البحرينية «عمل المزيد لإعادة بناء الثقة، بما في ذلك النظر في مسألة الإفراج عن سجناء الأنشطة السياسية السلمية» وعقب بالقول «إننا ندين بشدة أعمال العنف الأخيرة وندعو السلطات البحرينية إلى ضمان حريات الرأي الأساسية وخاصة حرية الرأي والتجمع».

بدورها دعت آشتون على لسان المتحدث باسمها مايكل مان السلطات البحرينية إلى «بذل الكثير من الجهود الإضافية لتحقيق الإصلاح المستدام والشامل لا سيما فيما يخص المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب».

ضغوط على الاتحاد الأوروبي

مواقف الاتحاد الأوروبي هذه قابلتها دعوات متعددة له للضغط على السلطات البحرينية. وجاءت أولى هذه الدعوات في رسالة وقعها في يناير/كانون الثاني ثمانية نواب من «البرلمان الأوروبي»، وهي جزء من مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وطالبت الرسالة السيدة آشتون بالتنسيق مع الدول الأعضاء وممارسة ضغط علني من أجل الإفراج الفوري وغير المشروط عن «الرموز السياسية» في البحرين.

وكانت الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان قد دعت الاتحاد الأوروبي نهاية العام 2012 إلى «اتخاذ «موقف أقوى» حيال الوضع الذي يجري في البحرين، مطالبة دول الاتحاد ب«مواصلة إدانة حقوق الإنسان الجارية بشكل منتظم»، كما دعت الفيدرالية الاتحاد إلى دعم إنشاء آلية دولية لمراقبة تنفيذ توصيات لجنة تقصي الحقائق وتوصيات جنيف.

كذلك طالب العضو في «المنظمة الأوروبية البحرينية لحقوق الإنسان» أحمد الحداد الاتحاد الأوروبي «بحظر تصدير الغاز المسيل للدموع الذي يستخدم في قمع المتظاهرين، والذي تُصدّر منه المملكة المتحدة على ما يبدو إلى البحرين».

في يونيو/حزيران دعا وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة الاتحاد الأوروبي إلى تجاوز الدعايات السلبية، حسب وصفه.

موقف الوزير هذا جاء غداة دعوة منظمة «هيومن رايتس ووتش» مفوضية السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي للضغط على البحرين للإفراج عن المعتقلين السياسيين وعلى رأسهم زعماء المعارضة، واحترام تعهداتها في مجال حقوق الإنسان «إذا كانت حقوق الإنسان في صلب العلاقات



برزت في هذا السياق مواقف كبيرة للبرلمان الأوروبي الذي زار وفد منه البلاد نهاية العام 2012، وظل نوابه ولجانته على متابعة لصيقة للتطورات السياسية والحقوقية.

الخارجية للاتحاد الأوروبي»، حسبما ما ورد في بيان صدر قبيل زيارة كاترين أشتون إلى البحرين.

ومن الداخل البحريني، طالبت جمعية العمل الوطني الديمقراطي «وعد» وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي علناً بحث النظام السياسي في البحرين على إحداث انفراج أمني والبدء في بناء دولة مدنية ديمقراطية.

زيارة وفد البرلمان الأوروبي إلى البحرين

وكان وفد من البرلمان الأوروبي قد زار البحرين نهاية العام 2012، ونقل ريتشارد هويت، عضو الوفد الأوروبي، أن وزير العدل البحريني اعترف بوجود سجناء رأي وتهرب من سؤال المحاسبة، فيما رفض وزير الخارجية الحوار مع المعارضة التي وصفها بـ«المتشددة»، واعترف وزير الداخلية باستخدام الذخيرة الحية في مواجهة الاحتجاجات.

جاء هذا في وقت منعت فيه السلطات البحرينية الوفد الأوروبي من لقاء قيادات المعارضة الذين

يقضون أحكاماً بالسجن تصل إلى المؤبد، فيما استمع الوفد عن طريق هاتف العنبر إلى شرح مفصل من الحقوقي عبد الهادي الخواجة عن مطالب الثورة وأوضاع السجن.

البرلمان الأوروبي يتبنى قضية البحرين

وبرزت مواقف كبيرة وفاعلة من أعضاء البرلمان الأوروبي تجاه قضية البحرين، وفي فبراير/شباط رشحت النائبة البرتغالية في البرلمان الأوروبي أنا غوميز عبد الهادي الخواجة وابنتيه مريم وزينب الخواجة لنيل جائزة نوبل للسلام للعام 2013 تقديراً لنضالهم السلمي.

أعضاء البرلمان الأوروبي أكدوا في تصريح نشر على موقع البرلمان أنهم أبلغوا أعضاء في مجلس النواب البحريني خلال لقاء في مارس/آذار أن الحوار «يجب أن يشمل أيضاً مؤسسات المجتمع المدني والمعارضة السياسية».

في هذه الأجواء، تبنى البرلمان الأوروبي في سبتمبر/أيلول 2013 مشروع قرار بخصوص حالة الإنسان في البحرين يدعو السلطات البحرينية إلى «احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية بما في ذلك حرية التعبير وحرية التجمع» وعبر أعضاؤه عن عميق اسفهم «للتوصيات التقييدية التي أقرت من قبل المجلس الوطني البحريني والملك مؤخراً».

هذا القرار فاجأ دبلوماسيي دول الخليج العربي إذ أنه لم يكن على جدول أعمال جلسة البرلمان لكنه أدخل بوصفه «حالة طارئة تتعلق بحقوق الإنسان».

قرار البرلمان الأوروبي أثار رئيس الوزراء البحريني خليفة بن سلمان، ليهاجم البرلمان بشدة خلال لقاء مع صحيفة الوطن القطرية، ووصف خليفة القرار بأنه «ذريعة للتدخل»، وقال «لا ينبغي أن نغفل أن قضايا من نوع حقوق الإنسان وغيرها باتت ذريعة يستخدمها الآخرون للتدخل في شؤون الدول أو لفرض ما يريدونه عليها».

النشاط الأوروبي لم يقتصر على الدعوات العامة بل تخطاها إلى القضايا الخاصة. في هذا السياق تأتي مطالبة 58 نائباً أوروبياً في خطاب أرسلوه إلى ملك البحرين بالإفراج الفوري عن معاون الأمين العام لجمعية الوفاق، خليل المرزوق، وإسقاط جميع التهم عنه مؤكداً أن «بإمكانه أن يلعب دوراً كبيراً في دفع البحرين نحو حل سياسي».

وقال السيد غراهام واتسون من البرلمان الأوروبي «إذا كان أي شخص يدعو المعارضة إلى التخلي

عن العنف وانتهاج السلمية يعتقل من غير دليل ويحاكم للتحريض على العنف، فإن البحرين في وضع مؤسف للغاية. يجب وقف اضطهاد البحرين للأصوات».

الدول الأوروبية تتابع التطورات عن كثب

على صعيد التحركات المنفصلة لمستولي الدول الأوروبية، فقد صرح وزير الدولة الإيرلندي للشؤون الخارجية ديوتي باسكال في أكتوبر/تشرين الأول أن «القبض على القيادي المعارض خليل المرزوق نكسة مخيبة للآمال» وقال إن «الحكومة نقلت قلق إيرلندا بشأن قضايا حقوق الإنسان في البحرين بصورة منتظمة إلى السلطات البحرينية وسوف تواصل القيام بذلك» مؤكداً أن إيرلندا ستواصل متابعة حالة حقوق الإنسان في البحرين ورصد قضية المرزوق في هذا السياق.

وفي جلسة أقيمت في البرلمان السويدي في مارس/آذار حول أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، قال «أوريان هيلين» العضو في «الحزب الديمقراطي الاجتماعي» إنه «عندما يصل الأمر إلى البحرين فكل الحقوق منتهكة»، بينما ذكرت العضو في «الحزب الأخضر» والمتحدثة باسم لجنة الشؤون الخارجية النيابية السيدة بودليكيالوس أنه «لو كانت الحكومة في بلدي تصرف 40 في المئة من ميزانية المملكة على السلاح لتظاهرت ضدها».

وفي نوفمبر/تشرين الثاني ألمحت لجنة حقوق الإنسان في البرلمان السويدي إلى إمكانية استجواب وزير الخارجية كارل بيلت بشأن دور الحكومة فيما يتعلق بضمان أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، وذلك خلال لقاء ممثلتي منظمة سلام البحرين، وأكدت اللجنة أنها رفعت خطاباً عاجلاً للسلطات لتوفير العلاج اللازم لزعيم تيار الوفاء الأستاذ عبدالوهاب حسين.

فيما رأى السفير الإيطالي في البحرين ألبرتو فيكي في تصريح أدلى به في نوفمبر/تشرين الثاني أن الحوار هو السبيل الوحيد لتحقيق الأهداف السياسية في البحرين على المدى البعيد، مؤكداً أن التوصل إلى التفاهم «شيء مفيد ولن يكون هناك خاسر». وقال السفير إن «التسوية تحتاج لأن تكون على معرفة تامة بأنك لا بد أن تخسر شيئاً ما بشكل دائم ليعم الخير للبلاد برمتها».

وقال المندوب الدائم لألمانيا في مكتب الأمم المتحدة في جنيف هانز هنريتش شوماخر إن السفارة الألمانية في المنامة «تقدم معلومات متوازنة عن الوضع في البحرين». ودعا هنريتش شوماخر، خلال لقائه وزير شؤون حقوق الإنسان صلاح علي في سبتمبر/أيلول، دعا «المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان» إلى أن «تلعب دوراً أكبر في عملية خلق الثقة بين مكونات المجتمع المختلفة».

الموقف الروسي جاء متوازيا مع هذا السياق أيضاً، إذ أكد المندوب الدائم لروسيا في جنيف ألكسي بورودافكين، في لقائه مع الوزير البحريني صلاح علي في قصر الأمم المتحدة بجنيف، أن الحوار في البحرين «يجب أن تبنى نتائجه على التوافقات».

مواقف النزوح تمثلت في تصريح على لسان وزير الخارجية النرويجي إسبن بارت آيداه قال فيه إن بلاده تتابع عن كثب التطورات في البحرين.

من حق البحرينيين انتخاب حكومتهم

فيما دان البرلمان الأسترالي انتهاكات حقوق الإنسان ودعا إلى رفع مستوى الإدانة إلى السقف الأعلى في البرلمان الفدرالي، فأعرب النائب هاري جاكسين عن قلقه إزاء استهداف الطفولة في المملكة الخليجية موثقاً استنكاره بشواهد، وانتقد دخول قوات الأمن إلى المدارس في حين وصف تدخل قوات درع الجزيرة للمساهمة في قمع الثورة الشعبية مارس/آذار 2011 بأ «الاحتلال المباشر».

أما النائب الأسترالي لورين فرجسين فاستنكر استخدام القوة ضد المتظاهرين السلميين وانتقد محاكمة الطواقم الطبية. وأيد النائب مايكل دامبي حق البحرينيين في انتخاب حكومتهم مؤيداً «أن تنعم البحرين بحكومة منتخبة من قبل الشعب ذات توافق وطني وغير طائفية».

فرنسا تشيد بـ«نبيل رجب»

نهاية العام 2012 أشاد الرئيس الفرنسي «فرانسوا هولاند» بالحقوقى البحريني «نبيل رجب»، وقال في خطاب تكريمي لرئيسة الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان إن رجب «معتقل لا لشيء سوى لأنه طالب بالعدالة».

وأضاف هولاند مخاطباً رئيسة الفدرالية «أود، من خلالك، أن أتوجه بالشكر إلى مناضلي الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان الذين كثيرا ما يدفعون ثمنا غاليا مقابل شجاعتهم. ولا أنسى نائب رئيسكم السيد بيالياتسكي المعتقل في سجون بيلاروسيا، ولا نائب أمينكم العام السيد نبيل رجب المعتقل في البحرين، وكل أعضاء منظمتمك الذين هم خلف القضبان لا لشيء إلا أنهم طالبوا بالعدالة».

وخلال زيارته للبحرين في ديسمبر/كانون الأول 2012 قال السفير الفرنسي لحقوق الإنسان

فرانسوا زيمبراي إن «السجن ليس لمغربي» «تويت» ولا «الأطباء» مشيراً إلى أن فرنسا تقف مع جميع المدافعين عن حقوق الإنسان وأنها «على علم بمن تم اعتقالهم وخصوصاً الناشط الحقوقي نبيل رجب» و«لافتاً إلى «أن هناك متابعة ومناقشة بشأن اعتقال رجب».

بدوره، قال الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الفرنسية في يناير/كانون الثاني إنه «ما من سبيل لتحقيق المصالحة الوطنية وضمان تهدئة الاضطرابات على نحو مستدام إلا عن طريق الحوار».

وفي لقاء بين وكيل وزارة الخارجية لشؤون الشرق الأوسط ديدلر شابرت ووفد مرصد البحرين لحقوق الإنسان أكد شابرت أن الحكومة الفرنسية ترى أنه يجب أن يمثل الحوار كل الشرائح البحرينية بصورة عادلة لكي يحوز على إجماع الشعب ويصل للنتائج المنشودة التي ترضي كل البحرينيين بدون استثناء.

من جهته أبدى مسؤول العلاقات الخارجية في «الحزب الاشتراكي الفرنسي» «سيباستيان غريكور»، خلال لقائه القائم بأعمال الأمين العام لجمعية العمل الوطني الديمقراطي «وعد» «رضي الموسوي» في باريس دعم حزبه للجهود التي تبذلها الجمعيات السياسية المعارضة في البحرين من أجل إنجاح الحوار وتعبيد الطريق لحل حقيق ودائم للأزمة السياسية.

الدنمارك: الأمور تسير في البحرين بشكل خاطئ

من جهتها، أوضحت وزارة الخارجية الدنماركية بداية العام المنصرم أنها تستمر في الضغط على السلطات البحرينية على لسان وزير خارجيتها فيلي سوفندال الذي أكد أنه «لسوء الحظ، الأمور تسير في البحرين بشكل خاطئ».

وكان قد سبق لسوفندال أن طالب في مناسبات عديدة بإطلاق سراح الحقوقي عبد الهادي الخواجة الذي يحمل الجنسية الدنماركية إذ فاوض السلطات البحرينية من أجل إطلاق سراحه وقال إنه «يجب أن يتم الإفراج عن الخواجة لأسباب إنسانية» مضيفاً أنه يجب أن يخرج من السجن «ليواصل دفاعه عن الحقوق».

فيما أبدى سوفندال في مناسبات عدة تفاؤله بنجاح مهمته وأشار إلى أن الضغوط «ليست ديماركية فقط، إنما أيضاً هناك ضغط من عدد من حلفائنا في العالم» وأكد وزير التعاون من أجل التنمية الدنماركية كريستيان فريس باتش خلال جلسة مجلس حقوق الإنسان بجنيف في فبراير/

شباط أن «الدانمارك ستواصل مراقبة الوضع المتدهور في البحرين عن قرب» داعياً «المجتمع الدولي إلى مواصلة الضغط على النظام البحريني» الذي طالبته الدانمارك «باحترام حقوق الإنسان الأساسية ومن ضمنها حرية التعبير والتظاهر».

وشبه السفير الدنماركي في بيروت يان توب كريستينسن الناشط الحقوقي المعتقل عبد الهادي الخواجة بالزعيم الأفريقي والمناضل الحقوقي نيلسون مانديلا موضحاً مدى تقدير الشعب الدانماركي لـ«نضالات الخواجة» أثناء استقباله وفداً من منتدى البحرين لحقوق الإنسان في مارس/آذار.

العلاقة بين القبيلة والمستعمر: الملك: لماذا رحلتهم؟ وبريطانيا تزيد صادراتها إلى البحرين بنسبة 25%

في قعر دار البيت البريطاني، كرر الملك سؤال والده المهين، عن سبب اتخاذ بريطانيا قرار الانسحاب من البحرين في 1971: لماذا؟ هل طلب منكم أحد الذهاب؟. كانت تلك واحدة من جملة الهزلية الكثيرة، التي أطلقها الملك في العام 2013. لم تكن هذه أولها، ولم يكن آخرها احتفاله بما أسماه مرور 200 عام على الصداقة البحرينية البريطانية، ولا ادعاه أن قبيلته، التي غزت البحرين قبل 230 عامًا، هي من حولت البحرين إلى دولة عربية مسلمة مستقلة.

بريطانيا، نعني هنا الحكومة البريطانية، الحليف الأكبر لقبيلة آل خليفة، مثلت طوال 3 أعوام هي عمر الثورة، دور الداعم للنظام والحاضن له. تغاضت عن الانتهاكات الصاخبة التي يمارسها النظام البحريني، وشرعت أبوابها السرية والعلنية لاستقبال الملك وحاشيته في أكثر من مناسبة، وتدخلت بشكل سافر في شؤون البلاد الداخلية، خوفًا على مصالحها الشخصية من ثورة سلمية محققة يقودها مواطنون تواقون للحرية والعدالة.

هذا التقرير، يتناول جانبًا من العلاقة بين الحليفين البحريني والبريطاني خلال العام 2013، والمصالح المتبادلة بينهما؛ دعم سياسي تقابله مصالح اقتصادية، تلك التي تجرأ معها الملك مطالبًا باستمرار استعمار البحرين من قبل بريطانيا!!

لبريطانيا المستعمرة: لا ترحلي

في الخامس من شهر مايو/ أيار، وبينما كان الملك يستمتع بعرض للخيل العربية بمهرجان ويندسور الدولي للفروسية في بريطانيا، شارك فيه نجله خالد وناصر، اعترض الناشط البحريني، المقيم في «لندن» أحمد الوداعي، مقصوده حاملًا بيده علم بلاده، صارخًا بوجهه «أنت ديكتاتور». الوداعي اعتقلته الشرطة البريطانية المكلفة بتأمين الموقع، صرّح لاحقًا، لنشطاء تمكنوا من إجراء محادثة معه أثناء وجوده في الحجز، بالقول: «أنا فخور بما عملت».

خلال حفل استقباله، أظهر الملك شذوذه الأخلاقي وانفراط حسّه الوطني، حين دعا المستعمر بلغة الخائن لوطنه: لماذا؟ هل طلب منكم أحد الذهاب؟ وأنه وعلى الرغم من رحيل الاستعمار في العام 1971 إلا أن الوجود البريطاني في بلاده ظل حاضراً دون تغيير. كُرر سؤال والده المهين عن سبب اتخاذ بريطانيا لذلك القرار من جانب واحد. كما أعلن في خطاب ألقاه في ذلك الحفل عن تجنيس 240 بريطانيًا في البحرين، كانوا قد تقدموا بطلبات لذلك.

وفي سابقة تاريخية أكثر شذوذاً على مستوى العالم المستعمر والمستعمر، بدأت البحرين تحضيراتها للاحتفالات التي ستقيمها في العام 2020 بمناسبة الذكرى 200 لاستعمارها من قبل بريطانيا. فقد قدمت فرقة تابعة لسلاح الجو الملكي البريطاني عرضاً جويًا في سماء المملكة يوم الأحد 10 نوفمبر/ تشرين الثاني وسط دعاية إعلانية واسعة وبحضور السفير البريطاني.

شذوذ النظام لم يتوقف عند هذا الحد، فالتحضيرات التي وُجّهت دعوة عامة لحضورها ستستكمل خلال العام القادم، إذ سيتم إنشاء جناح خاص لها ضمن معرض البحرين للطيران الذي سيقام في يناير/كانون الثاني 2014.

للبريطاني المدافع عن حقوق الإنسان: ارحل

لكن البحرين التي قالت للمستعمر البريطاني لماذا رحلت؟ رحلت المحامي البريطاني بيت يثيري، الذي كان ينوي حضور محاكمة المساعد السياسي لأمين عام الوفاق خليل المرزوق. وكان يثيري زار البحرين في عام 2010 و2011 لمراقبة المحاكمات بالنيابة عن لجنة حقوق الإنسان في نقابة المحامين البريطانية، ومنع من الحصول على تأشيرة دخول المملكة يوم الإثنين 9 ديسمبر/ كانون الأول 2013، مما اضطره للرجوع إلى بلاده على متن رحلة العودة. هكذا إذن؛ ترحب البحرين ببريطانيا حين تأتي في ثوب المستعمر، ولا ترحب بها حين تأتي في صورة حقوقي.

التعاون العسكري بين البحرين وبريطانيا

في شهر مايو/ أيار 2013 كشف موقع إكسبلايت البريطاني للأخبار أن بريطانيا تسعى لزيادة مبيعاتها من الأسلحة إلى البحرين، مشيرًا إلى أن صادراتها للسلاح بلغت 13 مليون جنيه استرليني (7.5 مليون دينار) خلال الخمس سنوات الماضية. وأضاف أن نجل الملك ناصر بن حمد آل خليفة، وهو قائد كبير في الحرس الملكي في البحرين، زار معرض مكافحة الإرهاب في لندن، في سعي لتوظيف أحدث التقنيات ضد المحتجين المؤيدين للديمقراطية.

كما أشار الموقع أن رئيس المنظمة البريطانية للاستثمار الأمني والدفاعي (HUKTI DSO) ريتشارد بانجيوان، والملحق الدفاعي البريطاني كريستوفر موراي التقي وزير الدولة لشؤون الدفاع محمد بن عبدالله آل خليفة، في المنامة في 29 أبريل، لبحث التعاون العسكري الثنائي، وإقناعه بشراء المزيد من الأسلحة البريطانية.

وبسبب الضغوط الداخلية التي واجهتها الحكومة البريطانية، حول موقفها من النظام البحريني القتال، أعلنت في شهر أغسطس / آب عن قرارها الجديد بإخضاع تراخيصها لصادرات الأسلحة إلى عدد من «الدول المثيرة للقلق»، بما في ذلك البحرين، إلى تدقيق برلماني. النائب جون ستانلي، رئيس اللجنة، صرّح أن التحقيق سيركز على «27 بلدًا تعتبرها وزارة الخارجية والكونغرس بأنها أكبر قلق فيما يتعلق بحقوق الإنسان، إلى جانب 5 بلدان إضافية تعتبرها اللجان ذاتها مصدر قلق»، وأن البحرين ضمن البلدان الـ 5 الإضافية.

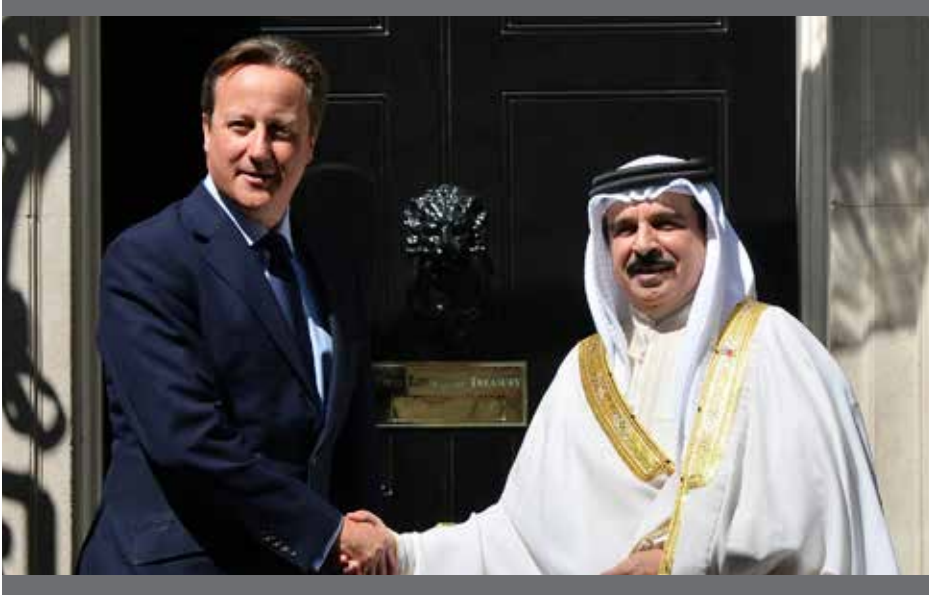
هذا التصريح تزامن مع تصريح آخر لمجموعة الدفاع البريطانية «بي أيه آي سيستمز» أعلنت من خلاله أن حكومة بلادها بدأت إجراء مناقشات أولية بشأن تزويد البحرين بـ 12 مقاتلة بحرية من مقاتلات يورو فايتر تايفون الأوروبية بمبلغ يزيد على نصف مليار دينار بحريني.

بالإضافة إلى ذلك نشرت صحيفة «ديلي تيلغراف» في عددها الصادر يوم 9 أغسطس / آب، مقالاً للصحفي «كون كافلين»، جاء فيه أن أحد البنود الرئيسية التي بحثها ملك البحرين مع رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كامرون في زيارته الأخيرة للمملكة تمحورت حول توقيع اتفاق تسليح قيمته أكثر من نصف مليار دينار بحريني.

تكنولوجيا التجسس البريطانية

هذا التناقض الحاد بين الخطاب الرسمي البريطاني، الداعي إلى الإصلاح، والعمل على أرض الواقع، دفع جمعية العمل الوطني الديمقراطي «وعد» لإرسال رسالة مفتوحة إلى وزير الدولة البريطاني لشؤون الشرق الأوسط أليستر بيرت، حول زيادة صفقات الأسلحة بين المملكة المتحدة بشكل ملحوظ، وخاصة في فترة ما بعد الأزمة، يعطي الشرعية للحكومة البحرينية لمواصلة انتهاكاتها، وبخاصة إذا لم تلحق بها شروط صارمة.

كما احتجت منظمة CAAT المناهضة لبيع الأسلحة على هذه الصفقات، وذلك عشية انطلاق معرض DSEI، أحد أكبر معارض الأسلحة في العالم، والذي أقيم في لندن خلال شهر سبتمبر/ أيلول. المنظمة البريطانية صرّحت على لسان أحد أعضائها، كاي ستيرمان، بالقول: «يجب أن



في قعر دار البيت البريطاني، كرر الملك سؤال والده المهين، عن سبب اتخاذ بريطانيا قرار الانسحاب من البحرين في 1971: لماذا؟ هل طلب منكم أحد الذهاب؟

نتوقف عن بيع الأسلحة للبحرين والعائلة الحاكمة، ينبغي أن نقول لهم أنهم ليسوا موضع ترحيب في المملكة المتحدة».

من جهة أخرى استمرت تداعيات قضية استخدام تكنولوجيا التجسس البريطانية ضد معارضين بحرينيين بالتداول خلال العام 2013، فبعد رفض الحكومة البريطانية الكشف عما إذا كانت قد حققت مع شركة غاما الأنجلوألمانية في المملكة المتحدة، أعلنت جهة الاتصال الوطني في بريطانيا (NCP)، التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي، في شهر يونيو/ حزيران قبول الشكوى المقدمة ضد هذه الشركة المتهممة بخرق ما يقارب اثني عشرة توصية من إرشادات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتعلقة بحقوق الإنسان، من خلال بيع حكومات بينها البحرين برامج تجسس ومراقبة.

وكانت الناشطة البحرينية، آلاء الشهابي (30 عامًا)، وهي تحمل الجنسيين البحرينية والبريطانية، وإحدى الأعضاء المؤسسين لـ «بحرين ووتش»، قد ادّعت بأنها تلقت أربع رسائل بريد إلكتروني

خادعة تحتوي برمجيات خبيثة تسمح بالتجسس على جهاز الكمبيوتر أو الهاتف للشخص المستهدف، وتشغيل آلة التصوير والميكروفون الخاص به، إضافة إلى تقصي موقعه الجغرافي وتسجيل كل الحروف التي تُكتب، ومراقبة البريد الإلكتروني والرسائل النصية المباشرة والصوتية.

الشهائي رحّبت بقبول الدعوى معتبرةً أن «هذه القضية هي الأولى من نوعها، ومبينة على أدلة دامغة قدمتها جهات الشكوى، وبالتالي فإنها سوف تثير عددًا من المسائل الهامة و الجوهرية، ليس فقط حول العملية التجارية نفسها». أما كريستيان مهر، المدير التنفيذي لفرع منظمة مراسلون بلا حدود بألمانيا، والتي شاركت في رفع الدعوى، فعلق على الخبر بالقول: «إن قبول الشكوى يمثل خطوة هامة إلى الأمام لحماية الصحفيين في جميع أنحاء العالم من المراقبة المتطفلة من خلال برمجيات التجسس المتقدمة».

بريطانيا: انتقادات خجولة

تصريحات الحكومة البريطانية خلال العام 2013، حتى (المعاقبة) منها للنظام البحريني، لم تتجاوز حد كلمات خجولة مثل «التحفظ على»، أو «التخوّف من»، أو «الدعوة إلى»، أو «الحث على»، دون إشارات واضحة أو صريحة، أو ضغوط محتملة.

فمع اقتراب الذكرى الثانية لثورة 14 فبراير 2011، صرّح وزيرها لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أليستر بيرت أن حكومته ملتزمة بدعم كافة محاولات المصالحة في البحرين للمساعدة في إحلال الاستقرار هناك، داعيًا كافة الأطراف للانخراط في حوار حقيقي شامل يكون فيه للجميع دور في تسوية الوضع السياسي.

وبعد تأييد المحكمة البحرينية العليا للأحكام الصادرة بحق زعماء المعارضة السياسية المعتقلين، اكتفى بالتعبير «في الوقت الذي حكم على هؤلاء الأشخاص ظهرت تقارير أكدتها اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، توحى بتعرض المتهمين لانتهاكات خلال فترة الاحتجاز، وعدم تمكنهم من الحصول على المشورة القانونية وإكراههم على الاعتراف».

وبعد اعتقال كل من نفيسة العصفور وريحانة الموسوي، خلال سباق الجائزة الكبرى في 20 نيسان/أبريل، اكتفى بيرت بـ(مطالبة) حكومة البحرين، بالعمل على ضمان الإجراءات القانونية اللازمة.

بيرت، الذي قام بزيارة إلى البحرين في أوائل الصيف للمشاركة في الاجتماع الوزاري المشترك

بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والاتحاد الأوروبي، دعا «الحكومة والجمعيات السياسية وقادة المجتمع إلى انتهاز فرصة شهر رمضان الكريم، وهو وقت العبادة والتأمل والتسامح والغفران، لمواصلة الحوار والحث على الثقة ونبذ العنف».

وزارة الخارجية البريطانية بدورها أعربت عن (تخوفها) من تدهور بعض مجالات حقوق الإنسان في البحرين، لاسيما وأن أي تقدم لم يتحقق على صعيد الحوار السياسي. ففي تقريرها حول حقوق الإنسان والديمقراطية لعام 2012، كشفت الخارجية أن لديها (تحفظات) تجاه بعض الإجراءات التي اتخذتها السلطات البحرينية؛ كمنع الاحتجاجات، والتضييق على الجمعيات السياسية، وسحب المزيد من الجنسيات البحرينية، وعدم معاقبة المسؤولين المتهمين بتعذيب المعتقلين، وازدحام السجون، وعدم توفر كاميرات مراقبة في بعضها.

وفي أكتوبر 2010، وخلال اجتماع عُقد في لندن، وجمع وزير الخارجية، وويليام هيغ، بولي عهد البحرين سلمان بن حمد آل خليفة، (دعا) هيغ البحرين للتحقيق الفوري والحيادي في مزاعم سوء المعاملة، مؤكداً على ضرورة توفير البيئة المناسبة لحوار بناء يضمن الاستقرار.

وبمناسبة الذكرى الثانية لنشر تقرير لجنة التحقيق المستقلة، امتدح الناطق باسم الخارجية تشكيل اللجنة، لكنه في الوقت ذاته اعتبر أن التقدم في تنفيذ بعض توصياتها كان بطيئاً وما زال هناك المزيد مما (يتعين) عمله بشأن المساءلة، وخصوصاً فيما يتعلق بحالات الوفاة، ومزاعم التعذيب أثناء اضطرابات عام 2011، والرد على المزاعم المستمرة حول الانتهاكات.

الدعم والرعاية الرسميان

في شهر أغسطس/ آب، أصدرت الحكومة البريطانية بياناً عقب زيارة سرية قام بها حمد بن عيسى آل خليفة إلى المملكة المتحدة، وقد جاء فيه: «إن رئيس الوزراء ديفيد كامرون يكرر دعم بلاده للإصلاحات السياسية التي تجري في البحرين، لكنه يشجع ملكها على إحراز تقدم ثابت في جميع المجالات». الكثير من المراقبين اعتبروا البيان بمثابة ضوء أخضر للنظام البحريني لمواصلة حملة القمع التي ينفذها ضد المعارضة.

وكان كامرون قد صرّح سابقاً، في شهر يونيو/ حزيران، خلال حديث مباشر مع هيئة الإذاعة البريطانية، أنه لا يجوز المقارنة بين سوريا والبحرين، معللاً ذلك بالقول: «هناك دكتاتور وهنا ملك بدأ بالإصلاح، وإن كان محدوداً ونحن نشجع على زيادته».

في المقابل كشف المعارض السعودي المقيم في لندن الدكتور حمزة الحسن، معلومات عن أن الحكومة البحرينية أعادت خلال شهر أغسطس/ آب تشكيل مجموعة أصدقاء «لوبي» يعملون لصالحها في البرلمان البريطاني. الحسن ذكر أنه «قبل إعادة التشكيل كان اللوبي مهزوزًا ضعيفًا لا يعرف ماذا يصنع وعن ماذا يدافع».

وعلى الرغم من أن تقرير البرلمان البريطاني للعام 2013، بشأن الحالة البحرينية، احتوى لأول مرة أوصافًا واقعية تدين السلطات الرسمية، إلا أن الحكومة البريطانية لم تبدل شيئًا من سياستها المخملية تجاه النظام البحريني، الذي حذرته والولايات المتحدة الأمريكية، عبر سفارتهما في المنامة، من تظاهرات سياسية محتملة خلال شهر نوفمبر/ تشرين الثاني على هامش ذكرى عاشوراء.

سفراء بريطانيا: مصالحنا أهم من حقوق الإنسان

السفير البريطاني السابق في الولايات المتحدة الأمريكية، كريستوفر ماير، قال أنه «سيقدّم دائمًا مصالح بريطانيا التجارية على حقوق الإنسان في البحرين». جاء ذلك ردًا على تغريدة في «تويتر» للباحث في مركز RUSI الملكي للأبحاث، شاشانك جوشي، أشار فيها لصفقة بيع الطائرات الحربية البريطانية للبحرين «بالرغم من انتهاكات حقوق الإنسان فيها».

في الحقيقة، لم يكشف السفير السابق جديدًا، لكنه وضعه هكذا تحت الضوء مباشرة وبلا مكياج، أي أنه لم يستخدم الموارد الدبلوماسية التي تخفي الوجه المتزهل تحت طبقات المواد التجميلية.

تعرض السفير البريطاني السابق إلى سيل من ردود الأفعال على هذه التغريدة، حيث وصف جوشي في تغريدة أخرى كلام السفير بأنه «صادق جدًّا»، واستدرك بالإشارة إلى أنه «من جهة أخرى، فإن الطائرات الحربية تستخدم في انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا معظم أيام الأسبوع».

وتداخل زميل آخر في المركز البحثي ذاته قائلاً بأن رسالة السفير هي أن بريطانيا تدعم سلطات البحرين، ولكن ذلك لا يقلل من مطالب حقوق الإنسان، وقال أيضًا: «لكي يدافع عنك الآخرون، يجب عليك أن تدفع الأموال من أجل جهازك العسكري».

أما السفير البريطاني في البحرين، إيان لينزي، فمعروف بمواقفه الغريبة، وتصريحاته الوقحة تجاه

الشعب البحريني، وعلاقته المشبوهة بالعائلة الحاكمة في البحرين، وله تصريح مستفز بشأن سحب جنسية بعض المواطنين البحرينيين والتعاون مع النظام فيما أسماه «مكافحة الإرهاب»، وصولاً إلى رمي التظاهرات السلمية بأوصاف تشبه ما تقوله الحكومة، واتهام «هيومن رايتس ووتش» بالانحياز، وانتقاد تقريرها الأخير علناً. جاءت تصريحاته هذه بعد انتهاء زيارة وفد من منظمة «هيومن رايتس ووتش للبحرين»، وانتقادها القاسي للقمع المفرط من حلفاء السيد لنزي.

فيما جاء الرد عليه من مديرة برنامج الشرق الأوسط في «هيومن رايتس ووتش» سارة ليا ويتسون، التي علقت بشكل صريح على انتقادات السفير البريطاني، قائلة له بوضوح إن «المليار دولار التي تربط حكومتكم بالسلطات البحرينية هي السبب».

لينزي نفى خلال حوار صحفي في 23 أبريل/ نيسان، وجود صلة واضحة بين إيران والأمور الداخلية التي شهدتها البحرين، وفق ما صدر عن تقرير لجنة تقصي الحقائق، لكنه مع ذلك لم يُخف قلقه من أن تقوم الجمهورية الإسلامية وجهات أجنبية أخرى باستغلال الفرص السياسية والدعائية.

وفي لقاء جمعه ورئيس الحكومة البحرينية خليفة بن سلمان آل خليفة، في شهر أغسطس/ آب، مدار الحكومة بالقضيبية، انتقد لينزي ما أسماها دعوات «تعطيل مظاهر الحياة»، في إشارة لحملة تمرد البحرين، واصفاً إياها بـ «الموجة الزائفة التي نجحت الحكومة في التعامل معها».

في حين انتقد المتحدث باسم حملة تمرد البحرين، حسين يوسف، تصريحات السفير قائلاً: إن الحملة جاءت من أجل تفعيل الحياة الديمقراطية والعدالة، معتبراً أن شعارها «بحرين عربية مستقلة وديمقراطية» يثير قلق المستعمر ومن أسماهم ودائع الاستعمار.

وخلال حفل أقيم في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، للإعلان عن «الأسبوع البريطاني في البحرين»، الذي سيقام في مطلع العام 2014، أكد لينزي أن الصادرات البريطانية إلى البحرين خلال العامين الماضيين «زادت بنسبة تبلغ بين 20 إلى 25 في المئة»، وأن العديد من الشركات البريطانية «ترغب في الحضور إلى البحرين بسبب السياسة الاستثمارية الصديقة للشركات الأجنبية، ووجود فرص استثمارية كبيرة، وكذلك رخص السكن، بالإضافة إلى قرب البحرين من المنطقة الشرقية في السعودية».

بريطانيون لا يشبهون حكومتهم

كان ما سبق هو موقف الحكومة البريطانية، لكن ذلك ليس موقف الشعب البريطاني، ولا النشطاء أو المنظمات الحقوقية التي تعنى بالقضية البحرينية وتمارس ضغطها على حكومتها.

في 26 يونيو/ حزيران قال اللورد البريطاني إيريك إيفري إن النظام البحريني يستخدم التعذيب كأداة ضد المعارضين، وأضاف إيفري، موجهاً خطابه للنظام البحريني، في مؤتمر صحافي عقد في مجلس اللوردات لمناسبة اليوم العالمي لمناهضة التعذيب، وشارك فيه عدد من الشخصيات البحرينية المعارضة: «يمكنك قتل البشر ولكن لا يمكنك أن تقتل الفكرة»، مشدداً على أن «مدافعين عن حقوق الإنسان كعبد الهادي الخواجة يقبعون في سجن لأنهم كانوا يطالبون بالتغيير بالطرق السلمية».

وفي شهر نوفمبر/ تشرين الثاني، دشّن اللورد عريضة إلكترونية لإعادة الجنسية إلى 31 بحريني سحبت منهم خلال العام الماضي، ودعا إلى التوقيع عليها. وقال آيفري على حسابه على «تويتر» إن «سحب الجنسية من 31 شخصاً يريدون تغييراً للحكومة من دون مراعاة الأصول القانونية يتعارض مع سيادة القانون».

من جانبهم وجّه العديد من الناشطين البحرينيين والأجانب تعليقات وأسئلة تستوضح دور السفير البريطاني في البحرين «إيان لينزي»، وذلك إلى وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية «أليستر بيرت»، خلال فترة النقاش المفتوح معه حول قضية البحرين صباح يوم 9 أبريل/ نيسان؛ ففيما سأل ناشط غربي الوزير: «ألا تظن أن السفير يهين البحرينيين حين يقول إن إيران وراء الحركة السياسية؟»، كتب آخر إن «السفير يتبع خط النظام، ولا يمكن أن يكون هناك توازن بينما الانتهاكات مستمرة»، ثم غرّد ثالث إن «على السفير البريطاني أن يقدم اعتذاراً للبحرنيين عن تصريحاته».

وبينما علق ناشطون بالقول إن «البحرين تحتاج إلى فعل حازم من بريطانيا، لا مجرد كلمات ضعيفة»، كتب آخرون إن «بريطانيا يجب أن توقف العلاقات الاقتصادية مع البحرين إذا كانت ترى أن مشكلة التعذيب لا زالت موجودة فعلاً».

السياسة الدولية والإقليمية

199

للاطلاع على مصادر التقرير ومراجعته، انظر النسخة الإلكترونية على الوصلة التالية:
<http://bhmirror.no-ip.biz/news/12811.html>

الدبلوماسية البحرينية تحاول تحييد طهران في الصراع السياسي... وفوبيا إيران تختتم العام 2013 رغم سقوط بروباغندا الملك!

«مملكة البحرين أفشلت مخططا خارجيا تم الإعداد له لمدة لا تقل عن عشرين أو ثلاثين عاما استهدف البحرين حتى تكون الأرضية جاهزة لذلك، فلتهنأ البحرين بما أنجزته وليحفظ الله البلاد»

حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البحرين، 20 مارس/آذار 2011

كان آخر اتهام بحريني لإيران بالضلوع المباشر في أعمال مناهضة للنظام قد جهّز للنشر نهاية العام 2013، في سلسلة اتهامات لم يستطع حتى تقرير بسيوني أن يسدل عليها الستار!

كان 2013 عاما مليئا بالمتغيرات السياسية التي أفضت مضجع النظام في البحرين، وجعلت من الدبلوماسية البحرينية تتحرك أكثر لتحديد إيران في الصراع السياسي الدائر منذ العام 2011 بين الأغلبية المعارضة والنظام القبلي.

لكن خاتمة 2013 كانت ادعاءً متكررا بوقوف الحرس الثوري الإيراني خلف تدريب ناشطين بحرينيين على تنفيذ تفجيرات في البلاد، وذلك إثر إلقاء القبض على مجموعة من المطاردين حاولوا الهروب من البلاد عبر البحر!

ورغم خطورة الاتهام، لم تسحب البحرين سفيرها من إيران كما فعلت بعد مجرد تصريح من وزير الخارجية الإيراني في 15 مارس/آذار 2011، ولم تقم بأية إجراءات أخرى ولا حتى احتجاج!

جاء ذلك غداة الاتفاق الدولي بين إيران والعالم حول برنامجها النووي، والذي هزّ المعادلات السياسية في الإقليم وزاد من قلق النظام في البحرين على مصيره السياسي!

السياسة الدولية والإقليمية 201

كيف اشتغلت الدبلوماسية البحرينية تجاه إيران على مدى 3 أعوام من عمر الثورة، ماذا يريد النظام البحريني من إيران، ولماذا يهاجمها ويتهمها بتدبير التحركات السياسية المعارضة تارة، ثم يطلب منها الوساطة تارة أخرى؟

إيران: عبر التاريخ

مرّت العلاقات بين البحرين وإيران بطورين مختلفين تماما في التاريخ الحديث والمعاصر، الأول كان الوقوف في وجه ادّعاءات شاه إيران المخلوع محمد رضا بهلوي بتبعية البحرين لإيران، وبرمانه الذي اعتبرها المحافظة رقم 14 في العام 1957، بحكم خضوعها الاسمى للدولة الصفوية والدولة الأفشارية فترة من التاريخ. انتهى هذا النزاع الذي كانت بريطانيا عاملا فيه، بإرسال بعثة تقصي من الأمم المتحدة في العام 1970 لاستطلاع رأي الشعب حول مصير البلاد السياسي.

لجأ حاكم البحرين وقتها عيسى بن سلمان آل خليفة إلى المراجع الدينية الشيعية في العراق لإقناع الشيعة في البحرين بدعم حكم آل خليفة ورفض التبعية لإيران في «الاستفتاء» المزمع، مطلقا وعوده للمرجعية بأن لا يظلم أي شيعي في البلاد. أراد البحرينيون الاستقلال، ليس حبا في حكم آل خليفة ولا ثقة به، ولكن لأنهم ببساطة لم يجدوا أنفسهم يوما تابعين لإيران، أو رعايا إيرانيين.

البحرين والشاه

الصحافي المصري محمد حسنين هيكل كشف في حديث متلفز نهاية العام المنصرم أنه كان أحد المفاوضين مع إيران حول «الجزر الإماراتية الثلاث»، مؤكدا أن سكوت العرب عنها وبقائها منطقة متنازع عليها جاء مقابل أن تبقى البحرين عربية تحت حكم سني رغم وجود أغلبية شيعية، طبقا لمعادلة التوازن في المنطقة خلال الفترة التي سبقت الاستقلال.

ظلت العلاقات ودية تماما بين البحرين و«شرطي الخليج» منذ العام 1970 وحتى سقوط نظام الشاه، كما اختفى الحديث عن مزاعم إيران بتبعية البحرين لها. تبادل النظامان الزيارات والتنسيق، وبينما زار أرفع الدبلوماسيين الإيرانيين البحرين، زار رئيس مجلس الدولة خليفة بن سلمان طهران في العام نفسه، كما زارها لاحقا حاكم البحرين عيسى بن سلمان، واستمر تبادل الزيارات حتى العام 1975، حين بلغت الاضطرابات السياسية في إيران أوجها!

وفي 1979 نجحت الثورة الإسلامية في إيران بقيادة المرجع الديني الراحل آية الله الخميني، يسقط نظام الشاه ويتأسس نظام الجمهورية الإسلامية في إيران، الذي بات ينظر إليه على أنه

الدولة الراعية للمسلمين الشيعة في أنحاء العالم، وهكذا منذ بداية الثمانينات، وفي عهد عيسى بن سلمان نفسه، لم تتوقف الاتهامات البحرينية لإيران بـ«تصدير الثورة»، ورعاية مخططات انقلابية ضد النظام الحاكم، وحوكم العديد من المعارضين الشيعة بتهم التخابر مع إيران وتهريب السلاح منها وتلقي أوامرها مباشرة أو عبر وكيلها في لبنان «حزب الله»!

لم تصدر عن النظام الإسلامي في إيران أية تصريحات رسمية تطالب بما كان يطالب به نظام الشاه في البحرين، وحتى على المستوى التنظيري لم يعلن عن أي مخطط لدولة شيعية واحدة، أو حتى لاتحاد شيعي، لكن اهتمام إيران بالشيعة في البحرين والسعودية ولبنان والعراق وغيرها من البلدان هو اهتمام مكشوف على الملأ، والتوجهات التي تميل إلى التحالف معهم ودعمهم تلعب فيه الخلفية الدينية المشتركة دورا كبيرا.

وتاريخياً، بعد جمود الحوزة الدينية في النجف الأشرف حين كان العراق تحت حكم حزب البعث، شكلت الحوزة الدينية في مدينة قم المقدسة مقصد الكثير من البحرينيين الشيعة وباتت مصدرا تخرّج منه العديد من رجال الدين الشيعة في البحرين اليوم، وشكل هذا عامل تلاق آخر استخدمه النظام للتشكيك في ولاء الشيعة في البحرين واتهام إيران بدعمهم، بل عمدت السلطات إلى منع البحرينيين المقيمين هناك من دخول البلاد خلال انتفاضة التسعينات.

مع ذلك، تؤكد الشواهد على أن النظام حاول أن يحدّ إيران عن صراعه السياسي مع المعارضة الشيعية قدر الممكن، ومع تأسيس الجمهورية الإسلامية في إيران العام 1979 أرسلت البحرين سفيرا جديدا إلى طهران هو حسين راشد الصباغ، كما التقى وزير الخارجية البحريني السابق محمد بن مبارك آل خليفة بوزير خارجية إيران وقتها إبراهيم يزدي، على هامش اجتماعات الأمم المتحدة في نيويورك، وشكا له أن دول الخليج بما فيها البحرين متلهّفة على أن تكون لها علاقات طيبة مع النظام الجديد في إيران، إلا أنهم يجدون أنفسهم مهاجمين من النظام بشكل دائم، إذ وجّه لهم الاتهام بأنهم أمريكيون وصنائح الشاه، وأنهم يضطهدون الأقلية الشيعية، وأكد مبارك للوزير الإيراني أننا «لم نعد رجال الشاه بعد رحيله»! (محمد حسنين هيكل، مدافع آية الله، ص 262).

وساد الهدوء العلاقات بين النظام البحريني وإيران في فترات متقطعة منذ العام 1979، وفي حين كان نائب رئيس الوزراء الإيراني صادق طباطبائي (1979) ووزير الخارجية الإيراني صادق قطب زاده (1980) أول مسئولين رفيعين من إيران الثورة يزوران البحرين، زار الملك البحريني حمد بن عيسى طهران في العام 2002، ليكون أول حاكم بحريني يزور إيران بعد سقوط نظام الشاه، وفي



كيف اشتغلت الدبلوماسية البحرينية تجاه إيران على مدى 3 أعوام من عمر الثورة، ماذا يريد النظام البحريني من إيران، ولماذا يهاجمها ويتهمها بتدبير التحركات السياسية المعارضة تارة.

أحد تصريحاته أبدى الملك رغبته في تمثين العلاقات مع طهران في جميع المجالات، ورد الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي الزيارة بمثلها في العام 2003.

لكن وثيقة ويكيليكس مسربة تحمل الرقم 08MANAMA795، تاريخ 12 فبراير/شباط 2008، قالت إن القيادات البحرينية تركز في أي محادثات ثنائية مع أمريكا على إيران، وتشير إلى أنه ليس هناك حب ضائع بين القيادة البحرينية والنظام الإيراني. ويرى الملك وولي العهد أن إيران تمثل التهديد الأكثر جدية على المدى الطويل للبحرين والمنطقة. وبحسب الوثيقة «تبقى المسألة الشديدة الحساسية بالنسبة إلى الأسرة المالكة السنية هي النفوذ الذي تملكه إيران لدى المعارضة الشيعية».

وثيقة أخرى لويكيليكس في 2006/1/11 كشفت أن الملك اشتكى من أن قطر أصبحت «ستاليت إيراني»، وأنه قال إن البحرينيين يجب أن يقيموا سلاماً حقيقياً مع الإسرائيليين «نحن جديون في الدفع في هذا الاتجاه، وفي لقاء الإسرائيليين... عندها يمكننا جميعاً أن نواجه إيران».

الباحثة الأسترالية في شؤون الشرق الأوسط زوي هولمان فسّرت السياسات البحرينية تجاه إيران باعتبار النزاع البحريني-الإيراني الحديث «ليس طائفياً بقدر ما هو استراتيجي».

فوبيا إيران ما بعد 14 فبراير

وفضلا عن مختلف التصريحات الرسمية التي اتهمت إيران بالتدخل في البحرين أثناء احتجاجات فبراير/شباط 2011، و«اختطاف الحراك السلمي والمطالب العادلة»، قال الملك حمد في حديث عقب قمع الاحتجاجات بمساندة قوات سعودية وإماراتية «إن مملكة البحرين أفلست مخططا خارجيا تم الإعداد له لمدة لا تقل عن عشرين أو ثلاثين عاماً استهدف البحرين حتى تكون الأرضية جاهزة لذلك، فلهنأ البحرين بما أنجزته وليحفظ الله البلاد» واعتبر هذا التصريح اتهاماً ضمنياً لإيران.

وبداية العام 2012 كشفت صحيفة إسرائيلية أن الملك اعتبر أن إيران تهديد مشترك للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من ناحية، وللبحرين من ناحية أخرى، في لقاء جمعه بنائب رئيس المؤتمر اليهودي العالمي.

بدأ أن النظام من أعلى هرمه يتجه بقوة إلى استخدام «الورقة الإيرانية» في تفسير الاحتجاجات التاريخية المناهضة له، والتغطية على جرائمه الواسعة ضد المحتجين. كان النظام أول من بدأ بحرف مسار الأزمة السياسية عبر تصدير المشكلة الداخلية إلى الخارج، ووضع إيران والعالم في منتصف الصراع السياسي الدائر.

وبعد قمع اعتصام دوار اللؤلؤة منتصف مارس/آذار 2011، بلغ الأمر بالإعلام الموالي للنظام أن يتهم أي جهة دولية تدعم مطالب المحتجين بأنها «صفوية» وموالية لإيران، في حين صرحت الوكيل المساعد في وزارة الصحة مريم الجلاهمة أن أحد أفراد وفد منظمة هيومان رايتس ووتش كان إيرانيا مثيرة الشكوك حول حياديتها، وفي أحد أوضاع التناقضات قبل الملك لاحقا بتعيين قاضية إيرانية في لجنة تقصي الحقائق التي رأسها البروفيسور شريف بسيوني!.

فوبيا إيران كانت على لسان كل صحافيي السلطة ومواليها، وكذلك البرامج التلفزيونية الحكومية، وخصوصا برنامج الرائد الذي انتقده تقرير بسيوني، وفي هذا الإطار برز مصطلح (الخونة) الذي كان يوصف به الشيعة البحرينيون إجمالاً، باعتبار احتجاجاتهم خيانة للبلاد لصالح إيران التي يتهمون بموالاتها!.

وفبركت بعض اللاتفات المحمولة في دوار اللؤلؤة لتظهر المحتجين كراغبين في استيراد الثورة الإيرانية، حيث استبدلت العبارة الحقيقية في إحدى اللاتفات بعبارة «لا للعربي الخوان... تحيا تحيا إيران!» وطالبت جهات موالية بغلق السفارة الإيرانية في البلاد في حين دعت غرفة التجارة والصناعة البحرينية إلى مقاطعة البضائع الإيرانية، ورددت شخصيات رفيعة من الموالاة أن ما يحدث ليس إلا «مؤامرة إيرانية أمريكية» ضد البحرين، الأمر الذي أثار استغراب وسائل الإعلام الدولية وقتها!.

وتعرض معتقلون، بمن فيهم الأطباء، خلال فترة «الطوارئ» إلى التعذيب لإجبارهم على الاعتراف بأنهم كانوا على اتصال بالسلطات الإيرانية! أو أنهم عملاء إيرانيون، وأنهم جلبوا أسلحة من إيران، وكان المحققون يقولون لبعضهم أثناء التعذيب «إن الشيعة الخونة سيرسلون إلى العراق وإيران»، في حين هدد آخرون أحد المعتقلين بأنهم سيقتلونه ويقطعونه إرباً ثم يرسلون هذه القطع إلى إيران، حسب ما ورد في تقرير بسيوني!.

درع الجزيرة لمواجهة إيران

وزعمت السلطات في شهادتها للجنة تقصي الحقائق أنها كانت قلقة بشأن احتمال تدخل إيراني مسلح في البحرين، وأن هذه المخاوف كانت من ضمن الأسباب الرئيسية وراء طلبها نشر قوات درع الجزيرة، مشيرة إلى أنها كان تخشى قيام وحدات من الأسطول الحربي الإيراني بمحاولة توصيل أسلحة للجماعات الشيعية المشاركة في التظاهرات! (التقرير، فقرة 1568).

وادّعت السلطات أيضاً أن الدبلوماسيين العاملين بالسفارة الإيرانية بالمنامة كانوا على اتصال بزعماء وجماعات المعارضة البحرينية، وأنهم قاموا بتشجيع الزعماء على الاستمرار في التظاهرات وتصعيد المطالب، ما اضطرها لطرد أحد الدبلوماسيين. (التقرير، فقرة 1569).

واتّهمت السلطات 21 من زعماء المعارضة ضمن ما عرف بقضية قلب نظام الحكم (قضية الرموز) بأنهم (وعلى الأخص زعيم حركة حق حسن مشيمع) «تخابروا مع عناصر إيرانية» وسعوا «بأنفسهم» إلى حزب الله و«بعض العناصر من إيران» يستعدونهم ضد مملكة البحرين، وبحسب منطوق الحكم كان رد هذه الجهات أنها «شنت عبر قنواتها الفضائية الحرب العوان ضد مملكة البحرين»!.

وعادت السلطات لاحقاً لتعلن على لسان وزير الخارجية البحريني تصديقها لرواية (شاكوري/

مشيمع) التي رُوِّجتها المخابرات السعودية، وزعمت أن أجهزة المخابرات كشفت ارتباطا مباشرا بين حسن مشيمع والضابط في الحرس الثوري علي غلام شاكوري، المسئول عن المخطط المزعوم لاغتيال السفير السعودي في واشنطن عام 2011، إلا أنه لم تكن هناك أية تبعات قضائية حول ذلك، ولم تدخل هذه التفاصيل رسميا في محاكمة مشيمع.

وفي أحد أهم زج «عملي» لإيران في احتجاجات 2011، كشف النقاب قبيل أيام من صدور تقرير بسيوني عن «خلية قطر» التي ضُمَّت مجموعة ناشطين قبض على بعضهم عند الحدود القطرية ثم اتهموا بالتخابر مع مسئول الحرس الثوري في إيران للقيام بـ«أعمال عدائية ضد البحرين» كاستهداف المنشآت الحيوية والحساسة وضرب مقر وزارة الداخلية، وجسر الملك فهد، ومبنى السفارة السعودية، ورغم أن الاتهام جاء من قطر أساسا بحسب ما أعلنت السلطات في البحرين، فإن قطر لم تصدر أي تعليق رسمي، كما غابت محاضر التحقيق مع المتهمين في قطر، ولكن المحكمة قضت بسجنهم جميعا 10 سنوات، معتمدة على أدلة مثل حجوزات طيران إلى سوريا، مبالغ بالتومان الإيراني، وجهاز حاسوب يحتوي معلومات حساسة!.

سقوط البروباغندا الإيرانية على يد بسيوني

وجاء تقرير لجنة تقصي الحقائق برئاسة البروفيسور شريف بسيوني صادما للنظام وللملك تحديدا، حين نفى أن يكون هناك تدخل إيراني في أحداث 14 فبراير، لتسقط بذلك بروباغندا الملك التي عوّل عليها كثيرا في تفسيره لأحداث 2011.

وقال التقرير إن الدليل الذي قدمته حكومة البحرين للجنة حول تدخل جمهورية إيران الإسلامية في الشئون الداخلية لمملكة البحرين لا يقيم أي ربط مدرك أو ملحوظ بين أحداث بعينها حدثت بالبحرين خلال شهري فبراير/شباط ومارس/آذار 2011 وجمهورية إيران الإسلامية، وأن اللجنة لم تستطع التحقق أو التأكد من حقيقة الادعاءات الخاصة بوجود تدخل إيراني في هذه الأحداث (الفقرة 1584).

لقد اضطرت هذه النتيجة الصادمة الملك لأن يسارع في إلقاء خطابه التعليقي على التقرير في نفس اليوم، حتى لا يدع مجالا للمتربصين، حينذاك قال الملك معقبا على خطاب بسيوني: حين مددنا يد الأخوة الإسلامية للجمهورية الإسلامية الإيرانية، رأينا في المقابل هجمة إعلامية شرسة في القنوات الإعلامية الرسمية الإيرانية تحرّض أبناء وطننا على التخريب وارتكاب أعمال العنف، مما أسهم في إذكاء نار الطائفية. وهو تدخل سافر لا يحتمل في شؤوننا الداخلية أدى إلى معاناة كبيرة لشعبنا ووطننا. وكما ذكرت بكل صواب، السيد رئيس اللجنة، فإن حكومة البحرين ليست

في وضع يمكنها من تقديم أدلة على الصلات بين إيران وأحداث معينة في بلدنا هذا العام... ونأمل من القيادة الإيرانية أن تعيد النظر في مواقفها بترك السياسات التي تؤدي إلى العداء والفرقة .

لم يكن بسيوني أول من رفض هذه الادعاءات وشكك بها، فحتى المسؤولون الأمريكيون لاحظوا أن السلطات البحرينية لم تقدم أي دليل حسي على وجود لحزب الله أو خلايا نائمة مرتبطة بإيران، بحسب وثيقة ويكيليكس مسربة تاريخها يرجع للعام 2008!.

ولاحقا رفضت هذه المزاعم من قبل لجنة التحقيق البرلمانية في السياسة البريطانية مع السعودية والبحرين، ورفضها أيضا وزير الدفاع الأميركي السابق روبرت غيتس الذي أكد خلال تصريح في 15 مارس/آذار 2011 أنه لا دليل لديه حتى الآن على تورط إيراني في اندلاع الأزمة بالبحرين.

وهكذا توالى تصريحات المسؤولين الدوليين والتي أكدت أن لا أدلة على تدخل إيراني في أحداث البحرين، وفي حين أكد الوزير البريطاني السابق أليستر بيرت ذلك بوضوح، هوجمت تصريحات مخالفة للسفير البريطاني في البحرين إيان لينزي، لكنه اضطر للتراجع عنها لاحقا، مؤكدا أنه ليس لدى بلاده أي دليل على أن إيران دبرت الاحتجاجات التي شهدتها البحرين في 2011.

حكاية «التدخل الإيراني»

لم يسدل الستار على حكاية «التدخل» الإيراني، وترك الملك عبر خطابه متسعا للنظام إلى مزيد من الترويج لهذه البروباغندا ، دون حياء ولا خجل. وعليه استمرت أبواق النظام وأجهزته الأمنية في كيل الاتهامات للجمهورية الإسلامية والكشف عن مزيد من المؤامرات والمخططات والتنظيمات العسكرية المدعومة من إيران!.

قائد الجيش البحريني المشير خليفة بن أحمد آل خليفة زعم من جهته في تصريح لصحيفة كويتية خلال يونيو/حزيران 2013 أن هناك «خلايا وميليشيات بغطاء إيراني في دول مجلس التعاون ودول عربية بعضها نائمة وبعضها يتحرك بحذر لتنفيذ أجندة طهران» واتهم المشير إيران بتدريب ما وصفها «بمجموعات إرهابية» عبر سفيرها السابق في البحرين حسين أمير عبدلهيان!.

وزيرة شؤون الإعلام المتحدثة باسم الحكومة البحرينية سميرة رجب أدلت بدلوها هي الأخرى في أكثر من تصريح، قالت في أحدها إن بلادها أصبحت «ضحية لإيران عبر كم هائل من الفبركات

والأكاذيب المختلقة». زاعمة أن إيران تحاول «العبور إلى شبه الجزيرة العربية عبر البحرين، لأنها خاصة ضعيفة» حسب وصفها.

طائرة تجسس

وفور إعلان السعودية القبض على «عناصر خلية تجسس، تعمل لصالح أجهزة الاستخبارات الإيرانية» في مايو/أيار 2013، زعم وزير الداخلية البحريني بشكل مفاجئ العثور على طائرة استطلاع إيرانية بدون طيار شمال البحرين، وقالت الناطقة باسم الحكومة سميرة رجب لاحقا إن الطائرة عثر عليها منذ أسبوعين!.

وفي تكذيب لهذه المزاعم التي ساقها النظام، نفت إيران بشدة أن تكون «أرسلت طائرة تجسس بدون طيار فوق البحرين»، وجاء في بيان للخارجية الإيرانية «بدلا من إطلاق مثل هذه الاتهامات التي لا أساس لها، سيكون من الأفضل للحكومة البحرينية أن تلبى المطالب المشروعة لشعبها».

الدبلوماسية البحرينية تجاه إيران

وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة بدوره أطلق عددا كبيرا من التصريحات حول إيران منذ بدء الأزمة السياسية، تصريحات كثيرا ما كانت متناقضة، وكثيرا ما ارتفعت وهبطت بحسب الظروف والتطورات، وحين كانت الأحداث في أوجها خلال فبراير/شباط 2011 نفى الوزير أن يكون وراءها تدخل خارجي، ولم يتهم إيران بأي شيء!.

أما بعد منتصف مارس/آذار فإنه لا يمكن أن تحصى عدد المرات التي زجَّ فيها الوزير باسم إيران في مختلف المناسبات، خصوصا بعد التصريحات الشديدة التي صدرت عن مسئولين إيرانيين ضد التدخل السعودي في البلاد، وحملة القمع الحكومية.

وخلال زيارة للقاهرة في نوفمبر/تشرين الثاني 2011، اتهم الوزير إيران بأنها تتطلع إلى كسب تأييد الشيعة ساعية لنشر نظرية «ولاية الفقيه» في جميع أنحاء العالم.

وبعد الانقلاب العسكري في مصر، خرج وزير الخارجية من القاهرة في سبتمبر/أيلول 2013، ليزعم مجددا وقوف إيران خلف «عمليات إرهابية» استهدفت بلاده!.

ومن اللافت أن أغلب التنديدات المتشددة ضد إيران برزت على لسان وكيل وزارة الخارجية السفير حمد العامر، في حين حاول وزير الخارجية عدة مرات التخفيف على الأقل من حدة

الهجوم في توجّه دبلوماسي للحفاظ على طريق عودة للعلاقات مع إيران، وأكد الوزير في إحدى تصريحاته العام المنصرم أن «العلاقات مع إيران لا تحتاج إلى وساطة لكنها تحتاج إلى تفاهم» متمنياً أن «تطور العلاقة إلى الأفضل» حسب تعبيره.

وقال أيضاً إن البحرين «لا تبحث عن إثارة المشاكل مع إيران والتصريحات المسيئة بل ترد على الإساءات بالمثل»، داعياً طهران إلى تقديم «مبادرات بعيدة عن الإساءات».

وفي مقابلة مع صحيفة كويتية في نوفمبر/تشرين الثاني 2013 قال وزير الخارجية البحريني «إننا نتطلع إلى خطوات عملية في تحسين العلاقة مع إيران، ونقول لهم إذا خطوتم خطوة سنخطوا خطوتين».

وفي ديسمبر/كانون الأول 2013 أقامت سفارة البحرين في إيران حفلاً بمناسبة العيد الوطني، ونشرت وكالة أنباء البحرين صوراً من الحفل الذي قالت إن العديد من الشخصيات الإيرانية البارزة ورؤساء وأعضاء السلك الدبلوماسي، قد حضروه!.

وزير الخارجية يقترح عقد مؤتمر مناهض لإيران

وأثارت تغريدة لوزير الخارجية البحريني ردود فعل إيرانية غاضبة، وذلك بعد أن اقترح في يناير/كانون الثاني 2013 عقد اجتماع مناهض للجمهورية الإسلامية تحت عنوان «أصدقاء إيران» - على غرار مؤتمر «أصدقاء سوريا» - الذي عقدته دول إقليمية وجهات معارضة لإسقاط الرئيس السوري بشار الأسد.

وانتقد المتحدث باسم الخارجية الإيرانية رامين مهمانبرست كلام وزير الخارجية البحريني معتبراً أنه مخالفة «للقواعد الدبلوماسية ولا تحتاج إلى رد، وأضاف أن «أصدقاء إيران هم الشعب البحريني».

لقاءات بين وزير الخارجية البحريني ونظيره الإيراني

ورغم خفض التمثيل الدبلوماسي، والاتهامات الكبيرة والخطيرة التي وجهتها البحرين لإيران، لم تتوقف اللقاءات بين وزير الخارجية البحريني ونظيره الإيراني، حتى في العام 2011، وفي حين زار الوزير البحريني إيران، لم يزر أي مسئول إيراني رفيع البلاد منذ بدء الأزمة.

وفي 26 سبتمبر/أيلول 2011 التقى وزير الخارجية البحريني بنظيره الإيراني علي أكبر صالح

على هامش اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك، ولاحقا صرح وكيل الخارجية حمد العامر أن الاجتماع لم يبحث القضايا الداخلية، وأنه كان بناء على طلب من الوزير الإيراني، الأمر الذي نفته إيران لاحقا!!.

وفي سبتمبر/أيلول 2013، جمع لقاء آخر وزير الخارجية البحريني ونظيره الإيراني الجديد محمد جواد ظريف، واللافت أن ظريف صرح رسميا أنه تباحث مع الوزير البحريني حول أوضاع المنطقة والبحرين، وكشف أنه نقل وجهة النظر الإيرانية عن الأحداث الجارية في البحرين والتحويلات الجارية في المنطقة، دون أن تتهمه السلطات في البحرين بالتدخل في شؤونها هذه المرة أو تنفي تصريحاته!

وفي نوفمبر/تشرين الثاني وجّه وزير الخارجية البحريني دعوة إلى ظريف للمشاركة في منتدى «حوار المنامة»، لكن ظريف رفض تلبية الدعوة، وحضر عوضا عنه المستشار في الخارجية الإيرانية كاظم سجاد بور.

دعوة ملكية لوساطة إيرانية «سرا»

وفي تحوّل درامي، كشف وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحى في زيارة للأردن بداية شهر مايو/أيار، أن ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة طلب منه، على هامش اجتماع قمة زعماء دول منظمة التعاون الإسلامي في رمضان ما قبل الماضي، وساطة إيرانية للتفاوض مع المعارضة بحثا عن حل سلمي لأزمة النظام.

أبدى صالحى يومها كل ترحيب، شرط أن تكون زيارته إلى البحرين علنية، إلا أن وزير خارجية البحرين خالد بن أحمد آل خليفة طلب أن تبقى في إطار «سري» الأمر الذي رفضته إيران!.

وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة رد على تصريحات صالحى بالقول «لم أطلب من وزير خارجية إيران أن يزور البحرين سرا أو التدخل في شؤونها، وإن أحب أن يزور البحرين فليخاطبني رسميا»، مضيفا أن «البحرين لم ولن تطلب أبدا أية وساطة من أحد في شأن داخلي، وبالأخص من إيران».

لكن كلام صالحى أكدّه تصريح لاحق جاء على لسان مساعد وزير الخارجية الإيراني للشؤون العربية والأفريقية حسين أمير عبداللهيان والذي لفت إلى أن المسؤولين البحرينيين «طلبوا من إيران مرات عدة المساعدة للخروج من الأوضاع الحالية، لكننا وبرغم إعلان استعدادنا لذلك لم

نلمس الجدية من جانب الحكومة البحرينية».

الناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية عباس عراقجي أعرب من جهته عن استعداد بلاده المساهمة في إنهاء الأزمة بشكل عادل «على نحو شفاف وعلني وصريح استجابة لدعوة العاهل البحريني».

البحرين «القضية المهمة» في سياسة إيران: مبادرات ترفضها الرياض، وخامنئي: «لو تدخلنا لاختلقت الأمور»!

«حكام البحرين ادعوا بأن إيران لها تدخل في قضايا البحرين، وهذا كذب واضح، نحن ليس لنا أي تدخل، ولو كنا تدخلنا لاختلقت الأمور!»
المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران، آية الله علي خامنئي

لم تفلح محاولات النظام البحريني تحييد إيران في الصراع السياسي الذي فجرته ثورة 14 فبراير 2011، وتقوده الأغلبية الشيعية. وفشلت الكثير من المساعي لتطبيع العلاقات وإيقاف التحركات السياسية للنظام الإيراني واستمراره في مهاجمة السلطات في البحرين ونقدها.

منذ اليوم الأول لقمع الاحتجاجات في البحرين بعد دخول القوات السعودية إلى البلاد، لم يسكن المسؤولون الإيرانيون وبادروا إلى مهاجمة النظامين البحريني والسعودي علنا بسبب التطورات الدامية في البلاد، وظلت الجمهورية الإسلامية تجهر بتقديم دعمها السياسي والإعلامي للثورة في البحرين حتى هذا اليوم، كما أنها حملت قضية البحرين بموازاة قضية سوريا في حقيبتها الدبلوماسية.

وشهد العام 2013 تطورات كبيرة على صعيد دور إيران الكبير في دعم الحراك السياسي المطالب بالتحول الديمقراطي في البحرين، واستمر بروز المواقف السياسية من المسؤولين الإيرانيين على مختلف المستويات بدءاً من المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي، وكان أكثر ما أثار غضب الإيرانيين اقتحام منزل عالم الدين البحريني الأبرز الشيخ عيسى قاسم.

وفي حين لم ترفع إيران مستوى تمثيلها الدبلوماسي في المنامة، لم يرق السفير البحريني الذي عاد إلى طهران في العام 2012 سوى بحفل استقبال بمناسبة ما يسميه النظام «الأعياد الوطنية»!

عودة السفير البحريني إلى طهران

في منتصف مارس/آذار 2011 قررت وزارة الخارجية البحرينية استدعاء سفيرها في طهران، احتجاجاً على التصريحات الإيرانية، وبعد يوم من ذلك استدعت الخارجية الإيرانية السفير مهدي آقا جعفري من البحرين «احتجاجاً على المذابح الواسعة التي ترتبها حكومة هذا البلد ضد الشعب البحريني» بحسب ما ورد في البيان الإيراني.

وطردت إيران دبلوماسياً بحرينياً بعد أن قامت البحرين بعمل مماثل، وظل البلدان في تمثيل دبلوماسي منخفض على غرار ما حدث في انتفاضة التسعينات، لكن البحرين وفي تصرف مفاجئ من طرف واحد قرّرت إرجاع سفيرها إلى طهران في أغسطس/آب 2012، رغم أنها ادعت في سبتمبر/أيلول 2011 أن وزير الخارجية الإيراني هو من أبدى رغبته في عودة سفيرها البلدين!

وبرّر وزير الخارجية البحريني ذلك بأن دور السفير البحريني في طهران مهم، لأنه «يدافع ويشرح ويوضح»، لافتاً إلى أن نيتنا هي «الدفاع عن مصالحنا».

كما قال إنه إذا رغبت إيران بعودة سفيرها إلى البحرين فإنه سيكون أمراً مرحباً به، وإذا رفضوا عودته فإنه «أمر لا يعنيننا» على حد تعبيره، وكان الوزير قد نفى سابقاً أن تكون بلاده قد طردت السفير الإيراني.

وفي مايو/أيار غادر القائم بالأعمال الإيراني في البحرين مهدي إسلامي بعد انتهاء فترة عمله، وكان من المتوقع أن تكون هناك بادرة لإرجاع السفير إلى المنامة عقب تولي الشيخ حسن روحاني سدة الرئاسة في الجمهورية الإسلامية، لكن إيران عينت محمد رضا بابائي، كقائم بأعمال فقط، في السفارة التي لم يعد يشغلها سفير منذ حوالي 3 سنوات.

ولدى استقباله، سمع بابائي من وكيل وزارة الخارجية السفير حمد العامر كلاماً عن أسس حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة دول المنطقة!

الطيران والغاز الطبيعي

في 14 مارس/آذار 2011 أعلنت شركة طيران الخليج تعليق جميع رحلاتها إلى إيران والعراق من دون أن تقدم أسباباً لذلك، وظلت خطوط الطيران المباشرة من البحرين إلى إيران معلقة لأسباب سياسية لأكثر من عامين ونصف، ما تسبّب في خسائر كبيرة لشركة طيران الخليج، في حين لم يتوقف البحرينيون عن زيارة إيران علناً للسياحة الدينية وزيارة المرقد المقدّسة لدى الشيعة

هناك، كما لم تتوقف الصادرات الإيرانية من دخول البلاد، وكان ذلك عن طريق الخطوط الجوية الأخرى وعن طريق مطار الدمام أيضاً.

وفي سبتمبر/أيلول 2013 أعلن مسؤول إيراني أن بلاده توصلت إلى اتفاق لاستئناف تشغيل خط الطيران بين طهران والمنامة بعد أن رفضت ذلك عدة مرات سابقاً، وصرح وزير الطرق الإيراني على محمد نوريان في نوفمبر/تشرين الثاني أن استئناف الرحلات الجوية البحرينية إلى إيران جاء بناء على طلب من البحرين، في حين لم يصدر أي تعليق رسمي من النظام حول ذلك.

من جانب آخر، وفي أحد أهم الانعكاسات على اضطراب العلاقات بين النظام والجمهورية الإسلامية في إيران، جمّدت البحرين في مايو/أيار 2011 خططاً لاستيراد الغاز الطبيعي من إيران، إلا أن وزير الخارجية «نفي إلغاء المشروع برمته» وكانت البحرين قد وقعت اتفاقاً مبدئياً مع إيران في 2008 لاستيراد مليار قدم مكعب من الغاز الطبيعي يومياً، ولم يعد الحديث عن هذه الاتفاقية حتى اليوم!

إيران تتبذى قضية البحرين منذ 2011

في أول تعليق على إرسال قوات سعودية إلى البحرين في العام 2011، أطلق وزير الخارجية الإيراني علي صالحى تصريحاً شديداً باللهجة في 15 مارس/آذار قال فيه إن «إيران لن تقف مكتوفة الأيدي في حال أي تدخل سعودي لإبادة الشيعة في البحرين».

وفي 16 مارس/آذار 2011، شجب الرئيس الإيراني السابق محمود أحمد نجاد دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين ونصح «أولئك الذين أرسلوا قواتهم للبحرين أن يتعلموا الدرس من مصير صدام حسين». كما استدعت الخارجية الإيرانية سفير السعودية والقائم بأعمال السفير البحريني وسلمتهما احتجاجاً رسمياً على ذلك.

وفي 18 مارس/آذار 2011 صرح رئيس مجلس الشورى الإيراني، علي لاريجاني أنه «لا يمكن نسيان خيانة النظام السعودي ضد شعب البحرين المسلم» ووصف مساعد قائد القوات الجوية الإيرانية الأحداث التي وقعت في البحرين بأنها «مجزرة» مؤكداً أن جيش السعودية سيندم على ارتكاب تلك المجازر.

وفي أبريل/نيسان 2011 وجّه وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحى رسالة إلى كل من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ورئيس مجلس الأمن، مطالبا باتخاذ إجراءات فورية وعاجلة



مساعد وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان وصف المزعّم بالتدخل في البحرين بـ«السيناريو المكرر»، واعتبرها «إهانة للشعب البحريني»

لوقف «المجازر التي يتعرض لها الشعب البحريني».

ولفت صالحى إلى العلاقات التاريخية والثقافية بين الشعبين الإيراني والبحرينى، مؤكداً أن بلاده لا يمكنها إلا أن تهتم بالتطورات التي تشهدها البحرين. وفي واحد من تصريحات صحافية عدة قال مساعد وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان في ديسمبر/كانون الأول 2011 إن «السبيل الوحيد لتسوية الأزمة البحرينية هو تلبية المطالب الشعبية التي طرحت بشكل سلمي وديمقراطي مؤكداً أن التدخل العسكري في البحرين خلق تعقيدات مضاعفة ومتعددة للحكومة البحرينية التي لم تتمكن لحد الآن من الخروج من الأزمة».

وقد شهدت طهران تظاهرات شعبية واسعة النطاق شارك فيها مئات الألوف احتجاجاً على أعمال القمع في البحرين، وأبحرت سفينة مساعدات إيرانية متجهة إلى البحرين في مايو/أيار 2011 لكن قواتا كويتية أوقفها وأعادتها إلى إيران.

وفي 17 مارس/آذار 2012 افتتح في مدينة بروجرد الإيرانية تمثال دوار «اللؤلؤة» ورفع طلاب ومتظاهرون صور بعض الضحايا في البحرين والأعلام البحرينية تضامنا، كما أعلن أحد المخرجين الإيرانيين نهاية العام 2012 عن نيته إنتاج فيلم سينمائي عن ثورة البحرين تحت اسم «ليل المنامة».

استمرار التحذيرات الإيرانية

ونهاية العام 2012 أثار مساعد وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان خلال مؤتمر صحافي في موسكو استخدام البحرين غازات سامة قتلت عشرات الأشخاص، دون ردود أفعال دولية، وفي يوليو/تموز 2013 جددت إيران تأكيدها أن البحرين تستخدم غازات سامة ضد المحتجين.

عبد اللهيان، أكد في أحد تصريحاته الإعلامية في سبتمبر/أيلول 2013 أن البحرين هي إحدى القضايا المهمة بالنسبة للسياسة الخارجية الإيرانية، مبيِّنا أن مشاكل البحرين تكمن في التدخل الخارجي وبعض القرارات التي تمعن في أجواء التشدد.

ودانت مرضية أفخم، في 22 سبتمبر/أيلول أي استخدام للعنف في البحرين، واعتبرت تصعيد الأجواء الأمنية واعتقال وسجن الناشطين السياسيين بأنه من شأنه أن يؤدي للمزيد من تعقيد الأوضاع، ووصفت طهران على لسان «أفخم» بعض تصريحات وزير الخارجية البحريني بأنها نوع من المواقفة في الخطاب مع الكيان الصهيوني وترويج لإرهاب الدولة.

رئيس المجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني سعيد جليلي ذكر في فبراير/شباط 2013 أن بلاده نصحت البحرين بوقف العنف ضد المتظاهرين والعمل على تحقيق مطالبهم.

إلى ذلك، شدد نائب رئيس مجلس الشورى الإيراني حسين شيخ الإسلام على أن «هناك ثورة عارمة في البحرين ومتظاهرين يريدون حقوقهم» وقال إن «الحكام في البحرين ليسوا أقوى من شاه إيران».

لو تدخلنا لاختلفت الأمور

الرد الإيراني على الاتهامات البحرينية جاء من قبل مختلف المسؤولين الإيرانيين وصولا لمرشد الثورة آية الله علي خامنئي، وكلهم نفوا أي تدخل في البحرين، مستدلين بما جاء في تقرير لجنة تقصي الحقائق، بل قالوا صراحة إنهم لو تدخلوا لاختلفت مسار الأمور تماما!

واعتبر المسؤولون هذه الادعاءات استراتيجية من النظام البحريني في تصدير المشاكل إلى الخارج للهروب من مواجهة مطالب التحوّل السياسي وأزمة حقوق الإنسان في البلاد.

مساعد وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان وصف المزاعم بالتدخل في البحرين بـ«السيناريو المكرر»، واعتبرها «إهانة للشعب البحريني»، مؤكداً أن «إيران لو أرادت التدخل في البحرين لأصبح الوضع هناك على شاكلة أخرى» ومحدراً من مواصلة هذه الاتهامات.

وتعقيباً على اتهامات وزراء الداخلية العرب لها بـ«دعم العمليات الإرهابية» في البحرين، أكدت إيران أن ذلك «ضرب من الوهم والخيال».

من جانبها ردّت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الإيرانية مرضية أفخم، على المزاعم البحرينية مؤكدة أنه «إذا لبّت السلطات البحرينية المطالب المشروعة التي يتطلع إليها المحتجون، لن تكون بحاجة إلى توجيه التهم للدول الأخرى».

البحرين في حقبة الدبلوماسية الإيرانية

في مايو/أيار 2011 زار وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالحى الدوحة ليحدّر من «تداعيات سيئة» في المنطقة إذا استمرت الأوضاع على ما هي عليه في البحرين. وردا على سؤال حول المحادثات بين قطر وإيران بخصوص البحرين، أجاب عبد اللهيان «توصلنا إلى اتفاق حول ضرورة استمرار التفاهات للوصول إلى مخرج للأزمة في البحرين وإيجاد حل لهذه القضية».

ومن بغداد أجرى عبد اللهيان محادثات مع المسؤولين العراقيين في مارس/آذار 2013 بشأن سوريا والبحرين، مشدداً على «أهمية الحوار الوطني المؤثر والاهتمام بمطالب الشعب البحريني».

وفي عمان التقى حسين عبد اللهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية العماني يوسف بن علوي في يونيو/حزيران 2013، وأكد الطرفان أهمية الاستجابة لمطالب شعب البحرين، داعين إلى حوار بحريني/بحريني لحل الأزمة.

وفي يونيو/حزيران أيضاً بحث عبد اللهيان مع وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية محمد أنور قرقاش مستجدات الوضع في البحرين.

كما قال في مؤتمر صحفي بالكويت خلال الشهر ذاته إن المحادثات التي عقدها مع وزير

الخارجية الكويتي صباح الخالد تركزت على القضايا الثنائية، والتطورات المتعلقة بأحداث سورية والبحرين «ونحن نعتبر أمن البحرين والمنطقة من أمننا، وفي محاورتنا ومباحثاتنا مع الجانب البحريني ذكرناهم بضرورة الاهتمام بمطالب الشعب البحريني وأكدنا عليهم أن السبيل الوحيد للخروج من هذه الأزمة هو الحوار السياسي».

مبادرات إيران لحل الأزمة

تصريحات المسؤولين الإيرانيين على مختلف المستويات، ومبادراتهم للتوسط من أجل حل هادئ وسلمي للصراع السياسي في البحرين لم تتوقف منذ بداية الثورة، وفي نهاية العام 2012 دعا المتحدث باسم الخارجية الإيرانية رامين مهانبراست إلى أن تكون الانتخابات هي الحل في البحرين.

في يناير/كانون الثاني 2013 قال مساعد وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبداللهيان لقناة العالم «إن طهران أطلعت الحكومة والمعارضة في البحرين على مبادرة لحل الأزمة السياسية المستمرة منذ نحو عامين».

وزير الخارجية الإيراني السابق علي أكبر صالحى أبدى في يونيو/حزيران 2013 استعداد بلاده للتعاون مع المملكة العربية السعودية لحل ملفات المنطقة ومنها الأزمة في البحرين.

أما المتحدث باسم الخارجية الإيرانية عباس عراقجي فقد قال في تصريحات إن «إيران تطالب بفتح الحوار الوطني بين الأطراف البحرينية حفاظا على وحدتها». كما أعرب عن «استعداد بلاده لتقديم مساعداتها لتسوية الأزمة التي تعاني منها البحرين سلميا إذا طلبت المناهمة» مؤكداً أن هذه هي مواقف الرئيس الجديد حسن روحاني.

إلى ذلك، قالت مصادر صحافية في ديسمبر/كانون الأول إن وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف الذي ينتظر تحديد موعد ليقوم بزيارة إلى الرياض، «يحمل معه رؤى وأفكاراً إيرانية لتشجيع الحوار بين المعارضة والحكومة في البحرين».

وفي أواخر العام المنصرم تحدث مدير «مركز الدراسات الاستراتيجية» في طهران أمير موسوي عن أن «إيران لديها حل سريع لأزمة البحرين» مؤكداً أن جميع العواصم الخليجية متفقة على هذا الحل عدا الرياض!

مواقف المرشد الأعلى

وبرزت مواقف لافتة إزاء قضية البحرين من أعلى مرجعية سياسية في طهران، المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران آية الله علي خامنئي، الذي قال في 21 مارس/آذار 2011 إن «انتصار شعب البحرين أمر لا مفر منه»، معتبرا الأحداث الجارية في البحرين مشابهة للتطورات في تونس وليبيا ومصر واليمن، ورفض خامنئي الاتهامات الموجهة لإيران بأنها تدعم شعب البحرين لأنهم من الشيعة، مؤكداً على أن السياسة التي تنتهجها إيران قائمة على الدفاع عن الشعوب وحقوقها ضد حكم الدكتاتورية والأنانية من دون تمييز بين السنة والشيعة، واعتبر أن السعودية قد ارتكبت خطأ من خلال إرسال قواتها إلى البحرين لأن ذلك يغضب الدول الإسلامية.

في خطبة الجمعة بتاريخ 3 فبراير/شباط 2012، قال آية الله خامنئي إن إيران لم تتدخل في البحرين، وأن مزاعم حكام البحرين بهذا الشأن «كذب واضح»، معتبراً أن «إيران لو تدخلت لكان الأمر مختلفاً الآن» وقال خامنئي إن «الشعب البحريني هو الأكثر ظلاماً من الآخرين لأنه يشهد صمتاً ومقاطعة إعلامية وإخبارية من جميع وسائل الإعلام العالمية».

وفي افتتاح «مؤتمر العلماء والصحة الإسلامية» في طهران أبريل/نيسان 2013، قال آية الله خامنئي إن الحكومة في البحرين «تحاول جعل التحرك الشعبي طائفيًا»، مشدداً على أن «هناك أكتيرة شيعية مظلومة في البحرين حرمت من حقها في الرأي».

ليعود في موسم الحج أكتوبر/تشرين الأول 2013 وينتقد من وصفها بـ«الحكومات العميلة» التي تحول حياة شعوبها إلى جحيم، مشيراً إلى أن ما يحدث في البحرين، ودول أخرى، يعكس الوجه الحقيقي لقادة النظام السلطوي.

اقتحام منزل الشيخ عيسى قاسم

وكانت أشد التصريحات الإيرانية لهجة ضد النظام في البحرين قد صدرت بعد اقتحام منزل عالم الدين الشيعي البحريني الأبرز الشيخ عيسى قاسم في مايو/أيار 2013، وجاء التصريح الرسمي على لسان مساعد وزير الخارجية الإيراني، السفير الأسبق في البحرين، حسين أمير عبد اللهيان الذي قال إن الأمر «تجاوز الخطوط الحمر لدى المسلمين»، محذراً البحرين من أن عليها أن تنتظر رداً غير متوقع في حال لم تعتذر عن مدهامة منزل قاسم.

وجددت إيران موقفها من الحادثة في تصريحين آخرين، الأول كان على لسان المتحدث باسم الخارجية عباس عراقجي الذي حذر من «مغبة هتك حرمة منازل العلماء الكبار»، والتصريح

الثاني كان لعبد الله الهيمان الذي قال «أعلن بصوت عال أن قضية المساس بآية الله الشيخ عيسى قاسم تخص العالم الإسلامي وليس شأننا داخليا بحثا في البحرين».

رد النظام جاء على لسان وكيل وزارة الخارجية السفير حمد العامر، الذي وصف كلام المسؤول الإيراني بأنه «تدخل مرفوض وغير مقبول»، مضيفا «كبار المسؤولين الإيرانيين يتحدثون كل يوم عن البحرين بأكثر مما يتحدثون عن بلادهم»، وزعم العامر أن كلام عبد الله الهيمان «يعكس بكل وضوح الأطماع التوسعية الإيرانية».

وفي هذا السياق أيضا، قدّم وزير الخارجية البحريني شكوى رسمية للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ضد ما أسماه «تهديدات إيرانية عدائية سافرة» للبحرين.

عبد الله الهيمان رد على شكوى وزير الخارجية البحريني من على قناة العالم قائلا «إنك تعرف جيدا أن إيران لم ولن تتدخل في البحرين لأنها لو تدخلت لكانت الأمور متغيرة عما هي عليه الآن».

وتضخّم مفعول التصريحات الإيراني حول قضية الشيخ عيسى قاسم ليصل إلى السعودية، حيث عبّر وزير خارجيتها سعود الفيصل عن «أسف بلاده للتهديدات الإيرانية» وقال إنها تزيد الأمور تعقيدا خاصة في مثل هذه الظروف المتأزمة، ودعا الفيصل إيران إلى التهدئة وأن تكون أكثر حكمة وتبصرا وأن لا تلقي الوقود على النار، حسب تعبيره.

في الموضوع ذاته برز أيضا تعليق الأمين العام لمجلس التعاون عبد اللطيف الزياتي، وصف فيه تصريحات عبد الله الهيمان بأنها «تدخل مرفوض ومشين وغير مقبول» وأنها «تهديدات سافرة وخطيرة» حسب تعبيره.

السياسة الدولية والإقليمية

221

للاطلاع على مصادر التقرير ومراجعته، انظر النسخة الإلكترونية على الوصلة التالية:
<http://bhmirror.no-ip.biz/news/12833.html>

بين أوباما وروحاني... قضية البحرين نحو التدويل من باب المفاوضات النووية مع إيران

«إذا كان الأفق في البحرين هو الذي عشناه في 14 فبراير 2011 فإن الحل سيكون إقليمياً ودولياً على حساب المحلي»
الشيخ علي سلمان، أمين عام جمعية الوفاق الوطني، 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2013

رغم أن انتخاب الشيخ حسن روحاني كرئيس لإيران كان من المفترض أن يغيّر في العلاقات الإيرانية-الخليجية وفق ما بشرت به تحليلات سياسية، إلا أن قضية البحرين دخلت منعطفاً تاريخياً في العام 2013 بتدويلها عبر البوابة الإيرانية، حيث ربطتها طهران بالمفاوضات الدولية حول برنامجها النووي، والتي انتهت باتفاق هزّ كل المعادلات السياسية الدولية، وتوجت بتقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران لأول مرة منذ 1979.

موازين القوى الدولية والإقليمية بدأت في التخلخل بشكل سريع، والقلق السعودي من تنامي النفوذ الإيراني والتعاطي الغربي المختلف معه ظهر إلى العلن، ليكشف أكثر عن التجاذب الإيراني السعودي حول قضايا الإقليم وخصوصاً في البحرين.

المواقف البحرينية أخذت تتقلب لتساير جواً دولياً بدأ يفتح على إيران، ولتماشي في الوقت نفسه تشدداً سعودياً في رفض أي انفتاح على جارتها «اللدودة». أما المعارضة فقد تبنت لغة أخرى بعد 24 نوفمبر!

روحاني: نريد العمل لتحقيق السلام في البحرين

وقبل انتخابه أكد روحاني أن الاستقلال السياسي والوحدة الوطنية والأمن في البحرين تمثل عوامل هامة لاستقرار المنطقة وأمنها.

وعقب انتخابه، هنأ ملك البحرين وولي عهده ورئيس وزرائه روحاني، بدوره، تمنى وزير الخارجية البحريني من الشيخ روحاني فتح صفحة جديدة مع دول مجلس التعاون.

أهم تصريحات روحاني عن موقفه إزاء الأزمة في البحرين، كانت في خطاب ألقاه في الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك في سبتمبر/أيلول، وقال فيه إن صناديق الاقتراع هي الحل في البحرين وسوريا، مشيراً إلى أن بلاده تريد العمل لتحقيق السلام في سوريا والبحرين.

وفي الشهر ذاته نشرت صحيفة «واشنطن بوست» مقالاً لروحاني دعا فيه المجتمع الدولي إلى العمل على الدفع بحوار وطني في البحرين، مشدداً على حق شعوب المنطقة في تقرير مصائرهم.

الرياض: لن نترك البحرين لإيران!

التجاذب السعودي-الإيراني حول قضية البحرين وسواها بدا واضحاً في عدد من تصريحات وزير الخارجية سعود الفيصل وأخيه رئيس الاستخبارات السعودية السابق تركي الفيصل، الذي طالب في ختام منتدى حوار المنامة، إيران بوقف «تدخلاتها في شؤون البحرين».

وكان تركي الفيصل قد شنَّ هجوماً غير مسبوق في أكتوبر/تشرين الأول على أداء الإدارة الأمريكية حيال ملفات الإقليم منتقداً سياسة «فتح الذارعين» لإيران، فيما شدد على أن من يعتقد بقبول الرياض ما سماه استيلاء إيران على البحرين فهو واهم. وأضاف الفيصل أن السعودية ستقف بحزم ضد أي تدخل إيراني في الشؤون الداخلية للدول العربية خاصة التي بها شيعة مثل البحرين والعراق والكويت ولبنان واليمن.

أما من الجانب الإيراني فقد برزت تصريحات عدة منذ دخول قوات درع الجزيرة إلى البحرين، من أحدث هذه التصريحات ما أدلى به الدبلوماسي الإيراني حسين أمير عبد اللهيان الذي قال «لا يمكن القبول بأن تدخل البحرين قوات بلد مدججة بمئات الدبابات والمدافع والجنود بذريعة حماية المنشآت العامة».

موقف آخر جاء على لسان عبد اللهيان واصفاً مزاعم تدخل إيران في شؤون البحرين بأنه «كذب محض»، وفي إشارة إلى السعودية قال إن «ما يبعث على الأسف أن الذي أطلق مثل تلك المزاعم ما زال يحتفظ بآلياته وقواته العسكرية في البحرين، كما يدعم الحرب الإرهابية في سوريا بشكل علني».

وفي محادثات أجراها في العراق في مارس/آذار، انتقد عبداللهيان استمرار وجود قوات درع الجزيرة في البحرين، معرباً عن أسفه «للمساس بسيادة واستقلال البحرين».

ورفضت طهران في ديسمبر/كانون الأول اقتراحاً تقدم به تركي الفيصل في خطابه بمنتدى «حوار المنامة» لمشاركة الدول الخليجية في المفاوضات النووية مع القوى العظمى (1+5)، في حين لفتت شبكات إخبارية أمريكية في تقرير إلى أن «حوار المنامة» الذي عقد نهاية العام الماضي، وحضره ممثلون عن السعودية وإيران معاً، كان «محاولة للبحث عن أرضية مشتركة» بين الدولتين.

نزاع في الرياض بين السفير البحريني ونظيره الإيراني

السفير البحريني في السعودية حمود بن عبدالله آل خليفة قال في تصريحات غربية لصحيفة «الحياة» إن «الإيرانيين سبق وأن احتلوا البحرين إلا أن الشعب تصدى لهم وطردهم»، محذراً إيران «من أن عقارب الساعة لن تعود للوراء» على حد تعبيره.

ورد السفير الإيراني في السعودية محمد جواد رسولي محلاتي على تصريحات نظيره، داعياً إلى «تجنب التصريحات الوهمية»، مؤكداً أن «تكرار مثل هذه الاتهامات لا تحل المشاكل الموجودة في البحرين وإنما ستعمل على تعقيدها».

وتابع قائلاً إن «تصريحات السفير البحريني ناتجة عن ضعف معرفته التاريخية ومعلوماته الحالية، وإن الجمهورية الإسلامية الإيرانية ما زالت تعترف بسيادة ووحدة أراضي البحرين وتعتقد أن المشكلات الراهنة في البحرين لها حل بحريني - بحريني وأن الحكومة البحرينية بإمكانها التمهيد لإجراء محادثات جادة من خلال خطوات لبناء الثقة».

أمواج الجيوسياسيا الإقليمية

موقف المعارضة البحرينية من الصراع السعودي الإيراني أوضحه الأمين العام لجمعية الوفاق الوطني الإسلامية الشيخ علي سلمان بقوله إن المعارضة لا تريد أن تكون البحرين محل لعبة إقليمية أو دولية، مشيراً إلى أن البحرين دولة صغيرة ليس لها القدرة على معاداة أي من إيران أو السعودية.

وفي مناسبة أخرى، كرر القيادي في الوفاق خليل المرزوق الموقف نفسه إذ أشار إلى أن من بين التحديات التي تواجه الديمقراطية في البحرين هي التجاذب الإيراني-السعودي، مردفاً أن «البحرين أصغر وأضعف من الصمود أمام أمواج الجيوسياسيا الإقليمية».



وفي 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، اهتزّت المعادلات السياسية الدولية بشكل رسمي بعد إعلان نجاح المفاوضات الدولية مع إيران، ما أثار بشدة قلق دول الخليج على مصير القضيتين السورية والبحرينية

قضية البحرين نحو التدويل

ولم يعد سرا أن قضية البحرين، التي قال عنها عبد الله بن زايد بأنّها قضية مهمة بالنسبة للسياسة الخارجية الإيرانية، في طريقها إلى التدويل من باب المفاوضات النووية بين إيران ودول 1+5، إلى جانب قضية سوريا طبعاً.

وفي فبراير/شباط أعلن مساعد وزير الخارجية الإيراني عباس عراقجي بشكل صريح أن إيران قد «تقدمت بمقترح حول ضرورة إدراج الأزميتين السورية والبحرينية على جدول أعمال مفاوضاتها مع مجموعة 1+5»، المزمع عقدها في كازاخستان، وبدوره قدم الطرف المفاوضات مقترحاته بحسب عراقجي.

وتلقّت البحرين هذا الإعلان بصدمة كبيرة، عبّر عنها غضب وكيل وزارة الخارجية السفير حمد العامر، الذي دان حينها «سعي إيران لزج ملف البحرين في مفاوضات ملفها النووي»، وحذر

من أن «البحرين لن تصمت إزاء هذه المحاولة البائسة»، وكشف العامر رسمياً أن هذه لم تكن المرة الأولى لمحاول إيران تدويل قضية البحرين، حيث نوقشت قضيتها في اجتماعات في موسكو وبغداد، بحسب ما قال.

ورفض مجلس التعاون هذا التحرك الإيراني واعتبره «تلاعباً بملف المفاوضات الإيرانية مع مجموعة 1+5 عن طريق خلط الأوراق السياسية»

الكاتب البناني إيلي شلهوب نقل عن مصادر غير معروفة أن وزير الخارجية الأميركي جون كيري بحث مع نظيره الإيراني محمد جواد ظريف في اجتماع علني بنيويورك، شؤون المنطقة ومن ضمنها البحرين لمدة 40 دقيقة، مؤكداً أن البحرين كانت البند الثالث في المحادثات الأمريكية الإيرانية بعد النووي وسوريا.

وجاء ذكر البحرين المفاجئ على لسان الرئيس أوباما في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، بحضور الرئيس الإيراني روحاني، ليعيد قضية البحرين إلى الواجهة الدولية بشكل علني من جديد، ونقلت صحافية في قناة المنار التابعة لحزب الله اللبناني عن مصادر غير معروفة أن مسئولين في مكتب الرئيس الإيراني تلقوا خبر إدراج البحرين في خطاب أوباما مسبقاً من نظرائهم في البيت الأبيض، فيما اعتبر خطوة من عدة خطوات مهدت للاتصال التاريخي الأول بين البلدين على مستوى الرؤساء منذ نجاح الثورة في إيران.

وزعمت هذه المصادر أن قضية البحرين ذكرت مجدداً خلال الاتصال الهاتفي بين أوباما وروحاني، عبر وعود من الرئيس الأميركي في ضمها إلى الحوار بين الدول الكبرى وإيران إذا ما نجحت المفاوضات في الملف النووي!

المواقف السعودية وجدت في نفوذ إيران المتنامي تهديداً لنفوذها، وتتكشف دقة هذه القراءة في اعتذار السعودية عن قبولها العضوية غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي رفضاً للانفتاح الأميركي على إيران والذي وجدت فيه السعودية منحا لدور إيراني في قضايا المنطقة وخصوصاً في البحرين.

وبلغ الأمر مدى بعيداً حين دخل رئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو على الخط، وذكر البحرين نصاً في كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، متبنياً موقف النظام في أنها تتعرض لتدخلات من الجانب الإيراني، وقال نتنياهو «إن إيران تساهم في عدم الاستقرار في البحرين

ولبنان واليمن ودول أخرى»، ولم يصدر أي تعليق من مسؤولين بحرينيين حول كلمة نتباهو في حين تسرّبت معلومات عن تقارب مشبوه بين دول الخليج ومسؤولين في الكيان الصهيوني في سبيل البحث عن حليف بديل يشاركهم العداء لإيران!

وفي منتدى حوار المنامة كشف نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الكويتي السابق الشيخ محمد صباح السالم الصباح أن إيران طلبت رسمياً مناقشة ملفي البحرين وسوريا خلال محادثاتها النووية مع الدول الكبرى.

قلق 24 نوفمبر: اختلال المعادلات السياسية

وفي 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، اهتزّت المعادلات السياسية الدولية بشكل رسمي بعد إعلان نجاح المفاوضات الدولية مع إيران وتوقيع الاتفاق المبدئي بينها وبين دول 1+5 بشأن برنامجها النووي، ما أثار بشدّة قلق دول الخليج على مصير القضيتين السورية والبحرينية ومستقبل علاقاتهم مع الغرب بشكل عام.

شبكة «فوكس نيوز» الإخبارية الأميركية قالت في تقرير إن السعودية «غاضبة من الاتفاق النووي مع إيران، وقلقة بشأن زيادة النفوذ الإيراني في المنطقة»، وأكد التقرير أن الكثير من العرب يرون ما يحدث خيانة من الولايات المتحدة.

وعلى عكس الامتعاض السعودي الذي اتضح منذ البداية، سارعت البحرين للترحيب بالاتفاق الدولي على لسان وزير خارجيتها، وجدّد الوزير ترحيب بلاده بالاتفاق معلناً في تطوّر آخر أنه وجّه دعوة لوزير الخارجية الإيراني لحضور «حوار المنامة».

وتوالى الترحيبات المفاجئة ومحاولات التقرب البحرينية من إيران، فمن جانبه قال نجل الملك البحريني ناصر بن حمد آل خليفة في لقاء صحفي إن «أيدينا مفتوحة إلى إيران للتعاون»، مشيداً بالاتفاق، لكنّه قال إن القضية ليست البرنامج النووي فقط، هناك «قضايا أخرى تتشابك، ولا بد من إيجاد حلول شاملة».

وفي حوار المنامة أكد وزير الدولة لشؤون الدفاع محمد بن عبدالله آل خليفة ترحيبه بالتعاون مع طهران وأنّه «ليس لدينا أية مشكلة في هذا الخصوص»، لكنّه لم يخف قلق السلطات في البحرين من هذه التطورات حين صرّح بأن الاتفاق الدولي يثير كثيراً من التساؤلات.

رغم ذلك، لم تحظ محاولات التقرب البحرينية بتجاوب إيراني، واستثنى وزير الخارجية الإيراني البحرين من جولته الخليجية، كما لم يلبي الدعوة التي وجهها إليه نظيره البحريني لحضور منتدى «حوار المنامة» في مؤشر آخر على تمسك السياسة الإيرانية بالقضية البحرينية ودعمها مطالب المعارضة.

وبموازاة ترحيبها بالاتفاق، لم تخف السلطات في البحرين قلقها وتخوفها، خصوصا في ظل تجاهل الإيراني الواضح لمحاولات التقرب، ورسميا طلب النظام على لسان وزير الداخلية من دول 1+5 تطمينات بأن الاتفاق الدولي لن يكون على حساب أمن أي دولة خليجية.

الإرباك والقلق الكبير دفع وزير الخارجية البحريني، للاجتماع بسفراء ألمانيا وبريطانيا وفرنسا للاستماع إلى تطمينات بشأن ما تضمنه الاتفاق الإيراني- الغربي، في حين طالب الوزير بوقف البرنامج النووي الإيراني، وذلك في موقف جديد خلافا للاتفاق الدولي!

رئيس الوزراء البحريني خليفة بن سلمان، تعقيا على ما يشكله الاتفاق الدولي من تهديد لسلطاته، لجأ إلى أسطوانة «الاتحاد الخليجي» مجددا، وقال في تصريح إن المتغيرات العالمية تجعل من انتقال دول مجلس التعاون إلى الاتحاد أمرا ملحا، ورأى في تصريح سابق أن هناك «استهدافا للمنطقة يبدأ بالبحرين».

المخاوف البحرينية والخليجية استدعت حضور وزير الدفاع الأميركي تشاك هيغل لـ«حوار المنامة»، ليكون أول وزير أمريكي يزور البحرين منذ تفجّر ثورة 14 فبراير، وطمان هيغل حلفاءه الخليجيين مؤكدا «أننا لن نذهب بعيدا».

المعارضة ما بعد 24 نوفمبر: لغة أخرى!

وفي موقف لافت، أمل عالم الدين البحريني الشيخ عيسى قاسم أن تؤدي الاتفاقية النووية الأخيرة بين إيران ودول 1+5 في إحباط ما سماه سعيها صهيونيا جادا ومنتاميا بإشعال حرب تحرق منطقة الخليج وتلهب فتنة طائفية فيها.

موقف المعارضة من تأثير الاتفاق النووي على قضية البحرين رسمه أمين عام الوفاق الشيخ علي سلمان في حديث متلفز بعد 3 أيام من تاريخ الاتفاق، أكد فيه أن «الأرضية بدأت تتمهد لإيجاد حل سياسي» داعيا السعودية ودول الإقليم إلى أن «يكونوا جزءا من حل إيجابي في البحرين».

وقال سلمان إن السعودية من مصلحتها أن يكون هناك حل في البحرين، مبدياً اعتقاده بأن السعودية لا تضع خطوط حمراء للحل في البحرين، بناء على ما قال إنها تسريبات.

سلمان أعلن بشكل صريح أن الحل الإقليمي والدولي لقضية البحرين سيكون حاضراً على حساب المحلي «إذا كان الأفق في البحرين هو الذي عشناه في 14 فبراير/شباط 2011» مؤكداً تفاؤله بذلك بعد تذليل المعوقات التي كانت موجودة حسبما وصف.

وبشأن استعداد المعارضة للتفاعل مع أي دور سعودي أو إيراني، أكد سلمان أن المعارضة لم تغلق الباب على أحد و«أي من كان سيساهم في هذا الحل ستكون أيدينا ممدودة له».

وحول وجود توجه للمعارضة لعقد مؤتمر في جنيف من أجل حل في البحرين، لفت سلمان إلى أن البحرين «بحاجة إلى جلسة جادة، وهي بحاجة إلى أقل من مؤتمر في جنيف، هي بحاجة إلى جدية من بعض السفراء المهمين وستحل الأمور».

البحرين في الملف الدولي

وفي ظل الشائعات عن تسوية إقليمية ترعاها الولايات المتحدة بالتنسيق مع إيران، وتتضمن أزمة البحرين، لا يعرف إلى أين يسير الملف الدولي بالقضية، وماذا سيكون عليه المستقبل السياسي للبلاد الذي يبدو أنه خرج بعيداً جداً عن الداخل البحريني!

للاطلاع على مصادر التقرير ومراجعته، انظر النسخة الإلكترونية على الوصلة التالية:

<http://bhmirror.no-ip.biz/news/12835.html>

حصاد الدول العربية والثورة البحرينية: المزيد من العساكر... وانصر أخاك ظالماً وظالماً!

لم تشفع المحطات السياسية والتضحيات الجسام على مذبح الكفاح الوطني، في وقوف الأنظمة العربية أو تعاطفها مع البحرين ضمن توازنات القوى إقليمياً وعربياً.

لم يشفع للبحرين انخراطها المبكر الجدا في الربيع العربي، حتى في أن تكون «دول الربيع العربي» نفسها مناصرة لثورتها: أحدهم اعتبرها طائفية، وآخر نسي كل العلاقات التي كانت تربطه بشخصيات المعارضة البحرينية في المنفى، وثالث تناسى هتافاته ضد النظام قبل أن يصبح رئيساً، في حين لا زالت دولهم جميعاً مشغولة بمآزقها التي لم تنتهي!

أما الآخرون، دول الديكتاتوريات العربية العتيدة، فإنهم إن آثروا الصمت كان ذلك تفضلاً، وإن نطقوا كفروا!

منذ 2011، و«الجارة الكبرى» تكرر «أنها لن تسمح لأية قوة أجنبية بالتدخل في البحرين». في حين لم يثبت حتى الآن تدخل أي قوة أجنبية عسكرياً، سوى قواتها وقوات درع الجزيرة. أما بقية الدول العربية فقد ظلت تفتخر بأنها «تقرض» البحرين بعض قواتها العسكرية، أو مرتزقتها!

على الصعيد غير العسكري، نفت المملكة العربية السعودية إجراء أي مشاورات أو ما شابه مع المعارضة لحلحلة الأزمة البحرينية في العام 2013، معتبرة ذلك منافياً لمبدئها «الثابت في عدم التدخل بأي حال من الأحوال في شؤون الدول الأخرى»!!

باقي الدول الخليجية والعربية، تفاوتت في مواقفها من أزمة البحرين في العام 2013 بين مردّد للخطاب الرسمي البحريني/السعودي، وبين متجنّب لإبداء أي موقف حفاظاً على العلاقات

الودية مع النظام، أو على نحو: انصر أخاك ظالماً وظالماً!

المزيد من العساكر العربية لقمع المحتجين

أبرز أوجه التعاون العربي مع النظام البحريني كانت التنسيق الأمني المستمر، وإرسال عناصر من القوات العسكرية أو المرتزقة للعمل في أجهزة الأمن البحرينية: الشرطة، الجيش، والحرس الوطني، من أجل قمع المتظاهرين ضد النظام.

واتفقت دول مجلس التعاون الخليجي منتصف أبريل/نيسان على تدشين مقر دائم لقوات «درع الجزيرة» في البحرين بعد الانتهاء من إنشائه أخيراً.

وقد كشف النقاب في فبراير/شباط 2013 عن تعاون أمني استخباري بين السلطات البحرينية وجهاز المخابرات العامة الأردني كما أفادت معلومات متطابقة عن وصول دفعة جديدة من المرتزقة الأردنيين إلى البحرين قوامها نحو ألف عنصر، وأشارت إلى أن هذه الدفعة هي جزء من اتفاقية على مرحلتين لتزويد قوة دفاع البحرين بعناصر من المرتزقة المدربين، وسبق لصحف أردنية أن أكدت مشاركة أعداد متفاوتة من مرتزقة الدرك الأردني في إخماد التظاهرات التي اجتاحت البحرين منذ العام 20114.

وكشف الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي في أغسطس/آب عن مشاركة ضباط يمينيين في غرفة عمليات بالبحرين لمحاربة من وصفهم بـ«الإرهابيين».

وأكد وزير الدفاع المصري، عبدالفتاح السيسي في نوفمبر/تشرين الثاني أن بلاده مستعدة من أجل تقديم «الدعم اللازم» للبحرين من أجل حماية أمنها واستقرارها، ونقل تأييد بلاده لكل إجراءات المنامة في هذا المجال.

السعودية تلتقي المعارضة البحرينية!

في شهر مارس/آذار، سُربَت معلومات للصحافة الأجنبية عن وجود اتصالات سعودية مع جمعية الوفاق الوطني الإسلامية، كبرى جمعيات المعارضة، وذلك بهدف إيجاد حلول وحلحلة للأزمة السياسية الضاربة في البحرين، فيما ذكرت صحيفة «أخبار الخليج» المقربة من رئيس الوزراء نقلاً عن مسؤول بحريني لم تكشف اسمه في 10 مارس/آذار «أن هذه المعلومات لا أساس لها من الصحة، وأبعد ما تكون للحقيقة».

بدورها نفت وزارة خارجية السعودية رسمياً إجراء الرياض أي اتصال مع أعضاء في المعارضة البحرينية من جمعية الوفاق، وقال مصدر مسؤول في 25 أبريل/نيسان رداً على ما نشرته صحيفة «الفايننشال تايمز» البريطانية عن قيام السعودية بإجراء اتصالات مع «الوفاق»: «بأن ما نشرته الصحيفة بشأن ذلك عار عن الصحة جملة وتفصيلاً، وأن المملكة العربية السعودية لا تتدخل بأي حالٍ من الأحوال في شؤون الدول الأخرى»!!.

الكاتب والناشط الحقوقي السعودي جعفر الشايب، عضو المجلس البلدي في محافظة القطيف، رأى أن استمرار الوضع في البحرين دون الوصول إلى حل مناسب، سيساهم في تعميق المشكلة بصورة سلبية، قد تؤثر على الاستقرار في منطقة الخليج بشكل عام، وقال في مقال نشر بصحيفة «الشرق الأوسط» في 17 فبراير/شباط، أنه «يمكن للسعودية التي رعت الاتفاق بين الحكومة والمعارضة في اليمن أن تقوم بدور مماثل في البحرين، خاصة أن إمكانية نجاح ذلك في البحرين أكبر»، مشيراً إلى أن «ذلك يتطلب انفتاحاً إيجابياً على القوى المختلفة في البحرين من دون مواقف مسبقة منها، وتفهم مواقفها ومبررات معارضتها، ومن ثم القيام بلعب دور إيجابي مع مسؤولي الدولة».

السعودية تهدد: لن نسرح...

الخارجية السعودية، أصدرت خلال 2013 عدة تحذيرات مبطنة وعلنية مرتبطة بالحراك السياسي في البحرين، بعد أن عجزت آلتها العسكرية وآلة النظام عن إخماده، أو الحد من تأثيراته الإقليمية طيلة السنوات الثلاث الماضية.

في 14 مارس/آذار عممت الخارجية السعودية تحذيراً لرعاياها في البحرين تطلب فيه «توخي الحيطة والحذر والابتعاد عن مواقع الاضرابات والتجمعات». جاء هذا التعميم في ضوء الدعوة إلى العصيان المدني الذي أعلن ائتلاف 14 فبراير عن تنفيذه في الذكرى الثانية لدخول قوات درع الجزيرة.

وإثر اعتداء قوات الأمن على منزل عالم الدين البحريني الشيخ عيسى قاسم في 17 مايو/أيار، وما تبعه من تنديدات، ومطالبة إيران باعتذار النظام البحريني عن ذلك، هبّت فرعة من الصراخ الخليجي، السعودي تحديداً، بفِرَاعَة ما أسموه (التهديدات الإيرانية).

وفي 25 مايو/أيار، قال وزير الخارجية سعود الفيصل معقبا على الحادثة إن «السعودية ودول الخليج ليس لها أي أهداف ضد إيران، ولكن يجب على إيران الابتعاد عن لغة التهديد، ونأمل



أبرز أوجه التعاون العربي مع النظام البحريني كانت التنسيق الأمني المستمر، وإرسال عناصر من القوات العسكرية أو المرتزقة للعمل في أجهزة الأمن البحرينية.

أن تسعى إيران لإقامة علاقات وثيقة مع جيرانها بدلا من لغة التهديد».

ووصلت التحذيرات السعودية ذروتها في 24 نوفمبر/تشرين الثاني، اليوم الذي شهد توقيع الاتفاق التاريخي بين إيران والدول الكبرى حول برنامجها النووي، وقالت سفارة السعودية في بريطانيا «أنها لن تسمح لأية قوة أجنبية بالتدخل في البحرين»، معللة وجود قواتها هناك بالاتفاقيات الأمنية، ومؤكدة التزام الرياض «باتفاقية الدفاع المشترك».

من جهتها، دخلت الإمارات والأردن والجامعة العربية على الخط نفسه، ليستمر قذف مشكلات البحرين السياسية المتجذرة على شماعة (التدخل الإيراني). فيما نفى وزير الخارجية العماني يوسف بن علوي أن تكون عُمان تقوم بوساطة بين إيران والبحرين، قائلا «الأمر لا يحتاج إلى وساطة».

انتفاضة «خليجية» ضد «ميشال عون»

في 12 فبراير/شباط وأثناء لقائه بوفد للمعارضة، برئاسة الشيخ حسن سلطان النائب في كتلة «الوفاق» المستقلة، ووفداً من «منتدى البحرين لحقوق الإنسان»، اعتبر رئيس تكتل «التغيير والإصلاح» النيابي اللبناني العماد ميشال عون «أن ما يجري في البحرين ثورة تحررية حقيقية، وهي بحاجة إلى تضامن أوسع»، مؤكداً أن «مطالب البحرينيين مشروعة وإنسانية وأن التقسيم الطائفي للأزمة السياسية هو مهرب من تطبيق الحقوق المستحقة للشعب البحريني».

على الفور انتفضت كل من البحرين والسعودية والإمارات العربية المتحدة «ضد عون» وضد لبنان، واعتبرت الدول الخليجية الثلاث هذه التصريحات «إساءة إليها وتدخلاً في شؤونها»، فيما طالبت خارجية البحرين حكومة لبنان بإصدار بيان رسمي يوضح موقفها من التصريح المذكور.

وفي 17 فبراير/شباط، صرّح رئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي، أن موقف زعيم التيار الوطني الحر الذي أطلقه مؤخراً من البحرين «شخصي». وقال بعد لقائه رئيس البرلمان نبيه بري «في موضوع البحرين كان لي موقف بعد التشاور مع الرئيس والتأكيد أن هذا الرأي هو رأي شخصي، وحتى العماد ميشال عون خلال كلامه أكد أن هذا الرأي هو رأي شخصي وليس رأي الحكومة». وأضاف «الحكومة، بحسب اجتماع هيئة الحوار الوطني وإعلان بعبدا، ملتزمة الحياد في كل القضايا الإقليمية».

الدول الخليجية الأخرى... بحسب التيار

مع ذلك، يمكن القول أن التيار قد يجرف بسهولة الدول الخليجية الأخرى ويغيّر من مسار تعاطيها السياسي من أزمة البحرين، حفاظاً على مصالحها وطموحاتها واتساق نظامها مع المتغيرات الدولية، فدولة مثل «عمان» على سبيل المثال، أبدت مواقف رافضة بشكل متشدد لمشروع «الاتحاد الخليجي»، الأمر الذي انبثق في الأساس بسبب ثورة 14 فبراير/شباط 2011، وتريد السعودية أن تنفّذه بأي شكل من الأشكال لربط البحرين بها أكبر قدر ممكن.

وسرعان ما زارت الإمارات إيران بعد توقيع الاتفاق النووي بينها وبين دول العالم في نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، كما فتحت الكويت وقطر وعمان ذراعيها لوزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف في الفترة ذاتها، يأتي ذلك رغم استمرار هجوم «مجلس التعاون» الخليجي على إيران حتى نهاية العام الماضي، واتهامه بالتدخل في شؤون البحرين!

وفي يونيو/حزيران، قال وزير الدولة العماني للشؤون الخارجية يوسف بن علوي إن «الشعب

البحريني له مطالب ومن واجب الحكومة تلبية هذه المطالب»، وذلك خلال لقائه بمساعد وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، الذي ناقش في الشهر نفسه علنا قضية البحرين مع الإمارات والكويت.

ورغم أن قطر استقبلت وزير الخارجية الإيراني علي أكبر صالح في بداية الأزمة والذي صرح من هناك أن إيران وقطر توصلتا «إلى اتفاق حول ضرورة استمرار التفاهات للوصول إلى مخرج للأزمة في البحرين وإيجاد حل لهذه القضية»، إلا أنها ظلت تضغط على قناة الجزيرة الفضائية لعدم تغطية الشأن البحريني، كما دارت شائعات عن معركة مناقصات شرسة ستنشأ بين دولة الإمارات وقطر ما إذا عازمت الإدارة الأمريكية نقل مقر الأسطول الخامس من البحرين.

تناقض تونسي..

في 3 مارس/آذار، أثار منح الرئيس التونسي منصف المرزوقي للسفير البحريني لدى تونس محمد بن علي بن حمد آل خليفة، وسام الجمهورية من الصف الأول ذروة هذه التناقضات المثيرة للجدل حيال مواقف أول رئيس في الثورة التونسية، والذي كان له موقف مناصر للثورة البحرينية قبل انتخابه.

فيما على النقيض التقت الحقوقية البحرينية نضال السلطان بوزير حقوق الإنسان التونسي «سمير ديلو» في 11 أبريل/نيسان في إطار لقاء تناول أوضاع حقوق الإنسان في البحرين، وخطاب الكراهية الذي حاولت وسائل الإعلام الرسمية نشره، وأكد الوزير التونسي خلال اللقاء على مساندة بلاده للمطالب العادلة للشعب البحريني.

للاطلاع على مصادر التقرير ومراجعته، انظر النسخة الإلكترونية على الوصلة التالية:

<http://bhmirror.no-ip.biz/news/12878.html>

من واشنطن إلى البحرين: ماذا حمل الوفد الأمريكي برئاسة وزير الدفاع إلى المنامة، ولماذا لم يستقبله المشير؟

«سوف ننخرط في المنطقة على الأمد الطويل. ذلك أن العمل الشاق من أجل نشوء الحرية والديمقراطية هو مهمة جيل بأكمله. وهذا يشمل المساعي الرامية إلى تسوية التوترات الطائفية التي تواصل الظهور في أماكن مثل العراق والبحرين وسوريا»
الرئيس الأمريكي باراك أوباما، 24 سبتمبر/أيلول 2013

في أحد مقالاته، يرى الضابط السابق في المخابرات المركزية الأميركية إميل نخلة أن «واشنطن، وليس لندن، ستكون النافذة الخارجية التي قد تُساعد الشعب البحريني للاحتفال بربيع البحرين».

رغم كثرة الانتقادات الموجهة ضد الولايات المتحدة الأميركية التي تتهم بازدواجية المعايير في مواقفها السياسية تجاه البحرين، الحليف الاستراتيجي المهم في الخليج، ورغم المطالبة بمواقف أشد حزمًا تجاه النظام «المتماذي»، فإن الموقف الأمريكي يعدّ الأبرز بلا شك بين مواقف الغرب الضاغطة على النظام والداعمة للتحوّل السياسي في الدولة الخليجية الوحيدة التي طالها مد «الربيع العربي».

ثمّة مآزق سياسي دولي لم يعرف النظام الخروج منه حتى الآن، يقف خلفه اضطراب شديد في علاقاته بالقوة العظمى للمرة الأولى على مدى التاريخ الحديث.

وزير الدفاع الأمريكي تشاك هيغل كان أول مسئول أمريكي رفيع يزور البحرين، منذ تفجر الثورة في 14 فبراير/شباط 2011. زار هيغل البحرين في ديسمبر/كانون الأول 2013، لحضور منتدى «حوار المنامة»، لكن القائد العام لقوة دفاع البحرين المشير خليفة بن أحمد آل خليفة لم يكن في مقدمة مستقبله!

جاء هيغل على رأس وفد أمريكي رفيع، بعد أيام من توقيع الاتفاق النووي بين إيران والقوى العظمى، وبداية التبدل في المعادلات السياسية الدولية، ورغم أن تصريحات هيغل كانت لبعث شيئاً من الطمأنينة في دول الخليج، إلا أن التسريبات قالت إن الوفد الأمريكي الأكبر في البحرين كانت له رسالة أخرى للنظام: لقد بدأ الوقت ينفد!

لم يلتق المشير بـ«هيغل»، ولم يحضر المنتدى السياسي الأمني الأبرز في البحرين، في أحد أهم المؤشرات على تحدي النظام الموقف الأمريكي تجاه الصراع السياسي في البلاد.

لكن ذلك لم يمنع شيئاً من «التذلل» لأمريكا، على لسان الملك الذي اعتبر تقرير الخارجية الأمريكية عن حقوق الإنسان في البحرين مجرد «اختلاف في وجهات النظر بين الأصدقاء»، واصفاً الولايات المتحدة بأنها «حليفه الأكبر»!

كما أن وزير الخارجية البحريني قصد الدوحة للالتقاء بنظيره الأمريكي جون كيري، الذي زار الخليج كله باستثناء المنامة! وبعد خطاب أوباما المثير في الأمم المتحدة، غيرت المنامة سفيرها في واشنطن ليحل عسكري من العائلة الحاكمة محل السفيرة السابقة «هدى نونو»، التي يبدو أن النظام اعتبرها عديمة الفائدة!

شيء من الكذب

لم يقد أيضاً إرسال ولي العهد إلى «واشنطن»، لأن الكلام ذاته يتكرر على مسامعه من كل المسؤولين الأمريكيين. كانت الحيلة حينئذ شيء من الكذب، وكان الكاذب هذه المرة وزير حقوق الإنسان البحريني صلاح علي، الذي زعم أن سفيرة الولايات المتحدة في جنيف إيلين تشامبرلين رفضت «التصريحات المحجفة التي أدلت بها المفوضة السامية نافي بيلاي بشأن حالة حقوق الإنسان في البحرين» وأنها أبدت استياءها من كثرة الحراك غير السلمي في البلاد!

لكن السفيرة تشامبرلين عجلت على هذه الكذبة ببيان فاضح زاد الطين بلة، وبالإضافة إلى تكذيب هذه التصريحات حمل البيان مزيداً من الانتقاد والهجوم على النظام فضلاً عن التذكير بأن الولايات المتحدة كانت من بين الموقعين على بيان دول 47 بمجلس حقوق الإنسان والذي أدان النظام البحريني لاستمراره في القمع وعدم تنفيذ التوصيات الدولية وتوصيات لجنة تقصي الحقائق.

المسؤولون الأمريكيون الذين صرّحوا عن البحرين في 2013: سرا وعلانية!

على أرفع المستويات، وبدءاً من الرئيس باراك أوباما، تناول المسؤولون الأمريكيون قضية البحرين في 2013 عشرات المرات، بالتصريح للإعلام وفي المؤتمرات الصحفية وعبر البيانات والرسائل والخطابات وغيرها، وقالت الإدارة الأمريكية إنها تمارس ضغوطها السياسية على النظام «سرا وعلانية»!

وفضلاً عن الرئيس الأمريكي باراك أوباما، برزت تصريحات العديد من الوزراء في الإدارة الأمريكية مثل وزير الخارجية جون كيري، وزير الدفاع تشاك هيغل، وزير العمل بالوكالة سيث هاريس، وزير التجارة ديميتريوس مرانتيس، ومستشارة الأمن القومي سوزان رايس.

وفي المستوى الثاني من المسؤولين، كانت هناك تصريحات لنائب وزير الخارجية الأمريكي وليام بيرنز، مساعد وزير الخارجية لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل توماس مالينوفسكي، مساعدة نائب وزير الخارجية باربارا ليف، السفير الأمريكي في المنامة توماس كاراجيسكي، السفيرة الأمريكية في جنيف إيلين تشامبرلين، وعدد من المتحدثين باسم الخارجية الأمريكية مثل فيكتوريا نولاند، جين بساكي، جوش بيكر، وماري هارف.

ودخل على الخط أيضاً أكثر من 20 عضواً في الكونغرس الأمريكي مثل جون ماكغفرن، جيم ماكديرموت، هانك جونسون، السيناتور رون وايدن وغيرهم.

تقرير الخارجية الأمريكية يستفز الملك

في تقريرها عن أوضاع حقوق الإنسان في العالم الذي صدر في أبريل/نيسان 2013؛ حذرت الولايات المتحدة الأمريكية من أن أنظمة قمعية، من بينها البحرين، «تهدد بسحق الآمال في إرساء الديمقراطية التي تولدت من الربيع العربي».

وانتقدت أمريكا «أنظمة قمعية قامت في شكل منهجي بقمع تطوّر المجتمعات المدنية والمؤسسات الديمقراطية»، وتوقفت عند سوريا واليمن والبحرين والعراق إضافة إلى مصر وليبيا.

التقرير استدعى تعليقا رسمياً من وزارة الخارجية البحرينية التي قالت إنه «عديم الاعتبار» و«يفتقر إلى الموضوعية والحيادية».



دعا وزير الدفاع الأمريكي، تشاك هيغل، إلى احترام حقوق جميع المواطنين قائلاً بأنه السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار في البحرين

وبلغت ردود الأفعال الرسمية على التقرير أن يوجه ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة هجوماً مباشراً على الولايات المتحدة في لقاء صحفي، وقال الملك إن أمريكا نفسها بحاجة إلى إصلاحات في كيفية التعامل مع المسلمين، وغيرهم من الأقليات.

وبعد مشاركتها في حفل استقبال في السفارة الأمريكية بمناسبة ذكرى الاستقلال، نفت وزيرة الدولة لشئون الإعلام سميرة رجب، في حديثٍ لصحيفة «الشرق الأوسط» السعودية، وجود ما يُعكّر صفو العلاقات بين البلدين، مؤكدةً أنها «لم تتأثر بتقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول حقوق الإنسان».

الإدارة الأمريكية: الشيعة يواجهون تمييزاً

كلام الملك لم يمنع صدور المزيد من التقارير المحرجة من الإدارة الأمريكية، إذ أكد تقرير آخر وجود تمييز رسمي ضد الشيعة في البحرين، وجاء في تقرير الخارجية الأمريكية عن الحرية الدينية الذي صدر في مايو/أيار 2013 أن المجتمع الشيعي في البحرين «يواجه تمييزاً رسمياً،

بالإضافة إلى الاحتجاز، والاستخدام المفرط للقوة، والتعذيب».

كما تحدّث تقرير صادر عن الهيئة الأمريكية للحرية الدينية عن هدم 30 - 35 من مساجد المسلمين الشيعة، وعن الفصل التعسفي لآلاف العمال والطلاب في ظل غياب المساءلة من قبل السلطات البحرينية، وهو ما أدّى إلى «ثقافة الإفلات من العقاب».

هجوم منظم على السفير الأميركي في 2013

لقاءات السفير الأميركي في البحرين، توماس كراجيسكي، بقوى المعارضة ومواقفه المختلفة شكّلت استفزازاً كبيراً للسلطات في البحرين، الأمر الذي استدعى هجوماً منظماً عليه، في سابقة من نوعها على مر تاريخ العلاقات البحرينية/الأمريكية.

في مقال له، كتب الضابط السابق في المخابرات المركزية الأمريكية إميل نخلة عن التمييز في التعاطي بين السفيرين الأميركي والبريطاني في البحرين، وقال إن «إهانة الدبلوماسيين الأميركيين بالإضافة إلى سفيرنا، سواء أكانت الإهانة مباشرة أو من خلال بلطجية مدعومة من قبل عناصر من آل خليفة؛ لن تجعل الملك في وسعه أن يحظى بصدقة في واشنطن».

ولم يلتق الملك بكراجيسكي سوى مرة واحدة طوال العام الماضي، وخرجت تسريبات عن رفضه طلب السفير لقاءه أكثر من مرة.

وكان البرلمان البحريني الموالي للنظام قد اتهم السفير الأميركي بنقل معلومات غير دقيقة إلى حكومة بلاده وتشويه صورة البحرين، وهندسة افتعال الفتن فيها، مطالبين الحكومة برفض تدخلات السفير والاحتجاج على ممارساته.

بدورها خرجت المتحدث الرسمي باسم الحكومة، سميرة رجب، لتعلن موافقة الحكومة على الاقتراح المقدم من مجلس النواب بشأن وقف تدخلات السفير الأميركي في الشأن المحلي ووقف لقاءاته المتكررة مع «مثيري الفتنة في البحرين» حسب تعبيرها، إلا أنها سرعان ما تراجع عن هذا التصريح بعدما امتنعت الصحف الرسمية عن نشره أيضاً.

وتعقيباً على سؤال برلماني بشأن إجراءاتها حيال وقف لقاءاته المتكررة مع «مثيري الفتنة»؛ قالت الحكومة البحرينية إنها تتابع مجريات «تدخلات» السفير الأميركي في الشأن المحلي.

وفي موقف بالغ الخطورة؛ توعدّ العقيدُ الأمني السابق والمعروف بسجله في تعذيب السجناء السياسيين، عادل فليفل، توعدّ السفيرَ الأميركي في المنامة بتطبيق «الواجب الديني» في حال استمرّ ما اعتبره «أذىً للمسلمين»، مستشهداً بآيات قرآنية في هذا السياق.

ونقلت الصحف الرّسميّة رسالة قالت إنها موقّعة من حملة شعبية تُطالب الرّئيس الأميركي، باراك أوباما، بتغيير سفير بلاده في البحرين، توماس كراجيسكي، متّهمةً إيّاه بتزويد الإدارة الأميركيّة بمعلومات جعلتها مُنحازة للجماعات المعارضة.

ورغم توقيع رئيس تجمّع الوحدة الوطنية، عبداللطيف المحمود، على العريضة؛ لكنه استقبل كراجيسكي في مجلسه الرّمضاني وأجلسه إلى جانبه!

محاولة منع المعارضة التّقاء الدبلوماسيين الأمريكيين

عبّرت وزارة الخارجية الأميركيّة عن قلقها إزاء الإجراء الذي اتّخذته السّلطات البحرينيّة بعدم السّماح لعقد لقاءات بين دبلوماسيين أجانب وجماعات سياسيّة «نحن نتوقّع من حكومة البحرين احترام مصالحنا المشتركة في مجال الاتصالات الدبلوماسية المفتوحة والحرّة مع جميع عناصر مجتمعات البلد المضيف».

مدير «برنامج الخليج وسياسة الطاقة» في «معهد واشنطن» سايمون هندرسون رجّح أن يكون رئيس الوزراء خليفة بن سلمان هو من وراء إقرار هذه القيود، ووصف هندرسون القرار بأنه مجازفة بحرينيّة من شأنها «إثارة غضب واشنطن».

وأكدت مساعدة نائب وزير الخارجية الأميركي لشؤون الجزيرة العربية، باربارا ليف، أنّ عدداً من الإجراءات التي اتّخذتها الحكومة البحرينيّة، ومن بينها تقييد لقاء المعارضة بالدبلوماسيين، وملاحقة عدد من قياديين جمعيّة «الوفاق»؛ تسبّبت في عرقلة الحوار الوطني.

السلطات البحرينية تطرد أمريكية وتسجن آخر

المضايقات البحرينية لم تقتصر على السفير الأميركي، فمع بداية شهر ديسمبر/كانون الأول أعلنت الخارجية الأميركيّة أنّ مُمثّلة عن السّفارة الأميركيّة أرغمت على مُغادرة القاعة التي كانت تشهد محاكمة الناشط الحقوقي نبيل رجب. وطالبت المتحدّثة باسم الخارجية، ماري هارف بـ«توضيحاتٍ من الحكومة البحرينيّة بشأن الأسباب التي لم يُسمح لها بموجبهَا بمتابعة المحاكمة».

وقبل ذلك؛ عمدت السُّلطاتُ البحرينيةُ إلى إبعاد الباحثة والمدرّسة الأميركية إيرين كيلبريج، بعدما اتّهمتها بالتواصل مع «حزب الله» اللبناني، ومُرَاسَلَة صحف ومواقع إلكترونية دون رخصة صحفية، وذلك بعد ضبط صورة لعلم الحزب في شقتها مع «أدوات أخرى» حسب زعمها.

وبعد قضية كيلبريج؛ أثارت وكالات الأنباء الدولية أزمة المعتقل الأميركي تقي الميدان (25 عاماً)، وهو من أصول بحرينية سعودية جرى اعتقاله رغم عدم مشاركته في الاحتجاجات، واعتبرت وكالة أنباء رويترز إن هذه القضية تسلط الضوء على العلاقة المعقدة بين واشنطن والمنامة.

السفارة الأميركية في المنامة: تنبيهات، تحذيرات، وإدانات

تنبيهات وتحذيرات السفارة توالى خلال العام 2013، وحتى شهر سبتمبر/أيلول كان عددها تجاوز 50 تنبيهاً، إلا أن ذلك لم يخل من تأكيد الخارجية الأميركية، مراراً، على دعمها لحقّ البحرينيين في التّجمّع السّلمي وحرية التّعبير.

وأدانَ السفير الأميركي في المنامة توماس كراجيسكي في أكثر من بيان «كل أعمال العنف المُدمّرة في البحرين، بما في ذلك الهجمات على الشرطة والعنف ضدّ المتظاهرين، وذلك لأنها تقوّض الجهود الرّامية إلى إعادة بناء الثقة وتحقيق مصالحة ذات مغزى»، قائلاً «إننا نواصل بصورة وثيقة متابعة تقارير عن أعمال عنف».

وتعليقاً على زعم الدّاخلية البحرينية مقتل شرطيّ في منطقة ستره؛ يوليو/تموز، دانت السّفارة الأميركية الحادث، ورأت أن الهجمات على الشرطة «أعمال غير مقبولة».

وعشية 14 أغسطس/ آب، حذرت أميركا رعاياها في البحرين من اليوم الذي حدده البحرينيون لـ«التمرد». ثم خرجت بياناتٌ للسّفارة، وأخرى عن مسؤولين في القاعدة العسكرية الأميركية؛ حثّ الأميركيين على تجنّب التّجوّل في البلاد، إلا عند الضرورة.

الإدارة الأميركية: الضغط من أرفع المسؤولين

حثّ الرّئيس الأميركي باراك أوباما خلال لقائه ولي العهد البحريني، سلمان بن حمد آل خليفة، حثّ البحرين على «إصلاح ذي مغزى واحترام الحقوق العالمية»، مؤكّداً أن ذلك «هو السبيل الأفضل لتحقيق السلام والأمن لجميع المواطنين البحرينيين».

السياسة الدولية والإقليمية

243

وفي لقائه بوزير الخارجية، خالد بن أحمد آل خليفة، أثناء زيارة إلى قطر في مارس/آذار، قال وزير الخارجية الأمريكي جون كيري بأنه أبدى «اهتماماً بحقوق الإنسان في البحرين»، مضيفاً بأنه شجّع نظيره «على مواصلة الحوار للوصول إلى قرار، وأكد لي أنهم مستمرّون في الحوار بنيةً حسنة».

وفي نهاية أبريل/نيسان 2013؛ استقبل وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، نظيره البحريني بعيداً عن الإعلام، واستمع منه إلى الأحداث التي تشهدها بلاده، وكان ملف «حقوق الانسان محور جزء من محادثتهما».

ودعا وزير الدفاع الأمريكي، تشاك هيغل، إلى احترام حقوق جميع المواطنين قائلاً بأنه السبيل الوحيد لتحقيق الاستقرار في البحرين، وذلك خلال لقائه بولي العهد البحريني في واشنطن، يونيو/حزيران 2013.

مستشارة الأمن القومي، سوزان رايس، طالبت حكومة البحرين أيضاً برفع قيودها على قيادات المعارضة البحرينية، مؤكدةً أنّ بلادها قامت بخطوات ملموسة لدعم المصالحة الوطنية في البحرين، ومنع العنف، ومنها وقف مساعدات عسكرية للحكومة.

في الاتجاه نفسه؛ وصف نائب وزير الخارجية الأمريكي، وليام بيرنز، ما قامت به الحكومة البحرينية تجاه توصيات تقرير بسيوني بـ«الخطوات الأولية»، مؤكداً أنّ الاستقرار طويل المدى لا يمكن أن يتحقق «إلا من خلال إشراك المواطنين، والاستماع إليهم، ومعالجة شواغلهم والنظر إلى تطلعاتهم، ومنحهم نصيباً حقيقياً من العائدات».

وفي أعقاب استشهاد «يوسف النشمي» عبرت نائبة مساعد وزير الخارجية الأمريكي باربارا ليف، عن خيبة أمل بلادها من تأكل فرص الحوار في البحرين، مشيرةً إلى أنّ الولايات المتحدة تعمل لوحدها من دون السعودية لحث البحرين على الوفاء بالتزاماتها لحماية حرية التّجمع، وتكوين الجمعيات، وحرية التعبير.

وفي زيارته للمنامة، شدّد موفد الحكومة الأمريكية إلى منظمة التعاون الإسلامي، رشاد حسين على ضرورة دفع الوحدة والإصلاحات و«نبد العنف» و«ضمان حقوق الإنسان».

متحدّون باسم الخارجية الأمريكية: خيبة أمل!

وقد أسفت المتحدّثة باسم وزارة الخارجية الأمريكية، فيكتوريا نولاند، لصدور أحكام قاسية ضدّ زعماء المعارضة المعتقلين، وقالت نولاند «لقد عبّرنا مراراً عن قلقنا إزاء هذه القضايا، سواء سراً أو علانية، وعلى أعلى المستويات، وقمنا بحثّ حكومة البحرين على الالتزام بتعهداتها الدوليّة».

ورأت نولاند أن من شأن الأحكام أن تفسد أجواء «المصالحة في البحرين»، داعيةً حكومة البحرين إلى فحص كلِّ تقارير «التعذيب، بما في ذلك تلك التي أدلى بها المتهمون في هذه القضية، مثلما وعدت، وأن تُحاسب كلَّ من تثبّت مسؤوليته».

بدورها، دعت المتحدّثة باسم الخارجية الأمريكيّة، جين بساكي، دعت البحرين إلى احترام حرّية التعبير والتّجمع، وتعليقاً على رفض المحكمة البحرينيّة الإفراج عن رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، نبيل رجب، قالت «نحن ما زلنا قلقين بشدّة من عقوبة السجن 3 سنوات لمن يقود تجمّعات غير قانونيّة، ونحثّ حكومة البحرين على احترام الحقوق العالميّة بحريّة التعبير والتّجمع».

وفي تغريدة على «تويتر»؛ أكّد المتحدّث الرّسمي الإقليمي لوزارة الخارجية الأمريكيّة جوش بيكر أن «الإصلاح هو المسار الوحيد للاستقرار الدائم في البحرين، وعلى الجانبين التوصل إلى تسوية من أجل صياغة مستقبل عادل لجميع البحرينيين».

وعقب استئناف جلسات الحوار في البحرين؛ خرجت المتحدّثة باسم الخارجية فيكتوريا نولاند لترحب بالخطوة داعية الأطراف البحرينيّة للعمل «بصورة بناءة في محاولة لإنتاج وسيلة تستجيب للتطلّعات المشروعة لجميع البحرينيين».

وعقب اعتقال المساعد السياسي لأمين عام جمعية «الوفاق» الوطني المعارضة، خليل المرزوق، أكّدت المتحدّثة باسم الخارجية الأمريكية ماري هارف أن بلادها ستناقش «الأمر مع السّلطات البحرينيّة»، في وقت عبّرت فيه عن «خيبة أملها» بسبب تعليق المعارضة مشاركتها في الحوار، رافضة تحميلها وحدها المسؤولية في ذلك.

وزارتا التجارة والعمل في أمريكا

وقد أثار وفد من وزارة العمل الأمريكية 12 ملاحظة ضد حكومة البحرين تتضمن انتهاكات عمالية، وذلك خلال زيارة قام بها إلى البلاد، وقالت وزارة العمل الأمريكية في تقرير إن البحرين

«انتَهكت فيما يبدو الالتزامات التي قَدِّمتها للولايات المتحدة بشأن حماية حقوق العمال» مؤكدة تدهور حقوق العمال في البحرين.

فيما كتب وزيراً التجارة الخارجية والعمل الأمريكيان؛ رسالةً لنظيريهما البحرينيّين حول التمييز واستهداف العمال، وقالوا فيها إن حكومة البحرين «لم تُصَحِّح الثغرات في تشريعاتها حول حرية التنظيم، ولم تمنع أرباب العمل من استغلال هذه الثغرات في التعرُّص لمنظمي الإضراب العام في مارس 2011».

وأعقب الرسالة بيانٌ لوزارة التجارة الخارجية تحدّث فيه عن «هجمات محدّدة وواضحة» ضدّ النقابيين، وحصول تمييز في مكان العمل يقوم على «الانتماء الديني أو القناعات السياسية» منذ اندلاع حركة الاحتجاج في 2011.

رسالة الوزيرين الأمريكيين دفعت اتحاد العمل الأمريكي لاتهام حكومة البحرين علناً بتفكيك الحركة العمالية.

الكونغرس على خط المواجهة

مجلس الشيوخ الأمريكي (الكونغرس) كان مصدر اهتمام كبير بقضية البحرين طوال العام 2013، وقد صدرت من بعض أعضاء المجلس مواقف مهمة إزاء الصراع الدائر في البلاد.

وعقد عضو الكونغرس جون ماكغفرن، بالاشتراك مع ناشطين أمريكيين، في نوفمبر/تشرين الثاني، جلسة عرض في أحد مباني الكونغرس الأمريكي تحت عنوان «طريق جديد للنظر إلى العلاقات الأمريكية البحرينية».

وفي إطار مطالبة ماكغفرن الإدارة الأمريكية بالعمل على الإفراج عن رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب، قال إن «رجب ليس وحده، هناك العشرات في السجون في البحرين لأنهم دعوا إلى إصلاحات ذات مغزى».

في حين عقد الكونغرس الأمريكي في 19 نوفمبر/تشرين الثاني جلسة استماع لتقييم الوضع البحريني واليميني أمام لجنة من أعضاء الكونغرس، مثلت فيها الإدارة الأمريكية نائبة مساعد وزير الخارجية باربارا ليف.

عضو الكونغرس جيم ماكديرموت قال في حديث لقناة بي بي سي «حينما تفقد الجياد الطبي، كما فعلت البحرين، فإن المجتمع يفقد أخلاقه الرفيعة. إنه دليل على أن المجتمع مريض جدا» مضيفا «هذا كان هو الخط الأحمر بالنسبة إلي. هذه الأنباء جعلتني أقف مشدوها».

وقد وقّع 20 عضوا بالكونجرس الأمريكي على خطاب وُجّه لملك البحرين، حمد بن عيسى آل خليفة، اعتبروا فيه تأجيل زيارة المقرر الأممي الخاص بالتعذيب، خوان مانديز، تتعارض مع التزامات البحرين الدوليّة، وأمرا مخيبا للآمال، وطالبوه بالتراجع عن قراره بمنع مانديز ومراقبين دوليين آخرين من زيارة البحرين.

كما تبنت اللجنة المعنية بالدفاع عن حقوق الإنسان في الكونغرس الأمريكي؛ الإفراج عن نقيب المعلمين البحرينيين مهدي أبو ديب، ورأى النائب هانك جونسون أن قضية «أبو ديب» دليل واضح على الحملة القاسية التي تشنها الحكومة البحرينية ضد المظاهرات السلمية.

أمريكا مستمرة في وقف تصدير السلاح للبحرين

وفي العام 2013 استمر الجدل الدائر حول إنفاذ بعض صفقات الأسلحة الأمريكية إلى البحرين، في ما وصفه مراقبون بأنه تناقض مع مواقفها السياسية من الصراع الدائر في البلاد.

مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل توماس مالينوفسكي أوضح أن حكومة الولايات المتحدة وبسبب مخاوفها بشأن انتهاكات حقوق الإنسان تواصل «حجب تصدير المواد التي تُستخدم في مكافحة الشغب ولأغراض الأمن الداخلي» إلى البحرين.

ونفى مالينوفسكي أن تكون سياسة بلاده تدعم نقل المعدات أو التدريب لقوات الأمن البحرينية التي «يمكن استخدامها بشكل غير لائق ضد المتظاهرين السلميين في البلاد». مؤكدا على أن المساعدات الأمنية الأمريكية الأخرى إلى البحرين «لا تؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان».

وقال مالينوفسكي الذي كان يجيب على سؤال موجه من الكونغرس الأمريكي عن البحرين «سوف نلتزم بالعمل مع الكونغرس لضمان استخدام مساعداتنا لدعم سياسات أوسع نطاقا تهدف إلى تحسين السلوك وإلى إخضاع الحكومات للمساءلة عن أفعالها».

قلق أمريكي «من» جناح الخوالة... و«على» ولي العهد

في «ذا وول ستريت جيرنال» قال الكاتب تشارلز ليفينسون إن المسؤولين الأمريكيين يعتبرون أن

«البحرين لا تزال حليفاً قوياً كما الملك. غير أنهم يعترفون بأن هناك عناصر أكثر تحفظاً داخل العائلة المالكة المتوجّسة من دوافع واشنطن في الجزيرة. ويقول هؤلاء إن منصب ولي العهد الحالي، ابن الملك ووارث العرش، مُهدّد من المتشدّدين (الخوالد)، إلا أنهم لا يؤمنون بوجود احتمالٍ وشيكٍ لحدوث تغيير في السّلالة السّياديّة داخل العائلة الحاكمة».

وكشفَ الكاتبُ الأميركيُّ أنّ اعتقاداً يسود في بلاده بأنّ الخوالد «قد خفّفوا من نفوذ ولي العهد المعتدل والموالي للولايات المتّحدة ووريث العرش».

وقد تحدّثت صحيفة «الإندبندنت» عن قلقٍ غربيٍّ جرّاء «إحكام جناح متشدّد من السنة قبضتهم على الحكم في البحرين» وقالت إن «هذا الجناح المتشدّد يرتبط بعلاقات مع السّعوديّة، ويعترض على أيّ تنازلٍ يمكن أن يحلّ الأزمة في المملكة»، مشيرةً إلى أنّ نفوذ «جناح الخوالد» في العائلة المالكة يُثيرُ مخاوف حلفاء البحرين التّقليديين في واشنطن ولندن من استحواذ مُعادين لهما على الحكم».

والتّباعدُ بين جناح الخوالد والإدارة الأميركيّة تناولته ملاحظات جان فرانسوا سيزنيك، الأستاذ في جامعة «جورج تاون» الأميركيّة، الذي كتب معلقاً على قرار تعيين ولي العهد في منصب النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، أنّ «الولايات المتّحدة أخيراً قد وجدت منفذاً للسيطرة، وإحكام النفوذ على المتطرّفين من العائلة المالكة بالبحرين»، وقال إن «هذه الجماعة لعبت على الوتر الطائفي، ونجحت في تقسيم البلاد بحيث جعلت غالبية المواطنين مشتبهاً بتبعيتهم إلى إيران».

وعشية الذكرى الثّانية للثّورة؛ كتب الخبير الأميركيّ إميل نخلة أنّه إذا اقتضت المصلحة الأميركيّة حفظ النّظام في البحرين؛ فعلى الأميركيين إقناع الملك حمد بإجراء إصلاحات تُلبّي طموحات الشعب، ويكون على رأسها إقالة خليفة بن سلمان وتعيين ولي العهد بدلاً منه بشكل مؤقت، حسبما اقترح.

وعقب زيارة قامَ بها وليّ العهد البحريني للولايات المتّحدة؛ قال نخلة إنّهُ «لو كانت لدى الأمير سلمان خطةٌ محدّدة لإصلاح حقيقي في زيارته الأخيرة إلى واشنطن؛ لكان صانعو القرار في أميركا أكثر استعداداً لدعم آل خليفة»، مشيراً إلى أنّ التّجربة القطريّة في نقل الحكم يجب أن تتكرّر في البحرين.

وخلال جلسةٍ عرضٍ للمستجدّات في الكونغرس قال نخلة نفسه إن «جناح الخوالد من الأسرة

الحاكمة هو الذي يمتلك خطوط القوة، ويقوم حالياً برسم خطة للتّحالف مع البريطانيين ضدّ الأميركيين، وهي خطة ساذجة ولن تفيد إلا في تهديد دبلوماسيينا هناك، وأعتقد أنّ على حكومتنا أن تأخذ هذا الموضوع بشكلٍ جادٍ».

وخلال جلسة استماع في الكونغرس الأميركي في 19 نوفمبر/ تشرين الثاني قالت نائبة مساعد وزير الخارجية لشؤون الجزيرة العربية، باربارا ليف، إنّ سلمان بن حمد لديه أجندة طموحة، مشيرة إلى أنّ مشكلة البحرين مشكلة للحكومة بأكملها، وليست فقط مشكلة ولي العهد!

خطاب أوباما

تسبّب خطاب الرئيس الأميركي باراك أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، 24 سبتمبر/أيلول 2013، في تعميق أزمة النظام البحريني، وإحراجه بشدة أمام المحافل الدولية.

وكان الخطاب، الذي اعتبر أرفع إدانة أمريكية موجّهة للنظام في العام 2013، وأبرز مؤشر على اضطراب علاقاته بالولايات المتحدة، قد شبّه الصّراع في البحرين بالنّزاع في إيرلندا الشماليّة بين الكاثوليك والبروتستانت.

وفي خطابه شبّه الرئيس الأميركي باراك أوباما الصّراع في البحرين بالنّزاع في إيرلندا الشماليّة بين طائفتي الكاثوليك والبروتستانت، مؤكداً أنّ التوترات الطائفية تواصل الظهور في البحرين كما في العراق وسوريا. وقال أوباما إن هذه القضايا المزمّنة «لا يتأتى للأطراف الخارجية أن تحلها؛ بل ينبغي على المجتمعات الإسلامية نفسها أن تعالجها»

وكان لرئيس الوزراء البحريني خليفة بن سلمان ردّ جاهز على خطاب الرئيس الأميركي، حيث قال إنّ أوباما استند لمعلوماتٍ مضلّة وكاذبة قد لا تعبّر عن الواقع، ولم يستبعد أن تكون لها أهداف أخرى.

الخطاب استدعى اجتماع وزير الدولة للشؤون الخارجية، غانم البوعيينين، بالسفير الأميركي توماس كراجيسكي، طالباً منه استيضاحات!

وفي ردّ له؛ زعم وزير الخارجية، خالد بن أحمد آل خليفة، أنّ ما يجري في البحرين هو «أعمال إرهابية» تستهدف «رجال الأمن والأجانب المقيمين، بهدف الترويع وإثارة الفرقة وإحداث الفتنة وضرب الاقتصاد الوطني والتنمية».

كما وصف ما جاء في الخطاب بأنه «صعب وجديد بالنسبة لنا، ولن نستطيع تقبله»، قائلاً إن «العارف بالأمر في المنطقة يقول ويتفق بأن الأمور في البحرين وتطوراتها لا تشبه بأي شكل من الأشكال ما يجري اليوم في العراق وفي سورية». وأضاف «ذكر البحرين مع هذه الدول غير عادل».

أما وزير الداخلية، راشد بن عبدالله آل خليفة، فاعتبر أن البحرين لم تشهد في يوم من الأيام توتراً طائفيًا، مشيراً إلى أن السلطات تواجه أعمالاً إرهابية «تعاملت معها وفقاً للقانون».

عضو مجلس الشورى خالد بن خليفة آل خليفة قال تعليقا على الخطاب «إن الرئيس الأمريكي باراك أوباما يغازل الرئيس الإيراني على حساب البحرين».

ونقلت صحيفة «الحياة» السعودية أن خطاب أوباما دَفَع سفير البحرين في الولايات المتحدة، هدى نونو، إلى الكتابة على مدونتها الرسمية، إذا قالت بأنها تشعر «بخيبة أمل لسماع أوباما يُقارن الوضع في البحرين بالوضع الحالي في العراق، والمآسي الدائرة في سورية».

في المقابل، رحبت جمعية «الوفاق» بخطاب الرئيس الأمريكي بارك أوباما وبالتوجه الأمريكي للمساهمة في إيجاد حل للأزمة في البحرين.. وأكدت على أن العالم مدعو للتشجيع والدفع بالتحول الديمقراطي في البحرين، وأن يبقى هذا الملف حاضراً دائماً في كل المحافل الدولية.

الملف البحريني لم يكن حاضراً في خطاب الرئيس وحده، بل كان ملفاً من بين سلة متكاملة يتم بحثها في المنطقة، ضمن تسوية دولية بدأت بتوقيع اتفاق تاريخي بين الدول العظمى وإيران حول برنامجها النووي، ولم تنته بتقارب أمريكي إيراني معلن على أرفع المستويات!

للاطلاع على مصادر التقرير ومراجعته، انظر النسخة الإلكترونية على الوصلة التالية:

<http://bhmirror.no-ip.biz/news/12909.html>

قصية الأسطول الخامس... آفاق النفوذ العسكري الأمريكي في البحرين: التدخّل... أو الرحيل!

«التّمرّك الدّائم في بحرين قمعيّة يقوّض دعمنا للإصلاح، وهذا التّمرّك سيكون غير حصين إذا استمرّ عدم الاستقرار... ينبغي نقل مقر الأسطول الخامس».

القائد العام السابق للقيادة الأمريكية في المحيط الهادئ، الأدميرال المتقاعد دينيس بليز

هل يجب أن يغادر الأسطول الأمريكي البحرين؟» كان هذا أكثر الأسئلة الحرجة في واشنطن العام 2013.

«جان فرانسوا سيزنيك»، وهو أحد أساتذة جامعة «جورج تاون» الأمريكية، لاحظ أن موضوع الأسطول الأمريكي الخامس نوقش بشكل ساخن العام الماضي من كم الهيئات الدبلوماسية والمؤسّسات العسكريّة، وكذلك المنظمات ومراكز البحوث والدّراسات في واشنطن، لينتقل الجدل من «استحالة الإغلاق» إلى أن يكون «ممكناً تماماً»!

وقد يُتصوّر أن من طرح مثل هذا الخيار صحافيون أو باحثون أو مجرد ناشطين في المنظمات الدولية، لكن الحقيقة أن من طرح هذا النقاش في العام 2013 هم أرفع القادة العسكريين، أدميرالات البحر الأمريكيين، وأهمهم المدير السابق للمخابرات، والقائد العام السابق للقيادة الأمريكية في المحيط الهادئ، الأدميرال المتقاعد دينيس بليز.

لم يعد طرح هذا الموضوع في العاصمة الأمريكيّة مستهجنًا أبداً مثلما كان منذ عامين، وذلك لأنّ الأمر بات مرتبطاً بأمن القوّات الأمريكيّة، كما يوضّح الضابط السابق في المخابرات الأمريكية البروفيسور إميل نخلة.

على اليسار، هناك من يستغرب طرح دوائر أميركية سيناريو سحب القاعدة الأمريكية من

البحرين، مؤكداً أنه سيناريو مستبعد ولا يوجد مبرر واقعي لطرحه. يرى هؤلاء أن ذلك تسريب مقصود، يأتي في سياق سياسات أميركية معهودة تقوم على الضغط، حتى على أقرب الحلفاء، للحفاظ على وضع الفوقية في العلاقة معهم، وللحصول على المزيد من المكاسب المادية.

على اليمين، هناك من يدعو إلى ضرورة سحب الأسطول الخامس من مياه الخليج، أبرز من انضم إلى هؤلاء الأدميرال دينيس بلير، والبروفيسور باري بوسن، أستاذ العلوم السياسية ومدير برنامج دراسات الأمن في معهد ماساشيوستس للتكنولوجيا MIT، وهو خبير أمني معروف.

وفي الوسط، هناك من يرى أن على الولايات المتحدة إيجاد بدائل جاهزة للأسطول كخطة طوارئ، ومن ثم استخدام كل النفوذ السياسي والعسكري، من موقف قوة، للضغط على النظام في البحرين، كما يرى الضابط في البحرية الأمريكية ريتش ماك دانيال، والمدير في منظمة هيومان رايتس فيرست «براين دولي».

من هذه النقاشات حول الأسطول الأمريكي الخامس في البحرين، ترشح 4 آراء مختلفة:

- 1- يجب أن يرحلوا
- 2- لا يجب أن يرحلوا لأن الاضطرابات لا تصل إلى تهديد وجودهم
- 3- لا يجب أن يرحلوا ولكن يجب أن تكون لديهم خطة طوارئ وأماكن بديلة جاهزة
- 4- لا يجب أن يرحلوا ولكن يجب أن يتدخلوا لفرض الاستقرار وأن تكون لديهم خطة طوارئ

خُطآن تحت الخيار الرابع تحديداً، تفتح أسئلة كثيرة، أهمها لماذا وكيف يمكن أن يتدخل الأسطول الخامس في البحرين؟

أن يتدخلوا!

أصحاب هذا الرأي يفتحون الباب على مصراعيه أمام جميع الاحتمالات لتطورات الأزمة في البحرين.

أحد ضباط البحرية الأمريكية، وهو الكوماندر ريتش ماك دانيال، كتب ورقة بحثية مهمة عن هذه القضية أثارت جدلاً واسعاً واعتبرت مرجعاً مهماً في هذه النقاشات الجارية. خلص الضابط ماك دانيال إلى أنه «من الممكن أن يتدهور الوضع بسرعة في البحرين ويتحول إلى بيئة غير ملائمة للولايات المتحدة» موضحاً أنه «في حين أن خسارة البحرين ليست أمراً مفروغاً منه، فإنها

لا تزال احتمالاً واضحاً في إطار مجموعة من الظروف والسيناريوهات المختلفة».

التحذيرات من أن «يصل الوضع إلى مرحلة قد تهدد سلامة العسكريين الأمريكيين وأمنهم مع عائلاتهم، وتجعل الدفاع عن الأسطول الخامس متعذراً، تكررت كثيراً، ويطرح آخرون الحجة التالية بقوة: «هل في مصلحة الولايات المتحدة - في المدى القصير أو الطويل- أن يكون لديها بنى تحتية بحرية في بلد اقتصاده هش ومتقلب سياسياً؟»

وفي تحليل فريد، يرى الضابط ماك دانيل أن اضطرابات البحرين ضعفت من موقف الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، لأنها بدت لا تعمل من موقع قوة في علاقتها مع البحرين، مرجحاً أن يؤثر إيجاد بدائل للأسطول (دون المغادرة) في استعادة موقف الولايات المتحدة القوي وبالتالي الضغط تجاه التغيير الديمقراطي.

وحسبما قال الكوماندر، فإن «غياب وجود أمريكي من البحرين من المحتمل أن يخلق فراغاً في السلطة، ويزعزع الاستقرار في المنطقة، ويقضى على التأثير المعتدل للنفوذ الأمريكي في أي أزمة بحرينية».

المحلل البارز في الشؤون العسكرية كريستوفر هارمر رأى أن الاحتمال الأكبر هو أن تسهم الولايات المتحدة في إيجاد حل تفاوضي للاضطرابات في البحرين إذا ما شاءت الحفاظ على القاعدة هناك «فلو أن الولايات المتحدة أرادت مغادرة البحرين، فإننا سنفقد قدرة التأثير على النتيجة».

وبحسب مراقبين فإن المؤشرات التي قد تدفع قدماً بسحب الأسطول هي أن يصل القمع إلى درجة محرجة لا يمكن أن تبقى فيها الولايات المتحدة في صورة الحليف مع هذا النظام، أو أن يصبح الوضع محلياً متقلباً وغير آمن لبقاء الأسطول (فوضى أمنية شبيهة بالتي ضربت البلاد قبيل وخلال فترة الطوارئ من العام 2011، والتي قالت تقارير إنها كانت بداية الإرباك الكبير في القاعدة الأمريكية).

«معظم صانعي السياسة الأمريكية مجمعون على أن البحرين لن تقع في اضطرابات مدنية أوسع من شأنها أن تهدد سيطرة الولايات المتحدة على المنفذ البحري» ينقل ماك دانيل، ما يعني أن السياسيين الأمريكيين يتبنون الرأي الثاني دون رتوش، لكن أستاذ «جورج تاون» يرى أن المؤيدين لإغلاق القاعدة في النقاشات الجارية قد فازوا على ما يبدو، مشيراً إلى ما يجري في



هناك من يدعو إلى ضرورة سحب الأسطول الخامس من مياه الخليج، أبرز من انضم إلى هؤلاء الأدميرال دينيس بلير، والبروفيسور باري بوسن، أستاذ العلوم السياسية

أروقة الدبلوماسية الأمريكية والكونغرس!

يقول دانيال إن «تجاهل الوضع السياسي الهش في البحرين والعديد من السيناريوهات المحتملة يسير عكس اتجاه التاريخ والتوجهات الحالية في الشرق الأوسط».

في حال تدهور الوضع السياسي والأمني في البحرين، فإن الولايات المتحدة لن تجازف بأن يكون الأسطول والقاعدة ومساكن العاملين فيها أهدافا للمحتجين الشيعة الذين يتهمونها بالتحالف مع النظام، أو المتطرفين السنة الذين يعادونها في كل مكان، وسط هذه الفوضى الأمنية.

ستكون الكارثة أن يواجه الأسطول الأمريكي الخامس، الذي تركز مهمته على حفظ الأمن في مياه الخليج، أزمة تهدد أمنه هو في محل إقامته: البحرين! ولأن الجيش الأمريكي لا يريد أن يكون طرفا في الصراع على الأرض، وأن يتدخل في نزاع لا ناقة له في ولا جمل، رغم أنه يتهدد أمنه، فإن الخيار الأكثر تردادا هو: الرحيل!

مع ذلك، تقول كل المؤشرات على الأرض أن الإدارة الأمريكية مصممة على البقاء، دون أن تكون هناك حتى خطة بديلة للطوارئ!

شكل التدخل العسكري من قبل الولايات المتحدة

ماذا وراء هذا التصميم الأمريكي على البقاء في البحرين؟ هل يقلص هذا الخيارات إلى أن تكون الولايات المتحدة على استعداد للتدخل العسكري في أي لحظة وحماية نفسها بل وفرض الاستقرار في البلاد إذا تطلب الأمر! هل يمكن أن نشهد تغييرا سياسيا بالقوة مرة أخرى (المرة الأولى كانت حين حاصرت البوارج البريطانية البحرين عام 1923 لترغم حاكمها عيسى بن علي آل خليفة على التنحي).

كيف سيكون شكل تعامل الأسطول مع القوات الخليجية المرابطة في البلاد (السعودية والإمارات)؟ - هذا التساؤل ليس خرافة، إذ وردت له إشارة في ورقة الضابط ماك دانيال-

بين احتمال التدخل العسكري، فيما لو عمّت الفوضى البلاد، وبين استخدام النفوذ العسكري في الضغط تجاه الحل السياسي، مسافة غير بعيدة، لأنها تستند في الأساس إلى أن القوات الأمريكية الحاضرة على الشاطئ لا يمكنها أن تبقى «متفرجة» و«مكتوفة الأيدي» في حال عمّت الفوضى المكان!

يتساءل ماك دانيال «هل يجب استخدام العصا أم الجزرة في تشجيع الإصلاح الديمقراطي مع الحلفاء؟» يرجح دانيال أن يكون فرض النفوذ والنهج القائم على الحوافز هو الأنسب.

أما الأدميرال المتقاعد دينيس بلير فإنه يرى أن كل الظروف والعوامل المؤثرة في المنطقة لا تعني أن الولايات المتحدة يجب أن تهدد البحرين أو تتخلى عنها، داعيا إلى استمرار الانخراط مع البحرين و«العمل بإصرار وصبر من أجل التغيير الديمقراطي السلمي»، مبررا ذلك بأن التعاون الأمني الوثيق بين الولايات المتحدة وبعض البلدان قد ساهم في تحولاتها الديمقراطية، ضاربا ب«كوريا الجنوبية»، تايوان، تركيا، إسبانيا، ومصر، أمثلة على ذلك.

ويكشف دينيس بلير في مقاله أن ضباط الجيش والدبلوماسيين الأميركيين يقومون فعلا من وراء الكواليس بعمل مهم لدعم الحراك في البحرين نحو مزيد من الديمقراطية، لكنّه يرى أن

«الأولويات المعلنة وفهمنا للنفوذ في هذه العلاقة كان على العكس».

العسكريون الأمريكيون يمارسون نفوذهم على النظام

المسؤولون العسكريون الأمريكيون شاركوا فعليا في استخدام نفوذهم في الضغط على النظام البحريني تجاه فرض حل سياسي يلبي مطالب المعارضة، ومن اللافت أن أهم مبعوث من الولايات المتحدة للنظام خلال الثورة كان المسئول العسكري الأول في أمريكا، وزير الدفاع الأمريكي!

في 12 مارس/آذار 2011، زار المنامة وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت غيتس، وقال علنا إنه ينبغي على النظام إجراء إصلاحات سياسية هامة، سريعة، وواسعة النطاق، استجابة لمطالب المتظاهرين، وبحسب وكالة فرانس برس فقد أبلغ غيتس القادة البحرينيين بأن «الوقت ليس في صالحكم».

الرد على غيتس كان بدخول قوات درع الجزيرة السعودية إلى البحرين، وقمع المتظاهرين، وبداية فترة طويلة من الاضطرابات الأمنية والسياسية، واضطراب العلاقة بين واشنطن والمنامة بشدة!

تقارير غربية ذكرت أن شائعات قوية وذات مصداقية قالت إن الملك والمسئولين في البحرين رفضوا في بعض الأوقات لقاء رئيس القاعدة البحرية الأمريكية، وكانت دعواته لا تجد أي تجاوب أو ردودا إيجابية.

في حين نقلت صحيفة العرب اللندنية عن مسؤول عسكري أمريكي قوله «إننا نقوم باستمرار بتقييم الوضع على الصعيد الأمني» في البحرين.

وبعد حوالي 3 سنوات، لم يزر فيها البحرين مسئول أمريكي رفيع، أرسلت الولايات المتحدة وزير الدفاع مرة أخرى! وكما قال تصريح صادر عن القيادة المركزية للقوات الأمريكية، فقد شمل لقاء وزير الدفاع الأمريكي تشاك هيغل مع ملك البحرين في ديسمبر/كانون الأول، نقاشا مهما حول الإصلاحات السياسية في البحرين وأهمية الشمولية السياسية في الاستقرار طويل المدى.

وكان قائد «القيادة الأميركية الوسطى» السابق الجنرال جيمس ماتيس قد أكد في شهادة أمام الكونغرس ممارسة القادة العسكريين ضغوطا سياسية على النظام البحريني: «واجهت البحرين

خلال السنوات الماضية تحديات داخلية، وقد عملت القيادة الأمريكية الوسطى بشكل وثيق مع الحكومة الأمريكية لدعم الحوار والإصلاح في البحرين، باعتباره أمراً رئيسياً في ضمان استقرار البلاد وأمنها».

وربما تأتي في السياق ذاته زيارات ولقاءات قائد القيادة المركزية الأمريكية الحالي، الجنرال لويدي أوستن، وكذلك قائد القوات البحرية الأمريكية الأدميرال جوناثان غرينرت.

بداية الارتباك

وبدأت الشكوك تحوم حول مصير الأسطول الخامس منذ دخول قوات درع الجزيرة البلاد منتصف مارس/آذار 2011، ودخول البلاد في دوامة من الاضطرابات الأمنية والسياسية.

في 16 مارس/آذار 2011 نقلت صحيفة وورلد تريبيون الأمريكية عن مصادر دبلوماسية أن البحرية الأمريكية بدأت بإخلاء منشآتها في البحرين، وأن السفن الحربية الأمريكية لم تعد تقوم بدوريات في سواحل البحرين، لكن بيانا صادرا عن القيادة المركزية الأمريكية نفى ذلك، وقال إنه رحل فقط عوائل العسكريين والمدنيين غير الضروريين.

وورلد تريبيون نقلت في ديسمبر/كانون الأول 2012 أن البحرية الأمريكية تفكر جديا في خفض قواتها بعد تلقيها أوامر بخفض الميزانية، ولتجنب أن تكون هدفاً للمتمردين الشيعة، بحسب ما وصفت.

في يونيو/حزيران 2013، كشف مسئولون أمريكيون في قوات حماية البحرية الأمريكية، أن عناصر «متشددة» كانت تراقب بشكل متكرر موظفي الولايات المتحدة في مواقع مختلفة شملت موظفي «دعم البحرية»، ومدرسة البحرين التي يدرس فيها طلاب أمريكيون، ما استدعى إطلاق تحذير عام لجميع المنتمين إلى القوات الأمريكية وعوائلهم.

وكان الأسطول الأمريكي الخامس قد أصدر تحذيراً آخر لمنتسبيه من الذهاب إلى «مجمع السيف» ومجمع «سيتي سنتر» في أعقاب حملة «تمرد» منتصف أغسطس/آب 2013.

الكونغرس الأمريكي: لماذا لا ينقل الأسطول؟

وفي أهم مؤشر على دخول الجدل حول الأسطول مرحلة جديدة، تلقت لجنة القوات المسلحة بالكونغرس الأمريكي شهادة من قائد «القيادة الأمريكية الوسطى» السابق الجنرال جيمس

ماتيس في 5 مارس/آذار 2013.

وقال ماتيس في شهادته إن البحرين «المستقرة» تعتبر «بالغة الأهمية» بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، «لأنها تحتضن مقر قيادة الأسطول الأمريكي الخامس»، وأضاف ماتيس إننا «سنظل شريكا قويا مع البحرين والشعب البحريني في السنوات القادمة».

وفي 22 يوليو/تموز، بعث السيناتور روبرت كيسي برسالة إلى وزير الدفاع الأمريكي، تشاك هيغل، يسأله «إذا ما كان هناك موقع إسناد للطوارئ للأسطول الخامس الأمريكي في البحرين في حال تدهور الوضع السياسي في البحرين». وكتب كيسي «أنا قلق لأننا لم نضع خططا لإنشاء مرفق بديل في حال الطوارئ في هذه المنطقة الديناميكية والحساسة استراتيجيًا».

وفي جلسة جرت في الكونغرس؛ دعا كلٌّ من عضو الكونغرس الأمريكي، جيمس ماكجفرن، وعضو مؤسّسة حقوق الإنسان أولاً، براين دولي، إضافة إلى الضابط السابق في المخابرات الأمريكية إميل نخلة؛ لتحويل مقرّ الأسطول الخامس الأمريكي من مملكة البحرين إلى موقع آخر، واعتبر نخلة أنّ تحويل موقع القاعدة الأمريكية يجب أن يكون على رأس القائمة.

البحرين المضطربة تهدّد مصالحنا

في أواخر فبراير/شباط 2013؛ كتب تشارلز ليفينسون في «ذا وول ستريت جورنال» تقريراً تحت عنوان «القصر المتصدع في الخليج العربي يربك القاعدة البحرية الأمريكية»، تحدّث فيه عن انقسام حادّ داخل العائلة المالكة في البحرين يزيد من قلق الولايات المتّحدة على قاعدتها البحرية الرئيسيّة في قلب الخليج.

وأشار ليفينسون إلى أن المدير السابق للمخابرات والقائد العام السابق للقيادة الأمريكية في المحيط الهادئ، الأدميرال المتقاعد دينيس بليز، حثّ وزارة الدفاع الأمريكيّة في فبراير/شباط على نقل مقرّ الأسطول الخامس خارج البحرين، وترجيح التغيير الديمقراطي السلمي على المكاسب العسكرية أو الاقتصادية قصيرة الأجل.

وكتب بليز في صحيفة ذا هيل «ينبغي نقل مقرّ الأسطول الخامس ليكون على متن حاملة طائرات، كما كان حتى عام 1993». وقال إن ذلك مكلف ولكنه «ضروري» مشيراً إلى أن «التّمرکز الدائم في البحرين قمعيّة يقوّض دعمنا للإصلاح، وهذا التّمرکز سيكون غير حصين إذا استمرّ عدم الاستقرار».

ونقل ليفنسون عن أميركيين من ذوي الخبرة في الملف البحريني قولهم «إذا واصل الخوالم كسب النفوذ فقد يكون من غير الممكن بقاء الآلاف من أفراد الجيش الأمريكي وعائلاتهم هناك».

ماذا لو أرغمت الأحداث على إقفال القاعدة؟

وفي يونيو/حزيران 2013 نشر معهد بروكينغز الأمريكي للأبحاث ورقة بحثية خطيرة عن وضع القاعدة الأمريكية في البحرين في ظل الاضطرابات السياسية، أعدّها الضابط في البحرية الأمريكية، الكوماندر ريتشارد ماك دانيال.

ودعا ماك دانيال في ورقته المثيرة إلى درس حلول بديلة في حال أرغمت الأحداث التي تشهدها البحرين في الأشهر الأخيرة على إقفال القاعدة البحرية الأمريكية في البلاد، مقترحاً قطر أو الكويت أو الإمارات أو سلطنة عمان كخيارات أخرى.

الورقة البحثية الموسّعة لاقت صدى واسعاً وأثارت جدلاً كبيراً لم يتوقف في الأروقة الأمريكية، وقد جاءت الورقة تحت عنوان «لا خطة بديلة: المنفذ الاستراتيجي الأمريكي في الشرق الأوسط وقضية البحرين»، وصف فيها ماك دانيال القاعدة الأمريكية في البحرين بأنها «القاعدة الاستراتيجية الأمريكية الأكثر أهمية في قلب الشرق الأوسط».

وكتب ماك دانيال «نظراً للاضطرابات السياسية المستمرة، فإن احتمال فقدان حقوق التمركز الاستراتيجي في البحرين هو الشيء الذي ينبغي النظر إليه بعناية»، وأضاف «لسوء الحظ، قال القادة العسكريون إنه ليس هناك خطة بديلة إذا ما تعرض التمركز الاستراتيجي في البحرين إلى خطر»، مشيراً إلى أن عدم وجود خطة بديلة للأسطول الخامس «يمكن أن تكون له نتائج كارثية على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة».

وتوصي الورقة البحثية برسم سيناريوهات تختبر كل الاحتمالات، بما فيها محاكاة لعبة حرب بحرينية.

وانعكست هذه الورقة البحثية في العديد من النقاشات السياسية الرسمية على صعيد الكونغرس والإدارة الأمريكية، وكذلك المنظمات والمحللين والباحثين، كما نشرت عنها العشرات من التقارير الصحافية التي اعتبرتها حرجة جداً.

الخليج: ما بعد إيران والنفط الصخري

ورأى تقرير لموقع «سويس إنفو» تزايداً في المخاوف الخليجية من انسحاب استراتيجي أمريكي من المنطقة بعد التقارب الأمريكي الإيراني وتوقيع الاتفاق النووي.

وتعالت أصوات أمريكية بعد صفقة النووي الإيراني تدعو إلى انسحاب واشنطن من منطقة الخليج، لكن من غير الواضح ما إذا كانت تعني انسحاباً عسكرياً يشمل قوات المارينز والقواعد الاستراتيجية، أو انسحاباً نسبياً، كالإعلان الضمني مثلاً عن أن الولايات المتحدة لن تبقى مسؤولة عن رعاية إرث الإستعمار الإنجليزي في الخليج، عبر الالتزام بأنظمة الحكم العربية في هذه المنطقة.

من جهته اعتبر الخبير السياسي في شؤون البحرين جستن غينغلر أن «أي تغيير محتمل في السياسة أو حتى في اللهجة فيما يتعلق بالأسطول الخامس قد لا يكون ذي صلة بقضية البحرين أكثر من كونه رغبة في إبداء موقف عسكري معتدل للولايات المتحدة إزاء إيران».

وانطلقت في مياه الخليج، مايو/أيار 2013، مناورات بحرية تقودها الولايات المتحدة وُصفت بأنها الأكبر، ونقلت «فرانس برس» عن قائد الأسطول الخامس الأميركي الأدميرال جون ميلر قوله إن «إيران غير مستهدفة» بهذه المناورات.

ونأى الأسطول الخامس بنفسه عن حادثة «طائرة التجسس» الإيرانية التي ادّعتها الحكومة البحرينية، وزعمت العثور على حطامها في المياه الإقليمية، وقالت مسؤولة إعلامية في القاعدة الأمريكية إنه «ليس للقاعدة علاقة بالموضوع لا من قريب ولا من بعيد».

بدوره رأى سامون هندرسون، مدير برنامج الخليج وسياسة الطاقة في معهد واشنطن، أن إيران سوف تحاول إضعاف العلاقة بين الولايات المتحدة والبحرين في المرحلة القادمة، ما اعتبره خطراً حقيقياً يهدد هذه العلاقات المضطربة من الأساس.

من جانب آخر، توقع تقرير لصحيفة الغارديان البريطانية أن يحزم الأسطول الخامس الأمريكي أمتعته ويبحر إلى موطنه في المستقبل القريب، لمجرد أن أمريكا قد وجدت ما يكفي من النفط والغاز لتلبية احتياجاتها عبر استخراج النفط الصخري.

مؤشرات البقاء

في يونيو/حزيران جدد التوقيع على عدد من اتفاقيات الترتيبات الدفاعية بين قوة دفاع البحرين ووزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون).

ورغم كل التحذيرات؛ فقد عمدت البحرية الأمريكية في يوليو/تموز إلى نشر ثلاث سفن دورية في مياه البحرين، ليرتفع عدد السفن التي تقوم بمراقبة مياه الخليج إلى ثمانية.

وردًا على ما تقدّم من دعوات وتسريبات؛ أكد رئيس القوات البحرية الأمريكية، الأدميرال جوناثان غرينيرت، «عدم وجود نية أو حتى خيار لنقل مركز خدمات الدعم البحري التابع للبحرية الأمريكية من البحرين إلى أي مكان آخر نظراً لما تقدّمه البحرين من تسهيلات».

وجدد وزير الدفاع الأمريكي، تشاك هيغل، هذا الموقف خلال زيارته القاعدة الأمريكية على هامش مشاركته في «حوار المنامة»، وخاطب هيغل القوات بالقول «تاريخنا في هذه المنطقة طويل ويدعو للفخر. والتزامنا تجاه شركائنا في هذه المنطقة يتحدث عن نفسه، وأؤكد لشركائنا أننا لن نذهب بعيداً» مشيراً إلى أن المنطقة تواجه مخاطر وأوضاعاً غير مستقرة.

ورأى مراقبون أن إقرار مشروع توسيع القاعدة البحرية الأمريكية، والذي تبلغ تكلفته 580 مليون دولار، ويشمل بناء جسر معلق، أبرز مؤشر على التزام أميركي بالبقاء في المنطقة.

هذه النظرية يدعمها كريستوفر هارمر، المحلل البارز في مجال البحرية في معهد دراسات الحرب في العاصمة واشنطن «من غير المرجح شروع الولايات المتحدة في عملية الخروج من البحرين في أي وقت قريب. لقد أنفقنا الكثير من المال والجهد لبنائه».

من هو المستفيد من القاعدة الأمريكية؟

ويثير الجدل حول من هو المستفيد فعلياً من القاعدة الأمريكية في البحرين، تناقضات حول المتضرر من أي تغيير يتعلق بالأسطول الخامس، وحول من يملك ورقة «الأسطول» كأداة ضغط ونفوذ؛ هل هي الولايات المتحدة، التي جاءت بالأسطول لحماية مياه الخليج، أم النظام البحريني الذي يستضيفه؟

في أحد لقاءاته الصحافية، ذكر الملك حمد بن عيسى بأن البحرين رحبت باستضافة الأسطول الخامس الأمريكي في الوقت الذي كانت فيه جميع دول المنطقة ضدها.

على الصعيد العسكري الأمريكي، أثنى وزير الدفاع الأمريكي تشاك هيغل في خطاب علني على استضافة البحرين للأسطول الخامس ودعمها لآلاف الأميركيين العاملين هناك، مؤكداً على أهمية «العلاقة الدفاعية بين البلدين الممتدة منذ 7 عقود».

وسانده في هذا السياق رئيس البحرية الأمريكية جوناثان غرينيريت، الذي اعتبر التسهيلات المقدّمة من البحرين عاملاً أساسياً للبقاء، وكذلك قائد «القيادة الأمريكية الوسطى» السابق الجنرال جيمس ماتيس، الذي اعتبر البحرين «بالغة الأهمية» والعلاقة بها حساسة جداً نظراً لتقدمها دعماً رئيسياً لمصالح أمريكا.

ويأتي رأي الكوماندر ريتش ماك دانيال قريباً من هذا الاتجاه حين يشير إلى أن الولايات المتحدة بدت لا تعمل من موقع قوة في علاقتها مع البحرين، بسبب عدم وجود أي بدائل حالية لمقر الأسطول الخامس.

لكن المدير السابق للمخابرات والقائد العام السابق للقيادة الأمريكية في المحيط الهادئ دينيس بليز رأى أن «البحرين بحاجة إلى الولايات المتحدة أكثر من حاجة الولايات المتحدة إلى البحرين، في الجانبين الأمني والاقتصادي».

أستاذ جامعة جورج تاون «جان فرانسوا سيزنيك» رأى أن اتجاه الولايات المتحدة لإغلاق القاعدة البحرية بالبحرين، يفرح المتطرفين لكنه مقلق للسعوديين، فالقاعدة وجدت لتحميهم من الخطر الإيراني لا لحماية آل خليفة، لذا سينظر إلى ذلك على أنه إضعاف لخطوط دفاع السعودية وللأسرة المالكة فيها.

من جهته رأى «سلمان شيخ» مدير مركز بروكنجز للأبحاث في الدوحة أن الولايات المتحدة تملك بعض النفوذ في البحرين عن طريق الأسطول الخامس الذي «يوفر صمام أمام للبحرين ضد الخطر الإقليمي» حسب وصفه.

وحتى لو كانت القاعدة الأمريكية في البحرين هي الأهم في الشرق الأوسط، فإن البروفيسور باري بوسن، أستاذ العلوم السياسية ومدير برنامج دراسات الأمن في معهد ماساشيوستس للتكنولوجيا قد رأى اضطرابات البحرين الكبيرة أمراً «يثير تساؤلات حول جدوى مستقبل الوجود العسكري للولايات المتحدة المتزايدة هناك» مضيفاً أن الولايات المتحدة ليس في وسعها تحمّل مسؤولية

الدفاع عن دول الخليج ضد تمردات داخلية.

بدوره أكد الضابط السابق في وكالة الاستخبارات المركزية، إميل نخلة، أن الدافع لأي قرار أميركي بنقل الأسطول الخامس من البحرين سيكون الاعتبارات الاستراتيجية والاقتصادية التي تتجاوز علاقة الملك حمد الشخصية مع سفراء المملكة المتحدة والولايات المتحدة هناك. وكشف نخلة أن قادة البحرين هم من يخشى نقل قيادة الأسطول الخامس الأميركي من أراضيها، وخصوصاً رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة.

الكاتب الصحافي ألكيس كوكس، وهو ابن ضابط في القاعدة الأمريكية بالبحرين، رأى أن حجم المنافع التي تحصل عليها البحرين جراء وجود الأسطول الأميركي الخامس، يجعل النفوذ في يد أمريكا وليس العكس.

وبين كل هذه الآراء، يبرز موقف أمين عام جمعية الوفاق البحرينية المعارضة، الشيخ علي سلمان الذي قال إن البحرين «بحاجة للأسطول أكثر من الولايات المتحدة التي بإمكانها إقامة الأسطول في أي بلد قريب».

الأسطول الخامس: ورقة سياسية وأداة نفوذ

يكاد يجمع المحللون والمراقبون على أن الأسطول الأميركي الخامس في البحرين ورقة ضغط سياسية وأداة نفوذ كبيرة بيد الإدارة الأمريكية تجاه البحرين.

في هذا السياق، برزت آراء حقوقية وسياسية وعسكرية تؤيد بقاء القوات الأمريكية نظراً لتأثيرها المهم في الصراع السياسي الدائر في البحرين.

أستاذ جامعة جورج تاون «جان فرانسوا سيزنيك» قال معقّباً «يبدو أن على السعوديين دفع آل خليفة للتخلي عن سياساتهم في سحق الأغلبية الشيعية حماية لمصالحهم الخاصة. السعوديون سيكونون متحمسين للرغبة في الحد من نفوذ إيران على الشيعة بالبحرين، والحجة لضمان بقاء القاعدة الأمريكية بها».

يضيف الأستاذ الجامعي «لم تعد هناك حاجة لأن تتفاوض الولايات المتحدة مع المتطرفين وغير الموثوق بهم من العائلة المالكة في البحرين، لأجل إحداث التغيير المطلوب، وهذه الطريقة إذا نجحت فإنها ستظهر أن الدبلوماسية الأمريكية أكثر تطوراً وتمرساً من المعتاد، ما يزيد من الثقة فيها».

من جهته رأى الخبير السياسي في الشؤون البحرينية جستن غينغلر أن الأسطول الخامس قد فشل ظاهرياً على الأقل في تحقيق إمكاناته كورقة ضغط سياسي، وتحديداً لأن حكومة الولايات المتحدة لم ترسل أي إشارات مهمة تفيد بأن إعادة تقييم القاعدة هو قيد إعادة النظر. وقال غينغلر إن دور وأهمية القاعدة الأمريكية بات يوصف «في كلمات أكثر تواضعاً: إنها مجرد محطة دعم» لكنه اعتبر تغيير اللهجة على أي حال، يخدم نفوذ الدبلوماسية الأمريكية.

بدوره اعتبر المدير في هيومان رايتس فيرست «براين دولي» أن الأسطول الخامس هو الورقة الأكبر لإدارة أوباما «الورقة التي كان حتى الآن متردداً في استخدامها»، وخلص دولي إلى أنه قد «حان الوقت لكي توضح الولايات المتحدة أنه لا يوجد حليف -حتى ذلك الذي يستضيف أسطولاً بحرياً - فوق سيادة القانون»، داعياً إلى أن تبلغ السلطات في البحرين بأن وجود الأسطول الخامس ليس أوتوماتيكياً وأن علاقة الحكومة الأمريكية مع الأسرة الحاكمة ليست غير مشروطة.

الكاتب الصحافي الكس كوكس رأى أن هذه القاعدة العسكرية تلعب دور المؤثر المنطقي للولايات المتحدة في محاولاتها الأخذ بيد الحكومة البحرينية نحو الإصلاحات الحقيقية.

وقال كوكس إن السيناريو الأمثل لحل هذه الأزمة يكون عبر تجنب الظروف التي من الممكن أن تؤدي إلى نقل الأسطول الخامس. «وفي هذا السياق، يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أن تبعث رسالة واضحة إلى حكومة البحرين تشير فيها إلى أن الاستقرار في المملكة هو أمر أساسي للمصالح الأمريكية، ويجب أن يتم تحقيقه عبر إصلاحات سياسية وحقوقية حقيقية. وإضافة إلى ذلك، على الولايات المتحدة أن توضح أن الوجود العسكري لا يمكن أن يبقى إلى أجل غير مسمى في حال لم يتم إعادة تحديد الوضع الحالي للعلاقات».

موقف المعارضة من الأسطول الخامس

في أكتوبر/تشرين الأول 2011، نقل موقع قناة الجزيرة عن الشيخ علي سلمان أمين عام جمعية الوفاق، كبرى القوى السياسية المعارضة، أنه «لا توجد مشكلة للمعارضة في وجود الأسطول الأميركي الخامس الذي يتخذ من المنامة مقراً له» مؤكداً أن البحرين «بحاجة للأسطول أكثر من الولايات المتحدة التي بإمكانها إقامة الأسطول في أي بلد قريب».

وجدد سلمان رؤية المعارضة لهذه القضية في نوفمبر/تشرين الثاني 2012، عبر لقاء مع قناة

المبايدين الفضائية، قال فيه «إن تواجد الأسطول الأمريكي الخامس في البحرين جاء وفق اتفاقية دولية ونحن ملتزمون بهذه الاتفاقية».

وكان دوغلاس كاتز، وهو لواء متقاعد وأول قائد للأسطول الخامس، قد تساءل في مقال ما إذا كانت نتيجة إجبار عائلة «آل خليفة» الحاكمة في البحرين على التنحي أن يجبر الأسطول الخامس على المغادرة؟ محذراً من أن ذلك سي طرح أسئلة كبيرة يصعب الإجابة عليها، ولكن يجب معالجتها، لأن هناك تداعيات عالمية شديدة لنتائجها.

إيران أم العرب!

رغم أن التواجد العسكري الأمريكي يوجّه على أن مهمته حماية الخليج من خطر إيران، إلا أن تاريخه بدأ على خلاف ذلك تماماً، فمجيء الأسطول الخامس إلى البحرين لم يكن بعد الثورة الإسلامية في إيران، بل بعد غزو الكويت (حرب الخليج الثانية)، أما بداية التواجد العسكري الأمريكي الرسمي، عبر القاعدة البحرية، فقد كان منذ زمن الشاه المخلوع محمد رضا بهلوي، أي قبل الثورة الإسلامية، حين كانت إيران «شرطي الخليج» الأمريكي.

وقد ملأ التواجد العسكري الأمريكي الفراغ الأمني الأجنبي الذي خلفه رحيل البحرية البريطانية؛ والتي كانت بوراجها قد دخلت الخليج وسيطرت عليه منذ 200 عام، للسبب ذاته: النزاع بين العرب أنفسهم وليس الآخرون!

بريطانيا في «ساحل القراصنة»

مطلع القرن التاسع عشر، لم يكن الخليج آمناً؛ فالنزاع بين شيوخ القبائل العربية الحاكمة كان محتدماً لانتزاع نصيب أكبر من التجارة الخليجية والهندية والإفريقية وكسب السيادة والتفوق، ولذلك كثرت الحروب في البحر، وكثر الغزو، والاستيلاء على السفن والبضائع، وعليه أطلق البريطانيون اسم «ساحل القراصنة» على الخليج العربي.

شيوخ القبائل كانوا بالنسبة لبريطانيا يهدّدون السلام البحري والطرق التجارية البحرية في الخليج، والتي كانت أهم ركيزة لتجارة الشرق المنقولة إلى الخليج وموانئه وإلى البصرة وشرق إفريقيا. ولذلك أبدت بريطانيا رغبتها في السيطرة على هذه الطرق بنفسها.

وفي العام 1818م، ووجهت بريطانيا ضربة عسكرية شاملة لأساطيل القبائل العربية الحاكمة في الخليج، ودخلت سفينة (إيدن) الحربية «ساحل القراصنة»!

نتيجة هذه الحرب كانت معاهدة السلام العامة عام 1820م، والتي أبرمها البريطانيون مع مشيخات الخليج بما فيها البحرين، ووافق بموجبها الحكام على وقف الأعمال العدوانية في البحر نهائياً، ومنحت بنود تلك المعاهدة البريطانيين الحق في ضبط الأمن في بحار أسفل الخليج، إلا أنها لم تؤدِّ إلى وقف تامٍّ للحروب بين القبائل العربية في البحر، لتوقع لاحقاً اتفاقيات أخرى أهمها اتفاقية 1892 التي جعلت بلدان الخليج بما فيها البحرين تحت «الحماية البريطانية» بشكل مباشر.

وعندما اندلعت الحرب العالمية الأولى عام 1914 استخدمت البحرين كقاعدة لحشد القوات البريطانية وعتادها أثناء حملتها ضد العراق.

وتدخلت البوارج البريطانية الحربية حتى في النزاعات المحلية، حيث حاصرت البحرين عام 1923 لإجبار الحاكم عيسى بن علي آل خليفة على التنحي!

في العام 1967 قررت بريطانيا نقل قاعدتها البحرية الرئيسية في المنطقة من عدن إلى البحرين، لكنها في العام 1968 أعلنت بأنها سوف تُغلق قواعدها المتواجدة على امتداد شرق قناة السويس مع حلول العام 1971.

أمريكا: حرب الخليج!

التواجد العسكري الأمريكي في البحرين يعود إلى أربعينات القرن الماضي، حيث دخلت قوات البحرية الأمريكية منطقة الخليج خلال الحرب العالمية الثانية، وتمركزت في البحرين، وأصبحت البحرين وحتى اليوم مقراً للأسطول البحري الخامس للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد تمَّ ملاً الفراغ الأمني الأجنبي الذي خلفه رحيل البحرية البريطانية؛ بالتواجد الأمريكي، ففي عام 1971 وقعت حكومة البحرين مع الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية أمنية، سمحت بتأجير المرافق البحرية والعسكرية على القوات الأمريكية. وقد سيطرت البحرية الأمريكية في الأساس على قاعدة البحرية الملكية البريطانية في عام 1971، وكانت القاعدة تغطي حينذاك 10 فدادين فقط.

وتعد البحرين من أقدم الدول العربية التي أقامت تعاوناً عسكرياً مع الولايات المتحدة، وبعد حرب الخليج الثانية، وتحديدًا بتاريخ 27 أكتوبر/تشرين الأول 1991، وقعت المنامة وواشنطن

اتفاقية «التعاون الدفاعي»، لمدة 10 سنوات، وهي تنص على تقديم تسهيلات للقوات الأمريكية، ومنحها الحق في التوضع، وتمّ تمديد اتفاقية التعاون الدفاعي سرّاً من قبل إدارة بوش من عام 2002 حتى عام 2016.

ومنذ 1993 أصبحت البحرين موطن القيادة المركزية للبحرية الأمريكية، ومنذ يوليو/تموز 1995 كانت المنامة موطناً للأسطول الأمريكي الخامس بعد أن أعيد تنشيطه، إثر غزو الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين أراضي الكويت.

حول الأسطول

الأسطول الخامس الأمريكي (United States Fifth Fleet) يتبع سلاح البحرية الأمريكي، وتحديدًا القيادة الأمريكية الوسطى (أو القيادة الأمريكية المركزية)، ويصفه خبراء أميركيون بأنه أكثر الأساطيل الأمريكية الاستراتيجية أهمية، بسبب مرور 40% من الصادرات العالمية للنفط الخام عبر الخليج العربي.

وتشمل منطقة عمليات الأسطول: الخليج العربي وخليج عُمان وبحر العرب وخليج عدن والبحر الأحمر، وأجزاء من المحيط الهندي، على امتداد يبلغ 2.5 مليون ميل مربع ويشمل 20 دولة وثلاث مضائق حيوية هي مضيق هرمز وقناة السويس ومضيق باب المندب.

ويخدم في القيادة المركزية الأمريكية للقوات البحرية، التي يتبعها الأسطول الخامس، أكثر من 25000 جندي من جنود التحالف والجنود الأمريكيين.

ويدعم الأسطول العسكري مركز «القاعدة الأمريكية البحرية» (NAS Bahrain) التي أصبحت مقراً دائماً للقوات الأمريكية منذ 1971، وشكّلت القاعدة مركزاً حيويًا لتجمع العسكرين أثناء حربيّ الخليج والعراق، وتضاعف عدد العمال فيها من 3 آلاف إلى 7 آلاف، كما أن مساحتها زادت من 10 فدادين إلى 80 فداناً.

اقراء

رُشِّح بعضهم لنيل جائزة «نوبل»... حصاد المناضلين
البحريين: أقوى 7 نساء، «جائزة الحرية»، منحة
«رافتو»، وميدالية ذهبية لمصور اختطفه النظام! .
إصدارات الثورة: كتب وأفلام عربية وأجنبية

ميديا الثورة وجوائزها

الفصل الرابع

283-268

رشح بعضهم لنيل جائزة «نوبل»... حصاد المناصلين البحرينيين: أقوى 7 نساء، «جائزة الحرية»، منحة «رافتو»، وميدالية ذهبية لمصور اختطفه النظام!

كانت حصة الناشطين والمصورين البحرينيين كبيرة في جوائز وتصنيفات وترشيحات المنظمات الدولية، تقديراً لهم على جهودهم في تسليط الضوء على الانتهاكات في البحرين، فبلغ عدد الجوائز أربعة مدون ومصور ومركز حقوقي، والتصنيفات اثنين لناشطين والترشيحات مثلهما.

ولعل أبرز الترشيحات التي حازها الناشطون كانت إعلان النائبة البرتغالية في البرلمان الأوروبي آنا غوميز ترشيح المدافع البحريني عن حقوق الإنسان عبدالهادي الخواجة، وابنتيه زينب ومريم الخواجة، لنيل جائزة نوبل للسلام للعام 2013، وذلك «لالتزامهم بالدعوة إلى تحقيق إصلاحات ديمقراطية سلمية في البحرين واحترام حقوق الإنسان».

وقد وضعت شبكة «آيفكس» العالمية الناشطة زينب الخواجة، العضو في «مركز البحرين لحقوق الإنسان»، ضمن قائمتها لأقوى 7 نساء من أبطال حرية التعبير التي أعلنت عنها أمس بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في 8 مارس/آذار. ونقلت صحيفة «الوسط» عن غوميز قولها إن «الثلاثة لعبوا دوراً سلمياً في الاحتجاجات الشعبية الجارية في البحرين، ومثلوا صوت المقاومة اللاعترام لحقوق الإنسان وتنفيذ الإصلاح السياسي السلمي».

بدوره، رشح «المنتدى الخليجي لمؤسسات المجتمع المدني» خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي الناشطين الحقوقيين المعتقلين الدكتور عبدالله الحامد وزينب الخواجة لنيل جائزة «نوبل» للسلام على مجهودهما «لرقي وتنمية مجتمعهما».

من جهته، منح «مركز الدراسات السياسية» (CEPOS) ومقره الدمامك المدون البحريني مؤسس ملتقى «بحرين أون لاين» علي عبدالامام «جائزة الحرية» للعام 2012، عن نضاله من أجل الحق في التعبير والدفاع عن حق الإنسان دون تمييز. وقال مدير الشؤون القانونية في المركز



لصور البحريني المعتقل أحمد حميدان ففاز بجائزتين دوليتين عن صورة التقطها لمظاهر بحريني وسط سحابة من الغازات المسيلة للدموع، حيث فاز في المعرض الدولي الرابع للتصوير الفوتوغرافي

يعقوب مشنغاما، في كلمة خلال حفل التسليم، إن «عبدالامام ليس مجرد رجل شجاع دفع ثمننا باهظا لمتابعة ضميره والدفاع عن الحرية والديمقراطية، إنما في عالم أدت الثورات العربية إلى إذكاء التطرف الديني والعنف الطائفي، تجد عبدالامام من بين الأصوات في الشرق الأوسط التي لا تهتم إلى كونها شيعية أم سنية، مسيحية أم مسلمة».

كما اختارت منظمة «أو أن إي (ONE) التي تهتم بمكافحة الفقر والمرض عبد الإمام بين شخصيات جعلت عام 2013 أفضل للبشرية لجهوده الصحافية في مكافحة التمييز «التي دائماً ما تكون على حساب حريته».

أما المصور البحريني المعتقل أحمد حميدان ففاز بجائزتين دوليتين عن صورة التقطها لمظاهر بحريني وسط سحابة من الغازات المسيلة للدموع، حيث فاز في المعرض الدولي الرابع للتصوير الفوتوغرافي 2013 الذي أقيم خلال شهر أكتوبر/تشرين الأول الماضي في صربيا تحت عنوان «مان أند وورك» (Man & Work)، وحقق الميدالية الذهبية من الجمعية الأميركية للتصوير

والميدالية البرونزية من لجنة التحكيم.

وقد رشحت وكالة الصحافة الفرنسية (فرانس برس) المصور البحريني محمد الشيخ مع اثنين من مصوري الوكالة للمشاركة في مهرجان الصحافة الدولية 2013 visa pour I Image الذي بين 31 أكتوبر/تشرين الأول و15 سبتمبر/أيلول 2013 في مدينة برينيان الفرنسية. كما تم خلال المهرجان عرض صور التقطها الشيخ للثورة البحرينية ومن بينها لقطات للاحتجاجات والأحداث الأمنية، في الحدث الذي ضم آلاف الصور من بلاد عدة.

وعلى صعيد المراكز، فاز «مركز البحرين لحقوق الإنسان» في 26 سبتمبر/أيلول 2013 بمنحة مالية قدرها 10 آلاف دولار التي تمنحها مؤسسة البروفيسور ثورولف رافتو، ونال نظراً لجهوده في تسليط الأضواء على الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان في البحرين.

ميديا الثورة وجوائزها

273

للاطلاع على مصادر التقرير ومراجعته، انظر النسخة الإلكترونية على الوصلة التالية:
<http://bhmirror.no-ip.biz/news/12670.html>

إصدارات الثورة: كتب وأفلام عربية وأجنبية

تبرز الثورات بقدر ما تستطيع أن تقول عن نفسها، وتستمر بقدر ما تنجح في أن تجعل قولها هذا تنوعاً وامتداداً وحضوراً، بقدر ما لا تسكت في الناس والكتب والأفلام والإعلام. بقدر ما يهزم صوتها صوت القوة المستبدة.

في الوقت الراهن، صارت الميديا هي القول. الشعوب التي تمتلك الميديا تمتلك قوة القول. وقوة القول تستطيع أن تعري قوة العسكر وتفضحها أمام العالم. لم تعد الحكومات قادرة على ضبط القول والتحكم به كما في الأزمان السابقة. صارت الميديا لعبة الشعوب ومعضلة الحكومات.

خطط للثورة البحرينية أن تحتال تحت غطاء رسمي خليجي منذ 2011، غطاء سياسي عسكري اقتصادي إعلامي متكامل، لكن الثورة البحرينية التي لا تملك أكثر من أدوات قولها، هزمت كل الأغنية، وقلبتها على رأس المجتمعين عليها. لاحقاً حاول هؤلاء مناهضة قول الثورة بقول مضاد، ووظفوا شركات العلاقات العامة (التي تقول عنهم بقدر ما يدفعوا لها) في كل مكان في العالم، لكنهم فشلوا وما يزالون يفشلون.

العام 2013، أنجزت الثورة البحرينية عدداً من نتاجات الكتب التوثيقية والأفلام المميزة. هذا التقرير يحاول رصد بعض أهم هذه الانجازات.

أولاً: إصدارات الكتب 2013

فبراير / كتاب «جدران 14 فبراير»

مناسبة اقتراب الذكرى الثانية لثورة 14 فبراير، طرحت «مرآة البحرين» كتاب «جدران 14 فبراير.. جرافيتي ثورة البحرين»، باللغتين العربية والإنجليزية، وهو كتاب يوثق فنياً للكتابات والشعارات المطبوعة على الجدران منذ اليوم الأول للثورة في 14 فبراير/شباط 2011 وحتى نهاية عام 2012.

ميديا الثورة وجوائزها

275



في 17 مارس، وفي الذكرى الثانية لاحتلال مستشفى السلمانية من قبل الجيش بعد إخلاء الدوار بالقوة، دشنت «مرآة البحرين» كتاب «شوكة الأطباء.. محنة الكادر الطبي في ثورة البحرين».

ويرصد الكتاب الذي يأتي ضمن مشروعها «أوان ذاكرة اللؤلؤة»، الثورة وهي مخطوطة وملونة على الجدران (Gratified) أي وهي تكتب على جدرانها رسالتها، كما اختار الناس أن يعبروا ويخطوا ويرسموا.

ويحتفي الكتاب الذي جاء في 200 صفحة بحجم خاص (28*23) بجرافتي ثورة 14 فبراير بتعدد طبقاته الصباغية واللونية، موثقاً للجو الجمالي الذي أضفاه «الجرافتيون» بعفوية «جنونهم» على الجدران في أيام الثورة المتواصلة.

كما يضم حوالي 400 صورة اختيرت من جدران قرى ومدن مختلفة، وبعدها ما يقرب من عشرة مصورين، قاموا بالتعاون مع «مرآة البحرين».

ويعد الكتاب، الأول الذي يوثق هذه الناحية في الحراك السياسي، والتي تركز على العناصر

الجمالية والفنية و«الجرافيات» التي يخطها الثوار على صفحات الجدران.

مارس / كتاب «شوكة الأطباء»

في 17 مارس، وفي الذكرى الثانية لاحتلال مستشفى السلمانية من قبل الجيش بعد إخلاء الدوار بالقوة، دشنت «مرآة البحرين» كتاب «شوكة الأطباء.. محنة الكادر الطبي في ثورة البحرين»، يروي قصص التنكيل التي لقيها الأطباء بعد احتلال الجيش البحريني لمجمع السلمانية الطبي، على ألسنة أطباء عايشوا الحدث، وزجوا في المعتقلات. ويوثق الكتاب مجموعة من سير الانتهاكات والتعذيب التي تعرض لها الكادر داخل سجون البحرين بسبب معاجلتهم للمحتجين وفق مبدأ الحياد الطبي الذي أخلت به السلطة، كما يُعدّ مرجعاً مهماً للمهتمين بأخلاقيات مهنة الطب في الأزمات. وقد استغرق العمل على هذا الكتاب مراحل متقطعة، بدأت في شهر إبريل/ نيسان 2011.

ويعد الكتاب أول عمل توثيقي باللغتين العربية والإنجليزية يقدم سيناريو الأحداث الدائمة والمؤلمة التي عايشها الكادر الطبي إبان الأحداث منذ 14 فبراير/شباط وحتى 16 مارس/آذار 2011.

إبريل / كتاب «قراءات حول الحالة الحقوقية..»

وفي شهر إبريل، أصدر «منتدى البحرين لحقوق الإنسان» كتاباً جديداً بعنوان «قراءات حول الحالة الحقوقية في البحرين»، يوثق بعض المشاركات في المؤتمر الدولي الذي عقده المنتدى بعنوان «دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين»، بين 12 و13 ديسمبر/كانون الأول الماضي في بيروت، بمشاركة شخصيات حقوقية وإعلامية دولية وأعضاء حكومات ومجالس تشريعية.

يضم الكتاب مقالات ودراسات لـ13 ناشطا وباحثا وأكاديميا من سبعة دول، 5 منها عربية وهي: البحرين، مصر، الكويت، لبنان، السعودية، ومن روسيا والدنمارك. وتم تقسيم الكتاب إلى محورين، الأول بعنوان «قراءات حول تقرير بسيوني»، والثاني «قراءات حول الحالة الحقوقية».

يونيو / كتاب «حصاد الساحات»

وفي شهر يونيو أصدرت «مرآة البحرين» كتابها السنوي الثاني «حصاد الساحات»، الذي رصد مجريات الثورة البحرينية على المستويات السياسية والحقوقية والاجتماعية والدولية في العام 2012. وكانت «مرآة البحرين»، وهي صحيفة إلكترونية مستقلة، قد أصدرت في العام 2012 كتاب حصاد الساحات - ربيع البحرين 2011، الذي يعتبر أول كتاب توثيقي يصدر عن ثورة 14

فبراير. اعتبرت هيئة التحرير كتاب حصاد الساحات في إصداره الثاني دليلاً «نقدمه على أن 14 فبراير ما زال ينجز في ساحاته ما يمكن حصاده».

الإنتاج الضخم تكون من 530 صفحة احتوت 66 تقريراً وثقت محطات الثورة في العام 2012، وتحدث بعضها عن حصار العكر ومهزة، محنة العجم بين إسقاط الجنسيات والتهجير، وسائل إكراهات السلطة، وأهزوجة الحوار.

ووثق الكتاب حصاد الميدان وفعاليات ائتلاف 14 فبراير النوعية في العام 2012، كما وثق حصاد الصحافة والإعلام وما تعرض له الصحفيون من قتل ومنع واعتقال وتوقيف خلال هذا العام، وبالمثل وثق حصاد وزارة التربية والتعليم.

وفي تقرير مفصل تحدث الحصاد عن قضية «المفصولين» شاهداً ومؤرخاً، فيما خصص باباً لحصاد الاعتقالات والمداهمات والمحاكمات السياسية، وباباً لحصاد الشهداء، وآخر لتوثيق سلسلة الانتهاكات في 2012 بدءاً من حادثة «أبو غريب» وانتهاءً بـ«فيديو الصفعة».

وخصص الكتاب فصلاً خاصاً عن النيابة العامة، انتهاكها للنظام العام، المحاكم التي تحصن القتل، المعذبون أصدقاء القضاة، وحديث النيابة عن بروتوكول أسطنبول.

يوليو/ كتاب «للحرية ثمن»

في 17 يوليو، دشنت «جمعية العمل الوطني الديمقراطي» كتاب «للحرية ثمن»، الذي يتضمن إفادة أمين عام الجمعية إبراهيم شريف حول تعذيبه والقيادات السياسية والحقوقية، ومرافعته التاريخية المشهورة أمام محكمة الاستئناف حول التهم الموجهة له، والدفع التي قدمها فريق الدفاع عن الرموز المعتقلين.

أغسطس/ كتاب حول معتقلي المنامة

وفي نهاية شهر أغسطس، دشنت «مرصد المنامة لحقوق الإنسان» كتاباً يوثق قصص معتقلي المنامة المحكومين والذين تعرف قضيتهم بـ«شباب المؤبد». ويروي الكتاب الذي جاء تحت اسم «الواثقون بالله» قصص أحد عشر شاباً، حكم عليهم بالمؤبد في قضايا مختلفة تتعلق بنشاطهم في ثورة 14 فبراير/ شباط، قبل أن تقضي محكمة بحرينية بتخفيض أحكامهم إلى 15 عاماً. كما تناول قصصاً من حياتهم، والاعتقال، إضافة إلى طرق التعذيب التي تعرضوا لها في أثناء التحقيق.

وتم الحكم على المتهمين الأحد عشر في محكمة السلامة الوطنية بالسجن المؤبد أكتوبر/ تشرين الأول 2011، ثم جرى تخفيض الحكم أثناء الاستئناف إلى 15 عاماً ديسمبر/ كانون الأول 2012. وأهدى «مرصد المنامة لحقوق الإنسان» كتابه «إلى كل معصم كبلته القيود، وأبي الرضوخ، وإلى كل أم تنتظر عودة فلذة كبدها، وكل أب ينتظر الفرح على محيا ابنه».

سبتمبر/ كتاب «من أطلق النار على أحمد؟»

وفي شهر سبتمبر أصدرت The Development and Aid World News Service كتاب «من أطلق النار على أحمد؟» للصحافية الأمريكية إليزابث ديكنسون، يتناول حادثة اغتيال المصور الشهيد أحمد إسماعيل (22 عاماً)، التي كانت لجنة حماية الصحفيين الدولية قد وثقتها في عدة تقارير.

واعتمدت الصحافية في سرد الحادثة على العشرات من الشهود العيان، إضافة إلى عائلة الشهيد التي أظهرت تخوفها من عدم سير العدالة في قضية ابنها. وأشارت الكاتبة إلى أن القوى العظمى كواشنطن ولندن، لم تفعل شيئاً لإيقاف الأزمة بالبحرين، وبالرغم من استهداف الصحفيين إلا أن توثيق الأحداث لم يتوقف. ولفتت الصحافية نظر القراء إلى أن الشهيد أحمد يمكن أن يكون أحد ابنائنا!.

نوفمبر/ تقرير «توصيات النتائج»

أمّا في ما يخصّ تقرير بسيوني، فقد ارتأت «مرآة البحرين أن تجمع نصوص النتائج التي توصّلت إليها لجنة تقصي الحقائق في تقرير واحد عنونته بـ «نصوص النتائج». أصدرته في ذكرى صدور تقرير لجنة تقصي الحقائق 23 نوفمبر.

يشكل هذا التقرير فصل خطاب في أي استدلالات بتقرير لجنة تقصي الحقائق، وليكون المرجع الواضح لهذه النتائج والحقائق التي توصلت إليها اللجنة، ليسهل الاطلاع على تقرير بسيوني عن كذب والوقوف على أهم ما جاء فيه.

ويعتبر قسم «النتائج» من كل فصل ومبحث هو خلاصة عمل اللجنة وأهم ما جاء في تقريرها، فهو بمثابة الحكم المحايد في أحداث 14 فبراير ذات الوقع التاريخي، بل في كل الأزمة التاريخية المستمرة بين النظام الحاكم والشريحة الأكبر من الشعب، فقد ربطت هذه النتائج في التقرير بالحراك السياسي على مر التاريخ في البحرين، وقامت بتفسير الأحداث في ظل هذه الخلفية التاريخية، ما جعلها تبدو كالمحصلة الطبيعية له.

ثانياً: إصدارات أجنبية تناولت الثورة البحرينية 2013

مايو/ كتاب «كتابة الثورة»

في شهر مايو حصد كتاب «كتابة الثورة» Writing Revolution، جائزة منظمة القلم الدولية PEN للكتب المترجمة للعام 2013.

يضم الكتاب عدداً من الشهادات والتجارب الحية التي ولدت من رحم ثورات الربيع العربي، من القاهرة إلى دمشق ومن تونس إلى البحرين، يرويها كتاب وصحافيون وناشطون وطلاب ومدونون. تحدثوا عن إرادة شعوبهم، ولحظاتهم الأصعب التي عايشوها. من البحرين شارك الكاتب البحريني علي أحمد الديري الذي اضطر إلى مغادرة البلاد بعد إعلان قانون الطوارئ وقمع الاحتجاجات في مارس 2011، شارك بمقالة طويلة بعنوان «سيرتي في 14 فبراير... خارج الورق خارج الميدان».

حرّر الكتاب كل من ماثيو كاسل المصور والصحافي في قناة «الجزيرة الإنجليزية»، يغطي كاسل منطقة الشرق الأوسط منذ العام 2004. وليلى الزبيدي التي تشغل حالياً منصب مدير مكتب جنوب أفريقيا التابع إلى مؤسسة هاينريش بول في كيب تاون. وكانت الزبيدي ترأست مسبقاً مكتب المؤسسة في الشرق الأوسط في بيروت لمدة ست سنوات.

ابريل/ فصل من كتاب «روح الرحمة..»

ولم تغب محنة الكادر الطبي عن الكتابات الأجنبية، فقد خصّص البروفسور «أوين أوبراين» فصلاً من كتابه «روح الرحمة، ومقالات أخرى» عن محنة الكادر الطبي في البحرين. وقد جاء حديثه في قسم تحت عنوان «روح الاحترام»، وأبدى تعاطفه مع هؤلاء الأطباء معتبراً أنّهم يجب أن يكونوا على لائحة الاهتمامات الايرلندية وذكر المطالب المحققة للثورة، بالإضافة إلى عمليات اعتقال الأطباء الذين بلغ عددهم أكثر من 70 معتقلاً، وتحدّث عن الانتهاكات الواضحة لحقوق الإنسان التي تعرّضوا لها أثناء التحقيقات التي كانت نتيجتها اتّهام هذه المجموعة بعدد من الجرائم.

ابريل/ كتاب «ثورة بحب»

وفي ابريل، أصدر مجموعة من الناشطين كتاباً باسم «ثورة بحب» عن (New City Community) في مقاطعة فيلاديلفيا الأمريكية باللغة الإنجليزية، شارك في كتابته 13 ناشطاً في الربيع العربي. بينهم الناشطة «أمل مطر» من البحرين، التي تحدثت عن الشعب البحريني ومنطلقات ثورته،

قبل أن تتناول محنتها كطبيبة في مستشفى حكومي، وما تعرض له زوجها النائب السابق من اعتقال وخطف على يد قوات الأمن البحرينية.

نوفمبر/ كتاب «الخليج الطائفي»

صدر كتاب «الخليج الطائفي: البحرين والمملكة العربية السعودية والربيع العربي الذي لم ير النور» لمؤلفه توبي ماتسين. نقل فيه «تأثير الربيع العربي على بلاد الخليج، ومن بينها البحرين والمملكة العربية السعودية والكويت وسلطنة عمان كيف تعاملت الأنظمة الخليجية سواء في بلادها أو في منطقة الشرق الأوسط (على نطاق أوسع) مع الدعوات إلى التغيير السياسي والديمقراطية والتوزيع العادل للثروات وتحكيم القانون» من خلال اللجوء إلى «تكتيكات الإنكار والقمع والهبات الاقتصادية والتشهير».

ونقل كيف «تلاعبت الأنظمة الخليجية، لا سيّما في البحرين والمملكة العربية السعودية، بالشعوب وقوّت التقسيمات الطائفية بين السنة والشيعة بهدف تفادي تحالف شعبي معارض للطائفية-وهو أمر بدا ممكناً في الأيام الأولى من انتفاضة البحرين- وبالتالي خلق خليج طائفي»

ويشير (ماتسين) أن هذا الأمر أدى إلى سوء علاقة الأنظمة الخليجية بالمواطنين الشيعة إذ لا تنفك تحذر من تهديدهم المتواصل، هذا التهديد الذي استشعرته هذه الأنظمة في أعقاب الثورة الإيرانية عام 1979. ومنذ قمع المحتجين في البحرين في عام 2011، أصبح «التهديد الشيعي» جواباً لكل من يطالب بالإصلاح الديمقراطي والمساءلة.

ثالثاً: أفلام 2013

مارس/ فيلم «سحب الموت»

دشنت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية في 15 مارس/آذار 2013، الفيلم الوثائقي العلمي «سحب الموت»، الذي أنتجه المركز الإعلامي بالجمعية ويتناول الغازات السامة والخانقة التي ترميها قوات النظام على المواطنين وفي منازلهم وتستخدمها كذخيرة حية توجهها لأجساد المواطنين.

يوليو/ فيلم «المعذبون»

شبكة 14 فبراير الإعلامية أنتجت فيلماً تسجيلياً بعنوان «المعذبون»، تطرّق إلى قصص التعذيب في سجون البحرين. وشارك في الفيلم عدد مئتين تعرّضوا للتعذيب، وبينهم الحاج مجيد المعروف باسم «الحاج صمود». كما يعرض مقتل الشهيد زكريّا العشري وكيفية تعرّضه للتعذيب داخل

السجون لغاية استشهاده.

أغسطس/وثائقي حول خبايا الاستفتاء

عُرض في البرلمان البريطاني في 13 أغسطس ومناسبة اقتراب ذكرى استقلال البحرين، فيلماً وثائقياً يكشف بعض خفايا الاستفتاء الذي أجرته هيئة الأمم المتحدة في البحرين العام 1971 والذي قضى بتحوّل البحرين إلى دولة عربيّة مستقلة. كما يتوقف الفيلم الذي أتى في سياق ندوة أقيمت في البرلمان بمناسبة ذكرى استقلال البحرين عن الانتداب البريطاني عند بعض محطات ثورة 14 فبراير/ شباط 2011، والأسباب التي أدّت إلى ظهور دعوة التمرد في 14 أغسطس/ آب.

أغسطس/ فيلم «عيد الشهداء»

تناول فيلم «عيد الشهداء» قضية الشهداء في البحرين. تمّ عرض الفيلم في مجلس اللوردات البريطاني بتاريخ 17 ديسمبر 2013.

كما أُعيد عرض الجزء الأوّل من (غضّ الطرف عن الجزار) وهو تقرير وثائقيّ بريطانيّ حول التعذيب في سجون آل خليفة في البحرين بأمره الجلاد البريطانيّ إيان هندرسون.

نوفمبر/ أفلام عن نبيل رجب

في شهر نوفمبر، بث ناشطون فيلماً قصير تحت عنوان «من هو نبيل رجب»، يظهر فيه مجموعة من كبار الناشطين الحقوقيين في مختلف المنظمات الدوليّة حول العالم، وهم يذكرون تجاربهم مع نبيل رجب، مشيدين بشخصيته وأدائه وعمله السلمي من أجل حماية حقوق الإنسان في البحرين.

كما دشنت مجموعة من النشطاء الحقوقيين والسياسيين البحرينيين فيلم وثائقيّ عن الناشط الحقوقيّ البحرينيّ المعتقل نبيل رجب يتناول سيرته منذ الطفولة حتى اعتقاله ومحاكمته وسجنه ظلماً لمدة ثلاث سنوات على خلفيّة تغريدة على حسابه الخاصّ على تويتر.

نوفمبر/ فيلم «البحرين: جزيرة بلا بحر»

قامت مجموعة من الفنانين والمخرجين والصحافيين بإنتاج فيلم عن المطالبة بالأراضي في البحرين بعنوان «البحرين: جزيرة بلا بحر» على أن يعرض أوائل عام 2014. يلعب الصياد في الفيلم دور الراوي ويشكل ما يذكره مثلاً على الطريقة التي يتمّ بها التلاعب بالأراضي والساحل في البحرين وفقاً لرغبات العائلة المالكة.

تأثر منتجو الفيلم بحجم المطالبة بالأرض في جزيرة صغيرة كالبحرين وخاصة في العقد الماضي، حيث لا تزال هذه القضية مستمرة حتى اليوم بعدما تمت مناقشتها في تحقيق أجراه مجلس النواب البحريني في عام 2002 ويحمل اسم «أملاك الدولة». وحينذاك، ذهب بعض النواب من الشيعة والسنة إلى التهكم حول الموضوع في خطاباتهم، قائلين إن «الجن» هو الذي استولى على هذه الأراضي.

ميديا الثورة وجوائزها

283

للاطلاع على مصادر التقرير ومراجعته، انظر النسخة الإلكترونية على الوصلة التالية:
<http://bhmirror.no-ip.biz/news/12930.html>

اقراء

انتقادات الصحف الغربية: مصالح أمريكا قد تكون بالاستغناء عن العائلة الحاكمة، السفير البريطاني متآمر، وبريطانيا تتسلم تبرعات قذرة من ملك البحرين . الصحافة الأجنبية: الخوادم في معركة ضخمة للسيطرة على العائلة، المتظاهرون لم يرهبهم الاضطهاد، وأفضل رمز للبحرين هو قبيلة غاز!

صحافة عالمية ودولية

الفصل الخامس

301-284

انتقادات الصحف الغربية: مصالح أمريكا قد تكون بالاستغناء عن العائلة الحاكمة، السفير البريطاني متأمر، وبريطانيا تتسلم تبرعات قذرة من ملك البحرين

هو ليس كلام المعارضة البحرينية، هو حديث النقاد والمحليلين والكتاب في العالم وعلى الخصوص في أمريكا وبريطانيا. كبريات الصحف والمواقع الإخبارية هناك ظلت تهاجم وتنتقد بقوة سياسات بلدانها حيال قضية البحرين، صحف مرموقة مثل «واشنطن بوست»، «الإنديبندنت»، و«فورين بوليسي» لم توفر نقدا في أي مناسبة، وكانت مقصد العديد من المهتمين لنشر مقالاتهم وتقاريرهم اللاذعة.

وفضلا عن اعتبارها نفاقا وكيلا مكيالين، فإن هذه التقارير والمقالات الإخبارية أكدت بوضوح أن سياسات أمريكا تجاه البحرين لا تحمي مصالحها ولا تخدم نفوذها السياسي في منطقة الخليج على المدى البعيد، كما أنها جعلت من الوضع أسوأ على صعيد حالة حقوق الإنسان في البلاد.

وقدم بعض الكتاب الكثير من الاقتراحات حول أساليب الضغط التي يمكن استخدامها بدءاً من الدبلوماسية السرية، مروراً بفرض حظر مستهدف على تأشيرات السفر، أو تجميد الأصول الخاصة بمنتهكي حقوق الإنسان، وانتهاءً بالمطالبة العلنية بالحد من استخدام العنف ضد المحتجين السلميين، واللقاء العلني بقيادات المعارضة.

انتقادات عدة وجهت لفشل بريطانيا وأمريكا في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان وقيادات المعارضة السلمية في البحرين من الاعتقال والسجن، مثل نبيل رجب وخليل المرزوق.

افتتاحيات بعض الصحف الأمريكية الكبرى انتقدت ردود الأفعال الأمريكية حول بعض التطورات السياسية، وقالت إنها تشجع على المزيد من القمع في البحرين، في حين قال بعض الكتاب إن مصالح الولايات المتحدة قد تكون بالاستغناء عن العائلة الحاكمة في البحرين وأن الكثيرين في واشنطن غاضبون للغاية من عدم إيفاء النظام البحريني بوعوده من أجل الإصلاح.

أما في بريطانيا، فقد سلَّط الضوء على الدعم السياسي اللا محدود الذي تقدّمه الحكومة البريطانية للنظام البحريني، بما في ذلك بيعها أنظمة تجسس ضخمة، بالإضافة إلى الرشاوى التي يقدّمها النظام البحريني على شكل هدايا وتبرعات للمسؤولين البريطانيين ومؤسساتهم.

برامج تجسس وذخائر ومروحيات

قضية صفقات الأسلحة وبرامج التجسس التي وُقعت مع البحرين كانت الأكثر إثارةً للجدل هذا العام. ففي مطلع شهر يناير/كانون الثاني، نشر جاستين إلبت تقريراً من خلال مؤسسة «بروبابليكا» الأمريكية المتخصصة في الصحافة الاستقصائية، حمل عنوان «الحملة الدموية لا تشكل مانعا عن تزويد البحرين بالأسلحة الأمريكية». التقرير الذي عرض بالوثائق لتفاصيل عمليات بيع تمت خلال عامي 2011 و2012، لم يغفل عن ربط هذه الأسلحة بزيادة استخدام العنف من قبل قوات الأمن في قمع المحتجين البحرينيين.

الموضوع ذاته تناولته صحيفة «الغارديان» البريطانية تحت عنوان «مبيعات الأسلحة الأمريكية للبحرين تضمنت ذخيرة ومروحيات ونظام صواريخ». الصحيفة نقلت في مقالها الذي نشر في يناير/كانون الثاني أيضاً، تساؤل عدد من المدافعين عن حقوق الانسان عما إذا كانت الأسلحة أميركية الصنع والطائرات المروحية ستستخدم ضد المتظاهرين البحرينيين.

بدورها ذكرت صحيفة «أوبزيرفر» البريطانية في مقال نشر في فبراير/شباط أن شركة غاما الدولية «Gamma International» البريطانية للتكنولوجيا تواجه تساؤلات بشأن كيفية وصول برامجها المتخصصة بالتجسس على البريد الإلكتروني إلى البحرين لاستخدامها في فرض إجراءات صارمة ضد المحتجين، مما يجعلها تقع تحت طائلة المسؤولية لمساهمتها في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان.

وفي ذات القضية نشرت صحيفة «الغارديان» البريطانية تقريراً قالت فيه إن المحاكم البريطانية تنظر دعوى مرفوعة على الشركة البريطانية مفيدة بأن جمعيات حقوق الإنسان قد قالت إن «إفادة الدكتور آلاء الشهابي حاسمة في محاولة منها لإجبار الحكومة البريطانية على دراسة تصدير معدات المراقبة». وأوضحت «تريد الجمعيات تأمين المراجعة القضائية لفشل الحكومة البريطانية في تزويدهم بمعلومات عن ما إذا كان بيع هذه التكنولوجيا لأنظمة قمعية تشكل خرقاً لضوابط التصدير والترخيص».

وفي شهر أبريل/ نيسان، كشفت إذاعة «صوت روسيا» أن فنلندا أصبحت بحسب البرنامج التلفزيوني الفنلندي «يلي تي في 1 آي ستوديو» الأولى بين دول أوروبا في تصدير الأسلحة إلى البحرين، بمعدل الثلث تقريبا من الأسلحة التي تصدرها دول الاتحاد الأوروبي إلى المملكة الخليجية. وبحسب معطيات البرنامج فإنه في يناير/كانون الثاني 2011 تم تصدير بنادق قناصة وذخيرة لهذه البنادق بقيمة أكثر من 3.5 مليون يورو.

السفير البريطاني متآمر

هاجم الكاتب في صحيفة «الإنديبنندنت» أندي ماك سميث، في مقال له السفير البريطاني في البحرين «إيان ليندسي»، واصفاً تصريح الأخير لصحيفة «جلف ديلي نيوز» والذي اعتبر فيه بعض المتظاهرين بـ «الإرهابيين» بأنه سلوك يفضح موقفه من المطالبة بالحقوق المدنية في البحرين. وتحدثت الصحيفة لاحقاً عن انتقادات تعرض لها الأمير تشارلز بسبب توقيع مؤسسته الخيرية المعنية بشؤون الإسكان، «كلارنس هاوس»، صفقة مع حكومة البحرين لبناء 4 آلاف شقة سكنية. فهذا التعاون بحسب بعض الناشطين والحقوقيين التي نقلت الصحيفة آراءهم في مقالها الذي نشر يوم الثلاثاء 14 مايو/ أيار، يعطي شرعية إلى واحد من أكثر الأنظمة القمعية في العالم.

الانتقادات التي وجهتها الصحافة الدولية للعلاقة بين المملكة المتحدة والسلطات البحرينية لم تتوقف على كبار الشخصيات السياسية، بل تعدتها إلى النظام بكامله، إذ كتب دنيال ويكام في «لفت فوت فورورد» مقالا حول تلك العلاقة جاء فيه «هذا ليس مفاجئاً. فليس من المصلحة الاقتصادية أو الاستراتيجية لبريطانيا رؤية نظام ملكي صديق يطاح به من قبل الشعب، وبروز جمهورية ديمقراطية في منطقة تحكمها مجموعة من الممالك المنحازة للغرب». الكاتب أبدى في مقاله أيضاً رفضه لاستمرار بريطانيا في الترويج لدعاية النظام بوجود «مؤامرة خارجية تقودها إيران»، معتبراً أن المثال الأوضح «للتدخل» الأجنبي لم يأت من إيران، ولكن من السعودية، التي أرسلت في عام 2011 حرسها الوطني إلى البحرين لدعم الحملة، وذلك باستخدام مركبات مدرعة بريطانية.

من جهته انتقد كريسن بلاك في مقال له في صحيفة «ذا وبيك» البريطانية، قرار ساندهرست استبدال اسم مونس هول في الأكاديمية العسكرية الملكية، إلى الملك حمد هول على خلفية تبرع الأخير لها بـ 3 مليون باوند. بلاك تساءل في مقاله الذي جاء تحت عنوان «على ساندهرست إرجاع التبرع القدر لملك البحرين» عن الدرس الذي يمكن استفادته من ملك البحرين، الذي تقوم قوات أمنه بالقتل والتعذيب للحفاظ على حكمه الاستبدادي، وكيف يتناسب اسمه مع



في يوليو/تموز كتب جون غلاسر مقالا في صحيفة «هافنغتون بوست» الأمريكية تساءل فيه لماذا يدعم أوباما الطغيان بدل الديمقراطية في البحرين؟

هذه الأيقونة الصارمة، في إشارةٍ إلى صاحب الاسم الأصلي للأكاديمية وهو أحد كبار مدربيها العسكريين.

إعلان وفاة الضابط البريطاني إيان هندرسون، رئيس مباحث أمن الدولة البحريني سابقا، ومهندس سياسات الأمن القمعية في البحرين، في 15 نيسان/أبريل، تناولته أكثر من وسيلة إعلام غربية، من بينها الـ «آي بي أس» الأميركية، عبر مقال للبروفيسور إيميل نخلة حمل عنوان «هندرسون والقمع في البحرين: إرث أربعين عامًا». المقال الذي عرض لجانب من سياسة هندرسون الوحشية في تعامله مع كل من يعارض النظام، ذكر بالإرث الذي خلفته بريطانيا بعد نهاية فترة الاستعمار في البحرين.

جون تيموني يذكر بالنفاق الأمريكي

بدوره انتقد الخبير في الشؤون الدولية فينيان كاتينغهام خطاب الرئيس الأمريكي باراك أوباما أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر شهر سبتمبر/أيلول والذي ذكر فيه البحرين.

فبنظر كانيغهام كانت «كلمات أوباما القليلة غير القابلة للاحترام حول البحرين تنم عن تواطؤ بغيض بالصمت، من قبل واشنطن خصوصا والغرب عموماً حول جرائم آل خليفة ضد الشعب البحريني الذي طالت معاناته».

الإدارة الأمريكية التي كان لها النصيب الأكبر من انتقادات الإعلام الدولي المهتم بالشأن البحريني، نصحتها أليكس كوكس في أحد مقالاته بفرض المزيد من الضغط على حكام البحرين إذا ما كانت ترغب بالمحافظة على مصالحها الأمنية والسياسية والعسكرية في ذلك البلد.

وكان لـ «جون تيموني» مفوض الشرطة السابق عن ولاية فيلادلفيا وأحد المستشارين الأمنيين الأمريكيين للحكومة البحرينية، نصيب من المقالات والكتابات. فبحسب مقال ويل بانس في موقع «فيلي دوت كوم»، فإن وجود تيموني في البحرين تذكير مزعج بالنفاق الأمريكي الكريه في بعض الأحيان بشأن الربيع العربي وتحقيق الديمقراطية وحقوق الإنسان. أما كريس هيرميس فكتب في «هاف بوست ورلد» مقالا كبير حاول فيه الإجابة عن سبب اختيار «جون تيموني» من قبل السلطات البحرينية دون غيره، من خلال عرض سريع لسياسته الفاسدة طيلة ما يقرب من 30 عاماً من العمل في شرطة نيويورك.

أوباما خان الديمقراطية في البحرين

وفي يناير/كانون الثاني كتب لاري دايمند في صحيفة «ذي أتلانتيك» مقالا تحت عنوان «هجرها الغرب... أوباما وخيانة الديمقراطية في البحرين»، وقال دايمند إن البحرين لا تزال «مهجورة من قبل الغرب» واصفا بيانات القلق التي تصدرها الولايات المتحدة بأنها دائما تصاغ بطريقة مهذبة ولم تكن بحجم القضية التي يجب معالجتها. وأضاف دايمند «كما كان الحال في كثير من الأحيان عندما تصطدم المصالح مع المبادئ على المسرح العالمي، نتراجع بسرعة كبيرة جدا نحو الشك، والفشل في ممارسة الحد الأقصى من نفوذنا» وقال إن «الوضع في البحرين ليس فقط غير عادل تماما، بل هو أيضا لا يطاق. عاجلا أم آجلا ستثور الأغلبية المظلومة والغاضبة مرة أخرى، وعندما تفعل ذلك، فان غضبها وخيبة أملها العميقة سيتم توجيهها إلى الولايات المتحدة أيضا» لأننا خذلناها.

البروفيسور وضابط المخابرات الأمريكي السابق إيميل نخلة كتب في مقال أن مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية في الخليج وعلى نطاق أوسع في منطقة الشرق الأوسط، خاصة فيما يتعلق بإيران وسوريا ليست بالضرورة متشبهة بنظام الأقلية في البحرين والتي تعتبرها الأغلبية غير شرعية، وأضاف «التزامات قيم حقوق الإنسان والحكم الرشيد الذي طالما تغنت به إدارة أوباما

لم يعد يُصدَّق في ظل دعم واشنطن للنظام الوحشي في البحرين. فمصادقية الولايات المتحدة في العالم العربي المسلم يتم اختبارها من خلال استخفافها اللطيف المتصور لما يحدث في البحرين»

الولايات المتحدة متورطة في حرب طائفية

في يوليو/تموز كتب جون غلاسر مقالا في صحيفة «هافنغتون بوست» الأمريكية تساءل فيه لماذا يدعم أوباما الطغيان بدل الديمقراطية في البحرين؟ وقال غلاسر إن كل من أصغى لخطاب أوباما الأخير أدرك أن هناك مستوىً عاليًا من التضليل في ما كان يقوله، فهو يدعو للسلام ولكنه يستمر في إرسال الأموال والأسلحة إلى النظام الذي يسحق المظاهرات السلمية باستخدام القوة المروعة.

واعتبر الكاتب أن أوباما ذهب أبعد من ذلك حين سرد رواية دعاية النظام البحريني التي تؤطر الاضطرابات بإطار الطائفية بدل حركة من أجل الديمقراطية. واتهم غلاسر واشنطن بأنها تقدم رشوة للنظام الاستبدادي في البحرين بالمال والسلاح مقابل بقاء الأسطول الأمريكي الخامس، وهي ما قال عنها صفقة يمكن أن تتغير إذا ما أراد الشعب أن تكون لديه كلمة أكبر في سياسات حكومته. وقال إنه وللأسف، فإن «الولايات المتحدة مستمرة في دعم الاستبداد في البحرين وذلك لأسباب تقليدية: الحفاظ على السيطرة القسوى لتدفق النفط وتهديد إيران، الدولة الكبرى الوحيدة في المنطقة التي لا تطيع مطالب واشنطن. فلو كان أوباما الوسيط النزيه الذي يريده أنصاره أن يكون، لأقر بهذا للشعب الأمريكي».

ونشر موقع «واشنطن بلوغ» في مايو/أيار تقريرا تساءل «لماذا تدعم الولايات المتحدة الحكام المستبدين في السعودية وقطر والبحرين؟» وكانت إجابة التقرير حول هذا التساؤل هو أن الولايات المتحدة متورطة في حرب دينية - بين طائفتين من المسلمين (وهي في الواقع تدعم العناصر الأكثر عنفا) - كجزء من استراتيجية جيوسياسية لبسط سيطرتها على سوق الغاز الطبيعي، واعتبر التقرير أن الولايات المتحدة تدعم بشكل كبير القاعدة والإخوان المسلمين الإرهابيين (كلاهما من السنة) في قتالهم ضد المسلمين الشيعة، وكذلك في قتالهم ضد المسيحيين والملاحدين، حسب تعبيره.

افتتاحيات واشنطن بوست

وفي افتتاحية عددها ليوم 20 سبتمبر/أيلول، انتقدت صحيفة «واشنطن بوست» رد الفعل الأميركي حيال اعتقال القيادي في المعارضة خليل المرزوق، معتبرةً أن من شأن هذا الموقف «تشجيع المزيد من القمع في البحرين، لاسيما وأن كل وعود النظام البحريني للإدارة الأمريكية بالانفتاح على الإصلاحات والتوافق مع المعارضة تنتهي بالمزيد من الانتهاكات الجسيمة لحقوق

الإنسان، بما في ذلك مواصلة تعذيب المعتقلين». وقالت الصحيفة إن الولايات المتحدة تتجاهل اعتقال خليل المرزوق، مشيرة إلى أن تعبير بلادها عن خيبة الأمل من مقاطعة المعارضة للحوار فيه «قصر نظر».

وفي افتتاحية أخرى في 17 نوفمبر/تشرين الثاني تحت عنوان «حملة القمع البحرينية تزيد من تقهقر الولايات المتحدة»، قالت «واشنطن بوست» إنه منذ خطاب الرئيس أوباما في الأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول الذي عاكس كلماته في مايو/أيار 2011، تخلّى النظام البحريني عن كل ادّعاءات التسوية. ومنذ نهاية سبتمبر/أيلول، حُكِمَ ما يقارب 140 من ناشطي المعارضة بالسّجن، بما في ذلك سياسيون سلميّون ونشطاء في حقوق الإنسان. وتجري ملاحقة اثنين من كبار قادة جمعية الوفاق المعتدلة، التي وافقت هذا العام على الانضمام للحوار السياسي الذي ترعاه الحكومة، بتهم ملفقة.

مقالات براين دولي

بدوره كتب براين دولي، المدير في منظمة هيومان رايتس فيرست، عدة مقالات لصحيفة هافينغتون بوست الأمريكية حول قضية البحرين، طالب في أحدها الولايات المتحدة بإدانة الانتهاكات والأحكام القضائية ضد السجناء السياسيين في البحرين، وانتقد بياناتها حول إدانة الأطباء على اعتبار أنها لم تذكر أبداً أن هذه المحاكمات كانت جائرة، وأنها فشلت في الإعلان أن إجراءات المحكمة لم تف بالمعايير الدولية. وخلص دولي إلى أنه قد «جان الوقت لكي توضح الولايات المتحدة أنه لا يوجد حليف -حتى ذلك الذي يستضيف أسطولاً بحرياً - فوق سيادة القانون».

وفي مقال آخر، قال دولي إن البحرين لم تظهر أية بوادر تذكر لتحسين سمعتها السيئة في مجال حقوق الإنسان. وبعد عامين، لا زال أولئك الذين تعرضوا للتعذيب دون إنصاف ولا زال أولئك الذين ارتكبوا التعذيب أحراراً دون عقاب، وقال إن ذلك بسبب الأهمية الضئيلة التي أظهرتها حكومة الولايات المتحدة والمجتمع الدولي في فشل البحرين في معالجة الإفلات من العقاب ووقف التعذيب.

ونقل دولي في أحد مقالاته ما قاله قائد البحرية الأمريكية ريتشارد مكدانيال، حول قضية الأسطول الخامس الأمريكي في البحرين «من الممكن أن يتدهور الوضع بسرعة ويتحول إلى بيئة غير ملائمة للولايات المتحدة». مضيفاً «من الواضح أن أكبر تهديد لمنافذ الولايات المتحدة ليس الإصلاح الديمقراطي الذي يؤدي إلى نظام ملكي دستوري، ولكن التهديد هو عدم وجود الإصلاح

الذي يؤدي إلى استمرار حالة عدم الاستقرار والاضطرابات، وتمكين تواجد قيادة راديكالية».

وقال دولي إن المشاكل الجارية في البحرين قد أثارت محادثات جادة بين مسؤولين كبار في واشنطن الذين يريدون أن يكون لدى البحرية الأمريكية خطة طوارئ في حال احتاجت إلى مغادرة البحرين على عجل وأضاف أن هناك قلقاً متزايداً في وزارة الخارجية وأماكن أخرى بأن الحل الحقيقي للأزمة السياسية لا يلوح في الأفق، وأن البحرين هي حليف متقلب وغير مستقر، وأنه ينبغي النظر في خطة جديدة للأسطول.

ودعا دولي إلى أن تبليغ السلطات في البحرين بأن وجود الأسطول الخامس ليس أتوماتيكياً وأن علاقة الحكومة الأمريكية مع الأسرة الحاكمة ليست غير مشروطة، وقال إن على العائلة الحاكمة في البحرين أن تدرك أن تحليل القائد مكدانيل ينذرهم بأن مصالح الولايات المتحدة بالاستغناء عنهم وأن الكثيرين في واشنطن غاضبون للغاية من عدم الإيفاء بوعودهم من أجل الإصلاح.

وفيما خص «التغافل الأمريكي» عما يجري في البحرين، فقد اعتبرت كل من سارة مارجون وماري لوري، وهما ناشطتان حقوقيتان تعملان في منظمة هيومان رايتس ووتش أن الولايات المتحدة تحتاج إلى تصعيد إدانتها للانتهاكات المجحفة بحق المحتجين في البحرين كما تفعل في غيرها من دول الشرق الأوسط. وقد خلصت الكاتبتان في المقال الذي نشر في مجلة فورين بوليسي الأمريكية إلى أنه إذا كانت أمريكا تحاول بسط نفوذها على حكام البحرين عن طريق الحد من انتقادها، فإنه ليس من دليل على أن هذا النهج قد أحدث فارقاً في الواقع، لا بل يبدو أنه جعل الوضع أسوأ.

للاطلاع على مصادر التقرير ومراجعته، انظر النسخة الإلكترونية على الوصلة التالية:

<http://bhmirror.no-ip.biz/news/12930.html>

الصحافة الأجنبية: الخوالد في معركة ضخمة للسيطرة على العائلة، المتظاهرون لم يرهبهم الاضطهاد، وأفضل رمز للبحرين هو قنبلة غاز!

تعاملت وسائل الإعلام الدولية في العام 2013، بما فيها من وكالات أنباء وصحف، مع قضية البحرين بشكل تميز بأنه مكثف وأكثر دقة، وقال محللون إن الصراع والتنافس داخل الأسرة الحاكمة لا زالت تميل فيه الكفة إلى جناح الخوالد الذين وصفوا بالمتشددين المناهضين للولايات المتحدة، كما رأت التقارير أن الملك مهمّش تماماً وهو محاط بالخوالد.

وفي حين قال صحافي بريطاني معروف إن أفضل رمز للبحرين بعد هدم دوار اللؤلؤة هو «قنبلة غاز مسيل للدموع»، أشارت عدة صحف إلى ما قالتها منظمة أطباء لحقوق الإنسان حين وصفت سياسة الحكومة البحرينية في استخدام قنابل الغاز المسيل للدموع بأنها «شيء لم يسبق له مثيل في العالم».

الأحكام ضد الرموز

الأحكام التي صدرت بحق رموز معارضين بالسجن مدى الحياة بتهمة التآمر للإطاحة بالنظام، جاءت من صميم اهتمام الإعلام الدولي مطلع العام 2013، حيث رأت وسائل إعلام أن من شأن هذه الأحكام أن تشعل مزيداً من الاحتجاجات وأن تثير ردود فعل حلفاء النظام الغربيين. وكالة «أسوشيتد برس» الأميركية نقلت بريان دولي، المدير الأميركي لبرنامج المدافعين عن حقوق الإنسان في منظمة حقوق الإنسان أولاً، تعليقه على الأحكام بالقول إن «النظام البحريني يدفع الأزمة في مجال حقوق الإنسان أقرب إلى الحافة»، ونقلت أسف الولايات المتحدة لقرار المحكمة، وقلقها أن تدفع الأحكام لفرض مزيد من القيود على حرية التعبير، وتعرض مناخ للمصالحة للخطر.

وبالإضافة إلى التصريح الرسمي الأميركي، نقلت وكالة «رويترز» عن الحكومة البريطانية أن الأحكام أصابها «بفزع بالغ»، خصوصاً لجهة ما نشرته «تقارير أكدتها لجنة التحقيق المستقلة

في البحرين إلى أن بعضهم تعرض لانتهاكات أثناء الاحتجاز ومنع من الاتصال بمستشار قانوني وأكره على الإدلاء باعترافات. «فيما أبرزت «فرانس برس» أسف فرنسا ودعوتها النظام البحريني «اتخاذ تدابير تشجع على التهدئة»، وكذلك تنديد منظمة العفو الدولية بالقرار «غير العادل» ودعوتها «السلطات البحرينية أن تفرج عن الأشخاص الـ13 الذين مارسوا حقهم في حرية التعبير والتجمع».

وتحت عنوان «تدابير قمع الاحتجاجات البحرينية» تحدثت أسوشيتد برس عن سجن مواطن بحريني مدة 3 أشهر لرفعه علم بلاده فوق شاحنته، واصفة الحكم بأنه الأكثر تشدداً.

وأثار برايان دولي في صحيفة «بوليسي ميك» قضية الناشطة البحرينية المعتقلة زينب الخواجة وتأثرها بمارتن لوثر كينغ، دولي كتب في «هفنغتون بوست» عن ملاحقين يعيشون في الخفاء والتقى منهم الناشط على الصنديد بعد فراره من البحرين، وتحدثت صحيفة «ميدل ايست فويسز» عن معاناة الفتيان الملاحقين من قبل الأمن بناء على موقفهم السياسي، وكيف يرون مصلحة في التخفي وفيما كانت الحكومة البحرينية تدعي تنفيذها عدداً من الإصلاحات، قالت هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» إنها حصلت على أدلة تتنافى مع ما تقوله الحكومة، مستهدفة بفيديو نشره أحد الضباط على فيسبوك يظهر فيه شاب يبدو عليه الخوف وهو يجيب على أسئلة المحققين. ويقول الشاب إنه حصل على 30 دولاراً يومياً من رجال دين كبار من أجل مهاجمة الشرطة، لكن التدقيق في إجاباته يظهر أنه جرى تلقيه. وحين وقف الشاب لوحظ وجود جرح في كتفه الأيسر. الإذاعة البريطانية قالت إن الفيديو سبب إحراجاً للشرطة وأزيل عن فيسبوك، لكن الشاب بقي قيد الاعتقال أسبوعين آخرين.

وخصصت «بي بي سي» تقريراً آخرًا لقضية المعتقل محمد ميرزا 22 عاماً تحت عنوان: « قصة محمد ميرزا... الثمن الفادح للاحتجاج في البحرين». فيما أثار تقرير «رويترز» عن المعتقل البحريني-الأميركي «نقي الميدان» ضجة كبيرة، ونقلت رويترز في خبر آخر إصابة نحو 40 معتقل بحريني على يد الحراس بعد أن اطلقوا مناشدات لانقاذهم والمطالبة بتحسين ظروفهم، في سجن للتوقيف شمال البحرين.

وبعد الاتفاق على أن تكون البحرين مقر المحكمة العربية لحقوق الإنسان، نشرت إذاعة «صوت روسيا» تعليقاً لبرايان دولي قال فيه ساخر إن أسباب اختيار البحرين مقراً لهذه المحكمة هي أنه «بما أن أي مسؤول بحريني لم تتم إدانته في أعمال القتل والتعذيب، فإن المتهمين المستقبليين سيكونون في متناول اليد» و «بما أن العادة قد جرت بالقيام بالاعتقالات دون تقديم مذكرة

اعتقال، فهناك الكثير من المذكرات غير المستخدمة» و لأن «السلطات تعرف جيداً أين هم محامو حقوق الإنسان، بما في ذلك المسجونون بسبب أنشطتهم» وغيرها.

14 فبراير

بعد أيام على الذكرى الثانية لثورة 14 فبراير كتب تشارلز ليفينسون في «ذا وول ستريت جيرنال» أن حملة القمع ضد المعارضة الشيعية، التي بدأت في آذار/مارس 2011، كانت الأوسع نطاقاً في تاريخ البحرين الحديث.

وفي مقال نشرته «الجزيرة الانجليزية» كتبت كاترين غاليجر، رئيس الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان في المجلس الدولي ومحامي كبار الموظفين في مركز الحقوق الدستورية، أن في البحرين لازال الشعب يفتال من أجل الديمقراطية رغم الثمن العالي والقاتل للحديث الجريء.

كما نشرت «أسوشييتد برس» تقريراً مشتركاً لريم خليفة وبرايان ميرفي أوضح فيه أن الاشتباكات وإراقة الدماء كانت وراء رفع صوت آخر في شوارع البحرين لتغدو دعوات إسقاط النظام الملكي جزءاً أساسياً من المناوشات شبه اليومية مع قوات الأمن. ونقل التقرير عن توبي جونر، الخبير في الشؤون البحرينية من جامعة رنجرز قوله إن «العناصر الصدامية في البحرين - التي رفضت بقوة الحوار لأنه غير مجدٍ - بالتأكيد سترفع النبرة في الشوارع».

وتحت عنوان «في البحرين عيد الحب يوم للنضال» كتبت جوش روغن في «فورين بوليسي» أنه في الوقت الذي يحتفل فيه الأميركيون بالطقوس السنوية لعيد الحب ، في البحرين، 14 شباط/ فبراير يسجل الذكرى السنوية الثانية للنضال من أجل حقوق الإنسان والحريات الأساسية ضد النظام - حيث كان هناك سفك للدماء. ونقلت عن جلييلة السلطان، نائب رئيس جمعية المعلمين البحرينيين، أن المسيرات اليومية والاصابات استمرار لما تشهده البحرين يومياً منذ عامين.

موقع لو هوفنجتون بوست، التابع لصحيفة لو موند، اختار أن يضيء على المناسبة من خلال إعطاء صورة مصغرة عما تشهده البحرين، متحدثاً عن تهميش يعاني منها أغلبية البحرينيين لكونهم شيعة من جهاز الحكم. وانتقد الصمت الغربي ازاء الانتهكات في البحرين.

أما مارك بيلاس، وهو متخصص في قضايا الأمن في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية، كتب في 14 فبراير/ شباط 2013 في جريدة لوموند ديبلوماتيك أن المعارضة «الشرعية» لم ترفع سقف مطالبها فوق اعتماد نظام «الملكية الدستورية» على مدى سنوات، مضيفاً أن انتهاج آل خليفة لهذه السياسة أنتج من المعارضة الأولى معارضة أخرى أكثر راديكالية تطالب باعتماد الحكم



وصفت منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان في الولايات المتحدة سياسة الحكومة البحرينية المتعلقة باستخدام قنابل الغاز المسيل للدموع بأنها شيء لم يسبق له مثيل في العالم

الجمهوري... وما شهدته البحرين أغضب السعودية بعد أن قرعت مطالب الديمقراطية أبوابها، وفق تعبير بيلاس.

ولخص جاكسن ديل في «واشنطن بوست» رؤيته للمخرج من الأزمة بالقول إن «المشكلة هي في تحييد المتشددين من كلا الجانبين. على ولي العهد أن يتعامل مع عمه رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة، 77 سنة، الذي خطط للقمع والذي ما زال في منصبه منذ عام 1971 ويحظى بدعم كبير وسط السنة. والوفاق بدورها يجب عليها إيجاد وسيلة لإقناع الجزء الأكبر من الشيعة بقبول الصفقة التي تحفظ النظام الملكي».

القتل وقنابل الغاز

«منذ عامين ونصف العام جرفت حكومة البحرين نصب اللؤلؤة، الذي يحمل فوق أعمدته الطويلة والبهية لؤلؤة عملاقة كرمز للمملكة الجزيرة، لأنها أصبح نقطة تجمع في العاصمة المنامة للمحتجين المؤيدين للديمقراطية. لم تختار السلطات رمزاً جديداً ليحل محل النصب الذي

دمرته، ولكن، إذا ما فعلت ذلك، فإنها سوف تفكر في قبلة غاز مسيل للدموع كأفضل رمز للبحرين هذه الأيام»، هذا ما كتبه باتريك كوكبورن في صحيفة «ذي انديبننت». بعد أكثر من سنتين ونصف يعتبر كوكبورن أن ما تكرر هو أن المتظاهرين «لم يرهبهم الاضطهاد والحكومة استجابت بتحويل البحرين إلى دولة بوليسية قمعية».

من جهتها وصفت صحيفة «صنڨاي تايمز» البريطانية ما تشهده البحرين بـ«الثورة المنسية»، مُشيرة إلى أن «البحرين التي كانت في يوم ما بمثابة واحة ليبرالية في الخليج، أصبحت بالنسبة لكثيرين مكانا للخوف والقمع».

في ذكرى الثورة قتلت قوات الأمن البحريني الطفل حسين الجزيري 16 عاماً، صحيفة «ذا نايشن» اهتمت بالخبر، وقالت إن طلقتين على بعد 3-4 أمتار أطلقهما شرطي بحريني أردتا الطفل، الذي شيعه أهله وهم مكممين الأفواه والأنوف لدرء لسعة مسيلات الدموع وفق الصحيفة. وتابعت عشية 14 فبراير توفيت أمينة سيد مهدي 36 عاماً جراء التهاب رئوي نتيجة استنشاق الغازات، ناقلة وصف منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان في الولايات المتحدة سياسة الحكومة البحرينية المتعلقة باستخدام قنابل الغاز المسيل للدموع بأنها شيء لم يسبق له مثيل في العالم.

بدورها قالت «ذي غارديان» إن دخان القنابل الحارقة والإطارات المحترقة تملأ الفضاء من جديد وأما الشرطة فتقوم بإطلاق القنابل الغازية والصوتية لاستعادة النظام. الحكومة، التي لديها جهاز ماكر من العلاقات العامة، ببساطة تلقي اللوم على «البلطجية» في أعمال العنف»

وفي تحقيق ربطت هيئة الإذاعة البريطانية «بي بي سي» بين ارتفاع نسب ضحايا فقر الدم المنجلي «السكرل» والاستخدام المفرط للغازات المسيلة للدموع من قبل قوات الأمن البحرينية، مشيرة أن وفيات ضحايا المرض قد «تزايدوا في العام 2012 إلى 50 حالة في مقابل 35 حالة في العام 2011».

وفيما كان موقع «ذا سبيك» الكندي يكشف أن كلا من البحرين والجزائر والعراق انضمت مؤخراً إلى المشتريين الجدد للبندق والذخيرة الكندية الصنع، وازدادت تصديرات كندا إلى تلك البلاد «بنسبة 100 في المئة من العام 2011 إلى العام 2012»، سُربت وثيقة أظهرت أن البحرين تسعى لشراء 1.6 مليون عبوة من قنابل الغاز المسيل للدموع بما يفوق عدد سكانها، وبحسب «ذا غارديان» فقد أخذت الضغوط تتزايد لمنع تسليم هذه المادة، وغدت الشركات المصنعة في

كوريا الجنوبية تتعرض للضغط لشرح موقفها في تصدير هذه المواد للبحرين.

وفي 24 مارس/آذار كتب روبرت فيسك في «الإنديبننت» أن «العائلة المالكة في البحرين، التي تسيطر عليها السعودية والتي أرسلت جنودها إلى الجزيرة كجزء من قوة دول مجلس التعاون لسحق الانتفاضة، تواجه الآن مهمة صعبة لشرح لِمَ لا يمكن عقد مؤتمر دولي بشأن أخلاقيات مهنة الطب في المملكة، بعد خرقها الحياد الطبي. وهو ما استدعى استقالة البروفيسور توم من الكلية الملكية للجراحين في البحرين عقب إلغاء مؤتمر حول أخلاقيات مهنة الطب.

انتهاك الحياد الطبي حضر في الصحف الايرلندية، فنشرت صحيفة « آيريش ماديكال تايمز » مقالاً لأحد زملاء الدكتور علي العكري وهو الدكتور رويري هانلي منتقداً رد فعل الأطباء، قائلاً: وأنا أكتب، هناك زميل تدرب في إيرلندا، الدكتور علي العكري، يقبع في زنزانه في البحرين بتهمة ارتكاب نفس «جريمة» زملائنا في تركيا --- علاج المتظاهرين المصابين. حيث يتعرض هو وآخرون من الأطباء إلى الاحتجاز بصورة غير قانونية والتعذيب والمحاكمة أمام محكمة صورية بتهم سخيفة شملت أشياء مثل «تخزين أسلحة في غرف العمليات... مواصلة سجن الدكتور علي إهانة لكل ما يجب ان نعزز به كأطباء. لكن، وحسب رأيي إلا القليل من الاستثناءات المشرفة، فإن رد فعل المهنيين الطبيين ضعيف إلى حد ما».

وفي صحيفة «نيويورك تايمز» قال روبرت ماكي، عن اقتحام وتدمير متحف الثورة الذي أقامته جمعية الوفاق، إن القمع في البحرين يمتد إلى معرض عن القمع نفسه، مضيفاً أن نضال الناشطين للحفاظ على ذكريات الانتفاضات في العالم العربي في عام 2011 أصبح ثمينة في المنطقة على مدى العامين الماضيين.

أنباء اقتحام وتدمير المتحف من قبل السلطات، جاءت في الكثير من وسائل الإعلام الأجنبية منها مجلة «ذا إيكونومست».

القبيلة الحاكمة والخوالد

نورة بنت إبراهيم آل خليفة ، إحدى أفراد العائلة الحاكمة، كانت مادة دسمة لتقرير نشرته الإذاعة البريطانية «بي بي سي» عن أن الأميرة البحرينية وضابطا آخر يواجهان اتهامات تعذيب 3 نشطاء اعتقلوا بسبب تأييدهم للديمقراطية، وهددت إحداهن بالاعتصاب، كما أنها عذبت الأطباء بعد احتجاز العديد منهم.

وفي أجواء ذكرى «الثورة» التي مازالت وبتردد يومياً في شوارع البحرين، بحسب تعبير تشارلز ليفينسون، نشرت «ذا وول ستريت جيرنال» مقالا له تناول فيه التنافس الحاد، ذو الأهمية الجيوسياسية، بين الأقارب المتنافسين داخل العائلة المالكة في البحرين والذي يمكن المتشددين المناهضين للولايات المتحدة. و يمنح الإسلاميين السنة سلطات واسعة، ومنهم الخوادم الذين اكتسبوا سيطرة على الأمن والمخابرات والقضاء ومحكمة الديوان الملكي، وكانوا وراء قمع الحراك الشعبي. ونقل عن كريستيان أولريكسن، وهو خبير في شؤون الأسرة الحاكمة في البحرين قوله إن «هؤلاء الرجال يشاركون في معركة ضخمة للسيطرة على العائلة»، وعن الخبير الأميركي إميل نخله بأن الملك مهمش تماما وهو محاط من الخوادم الاقوياء. وقال ليفينسون إن من شأن سيطرة المتشددين إثارة القلق الأميركي لناحية الابقاء على مقر الأسطول الخامس، أما مارك لينش فقد رأى في «فورين بوليسي» أن المستبدين العرب وخصوصا في دول الخليج التي تضم عددا من الشيعة، وجدوا التوترات الطائفية بين الشيعة والسنة طريقة مفيدة لإلغاء شرعية المطالب السياسية للمواطنين الشيعة».

وتعاطت الصحافة الغربية مع تعيين ولي العهد البحريني سلمان بن حمد على أنه مؤشر لانفراج قريب، وأعادته الـ «بي بي سي» إلى ضغط مارسته السعودية مؤكدة حصول لقاء بينها وبين جمعية الوفاق. ورأت هيئة الإذاعة البريطانية إن الجيل السعودي القادم المتمثل بوزير الداخلية محمد بن نايف «متفهم بشكل أفضل لميول المنطقة».

الاستهداف الطائفي

«تكافح الأغلبية الشيعية في البحرين من أجل حقوقها في ظل حكومة ملكية سنية متشددة مدعومة من المملكة العربية السعودية» أرادت أوليفيا وارد بهذه الكلمات أن تلخص الأزمة في البحرين، لكن أليسون برسيتش خالفها الرأي قليلا حين قال إن احتجاجات «الربيع العربي في البحرين لم تبدأ فقط على يد الشيعة. فقد احتج السنة أيضا إلى جانب الشيعة، برؤية موحدة لإنهاء عهد الوحشية في البحرين»، وفق ما نشر له في موقع بوليسي ميك.

«الشيعة في البحرين وشرق المملكة العربية السعودية كانوا ضحايا استراتيجية طائفية بغیضة، حيث سعت الحكومة السعودية إلى إقناع المواطنين السنة والحلفاء الغربيين بأنهم يقاثلون ضد وكلاء دولة إيرانية خطيرة وتوسعية، بدلا من طليعة ديمقراطية لثورة شعبية»، قال كريستوفر ديفيدسون في نيويورك تايمز.

تقرير لـ«بي بي سي» أكد أنه السنة في البحرين يسيطرون «على معظم الأموال والسلطات، فبعض

الأسر الشيعية تتمتع بمكانة مرموقة في النظام إلى جانب شغل مناصب رفيعة، لكن الغالبية العظمى من المواطنين يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية».

الاعتداء على الصحفيين

مراسلة فرانس24- نزيهة سعيد كانت إحدى الصحفيين الذين دفعوا ضريبة تغطية الأحداث التي شهدتها البحرين، « ناشنال جورنال » سلطت الضوء على الانتهاكات بحق الصحفيين في لقاء أجرته مع سعيد، منوهة إلى أن «العديد من الصحفيين الذين يغطون الأحداث إما أنهم فقدوا وظائفهم، أو غرموا، أو أُلقي القبض عليهم».

ولاحقاً، ذكرت صحيفة الإندبندنت أن «الحكومة البحرينية أجرت حركة اعتقالات بين الصحفيين في محاولة لمنع تغطية الاحتجاجات والمظاهرات التي ينظمها الشيعة ضد النظام الملكي».

اقراء

حيله الملك العاجز . ولي العهد نائباً لرئيس الوزراء،
والإصلاحات تساوي صفراً . اقتصاد البحرين في طريقه
إلى استنساخ نموذج اليونان: الدولة شبه المفلسة...
«وإذا بليتّم فاستتروا!»! . اللحم ليس للفقراء بعد
اليوم... . اقتصاد 2013: ميزانية «مستر 50/50»
تتلاعب بمئات الملايين، وناصر بن حمد يتصدّق على
الشعب! . فساد 2013: ألبا وأخواتها .. فضائح آل
خليفة . حصاد الملك: سردية «المجالس» المؤسسة على
الفتح والمكرّمات . التيارات السنّية الموالية: تفكك
وخلافات.. الجهاديون البحرينيون في سوريا.. وبروز
ناشطين معارضين

الحكومة والاقتصاد

الفصل السادس

359-302

حيلة الملك العاجز: جلسة العار التاريخية للمجلس الوطني

«بتسمية الشيعة كلابًا، كما قالها أحد النواب خلال الجلسة التي عقدها الملك حمد، فإن آل خليفة قد بددوا أي أمل للمصالحة والحوار الوطني».

إميل نخلة

استعان الملك، بالمجلس الوطني الملفوظ شعبياً، ليمنحه شرعية يواجه بها العالم في تبرير بطشه المرّضي. كانت الجلسة الطارئة للمجلس الوطني إحدى حيله العاجزة. سوف لن ينسى البحرينيون أن عام 2013 شهد جلسة عار تاريخي ستبقى وصمة على جبين المجلس الوطني، وصل لأسوأ ما يمكن أن يصل إليه من انحدار أخلاقي وسياسي ووطني. لقد سقط المجلس وسقطت توصياته المخزية شعبياً ودولياً. خابت في فرض إي إيقاع لها على الحراك السياسي والشعبي التي عقدت خصيصاً من أجل لجمه واسكاته.

حيلة العاجز: جلسة العار التاريخي

المجلس الذي انعقد (28 يوليو/ تموز 2013) لأول مرة منذ 11 عاماً بدعوى من الملك، أقرّ عدة توصيات بينها «إسقاط الجنسية عن مرتكبي الأعمال الإرهابية وتشديد العقوبات على المحرضين على العنف ومنع التظاهرات في العاصمة المنامة».

إلا أنه وكما توقعت المعارضة، فوّض المجلس صلاحيات التشريع للملك برفع 22 توصية لصياغتها في مراسيم بقوانين. ولم يتأخر الأخير في الرد، فقد بعث خطاباً رسمياً وصف فيه توصيات المجتمعين بأنها «وطنية خالصة».

ورغم أن المداخلات تضمنت هجوماً على فئة من الشعب وصلت لحد وصفهم بالكلاب كما فعل النائب الأول لرئيس مجلس النواب عادل المعاودة، فإن الملك أشاد بمداخلات الأعضاء، مؤكداً أنها

«تدل على صدق وطنيتهم وحبهم لبلدهم وصونهم لعاداته وتقاليد»!

ومن بين سيل من مداخلات أعضاء المجلس بغرفتيه المعينة والمنتخبة (يغلب عليها الموالون) التي منحت الأجهزة الأمنية صكاً مفتوحاً لاستخدام القوة ضد المحتجين، برزت مداخلة النائب أسامة التميمي الذي أكد أن الاحتجاجات ستستمر قائلاً: «لن نرجع ولن نخاف ولو غلظتم القبضة الأمنية».

التميمي أضاف مخاطباً وزير الداخلية، الذي حضر الجلسة إلى جانب 10 وزراء آخرين بينهم اثنان من نواب رئيس الوزراء، «لن نخشاك ولن نخاف أبداً، سواصل، ورسالتي إلى أخي الشيخ علي سلمان اذهب بالحراك ونحن معك فدمي قبل دمك وصدري قبل صدرك، وإن شاء الله سوف نلتقي عند نقطة الانتصار».

وكانت مداخلة التميمي والنائب خالد عبدالعال الوحيدتين اللتين أكدتا على حق المحتجين في التظاهر، وسط دعوات لإعلان حالة السلامة الوطنية لمواجهة الاحتجاجات التي كانت مقرر في 14 أغسطس/ آب ضمن حملة تمرد التي استلهمت من ثورة تمرد المصرية التي أطاحت بالرئيس المصري محمد مرسي بمعاونة الجيش.

وفي أول رد معارض على الجلسة تعهد أمين عام الوفاق الوطني بالمضي في «طريق المطالبة بالديمقراطية حتى النهاية». وقال في حسابه على تويتر «في البحرين شعب حر كريم سيواصل نضاله بسلمية وصولاً للديمقراطية الحقيقية».

من جانبها عبرت القوى الوطنية الديمقراطية المعارضة عن رفضها لـ «خطاب التحريض والكرهية والشتم الذي سيطر على ما سميت بجلسة المجلس الوطني»، وقالت إن وصف غالبية المواطنين (بالكلاب) هو أمر في غاية الخطورة.

وفي الوقت الذي أبدت القوى الوطنية استياءها الشديد من خطابات التحريض على القتل والتعذيب والاعتقال وتجريد المواطنين من الهوية، أكدت أن الخيار الأمني فشل طوال الفترة السابقة منذ 30 شهراً، وأنها مستمرة في نضالها السلمي.

حيلة الجبان: المراسيم الملكية

حمد بن عيسى أصدر مساء 6 أغسطس/ آب 2013 مرسومين بقوانين عن بعد من العاصمة

البريطانية لندن التي كان يزورها: تعديل قانون الاجتماعات العامة والمسيرات والتجمعات (حظر التظاهر في العاصمة)، وتعديل قانون الأحداث (السجن لولي الحدث الذي يشارك في الاحتجاجات)، بعد أن أصدر مرسومين آخرين في الأول من ذات الشهر لتشديد العقوبات في قانوني الإرهاب وجمع الأموال.

المحتجون اختاروا الرد على حمد بن عيسى سريعا، حيث خرجوا بصحبة أطفالهم في تظاهرة حاشدة بعد حوالي 10 دقائق وسط الحي التجاري القديم في العاصمة المنامة ورفعوا شعارات مناوئة إليه ولنظام حكمه: «الشعب يريد إسقاط النظام» و «يسقط حمد».

ورغم أن النظام استنفر أجهزته الأمنية التي نفذت حملة اعتقالات واسعة وإجراءات أمنية مشددة، إلا أن يوم 14 أغسطس/ آب شهد احتجاجات وعصيانا مدنيا، أدى إلى شل الحركة التجارية في العاصمة المنامة وعموم المناطق ذات الغالبية المعارضة.

وبعد (تمرد) بأسبوع، سَيرت القوى الوطنية المعارضة تظاهرة غرب المنامة، فيما اعتبر أمين عام الوفاق التظاهرة التي شارك فيها عشرات الآلاف بأنها «تدخل اليأس في نفوس السلطة».

حيلة البأس: حظر الالتقاء بالدبلوماسيين

أصدر وزير العدل خالد بن علي آل خليفة 3 أيلول/ سبتمبر قرارا تنفيذيا لتوصيات المجلس الوطني يحظر فيه على الجمعيات السياسية اللقاء بالدبلوماسيين دون حضور ممثل عن وزارته، إلا أن الجمعيات رفضت القرار الذي تم مواجهته غريبا بانتقادات شديدة.

الوفاق التقت بعدة دبلوماسيين غربيين، كان أولها مع مسؤول نرويجي، دون الالتفات لقرار الوزير، بينما قالت وزارة الخارجية الأمريكية إنها «قلقة للغاية» من القرار، وقال المتحدث باسم الوزارة ماري هارف «كما نفعل في بلدان في جميع أنحاء العالم، نحن نتوقع من حكومة البحرين احترام مصالحنا المشتركة في مجال الاتصالات الدبلوماسية المفتوحة والحررة مع جميع عناصر مجتمعات البلد المضيف».

أما البرلمان الأوروبي فقد أصدر قرارا 12 أيلول/ سبتمبر طالب فيه بـ «رفع الحظر عن الحق في التظاهر السلمي وحرية التجمع في العاصمة المنامة، وإلغاء قرارات وزير العدل الخاصة بتقييد لقاءات الجمعيات السياسية مع ممثلي البعثات الدبلوماسية».



المجلس الذي انعقد (28 يوليو/ تموز 2013) لأول مرة منذ 11 عاما بدعوى من الملك أقرّ عدة توصيات بينها إسقاط الجنسية عن مرتكبي الأعمال الإرهابية

وأشار البرلمان إلى أنه «لا يمكن التوفيق بين ذلك والتزام الحكومة بإطلاق الإصلاحات، كما أن ذلك لن يساعد على تحقيق التقدم في المصالحة الوطنية أو بناء الثقة بين جميع الأطراف».

ورأى مدير «برنامج الخليج وسياسة الطاقة» في «معهد واشنطن» سايمون هندرسون إن القرار «يستهدف جماعات المعارضة الشيعية ويمثل تحدّ لواشنطن، مشيراً إلى أن الحكومة البحرينية قررت أن الوقت كان سانحاً للمجازفة بإثارة غضب أميركا».

ولم تكن تلك الانتقادات الوحيدة لتوصيات المجلس وما نتج عنها من مراسيم أو قرارات، حيث شددت 47 دولة بينها الحليفتان بريطانيا وأميركا في بيان مشترك على أن أي تشريعات جديدة لتنفيذ توصيات المجلس الوطني يجب أن تستوفي المعايير الدولية، وضمان حماية حقوق الإنسان، معبرة عن قلقها إزاء الانتهاك المستمر للحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات وقمع التظاهرات.

أما المسؤول السابق في الاستخبارات الأميركية اميل نخلة فقد وصف جلسة المجلس الوطني بأنها «مشهد من الحقد، وعرض من الابتذال، وإيماءة بلا حرج إلى زيادة الدكتاتورية».

واختصر في مقال تحت عنوان «البحرين تعلن الحرب على المعارضة» مدلولات تلك الجلسة بالقول «بتسمية الشيعة كلاباً، كما قالها أحد النواب خلال الجلسة التي عقدها الملك حمد، فإن آل خليفة قد بددوا أي أمل للمصالحة والحوار الوطني».

ولي العهد نائباً لرئيس الوزراء، والإصلاحات تساوي صفراً

«الأسرة المالكة تستعمل هذا التعيين لتظهر للغرب بأنها ماضية في الإصلاحات»
كريستوفر دافيدسون

الشائع، هو أن رئيس الوزراء خليفة بن سلمان يمثل الجانب المحافظ في العائلة القابضة على الحكم في البحرين، وولي العهد سلمان بن حمد يمثل الجانب الإصلاحي فيها. ربما في ذلك لمحة من حقيقة، وربما هي دعاية محضة. في البحرين المسافة بين الإصلاحيين والمحافظين المتشددين مسافة من كلام فقط، الفعل للمتشددين وحدهم. البحرينيون تأملوا في ولي العهد ما يُخرج البلد من أزمته السياسية، لكنه منذ 2011 وحتى نهاية 2013 مستمر في خذلان أفق الشعب وأفق توقعاتهم منه، الأخطر أن خطاباً مشتركاً بينه وبين رئيس الوزراء المتشدد بدأ يلوح في أفق 2013. ليس اتهاماً، لكن الشارع البحريني بدأ يفقد كل أمل في أي فعل إصلاحي حقيقي من ولي العهد، هذا إن لم يكن قد فقده فعلاً.

ولي العهد نائباً لرئيس الوزراء

في 11 مارس / آذار 2013، صدر مرسوم ملكي بتعيين ولي العهد سلمان بن حمد نائباً لرئيس الوزراء خليفة بن سلمان، قابلته المعارضة بترحيب متحفظ، وجعلت من (تعيينه وحجم الإصلاحات التي سيتم تنفيذها) معياراً للحكم على جدية هذه الخطوة، إلا أن شيئاً من الإصلاحات لم يُنجز بعد 9 أشهر.

جمعية الوفاق الوطني الإسلامية (أكبر فصيل معارض) أكدت على لسان أمينها العام الشيخ علي سلمان لـ «رويترز» أنه لا توجد ضمانات بأن تعيين ولي العهد في الحكومة سيؤدي إلى تغيير في البلاد.

سلمان: نرحب بالأفعال الإيجابية لا الكلام

وعلق الشيخ علي في 13 مارس/ آذار 2013 أنه يرحب بتعيينه، لكن يتعين على البحرينيين أن ينتظروا ليروا ما إذا كانت الخطوة تبشر بأي تحسينات حقيقية، مضيفاً «الناس اليوم ينظرون إلى ما يحدث على الأرض ويقدرّون الكلمات الإيجابية لكنهم لا يعطونها قيمة حقيقية إلا إذا ترجمت إلى أفعال».

وأضاف أنه يأمل أن يعكس تعيين الأمير سلمان رغبة الحكومة في محاربة الفساد المالي والإداري وفي معالجة مشكلة التمييز المنهجي المستمر طوال العقود الأربعة الماضية.

الخبير في الشؤون الخليجية في جامعة دورهام البريطانية كريستوفر دافيدسون قال إن «الأسرة المالكة تستعمل هذا التعيين لتظهر للغرب بأنها ماضية في الإصلاحات، والمستقبل سيوضح ما إذا كانت تلك إصلاحات جدية وذات معنى بالنسبة للبحرانيين».

وحدة القرار الحكومي

خليفة بن سلمان لم يذهب بعيداً عن فرضية الخبير البريطاني، حيث اعتبر (أقدم رئيس وزراء في العالم) أن التعيين كان من «بنات أفكاره»، ولكن الأهم من ذلك إعلانه أن الخطوة «تصب في خانة التأكيد على وحدة القرار الحكومي، وأننا نعمل جميعاً يداً واحدة».

إذاً الاثنان (الإصلاحي والمحافظ) يعملان يداً واحدة، فالعمل الحكومي الذي يدير جزءاً كبيراً من عمليات القتل والفصل من الأعمال والتمييز والتجنيس السياسي إلى جانب الديوان الملكي، بات ولي العهد أكثر تمثيلاً فيه دون موارد.

الاثنان أكداً أخيراً (8 ديسمبر/ كانون الأول) أن العالم أصبح اليوم أكثر تفهماً لحقيقة ما تعرضت له مملكة البحرين من تشويه لمنجزاتها، مؤكّدين «على الاستمرار في العمل من أجل توضيح الواقع المزدهر الذي تعيشه مملكة البحرين».

وليس واضحاً عن أي منجزات يتحدث الاثنان، في ظل الكم من الإدانات الدولية لاستمرار الانتهاكات المتنوعة ضد شريحة واسعة من المواطنين. وكيف لولي العهد (الإصلاحي) أن يتستر على الانتهاكات التي يقودها عمه فضلاً عن تسميتها بالواقع المزدهر!

رئيس الوزراء في السيئي سنتر

في 14 فبراير/ شباط 2013 وبعد إعلان استشهاد الفتى حسين الجزيري (17 عامًا) برصاص الشوزن، ذهب خليفة بن سلمان لمجمع السيئي سنتر ليؤكد أن لا شيء يحدث في البلد، وأن بعض الدم ليس له أي قيمة لدى الحكومة.

وجاء في الخبر، إن زيارته للمجمع تأتي في إطار «حرصه واهتمامه بمشاركة المواطنين والالتقاء بهم بشكل مباشر، والتأكد من التسهيلات التي تقدمها الحكومة للقطاع التجاري والاقتصادي بما ينعكس إيجابياً على الحركة الاقتصادية في المملكة».

استعراض رخيص فوق دماء طفل تناثرت على بعد نحو 2 كيلو متر من المجمع. وليس (الجزيري) ولا عائلته، من المواطنين الذين يحرص رئيس الحكومة على الالتقاء بهم، بل يحرص على مواجهتهم بالرصاص ما داموا يطالبونه بحقوق يغتصبها وقبيلته.

للمعدّب بن حويل: شكرا

أظهر شريط فيديو حديثاً لرئيس الوزراء البحريني خليفة بن سلمان وهو يطمئن أحد الضباط المتورطين في تعذيب أطباء بحرينيين بقوله «إن القانون لن يطبق عليكم (...) ولن يمسمكم شيء».

وقال بن سلمان، الذي زار (9 يوليو/ تموز) الضابط مبارك بن حويل بعد تبرئته مخاطباً عائلته «نحن لا نرضى عليه والقوانين لن يطبقها أحد عليكم، وما يجري عليكم هو علاقتنا بكم فقط»، مضيفاً «وما يطبق عليكم يطبق علينا».

وأضاف وسط حضور ابنه (علي بن خليفة) وعدد من أفراد عائلة بن حويل في البحرين والخليج «أنا جئت لأشكرك على صبرك وعملك الطيب، والإنسان يذكر بعمله وعملكم يا أهل هذه العائلة هو سبب سمعتكم»، مطمئناً الجميع «ونحن أهلكم ولن يمسمكم شيء».

يحرّض التجار على فصل العمال

حرّض التجار على فصل العمال الذين يتغيّبون عن أعمالهم يوم 14 أغسطس/ آب الذي اختارته «حملة تمرد» للاحتجاج الواسع ضد النظام، وهو الأمر الذي يكرر سيناريو فصل العمال الذي نفذته حكومته 2011، بفصل 4 آلاف عامل.

وخلال زيارة استباقية لـ «بيت التجار»، 4 أغسطس/ آب، طالب التجار بأن «يفزعوا لتجارتهم



الشائع، هو أن رئيس الوزراء يمثل الجانب المحافظ في العائلة القابضة على الحكم في البحرين، وولي العهد يمثل الجانب الإصلاحية فيها. ربما في ذلك لمحة من حقيقة، وربما هي دعاية محضة.

ويحموها بالوقوف جنباً إلى جنب مع الحكومة في تنفيذها لتوصيات المجلس الوطني».

وقال رئيس الوزراء أيضاً خلال الاجتماع «إن هناك من يسعى من خلال أعمال العنف والإرهاب إلى زعزعة الاستقرار، والإضرار بالاقتصاد الذي لن تتأثر به الحكومة فحسب بل سيطول تأثيره القطاع التجاري».

يرفض عودة المفصولين لأعمالهم

يقف خليفة بن سلمان ضد عودة المفصولين إلى أعمالهم، ورفض اتفاقية كان من المزمع توقيعها (7 أكتوبر/ تشرين الأول) تحت رعاية منظمة العمل الدولية لإنهاء ملف المفصولين، بمشاركة وزارة العمل البحرينية، وغرفة تجارة وصناعة البحرين، والاتحاد العام لنقابات عمال البحرين.

الاتفاقية كانت تقضي بإعادة ما يزيد عن 500 عاملٍ ما يزالون قيد التعطل، منذ أن فصلوا من أعمالهم على خلفية مواقفهم السياسية خلال انتفاضة 14 فبراير/ شباط، وكان من المفترض أن

تنهي ملف المفصولين.

وعلى الرغم من أن تصريحات وزارة العمل رسمياً تقول إنها أجلت (كوزارة) توقيع الاتفاقية لمزيد من الدراسة، وذلك للإيحاء بأن التأجيل مجرد قرار وزاري، إلا أن الصحف الرسمية امتلأت بالشكر والثناء لخليفة بن سلمان على تفضله برفض إعادة المفصولين!

يتهم المعارضين بـ«العمالة»

في الوقت الذي اتهم فيه رئيس الحكومة المعارضة بـ«العمالة»، لم يرَ تحرّجاً أن يقول أن لديه ما يكفي من الإسناد الخارجي، إذاً هو يتهم المعارضة من جانب ويفتخر من جانب آخر أنه يستقوي بالخارج.

وقال خلال استقباله الإثنين (21 أكتوبر/ تشرين الأول) أعضاء في حكومته وعدداً من أنصاره قال: «هناك استهداف للمنطقة يبدأ بالبحرين»، لكنه قال إن تلك المحاولات «لن تؤثر علينا فلدينا ما يكفي من الإسناد في الداخل وفي المحيط الإقليمي».

وبعد أن أكد أنه يحظى بدعم خارجي، اتهم المعارضة «بنشر بذور الكراهية والفرقة وخلق الأكاذيب»، متهما إياها «بالعمالة لأنظمة عدائية وأنها ارتهنت قرارها لمن يحاول خلخلة شعبنا الواحد!»

ولي العهد يشيد بحكمة رئيس الوزراء

أمين عام الوفاق عن تعيين سلمان بن حمد: «الناس اليوم ينظرون إلى ما يحدث على الأرض ويقدرّون الكلمات الإيجابية لكنهم لا يعطونها قيمة حقيقية إلا إذا ترجمت إلى أفعال». ويظهر أن الأخير جزء من حملة العلاقات العامة الواسعة التي تنفق عليها القبيلة الحاكمة ملايين الدولارات.

سلمان بن حمد ألقى كلمة خلال أول جلسة له في مجلس الوزراء قال فيها: «إننا بحاجة إلى وضع برنامج سياسي يواكب إرادة الشعب البحريني». كان هذا مجرد كلام، فالبرنامج السياسي غاب لصالح البرنامج الأمني، كما غاب الرجل عن كثير من جلسات الحكومة.

ولعل الشيء الوحيد، الذي يخرج عن سياق حملة العلاقات العامة وتعيينه في الحكومة لإعطاء انطباع بالتوجه نحو الإصلاح، قوله في عمه رئيس الحكومة «إن خبرتكم وحكمتكم يا سمو

الرئيس تنير لنا الطريق إلى المستقبل فأنتم ركن من أركان الدولة في الماضي والحاضر والمستقبل».

إذاً، في الوقت الذي كان ينتظر الناس من تعيين ولي العهد خطوة أولى لإزاحة عمه، كما توقع إميل نخلة، أو على الأقل خطوة لتصحيح مسار العمل الحكومي في الملفات السياسية، جاء الرجل ليثني على ماضي عمه وحاضره، بكل إجرامه، بل وأكد أن المستقبل فيه أيضاً!

ولي العهد: كلام في كلام

ومن كلام لولي العهد أيضاً «الوضع لا يمكن أن يستمرّ بهذا الشكل (...) الناس تعبت والأمور يمكن أن تسوء في أي لحظة»، ويضيف «السياسة التي نحن مستمرّون فيها لا يمكن أن تستمر»، معتبراً أن «الخطورة على المجتمع أكبر الآن ومستقبلنا مهدد».

ويتابع «أندارس الحلول مع الإخوان في الجمعيات السياسية وفي الحوار الوطني للخروج بحلّ توافقي يخرج البحرين من الأزمة»، مضيفاً «هناك حوار جاد وهناك تقدم، لكن كلما اقتربنا من حل زاد العنف».

ويشير في هذا الصدد إلى لقاء جمعه مع النائب المستقيل عن كتلة «الوفاق» علي الأسود في لندن قبل زيارته إلى الولايات المتحدة يونيو/ حزيران، وقال «إن الديوان الملكي مهم».

الكلام الذي قاله في تسجيل صوتي مسرب من مجلس خالد آل شريف نهاية يوليو/ تموز لم يكن له أي أثر على الأرض، بل في الوقت الذي كان يدعي فيه «حدوث تقدم» و«اهتمام من الديوان» كان الملك يدعو مجلسه «المجلس الوطني» للانعقاد لتخليط القبضة الأمنية.

ولي العهد يدعو للاعتذار

ويمكن التجاوز عن الكلام الفارغ الذي دائماً ما يردده ولي العهد عن تمسكه بالحوار، لكن كيف يمكن التجاوز عن دعوته المعارضة إلى الاعتذار؟!

تفاجأ الشارع بمطالبة سلمان بن حمد خلال زيارته لمجلسي «البحر» و«المحمود» القيادات المجتمعية السياسية والدينية أن «تتحلى بشجاعة الاعتذار عن أخطائها، وذلك من أجل إعادة بناء الثقة بين مختلف الأطراف» -حسب تعبيره-.

رئيس شورى جمعية «الوفاق» سيد جميل كاظم رد عليه بالقول «هل المطلوب من الشعب الذي سفكت دماؤه وانتهكت أعراضه وهدمت مساجده وقطعت أرزاقه ومورس التمييز والتجنيس ضده ونهبت ثرواته، أن يعتذر؟!».

حملة #يقول_اعتذر

ولي العهد لم يرَ في كل جرائم السلطة وانتهاكاتها، التي وثقتها تقرير بسيوني وجميع تقارير المنظمات الحقوقية العالمية، ما يستحق أن يدعو السلطة إلى (شجاعة الاعتراف) بفظاعاتها التي ارتكبتها ضد الشعب، فضلا عن (شجاعة الاعتذار) عنها.

لقد استفز سلمان مشاعر الناس بإطلاقه اتهامًا مبطنًا وصريحًا للشارع المعارض ولقيادات سياسية ودينية تابعة له بالتحريض والإرهاب، بما لا يختلف عن من يطلق عليهم بالأجحة المتشددة في الحكم.

وعبر الشارع، خصوصًا من كان متأملًا خيرًا في ولي العهد، عن خيبة أمله وصدمة. الكثيرون كانوا يرجون منه أن يقود يومًا بادرة إصلاح حقيقي، لكنه عوضًا عن ذلك، أظهر من خلال مجموعة من تصريحاته الرضائية، تحاملا على مطالب الشعب.

فعلًا، لقد تأمل الكثيرون من تعيينه خيرًا، إلا أنه فيما يبدو لم يكن سوى التفافة لتقطيع الوقت، لكن الوقت الذي يُراد تقطيعه كان كفيلا بإثبات فشل تلك الالتفافة، فالرجل اليوم قريب جدًا مما يطلق عليها بـ «المتشدين»، وصار واضحًا أن كل القبيلة متشددة.

اقتصاد البحرين في طريقه إلى استنساخ نموذج اليونان: الدولة شبه المفلسة... و«إذا بليتيم فاستتروا»!

تحت قبة البرلمان، 31 أكتوبر/تشرين الأول 2013، دخل النائب عيسى الكوهجي في سجال شديد مع رئيس المجلس خليفة الظهراني. بدا الكوهجي، الذي ينحدر من عائلة تجار معروفة، ممتعضا وساخرا «كل من يقول إن حالة الاقتصاد في البحرين جيدة يعيش في الخيال» يقول الكوهجي، «لدينا مشكلة في الاقتصاد، مشكلة كبيرة، يجب أن لا نخفي شيئا»، تقطع مطرقة الظهراني حديث الكوهجي «هناك مثل يقول: إذا بليتيم فاستتروا»!

باتت هذه الحادثة مثار تندر، وحملت عناوين العديد من المقالات الصحافية عبارة الظهراني في أكثر من مناسبة. إنها تعبر بكل بساطة عن الحال التي يعيشها الاقتصاد البحريني منذ بدء ثورة 14 فبراير، وحتى اليوم: مأزق تحاول الحكومة عبثا أن تستر عنه الأعين!
تجار واقتصاديون ذهبوا يشكون لوسائل الإعلام علنا عن تأثيرات الأزمة السياسية على القطاعين الاقتصادي والسياحي في البحرين «إننا نغرق فيها».

ورسميا، أعلنت غرفة تجارة وصناعة البحرين أن الدعوات الواسعة إلى التظاهر ومقاطعة الأسواق كالتي حدثت في حملة «تمرد» أغسطس/آب 2013 «تؤثر على النشاط التنموي والاقتصادي في المملكة».

وخلال زيارته بيت التجار، في الفترة ذاتها، أكد رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة «مستر فيفتي/فيفتي» - كما يسميه رجال الأعمال- تعرض التجار إلى نكسة وتهديد بسبب تصاعد الاضطرابات، وطلب منهم أن «يفزعوا» لتجارتهم ويحموها بالوقوف جنبا إلى جنب مع الحكومة!

بلغت تهمة «الإضرار بالاقتصاد الوطني» مدى قياسيا حين وردت رسميا في محاكمة الخلايا

والتنظيمات التي تكشف عنها السلطات، على اعتبار أنها أحد الأهداف التي تخطط لها بشكل منظم!

فضح تقرير مثير صدر عن صندوق النقد الدولي فشل الحكومة البحرينية في إدارة الملف الاقتصادي، وقال الصندوق إن «التوقعات حول الوضع الاقتصادي في المملكة تتوقف على الوضع السياسي الداخلي وعلى مخاطر التقلبات في أسعار النفط» محذراً من استمرار انخفاض الاستثمار في حال غياب الحل السياسي.

تضخم وانكماش

وسجل تقرير اقتصادي ارتفاعاً بمعدلات التضخم في البحرين خلال الأشهر العشرة الأولى من 2013، بلغت نسبتة 3.2%، ما يعكس ارتفاعاً في أسعار قائمة أساسية من سلع المستهلك في البلاد.

وأظهرت بيانات رسمية نشرتها رويترز أن اقتصاد البحرين انكمش 0.3% في الربع الثاني من العام في أول هبوط فصلي، وعزت ذلك إلى ضعف القطاع المالي.

كما سجل معدل نمو الاقتصاد البحريني تباطؤاً شديداً، وكان محافظ البنك المركزي قد توقع في مارس/آذار نمو الاقتصاد بنحو 4% في 2013، وهي نسبة تقل كثيراً عن تلك التي توقعها مجلس التنمية الاقتصادية في فبراير/شباط وكانت 6%.

في حين كشف تقرير لشركة بيت الاستثمار العالمي (جلوبل) عن تراجع أرباح البورصة البحرينية بنسبة 34.6% خلال 2012.

وفي أحد تقاريرها، قالت مجلة «ذي إيكونومست» الشهيرة إن قلة السياحة والاستثمار الأجنبي قد ضربت الاقتصاد بشدة، مشيرة إلى أن نصف العمارات المشيِّدة حول المنامة لا تزال غير مكتملة.

وكشفت صحيفة «الحياة» اللندنية إن مشروع مارينا ويست السكني هو أحد ثمانية مشاريع إسكانية متعثرة في البحرين، وأن الكثير من المستثمرين يبحثون عن حلول مع الحكومة البحرينية لإنهاء تعثر هذه المشاريع.

محلل بي بي سي «بيل لو» رأى أن البحرين مازالت تواجه رحلة طويلة لتحقيق الانتعاش

الاقتصادي الكامل، وضرب بشركة «طيران الخليج» خير مثال على وعورة هذه الرحلة.

بدوره أكد الكاتب الصحافي «سيمون كير» تزايد مخاوف الاقتصاد الكلي في البحرين، وأن الطريق الوحيدة لإحياء موقع المنامة كمركز تجاري هو حل الانقسامات السياسية العميقة، وقال كير في مقال نشرته الفايننشال تايمز «مع العلم أن البحرين لديها أصدقاء خليجيون صلبون وداعمون، ولكن ثمن الاحتجاج، المخاوف المتزايدة من اعتماد الخليج الممنهج على النفط، من المرجح أن يجعل الاقتراض أكثر تكلفة».

وأظهرت بيانات رسمية اعتماد الدولة شبه الكامل على الإيرادات النفطية، بنسبة تقترب من 90% من مجموع الإيرادات، واعتبر صندوق النقد الدولي نسبة البطالة في البحرين مرتفعة والرواتب في القطاعين متدنية إذا ما قورنت بالتضخم.

يأتي ذلك وسط ضعف الاستثمار والاستقطاب التجاري في البلاد، وفي ظل هروب رؤوس الأموال وانسحاب المستثمرين إلى الخارج، وهو ما يجعل تحقيق نمو اقتصادي ومقاومة اطراد الدين العام والعجز في الميزانية مسألة شبه مستحيلة!

المنامة قد تخسر كل برميل نفط تبيعه

في العام الماضي، قالت وكالة التصنيف الاقتصادي «ستاندرد آند بورز» إنها يمكن أن تخفض تصنيف البحرين الائتماني «إذا كان هناك تصعيد غير متوقع من الاضطرابات السياسية التي أضعفت التوقعات الاقتصادية» وذلك بعد تعديلها التصنيف المستقبلي الائتماني للبحرين من سلبي إلى مستقر.

من جهتها خفضت وكالة موديز تصنيفها الائتماني للبحرين درجة واحدة وقالت إن نظرتها المستقبلية للبحرين سلبية، محذرة من احتمال إجراء المزيد من التخفيضات مستقبلاً، بناء على الوضع المالي الضعيف للحكومة وتوقعات لاتجاه منحدر لنمو الاقتصاد في المدى المتوسط.

وأضافت موديز أن المنامة قد تدخل مرحلة تخسر فيها في كل برميل نفط تبيعه. وأشارت إلى أن التوتر السياسي والاجتماعي في البحرين قد يضر بالثقة التي تحظى بها وبوتيرة النمو الاقتصادي، وأن ذلك يعكس الدرجة العالية للمخاطر، مؤكدة أن العائق الرئيسي بالنسبة للجدارة الائتمانية للبحرين يتمثل في عدم الاستقرار السياسي.



فضح تقرير مثير صدر عن صندوق النقد الدولي فشل الحكومة البحرينية في إدارة الملف الاقتصادي، وقال الصندوق إن «التوقعات حول الوضع الاقتصادي في المملكة تتوقف على الوضع السياسي الداخلي

ذي إيكونومست: المشهد السياسي في البحرين سيظل غير مستقر حتى 2018

قالت وحدة المعلومات الاقتصادية في مجلة «ذي إيكونومست» في استعراضها اقتصاد البحرين إن المشهد السياسي في البلاد لا يزال غير مستقر وسيظل كذلك في العام 2014 وربما حتى العام 2018، وذلك في ظل استمرار الاحتجاجات ضد حكم عائلة آل خليفة المالكة. وأفادت المجلة المتخصصة في الاقتصاد أن الحكومة ستحتفظ بخط متشدد في التعامل مع الاضطرابات، ومن غير المرجح إحراز تقدم ملموس في المدى القريب في الحوار المتقطع مع المعارضة. ورجّحت إيكونومست أن يتباطأ النمو الاقتصادي إلى 3.7% في عام 2014 وأن يبقى قطاع الخدمات عرضة للمخاطر السياسية.

ديون البحرين: كابوس غير محتمل

في العام 2013 تخطى الدين العام السقف القانوني في واحدة من أهم علامات تراجع الاقتصاد وتدهوره الشديد، وقد قفز الدين العام من 705 مليون دينار في العام 2008 ليتخطى حاجز 5

مليار دينار في ديسمبر 2013، بعد أن زاد العجز في الميزانية 7 أضعاف.

وأصرت السلطات على رفع سقف الدين العام 4 مرات متتالية عبر مراسيم بقوانين، مستفيدة من تعاون مجلس النواب. وبناء على تصريحات محافظ مصرف البحرين المركزي نية البلاد اقتراض المزيد من الأموال، فإنه يتوقع أن يتم رفع السقف القانوني العام الجاري إلى نحو 6 مليارات دينار، وهو مستوى قياسي جديد!

التحذير الأهم حول الخطر المحدق بمستقبل الاقتصاد في البلاد، جاء من تقرير ديوان الرقابة المالية والإدارية! وعبر الديوان عن قلقه البالغ من ارتفاع سقف الاقتراض والدين العام وقال إن استمرار الاقتراض «قد يعرض الدولة لمخاطر عدم قدرتها على الوفاء بتلك الالتزامات مستقبلاً»، محذراً من أعباء الفوائد المترتبة على تلك القروض والتي ستحملها الموازنة العامة للدولة.

وكشف الاقتصادي جاسم حسين أن الدين العام بات يشكّل 44% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، في حين كان يشكل 10% فقط في العام 2008؛ وقال إنه تحوّل إلى كابوس في غضون عدة سنوات.

وكانت أهم تداعيات ذلك، التحذير الذي أطلقه صندوق النقد الدولي رسمياً تجاه البحرين، والذي قال في 15 مايو/أيار إن على البلاد إصلاح اقتصادها بشكل عاجل حتى لا تصبح أعباء الدين غير محتملة.

وتوقع الصندوق أن يتسع العجز المالي الإجمالي وأن يواصل الدين العام ارتفاعه بوتيرة قد لا تحتمل ليصل إلى 61% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول العام 2018، في حين قد يرتفع عجز الموازنة إلى 8.6% من الناتج المحلي الإجمالي في 2018، وهي نسبة تخالف المعايير المالية المعتمدة دولياً.

وكانت إحدى تبعات معضلة التصنيف الائتماني وحجم المبالغ الضخمة التي اقترضتها الحكومة أنها اضطرت إلى رفع معدل الفائدة على القروض لعشر سنوات في أسواق المال الدولية إلى نسبة 6.15%، وهي تعتبر من أعلى النسب في العالم. ووصل مقدار هذه الفوائد التي تدفعها الحكومة للجهات المقرضة إلى أكثر من 180 مليون دينار، وهو مبلغ يزيد على ميزانية مشاريع الإسكان والصحة والتعليم مجتمعة!

التحذير من مصير اليونان

وبسبب العجز وارتفاع الدين العام تم رفض مشروع تقدم به النواب لزيادة الرواتب، في حين يتوقع أن يكون لذلك تداعيات على فرص العمل في القطاع الحكومي والنمو الاقتصادي والتنافسية، فضلا عن العجز عن تنفيذ مشاريع التنمية والإسكان وغيرها.

وتم إقرار موازنة السنتين الماليتين (2013 و2014) بعجز يبلغ 833 مليون دينار و914 مليون دينار على التوالي، وهو ما سيزيد من حجم الدين العام، وتعتبر البحرين الدولة الوحيدة ضمن دول مجلس التعاون الخليجي التي تعاني من عجز حاليا، وقدّر صندوق النقد العجز في الميزانية بـ 4.2%.

ولفتت وكالة موديز للتصنيف أن ارتفاع عبء مديونية البحرين قد ينتج عنه حالة من الشك بشأن قدرتها على تحمل الديون على المدى البعيد.

وأوضح تقرير لصحيفة الوسط البحرينية إن المديونية العامة تعتبر دليلاً مادياً للعيش فوق الطاقة والقدرة، وأشار إلى أنه قد أثبتت عديد التجارب خطأ هذا التوجه وأحدثها تجربة اليونان التي اضطرت لتقديم تنازلات ضخمة منها تجميد التوظيف في القطاع العام وتأجير بعض جزرها على مستثمرين دوليين مقابل الإفادة من برنامج إعانة أوروبي.

النائب السابق، وصاحب إحدى شركات تدقيق الحسابات، جاسم عبد العال، لفت إلى أن بند الرواتب أصبح متضخماً كثيراً في ميزانية الدولة، وقال إن دولاً اتبعت ذات الأمر، كالإيونان، فدخلت في مشاكل اقتصادية كبرى بسبب تضخم مصروفاتها!

وحذرت جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي في تقرير من أن يوضع الاقتصاد البحريني في الدوامه نفسها التي أفضت إلى الكابوس المالي الذي تعيشه الآن بعض بلدان وشعوب أوروبا الجنوبية، مثل اليونان وأسبانيا وإيطاليا. وقالت إنه «ما من ضمان لتخطي الطاقة التَّحْمُلية للاقتصاد حاجز منطقة الأمان نحو المنطقة الحمراء التي بلغها الاقتصاد اليوناني بسبب النزف الإنفاقي غير الإنتاجي».

على غرار اليونان، وبحسب المحللين والمراقبين والتقارير الاقتصادية، بات غير مستبعد أن تصبح البحرين بين الدول التي تعتبر «شبه مفلسة»، لأنها تعاني تركيز استحقاقات الدين في فترة زمنية قصيرة ومتوسطة، في ظل ارتفاع العجز المالي، وزيادة الإنفاق الحكومي، وعدم وجود مصادر

جديدة للدخل وسط اضطراب سياسي مستنزف.

تدمير الاقتصاد ورؤية 2030 انتهت

واتهمت المعارضة الحكومة بتعمد تدمير الاقتصاد والتصرف بطريقة استنزافية للمال العام لتقديم تركة ثقيلة في المستقبل لأي حكومة منتخبة، وأرجعت - في ندوة لخبراء اقتصاديين- سبب الازدياد غير المعقول في المديونية إلى الفساد وسوء الإدارة والوضع الأمني.

الاقتصادي تقي الزيرة أكد أن إفلاس الحكومة ممكن في ظل كثرة الديون وعدم إمكانية تسديدها، أو جدولتها، أما أمين عام جمعية «وعد» رضي الموسوي فأكد أننا مقبلون على إفلاس حقيقي!

نائب رئيس البرلمان المستقيل، القيادي في جمعية الوفاق الوطني خليل المرزوق قال إن الرؤية الاقتصادية للبحرين 2030 انتهت، ولا يمكن أن تحيا إلا بعد أن يتشكل نظام سياسي حاضن لجميع أبناء الوطن، لنرى البحرين «بلا قوائم إسكانية ولا صفوف دراسية مكتظة وقرى مندثرة وفقر».

جمال فخرو: أين تذهب القروض؟

في 23 ديسمبر/كانون الأول، كشف النائب الأول لرئيس مجلس الشورى جمال فخرو أن الحكومة اقترضت في العام 2011 مليار دينار في حين أن العجز كان 30 مليون دينار فقط، متسائلاً أين صرفت بقية المليار؟

هو تساؤل لم تطرحه قوى المعارضة، ولم يطرحه نوابها المستقيلون من البرلمان، ولا حتى نواب المواولة، بل طرحه عضو معين من قبل الملك في مجلس الشورى، وأحد أشرس المدافعين عن النظام في المحافل الدولية، الاقتصادي جمال فخرو، صاحب مؤسسة KPMG، التي تعد إحدى أكبر شركات التدقيق الحسابي في البلاد!

وبحسب بعض المختصين فإن تلك المبالغ المختفية -المسروقة- تجاوزت 2.5 مليار دينار، حيث تم تقدير العجز المتوقع في ميزانية العام 2010، بواقع 1.6 مليار دينار، في حين أن العجز الحقيقي كان 459 مليون دينار فقط، وفي العام 2011، كان العجز المتوقع 1.2 مليار دينار، في حين أن العجز الحقيقي كان 31 مليون دينار فقط.

تقرير جمعية (وعد) الاقتصادي، الذي استعرضه القيادي عبد الله جناحي في سبتمبر/أيلول،

لاحظ بالتحديد أن الزيادة في الدين العام في سنة 2012، والتي تُقدر بأكثر من 700 مليون دينار، لم تكن فقط لسد العجز المالي في الموازنة العامة (والذي بلغ 226 مليون دينار)، بل كانت أعلى بكثير منه، واعتبر التقرير الأمر مثيرا للتساؤل بشأن الجهات التي يقترض مصرف البحرين المركزي لأجلها، وتوقع أن تكون هذه الجهات وزارات وهيئات لا تُسجل مصروفاتها في الحساب الختامي، ومنها وزارة الدفاع، أو أن تكون المبالغ صرفت لتغطية الخسائر المستمرة في شركة طيران الخليج.

وكان اقتصاديون بحرينيون قد أكدوا «وجود خلل كبير في الموازنة، التي يستحوذ الأمن فيها على أكثر من 30% فيها»، مشيرين إلى ارتفاع المصروفات المخصصة لوزارة الداخلية وجهاز الأمن الوطني والحرس الوطني.

من جانبه دعا رئيس مجلس إدارة بنك البحرين والكويت، مراد علي مراد، إلى عدم استخدام الدين العام في تمويل المصروفات المتكررة، وأوضح مراد أنه إذ ارتفع الدين عن مستوى 5 مليارات دينار «أنا اعتقد أن الاقتصاد البحريني سيتأثر»!

وأين تذهب أموال شركات الحكومة؟

تقرير جمعية «وعد» الاقتصادي شكك في أرقام وزارة المالية بشأن مصروفات حقل البحرين للبترو، وقال أيضا إن دور واستراتيجية صناديق الثروة السيادية في البحرين (الشركة القابضة للنفط والغاز وشركة ممتلكات البحرين القابضة) غير واضح في الميزانية، لافتا إلى أن شركة ممتلكات (وهي الجهة التي تدير أسهم الحكومة في عدد كبير من الشركات مثل ألبا، وبتلكو، وغيرها) لم تحوّل بعد أية أرباح موزعة إلى حكومة البحرين على رغم مرور 7 سنوات على تأسيسها، فيما لا تزيد الأرباح الموزعة للشركة القابضة للنفط والغاز، التي تُدير أصول الدولة في القطاع النفطي، على 54 مليون دينار سنويا.

وقالت جمعية الأصالة الإسلامية (سلف) «إن الحكومة ضخت 800 مليون دينار في موازنة شركتي نفط البحرين «بابكو»، وغاز البحرين «بناغاز» عام 2011، إلا أن هاتين الشركتين وباقي الشركات التابعة لهيئة النفط والغاز لم ترفد الإيرادات العامة إلا بـ 65 مليون دينار فقط، في حين تبقت 735 مليون دينار لا نعرف أين ذهبت؟»

ومن جانب آخر، تساءلت «الأصالة» عن أوجه تخصيص مبلغ وقدره 50,5 مليون دينار لهيئة التأمين الاجتماعي كل عام؟

وأموال المارشال الخليجي

وكانت دول مجلس التعاون قد أقرت مساعدات مالية للبحرين بقيمة 10 مليارات دولار لعشرة أعوام مع انطلاق ثورة 14 فبراير/ شباط 2011، وأطلق على البرنامج اسم «المارشال الخليجي»، وتم تسليم دفعات من المبلغ المقرر العام الماضي من الكويت، الإمارات والسعودية.

وقالت موديز إن تقديم مزيد من المساعدة المالية من السعودية ودول الخليج الأخرى سيكون وشيكا إذا واجهت البحرين تحديات مالية أكثر عمقا.

ورغم أن دول الخليج المانحة لجأت إلى الإشراف بشكل مباشر على المشاريع التي سيقوم فيها الدعم عبر مؤسساتها المتخصصة، تحاشيا للفساد، فإن هذه المساعدات، وبحسب تقارير اقتصادية، لم تنجح في خفض عجز الميزانية وسط اتهامات للحكومة بعدم الشفافية في صرف المبالغ التي تحصلت عليها، كما أن أموال المارشال الخليجي لم تدرج في الميزانية العامة للدولة. ورأى تقرير «وعد» الاقتصادي أن خطة المارشال الخليجي جاءت لتساعد الحكومة في بناء عدد من المشاريع «التي فشلت في بنائها نتيجة سوء إدارة أموالها العامة».

وبدا ذلك واضحا في إعلان وزير الإسكان بناء 2100 وحدة سكنية في «المدينة الشمالية» التي كان يفترض بدء العمل فيها منذ 11 سنة، وكذلك في إعلان وزارة التنمية الاجتماعية استخدام جزء من أموال المارشال في بناء مجمعات اجتماعية أعلن عن البدء في تشييدها منذ سنوات لكنها تعثرت، والأمر ذاته ينطبق على مشاريع لوزارة الصناعة، وزارة الأشغال، هيئة الكهرباء والماء، وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، والمجلس الأعلى للشباب والرياضة.

بدورها أثارت جمعية الأصالة موضوع الفصل بين مشاريع الموازنة العامة والمشاريع التي تمول من البرنامج الخليجي، في حين رجّحت جمعية المنبر الديمقراطي التقدمي في تقييمها الاقتصادي أن توجّه أموال المارشال نحو سد عجز بنود الإنفاق الحكومي التي تستنزفها الأزمة السياسية بلا انقطاع.

اللحم ليس للفقراء بعد اليوم... اقتصاد 2013: ميزانية «مستر 50/50» تتلاعب بمئات الملايين، وناصر بن حمد يتصدّق على الشعب!

على غرار بعض الشعوب الشقيقة التي كانت أوضاعها الاقتصادية تثير استغرابنا، قريبا جدا لن يستطيع البحرينيون أكل اللحوم الحمراء، وسيغدو ذلك نوعا من الترف في بلدنا النفطي، ف«الكيلو» الذي كانوا يشترونه بدينار واحد، سيصل قريبا إلى 4 و5 دنانير، بعد إنفاذ خطة رفع الدعم التي بدأ الحديث عنها يرشح إلى السطح في العام 2010، وتؤكد كل المؤشرات على أنها ستكون واقعا في العام 2014!

هي ضريبة الفساد المنظم جدا، وفاتورة الصراع السياسي في بلد يحكم كالمزرعة، لكن من يدفعها هم المواطنون الفقراء فقط، دون العائلة المالكة ودون التجار المدعومين منها، ودون كبار القوم!

رفع الدعم: الطريق إلى الفقر

وتوفر الحكومة دعماً للمشتقات النفطية مثل البترول والديزل والكهرباء والماء؛ فضلاً عن اللحوم الحمراء والدجاج والطحين.

وفي ظل الوضع الاقتصادي الخطير الذي تعيشه البلاد، لم يجد صندوق النقد الدولي بدا من حث السلطات في البحرين إلى التفكير بشكل جدي في إعادة هندسة الدعم الحكومي المقدم لبعض السلع الاستراتيجية، كحل لمواجهة ارتفاع الدين العام والعجز في الميزانية.

بدا واضحا أن الحكومة تقوم بخطوات تهدف إلى تقليل الدعم عن السلع بشكل تدريجي، وقامت هيئة الكهرباء والماء بإصدار فواتير جديدة توضح قيمة الدعم الحكومي لكل مشترك مقارنة بحجم ما يدفعه، وهو مؤشر على قرب رفع الدعم عن الكهرباء.

وفي سبتمبر/أيلول 2013 أعلنت الهيئة الوطنية للنفط والغاز تحرير سعر بيع الإسفلت وبيعه

وفقاً لأسعار السوق العالمية، وقررت في ديسمبر/كانون الأول رفع أسعار الديزل للاستخدام المحلي تدريجياً بنسبة 80%، قبل أن يوقف رئيس الوزراء القرار بعد «زعل» النواب.

ووردت أنباء بداية العام الجاري عن رفع «لجنة ضبط وترشيد الإنفاق الحكومية» مذكرة رسمية لمجلس الوزراء توصي برفع الدعم عن اللحوم، ويبلغ حجم الدعم الحكومي للحوم الحمراء ضمن ميزانية الدولة لعام 2014 حوالي 43 مليون دينار ومن المتوقع أن يرفع بحلول عام 2015 إلى 94 مليون دينار بسبب زيادة الأسعار.

وفرض نظام ضريبي

إلى جانب ذلك، قالت تقارير اقتصادية أن السلطات تتجه إلى استحداث رسوم جديدة، وزيادة رسوم حالية، وفي أحد المؤتمرات أعلن مسئولون رسمياً رغبة الحكومة البحرينية في إقرار نظام ضريبي للمرة الأولى في تاريخها بهدف إصلاح العجز المالي في الإنفاق العام.

وأكد كبير الاقتصاديين في مجلس التنمية الاقتصادي إن الحكومة يمكن أن تدخل رسوم جديدة لزيادة إيراداتها، دون أن يفصح عن ماهيتها، كما قال إنها ستخفض كلفة الإنفاق.

ورفعت وزارة الصناعة والتجارة رسوم السجل التجاري بنسبة 66.66%، كما رفعت وزارة المواصلات أكثر من 250 رسماً بشأن تحديد وتنظيم رسوم الطيران المدني في العام 2012، وكذلك استأنفت الحكومة رسوم سوق العمل بعد تجميدها لمدة طويلة، رغم إجراء تعديلات بسيطة عليها.

فاتورة الفساد

وحده المواطن البحريني يدفع فاتورة الفساد وسوء إدارة الدولة، الذي أثبت رئيس الحكومة وأعوانه جدارتهم المطلقة فيه!

في مؤشر مدركات الفساد للعام 2013، والذي أصدرته منظمة «الشفافية الدولية» في ديسمبر/ كانون الأول، هبطت البحرين إلى المركز 57 بعدما كانت في العام 2012 في المركز 53.

ويعتبر المؤشر بمثابة تحذير من إساءة استخدام السلطة والتعاملات السرية والرشوة، واعتبرت المنظمة الدول صاحبة أعلى الدرجات، ومنها البحرين، ما زالت تواجه مشكلات مثل السيطرة على مؤسسات الدولة لتحقيق مآرب خاصة.

وكانت «الشفافية الدولية» قد صنّفت البحرين بداية العام 2013 من ضمن الدول المعرضة لخطر الفساد «بدرجة عالية جدا»، وقالت في تقريرها إن «عائلة آل خليفة تهيمن على الحياة السياسية وصناعة القرار في البحرين، ومع قلة الضوابط والموازن الرقابية يتزايد خطر الفساد السياسي» متهمه أفراد العائلة الحاكمة بأنهم يتمتعون بحصانة ملكية ضد المساءلة والتحقيق.

وشكّكت المنظمة في دقة الأرقام الإجمالية التي تقدمها الحكومة عن ميزانية الدفاع، وقالت إن الصفقات الخاصة بالمؤسستين العسكرية والأمنية لا تخضع لأحكام الشراء العامة، كما أكدت أن الشفافية في موضوع إنفاق ميزانية الدفاع محدودة جدا، كما أن نسبة الإنفاق على البرامج السرية غير معروفة، رغم أن الدفاع يستحوذ على أكبر جزء من ميزانية الدولة.

ميزانية الفساد: 395 مليون دينار!

وفضلا عن التلاعب الكبير في أراضى وأملاك الدولة، والذي تقدر أموالها المنهوبة بنحو 15 مليار دينار، فقد اطرده مسلسل الرشاوى والسرقات والفساد المالي برعاية خليفة بن سلمان إلى مستوى بعيد وفاضح جدا!

ويأتي ما كشفه ديوان الرقابة المالية من فضائح كبرى للسنة العاشرة على التوالي دليلا مستمرا على استشرى الفساد في كل هياكل الدولة عبر سرقة المال العام والتلاعب بمقدرات البلاد بشكل سنوي منظم وعلني دون أدنى رادع، بل بتغطية علنية من رئيس الوزراء مدعوما بالبرلمان الحالي!

وعلى مدى 10 سنوات، بات تقرير الرقابة المالية الصاعق مثار تنذّر لدى جميع الأطياف السياسية، وتصل مجموع الأموال التي طالها الفساد منذ بدء الديوان عمله حتى الآن إلى مئات الملايين، لم يسترد منها شيئا، ولم يحاسب عنها مسئول واحد، في مسار تراكمي يكشف عن جوهر أصيل في بنية الفساد، هو فساد النظام السياسي الحاكم برمّته.

إن الإحصاءات التي أجراها عضو جمعية التجمع القومي الديمقراطي غازي زبر على تقرير ديوان الرقابة المالية للعام 2012، كشفت أن المخالفات بلغت 141 مليون دينار، بينما أشارت إحصاءاته على التقرير الأخير (2013) إلى أن الفساد شمل 395 مليون دينار بحريني، أي بزيادة 180% عن التقرير السابق!



قريبا جدا لن يستطيع البحرينيون أكل اللحوم الحمراء، وسيغدو ذلك نوعا من الترف في بلدنا النفطى. فـ«الكيلو» الذي كانوا يشترونه بدينار واحد، سيصل قريبا إلى 4 و5 دنانير

وبحسب تقرير ديوان الرقابة، فإن طرق الفساد والتلاعب تنوعت بين مشاريع غير موردة في الميزانية، ديون غير محصلة، اعتمادات يتم تدويرها، رصد ميزانيات لمشاريع لا تشهد أي مصروفات، استثمارات غير مفعلة، إيرادات لا تدخل حسابات الحكومة، قروض غير مستوفية الشروط، تخلف هائل عن سداد الرسوم، ترقيات غير مستحقة وغير قانونية، تعويضات غير مستحقة، علاوات دون سند قانوني، مكافآت خارج القانون، توظيف غير قانوني، عقود عمل غير قانونية، إعفاءات مخالفة، وخسائر مالية ضخمة في عقود المقاولين.

وشملت المخالفات أيضا تلاعبا في المناقصات، مشتريات دون عقود، فضلا عن مشتريات فوق مستوى الحاجة، ومشتريات بأسعار خيالية، وأخرى دون تأمين أو غطاء ضمان ملائم، وكذلك مصروفات غير مسجلة في الدفاتر، أو مصروفات غير مخطط لها، ومصروفات لاستخدام المسؤولين الشخصي، وامتيازات حصرية لشركات دون تبرير، وتسهيلات مالية استثنائية، ومستحقات غير مدفوعة للموردين.

وكشف التقرير أيضا عن استغلال ميزانيات المشاريع في مصاريف لا تخصها، واستنفاد للمبالغ الاحتياطية في العقود دون حاجة، وتجاوز الميزانيات المعتمدة للمشاريع، في مقابل مشاريع أو بنود لم يتم تحميلها أية مصروفات، ومشاريع ضخمة دون دراسة جدوى، وتمويلات خارج الاختصاص، وأخرى دون رقابة فعلية وخارج المعايير والشروط، وفواتير تفوق 1.5 مليون دينار لمعرض تجاري، بالإضافة إلى تنفيذ خدمات خارج نطاق الاختصاص، وعدم تقييد جزء كبير من مواد المخازن، وكذلك عدم تسليم فوائض الموازنات.

هذا فضلا عن عدم تسليم البيانات المالية وفوائض الميزانية من 49 جهة حكومية، وكذلك عدم القيام بالتدقيق الداخلي في عدد من الجهات الحكومية التي تحصل رسوماً تفوق 13 مليون دينار سنوياً، بالإضافة إلى عدم وجود سجلات دفترية للعديد من الحسابات.

ميزانية «مستر 50/50» ومعاونيه

وكان العام 2011 قد شهد الكشف عن فضيحة شراء رئيس الوزراء البحريني خليفة بن سلمان أرض مشروع «المرفأ المالي» من الدولة بدينار واحد، ليمتلك ما قيمته 750 مليون دينار من المشروع.

وفاحت روائح فساد خليفة بن سلمان بشكل غير مسبوق مع تداول قضية فساد ألبا-ألكوا في المحاكم البريطانية، وتداولت الصحافة العالمية كيف يطلق التجار لقب «المستر 50/50» على خليفة، بسبب مطالبته بنصف عوائد أي مشروع يساهم في دعمه وتقديم التسهيلات المالية له بحكم موقعه في الدولة!

وكلفت قضية ألبا-ألكوا المال العام أكثر من مليار دينار، نتيجة توقيع عقود توريد مواد خام لشركة ألبا بسعر أعلى من سعرها الحقيقي بكثير، وهي قضية أثبتت وثائق رسمية أن رئيس الوزراء كان وراءها شخصياً، متعاوناً مع قريبه وزير النفط السابق عيسى بن علي آل خليفة، وذلك مقابل رشوة بقيمة 24.7 مليون دينار بحريني.

وفي مايو/أيار 2013 أقال محمد بن عيسى آل خليفة، الرئيس التنفيذي لشركة «بتلكو» للاتصالات، التي تمتلك الحكومة معظم أسهمها، وذلك بتهم تتعلق بفساد مالي تصل قيمته إلى 780 مليون دينار، يأتي ذلك بعد إقالته من «صندوق التقاعد» لذات الأسباب!

ميزانية القمع... وتبييض السمعة!

من جانب آخر، وعلى تماس مباشر بالاضطرابات السياسية، أكدت مجلة «ذي إيكونومست» أن البحرين أنفقت 32 مليون دولار على شركات العلاقات العامة الغربية لتبييض سمعتها منذ عام 2011.

وبقي شراء الأسلحة لمواجهة وقمع الاحتجاجات الشعبية أحد أهم العوامل استنزافا للمال العام، وهو ما يفسر اختفاء بنود من الميزانية علاوة على زيادة الإنفاق على أجهزة الأمن.

واستمر النظام البحريني في عقد صفقات التسلح مع بريطانيا وأمريكا العام الماضي، وأجرى مسؤولون بريطانيون مباحثات مع البحرين بشأن صفقة لبيع 12 طائرة حربية من طراز «تايفون» بقيمة أكثر من 600 مليون دينار بحريني، وذلك على أثر زيارة للملك البحريني إلى بريطانيا!

وأظهرت إحصاءات أن صادرات بريطانيا من السلاح للبحرين بلغت 8 ملايين دينار بحريني خلال الخمس السنوات الماضية، من بينها 2.44 مليون دينار قيمة أسلحة خفيفة.

وبعيدا عن ميزانية الهدايا والعطايا السنوية التي تقدّم لضباط الجيش والحرس الوطني ووزارة الداخلية على جهودهم في قمع الاحتجاجات المناوئة للنظام، كشفت منظمة «بحرين ووتش» العام الماضي عن مناقصة استيراد 1,6 مليون قذيفة و 90 ألف قنبلة يدوية من مسيلات الدموع، ومن غير المعروف كم من الملايين ستحصل عليها الشركة الكورية التي رست عليها المناقصة!

صدقات ناصر بن حمد

وبشكل سريع ومفاجئ، تظهر مبالغ التبرعات والهبات، داخل البلاد وما وراء البحار، في حين لا تجد لميزانية البنى التحتية أي أثر أو حضور، حتى في الدفاتر المالية!

وقد ثارت ثائرة البحرينيين على إعلان نجل الملك، المتهم بقضايا تعذيب، ناصر بن حمد آل خليفة، تشكيل ما أسماها لجنة وطنية لمساعدة المتضررين من الأمطار تقوم بجمع التبرعات من الناس!

وسخر البحرينيون بكل أطرافهم من هذه المبادرة، داعين إلى مساءلة ناصر عن المبالغ الطائلة التي يصرّفها على سباقات الخيول في البحرين وخارجها، وقال ناصر لاحقا إن والده الملك تبرّع

بمبلغ نصف مليون دينار، كما تبرعت والدته للحملة بمبلغ قدره 100 ألف دينار، وتبرع هو بمبلغ مماثل، في محاولة فاضحة لإعادة توجيه أموال الدولة في شكل صدقات على المواطنين!

وإجمالاً، فتبرع الملك لأكاديمية ساندهيستر العسكرية البريطانية بثلاثة ملايين جنيه إسترليني لتسمية قاعة باسمه، يختصر الموارد التي يصرف فيها المال العام في بلد الفساد والمفسدين!

حصاد الفساد: ألبا وأخواتها .. فضائح آل خليفة

«الفساد لا يكون فساداً إذا كان جميع أعضاء العائلة الحاكمة على علم به»
جستين غينغلر

استطاع ملك البحرين، حمد بن عيسى آل خليفة، أن يجعل من الفساد أحد الأعراف التقليدية التي تتبعها قبيلته في إدارة شؤون البلاد. ويُعتبر العرف مصدراً احتياطياً للقانون (إذا تعارف العمل به في مجتمع معين وزمان معين)، لكن الفساد العرفي لم يتبعه إلا عائلة آل خليفة التي جعلته قانوناً لها.

وقد أشارت منظمات ومحللون إلى أن بقاء آل خليفة بالحكم، وفي ظلّ انعدام وسائل الرقابة؛ سيجعل من الفساد موضوعاً رئيساً في البحرين، ما دام الملك يرضى أقرباءه المفسدين ويحول دون مساءلتهم عن السرقات والتجاوزات المالية التي يستفيدون منها.

رجل الأعمال البريطاني، فيكتور دحدلة، المتورط بدفع رشا بـ 67 ملايين دولار لرئيس مجلس إدارة ألبا السابق، عيسى بن علي آل خليفة، (وهو مستشار خليفة بن سلمان للشؤون الاقتصادية)؛ استفاد أمام محكمة بريطانية من «القانون غير المكتوب» للعائلة الحاكمة.

وقد انهارت قضية دحدلة - التي طرحها المكتب البريطاني لمكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة - بشكل سريع. فرغم أنه اعترف بتسديد الرشا؛ إلا أنه دافع عن براءته، مستشهداً «بموافقة المسؤول الرئيسي»، وهو دفاعٌ مُتاح في إطار قانون الوقاية من الفساد البريطاني 1906، حسبما نقل استيل شيربون من وكالة رويترز للأنباء.

شيرتون أوضح الأمر وقال «وفي الجوهر، كانت حجته هي أن المدفوعات كانت معروفة وموافق

عليها من قبل أولئك الذين يتولون مراكز المسؤولية في ألبا والحكومة البحرينية، وأنها كانت جزءاً من العرف والممارسة في البحرين.»

الحكومة تعترف: نعلم بالرشاوى

بدأ القضاء البريطاني مطلع نوفمبر/ تشرين الثاني النّظر في الدّعى التي قدّمها مكتب مكافحة جرائم الاحتيال الخطيرة البريطاني ضد دحدلة، وذلك في أكبر قضايا الفساد خلال السنوات الأخيرة، غير أن تطورات المحاكمة، وبعد نحو شهر، دفعت بانهيار القضية بشكل مفاجئ.

فقد قدّم محامي الدفاع، يوم الاثنين 2 ديسمبر/ كانون الأول، وثائق أمام المحكمة تؤكّد أن رئيس الوزراء كان له تأثير مباشر في شؤون شركة ألمنيوم البحرين «ألبا»، وذلك عندما تمّ عقد الصّفقة، الأمر الذي أكده في جلسة لاحقة نائب رئيس الوزراء، جواد العريض، في سياق رسالةٍ رفعها للمحكمة.

وبناء على طلب من ألين و أوفري (مكتب محاماة في لندن مُوكل عن دحدلة)، كتب العريض يقول «إن مجلس إدارة شركة ألمنيوم البحرين علم ووافق على جميع العقود التي أبرمتها ألبا، بما في ذلك معرفة المدفوعات التي قام بها فيكتور دحدلة، وإقرارها»، وأضاف «كان هذا مطابقاً - على نحو تام - للممارسات المتبعة في ألبا.»

وليس هذا هو السبب الوحيد لانتهار القضية، فقد قام كل من رئيس مجلس إدارة ألبا، محمود الكوهجي، والرئيس التنفيذي السابق، بروس هول، بتغيير إفادتهما أمام المحكمة بعد ضغوط من خليفة بن سلمان. وقد أكد رئيس كتلة الوفاق النيابية المستقيل، عبدالجليل خليل، أن محمود الكوهجي قدّم شهادة متناقضة وناقصة في 20 نوفمبر/ تشرين الثاني، وفيها نفى استلام مسؤولين حكوميين لرشاوي من دحدلة.

أحد المحامين قال لـ «رويترز» أن السبب الرئيسي الآخر لقرار مكتب مكافحة الفساد هو أن بروس هول، الرئيس التنفيذي السابق لألبا، والذي كان قد أقرّ بذنبه في مؤامرة الفساد مع دحدلة؛ قد غير بشكل ملحوظ شهادته في المحكمة مقارنة مع ما قاله في شهادته لمكتب مكافحة الفساد.

ألبا- ألكوا: التسوية الرخيصة

رغم أن تكلفة الرشا التي دفعها رجل الأعمال البريطاني بلغت 67 مليون دولار، إلا أن خسائر ألبا

من الصفقة التي تمّ بموجبها توريد مادة الأمونيا بأسعار كبيرة تتجاوز سعر السوق؛ بلغت نحو مليار دولار، وهو قيمة التعويض التي كانت شركة ألبا تطالب به الشركة الموردة (ألكوا الأمريكية)

وبعد أن رفعت ألبا دعوى قضائية ضدّ الشركة الأمريكية أمام القضاء الأميركي لمطالبتها بمبلغ التعويض؛ قام الكوهجي بسحب الدّعى القضائية، ووقّع صفقة سرّية مع ألكوا مقابل 85 مليون دولار فقط، بنسبة لا تتعدى 8.5% من المبالغ التي خسرتها الشركة.

بتلكو بعد التأمينات الاجتماعية

أقدمت شركة البحرين للاتصالات «بتلكو» في 27 مايو/ أيار على إقالة رئيسها التنفيذي، محمد بن عيسى آل خليفة، بعد شبهات حول إتمام صفقة تقدر قيمتها بـ 680 مليون دولار. وبررت القرار بـ «انتهاء العقد مع الشيخ محمد.»

وجاءت إقالته من الشركة - التي تملك الحكومة الحصّة الأكبر فيها - بعد «شبهة فساد» في صفقة الإستحواذ التي أبرمها محمد بن عيسى مع «موناكو للاتصالات»، في حين لم يتم مقاضاة الرجل المحصّن ملكياً من المساءلة بطبيعة الحال.

ولم تكن الشبهة الوحيدة في تورط محمد بن عيسى في عمليات فساد، فقد واجه الرجل شبهات فساد كبيرة خلال رئاسته لصندوق التقاعد أيضاً، قبل أن تتمّ إقالته في 2011، وكان من بينها قروضا اعتبرت لاحقاً ديوناً شبه معدومة لبنك أركبينا.

طيران الخليج... صفقات عائلية سياسية

أدى الفساد المتراكم في طيران الخليج إلى تسجيل الشركة، ولعدة سنوات، خسائر متراكمة، بلغت مطلع 2013 نحو 240 مليون دينار. ورغم أن مسؤولين في الشركة ادّعوا أن الخسائر ستخفّض إلى النصف تقريباً مع نهاية العام؛ إلا أن الشركة تتحفّظ على الكشف عن بياناتها الماليّة.

وتضاربت بيانات قَدّمها رئيس مجلس إدارة الشركة، خالد بن عبدالله آل خليفة، مع بيانات أخرى قَدّمها وزير المواصلات في ظلّ عدم الشفافية التي تنتهجها الشركة. ففي حين توقع فيه الأخير، في شهر أكتوبر/ تشرين الأول، أن خسائر الشركة ستقلّ عن 90 مليون دينار؛ أعلن خالد بن عبدالله بعد أسبوعين أنها انخفضت لـ 76 مليوناً فقط.

ومن الضروري الإشارة هنا إلى توظيف آل خليفة الأموال العامة لمصالح حكمهم، فقد أشارت



استطاع ملك البحرين، حمد بن عيسى آل خليفة، أن يجعل من الفساد أحد الأعراف التقليدية التي تتبعها قبيلته في إدارة شؤون البلاد.

وثيقة نشرها موقع ويكيليكس إلى أن الملك وولي عهده ألغيا صفقةً مُقرّرة لطيران الخليج مع شركة إيرباص الأوروبية لصالح شركة بوينغ الأمريكية.

وفي التفاصيل، قال السفير الأمريكي آدم إيرلي نهاية ديسمبر 2007 «بعد أشهر من الضغط الشديد من قبل السفير؛ رفض ولي العهد والملك اقتراح شركة طيران الخليج بشراء طائرات إيرباص، ووجّهها الشركة لعقد صفقة مع بوينغ.»

وبين السفير أن شركة طيران الخليج وقّعت على اتفاق بقيمة 6 مليارات دولار مع شركة بوينغ في 13 يناير، في وقت يتزامن مع زيارة الرئيس بوش، رغم التكلفة المنخفضة لشراء إيرباص -بحسب ما أفاد به السفير-

رئيس الوزراء يدفن النسخة الرسمية المعتمدة من الفساد

كشف التحليل المالي للأرقام والتي أوردتها تقرير ديوان الرقابة المالية للعام 2013؛ أن قيمة

الفساد الذي تورّطت فيه حكومة رئيس الوزراء خليفة بن سلمان بلغت 395 مليون دينار بحريني، بزيادة تصل إلى 180% مقارنة بالتقرير السابق.

ورغم أن التقرير، الذي يكشف جزءاً من الفساد لكونه يصدر عن هيئة نظامية، بلغ نسخته العاشرة إلا أن خليفة بن سلمان لا زال يتّأسس الحكومة منذ 43 عاماً، ولم يتم مساءلته عن هذا الكم الهائل من السرقات، بل تجاوز ذلك إلى حدّ تقديم نفسه صائناً للمال العام!

في هذا الإطار، جمعَ رئيس الوزراء ما يُسمّى بـ «الكتل النيابية»، ليؤكد أن «لا مكان للمتلاعبين بالمال العام»، فأكدت تلك الكتل «ثقتها بأنّ الحكومة لديها الأدوات التي تجعلها قادرة على وقف أي تجاوز ومعالجته، ولن تسمح أبداً بأن يصل إلى مرحلة الفساد، فلا مكان لفساد في حكومة يرأسها صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة»

المطر يكشف سوءة رجل التنمية

عرت الأمطار الغزيرة التي سقطت لوقت محدود فوق البحرين (19 نوفمبر/ تشرين الثاني) كلّ مقولات وكذبات مدّاحي النظام البحريني وحكومة خليفة بن سلمان، الذي ينسب إليه مواليه كلّ حسنة في البحرين، وتشتهر بينهم مقولات مثل «رجل التنمية».

صباحاً، كانت البحرين تغرق في أنهار من الأمطار. كانت السيّارات تبحر في الشوارع، وليست القديمة منها فحسب، بل حتى الشوارع الحديثة التي يُفترض أن وزارة الأشغال أعدتها بموجب مواصفات عالمية، كما زعمت الحكومة قبل يوم واحد.

عددٌ من المدارس تحوّلت إلى برك سباحة. صور ومقاطع فيديو أظهرت كيف يحمل الآباء أطفالهم داخل المدارس، وهم يُشمرون عن ثيابهم حتى منتصف أرجلهم، فيما كان المعلمون يبحرون وسط البرك للوصول إلى صفوفهم.

كانت المياه تغمرُ غرف نوم المواطنين في بيوت آيلة للسقوط، رغم احتفال خليفة بن سلمان السنوي بحصوله على جوائز عالمية في التنمية الحضريّة.

بدر نجل الملك، ناصر بن حمد آل خليفة، لتعويض المتضررين، ولكن من أموال المتضررين أنفسهم، فبينما يلعب هو وأبيه وكل أفراد العائلة من خلفهم بخزينة الدولة؛ أعلن عن تشكيل لجنة وطنية تجمع الأموال من الناس لتعويض المتضررين!

العائلة الفاسدة: شهادات دولية

حلّت البحرين في المركز 57 على مؤشر مدركات الفساد للعام 2013، والذي أصدرته منظمة «الشفافية الدولية» في ديسمبر/كانون الأول، وهبطت البحرين إلى المركز 57 بعدما كانت في العام 2012 في المركز 53.

المنظمة اعتبرت البحرين من الدول صاحبة أعلى الدرجات في كونها ما زالت تواجه مشكلات تتعلق بالسيطرة على مؤسسات الدولة لتحقيق مآرب خاصة، كما أنها من بين الدول المعرضة لخطر الفساد «بدرجة عالية جدا».

وأضافت في تقريرها إلى إن «عائلة آل خليفة تهيمن على الحياة السياسية وصناعة القرار في البحرين. ومع قلة الضوابط والموازن الرقابية؛ يتزايد خطر الفساد السياسي»، متهمه أفراد العائلة الحاكمة بأنها تتمتع بحصانة ملكية ضد المساءلة والتحقيق.

سمعة العائلة الملتصقة

مسؤول المخابرات الأمريكية السابق، اميل نخلة، كتب عن انهيار قضية ألبا قائلاً: «مع نجاه عمه ورئيس الوزراء من الإهانة العلنية - على الأقل - في المحاكم البريطانية؛ لا يمكن للملك حمد أن يدعي أن كل أمور رئيس الوزراء أو بعض وزراء العائلة الذين لطخت القضية سمعتهم، بأنها على ما يرام.»

ورأى أن «الاعتراف الرسمي لأحد نواب رئيس الوزراء -والذي قُدم في رسالة للمحكمة البريطانية بأن الدفعات البالغة ملايين الدولارات تمت بعلم آل خليفة وموافقتهم- ستكون له آثار جدية وطويلة الأمد على العائلة الحاكمة.»

وخلص في مقالة جاءت تحت عنوان «رئيس الوزراء البحريني تفادي رصاصة الفساد، حتى الآن» إلى القول «في النهاية، أضعفت القضية شرعية حكم آل خليفة خاصة في هذه المرحلة عندما روج الملك لـ «فتح» العائلة للجزيرة منذ أكثر من 200 عاماً.»

لا يكون فساداً إذا كان بعلم العائلة

أما جستين غينغلر، وهو باحث أول في هيئة المسح الاجتماعي والاقتصادي في معهد البحوث بجامعة قطر، وهو محاضر مساعد في جامعة نورث وسترن في قطر، فقد قال «إن الفساد لا يكون

فساداً إذا كان جميع أعضاء العائلة الحاكمة على علمٍ به.»

ونقل عن بروس هول، الرئيس التنفيذي السابق لألبا، قوله أمام المحكمة «إنه يوافق أن هناك توترات في البحرين، حيث «تسيطر العائلة المالكة على كل شيء «وحيث» لا يحدث شيء دون موافقة رئيس الوزراء عليه.»

كلّ شيء يحدث بعلم رئيس الوزراء وابن أخيه (الملك) الذي جعل من الأول مساء لا أمامه في الدستور المنحة (دستور 2002)، لكي يضمن بقاءه بعيداً عن أيّة مساءلة قانونية أو رقابية. هو يريد بذلك أن تكون عائلته محميّة، لأنه يعلم أنه ليس بإمكانه وعائلته إلا أن يكونوا فاسدين!

حصاد الملك:

سردية «المجالس» المؤسسة على الفتح والمكرات

بعد ثلاث سنوات من الإمعان في إنكار الواقع؛ لم يجد ملك البحرين (مواليد 28 يناير 1950) بدءاً من الدخول في مغامرة جديدة، وهذه المرة بالاتجاه إلى الورا، الورا الأكثر انفلاتاً وجنوناً، وتحديدًا حيث مخازن الخرافات الكبرى. إذن، هرب الملك مجدداً من الواقع إلى التاريخ. لكنه هذه المرة كان أكثر «جرأة» في استنطاق «مدونة الفتح» سيئة الصيت. أراد الملك أن ينهي العام 2013م برّد فعل «جسور» وبلا هوادة تجاه شعبه الذين، بدورهم، صنعوا فعلهم «الجزري» تحت وقع التراكم المحنوي الذي صبّ عليهم بلا توقف، وتحت نظر الملك وسمعه.

على نحو أعمق، أخرج الملك زئير العفدة التي تربى عليها. في الموقع الإلكتروني للملك؛ كتب بأن الأخير «كان حريصاً على حضور مجالس والده ليسمع الكثير من القصص والروايات التي تحكي تاريخ الأبطال والأمم والوقائع وذكر عوامل النصر والهزيمة».

يختزن الملك قصصاً كان يرويها أباه وأجداده حول «الأبطال» و«النصر والهزيمة»، وهي قصص تعظم، حصراً، القوة القبليّة الغاشمة التي تجرّع منها/بسببها البحرينيون الولايات منذ وطأت أقدام الغزو القبلي هذه الأرض في 1783م. تربى الملك في المجالس التي تُعلي منطق القوة. كان يُداوم على حفظ «وثيقة الفتح/الغزو» والتغني بها بذات اللغة التي اعتادها القصاصون غير المهرة.

لا يُخاطبُ الملك شعباً مستويّاً على حرّيته كلّ الاستواء، أو مواطنين كاملي المواطنة، بل هو بصدد إشباع غريزته في الحكّي الميثولوجي وإبراز البطولات في وجه من يعتبرهم رعايا، أو أقل من ذلك. والملك في ذلك لا يبحث عن حجاج أو تاريخ مُعزّز بالوثائق. من يجرؤ، أصلاً، فيطالبه بالدليل؟! الملك لا يشتغل على صيانة الخطاب من التواقص والهفوات، ولا يهتم ذلك قطعاً. همّة الأكبر هو رواية قصص البطولات وسردها وكأنّها مرسوم ملكي، أو قانون مفروض على الجميع، وعليهم

الإنصات إليه، والانصياع له، والتّمحور حوله، وإسباغ البهجة والانبهار به، تماماً كما يُساق - كالقطعان - رؤاد مجالس كبار القبيلة.

يُريدُ الملكُ إخبارنا بأنّ الحاضر، والمستقبل الآتي، لا قيمة له ولا حياة فيه إلاّ بربطه وارتباطه بتاريخ 1783م. وخارج هذا التاريخ؛ ينظرُ الملكُ إلى شعب البحرين على أنهم بين أمرين، لا ثالث لهما: «فئة ضالة، مُغرّر بها»، أو «شعب وفي، يستحقّ العطايا».

إستراتيجية الهدم والبناء الهدمي

ثمّة رهان يتشبّث به الملكُ لخوض الغمار: أن يتحللّ النَّاسُ من تاريخهم، وبنحو تدريجيّ وقهريّ في الوقت نفسه: أن يقلّ ارتباطهم بتلك الهوية التي تشدّهم إلى التاريخ الموازي، أو النقيض. يتأملُ الملكُ ذلك عبر خطاطةٍ ملتويةٍ من الإجراءات، تتقاطعُ فيها عمليّات الهدم، بإعادة البناء، ثم الهدم.

في البداية، يُتيحُ الملكُ الفرصة الكاملة - لمن يشاء - للمشاركة في مهمّة «تحويل» الشيعة إلى مكوّن إضافي. الشيعة في هذه المهمة يتوجب ألاّ يصبحوا شعباً أصيلاً، وألا يكونوا ناساً لهم جذورهم غير المشكوك فيها. في الديموغرافيا «المسيّسة»؛ يسهلُ التلاعب بكلّ شيء حين تبدأ الحكاية بتقطيع الرابطة التاريخي للسكان، أو القاطنين في البلاد.

بعد ذلك، يتمّ بناء فكرة المكونات المرافقة، أو المزاحمة، أو المزاملة. في هذا الطور، ليس هنالك أيّ متّسع للمغالبة على المكوّن الأصيل، ويصبح الحديث - حينها - عن «سكان أصليين» محض توهم تاريخي أو أسطورة «جنائزية» يتمّ الإيهام بأنّ اصطناعها «حيلة» تُفبرك بغرض سيولة الحياة وتوفير واحدة من موجبات المظلومية الصراعية. تأتي بعد ذلك عمليّة الهدم غير المباشرة، من خلال تأسيس مجدّ تاريخي جديد على أنقاض ما سبق، وهي عمليّة أصرّ أن يقوم بها الملك شخصياً في العام 2012م، ولكنّه أولاها عناية متوحّشة في العام 2013م.

خطاب عيد الجلوس: تنويع الفتح

لم يكن خطاب الملك في احتفالات 16 ديسمبر 2013م، مختلفاً عن خطاب ديسمبر 2012م، بل يكادان يتطابقان لجهة استحضر مقولة «الفتح» واتخاذها أساساً وتأسيساً لمواجهة صريحة ضدّ النَّاس.

ما الذي تغير إذن بين العامين؟

مع تداعيات العام الجديد؛ لم يجد الملك شيئاً حقيقياً قد تغير على الأرض. الإستراتيجية التي كان يُؤمّل أن تُفضي إلى تكسير المعنى الوجودي للمعارضة؛ انتهت إلى فشل مدوّ. في الحال الطبيعي، كان يُفترض الولوج إلى مسرح آخر، وتحديدًا التفاوض المباشر مع المعارضة، والنقاش الجدّي لتسوية الأوضاع. إلا أنّ الملك لا يرى أنّ الأمور، بكل ما فيها من أوجاع وانكسارات؛ تستدعي طريق التسويات النهائية، بل الإمعان - بدرجات صاعدة - في «خلفنة» البلاد والعباد، والإغراق المتواصل لإستراتيجيات الهدم والبناء الهدمي.

شكل خطاب ديسمبر 2013م نموذجاً على ذلك.

بدأ الخطابُ بالعبارة التي تختصرُ كلَّ شيء: «نحتفلُ اليوم بذكرى فتح البحرين عام 1783م». ولكي يُعطي هذا «الفتح» معناه الهدمي؛ أوضح الملك أنّ الفتح للبحرين كان لأجل أن تُصبح «دولة عربية مسلمة ذات سيادة». ثمّ يختتمُ الفقرة بالإشارة إلى الاحتفال ب«عيد الجلوس». الفتحُ أولاً، ثمّ الجلوس. الغزو، ويليهِ التسلُّط والاستواء على العرش، تماماً كما يحدث في قصص «الفتوحات» أو الاحتلالات المعروفة في التاريخ. يريدُ الملك أن يقول لشعبه - الذي ينتفضُ ضده - بأن هوية الوطن تتشكّل في رحاب هذا التاريخ: 1783م، أي في «الرحاب الضيقة» التي تلزمهم الشعور بأنهم لازلوا غير مؤهلين للمواطنة، وليسوا جديرين بها، لأنهم باقون - وفق مرجعية الملك - رعايا تحت سلطة الفتح.

بدون هذا التاريخ؛ ليس ثمة مواطنون شرفاء، لا في العروبة ولا في الإسلام. والملك في ذلك يقتدي - كما قال - بالمجالس الأولى التي تربّي فيها وتغذّي على موائدها. مرجعية «المجالس» لا تستقيم مع بناء دولة عصرية، قائمة على تداول السلطة، وتأسيس مواطنة كاملة. لذلك، لم يتحدث الملك عن ذلك ولو بالإشارة، وفي اللفتة التي أتى فيها على ذكر «المواطنين» كان يُبشّرهم ب«تحسين المعيشة» والمكرّمات.

مرجعية المجالس تُزوّد الملك بكلّ مفاهيمه حول «الفتح» والاقْتداء ب«الآباء والأجداد». في هذه المجالس، يُصبح الكلام عن «التعايش والمحبة والتسامح» جُملاً لغويةً لاغيةً، لأنها تظلّ مُشبعةً بأجواء المجالس المؤسّسة على «الفتح» والانتصارات القبليّة. على هذا النحو، حين يقول الملك: «مؤكدين على تعزيز وحدتنا الوطنيّة وهويتنا العربيّة وتراثنا الإسلامي، مقتدين بالآباء والأجداد في نشر روح التعايش والمحبة والتسامح بين جميع أبناء هذه الأرض الطيبة من مختلف الأديان، دون تفرقة ولا تمييز في وطننا الغالي»؛ فإنّه يعني العكس تماماً.



بعد ثلاث سنواتٍ من الإمعان في إنكار الواقع؛ لم يجد ملكُ البحرين (مواليد 28 يناير 1950) بُدْءاً من الدخول في مغامرةٍ جديدة، وهذه المرةً بالاتّجاه إلى الوراء، الوراء الأكثر انفلتاً وجنوناً، وتحديداً حيثُ مخازن الخرافات الكبرى.

لم تدم احتفاليّات الملك مع الناس، ولم تطلْ وعوده الخيرة لهم. انقلبَ على الأعقاب، وصيغَ حياتهم بالسواد والدِّماء. اقتدى الملكُ بالأسلاف: ازدادَ الانقسامُ والتمزقُ، وتولّت الميليشيّات والمشيخيّات وظيفَةَ التشطير المذهبي برعاية رموز القبيلة. انشُرحت هويّة العروبة والإسلام عبْرَ جحافل المرتزقة متعدّدة الجنسيّات، وبإمداد قوّات درع الجزيرة التي صوّبت جنازيرها ناحية المساجد ودور العبادة، وكانت الشّعائر الدنيّة هدفاً مشروعاً لها. حظيَ التّمييز ضدّ الشيعة بالامتنان والمشروعيّة العمليّة، وانتشرت لوائح الاستهجان ضدهم في كل الدوائر الحكوميّة. لا تعايش، ولا محبّة في البحرين، والرّصاص الحيّ لازال يُطارِد الشّبّان ويقتلُ حياتهم، وتحت وقع حوارات ديوان الملك.

إلا أنّ الملك يهرّب من هذه الوقائع. يتخفّى وراء الإستقبالات، ومراسيم السّفراء، والبهرجة الخاطفة التي يمنحها له الزوّار العابرون من الممثّلين وطلاب المزايا والامتيازات. يُخفي الملك عن ناظره شظايا الحرمان، ويستبسل في ابتلاع سخط الشّوارع والسّاحات، ويختطف نفسه داخل مهرجانات الميّنة. ولكن، سرعان ما يتكسّر كلّ ذلك أمام البقعة الممتدة بتظاهراتٍ تقرير المصير

والمسيرات الضّاجة بمطالب التّحوّل الديمقراطي.

تتطايّر من كلمات الملك شُحناتٌ مليئةٌ بالانفصال والنّوايا السّالبة. ثمّة تعمّد في استحضار المخوّفات. لا يكفّ الملك عن الإرعاب والإنذار الصّريح.

في خطاب ديسمبر 2013م؛ يُخوّف الملكُ شعبه بأُمورٍ أربعة:

1- حكومة خليفة بن سلمان: يقول الملك: «نشكر حكومتنا الموقرة على ما تم إنجازها من مشاريع إسكانية، ونوجه بهذه المناسبة الوطنية ببناء أربعين ألف وحدة سكنية جديدة وفي أقصر مدة ممكنة والخدمات الأخرى المكتملة، بما يوفر الحياة الكريمة والبيئة المناسبة للمواطنين الكرام».

2- الجيش والشّركة: يقول الملك: «يسعدنا في هذا اليوم المجيد أن نوجه الشكر لكافة منتسبي قوة دفاع البحرين وقوات الأمن العام والحرس الوطني على ما يبذلونه من جهود مخصصة في الحفاظ على أمن الوطن واستقراره».

3- قوّات مجلس التّعاون: يقول الملك: «إننا نعرب عن تهنئتنا لقواتنا المسلحة وشعبنا الوفي على موافقة أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، لإنشاء قيادة عسكرية موحدة لقواتنا المسلحة لضمان العمل الدفاعي المشترك وإقرارهم إنشاء مركز التنسيق البحري للأمن البحري في البحرين».

4- الاتحاد الخليجي: يقول الملك: «أما بالنسبة للاتحاد فقد تداولنا، مع الإخوة أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون، موضوع الانتقال من التنسيق والتكامل إلى الاتحاد، واتفقنا على مواصلة العمل الدؤوب في هذا الصدد. وإن مملكة البحرين على استعداد من هذا اليوم لإعلان الاتحاد، لتأكيد إرادتنا الثابتة وعزيمتنا الصلبة، متطلعين إلى الدعوة للقمة الخاصة بالإعلان عن قيام هذا الاتحاد بالرياض».

بهذه المخوّفات يُبدّد الملك التّفاؤلات المُمكنة معه، أو مع نظامه القائم. هو لا يلوّح بها لأجل تعديل الموازين وفرز التّوازنات، ولا لكي يُقنع النَّاسَ بعدم جدوى الاحتجاجات، وأنَّ الطّريق مسدودٌ بالدّبابات. هو يلجأ للتّخويف من أجل التّخويف، أي حتّى يفرض سلطة الفتح العميقة، ويثبت للجميع بأن كل ما حصل، وما يمكن أن يحصل، لا يُغيّر من إصراره على حُجْر البلاد كلها في حُضْن مجالس الآباء والأجداد.

شكره لحكومة خليفة بن سلمان، وامتداحه الغامر لقوات الجيش والشرطة، وفرحه غير المحدود بالتلاحم العسكري مع مجلس التعاون، وتمنييه - الشبيه بالاستعطاف - لإعلان الاتحاد الخليجي؛ كل ذلك يرميه الملك في وجوهنا، وليقول للحالمين بالحوار «الجاد» بأن البداية لا ينبغي أن تتخطى هذه الحدود الغليظة.

للمجالس أسرارها، وأسرارُ الملك مكتوبةٌ على جدران 14 فبراير، وإحدى هذه الجداريات تقول: «بحرين تصرخ للأبد.. براءة منك يا حمد».

التيارات السنية الموالية: تفكك وخلافات.. الجهاديون البحرينيون في سوريا.. وبروز ناشطين معارضين

عاشت التيارات السنية الموالية ضمن جبهة «الفتاح» في 2013 تخبطا متصاعدا أدى إلى تفككها وبروز انتقادات وخلافات بين أعضائها ت ظهرت باستقالة قياديين وأعضاء في «تجمع الوحدة الوطنية»، الذي أنشأته السلطة ليكون ذارعها الشعبي ضد المد المعارض وتأسيس ائتلاف «شباب الفاتح»، ومواصلة رئيس «التجمع» الشيخ عبد اللطيف المحمود موجة التحريض على الثورة البحرينية.

فيما ظهر بوضوح تورط تنظيم التيار الجهادي في البحرين في الحرب الدائرة في سوريا، من خلال مقتل 6 منه في الأخيرة، في موازاة دعوات قياديين سلفيين إلى تقديم الدعم إلى المعارضة المسلحة السورية وتجنيد مقاتلين، في مقابل بروز ناشطين سنة معارضين.

تفكك وخلافات

خلال فبراير/شباط، أعلنت جمعيتنا «الأصالة» السلفية و«المنبر» الإخوانية العزم على مقاطعة فعالية ذكرى مرور عامين على ولادة «تجمع الوحدة الوطنية» في الفاتح 21 فبراير/ شباط. وقال العضو في الهيئة المركزية لـ«تجمع الوحدة الوطنية» عبدالله هاشم على حسابه على «تويتر»، «خطاب ائتلاف الفاتح مضطرب وغيرعلمي، حيث يقول المتحدث الرسمي إنه تم الاتفاق على التوافق الدائم، في حين أن المنبرالإسلامي والأصالة ترفضان المشاركة في احتفاليات 21 فبراير/ شباط».

وذكر الكاتب في صحيفة «الوسط» قاسم حسين أن وفد «تجمع الوحدة الوطنية» إلى ندوة نظمتها مؤسسة طوني بلير، رئيس الوزراء البريطاني السابق، في جنوب أفريقيا بمشاركة وفد من «تجمع الوحدة الوطنية»، بتاريخ في 19 فبراير/شباط، واجه انتقادات عديدة من المشاركين.

وفشل «تجمع الوحدة الوطنية»، في حشد جماهير وازنة في المهرجان الذي أقامه في 22 فبراير بمناسبة الذكرى الثانية لإنشائه. وحاول نائب رئيس التجمع، ناجي العربي، الذي يوصف بـ«المتطرف»، إعطاء رقم ضخم لتعداد الحاضرين، لكن وكالة أنباء البحرين الرسمية «بنا» اكتفت بالقول «آلاف»، فيما قدرّ محايدون تعداد المشاركين بـ 7 آلاف، في عزّ ذروة المهرجان، وبينهم كثير من الآسيويين الذين أظهرتهم الصور، بوضوح بين المشاركين.

ووجه الملك حمد بن عيسى آل خليفة في بيان اليوم الشكر إلى «جميع المشاركين في التجمع»، معبراً عن «اعتزازه وفخره بهذه الوقفة الجماهيرية المشرفة للمواطنين الكرام الذين عبروا عن صادق مشاعرهم وحبهم وولائهم لوطنهم».

وفي 20 مارس/آذار، أعلن العضو الاحتياط في الهيئة المركزية لـ«تجمع الوحدة الوطنية» أحمد الحربان عن استقالته من التجمع، وقال في حسابه على «تويتر».

وعلى خلفية استضافته متحدّين يتهمهم شباب التجمع بتلفيق ما عرف بقضية 30 ديسمبر ضدّهم، قد قدم كل من الأعضاء علي فيصل ومصطفى المرابطي وعبدالرحمن عبدالله استقالتهم بتاريخ 20 مارس.

وشرح مجموعة من أعضاء «تجمع الوحدة الوطنية» قدموا استقالاتهم في مارس، في بيان صادر عن «ائتلاف شباب الفاتح»، من التجمع أسباب الاستقالة وعزاه معظمهم إلى التخبط السياسي للتجمع.

وخلال الشهر نفسه، وصل تعداد المستقيلين من تجمع الوحدة الوطنية حوالي 12 بينهم 7 أعضاء من الهيئة المركزية وعدد 2 عضو احتياط إضافة إلى 3 أعضاء آخرين.

وفي 20 مارس، ودعا النائب السابق والعضو في جمعية «الأصالة» السلفية حمد المهندي، على حسابه على «تويتر»، تعليقا على الاستقالات المتتالية من «تجمع الوحدة الوطنية»، ودعا إلى أن «يُعاد تشكيل التجمع بكل المؤسسين وبكل أحرار البحرين ويبعد عنه من يستأثر بالرأي ومن يريد الفرقة».

وفي 23 مارس، قال الشيخ عبد اللطيف المحمود، على حساب «التجمع» على «تويتر»، أن الاستقالات من «التجمع» جاءت لـ«أسباب شخصية» أو «موقف معين» وهي «متوقعة وليست

بدعة»، معتبرا أن «التجمع» لا يزال في قوته».

وبعد موجة جديدة من الاستقالات عصفت بـ«تجمع الوحدة الوطنية»، ذكرت أنباء في الثالث من أبريل/نيسان أن نحو 6 أعضاء من الهيئة المركزية للتجمع استقالوا بعد نحو أسبوعين من استقالة 12 من قياديه، فيما يمكن أن يعدّ أكبر انشقاق داخلي منذ تأسيسه في العام 2011.

والمستقبلون هم: راشد الجاسم، حمد عاشر، يوسف عبدالرزاق، د. إسراء سليس، وعضو الاحتياط إبراهيم محمد يوسف.

وفي 29 سبتمبر/أيلول، وافق تجمع الوحدة الوطنية على استقالات 14 عضوا من هيئته المركزية كانوا قد تقدموا بها في مطلع هذا العام 2013.

وهاجم الأمين العام لـ«تجمع الوحدة الوطنية» عبدالله الحويجي، في مقال نشرته صحيفة «الأيام» الصادرة بتاريخ 9 أبريل/نيسان، زميله نائب رئيس التجمع الشيخ ناجي العربي، معتبرا إياه من «الذين يؤزمون الوضع في الشارع إضافة إلى حالة التأزم التي أفرزتها الأحداث، إلى جانب وضع الشروط والاشتراطات المسبقة على الحوار والمتحاورين».

وأعلنت جمعية الأصالة الإسلامية «سلف» في 8 مايو/أيار انسحابها رسميا من ائتلاف جمعيات «الفتاح» الحكومية وسط خلافات داخلية تعصف بها، مؤكدة في المقابل استمرار مشاركتها في جلسات «الحوار».

ورفضت جمعية الأصالة الإسلامية وبشدة تهديدات الأمين العام لـ«تجمع الوحدة الوطنية» عبد الله الحويجي لها بالعودة إلى ائتلاف الجمعيات أو الانسحاب من الحوار الوطني، واستغربت، في بيان في 19 مايو، السعي لما وصفته بـ«استبعاد جمعية عريقة مثل الأصالة من الحوار الوطني، على الرغم من أن لها أكبر تمثيل في المجالس النيابية والبلدية على الإطلاق، ولها قاعدة شعبية معروفة».

ثم قال الشيخ عبداللطيف المحمود، بتاريخ 22 مايو، تعليقا على انسحاب «الأصالة» من ائتلاف الجمعيات الموالية «الفتاح»: «هذا التوقيت يحتاج وحدة الصف من الجميع، ولا يمكن لأحد لديه قيم وطنية أن يشق الصف».



ظهر بوضوح تورط تنظيم التيار الجهادي في البحرين في الحرب الدائرة في سوريا، من خلال مقتل 6 منه في الأخيرة، في موازاة دعوات قياديين سلفيين إلى تقديم الدعم إلى المعارضة المسلحة السورية

وشن رئيس الهيئة المركزية في «تجمع الوحدة الوطنية» عبدالله الحويحي، في مقال نشرته صحيفة «الأيام» الصادرة بتاريخ 10 يونيو، هجوما عنيفا على جمعية الأصالة الإسلامية (سلف) واتهمها بالاستيلاء على المناصب القيادية في الدولة على حساب ناخبهم، متعهدا بفضح انتفاعهم على حساب الشعب.

تأسيس ائتلاف شباب الفاتح

وفي تاريخ 30 يونيو، أعلن عدد من الشباب المستقلين من التجمّع عن تيار سياسي تحت اسم «ائتلاف شباب الفاتح» يطرح «وثيقة للدفع باتجاه تعزيز التجربة الديمقراطية، وتتضمن رؤى سياسية جديدة تختلف عن أطروحات ائتلاف الجمعيات العشر التي تشارك في الحوار».

ورفض المستقيلون في الوثيقة أن يستمر رئيس الوزراء في منصبه لدورتين انتخابيتين، مشددة على أن البرلمان يجب أن يتمتع بكافة الصلاحيات التشريعية والرقابية.

وفي تاريخ 16 يوليو/تموز، أكد العضو في تيار «شباب الفاتح»، في تصريحات صحافية، أن وثيقته التي طرحها كحل للأزمة في البحرين «أعمق من «وثيقة المنامة» التي طرحها المعارضة»، مشيراً إلى أن استقالتهم من «تجمع الوحدة الواحدة» (الذي لم يكن مقنعاً) «جاءت لأسباب سياسية».

وفي 28 يوليو، قال القيادي في «شباب الفاتح» يعقوب سليس إن حصيلة «الشوط الأول» من اجتماع المجلس الوطني هو أن تطبيق القانون يجب أن يكون على الجميع باستثناء رجال الأمن». بدورها، قالت الإعلامية إيمان مرهون إن جلسة المجلس اليوم «عبارة عن حلقة جديدة من حلقات الراسد، لكن يقدمها عدد من المذيعين».

تناقضات المحمود وفتنة ناجي العربي

في بادرة خطرة تهدد بتسكير الخلاف الطائفي في البحرين، قال الشيخ ناجي العربي، في خطبة الجمعة بتاريخ 16 فبراير/شباط، إن «دماء الخارجين على الحاكم الشرعي غير مصانة»، في إشارة إلى المتظاهرين، مضيفاً «الذين يقطعون الطرق لا حرمة لهم».

ووصف رئيس تجمع الوحدة الوطنية عبداللطيف المحمود، بتاريخ 25 نيسان/أبريل في خطبة الجمعة الولايات المتحدة الأمريكية بـ «عدوة البحرين»، في حين قال إن المملكة والخليج أمام حرب، وإن ممثل أوباما زار الشيخ عيسى قاسم بعد مدهامة منزله.

وفي 24 مايو، قالت جمعيات «تجمع الوحدة الوطنية»، «الأصالة الإسلامية» و«المنبر الوطني الإسلامي» الموالية للنظام البحريني، في بيان، إن المبعوث الخاص للرئيس الأميركي باراك أوباما لدى «منظمة التعاون الإسلامي» رفض مقابلتها، مشيرة إلى أن الأخير ألغى موعداً مقرراً مساء أمس قبل 10 دقائق فقط.

كما شن المحمود بتاريخ 14 يونيو/حزيران هجوماً على السفير الأميركي توماس كراجيسكي، متهمه إياه بالانحياز للمعارضة البحرينية وتزويد بلاده بتقارير مغلوبة عن البحرين. ودعا بعد صلاة الجمعة في جامع أم المؤمنين عائشة في الحد إلى التوقيع على عريضة شعبية تطالب الرئيس الأميركي باراك أوباما بتغيير السفير توماس كراجيسكي الذي وصفه بـ «المنحاز».

بدوره، لم يستبعد نائب رئيس «تجمع الوحدة الوطنية» ناجي العربي تكرار المشهد السوري في البحرين، ودعا الشباب البحريني، في 21 يونيو خلال خطبة الجمعة في مسجد عجلان، إلى «عدم انتظار مصيره».

من ناحيته، قال خطيب مسجد عائشة في الحد الشيخ عبد اللطيف المحمود إن أميركا «قد تلعب دورا في دعم تمرد البحرين»، مشيرا إلى أن «الإدارة الأميركية لا تحترم صداقتها مع الدول». ودعا المحمود أنصاره خلال خطبة الجمعة بتاريخ 12 يوليو/تموز إلى الاستعداد لمواجهة دعوات تمرد التي أطلقتها فصائل معارضة بحرينية في 14 أغسطس المقبل، واصفا الدعوة بأنها «دورة جديدة من العنف».

واستقبل الشيخ المحمود، الذي قاد التوقيع على عريضة شعبية للمطالبة بتغيير السفير الأمريكي في البحرين توماس كراجيسكي، استقبل الأخير في مجلسه الرمضاني.

ورفض نائب رئيس «تجمع الوحدة الوطنية» ناجي العربي، في تصريح صحافي بتاريخ 22 ديسمبر/ كانون الأول، زيارة وفد البرلمان الأوروبي أخيرا إلى البحرين «وكل ما ينتج عنه من تقارير»، واصفاً الوفد بـ«فاقد الأهلية ليكون طرفاً مساعداً في حل الأزمة».

عبد الله هاشم

وفي 10 مايو/أيار، هاجمت «الأصالة» تجمع الوحدة لفرضه شخصيات غير معروفة، وألمحت إلى عضو التجمع عبدالله هاشم بوصفه «شخصية لها تاريخ طويل في العمل ضد شارع الفاتح، وكانت مصطفة مع المعارضة الطائفية في أحداث التسعينات وما بعدها».

ووصف عبدالله هاشم، على «تويتر» بتاريخ 16 يونيو، قيادة الشيخ عبداللطيف المحمود عريضة شعبية للمطالبة بتغيير السفير الأمريكي توماس كراجيسكي بـ«العملية العبثية»، داعياً المحمود إلى التعقل.

وأعلن المحامي عبدالله هاشم، العضو المستقيل من تجمع الوحدة الوطنية، على حسابه على «تويتر» بتاريخ 22 سبتمبر/أيلول، عزمه إنشاء تيار سني جديد تحت شعار «استقلال القرار».

وفي 30 ديسمبر/أيلول، اعترف العضو في «تجمع الوحدة الوطنية» عبدالله هاشم على «تويتر» بوجود حركة تسمى «30 ديسمبر» تضم «من يريد الدفاع عن حقوق أمتة ووطنه فقط، ويريد أن يبني بنية ضد الإقصاء الطائفي والتهميش الرسمي لـ«الفاتح»».

السلفيون

في تاريخ 26 مايو/أيار، أكدت حسابات موالية للسلطة على «تويتز» مقتل عبدالرحمن عادل حسن الحمد (19 سنة)، نجل خطيب جامع النصف في الرفاع الشرقي، جنوبي العاصمة المنامة، السلفي عادل الحمد، في سوريا خلال المعارك الضارية التي تدور بين قوات الجيش النظامي وفصائل المعارضة التي تضم عديداً من الجهاديين العرب والأجانب.

وخلال شهر يونيو/حزيران، أكد عضو جمعية «المنبر» الإسلامي، الذراع السياسية لتنظيم الإخوان المسلمين في البحرين، محمد خالد «استشهاد الشاب عبدالمنعم علي»، واصفاً إياه بأنه «قائد ميداني في سوريا». كما نشر صوراً له، بالبزة العسكرية، وهو متدرب بأحد الأسلحة الخفيفة.

وفي 21 يونيو/تموز، دعا السلفي عادل الحمد، الذي أعلن عن مقتل ابنه عبدالرحمن (19 عاماً) في سوريا، عناصر الجيش والشرطة في البحرين إلى «توظيف خبراتهم العسكرية في تدريب المقاتلين في سوريا».

وطالب النائب السلفي جاسم السعيد، في شريط مسجل بتاريخ 9 يوليو/تموز باجتماع عاجل لعلماء المسلمين لإصدار فتوى دينية فيما إذا كان الجهاد في سوريا فرضاً أم لا. بدوره، قال السلفي الآخر النائب الشيخ عبد الحلیم مراد، في تصريح صحافي، إن «الكفالة الربانية ظاهرة أيما ظهور في شامنا الحبيبة المباركة».

من جهته، دعا السلفي البارز الأمين العام لـ«حركة العدالة الوطنية» محي الدين خان الحكومة، على حسابه على «تويتز» بتاريخ 16 يوليو، الحكومة إلى «عدم استغلال الطائفة السنية في مواجهة حركة التمرد التي دعت لها المعارضة في 14 أغسطس/آب المقبل (2013)، «على الرغم من تحفظه على توجهات المعارضة أيضاً».

وفي سبتمبر/أيلول 2013 قتل إبراهيم محيي الدين خان، نجل أمين عام جمعية «العدالة» خلال معارك بسوريا.

وقال النائب السابق وعضو جمعية الأصالة السلفية المتشددة حمد المهندي، على حسابه على «تويتز» بتاريخ 17 مايو، إن وفداً من الجمعية زار الضابط المعروف بمسئوليته عن العديد من جرائم التعذيب خلال فترة السلامة الوطنية، مبارك بن حويل.

وأعلنت «الأصالة»، على حسابها على «تويتز» في تاريخ 9 يونيو، مقاطعتها زيارة الوفد النيابي البحريني إلى روسيا، التي قررت بين 15 و21 يونيو 2013، تعبيرا عن غضبها حيال «الموقف الروسي الداعم لنظام بشار الأسد»، مطالبة المجلس بإلغاء الزيارة تماما.

الإخوان

ودعا رئيس شئون الحج والعمرة بإدارة الشئون الدينية لوزارة العدل البحرينية والمنسق العام لشئون بعثة مملكة البحرين للحج، ناصر عبدالله، على حسابه على «تويتز»، دعا إلى تقديم الأموال من أجل «دعم الجهاد في الشام». وأضاف «ليكن شعورنا ونحن نقدم أموالنا لدعم الجهاد في الشام أننا نعتذر بذلك إلى الله، خوفا من أن نكتب مع القاعدين المخالفين»، على حد تعبيره.

وفي 19 فبراير/شباط، أعلنت جمعية «المنبر الوطني الإسلامي» مقاطعتها لجلسة الحوار المقبلة التي عقدت في اليوم التالي، وعللت مقاطعتها، في رسالة إلى وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف خالد بن علي آل خليفة، بـ«التصعيد الجسيم وغير المبرر في الشارع من قبل تيارات تمثلها جمعيات تجلس على طاولة الحوار، حيث تمت الدعوة إلى عصيان مدني».

وقالت الجمعية، في رسالة إلى وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف خالد بن علي آل خليفة، «تفاجأنا بالتصعيد الجسيم وغير المبرر في الشارع من قبل تيارات تمثلها جمعيات تجلس على طاولة الحوار، حيث تمت الدعوة إلى عصيان مدني (...)، إن غيابنا عن الجلسة المقبلة هو رسالة تحذير من أن استمرار استخدام العنف في الشارع لن يفرض علينا الاستجابة إلى مطالب سياسية لا يتم التوافق عليها».

وزعم النائب السابق عن كتلة «المنبر الإسلامي» المقربة من الديوان الملكي والذراع السياسية لجماعة «الإخوان المسلمين» في البحرين، ناصر الفضالة، أن سلطات المنامة قبضت على عناصر من الجيش الأميركي يدرّبون عناصر شيعية على صناعة الأسلحة.

وذكرت صحيفة «الأيام» أن جمعية «المنبر الإسلامي» تبنت حملة على مواقع التواصل الاجتماعي تحت عنوان «ضد حركة تمرد أغسطس ومع شرعية الميثاق»، في إشارة إلى العصيان المدني الذي دعت له المعارضة في 14 أغسطس/ آب 2013.

وتنصل نائب رئيس كتلة المنبر الإسلامي، الذراع السياسية للإخوان المسلمين في البحرين، محمد

العمادي، من علاقة تنظيمة مع التنظيم العالمي للإخوان المسلمين في مصر.

ونقلت صحيفة «البلاد» الصادرة في 28 أغسطس/آب عن العمادي قوله: «لا ننتمي إلى أية توجهات خارجية، ولا تملئ مواقفنا من الخارج، ولا نرتبط بأي ارتباط خارجي، وقراراتنا داخلية ووطنية، ونتخذها في المنبر الوطني الإسلامي».

وفيما يمكن أن يعد اللقاء الأول بين قيادي في التنظيم الدولي للإخوان المسلمين ومسؤول في الحكومة المصرية الحالية التي أعقبت الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين في مصر، استقبل وزير حقوق الإنسان البحريني، صلاح علي، والقيادي في جمعية «المنبر» الإسلامي التي تمثل تيار الإخوان المسلمين في البحرين، وهي عضو في التنظيم الدولي، السفير المصري في البحرين عبدالرحمن عصام عواد أمس بتاريخ 21 أغسطس في مكتبه بالمرافأ المالي، شمالي العاصمة المنامة.

وامتدح صلاح علي الموقف الرسمي المصري تجاه البحرين، قائلاً: «لا يمكن تشويه صورة الموقف الرسمي والشعبي المصري تجاه ما جرى في البحرين».

وكشف مرجع إصلاحي خليجي أن الإمارات، بعد الإطاحة بحكم الإخوان في مصر، وجهت رسالة إلى الحكومة البحرينية مفادها «الوزراء الإسلاميين في البحرين من تنظيم «الإخوان»، وهم: وزير حقوق الإنسان صلاح علي، وزيرة التنمية الاجتماعية فاطمة البلوشي والوزير السلفي غانم البوعيين، يفتحون أعين الإسلاميين في الدول الخليجية الأخرى على المناصب ومواقع التأثير»، مشيراً إلى أن الحكومة الخليجية «تصر على أن زمن تنظيم «الإخوان» وأشباههم من السلف قد ولى، وأن هؤلاء الوزراء يشكلون إزعاجاً لها».

الحراك الوطني المستقل: محمد البوفلاسة

وفي حلقة جديدة من استهداف الناشط محمد بو فلاسة، فقد منعت السلطات القطرية بتاريخ 12 أبريل/نيسان، مجدداً من دخول أراضيها. وقال البوفلاسة، وقال في تصريح صحافي إنه منع للمرة الثانية من دخول الأراضي القطرية لأسباب مجهولة، موضحاً أنه سبق وأن استوضح من وزارة الخارجية البحرينية عن أسباب منعه من دخول أراضي قطر فجاء الرد «بعدم وجود مانع قانوني».

وأعلن مجموعة من الشباب البحرينيين المستقلين، من بينهم البوفلاسة، في بيانه التأسيسي بتاريخ 25 أبريل، تشكيل «الحراك الوطني المستقل» الذي يدعم حلاً في البحرين «يكون أساسه «وثيقة

المنامة» وتقرير «تجمع الوحدة الوطنية» السياسي ونقاط ولي العهد السبعة»، وتبني «وثيقة اللاعنف» ونبذ الطائفية».

اقراء

تبرئة القتلة والمعذبين، القضاء على طريق رئيس الوزراء . النظام البحريني ومرض الخلايا غير المنجلية . الملاعب ساحات إقصاء وملاحقة وكراهية . اعتبرهم الملك البحريني خصوما... حصاد «اغتيال الطفولة» . محاكم طوارئ مبطنة وأحكام خرافية تصل إلى آلاف السنين وتبرئة القتلة . ساحة «بهية العرادي» تشتعل . وراء كل إعلان عن فعالية كبرى، اعتقالات كبرى، ومطاردون يتخطفهم الموت . اقتحام العنابر وضرب السجناء وحرمان من العلاج والماء والثياب الشتوية . المرتزقة والميليشيات المدنية يملأون ساحات القتل.

محاكم وانتهاكات

الفصل السابع

433-360

تبرئة القتلة والمعذبين، القضاء على طريق رئيس الوزراء: ما حد يطبق القوانين عليكم

حسنًا فعل رئيس الوزراء عندما زار المعذب المعروف بن حويل في بيته فور صدور حكم تبرئته، وهنأه بكلمات اختصرت كل اللعبة في البحرين: «جئت لأشكر عمك الطيب.. هذا ولدنا.. وأي شي من القوانين ما حد يطبقها عليكم.. والي يطبقها عليكم يطبقها علينا.. ولا بمسكم شي».

لا داعي للاسترسال في المحاججات والمناكفات إذن، رئيس الحكومة أعلنها صريحة ومتبجحة: لسنا وحدنا فوق القانون، بل جميع أولادنا الذين ينفذون أوامرنا (العمل الطيب). تقرير بسيوني ما هو إلا لعبة إعلامية. تنفيذ توصيات بسيوني ما هو إلا لعبة إعلامية. محاكمة القتلة والمعذبين ما هو إلا لعبة إعلامية. لن يمس أي من المعذبين أو القتلة شيء. وهذا هو ما أسفرت عنه المحاكمات الصورية بالفعل: لم يمسهم شيء.

في هذا التقرير، نرصد حصاد تبرئة القتلة والمعذبين وردود الأفعال خلال 2013.

القتلة البريئون!

9 من الشهداء المقتولين علي يد قوات الأمن، تم تحويل قضاياهم إلى المحاكم. 5 منهم تمت تبرئة قتلهم، و4 آخرين خفضت أحكام قتلهم إلى حد هزلي، وصفته جمعية الوفاق أنه «تحايل في محاكمة القتلة من خلال تغيير وصف وتكييف الجريمة من تهم التعذيب إلى الضرب المفضي إلى الموت».

ففي 24 فبراير، برأت المحكمة شرطين من قضية مقتل علي المؤمن وعيسى عبدالحسن، اللذين قتلوا بالرصاص الانشطاري خلال الأحداث التي شهدتها البحرين في فبراير 2011. الشرطيان لم يحضرا المحاكمة ولم يكن مقبوضًا عليهما، بل مخلى سبيلهما.

محاكم وانتهاكات 363

وفي 12 مارس، تم تبرئة 5 شرطة باكستانيين من قتل الشهيد زكريا العشري، الذي قتل تحت التعذيب المفضي إلى الموت في السجون البحرينية إبان فترة قانون الطوارئ في مارس 2011 .

وفي 26 فبراير، برأت المحكمة الجنائية الكبرى شرطين من تهمة قتل الشهيد فاضل المتروك ، الذي قتل بالرصاص الانشطاري في فبراير 2011. وجاء في قرار المحكمة أن الشرطين «بصفتهم موظفين في وزارة الداخلية أطلقا عياراً نارياً من سلاح «الشوزن» على المجني عليه (المتروك) من دون أن يقصدا قتله، فتسببا له بالإصابات المذكورة في التقرير الطبي والتي أدت إلى موته».

وفي 24 نوفمبر، برأت المحكمة قاتل الشهيد صلاح عباس، الباكستاني الجنسية. وذلك في قضية القتل بواسطة طلقة رشية من سلاح الشوزن في 19 أبريل/ نيسان 2012. وقالت إنها ترى أن «إسناد الاتهام غير جدير باطمئنانها وثقتها».

وفي 26 مايو، خففت المحكمة الحكم عن قاتل هاني عبدالعزيز من 7 سنوات إلى 6 أشهر. وكان الشرطي المدان قد أطلق على عبدالعزيز 4 طلقات نارية من مسافة مترين تقريباً، بينما كان يختبئ في إحدى المباني قيد الإنشاء بعد تفريق تظاهرة في البلاد القديم آذار/ مارس 2011.

وفي 29 سبتمبر، خففت المحكمة حكم قاتلي الشهيد علي صقر من 10 سنوات إلى سنتين فقط. قتل تحت التعذيب المفضي إلى الموت في السجون البحرينية إبان فترة الطوارئ في مارس 2011.

وفي 21 أكتوبر، خففت المحكمة حكم الشرطي قاتل علي مشيمع، أول ضحايا الاحتجاجات، من 7 سنوات إلى 3 سنوات فقط. أقر في تحقيقات سابقة أنه أطلق طلقة من سلاح «الشوزن» على المجني عليه. وقد أكد الطبيب الشرعي أن سبب وفاة مشيمع هو طلقة «شوزن» تسببت بتهتكات في الرئة اليسرى ونزيف.

وفي 27 أكتوبر، خففت المحكمة العقوبة عن شرطين أدينا بقتل الشهيد عبد الكريم فخرابي من 7 سنوات إلى 3 سنوات فقط. وذلك في قضية الاستئناف المقدم من شرطين من جهاز الأمن الوطني اللذين أدانتهم محكمة الدرجة الأولى بتعذيبه حتى الموت.

شهداء بلا قضية قتل

تقرير لجنة تقصي الحقائق رصد 28 حالة قتل لمواطنين بحرينيين استشهدوا علي يد قوات الأمن خلال الفترة بين فبراير ومارس، لكن 20 من هذه الحالات لم يتم تحويلها إلى المحاكم حتى الآن.

الشهداء الذين لا تزال حالاتهم غير محالة للقضاء هم: حسن مكي، جابر العلويات، جواد شملان، عزيز عياد، عبدالرضا بوحמיד، بهية العرادي، جعفر معيوف، محمود أبوتاكي، علي خضير، أحمد فرحان، جعفر محمد سلمان، عيسى رضي، أحمد عبدالله حسن، مجيد عبدالعال، السيد أحمد شمس، عيسى محمد علي، خديجة ميرزا، السيد حميد محفوظ، جعفر حسن يوسف، عبدالرسول الحجيري.

وكانت النيابة قد انتهت تحقيقها في بعض هذه الحالات إلى أن «أفراد قوة الدفاع تصرفوا على ما يبدو وفقاً للقانون» وأغلقت القضية كما في حالة الشهيدة بهية العرادي وعبد الرضا بوحמיד. بينما قالت أنه «لم يعترف أي ضابط بإطلاق النار على القتيل» فيما يخص الشهيد أحمد فرحان. ولم تأخذ إجراء أو تحقق في قضايا الآخرين.

المُعذَّبون بلا مُعذِّب

لم تثبت المحكمة التهمة على أي من القضايا المتعلقة بالتعذيب، من تلك القضايا المشهورة والمعروفة، والتي أثارت صدى واسعاً في الأوساط العالمية والمنظمات الحقوقية، قضية تعذيب الكادر الطبي المعتقل إبان فترة قانون الطوارئ، وتعذيب الصحافية نزيهة سعيد. الخلاصة: لم يتم تعذيب أحد.

ففي 1 يوليو، برأت المحكمة ضابطين تورطاً بتعذيب أطباء أثناء اعتقالهم خلال العمل بالأحكام العرفية في مارس 2011. الضابطان هما مبارك بن حويل وأحد أعضاء العائلة الحاكمة نورة آل خليفة.

وفي 23 يونيو، أبدت محكمة الاستئناف حكم براءة ضابطة متهممة بتعذيب الصحافية البحرينية نزيهة سعيد، التي اتُهمت باستعمال القوة مع سعيد، وأحدثت بها الإصابات الموصوفة في التقرير الطبي، وذلك أثناء اعتقالها خلال فترة الطوارئ في مارس 2011.

لكن الأكثر استخفافاً وتأكيدياً على الهزل القضائي في البحرين، كان الحكم الذي صدر في 30 ديسمبر، الذي برأت فيه المحكمة ضابطاً من صفح مواطن في حادثة معروفة صورتها كاميرا فيديو تم نشره محلياً ودولياً، أظهر رجلاً بحرينياً يحمل ابنه على يده يتحدث لرجل أمن قبل أن يقوم الأخير بصفعه على وجهه في الشارع. الفيديو أثار موجة تعليقات ساخطة لدى نشره العام الماضي 2012.



9 من الشهداء المقتولين علي يد قوات الأمن، تم تحويل قضاياهم إلى المحاكم. 5 منهم تمت تبرئة قتلتهم، و4 آخرين خفّضت أحكام قتلتهم إلى حد هزلي.

المحكومون الأحرار

لا يقف الاستخفاف عند هذا الحد من الأحكام الهزلية، بل إنه حتى مع صدور الأحكام، فإن هؤلاء المحكومين يتم أخذهم إلى (سجن كبار الشخصيات) في مركز المحافظة الجنوبية، يقضون فيه ساعات محدودة فقط خلال اليوم، فيما يمكنهم الخروج طوال النهار والعودة إلى النوم ليلاً فقط، أو حين يتم الاتصال بهم.

فقاتل الشهيد علي مشيمع الذي لم تعلن الداخلية حتى اسمه هو (حسن خيربي)، يقضي في (سجن كبار الشخصيات) بعض الوقت الاستجمامي، فيما يقضي طوال يومه خارج السجن، وقد تمت إعادته لعمله وأعطى مكافأة مالية قدرها 5000 دينار من قبل وزير الداخلية، تكريماً على تفانيه وإخلاصه وجهوده التي بذلها في عمله، وتعويضاً له عن تحمّله عناء (المحاكمة).

أما قاتلا الشهيد فخراوي، التابعان إلى جهاز الأمن الوطني، فلم يتم سجنهما حتى الآن، بل على

العكس من ذلك تم إرجاعهما إلى العمل.

حماية السراق والنهبين

في 17 يونيو خفضت محكمة الاستئناف العليا عقوبة متهمين بسرقة وإتلاف أسواق «24 ساعة»، وهو محل تم استهدافه ضمن سلسلة محلات مملوكة لرجل أعمال شيوعي، تم خفض حكمهما من السجن سنتين إلى الحبس 6 أشهر. فيما لم يصدر أي تعليق من النيابة العامة بشأن باقي المتهمين، وبينهم عسكريين. وكانت النيابة العامة وجهت إلى المتهمين أنهما في ليلة (25 يناير 2012) سرقا، مع آخرين عسكريين وآخرين مجهولين، المنقولات والمبالغ النقدية المملوكة لأسواق «24 ساعة»، وذلك عن طريق الإكراه الواقع على البائع بالضرب بأيديهم، وتمكنهم بتلك الوسيلة القسرية من إتمام السرقة والفرار بالمسروقات.

منع زيارة مقرّ التعذيب

الحدث الأكثر إحراجاً للنظام البحريني فيما يتعلّق بحمايته للمعدّبين والمنتهكين، هو منع زيارة مقرر الأمم المتحدة الخاص بالتعذيب خوان مانديز للمرة الثانية منذ 2012. وصرّح مانديز: «ناقشنا زيارة أخرى واتفقنا على مايو 2013 موعداً للزيارة، ومجدداً في غضون أسبوع أو أكثر قبل موعد الزيارة المفترضة، تلقيتُ رسالة لتأجيل الزيارة، ولم يقولوا أبداً إنها ألغيت، ولكن عملياً ألغيت لأنهم لم يقبلوا إعطائي موعداً آخر برغم إصراري عليه».

عشرون عضواً بالكونغرس الأمريكي، وقّعوا خطاباً لملك البحرين، «اعتبروا أن تأجيل الزيارة يتعارض مع التزامات البحرين الدولية»، وعبروا فيه عن خيبة أملهم من منع مانديز زيارة المملكة، مشيرين إلى أنها المرة الثانية التي تتم دعوة مانديز إلى البحرين كي يقوم بعمله المهم، ومن ثم تسحب هذه الدعوة.

مسؤول دائرة الحريات وحقوق الإنسان في جمعية «الوفاق» السيد هادي الموسوي رأى «أن تأجيل زيارة المقرر الخاص بالتعذيب «يشير إلى خشية السلطة من النتائج التي قد يخرج بها هذا المقرر، والتي ستدين استمرار التعذيب الممنهج في البحرين».

خيبة أمل بسيوني

رئيس لجنة «تقصي الحقائق» محمود شريف بسيوني، صرّح في 3 يناير 2014، فيما يتعلّق بمحاكمة القتلة والمعدّبين، أن «النائب العام نفذ إحدى التوصيات بإنشاء نيابة خاصة لمتابعة ما جاء في التقرير بخصوص أعمال التعذيب والقمع، والنظر على وجه التحديد في حالة وفاة 5

محاكم وانتهاكات 367

أشخاص تحت التعذيب. لكن لم يصدر حتى الآن أية معلومات نهائية ترضي التوقعات، ولم يتم إلا محاكمة شخص واحد عن قتل أحد الخمسة»، مذكراً بأن «جانب الاتهام في هذه القضية كان ضعيفاً والعقوبة غير ملائمة مع الجرم، وكان هذا موضع استياء شديد من المجتمع المدني الدولي ومنظمات حقوق الإنسان، وكذلك عدم المتابعة الجدية والمحاكمات الصارمة، لحوالي 300 شخص تعرضوا للتعذيب والقمع».

وتابع «هذا كان سبباً لإثارة الضيق والشكوك في البحرين والخارج منذ عامين وأدى إلى التشكيك في نوايا الحكومة».

حصاد الخلايا:

النظام البحريني ومرض الخلايا غير المنجلية

بلا استثناء أو إبداع، فإن الأنظمة الاستبدادية جميعها، تبرّر قمعها المجرم للاحتجاجات الشعبية، التي تهدّد سلطتها وجبروتها، بحجتين ثابتتين لا تتغيران ولا تتبدلان؛ مفادهما أنه ليس هناك محتجون، بل: (1) إرهابيين. (2) متورطون في أجندة خارجية. النظام البحريني سباق في هذا منذ خمسينات القرن الماضي.

ومنذ أعوام ثلاثة، هي عمر ثورة 14 فبراير، كلما وجد النظام البحريني نفسه في ورطة أمام حلفائه الغربيين، الذين لا تقنعهم مزاعمه الواهية، خصوصاً مع خلوص تقرير لجنة تقصي الحقائق إلى عدم ثبوت وجود تدخل إيراني في أحداث 14 فبراير 2011، ومع استشرأب الأزمة السياسية المتجذرة، والمطالب الوطنية الحضارية، لجأ إلى اختلاق دليله المستهلك؛ الكشف عن خلية/ تنظيم إرهابي جديد:

- (1) يعمل بتوجيه ودعم إيرانيين.
 - (2) عناصر متدربة في إيران/ لبنان/ العراق على التفجيرات والاعتقالات.
 - (3) يهزّب/ يخزّن أسلحة ومتفجرات.
 - (4) يخطط لقلب نظام الحكم/ تفجير منشآت/ اغتالات.
 - (5) عناصر داخل البحرين وخارجها: لندن/ العراق/ إيران/ لبنان.
- السيناريو ذاته لم يتغيّر، الخلايا المحسوبة على إيران منذ ثمانينات القرن الماضي، الجدول التالي يتضمّن قائمة بأسماء الخلايا منذ خمسينات القرن الماضي حتى نهاية 2013.

محاكم وانتهاكات 369

الرقم	الاسم الذي عرفت به الخلية	السنة
1	خلية هيئة الاتحاد الوطني	1956
2	خلية الجبهة الشعبية	1965
3	خلية الشعبية	1973
4	خلية الانقلاب	1981
5	خلية جمعية التوعية الاسلامية	1983
6	مجموعة المنامة	1988
7	تنظيم الشهيد الشيخ جمال العصفور	1981
8	خلية شباب المنامة	1988
9	خلية الجمري	1988
10	نظيم الـ16	1997
11	خلية حزب الله	1996
12	تنظيم "خميسوه"	2008
13	خلية شباب بني جمرة	2009
14	خلية الحجيرة	2009
15	خلية "على نفقة الدولية"	2010
16	خلية أمل	2011
17	خلية "شكوري"	2011
18	خلية قضية الرموز الـ21 (الجمهورية)	2011
19	خلية قطر	2012
20	خلية الـ5 طن	2012
21	خلية العكر	2012
22	خلية "14 فبراير"	2013
23	خلية 30 ديسمبر	2013

خلال العام 2013، تم الاعلان عن خليتين جديدتين، شملت كل واحدة منهما حزمة كبيرة من القضايا التي لا علاقة لأحدهما بالآخر، إلا بمقدار ما يدسّم به النظام رواياته المزعومة.

قضية خلية «14 فبراير»

الوضع هو كالتالي: الذكرى السنوية الثانية لـ 14 فبراير تقترب، تم الإعلان عن حزمة من الفعاليات الاحتجاجية والمسيرات بشكل يومي، استعداداً لذكرى انطلاق الثورة. «ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير» يدعو إلى إضراب عام في ذلك اليوم، وعصيان مدني، ومحاولة العودة إلى دوار اللؤلؤة، الذي شكّل معقل الاحتجاجات، فيما دعت المعارضة السياسية إلى تعليق المعاملات الاقتصادية مع الحكومة. النظام بدوره شنّ حملة استباقية منذ يناير، تضمنت قمع المسيرات اليومية في المناطق المختلفة، ومدهامات ليلية واعتقال عدد من النشطاء والمدنيين.

عشية 14 فبراير، تظاهر الآلاف رافعين أعلام البحرين وشعارات مناهضة للسلطة في عدد كبير من مناطق البحرين، تم قمع جميع التظاهرات في كافة مناطق البحرين التي شهد بعضها مواجهات. نتج عنها سقوط الشهيد الطفل حسين الجزيري (15 عام)، بعد إصابته بطلقة من سلاح الخرطوش في مواجهات مع الشرطة في منطقة الديه القريبة من الدوار.

من جهة أخرى، كانت الدعوات الشعبية لمقاطعة جائزة البحرين الكبرى لسباقات، الفورملا1، التي بدأت تحمى وتيرتها، الجدل الإعلامي حول الأطراف المشاركة والممتنعة، قضية الشعب البحريني تعود إلى الأضواء مجدداً.

وكعادة النظام في محاولته قلب المعادلة الإعلامية والدولية من التعاطف مع الشعب إلى جهته، كان لا بد من توظيف اللعبة القديمة والمشهورة ذاتها: ليس هناك محتجين، بل (1) إرهابيين. (2) يعملون وفق أجندة خارجية. وهذا لا يتم إلا بالإعلان عن خلية أو تنظيم.

لكن الجديد، أن الخلية/ التنظيم الذي تم الإعلان عنه للمرة الأولى في 19 فبراير، لم يقف هنا، بل تم توسعته ليضاف إليه كل ما أتى لاحقاً حتى نهاية سباقات الفورملا، حيث إن الإعلام العالمي موجه نحو البحرين في هذه الفترة. كل من اعتقل خلال هذه الفترة أدرج تحت نفس الخلية، لكن بمسمى قضية مختلفة. صارت الخلية حاوية قضايا مختلفة ومتنافرة لا يربط بينها أي شيء، عدا رواية الداخلية التي تريد أن تراكم ما تدسّم به روايتها؛ لتجعلها تبدو وكأنها شيء حقيقي.

الخلية الحاوية

في 12 يونيو أعلنت الداخلية أنها «حددت هوية تنظيم «14 فبراير» الإرهابي، والقبض على عدد من القياديين الميدانيين والمنفذين». أي أن ملزمة الحاوية استغرقت قرابة 4 أشهر. ما هي القضايا التي وضعها النظام في حاوية خلية «14 فبراير»؟



رئيس الأمن العام البحريني طارق الحسن أعلن عن إحباط قوات الأمن العام «مفعول سيارة مفخخة» واقفة بساحة في منطقة الحورة، و«محاولة تهريب عدد من المطلوبين إلى خارج المملكة»

أولاً: في 19 فبراير/ شباط أعلنت الداخلية الكشف عن خلية تضم أكثر من 12 عنصراً بحريينياً وأجانبياً يسعون لتأسيس ما يسمى بـ«جيش الإمام» (عرفت أيضاً بخلية بو ناصر) بهدف استهداف مواقع حساسة عسكرية ومدنية، إضافة إلى شخصيات عامة داخل البحرين، تعود، وفق ما أعلنت إلى 19 يناير، وتتضمن قيام بعض عناصرها بالتدرب على الأسلحة والمتفجرات، بهدف الإخلال بالأمن العام، وتعريض سلامة الوطن للخطر. المتهمون (3 منهم تم احضارهم من خارج البحرين) هم: السيد فيصل جميل «36 عاماً»، ومازن منصور أحمد «36 عاماً»، وعلي رياض حميد «35 عاماً»، وهيثم محمد إبراهيم الحداد «35 عاماً»، والسيد سعيد علي ناصر علوي «33 عاماً»، والسيد محمود مهدي محسن «32 عاماً»، وعلي يوسف السماهيحي «28 عاماً»، وعلي جعفر علي الحايكي «27 عاماً».

ثانياً: قضية تفجير عدد من أجهزة الصراف الآلي التابعة لعدد من البنوك) في البحرين، وفق ادعاء الداخلية، خلال فبراير 2013. تم القبض على المتهمين في القضية: أحمد نجف محمد «24

عاماً»، وعلي نجف محمد «20 عاماً».

ثالثاً: قضية إشعال النار في (سيارة) على شارع الشيخ حمد، بدوار 18 في مدينة حمد، بتاريخ 14 فبراير 2013، وفق ادعاء الداخلية. المتهمون: مرتضى عباس عبدالهادي «19 عاماً»، وحسن مهدي عباس «19 عاماً»، وعلي حسين عبدالرضا «18 عاماً»، والسيد ضياء محمد علوي الحلبي «18 عاماً»، وعبدالله حسين علي «18 عاماً».

رابعاً: قضية التفجير الذي ادعت الداخلية وقوعه في قرية الدير بتاريخ 17 مارس 2013، والناجم عن زرع قنبلة محلية الصنع، أدى انفجارها إلى إصابة عامل آسيوي بعد أن حركها بيده. المتهمون: محمد علي عبدالله «26 عاماً»، وحسن علي حسن «25 عاماً».

خامساً: حرق سيارة ووضع جسم غريب أمامها، وفق ادعاء الداخلية، قبل سباقات الفورملا، وذلك على شارع الزلاق، بتاريخ 28 مارس 2013، وإضرار النار في سيارة بالقرب من الإشارة الضوئية المؤدية إلى شارع الفورملا1، بتاريخ 1 أبريل 2013. المتهمون: حسن محمد حسن العصفور «20 عاماً»، وحسين مهدي علي جاسم «19 عاماً»، وحسين عبدالأمير حبيب «18 عاماً»، وسليمان حبيب علي إسماعيل «18 عاماً».

سادساً: ما ادعته الداخلية بتفجير سيارة بالقرب من المرفأ المالي، باستخدام قنبلة محلية الصنع بتاريخ 14 أبريل 2013. المتهمون: رضا عبدالله الغسرة «25 عاماً»، وحسين مهدي علي «19 عاماً»، وسليمان حبيب علي «18 عاماً».

سابعاً: ما ادعته الداخلية بـ(التخطيط) لتفجير قنبلة محلية الصنع أثناء (جائزة البحرين الكبرى لسباقات الفورملا 1) بتاريخ 20 أبريل 2013. المتهمون: ريحانة السيد عبدالله سلمان «38 عاماً»، ونفيسة محسن العصفور «31 عاماً»، وعباس إبراهيم أحمد العصفور «23 عاماً».

ثامناً: ما ادعته الداخلية بشأن مجموعة كانت تخطط لأعمال إرهابية تستهدف مواقع معينة، ومن بينها مركز الخدمات الأمريكية بالجفير. المتهمون: صادق علي سلمان «43 عاماً»، ومنير حبيب سعيد «31 عاماً»، ومحمد جعفر ناصر «31 عاماً»، وعلي حسين أحمد الحاجي «30 عاماً».

التنظيم الفاشل في الإرهاب

الإرهاب المعلن عنه وفق رواية الداخلية، لا يتجاوز أن يكون (على افتراض وقوعه أصلاً) مجموعة من الأعمال التخريبية الصبائية المتخبطة، والتي من المضحك نسبتها إلى جهة (إرهابية منظمة)، فضلاً عن تنظيم بالمستوى الذي ادعته الداخلية، فهو أقرب إلى أن يكون تنظيمًا فاشلاً وضعيفاً، ولا يعرف ماذا يريد، ولا ماذا يفجر، ولا كيف يوجه أهدافه، لكن رغم هذا، فإن النظام البحريني يرى أن حرق سيارة هنا أو تخريب صراف بنك هناك (في حال حدوثه) هي جرائم إرهابية كبيرة تحتاج إلى تدريب وتنسيق ودعم من الخارج!!

فالداخلية أعلنت أن «عدد من قيادات التنظيم تتخذ من لندن مقراً لها ويتنقلون بين إيران والعراق ولبنان للحصول على الدعم المادي والمعنوي والتدريب على الأسلحة». كما أعلنت أن مهام مسؤولي التنظيم بالخارج هي «التنسيق بين أجنحة التنظيم والتواصل مع بعض القيادات المسؤولة في إيران حيث يتلقون وبشكل مباشر الدعم المادي والتوجيهات الميدانية»!

ولا بد للنظام من تبرير اعتقاله للنشطاء المعروفين بممارسة نشاطهم السلمي العلني: «كما تم القبض على عدد من القياديين الميدانيين والمنفذين بالتنظيم، المتورطين في هذه القضايا وغيرها، والتي تمثلت في جرائم إرهابية خطيرة، وهو الأسلوب الذي ينتهجه هذا التنظيم، رغم ما يدعيه هؤلاء من الالتزام بالسلمية في حين أن جرائمهم أدت إلى إرهاب وترويع المواطنين والمقيمين، بدءاً من أساليب قطع الطرق وإشعال الإطارات إلى استخدام القنابل الحارقة «المولوتوف» بشكل مكثف وخطير وصولاً إلى صناعة واستخدام الأسلحة والمتفجرات».

وفي الخلاصة التي يريد النظام تثبيتها، وهي تأكيد ما لم يثبتته تقرير تقصي الحقائق، وما لم يقتنع به حتى حلفاؤه، يختتم: «وفي ضوء ما تم عرضه، يتضح أن للتحرير والدعم الخارجي الذي وفرته قيادات دينية وسياسية متطرفة في الخارج والداخل أيضاً، الدور الأكبر في وقوع أعمال إرهابية، عبر تفجيرات تتطابق في نوعيتها وأسلوبها مع الأعمال الإرهابية التي تشهدها العراق، وهو ما تبين من الأدلة والاعترافات التي أثبتت وجود تدخل من جانب كل من إيران وحزب الله اللبناني وكذلك قيادات متطرفة بالعراق في شؤون الأمن الداخلي البحريني».

المضحك أن الحلفاء الغربيين، رغم إدانتهم لأعمال العنف والمواجهات، لكن لم يبد أي منهم تفاعلاً مع ما يطرحه النظام البحريني من قصص الخلايا والتنظيمات.

الأحكام الصادرة في قضية «14 فبراير»

في 29 سبتمبر/ أيلول أصدرت المحكمة، الموكل إليها النظر في قضية «خلية 14 فبراير»، أحكاماً تصل إلى 430 سنة على المتهمين الخمسين (49 رجل وامرأة)، تراوحت مدة السجن بين 5 و 10 و 20 سنة.

وقبل بدء الجلسة، حضر 4 محامين، وذكروا بأن موكلهم يرفضون المثول أمام المحكمة، لأن رئيسها كان قاضياً في المحاكم العسكرية أيام فترة الطوارئ (السلامة الوطنية)، وهي التي وجه تقرير بسيوني انتقاداً مباشراً لها. المتهم الوحيد الذي حضر الجلسة نزع قميصه لعرض آثار التعذيب الذي تعرض له، مشيراً إلى أن رئيس النيابة الذي حقق معه هدده بمسدس فرد أثناء التحقيق.

وفي شهر أغسطس/ آب، انسحب من جلسة المحاكمة ستة من أصل تسعة محامين عن هذه القضية، بسبب عدم الاستجابة لطلبهم، السابق في رد الهيئة القضائية، بسبب عدم صلاحيتها النظر إلى الدعوى، مؤكداً أن شاهد الإثبات الوحيد في المحكمة هو الجلاد محمد خالد السعيد، الذي وصف المتهمين بـ«الإرهابيين» ولم يتقدم بدليل مادي سوى كلمة «المصادر السرية»، ولم يستطع الإجابة على أسئلة المحامين المتعلقة بتفاصيل القضية، فكان يقول «سترونها في محضر التحقيق أو يقول نسيت أو مصادر سرية»، كما أن بعضها تناقض مع إجاباته في النيابة العامة.

الأحكام التي صدرت هي: السجن المؤبد لأربعة من المتهمين هم: عقيل جعفر أحمد محمد، وميرزا محمد علي عيسى رمضان، وسيد جعفر كاظم جعفر العلوي، وعلي يوسف علي السماهيجي، والسجن 15 عاماً لكل من: علي رياض حميد صنقور، وجعفر يحيى علي حسين، ومازن منصور أحمد حسن الونة، والسيد سعيد علي ناصر العلوي، وسيد محمود مهدي حسن فضل، وعبد القادر درويش أحمد سبت، والبراءة لـ 11 آخرين.

الوفاق: خلايا الهروب من المطالب الشعبية

وفي تقرير خاص نشرته جمعية الوفاق المعارضة خلال شهر فبراير، وبعد الإعلان عن خلية «جيش الإمام»، قالت إن «عشرات التنظيمات والخلايا التي اختلقتها النظام في البحرين طوال السنوات الماضية، كان لها هدف واحد، محاولة لجم الحراك الشعبي وتكبيد يد النشطاء والمناضلين من أجل الديمقراطية، لكن الأيام كفيلة بأن تكشف أن تلك التنظيمات لا تتجاوز كونها أوهام اختلقتها العقلية الأمنية الانتقامية».

واتهم التقرير النظام أنه «يتعامل مع هذه الخلايا كملجأ ومهرب من الضغوط الشعبية والدولية المتواصلة للاستجابة لمطالب الغالبية السياسية من شعب البحرين بالتحول نحو الديمقراطية وتمكينه من إدارة شؤون بلاده». مشيراً أن الإعلان عن تنظيم أو خلية، هي سياسة انتهجها النظام البحريني طول العقود الخمسة الماضية، ما يدل على تخبط تعاني منه الأجهزة الأمنية.

ويضيف: «كانت من أولى الخلايا التي بدأ النظام في استخدام طريقة اتهامها بالتآمر لمطالبتها بالديمقراطية، هي ما قبل استقلال البحرين، وكانت لقادة هيئة الاتحاد الوطني في ديسمبر 1956، وجاء على خلفية اجتماع هؤلاء القادة الوطنيين الذين شكل اجتماعهم تحت هذه الهيئة اجتماع تاريخي شعبي موحد ضم جمهوراً من الطائفتين الشيعية والسنية للمطالبة بإصلاحات سياسية في الجهاز الإداري والجهاز القضائي وانتخاب مجلس شعبي تمثيلي».

يومها اتهم قادة الهيئة بالتحضير لمحاولة اغتيال الحاكم «بغية الاستيلاء على الحكم بالقوة»، إلى جانب تجيش الرأي العام في البحرين، والإخلال بالأمن العام، وهي تهم تشابهت مع تلك التي وُجّهت لأعضاء الخلايا والتنظيمات التي أُلصقت بمعارضين في سنوات لاحقة، وفق ما يذكر تقرير الوفاق.

ويختم التقرير متوقفاً عند التهم المشتركة لخليتي عام 1956 ولاحقاً 2013، إذ وُجّهت لقيادات الهيئة تهمة «إدخال المنظمات العسكرية تحت ستار منظمة كشفية يراد بها أن تكون نواة للجيش الذي ينوون تشكيله للإطاحة بالحكومة الشرعية»، فيما اتهم أفراد الخلية التي أعلن عنها وزير الداخلية البحريني راشد بن عبدالله آل خليفة في 16 شباط/ فبراير 2013، والتي عُرفت بخلية «بو ناصر» بأنها تهدف إلى «تشكيل خلية إرهابية كنواة لما يسمى جيش الإمام».

وأُرفق التقرير بجدول عن بعض الخلايا والتنظيمات التي أعلن عنها النظام في البحرين في السنوات الماضية.

خلية 30 ديسمبر

في 30 ديسمبر أعلنت السلطات البحرينية إحباط 4 عمليات وصفتها بـ«الإرهابية» خلال يومي 28 و29 ديسمبر. رئيس الأمن العام البحريني طارق الحسن أعلن عن إحباط قوات الأمن العام «مفعول سيارة مفخخة» واقفة بساحة في منطقة الحورة، و«محاولة تهريب عدد من المطلوبين إلى خارج المملكة»، و«محاولة إدخال متفجرات وأسلحة وذخائر إلى مملكة البحرين»، و«ضبط مستودع متفجرات وذخائر في القرية».

وأوضح أن مجموع المضبوطين في القضايا الأربع 17 شخصًا 13 منهم من المطلوبين أو صدرت بحقهم أحكام قضائية، وقد ضبطوا على قارب في عرض البحر، وواحد يحمل الجنسية السعودية. وعرض تصوير فيديو لعملية ملاحقة القارب وتوقيفه بواسطة قوة تابعة لخفر السواحل. وأشار الحسن إلى تنفيذ خطة انتشار أمنية واسعة في البحر والبر أسفرت عن ضبط العمليات المذكورة.

كما أعلن أيضًا عن ضبط قارب في المياه البحرينية كان يحمل على متنه متفجرات تم شحنها بواسطة «بانوش» آت من العراق. اتهم الحسن بحرينيًا مقيمًا في العراق دون أن يكشف عن اسمه. كما اتهم أيضًا قوات الحرس الثوري الإيراني بتدريب البحارة الذين ضبطوا على القارين.

لكن على خلاف ضبط قارب المطلوبين الـ13، فإنه لم يعرض فيديو لعملية ضبط القارب الآخر الذي زعم أنه يحمل متفجرات.

إيران بدورها نفت الادعاءات الحكومية بقيامها بتدريب معارضين بحرنيين بعد ساعات من اتهامها. داعية البحرين إلى حوار جاد بين جميع الأطراف.

البحرين وأمريكا: إيران تتفاوض بنية سيئة

الأقوى في تناول حدث الخلية الأخيرة المزعومة، هو ما أثاره الباحث جستن غينغلر، الكاتب في صحيفة أبحاث الشرق الأوسط. أشار غينغلر إلى أن مزاعم الحكومة البحرينية بأن نشطاء المعارضة يعملون لتحقيق رغبة إيران وطموحاتها الإقليمية، وفق ما أكده الملك بأن «المطالب المشروعة للمعارضة قد سرقتها عناصر متطرفة لها علاقات مع حكومات أجنبية في المنطقة»، لم تقنع الحلفاء الغربيين على مدى الأعوام الثلاثة الماضية، لعدم وجود أدلة مقنعة في الواقع، وأن «ما كانت تحتاجه البحرين هو حجة دامغة»، فكان ادعاء البحرين الأخير «أنها أحبطت حوالي 34 عملاً إرهابياً في نفس الوقت، والمتورط ليس إيران وحدها بل أيضًا أفراد شيعة من مناطق مختلفة». يرى غينغلر أن رسالة يراد إيصالها: «انظروا، الدولة توفر لهم سبل العيش، ولكنهم يتعاونون مع حكومات أجنبية».

غينغلر أيضًا وجد غريبًا ومغر «أن تقوم مجموعة تدربت على يد قوة خاصة شبه عسكرية في إيران بالإبحار نحو شاطئ كُرانة في منتصف فترة ما بعد الظهر - بدلًا من الإبحار، مثلًا، في الليل - والشيء المغربي الآخر، هو إبحار زورق آخر بطريقة واضحة جدًا في الاتجاه المعاكس في نفس الوقت الذي تمت برمجة الزورق الآخر على الوصول فيه. من ناحية أخرى، فإنه ليس من

المتصور أن يكون هناك محاولة لتهريب أسلحة إلى داخل البلاد وفي الوقت نفسه يخرج الهاربون من ذلك البلد».

وأشار إلى أنه في صحيفة الوطن، نُشر الخبر تحت عنوان «إيران تواصل التخريب رغم المفاوضات النووية»، وهي تحمل رسالة ثانية تقول للحلفاء الغربيين: «أن إيران تتفاوض بنية سيئة عبر مواصلة تدخلها في شؤون الخليج العربي في الوقت الذي تدعي فيه أنها تريد السلام والتعاون الدولي». وبالتالي، فقد تكون رسالة إلى ألبوت أبرامز، المسؤول الجديد عن ملف الشرق الأدنى وأفريقيا الشمالية في مجلس الأمن القومي الأمريكي، والذي تغيرت لهجته بشكل ملحوظ في انتقاد الملك حمد في نهاية 2013.

حصاد الرياضة: الملاعب ساحات إقصاء وملاحقة وكرهية

في كل زاوية في البحرين ثمة يدٌ للعبث السياسي، والسطوة الأمنية. والبداية دوماً تأتي من عام التحوّلات: 2011م. ولم يكن مفاجئاً في ظل ذلك أن يصل الأمر إلى المجال الرياضي، فتمتد إليه القبضة المقيتة التي طالت نجوماً دوليين، وعلى صعيد أكثر من لعبة رياضية. لقد تمّ إيداع هؤلاء النجوم في غياهب السجون، وصُبت عليهم العذابات وكل أشكال المهانة والإذلال. وفي حين أفرج عن بعضهم، فإن كثيراً منهم لازال يقضي عمره خلف القضبان. ومن المعروف بأنّ قسماً كبيراً من الرياضيين هم في حكم المطلوبين والمطاردين، وهناك من يمضي مصيره نحو المجهول.

لم تقتصر حكايات الرياضيين على الاستهداف الأمني والملاحقات، بل إن المسألة - بطبيعتها العدوانية - تعدت حدود القيد والسجن الجسدي، لتشمل الاستهداف المعنوي والإقصاء عن الاستحقاقات المهنية، تماماً كما هو الحال في العديد من قضايا تصفية الحساب التي تنتشر في هذه البلاد وفق قاعدة الانتقام، والقتل الناعم. وفي كل ذلك؛ يدفع الوطن الثمن الأكبر، وفي كل القطاعات، فضلاً عن انعكاسات ذلك على النسيج الاجتماعي واهتزاز مقومات التعايش والشراكة البعيدة عن نزعات الذات الشخصية للمسيطرين على القرار، ونزعات المذهبية، والتمييز البغيض، وبعيداً عن معايير الكفاءة أيضاً.

خليجي 21 هروب إلى الأمام وطمس نجوم..

لم يتأخر الموعد. إنه يوم الخامس من شهر يناير من العام 2013م، يوم انطلاق بطولة كأس الخليج الحادية والعشرين في العاصمة البحرينية المنامة، بدلاً من إقامته في العراق حسبما كان مقرراً لها، وهو الأمر الذي أزعج الساسة العراقيين والرياضيين على حدّ سواء. وفي المقابل، فقد أسعد قرار نقل البطولة السلطة البحرينية ومواليها. وليس من المستعصي معرفة الأسباب الداعية لهذا الابتهاج، في سياق الطأفنة الممنهجة التي تحكم المنطقة، والبحرين على وجه الخصوص.

هذا الحدث الرياضي الكروي يُعتبر الأبرز والأشهر على مستوى الرياضة الخليجية. فالجماهير تحجّ إلى العاصمة التي تحتضنها، وتسلط الأضواء على البلد المضيف. لذلك، كان من صالح النظام السياسي البحريني أن يستضيف هذه البطولة، حيث يمكنه بذلك «الهروب إلى الأمام» والتخلص من الصخب الإعلامي الذي يلاحقه على خلفية ما يجري في البلاد من احتجاجات وانتهاكات.

السيد محمد عدنان: حدث خليجي 21

كانت القصة الأبرز في هذا الحدث هو استبعاد النجم المعروف السيد محمد عدنان - المحترف في صفوف فريق «العربي» القطري - عن قائمة المنتخب الذي يُمثّل بلده في البطولة. والمعروف أن عدنان كان ضمن قائمة المغضوب عليهم لدى أجهزة الأمن على خلفية مشاركته في احتجاجات دوار اللؤلؤة عام 2011م.

وقد بدأت حكاية الاستبعاد على نحو مثير. في البداية، أبدى رئيس الاتحاد البحريني لكرة القدم، علي بن خليفة، حُسن النية في استدعاء اللاعب ومشاركته المنتخب، وذلك من خلال تصريحٍ شهير قال فيه: «سيد عدنان ولدنا».

وبالفعل، فقد أُستدعي اللاعب عدنان إلى صفوف الفريق، وخاض معه معسكراً تدريبياً في مصر، بيد أن اللاعب أُستبعد بقرار مفاجئ، وجرى تغليف القرار بالشكل الفني، فقيل بأنه صدر من جانب المدرب الأرجنتيني للمنتخب، السيد كالديرون. وكان قد أُشيع في تلك الأثناء عن عريضة جماهيرية تقدّم بها جمعٌ من المواولة للمطالبة باستبعاد اللاعب عدنان، لكن الحقيقة تختلف عن ذلك. فما الذي حصل؟

ما حصل هو أن رغبة علي بن خليفة اصطدمت بنفوذ وزير الدولة لشئون الاتصالات، فواز بن محمد آل خليفة، والذي كان أحد المؤرّمين الأساسيين والمتسببين في إثارة الانقسام الطائفي وقتما كان في العام 2011 رئيساً لهيئة شئون الاعلام، حيث مارس فواز هويته في التخلص من مَنْ يعتقد أنهم خصومه أو من منكري نعمه، إذ ضمّ اثنين من اللاعبين في المنتخب، أحدهما اللاعب المغربي الأصل فوزي عايش، ليمارسا الضغوط على المدرب من أجل إبعاد عدنان، وبالاعتهاد على ما لهما من ثقلٍ أساسي داخل المنتخب. وبالفعل، نجح الاثنان في مهمتهما، وبجدارة، وأُستبعد اللاعب وسط أجواء صادمة له، وللجماهير العريضة التي تعرف إمكاناته الرياضية.

الأمر الآخر، هو العمل على تغييب أسماء النجوم غير المرغوبة لدى السلطة وبعض مواليتها،

وذلك خلافاً للعادة المعهودة في المناسبات الرياضية، حيث الاحتفاء بالأسماء الذهبية، واستعراض الانجازات التاريخية لها. ولكن السلطة كان لها رأي آخر، فغاب اسم هداف آسيا علاء حبيب، الذي لم يسبق لأي لاعب بحريني الحصول على ما حققه من انجازات. كما غاب اسم شقيقه محمد حبيب، والحارس علي سعيد، وغيرها من الأسماء. لم يأت اسم من هذه الأسماء على لسان أي معلق أو محلل في القنوات التي بثت المباريات، وتحوّل بعض المذيعين ومقدمي البرامج الخليجين إلى أبواق في خدمة رغبات الممولين، وعلى حساب الأمانة والمهنية.

ولا تفوت الإشارة إلى أن المنتخب الذي مثل البحرين - وبعد إقصاء البحرينيين - جلب خيبة الأمل، للمتفذين قبل الجماهير، حيث حقق نتائج هزيلة، توجّها بخسارة ثقيلة أمام منتخب الكويت في مباراة تحديد المركز الثالث، حيث هُزم بستة أهداف. وأسدل بذلك الستار على فصل آخر من فصول الخيبة، نتيجة التمييز وغياب العدالة.

المعارضة تكريم اللاعبين والرياضيين

على الجانب الآخر، لم يفت الجمعيات السياسية البحرينية المعارضة فرصة التجمع الرياضي الخليجي الأشهر الذي عاشته البحرين، في الخامس من يناير وحتى الثامن عشر من ذات الشهر. الجمعيات المعارضة قامت بتكريم العديد من اللاعبين والرياضيين، بالإضافة إلى الصحافيين الرياضيين المبعدين عنوة من تغطية الحدث، وذلك بعد أن تمّ التخلص منهم من لدن الصحف والقنوات التي كانوا يعملون بها على انتقاماً من آرائهم ومواقفهم.

عشية نهائيات خليجي 21؛ تقدّم كلٌّ من النجم الكروي، علاء حبيب، ونجم كمال الأجسام العالمي، طارق الفرساني، ولاعبا الطاولة أنور مكي وصالح مهدي، وغيرهم من الأسماء الرياضية.. تقدّموا منصة الحفل بساحة المقشع لينالوا تكريماً معنوياً من جانب الجمعيات المعارضة، حيث سلّم - بالنيابة عن الجمعيات - أمين عام جمعية الوفاق، الشيخ علي سلمان، باقات الورد والكؤوس التذكارية على المكرّمين.

وسط حضور حاشد وتفاعل شعبي مع النجوم؛ تطرّق سلمان في كلمته إلى تدهور الحركة الرياضية بسبب تسلط الشيوخ، وسياسة الإقصاء والتمييز، إلى جانب سوء التخطيط، كما قدّر الرياضيين وشكرهم نظير ما قدّموه من أجل بلدهم طوال مشوارهم الحافل بالعطاء والانجازات.

الاعتداءات الأمنية مستمرة

في الثاني من مارس من العام 2013م؛ اعتدت قوات النظام على أحد ملاعب كرة القدم في منطقة



لم تقتصر حكايات الرياضيين على الاستهداف الأمني والملاحقات، بل إنَّ المسألة - بطبيعتها العدوانية - تعدت حدود القيّد والسجّن الجسدي، لتشمل الاستهداف المعنوي والإقصاء عن الاستحقاقات المهنية

بوري، واستخدمت أسلحتها ضد اللاعبين أثناء ممارستهم هواية اللّعب بكرة القدم.

وطالت الاعتداءات اللاعبين بشكلٍ همجي، وتسببت بإصاباتٍ لبعضهم بعد توجيه الأسلحة، وبشكلٍ مباشر، وبالذخيرة الحية.

ما تريده السلطة.. لا ما يريده الشعب

على عاداتها السنوية، استضافت البحرين الهواية المفضّلة لولي العهد، سلمان بن حمد آل خليفة، والمتمثلة في سباق السيارات العالمي الفورملا واحد، وذلك في التاسع عشر من شهر أبريل من العام 2013م، واستمرت حتى الحادي والعشرين من الشهر نفسه. لم تختلف الأجواء عما كانت عليها في العام 2012، مع العلم أن السباق غاب عن البحرين في العام 2011م بسبب القبضة الأمنية، إلا أن ملاك حقوق السباق فيما بعد لم يعد يُعيرون المسألة الأمنية ذلك الاهتمام، وذلك بفضل الجهود المبدولة من جانب شركات العلاقات العامة التابعة للنظام الخليفي.

وعلى العادة المعهودة أيضاً؛ حجّ المرسلون والصحفيون الغربيون -وغيرهم- إلى حلبة الصخر. ومن اللافت أن عدداً كبيراً من هؤلاء لم «ييخل» في النزول إلى القرى التي تُمثل العالم الآخر من البحرين، في قبال ترف الفورملا وبهرجتها. وفي القرى، استنشق ضيوف الفورملا ون مسيل الدموع، والتقطوا صوراً تفضح مشاهد القمع، وبادروا بإرسال تقاريرهم إلى صحفهم وقنواتهم. وقد تسبّب ذلك في استجلاب الأذى لهم، حيث عمدت السلطات البحرينية لترحيلهم تحت حجج مخالفة القانون.

على الجانب الآخر، كانت المسيرات الشعبية المطالبة بالحقوق قد أخذت وتيرتها بالتصاعد بشكل مكثف ومستمر.

وقد نظمت الجمعيات المعارضة يوم الجمعة الموافق التاسع عشر من شهر أبريل مسيرة على شارع البديع بعنوان «جمعة استمرار الثورة»، شارك فيها جمعٌ غفير من آلاف المحتجين، واختتمت المسيرة ببيان أكد فيه أن النظام يسعى لتضليل الرأي العام الدولي بالفعاليات الرياضية، والتغطية على حقيقة ما يجري من انتهاكات واضطهاد، كما دعت وسائل الإعلام الدولية الموجودة في البحرين إلى «إيصال واقع الاضطهاد والظلم والقمع الذي يواجهه شعب البحرين بجميع فئاته إلى الرأي العام العالمي بكل حيادية وإنصاف»، مشيرة إلى أن «النظام يعمل على التغطية والتعتيم على الحراك السلمي الحضاري لشعب البحرين طوال أكثر من عامين، من أجل تشويه صورة هذا الحراك ومنع التضامن الدولي معه من قبل شعوب العالم الحر».

سلمان بن إبراهيم يغسل يديه من جرائم الانتهاكات ضد الرياضيين ويتربع على عرش رئاسة الاتحاد الآسيوي لكرة القدم!

إنّ قائمة الانتهاكات الطويلة، ولجان التحقيق للرياضيين - ولاعبو كرة القدم البحرينيين على وجه التحديد - الذين أبعادوا من مكائنتهم الرياضية، إما بسبب مشاركتهم في الاحتجاجات أو بسبب آرائهم السياسية؛ كل ذلك لم يمنع من وصول الرئيس السابق للاتحاد البحريني لكرة القدم إلى كرسي رئاسة الاتحاد الآسيوي لكرة القدم، وذلك ضمن الانتخابات التي خاضها في اليوم الثاني من مايو من العام 2013م.

يُذكر أن سلمان بن إبراهيم آل خليفة يشغل، منذ أكثر من ثلاث سنوات ولغاية الآن، منصب الأمين العام للمجلس الأعلى للشباب والرياضة، ويُعتبر من أبرز المتورطين رسمياً في ارتكاب

محاكم وانتهاكات 383

الانتهاكات ضد الرياضيين، وبشكل مباشر. فإبان رئاسته لاتحاد كرة القدم المحلي؛ أقام اتحادهم لجان تحقيق موسّعة مع العديد من اللاعبين، وحكام كرة القدم، وذلك على خلفية مشاركتهم في احتجاجات دوار اللؤلؤة، وقد تمّ استبعاد الكثير من النجوم بعد سجنهم، إضافة إلى إيقافات تمت بالجملة للعديد من اللاعبين والحكام بعد التحقيق معهم، وهو أمر كان الاتحاد البحريني نفسه قد صرّح به على لسان أمينه العام السابق الدكتور عبدالرحمن سيار، ضارباً بعرض الحائط قوانين الاتحاد الدولي لكرة القدم التي تُجيز للاعبين والحكام المجاهرة بأرائهم السياسيّة.

ومن المعروف كذلك بأن فوز سلمان بن إبراهيم بمقعد رئاسة الاتحاد الآسيوي لم يكن بسبب كفاءته، حيث لم يُقدّم للرياضة البحرينيّة «العرجاء» إضافة تستحق الإشارة. لقد حصل على هذا المنصب نتيجة التحالفات القويّة التي رعاها رئيس المجلس الأولمبي الآسيوي، والرّجل القوي في الرياضة الآسيوية، الشيخ «الكويتي» أحمد الفهد الصباح. فله الفضل في إيصال ابن إبراهيم إلى عرش الرئاسة.

للإطلاع على مصادر التقرير ومراجعته، انظر النسخة الإلكترونيّة على الوصلة التالية:

<http://bhmirror.no-ip.biz/news/12864.html>

اعتبرهم الملك البحريني خصوما... حصاد «اغتيال الطفولة»: أكثر من 150 طفلا معتقلا ومعدّبا، و4 شهداء

الطفولة في البحرين منتهكة، ليس مثل أي مكان آخر، فالأطفال من «طائفة معينة» هم خصوم النظام، لا فرق بينهم وبين آبائهم وأمهاتهم، كلهم أعداء مفترضون، يحضون على كراهية النظام، يهينون ملكه، ويريدون قتل «مرتزقته»، بحسب القاعدة التي يعمل وفقها النظام!

لم تحل المواثيق الدولية التي صادقت عليها البحرين وخصوصا اتفاقية «حقوق الطفل»، من أن يقتل أطفال البحرين ويعتقلوا ويعذبوا بل ويعتدى عليهم حتى في الشارع بأعقاب البنادق، ثم ولسخرية القدر، يجرّجوا إلى المحاكم بتهمة الاعتداء على «رجال الأمن»!

لم يعد النظام يخجل من استهدافه للأطفال رغم الإدانات الدولية الواسعة، بل زاد من وتيرة انتهاكاته ضدّهم، وصار يتبجّح بأن هؤلاء ليسوا «أطفالا»، ويجب أن لا تأخذكم الشفقة عليهم لأنهم «مجرمون»!

منظمة العفو الدولية أطلقت في مايو/أيار 2013 حملة تحت عنوان «سجن الكبار لا يصلح للصغار» ضمنيتها ملصقا يحمل رسما للطفلين إبراهيم المقداد وجهاد الحبشي، اللذين يواجهان حكما بالسجن لمدة 10 سنوات بموجب «قانون الإرهاب»!

وتعتبر نسبة انتهاكات النظام البحريني بحق الأطفال من أعلاها في دول الربيع العربي، وكان من بين الحالات الأدهى محاكمة طفل بتهمة «إهانة الملك» بتغريدة على «تويتر»!

أحد الأطفال قال لقاظي الأحداث إنه تعرض للضرب الشديد بينما كان رأسه مغطى، وتم إنزال ملبسه الداخلية وتعريته وهدد بالصعق في عورته، ووضعت بالقرب من دبره أداة حادة وهدد بإدخالها في دبره، لكن النيابة العامة زجرته واعتبرته كاذبا، ثم اتهمته بالتجمهر والاعتداء على

رجل أمن!

واعتمدت قوات النظام بالضرب المبرح على طفل من منطقة «كرباباد» كان يتجول على دراجة هوائية وبحوزته لافتة كتب عليها «صمود»! وبينما كانت عناصر المرتزقة تعتدي على طفل من «كرزكان» قال لهم إنهم مصاب بمرض السرطان في ركبته، لتكون النتيجة أن يتعمدوا ضربه عليها! في حين تعرّض عدة أطفال لمحاولات دهس حتى من مدرّعات النظام!

الأطفال في «تقرير بسيوني»

أفرد رئيس لجنة تقصي الحقائق البروفيسور شريف بسيوني أجزاء من تقريره عن الانتهاكات ضد الأطفال، مؤكداً تعرّضهم لـ«الإرهاب» إلى جانب أفراد كل عائلة يداهم منزلها، وقال إن العديد من الآباء والأمهات اعتقلوا وتعرّضوا لاعتداءات أمام أعين أطفالهم!

وفي سياق اعتقال الأطفال أكد بسيوني أنه «تم انتزاع الأطفال من أسرّتهم وهم يصرخون ويبكون، وكثيراً ما كانوا يباعدون عن أمهاتهم بالقوة مما تسبب في حدوث صدمات نفسية لكل من الأطفال والأمهات» (الفقرة -1162 ك).

وذكر بسيوني أن محققي اللجنة شهدوا إحدى الوقائع التي تم فيها القبض على أطفال دون الخامسة عشرة حيث جرت عملية القبض في 1:40 من صباح الأول من أغسطس/آب 2011، ووجد المحققون عدداً من الأولاد المراهقين يقفون مكبلين ومعصوبي الأعين. كان الأولاد جميعاً قد تعرّضوا للضرب، كما كانت ثمة حروق في صدر أحدهم وهو في الرابعة عشرة جراء الحرق بالسجائر. (الفقرة 1138).

وقد أشار تقرير بسيوني في الفصل الرابع (الفقرة 969) إلى وفاة الطفل السيد أحمد شمس (15 عاماً) بسبب إصابته بقبيلة مسيلة للدموع في رأسه من مسافة قريبة في مارس/آذار 2011، كما أشار إلى إصابة طفل ذي 12 عاماً برصاص الشوزن (الفقرة 801).

الأطفال ضحايا القمع: الغازات السامة ورمصاص الشوزن

رضيع (6 أشهر) عائلة المواطن عبدالله سعيد قالت إن طفلها الرضيع ذي الستة أشهر، عانى من مضاعفات شديدة، وأخذ يتقيأ بشكل متواصل، بعد تنشقه كميات كبيرة من الغازات المسيلة للدموع التي أُلقيت على منطقة السنابس في 15 مارس/آذار 2013، ونقل الرضيع في منتصف الليل إلى مستشفى السلمانية لتلقي العلاج.

الطفلة فاطمة الخواجة (15 عاماً) وتعتبر حادثتها هي الأبرز في عام 2013 بعد تعرضها لطلق أصابها في بطنها وصدرها، وهي داخل منزلها وذلك في اليوم الثالث من فعالية (تمرد) 16 أغسطس/آب، وقد أدخلت الخواجة إثر ذلك المستشفى مرتين بسبب النزيف الحاد التي تعرضت له جراء طلاقات الشوزن التي استقرت في بطنها.

الطفل محمود كاظم مكي (12 عاماً - من منطقة أبوقوة) في بداية شهر أبريل/نيسان دخل في غيبوبة إثر استنشاقه كمية كبيرة من الغازات السامة التي يطلقها النظام على المنازل الآمنة خصوصاً أوقات الليل، والطفل مصاب بفقر الدم المنجلي «السكر» وقد شخّص حالته بالتهاب حاد في الرئة.

الطفل أحمد النهام (5 أعوام) لا زالت معاناته مستمرة بعد أن أصيب برصاص الشوزن في عينه على يد قوات الأمن بينما كان بجانب والده أثناء بيعه السمك في يونيو/حزيران 2012، وقد أجريت له عملية جراحية في أبريل/نيسان 2013 استأصلت خلالها عينه اليسرى، بعد إصابتها بالأسلحة النارية. واستكمالاً لمرحلة العلاج أجريت له عملية جراحية في سبتمبر/أيلول لزراعة عين صناعية بدلا عن العين التي فقدها.

الأطفال المعتقلون

بلغ عدد الأطفال المعتقلين في السجون البحرينية منذ بداية الثورة ما يقارب 450 طفلاً، منهم أكثر من 150 في 2013، وجميعهم اعتقلوا لأسباب سياسية تتعلق بحرية الرأي والتعبير. وتنوّعت طرق اعتقال الأطفال بين القبض عليهم خلال مشاركتهم في مسيرات شعبية داخل القرى، أو اعتقالهم من نقاط التفتيش، أو من الشارع، أو باختطافهم من قبل قوات ملثمة من منازلهم فجراً..

معظم هؤلاء الأطفال تعرضوا للتعذيب أثناء اعتقالهم وأجبروا على الاعتراف بما يرغب به المحققون، ويحاكم بعضهم بتهم ضمن قانون الإرهاب!

الطفل سلمان مهدي (13 عاماً) أصغر معتقل سياسي في البحرين، اعتقل في 11 أغسطس/آب بتهمة القيام بأعمال شغب، تعرض للضرب يوم اعتقاله والتهديد باعتقال والديه، ساقوه إلى المحاكم عدة مرات، أطلق سراحه بعد 27 يوماً من اعتقاله.



بلغ عدد الأطفال المعتقلين في السجون البحرينية منذ بداية الثورة ما يقارب 450 طفلاً، منهم أكثر من 150 في 2013

الطفل حسن ملا علي صالح (15 عاماً) اعتقلته ميليشيات النظام، فجر 12 مارس/آذار من منزله في منطقة البلاد القديم، من دون وجود أمر قضائي أو تهمة ضده، وأكد والده أن عناصر الميليشيات قدمت بـ7 سيارات وجيب تابع للمرتزقة وسيارتين مدينتين لاعتقال طفله من غرفة نومه.

الطفل حسين هاشم فردان (17 سنة) قامت الأجهزة الأمنية في 5 أبريل/نيسان باعتقاله خلال كمين لسيارته بالقرب من «محطة النور» في منطقة سترة، إذ أقدم مدني مسلح بوضع المسدس قريباً من رأسه. اقتيد إلى التحقيقات حيث تعرض لتعذيب شديد وتحرش جنسي لإجباره على الإعراف بتهم ملفقة.

الطفل علي عبدالرضا اعتقلته قوات الأمن في 7 أبريل/نيسان أثناء مرور سيارة عائلته بنقطة تفتيش في البلاد القديم، واقتادته إلى مبنى التحقيقات الجنائية ومن ثم نقل لسجن الحوض الجاف، ويعاني عبد الرضا من مرض الروماتيزم والقلب.

الطفل حسن حبيب أحمد (17 عاماً) اعتقل في 7 فبراير/شباط أثناء عودته إلى منزله في منطقة البلاد القديم، حيث تعرض لوجبات من التعذيب والضرب على يد قوات الأمن، وشملت تجريح جسده بالزجاج، واضطرت عائلته لسحبه من المدرسة خوفاً على مستقبله الدراسي.

الطفل محمد جميل من سكنة جزيرة «النبية صالح»، ظهرت صورة بثها ناشطون على شبكات التواصل الاجتماعي في شهر يونيو/حزيران لمجموعة من المرتزقة وهي ترفعه من فوق سور أحد المنازل، وتعتقله بطريقة وحشية، فيما أفادت معلومات عن تعرضه للضرب من قبل المرتزقة أثناء اعتقاله.

الطفل جعفر المقداد (14 عاماً) أمرت السلطات الأمنية بإيقافه لمدة 60 يوماً تحت قانون الإرهاب في بداية سبتمبر/أيلول. وكانت قوة أمنية قد اعتقلت المقداد أثناء مدهمتهما بركة للسباحة كان يتواجد فيها مع حوالي 14 من رفاقه. وهو يعد أصغر طفل يحاكم وفقاً لقانون الإرهاب.

الطفل علي حاتم علي سلمان (14 عاماً) أطلق نشطاء حقوق إنسان عالميون في نهاية سبتمبر/أيلول حملة للإفراج عنه من السجون البحرينية، وشدنوا عريضة موجهة إلى وزير العدل البحريني لمطالبة الحكومة بحماية الطفل علي حاتم. وكان حاتم قد تعرض للتعذيب والصعق بالكهرباء لإجباره على الاعتراف بتهم ملفقة، وأطلقت منظمة العفو الدولية من جهتها أيضاً نداء عاجلاً لحمايته ومعاملته بقانون «الأحداث».

محاكمة الأطفال

آباء يقودون أطفالهم للمحاكمات، هذا هو المشهد في المحاكم البحرينية. معظم هؤلاء تعرض للاعتقال والتعذيب فأثروا الاستسلام للمحاكم كي يحموا أنفسهم من سياط الجلادين. قاموس المحاكم والجلسات بات معروفاً في أذهان الصغار قبل الكبار، وجميع التهم تتعلق بالسياسة، و«الإرهاب»، وقد بلغ بعضها إلى مستوى «الشروع في القتل»

الطفل علي فيصل الشوفة (17 عاماً) حكمت المحكمة عليه في 25 يونيو/حزيران بالسجن عاماً واحداً بتهمة انتقاد الملك على حسابه في موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»!

الطفل علي عيسى (10 سنوات) أول محاكمة لـ«علي» جرت في 30 أكتوبر/تشرين الثاني، وكانت

تهمته التجمهر وحياسة المولوتوف، اعتقل بينما كان يلعب مع أصدقائه بالقرب من منزله.

الطفل أحمد العجيمي (16 عاماً) من منطقة كرانة، حُرِم من إكمال دراسته بعد اختطافه مع ابن خالته سلمان عليان (19 عاماً) خلال عودتهما من رحلة فجر 2 يوليو/تموز. تعرض أحمد لألوان من التعذيب والتهديد بالتحرش الجنسي وأرجأت محاكماته 6 مرات.

الطفلان إبراهيم المقداد وجهاد الحبشي أيدت محكمة الاستئناف في 29 سبتمبر/أيلول / أحكاماً بالسجن 10 سنوات لكليهما بتهمة حرق مدرعة في البلاد القديم، وقد حوكموا ضمن قانون الإرهاب.

الأطفال ضحايا الضرب والتعذيب

أظهر شريط فيديو صوّر في مستشفى السلمانية لمعتقلين بالحوض الجاف كانوا يتحدثون عن تعرض الأطفال للتعذيب والتحرش الجنسي بالسجن، كما أظهر فيديو آخر رجال أمن كانوا يصفعون طفلاً من أمامهم في قرية «القرية»!

الطفل عبدالله البحراني (13 عاماً) نقلت منظمة العفو الدولية تعرضه للضرب على أسفل رأسه والتهديد بالصعق الكهربائي، اعتقل في 17 ديسمبر/كانون الأول بتهم تتعلق بالشغب ومهاجمة دورية أمنية.

الطفل أحمد العجيمي (16 عاماً) اعتقل في 2 يوليو/تموز، تعرض للتعذيب والنفسى في مبنى التحقيقات الجنائية، ووضع في غرفة مظلمة وتم تقييد يديه وإجباره على الوقوف نحو الجدار لفترات طويلة، وتعرض للضرب باستخدام خرطوم بلاستيكي على جميع أنحاء جسده من أجل إجباره على الإدلاء باعترافات مكتوبة سلفاً.

الطفل قمبر ميرزا أحمد (16 عاماً) اعتقل خلال مشاركته في مسيرة سلمية بقرية كرزكان في 14 أبريل/نيسان، أحاط به المرتزقة وأوسعوه ضرباً بكعب السلاح على رأسه، سال الدم من رأسه، ثم اقتادوه بسيارتهم إلى المركز، وعندما عرفوا بإصابته بمرض السرطان في ركبته تعمدوا ضربه عليها!

الطفل عبدالله حسن المرزوق (11 عاماً) اعتدت قوات المرتزقة التابعة لوزارة الداخلية بالضرب عليه بينما كان يلعب برفقة صديقه خارج المنزل، تعرض للصفع على وجهه، ووجهت له ركلات في ظهره وكتفه.

الأطفال الشهداء

نالت فئة الأطفال عمليات القتل خارج نطاق القانون وبلغ عدد الأطفال المستشهدين خلال الثورة 16 طفلاً منذ 2011 جميعهم دون سن الثامنة عشر، في حين بلغ عدد الأجنة المفقودين الذي تم إحصاؤه 22 جنيناً.

الطفل قاسم حبيب (8 أعوام) استشهد في 27 يناير/كانون الثاني بعد تأثره بمضاعفات استنشاق الغازات المسيلة للدموع التي ألقتها قوات الأمن على منزل عائلته بمنطقة الديه ما أدى إلى تعرضه للاختناق، والطفل الشهيد مصاب بالربو، وتم نقله مباشرة إلى المستشفى، إذ بقي هناك 8 أيام قبل أن يستشهد.

الطفل حسين الجزيري (17 عاماً) استشهد في الذكرى الثانية لانطلاق الثورة البحرينية 14 فبراير/ شباط، بعد إصابته بالرصاص الانشطاري (الشوزن) المحرم دولياً في بطنه ورئته ومناطق متفرقة من جسده، وذلك إثر الاحتجاجات التي شهدتها معظم مناطق البحرين وقوبلت باستخدام مفرط للعنف من قوات النظام.

الطفل علي خليل الصباغ (17 عاماً) استشهد بسبب إصابته بطلقة صوتية مباشرة خلال تظاهرة شهدتها منطقة بني جمرة غرب العاصمة المنامة 22 أكتوبر/تشرين الأول. وقال شهود عيان إن قوات الأمن أطلقت النار بشكل متعمد على المتظاهرين الأمر الذي أدى إلى إصابة المتظاهر الصباغ بقلبة صوتية بشكل مباشر في رأسه أدت إلى وفاته على الفور.

الطفل أحمد عبد الأمير (15 عاماً) توفي إثر إصابته بحروق من الدرجة الثانية أصيب بها خلال التخطيط لاحتجاجات. ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير أعلنه شهيداً وقال إن "المرتزة تعمدت عدم السماح لسيارة الإسعاف من دخول بلدة السنابس لإسعافه، ما أدى لتدهور خطير في حالته الصحية» انتهى باستشهاده

محاكم وانتهاكات 391

للاطلاع على مصادر التقرير ومراجعته، انظر النسخة الإلكترونية على الوصلة التالية:
<http://bhmirror.no-ip.biz/news/13022.html>

حصاد المحاكم: محاكم طوارئ مبطنة وأحكام خرافية تصل إلى آلاف السنين وتبرئة القتلة

لم يخرج القضاء البحريني عن كونه غول السلطة، الذي يستخدم القانون من أجل لجم النشاط المعارضين وأصحاب الرأي ومعاقبتهن ومحاصرتهم. استقلالية القضاء البحريني محض نكتة سمجة لا تقنع حتى الشارع الموالي للسلطة. العام 2013 شهد محاكمات صارخة، استنكرتها حتى بعض الدول الحليفة لفرط لا واقعيتهن، تصل إلى الإعدام والسجن المؤبد والسجن 15 عاماً لنشاط في القضية الواحدة، فضلاً عن تليفق تهم وقضايا أخرى بأحكام مشابهة للشخص الواحد، فيما خفضت المحاكم البحرينية أحكام قتلة الشهداء والمعتدين من رجال الأمن إلى أشهر، وتم تبرئة معظمهم.

تليفق القضايا والتهم الكيدية هي اللعبة الأمثل عند النظام البحريني لينجو من المساءلة الدولية فيما يتعلق باعتقال المحتجين والنشطاء، وتثبيت هذه التهم والحكم عليها بالحد الأقصى هي الوظيفة الأسهل عند القضاء التابع للنظام، ليس أكثر من هذا.

تشكيل شكلي لمجلس القضاء

شهد العام 2013 تغييرات "شكلية"، مست المجلس الأعلى للقضاء، الذي يتأسسه الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عندما أصدر أمراً ملكياً، في 26 سبتمبر، بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء، وعهد لرئيس محكمة التمييز، سالم بن محمد الكواري، رئاسة المجلس الأعلى للقضاء، في وقت تصف فيه المعارضة القضاء بـ "غير النزيه"، وتطالب باستقلالته عن نفوذ العائلة الحاكمة، وقد أوضحت المتحدثة باسم الحكومة سميرة رجب أن الملك أناب رئيس محكمة التمييز لرئاسة المجلس الأعلى للقضاء.

عودة محكمة الطوارئ

في يوليو 2013 تم إعادة العمل بمحاكم "الطوارئ". شكلت «المحكمة الكبرى الجنائية الرابعة»

بغرض محاكمة النشطاء السياسيين وبالأخص محاكمة المتهمين في تنظيم 14 فبراير. وقد تم تشكيل هذه المحكمة بهدف الإسراع في تقديم أكبر عدد ممكن من النشطاء إلى المحاكمة في فترة قياسية، وإصدار أحكام قاسية ضدهم، قد تصل إلى الإعدام. القضاة هم: علي الظهري، أحد قضاة محكمة السلامة الوطنية، والشيخ حمد آل خليفة، معروف بتشدده في الأحكام ضد السياسيين، والثالث هو جاسم العجلان، وهو قاض حديث التعيين لم يتجاوز تعيينه مدة عامين.

جميع القضايا المعروضة على هذه المحكمة الجديدة هي قضايا سياسية، حيكّت على خلفية تصاعد الأحداث في ثورة 14 فبراير، أبرزها قضية ما يعرف بجيش الإمام، وقضية تنظيم 14 فبراير، وقضية مهاجمة مبنى الحكومة، وقضايا الشروع في القتل، وقضية قتل شرطي السهلة.

تلفيقات بالقتل وقضايا كيدية

الأسلوب الذي يتبعه النظام البحريني هو التالي: تلفيق التهم الكيدية لاستهداف النشطاء ومحاصرتهم من جهة، والحكم على المستهدفين دون وجود أدلة، فيما عدى الاعترافات تحت التعذيب، فيما لا يتم الأخذ بالأدلة التي تثبت براءة المتهمين ولا التعامل معها.

فرغم تقدم الدفاع بدليل براءة يتمثل في وثيقة مسربة من وزارة الصحة أن الشرطي أحمد المريسي (30 عاماً) توفي في حادث سير عادي في 2011، إلا أن محكمة الاستئناف الجنائية العليا أيدت في 23 يناير 2013 الحكم الصادر بحق المتهمين: الإعدام للمتهم الأول علي الطويل والمؤبد للمتهم الثاني علي شملول.

فيما استدعت النيابة العامة الناشطة الحقوقية زينب الخواجة من سجنها في 24 أكتوبر للمثول أمامها في قضية كيدية جديدة، استمراراً في الانتقام من عملها الحقوقي، ومن أجل إبقائها في الحبس أطول فترة ممكنة، لما يسببه وجودها خارج السجن من إزعاج للسلطة يتمثل في ممارسة عملها الحقوقي.

من جهة أخرى، أفادت دائرة الحريات وحقوق الإنسان في جمعية "الوفاق" في 26 فبراير 2013 بأنه تم اعتقال 20 مواطناً، بينهم 5 أطفال، من منطقة ستره، وتوجيه تهم متناقضة وغير منسجمة لهم، إلى جانب تناقض رواية وزارة الداخلية مع الواقع، وهو ما يسجل بوضوح عملية انتقامية من قبل الجانب الرسمي ضد المواطنين.

وتعرض أحد المواطنين (سجاد العلوي - 23 عاماً) للاعتقال والتعذيب لمشاركته في مسيرة سلمية

في العاصمة المنامة، وأفاد، في 7 نوفمبر 2013، بأن الضابط الذي قام باستجوابه قال له: "أعلم بأن قضيتك هي المشاركة في مسيرات في المنامة، ولكن هذه تهمة حكمها خفيف، وسوف تكون حرًا بعد فترة وجيزة، ولذا فإنني سألبسك أكثر من تهمة".

استهداف مؤسسات المجتمع المدني

في استهداف واضح لمساعي النظام محاصرة مؤسسات المجتمع المدني والكيانات السياسية وغير السياسية، التي تمثل الشيعة وتساند المطالب الشعبية، رفعت وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف دعوى ضد المجلس العلمي لحله ومصادرة ممتلكاته. العلمي يشكل أكبر هيئة تمثيلية للشيعة في البحرين. وقد تأرجحت القضية في المحاكم منذ 1 أكتوبر 2013، واستمرت حلقات تأجيل النظر في القضية حتى إعداد التقرير.

كما استهدف النظام عبر أجهزته أعضاء بلديين منتخبتين يمثلون الشعب، وقام بفصلهم من عملهم في إشارة وصفتها جمعية الوفاق الوطني الإسلامية بأنها تشكل واحدة من أبرز العلامات الفارقة في استمرار المنهجية الانتقامية القمعية التي بدأها النظام منذ مارس/ آذار 2011 ولا يزال يستمر فيها حتى اليوم.

وقد قضت محكمة التمييز، في 21 يناير 2013، برد الطعن المقدم من قبل جمعية «الوفاق» الوطني الإسلامية بحق إقالة 5 من الأعضاء البلديين المنتخبين التابعين لها.

كما طالت حملة التضييق جمعية العمل الإسلامي "أمل"؛ قضت محكمة التمييز في 1 يوليو 2013 بتأييد الحكم بحلها، وتم اعتقال عدد من قياديينها خلال فترة قانون الطوارئ والحكم عليهم بالحبس لسنوات تتراوح بين 5-10 سنوات.

كما استهدف 9 من كوادر الجمعية في 2013، واتهمو بـ «تكوين منظمة إرهابية»، ولا زالت القضية تراوح أدرج المحاكم، وقد تعرض المتهمون للتعذيب وأكروهوا على الإقرار بالاعترافات.

قضايا إهانة الملك

في حين أعلن الملك عدم الملاحقة بتهمة المساس بالذات الملكية، وإسقاط جميع القضايا المتعلقة بحرية التعبير، تنفيذًا لتوصيات لجنة تقصي الحقائق، فإن عشرات الناشطين والحقوقيين والسياسيين، الذين يمارسون نشاطًا علنيًا سلميًا، يتم اعتقالهم على خلفية آرائهم ومواقفهم السياسية، زجَّ بعضهم في قضايا باسم (خلايا إرهابية) أو (مؤامرات انقلابية)، كي تتحوّل تهمة



أصدرت المحاكم البحرينية أحكاماً في عدة قضايا، بينها ائتلاف 14 فبراير، لمدد تصل إلى 430 سنة، على 50 متهمًا، وقضية العاصمة المنامة، لمدد تصل إلى 39 سنة ضد 13 متهمًا

(الرأي) إلى (جريمة).

عدد المتهمين بـ ”المساس بالذات الملكية“ وصل إلى نحو 10 أشخاص، منهم الطبيب سعيد السماهيجي (حكم بغرامة 200 دينار والحبس لمدة عام بعد استدعائه على إثر إلقائه كلمة في تشييع الشهيد صادق سبت)، والرادود مهدي سهوان (حكم بالسجن لمدة عام واحد بتهمة إهانة الملك، وتم توقيفه بعد مشاركته في مسيرة نظمها الجمعيات السياسية المعارضة في 5 يوليو 2013)، فيما صدر الحكم على 6 مغردين بحرينيين بالسجن لمدة عام واحد مع النفاذ، بعد اتهامهم بإهانة الملك عبر موقع التواصل الاجتماعي تويتر، في 15 مايو. كما حكم على الطفل فيصل الشوفه، في 25 يونيو، بالسجن لمدة عام واحد، اتهم بانتقاد الملك على حسابه في موقع التواصل الاجتماعي ”تويتر“، كذلك المحامي مهدي البصري بالتهمة ذاتها.

أحكام البراءة بعد التشهير والتعذيب بحق نشطاء،

إصدار حكم البراءة بعد الاعتقال والتشهير والتعذيب، أمر بات معروفاً في القضاء البحريني،

دون أي تعويض يجبر الضرر الذي وقع عليهم، أو يرفع عنهم الظلم ويرد لهم اعتبارهم.

فقد استأنفت النيابة العامة حكم البراءة الذي أصدرته محكمة أول درجة بقضية اتهام الناشط الحقوقي يوسف المحافظة بـ" بث أخبار كاذبة" على "تويتر".

ومن جانب آخر قضى متهم الخلية الإرهابية هيثم الحداد (35 عامًا) 10 شهور كاملة في السجن، وتم نشر صورته في الإعلام الرسمي كإرهابي، بعد إلقاء القبض عليه في 21 يناير 2012 من دولة عمان، وإحضاره إلى البحرين في طائرة خاصة، ثم صدر الحكم ببراءته في 3 نوفمبر 2013.

تبرئة القتلة المعدّين

وفي مقابل الأحكام المغلظة ضد الناشطين والمواطنين، فإن أحكامًا هزلية صدرت في حق القتلة والمعدّين من رجال الأمن في 2013.

9 من الشهداء المقتولين علي يد قوات الأمن تم تحويل قضاياهم إلى المحاكم، في 5 منهم تمت تبرئة قتلهم، و4 آخرين خفضت أحكام قتلهم إلى حد هزلي، وصفته جمعية الوفاق أنه "تحايل في محاكمة القتلة من خلال تغيير وصف وتكييف الجريمة من تهم التعذيب إلى الضرب المفضي إلى الموت". وقد تم تناول ذلك بالتفصيل في تقرير خاص تحت عنوان "تبرئة القتلة والمعدّين، القضاء على طريق رئيس الوزراء 2013: ما حد يطبّق القوانين عليكم"

محاكمات خارج الحدود

لم يسلم من الاعتقال والمحاكمات حتى المتعاطفين مع الثورة البحرينية من خارج البحرين، ففي السابع من يوليو 2013، أدانت محكمة سعودية 7 متهمين في أحداث المنطقة الشرقية بدعم ثوار البحرين والانضمام لحركات ممنوعة، وأصدرت بحقهم أحكامًا بالسجن لمدة متفاوتة بالإضافة إلى المنع من السفر.

وفي الثامن من نوفمبر 2013، ذكرت صحيفة "الرأي" الكويتية أن محكمة أميركية في مقاطعة كولومبيا أيدت تهمة التجسس الموجهة إلى مترجم أميركي سابق يدعى جيمس هيتسلبرغر، كان يعمل في القاعدة البحرية الأميركية في البحرين، وقبضت عليه السلطات الكويتية وسلمته إلى نظيرتها الأميركية بموجب مذكرة توقيف خلال محاولته دخول الكويت العام الماضي.

ويواجه هيتسلبرغر (55 عامًا) عقوبة بنحو 20 عام سجنًا، بعد أن أيد القضاء الأميركي التهمة

الموجهة إليه قبل عام، وهي الاحتفاظ بصورة غير قانونية ومعلومات ووثائق سرية عن الأمن القومي، سرقت من القاعدة الأميركية في البحرين.

أحكام على غرار الكيان الصهيوني

تشابهت الأحكام التي أطلقتها محاكم النظام البحريني مع محاكم الكيان الصهيوني، من حيث مجموع سنوات السجن، التي طالت الكثيرين دون أدلة تدينهم، في أيام وصفت بالسوداء. فقد أصدرت المحاكم البحرينية في شهر سبتمبر وحده أحكاماً بالسجن لمواطنين بحريين بسبب مطالباتهم بالديمقراطية وصلت في مجموعها إلى 808 سنوات، على 95 مواطناً بحريين في يوم واحد فقط، في 6 قضايا مختلفة ذات خلفية سياسية، وتراوحت المدة لكل واحد بين 3 إلى 15 سنة لكل مواطن، وكان من بين المحكومين امرأة وطفلين.

وكانت حصيلة الأحكام الصادرة خلال شهر واحد بين شهري مارس وأبريل، في حق 79 معتقلاً أحكاماً تعادل ألف وخمس سنوات.

وأصدرت المحاكم البحرينية أحكاماً في عدة قضايا، بينها ائتلاف 14 فبراير، لمدد تصل إلى 430 سنة، على 50 متهما، وقضية العاصمة المنامة، لمدد تصل إلى 39 سنة ضد 13 متهما، وفي قضية الديه، لمدد تصل إلى 100 عام ضد 10 مواطنين، وفي قضية منطقة "البلاد القديم"، لمدد تصل إلى 75 عاماً ضد 6 مواطنين، وفي قضية سترة/ مهزة، لمدد تصل إلى 64 سنة، وفي قضية بوري، لمدد تصل إلى 100 عام ضد 9 مواطنين.

الجدول التالي يعرض أبرز الأحكام الصادرة ضد مواطنين ونشطاء في 2013، مقابل الأحكام الصادرة ضد المعتذبين من رجال الأمن، ما يكشف بشكل فاقع حجم الاستهداف المهول للشعب البحريني، عبر أحد أسوأ أدوات النظام: القضاء.

أولاً: الأحكام الصادرة بحق المواطنين

التاريخ	الحكم	التهمة الموجهة
23 يناير	تأييد حكم الإعدام لعلي الطويل. تأييد الحكم بالسجن المؤبد لعلي شملول	قتل الشرطي علي المرسي
6 مارس	السجن 15 عاماً على مواطن بحريني	الضلع في "هجوم بواسطة قنابل" على عناصر من الشرطة في إحدى القرى
22 مارس	أحكام بالسجن لمدة 15 عاماً بحق 16 مواطناً	تهمة عدة منها "القيام بأعمال إرهابية"
2 أبريل	الحكم بالسجن مدة 15 سنة لـ 7 متهمين، و10 سنوات لـ 9 آخرين من قرية بني جمرة	الشروع بقتل شرطين وحياسة مفرقات لاستخدامها في غرض إرهابي
4 أبريل	الحكم بالسجن بين 10 و15 عاماً على 6 بحرينيين	حرق مدرعة و"الشروع في قتل شرطة وحياسة" المولوتوف" واستخدامه وحرق إطارات، في منطقة عذاري
15 مايو	الحكم على 6 مغردين بحرينيين بالسجن لمدة عام واحد مع النفاذ	إهانة الملك عبر موقع التواصل الاجتماعي تويتر
20 مايو	الحكم بسجن رجل الدين سيد أحمد الماجد وآخر لمدة 15 عاماً وسجن 7 متهمين آخرين لمدة 10 سنوات	تأسيس جماعة الغرض منها تعطيل أحكام القانون
26 مايو	تخفيف أحكام بالسجن بحق 6 نشطاء من 15 عاماً إلى 10 أعوام	القضية المعروفة باسم خلية قطر
27 مايو	أحكام بالسجن 15 عاماً بحق 14 بحرينياً	اتهموا بقتل وافد باكستاني في المنامة آذار/ مارس 2011
27 مايو	الحكم بسجن 8 مواطنين مدد تتراوح ما بين 7 إلى 10 سنوات	تهمة تتعلق بالحرق الجنائي والشغب وحياسة عبوات قابلة للاشتعال"

التاريخ	الحكم	التهمة الموجهة
3 يونيو	الحكم بسجن 3 بحرينيين: الأول 15 سنة والثاني 10 سنوات والثالث 5 سنوات	قضية "الشروع في قتل شرطة والتجمهر" في منطقة الدير و"حيازة وإحراز مواد قابلة للاشتعال"
19 يونيو	الحكم على (أكبر علي 18 عامًا) بالسجن 26 سنة: 10 سنوات+15 سنة	10 سنوات بتهمة تفجير سلندر 15 سنة بتهمة حرق مدرعة سنة في قضية قطع طريق
25 يونيو	الحكم على الطفل فيصل الشوفة (17 عامًا) بالسجن لمدة عام واحد	اتهم بانتقاد الملك على حسابه في موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"
4 يوليو	الحكم بحبس 29 بحرينياً لمدة شهر وتغريم المتهمين 100 دينار لوقف التنفيذ	"الشروع بدخول دوار اللؤلؤة" على اعتبار أنها "منطقة محظورة"
1 اغسطس	الحكم بالسجن لمدة سنتين ضد 12 مواطناً	المشاركة في تظاهرات غير مرخصة واستهداف الشرطة بزجاجات المولوتوف خلال احتجاجات في مناطق وقرى عدة
15 سبتمبر	الحكم بسجن 3 مواطنين من منطقة كرزكان مدة 10 سنوات	"الشروع في قتل شرطة"
20 سبتمبر	الحكم على 7 مواطنين: 3 بالحبس لمدة 10 سنوات و 2 لمدة 3 سنوات، فيما بُرئ 2 آخران	الشروع في قتل شرطة عن طريق مهاجمة وزارة الخارجية (دار الحكومة)، والحرق الجنائي والتجمهر والشغب وحيازة مولوتوف"
24 سبتمبر	الحكم بسجن مواطن أميركي 10 سنوات	«المشاركة في التجمهر والشغب» و«حيازة المولوتوف» و«حرق مدرعة تابعة إلى وزارة الداخلية»
29 سبتمبر	إصدار أحكام وصلت في مجموعها الى 808 سنوات على 95 مواطناً بحرينياً، تراوحت المدة بين 3 إلى 15 سنة لكل مواطن بينهم امرأة وطفلان	6 قضايا مختلفة ذات خلفية سياسية

التاريخ	الحكم	التهمة الموجهة
30 سبتمبر	الحكم على الرادود مهدي سهوان بالسجن لمدة عام واحد	إهانة الملك
3 أكتوبر	الحكم بالسجن المؤبد لأربعة مواطنين من منطقة الدير	زعمت السلطات قيامهم بتصنيع عبوة محلية 17 مارس/ آذار الماضي، في منطقة الدير
7 أكتوبر	أحكام بالسجن المؤبد لتسعة مواطنين (أربعة حضورياً وخمسة غيابياً)، و10 سنوات أخرى لأربعة منهم، وتغريم المواطنين الأربعة 100 ألف دينار	في القضية المعروفة باسم الـ (5 طن)
23 أكتوبر	السجن 10 سنوات لـ 6 مواطنين	"الشروع في قتل رجال أمن وإحراق سيارة دورية والتجمهر"، قرب قرية جد حفص وقبيل كوبري السيف
3 نوفمبر	قضت المحكمة بالسجن المؤبد لأربعة مواطنين، فيما قضت بسجن 6 مواطنين لمدة 15 عاماً، وبرأت 14 آخرين	القضية المعروفة باسم «جيش الإمام» أو ما عرف بخليعة أبو ناصر
10 نوفمبر	أحكام بالسجن على 5 مواطنين بحرينيين، تراوحت بين المؤبد و15 عاماً	اتهمهم بعملية تفجير في منطقة الرفاع، جنوبي العاصمة المنامة
11 نوفمبر	رفضت الطعن المقدم من مدير مستشفى المحرق يونس عاشوري، وتأييد الحكم بحبسه لمدة عام	تهمة استغلال وظيفته وسرقة أسطوانة غاز بالمستشفى وإرسالها لدوار اللؤلؤة
11 ديسمبر	الحكم بالسجن لمدة سنة وغرامة 200 دينار على الدكتور سعيد السماهيجي	بتهمة إهانة الملك

ثانياً: الأحكام الصادرة بحق القتلة والمعذبين من رجال الأمن

التاريخ	الحكم	التهمة الموجهة
24 فبراير	الحكم ببراءة شرطين	قضية مقتل علي المؤمن وعيسى عبدالحسن بالرصاص الانشطاري في فبراير 2011
12 مارس	الحكم ببراءة 5 شرطة باكستانيين	قضية قتل الشهيد زكريا العشري، الذي قتل تحت التعذيب المفضي إلى الموت في السجون البحرينية إبان فترة قانون الطوارئ في مارس 2011
26 فبراير	الحكم ببراءة شرطين	تهمة قتل الشهيد فاضل المتروك ، قتل بالرصاص الانشطاري في فبراير 2011
24 نوفمبر	الحكم ببراءة شرطي باكستاني	تهمة قتل الشهيد صلاح عباس
29 سبتمبر	الحكم بتخفيف الحكم على شرطين من السجن 10 سنوات إلى سنتين فقط	قتل الشهيد علي صقر بسبب التعذيب المفضي إلى الموت في 2011
26 مايو	الحكم بتخفيف الحكم على شرطي من السجن 7 سنوات إلى 6 أشهر	قتل الشهيد هاني عبد العزيز ب4 طلقات نارية من مسافة مترين
21 أكتوبر	الحكم بتخفيف الحكم على شرطي من السجن 7 سنوات إلى 3 سنوات فقط	قتل الشهيد علي مشيمع أول ضحايا الاحتجاجات في 2011
27 أكتوبر	الحكم بتخفيف الحكم على شرطين من السجن 7 سنوات إلى 3 سنوات فقط	قتل الشهيد عبد الكريم فخرأوي بالتعذيب المفضي إلى الموت في 2011
1 يوليو	الحكم ببراءة كل من مبارك بن حويل ونورة آل خليفة	تهمة تعذيب الكادر الطبي خلال اعتقاله
23 يوليو	الحكم ببراءة الشرطة سارة	متهمة بتعذيب الصحافية نزيهة سعيد

للإطلاع على مصادر التقرير ومراجعته، انظر النسخة الإلكترونية على الوصلة التالية:

<http://bmirror14feb2011.no-ip.org/news/13018.html>

ساحة «بهية العرادي» تشتعل: أم قيس، وريحانة الموسوي... شرف الثورة وانحطاط الدكتاتور

بين ما كتبه بسيوني وما كشفته ريحانة الموسوي عن تعريتها خلال التحقيق، أقل من سنتين!

أراد النظام عابثاً أن يمسّ شرف نساء البحرين ليسترجع شيئاً من شرفه الناقص، وليغطي شيئاً من عريه المفضوح. أراد أن يؤكد الرسالة الأولى التي جاء بها غازيا منذ 1783: لا حرمة لدمائكم ولا لأموالكم ولا لنسائكم! هذه الرسالة لا يمكن أن توقفها مجرد إدانة من لجنة تحقيق.

إنه عهد الملك حمد، عهد الاستباحات، عهد الغي والتمادي، ولكن شرف الثورة لا يهتكه انحطاط النظام.

إنه أيضا تاريخ المرأة البحرينية العتيد في النضال السياسي ضد الاستبداد الحاكم. هي امرأة لم تتوقف عند أن تكون أم شهيد أو أخت معتقل أو زوجة مناضل، لقد دخلت الساحات بنفسها، متظاهرة، شهيدة، معتقلة، ومعذبة، ووقفت بنفسها أمام جبروت الديكتاتور تفضحه بشعرها، وتقوّض أمانيه في البقاء حتى لو كان الثمن أن تقدم الدماء كما فعلت أم الشهداء "بهية العرادي".

ربيع الرياحين مستمر، حتى من السجن، حيث ريحانة الموسوي، وزينب الخواجة، ونفيسة العصفور، وحميمة الصباغ، وكل الفتيات اللواتي حملن بريق اللؤلؤة في 14 فبراير.

الاعتداء على النساء في "تقرير بسيوني"

تقرير لجنة تقصي الحقائق برئاسة البروفيسور شريف بسيوني أشار إلى انتهاكات النظام ضد النساء منذ 2011، وأكد التقرير أن عددا من النساء اللاتي شهدن أمام اللجنة أكدن أنهن في وقت مدهامة المنازل، كن في أسرتهن مرتديات ملابس النوم ولم يسمح لهن بتغطية أنفسهن

محاكم وانتهاكات 403

حينما اقتحمت قوات الأمن المكان وفتشت الغرف، وأكدت امرأتان أنهما تلقيتا تعليمات بإبقاء أيديهما للأسفل حينما حاولتا تغطية صدريهما. (الفقرة 1132)

وقالت امرأة في شهادتها للجنة إن قوات الأمن اقتحموا غرفة نومها بينما كانت ترتدي ثوب النوم، مؤكدة أنهم لم يسمحوا لها بارتداء ملابسها أو حتى تغطية صدرها بيديها. (الفقرة 1135)

وأكد شهود للجنة أن قوات الأمن هددوا بالاعتداء الجنسي على النساء حتى يعطي الرجال معلومات عن أماكن تواجد المشتبه بهم. (الفقرة 1133)

وقد وثق تقرير بسيوني حالات اعتقال للنساء بتهم تتصل بحرية التعبير والتجمع، مثل حالة فضيلة المبارك التي أجبر النظام على الإفراج عنها لاحقاً تحت ضغط دولي.

ريحانة الموسوي

قضية المعتقلة ريحانة الموسوي (37 عاماً) كانت أبرز مآسي النساء البحرينيات في العام 2013، كما أنها أبرز بطولاتهن ضد الديكتاتور.

لأنها لا تنكسر ولا تخاف ولا تخفي وجهها عندما تواجه المرتزقة، لأن لديها من الجرأة ما يجعلها تتقدم وحدها نحو المدرعة لتلصق عليها صورة الشهيد محمد يعقوب، لأن لديها من الصمود ما يجعلها تجلس على ركبتيها أمام أرتال من صفوف المرتزقة رافعة علامة الصمود والنصر، لأنها واحدة من الناشطات الميدانيات والمسعفات، لهذا الكثير استهدفت ريحانة!

اعتقلت ريحانة عند بوابة حلبة البحرين للسيارات، وهي تحتج على هامش سباق الفورمولا 20 أبريل/نيسان 2013، تطورت قضيتها من تهمة التجمهر إلى التخطيط لتفجير في الحلبة، ومن ثم الانتماء إلى "تنظيم 14 فبراير"!

لم تكن هذه مأساة ريحانة، كما لم تكن مأساتها سياط الجلادين التي لم تعرف لا الحياة ولا الرحمة، لكن المأساة الحقيقية هي ما روته في شهادتها أمام المحكمة 11 يوليو/تموز: خلال التحقيق عريت من ملابسها لكي أعترف!

ريحانة أجبرت على الوقوف في غرفة (أو حمام) أمام الباب الذي فتح بزواوية معينة، حيث منعت مطلقاً من التحرك لمواراة نفسها، وذلك ليتمكن كل من يمر من أن يراها في هذه الحالة!

أحد المحققين قال لها إذا غيرت إفادتك أمام النيابة ”ستلاقين تعذيبا مختلفا، ولن تخرجي من هنا إلا وأنت حامل“! أما القاضي ”علي الظهراني“ فلم تحرك ريحانة رجولته ولا مشاعره، وحين كان الجميع يبكون وهم يسمعون آلامها، كان هو يضحك! ليدون في المحضر بأنها تعرضت لمعاملة ”معنوية غير لائقة“!

وبدورها نفت وزارة الداخلية رواية ريحانة وادّعت أنها لم تقل هذا الكلام من قبل! ونظرا للتفاعل الكبير مع قضية ريحانة قامت النيابة العامة بالتحقيق معها حول الحادثة.

”من يهدد امرأة بتجريدها من ملابسها وبالفجور والفحشاء للاعتراف على أحد هو متخل عن دينه وإنسانيته وآخر ذرة من شرفه“ الشيخ عيسى قاسم معلّقا على قضية ريحانة، ”من يستطيع أن يتحمّل أن يسمع مثل هذا الخبر الفظيخ القاتل في هذا الشهر الفضيل الكريم؟ ومن يتصوّر أن يحدث هذا على يد جهة رسميّة في بلد من بلاد الإسلام؟“

موجات من الغضب الكبير أثارها قضية ريحانة، التي وصفها الشيخ علي سلمان بـ”الجريمة القذرة“، في حين قال المحامي محمد التاجر مستنكرا ”كيف نقبل بهكذا نظام وصلت به الخسة أن يستقوي على نساء في معتقل؟“

ودعت منظمة العفو الدولية البحرين في بيان لها للإفراج عن ريحانة وأدانت تعرضها للتعذيب، فيما حثت الخارجية البريطانية البحرين على ضمان سلامة الإجراءات القانونية اللازمة حيال المعتقلة.

وفي هذا الصدد قالت ”هيومان رايتس ووتش“ إن معلومات أفادت بتعذيب نشطاء بحرينيين (ناشط حقوقي وسيدتين) بعد حوالي أسبوعين من قيام السلطات البحرينية بتأجيل زيارة المقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالتعذيب، خوان منديز، إلى أجل غير مسمى.

في 29 سبتمبر/أيلول حكم على ريحانة بالسجن 5 سنوات، أما جريمة تعذيبها فإنها تنتظر يوم قصاص عادل!

أمّ قيس

قيس عباس، هو أحد الشبان المطاردين من قبل السلطات، حكم عليه بالسجن لمدة 10 سنوات



قضية المعتقلة ريحانة الموسوي (37 عاما) كانت أبرز مآسي النساء البحرينيات في العام 2013. كما أنّها أبرز بطولاتهن ضد الديكتاتور.

بتهمة الاعتداء على رجال الأمن. كان قيس قد اعتقل في 2011 لمدة 4 أشهر وتم إخلاء سبيله وإغلاق ملف القضية إلا أنها فتحت من جديد بعد فترة دون أي مبررات، ليزج باسمه فيها مرة أخرى. جراء التعذيب الذي لاقاه قيس أثناء الاعتقال أجريت له عمليتان جراحيتان.

فجر 27 نوفمبر/تشرين الثاني 2013، كان قيس مختبئا في منزل عمته بقرية "عالي" حين اقتحمت المنزل قوات المرتزقة مدعومة بعناصر مدنية. لم يكن قيس وحيدا، كانت أمه معه.

لم يكف المرتزقة أن ينتزعوا قيسا من حض أمه، وهو يصرخ مستغيثا، لم يكفهم أنهم جرّوه وضربوه ونزعوا ثيابه أمامها، تجرّأوا أيضا على ضربها هي، واعتدوا عليها بالركل ورش الفلفل على وجهها.

لكن الكاميرا استطاعت أن تصطاد المرتزقة بالجرم المشهود.

أصيبت أم قيس بكدمات ورضوض جراء ضربها وهي تدافع عن ابنها وتحاول تخليصه من قبضة الجلادين. انتشرت سريعا صور الاعتداء عليها في المواقع الإلكترونية، لتثير غضبا واسعا في الشارع، وفي حين عمّت التظاهرات الاحتجاجية البلاد، زار أمين عام جمعية الوفاق الشيخ علي سلمان أم قيس متضامنا.

وفي خطبة الجمعة دان الشيخ عيسى قاسم ما تعرضت له "أم قيس"، ما اضطر وزارة الداخلية للرد عليه ونفي الاعتداء عليها، مؤكدة رش الفلفل الحار في وجهها فقط، ولم تكتف وزارة الداخلية بهذا النفي، بل اتهمت "أم قيس" لاحقا بأنها هي من أصابت عناصر الشرطة!

مزيد من الاعتداءات على حرمة النساء

نادية علي: تعرضت نادية الحامل بشهرها الثامن في يونيو/حزيران للضرب والشتم ومن ثم اعتقالها من قبل شرطيتين عندما ذهبت إلى مركز شرطة البديع لاستلام بطاقتها المصادرة.

خديجة سعيد: اعتقلت المعلمة خديجة في فترة السلامة الوطنية لمدة 8 أيام فقط، تلقت خلالها صنوف التعذيب النفسي والجسدي. بعد عامين من اعتقالها كشفت عن آثار التعذيب التي لا زالت واضحة على جسدها

فاطمة الخواجة: الطفلة فاطمة الخواجة (15 عاما) تعرضت لطلاق الشوزن في منزلها في 16 أغسطس/آب، ونقلت إلى المستشفى للعلاج، لكن الأطباء لم يستطيعوا إزالة طلاقات الشوزن من معدتها، وبعد أسبوعين نقلت للمستشفى مرة أخرى بسبب النزيف الحاد بمعدتها. وأثناء تواجدها بالمستشفى وجهت وزارة الداخلية لفاطمة 3 تهم بقضايا أمنية، حيث أبلغت والدها بأن ابنته تواجه أمرا بالقبض عليها!

خلع الحجاب: في يناير/كانون الثاني 2013 أظهرت صور بثتها مواقع إلكترونية قوات الأمن وهي تقوم بخلع حجاب امرأة أثناء اعتقالها في العاصمة المنامة. وتكررت حادثة "خلع الحجاب" لامرأة أخرى في منطقة الديه أثناء مشاركتها في فعالية الزحف نحو موقع "دوار اللؤلؤة" بالعاصمة المنامة منتصف مارس/آذار 2013.

واعترت جمعية الوفاق بأن ما قامت به القوات الأمنية يؤكد انحراف العقيدة الأمنية لديها، في حين عبّر المجلس العلمي عن غضبه الشديد وقال إن الشعب لن يرضى أن يمس شرف المرأة وعفتها، محملا النظام نتائج هذه "المشاهد الجارحة".

إطلاق الرصاص على نساء في الشارع: أظهر شريط فيديو مصور قوات المرتزقة وهي تعتدي بشكل سافر على نساء وأطفال في منطقة المالكية، وقامت المرتزقة بإطلاق الرصاص على مقربة منهم في محاولة لإرهابهم.

معتقلات

كشفت جمعية الوفاق أن أكثر من 250 امرأة اعتقلن منذ بداية الثورة في البحرين في فبراير/ شباط 2011، وبالإضافة إلى ريحانة الموسوي، نادية علي، وزينب الخواجة المعتقلة منذ فبراير/ شباط 2013، والتي اعتقلت أكثر من 10 مرات منذ بدء الثورة، هناك عدد كبير من النساء دخلن المعتقل في 2013، ولا زال بعضهن فيه حتى اليوم.

بتول العبار، زينب العبار، صديقة العبار، زهرة حسن: اعتقلن من نقطة تفتيش في المنامة في نوفمبر/ تشرين الثاني، ووجهت لهن تهمة "إهانة أفراد الأمن".

فاطمة عبد الإمام: تم اعتقالها من قاعة المحكمة بعدما حكمت عليها في 21 نوفمبر/ تشرين الثاني بالحبس شهرا بتهمة التجمهر.

نفيسة العصفور: اعتقلت في 20 أبريل/ نيسان 2013 مع ريحانة الموسوي من حلبة البحرين أثناء إقامة سباق الفورمولا، أطلق مركز البحرين لحقوق الإنسان نداء عاجلا للتدخل في قضيتها بسبب تدهور صحتها، وحرمانها من الرعاية الطبية رغم الاشتباه بعودة مرض السرطان إليها.

أشواق المقايي: أيدت محكمة بحرينية في يونيو/حزيران حكما بالسجن 6 أشهر ضدها بتهمة التجمهر في مجمع تجاري، وهي تعاني من مرض فقر الدم المنجلي "السكر".

نادية علي: حامل في أشهرها الأخيرة اعتقلت لمدة شهر وحددت لها المحاكمة الثانية بعد موعد ولادتها، تهمتها "الاعتداء على شرطية"، وقد تعرضت نادية لنوبة تشنج حادة وحالة إغماء، ولم تفلح المطالبات المحلية والعالمية للإفراج عنها، إلا بعد أن اقترب موعد ولادتها جدا.

صديقة البصري (27 عاما): اعتقلت في 14 أغسطس/ آب لمدة 7 أيام على ذمة التحقيق بتهمة محاولة دهس ضابط، ومقاومة الشرطة النسائية، وقد وضعت في الحبس الانفرادي، يذكر أنها اعتقلت سابقا وحوكمت بتهمة "إهانة رجل أمن وجرح مشاعره"، لتقضي عقوبة مدتها 6 أشهر

انتهت في 18 يوليو/تموز 2013.

زينب الموسوي: طالبة جامعية اعتقلتها السلطات الأمنية في 8 سبتمبر/أيلول لاستكمال مدة الحكم الصادر في حقها في قضية الاعتصام أمام وزارة الداخلية والاعتداء على شرطي.

رباب زين الدين: اعتقلت في مايو/أيار بعد أن أصدرت المحكمة حكما بحبسها شهرا واحدا بتهمة التعدي على ضابطة.

خديجة سعيد: معلمة مدرسة (51 سنة): قضت المحكمة في يونيو/حزيران بحبسها 6 أشهر، بتهمة تتعلق بالتحريض على كراهية النظام.

حليمة الصباغ: أطلق سراحها في 25 سبتمبر/أيلول بعد عام كامل من اعتقالها، وكانت قد أدينّت بتهمة "تهريب أدوية" من المستشفى واستخدامها لعلاج المتظاهرين.

رهينة: اعتقلت قوات النظام بحرينية (أما لطفلين) في سبتمبر/أيلول كرهينة حتى يسلم زوجها المطلوب نفسه، وكانت الزوجة قد أصيبت بجاذب مروري وتم نقلها إلى مبنى الحوادث المرورية، وبعد معرفة ملكية السيارة التي تعود لزوجها، خيّر بين حضور زوجها أو أن تعتقل!

محاكم وانتهاكات 409

للاطلاع على مصادر التقرير ومراجعته، انظر النسخة الإلكترونية على الوصلة التالية:
<http://bhmirror.no-ip.biz/news/13038.html>

حصار الاعتقالات والمداهمات: وراء كل إعلان عن فعالية كبرى، اعتقالات كبرى، ومطاردون يتخطفهم الموت

لا تتوقف حملات الاعتقال والمداهمات التي تشنها السلطة على الناشطين طوال العام، لكنها تصل ذروتها، كلما اقترب موعد حدث أو فعالية احتجاجية كبرى تخشاها السلطة. يستعر النظام في حملة استباقية من أجل لجم الحراك قبل مواعده، وعادة ما يرفقها بالإعلان عن حوادث تفجيرات مفتعلة، أو ضبط مستودعات أسلحة وخلايا إرهابية، كل ذلك من أجل قلب طاولة الرأي العام العالمي لصالحه.

في 2013 بلغت الاعتقالات ذروتها في شهر أبريل؛ حيث الموعد السنوي لإقامة سباق الفورملا 1، كما استعرت أيضاً في شهري يوليو- أغسطس مباشرة، بعد تحديد موعد فعالية تمرد في 14 أغسطس، الموافق لتاريخ استقلال البحرين المغمم عليه من قبل السلطة، وكان استعارها الأخير في ديسمبر؛ حيث الإعلان عن فعاليات احتجاجية في ذكرى عيد جلوس الملك، الموافق 16-17 ديسمبر.

أما حالات الاعتقال والانتهاك فتلك قصص أخرى، بعضها مضحك مبك لفرط غرابتها. في هذا التقرير سنعرض نماذج فقط، لحالات من الاعتقال والانتهاك والتعذيب التي مرت في العام 2013.

اعتقالات قبل/ خلال سباق الفورملا

في شهر أبريل وحده، شملت الاعتقالات، حسب دائرة الرصد بجمعية الوفاق، 300 مواطن، أكثر من 200 منهم من الأطفال، و4 نساء، و59 حالة إصابة، إضافة إلى 135 حالة مدهامة، و105 حالة عقاب جماعي في مختلف المناطق، وأكثر من 50 حالة تعذيب.

جاء ذلك إثر الإعلان عن حزمة من الفعاليات الميدانية والمسيرات الاحتجاجية، تزامناً مع سباق

الفورملا 1، واستغلال وجود الإعلام العالمي لتغطية الحدث والمشاركين والمهتمين من كل مكان في العالم.

وفيما بلغت الاعتقالات ذروتها، تم الإعلان عن محاولة القيام بتفجير إرهابي في حلبة سباق البحرين، اتهمت فيها كل من ريحانة الموسوي ونفيسة العصفور وعباس العصفور، وكانت الموسوي والعصفور قد ذهبتا إلى الحلبة، في 19 أبريل، لممارسة حقهما السلمي في الاحتجاج، قبل أن يتم اعتقالهما وتلفيق التهمة لهما، ثم نسبت لهما تهمة المشاركة في خلية إرهابية سميت فيما بعد بخلية 14 فبراير.

اعتقالات قبل / خلال فعالية تمرد

كان شهرا يوليو وأغسطس من أسخن الشهور في العام 2013، فمنذ الأول من يوليو تم الإعلان عن فعالية تمرد التي خصص لها يوم 14 أغسطس، باعتباره يوم استقلال البحرين. ومنذ ذلك الحين شهدت البحرين موجة هستيرية من التهديدات والاعتقالات والمداهمات والاستعدادات الأمنية لشل الحركة قبل موعدها، وصل الأمر إلى عقد جلسة طارئة للمجلس الوطني، كان هدفها الأول إطلاق يد السلطة في القمع.

بلغت حصيلة الاعتقال في شهر يوليو وحده، حسب دائرة الرصد في جمعية الوفاق: اعتقال 208 مواطنين بينهم امرأة واحدة و19 طفلاً، وإصابة 170 مواطناً بإصابات متفرقة نتيجة العنف الرسمي، ومداهمة 648 منزلاً إلى جانب 774 مسيرة وحالة احتجاج مناطقية، و401 حالة عقاب جماعي.

وفي شهر أغسطس بلغت الحصيلة 203 اعتقالات، و482 مداهمة للمنازل، و992 تظاهرة واحتجاجاً.

وفي هذه الفترة وقبل موعد الفعالية، أعلنت وزارة الداخلية عن عدد من حوادث التفجيرات في كل من الرفاع (17 يوليو)، والسيف والبديع، كما فرض، في 17 أغسطس، حصار على الدير وسماهيح وعذر الداخلية: «انفجار» أصيب فيه شرطة. وكان كل إعلان عن انفجار تتبعه حملة مداهمات واعتقالات واسعة، بتهمة التفجير، وتصريح من الداخلية أن المتهمين «شكلوا تنظيمًا بغرض ارتكاب أعمال إرهابية».

اعتقالات قبل/ خلال عيد الجلوس

في شهر ديسمبر، يحتفل الملك بعيد جلوسه (16-17 ديسمبر)، بالإضافة إلى حوار المنامة الذي يعقد سنويًا في الفترة (6-8 ديسمبر)، ويجتمع فيه عشرات المسؤولين الرسميين، ورجال الأعمال، والشخصيات الدولية، والاقتصاديين، والسياسيين، تكون في العادة فرصة مناسبة للمعارضة بكل فصائلها للنزول إلى الميادين بفعاليتها الاحتجاجية، وبالطبع يقابلها النزول بالقمع وحملات الاعتقال.

بلغت حصيلة الاعتقالات في شهر ديسمبر، حسب دائرة الرصد في جمعية الوفاق، 183 اعتقالًا بينهم 31 طفلًا، و17 حالة تعذيب لمواطنين و745 احتجاجًا شهدتها مناطق وقرى البحرين، قوبل حوالي 400 منها بقمع قوات النظام.

استمرار منهجية المداهمة والاختطاف والتعذيب

رغم توصيات لجنة تقصي الحقائق، لا تزال المداهمات والاختطافات هي طريقة النظام في الوصول إلى المستهدفين، ولا يزال التعذيب الوحشي هو الوجبة الأولى التي يتلقاها المعتقل فور القبض عليه، دون أي مراعاة لوضعه الإنساني أو الصحي. فيما يلي نماذج لما تقدم:

***صادق الحايكي**: مصاب بمرض «السكلر» الحاد، اعتقلته المخابرات والمرزقة من منزله في البلاد القديم وثلاثة شبان آخرين في 2 أبريل، تعرض لتعذيب وحشي أدى إلى تدهور حالته الصحية ونقص حاد في دمه، وأمر مدير الأطباء في مستشفى القلعة بنقله إلى مستشفى السلمانية لتلقي العلاج، إلا أن الضابط سلطان الغتم رفض ذلك.

***عمار مكي محمد العالي**: اعتقل في 11 أبريل على خلفية تعبيره عن رأيه على «تويتتر»، وحرّم من العلاج المناسب، ومنع من تسلم أجهزة طبية أوصى بها تقرير طبي بسبب معاناته أثناء نومه وانقطاع نفسه وعدم تمكنه من التنفس.

***حيدر كاظم**: داهمت منزله قوات مدنية فجرًا بتاريخ 10 مايو، كسرت الباب الخارجي لمنزله، وتفاجأ بدخولهم إلى غرفة النوم. كانت زوجته بملابس النوم، وصوردها هاتفه النقال وجهاز الكمبيوتر الخاص به، حيدر يعاني من مرض في الكلى.

***جعفر ومحمد المقداد (14 عامًا)**: اعتقلا مع أطفال آخرين، إثر مداهمة قوات الأمن، فجر 6 سبتمبر، بركة سباحة كانوا فيها بمنطقة عذارى.



في 2013 بلغت الاعتقالات ذروتها في شهر أبريل؛ حيث الموعد السنوي لإقامة سباق الفورملا 1. كما استعرت أيضاً في شهري يوليو- أغسطس مباشرة، بعد تحديد موعد فعالية تمرد في 14 أغسطس

*إبراهيم نعيم مرهون: اعتقل يوم 16 نوفمبر/ تشرين الثاني الحالي من منزل عمته في السنابس، ضرب ضرباً مبرحاً أمام أهله، واقتيد إلى جهة مجهولة. داهمت قوات الأمن منزل والده نعيم مرهون لأكثر من 15 مرة في أوقات متأخرة من الليل بحثاً عن أخيه أحمد، المطلوب للأجهزة الأمنية.

ملاحقة المطلوبين والمهددين بالتصفية

مقولة صار يرددتها البحرينيون في وصف حال الشباب البحريني: «من لم يكن معتقلاً فهو مطلوب»، ومعظم المطلوبين تم تهديدهم بالتصفية من قبل منتسبين للدخالية، سواء بشكل مباشر أو عبر الأهالي، وتعرضوا إلى أبشع أنواع التعذيب فور اعتقالهم.

*حادث مروري غامض راح ضحيته الشهيد محمود العرادي (المطارد منذ عامين) ومرافق له قرب دوار النويدرات. فيديو تم نشره للحادث بعدها بأيام، أثار شكوكاً بشأن تورط الأمن

البحريني بمقتل شايبين في حادث مروري غامض.

*المهدد بالتصفية رضا الغسرة«25 عاماً»: تعرض لمحاولة اغتيال فاشلة أدت لإصابته في كتفه بينما أصيب مرافقه «عقيل عبدالمحسن» بإصابات خطيرة في الوجه. اعتقل رضا في مايو إثر عملية مخابراتية، وسمع صراخه، وانتشرت صور تعذيبه لحظة اعتقاله، مما استدعى نداءات حقوقية لإنقاذ حياته. وجهت له تهمة حيازة سلاح ناري، ويواجه أحكاماً تصل إلى «41 عاماً».

*المهدد بالتصفية حسن الحداني«25 عاماً»: مطارّد لمدة عامين، داهمت القوات الأمنية منزله 16 مرة. اعتقل فجر السادس من شهر أبريل/ نيسان، ويواجه عدداً كبيراً من التهم وصلت إلى حد قول محاميه لوالديه: «لا نستطيع تتبع جميع قضايا حسن فهي لا تنتهي».

*أحمد نعيم أحمد عيسى مرهون «21 عاماً»: مطارّد، داهمت الشرطة منزله نحول ثلاث مرات، دون أن تعثر عليه، استدعت وزارة الداخلية والده وهددته إن لم يسلم ابنه نفسه فهو يتحمل مسؤولية ما قد يحصل له، و إذا وجدوه في الشارع سيدهس أو يقتل.

*المهدد بالتصفية حسن عبدعلي الخزاز (45 سنة): اختطف من مطعمه الذي يديره في قريته سفالة بسترة، عبر كمين محكم ومقصود نصبته عناصر مدنية وعسكرية راجلة مدعومة بأعداد كبيرة من المركبات العسكرية والمدنية. كان مطارداً لأكثر من عامين قبل اعتقاله، متهم بقضايا كيدية، وتلقى تهديدات بالتصفية الجسدية من قبل كبار ضباط جهاز «الأمن الوطني».

*محمد ميرزا «22 عاماً»: قبع في سجن الحوض الجاف 9 شهور دون عرضه على القضاء، يجدد له في كل مرة الحبس 45 يوماً. أمر القاضي بإخلاء سبيله أكثر من مرة لكن الضابط بمركز سماهيج يمنع تنفيذ الإخلاء بحجج يتم تليفها في كل مرة.

أغرب الاستدعاءات والاعتقالات

المضحك المبكي في الاعتقالات والاستدعاءات، هي تلك التي يتم فيها إرسال إحصارية استدعاء لمعتقل، أو مداهمة بيت شهيد بحثاً عنه، أو توجيه تهمة لأحد المعتقلين أقل ما يقال عنها أنها سخيفة.

*في شهر نوفمبر، أعلنت وزارة الداخلية البحرينية القبض على 6 أشخاص اتهمتهم بالمشاركة في طابور عسكري بالمنامة خلال العزاء في ليلة الثامن من محرم.

*وفي مايو/ أيار، اعتقل محمود عباس حسن المنسي (25 سنة) بتهمة الإضرار بجدار منزل أحد أفراد الأسرة الحاكمة، عبدالرحمن بن محمد راشد آل خليفة، في منطقة الجفير. اتهم معه أخوه محمد «20 عامًا» وهو يعاني من تخلف عقلي.

*وفي أكتوبر، اعتقل الحاج مهدي منصور، بعد رفضه إزالة صورة ابنه المعتقل صالح والمعلقة على الجدار الخارجي لمنزله.

*وفي أغسطس، اعتقل علي حسن أحمد عيسى «45 عامًا»: مختل عقليًا ويعاني من الصرع. صدر قرار بحبسه شهرًا بتهمة التسول. أمرت المحكمة بالإفراج عنه ورفض مركز النعيم إطلاق سراحه، غير القاضي حكمه إلى شهرين ونقل لسجن جو.

*وفي نوفمبر، تفاجأت عائلة المعتقل خليل إبراهيم جعفر مكي (15 عامًا)، بشرطة مركز الحورة تطلب منهم تسليم ابنهم خليل، وإلا سيتم اعتقال والده مكانه. أصر الضابط على العائلة «تسليم خليل» رغم أنه يقضي حكمه بسجن جو.

*وفي يوليو، داهمت ميليشيات مدنية نظامية منزل الشهيد فاضل العبيدي (استشهد في مارس 2012)، وتم تطويق المنزل بالكامل بحثًا عنه!

*وفي يوليو، اعتقل علي القصاب بتهمة بالتجمهر والشغب، حكم بالسجن ستة أشهر، وحين تمت مواجهة الأمن بأنه كان في قبضتهم خلال تلك التواريخ التي يدعونها، قاموا بتغيير التواريخ، لتستخدم في تثبيت التهم الملفقة ضده!

للاطلاع على مصادر التقرير ومراجعته، انظر النسخة الإلكترونية على الوصلة التالية:

<http://bhmirror.no-ip.biz/news/13094.html>

حصاد السجون: اقتحام العنابر وضرب السجناء وحرمان من العلاج والماء والثياب الشتوية

«لا تعد الحكومة السجن مؤسسة لإعادة التأهيل، وإنما وسيلة لإنزال العقاب، لمعاقبتنا وشلنا، حتى لا نتمتع من جديد بالقول والشجاعة لتحقيق أهدافنا» نلسون مانديلا. في رسالة كتبها من سجنه إلى وزير العدل عام 1996

في 25 ديسمبر 2013، سُرِّبَت رسالة من المعتقلين السياسيين في سجن جو، تناولت الوضع الإنساني المقلق والمهين الذي يعيشون فيه، والذي «لا يخضع لأية مراجعة أو محاولة للتحسين» وفق قولهم. وأضافوا: «نعامل في السجن كأعداء، لا كسجناء، ولهذا يُمعن السجناء الذين ليس بينهم بحريني واحد، في التخليط علينا والمعاملة المهينة لنا».

ربما في رسالة سجناء جو، وفي مقولة مانديلا الذي كان يشبه سجناء جو في محنة المعاقبة والشلل حينها، ما يختصر كل شيء، مع فارق الانتهاكات الكبير بين السجنين، لكن يبقى أن هدف السجن واحد: «لكي لا نتمتع من جديد بالقول والشجاعة لتحقيق أهدافنا».

العقاب والشلل والمعاملة كأعداء، تختصر كل ما حدث ويحدث في السجون البحرينية من سوء المعاملة والانتهاك. في هذا التقرير نتعرض إلى الأبرز في العام 2013.

اقتحام العنابر وضرب السجناء

في نهاية شهر نوفمبر، اقتحمت قوات الأمن عنبر 1، وقامت بإغلاق الأبواب والاعتداء على السجناء بالضرب الوحشي بالهراوات وأعقاب البنادق، ووضعت 11 منهم في السجون الانفرادية، فيما ترك المصابون يواجهون مصيرهم دون علاج، رغم الكسور التي شملت مناطق مختلفة من أجسادهم.

تزامن ذلك مع حملة اعتداءات مننظمة على المعتقلين السياسيين في سجن «جو» و«الحوض الجاف»، في ظل أجواء أمنية مضطربة، في الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر، قام عدد من المعتقلين بالإضراب عن الطعام على إثرها.

يلجأ المعتقلون عادة إلى الإضراب عن الطعام في حال استنفادهم كل الأساليب في توصيل معاناتهم إلى إدارات السجن، واستمرار الأخيرة في التجاهل، فيكون الإضراب عن الطعام احتجاجاً. أما إدارة السجن، فتقابلة بالمزيد من التضييق، ومنعهم من زيارة الأهالي والاتصال بعوائلهم أو الشراء من (كانتين) السجن، وبدلاً من تعديل الوضع وتحسينه، تستخدم الضرب لإجبارهم على فك الإضراب.

خلال الأشهر الأربعة من مارس- يوليو، تعرض المعتقلون السياسيون في سجن «الحوض الجاف» إلى إهانات وانتهاكات عديدة، تفاوتت بين المنع من الخروج من غرفهم، والمنع من ممارسة شعائرهم الدينية، ومداهمة العنابر بهجمية، وإيقظاهم من النوم، وسرقة أغراضهم الشخصية، وإجبارهم على حلق شعورهم، والتنكيل بهم، إضافة إلى إخضاع ذويهم للتفتيش المهين.

وأطلق سجناء في «الحوض الجاف»، في أغسطس المصادف لشهر رمضان، مناشدات لإنقاذهم من قبضة قوات النظام. أفادت المعلومات أن السجناء يتعرضون لأقسى حملة أمنية انتقامية، وتعرضوا إلى مداهمة العنابر مع إطلاق رصاص الشوزن الانشطاري داخل السجن، وكذلك إطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع بكثافة، وإغلاق المكيفات والنوافذ والأبواب.

الرموز: إما زي السجن أو الحرمان

ولعل ما حدث للقيادات السياسية الـ13، الذين اعتقلوا منذ مارس 2011، يظهر بوضوح جانبي الاستعداد الرسمي، والذي يهدف إلى (المعاقبة والشلل)، فقد فرض عليهم في مارس 2013 ارتداء زي السجن الرسمي، الذي لم يكن مفروضاً عليهم طيلة العامين السابقين. الرموز رفضوا ارتداء الزي كونهم معتقلين بسبب ممارستهم حرية التعبير، واعتبروه وسيلة جديدة لإذلالهم وتعريفهم على أنهم سجناء جنائيون، لكن الداخلية كانت لهم بالمرصاد وفرضت عليهم مجموعة أخرى من العقوبات بينها منع زيارات الأهالي لهم.

واعترفت وزارة الداخلية بـ«إرجاء مقابلة عدد من النزلاء لذويهم بسبب مخالفتهم للأنظمة المتبعة في إدارة الإصلاح والتأهيل» مشيرة إلى «مخالفات» تمثلت في رفضهم ارتداء الزي المخصص بالنزلاء».

كما تم منع زعيم حركة حق «حسن مشيمع» من الذهاب إلى المستشفى للعلاج من مرض السرطان لفترة طويلة، لرفضه ارتداء زي السجن.

ومنع المعارضون الـ13 من الحصول على كل الأدوات الصحية لأكثر من شهرين، ودعا أهاليهم أبناء الشعب والجهات الحقوقية والدولية بالضغط للإفراج عنهم، فضلاً عن السماح بحقهم في لقاء عوائلهم.

وفي 15 يوليو، قررت الرموز السياسية ارتداء زي السجن الرسمي بعد أكثر من 4 أشهر، من الامتناع والحرمان من الزيارات العائلية. وجاءت الموافقة بعد ضغط الأهالي والتشاور مع المحامين ودراسة الرموز للموضوع من جميع الجوانب، وذلك بعد تقوي إدارة السجن وحرمانها لهم من الزيارات والعلاج والأدوية وكل احتياجاتهم الضرورية طوال 4 أشهر.

الالتقاء، عبر الحواجز

يعاني كل من المعتقلين وذويهم صعوبة التواصل عبر الحاجز الزجاجي الغليظ، الذي عُمم استخدامه، ليفصل بين المعتقل وذويه بشكل لا يمكنه من لمس أحد منهم أو احتضان أطفاله أو سماعهم بوضوح. وفي أكتوبر دخل «المعتقلون إضراباً عن الطعام للمطالبة بحقهم بنزع الحاجز عند الزيارة ليلتقوا بأهاليهم مباشرة»، وجهوا فيها نداء إلى كل الجمعيات والمنظمات الحقوقية من أجل تفقد أوضاعهم.

وفي فبراير ناشدت «الجمعية البحرينية لحقوق الإنسان» النيابة العامة، بسرعة التدخل في مركز «الحوض الجاف»، للتحقق من ظروف احتجاز الموقوفين، بعد تنامي أخبار الانتهاكات التي تمارس ضدهم.

اكتظاظ الزنازين

أشار سجناء جو إلى الوضع الانساني الصعب الذي يعيشون فيه وسط زنازين مكتظة بالمساجين، الذين يتزايدون يوماً بعد يوم. ذكروا في رسالة مسربة: «رغم أن الزنازة الواحدة معدة إلى 8 معتقلين بأصل 8 أسرة، فإنها تشهد اكتظاظاً بالمعتقلين يصل بعضها إلى 15 معتقلاً، يقبعون في زنازة صغيرة ليس بها متنفس مكان ولا هواء ولا مساحة للحركة».

وفي سجن «الحوض الجاف» تشير إحصائية (حسب مركز البحرين لحقوق الانسان) أن به 3000



وفي نوفمبر أكد موقع «رصيف 22» أن سجن «جو» في البحرين هو من أسوأ السجون سمعة في العالم

سجين يتكدسون في زنازين صغيرة لا يوجد في بعضها نوافذ للتهوية على الإطلاق، وأنه على سبيل المثال «في عنبر رقم 3 في «الحوض الجاف» 10 زنازين تتسع كل منها لـ12 سري، لكن ستة سجناء إضافيين يجبرون على النوم على الأرض بسبب اكتظاظ الزنازين التي لا يوجد في بعضها نوافذ للتهوية على الإطلاق».

سجون بلا ماء

مشكلة الماء في سجن جو مركبة الامتحان، بدأت تستشري خلال الشهرين الأخيرين من العام 2013، ولا تزال قائمة حتى ساعة كتابة التقرير. فمن جانب أن الماء المتوافر للشرب غير صحي وبه شوائب، و(كانتين) السجن لا يوفر كميات كافية من قنينات الماء التي يمكن لهم شراؤها على نفقتهم الخاصة، ومن جانب آخر تواصل انقطاع الماء المستخدم في قضاء الحاجة والاستحمام لفترات طويلة، مما يجعل البعض يقضي أياماً دون استحمام. الماء لا يكفي الاستخدام اليومي لأعداد السجناء الآخذة في الازدياد يوماً بعد الآخر. ومع تغيّر الطقس ودخول فصل الشتاء أضيفت مشكلة ثالثة: عدم كفاية عدد السخانات لحاجة جميع النزلاء في السجن، إذ سرعان ما

ينفذ الماء الساخن في الوقت المخصص للاستحمام ويكون مصير الباقي الاستحمام في الماء البارد.

بعض السجناء بدؤوا يشعرون بوعكات صحية غير مفهومة، وليس لها مقدمات سابقة. بعضهم تفاجأ بنزول مخاط دم من أنفه، وآخر يشعر بجفاف وآلام في مناطق مختلفة من الجسم، وآخر نقل أنه يشعر بألم شديد في عينه. عرض بعضهم على عيادة السجن، ولا تزال مشكلة الماء عالقة في مكانها دون حل حتى وقت كتابة هذا التقرير.

بلا ملابسي شتوية

ومع دخول فصل الشتاء في نهاية العام، منعت إدارة كل من سجن «جو» و«الحوض الجاف» الأهالي من إدخال الملابس الشتوية لأبنائهم المحتجزين، وكذلك منعهم من إدخال أغذية ثقيلة للنوم، في حين أن إدارة السجون لا توفر أجهزة تدفئة في الزنازين على الرغم من مطالبة المساجين المتكررة بذلك، ويُسمح للسجناء بأغطية خفيفة للنوم لا توفر لهم الدفء المطلوب، وهو ما يخالف قانون السجون. وقال الأهالي إن «التضييق الذي تستمر فيه إدارتا السجنين على حقوق المعتقلين الطبيعية والبديهية يشدد الحاجة إلى تدخل الصليب الأحمر والجهات الحقوقية من أجل إيقافها»، لافتين إلى أن «هذا التعسف والمخالفات التي تتم وسط سكوت المسؤولين يؤكد شراكتهم فيها». من جهتهم، أكد محامون مشاهدتهم معتقلين بلباس صيفي خلال محاكمتهم وهم يعانون من البرد في حين أن الشرطة كانت بلباس شتوي كامل.

السجن الانفرادي

هو وسيلة النظام لتغليظ العقوبة على المعتقلين، والإمعان في إذلالهم وكسرهم، والأمثلة على ذلك كثيرة، ليس أولها سجن الحقوقي نبيل رجب انفرادياً، وليس آخرها معاقبة بعض السجناء بين فترة وأخرى بالاختطاف من زنازينهم وأخذهم إلى أماكن مجهولة يتبين فيما بعد أنها سجون إنفرادية. توالى الأنباء عن بقاء العشرات في سجون في انفرادية في سجن جو، معظمهم تعرض للضرب من قبل الحرس وبينهم أطفال لأسباب انتقامية.

علي الطويل، المحكوم بالإعدام في تهمة قتل الشرطي المرسي في 2011، لا يزال يقضي في سجن انفرادي منذ صدور حكمه، وقد عرض عليه الشرطي تناول أقراص مشبوهة.

أما العسكري السابق فيصل العلوي (36 عاماً)، المتهم في قضية «خلية بوناصر»، فقد أُضرب عن الطعام في مارس، احتجاجاً على سوء المعاملة التي يتلقاها في المعتقل، بسبب وضعه في زنزانة انفرادية تكثر فيها القوارض والحشرات، ولا يزال ممنوعاً من الحصول على أدويته، برغم اعتقال

حالته الصحية، فضلاً عن التضييق عليه أثناء تأدية الصلاة

أما رضي القصاب، معتقل في قضية «5 طن»، فقد أوقف في السجن العسكري بالرفاع، ووضع في زنزانه انفرادية لأكثر من شهر، ومنع من الكلام مع أي فرد، وتعرض لتعذيب شديد تركز في منطقة البطن مكان إصابته في 2008، كما منع عنه الدواء.

الحرمان من العلاج

بعد الشهيد يوسف النشمي (31 عاماً)، أبرز ضحايا الحرمان من العلاج في السجن. توفي في 11 أكتوبر 2013، إثر تدهور حالته الصحية بعد ما لقيه من التعذيب في السجن، وبقي محروماً من العلاج، ومنعت عنه أدويته التي يتعالج بها عن إنفلونزا شبه دائمة. أدخل المستشفى لاحقاً في حالة موت سريري حتى قضى.

أما حبيب أيوب المغني «23 عاماً»، المعتقل في أبريل 2012، والمتهم بقضية تفجير «العكر»، فقد أصبح يعاني من التهاب حاد في رجله والتهاب حاد في الدم، ولا يستطيع الحركة أو التنقل إلا باستخدام الكرسي المتحرك (ويل جير)، وذلك نتيجة للتعذيب الشديد الذي تعرض له في مبنى التحقيقات الجنائية على يد الجلاد عيسى المجالي، كما تعمدوا منعه من حضور جلسات المحاكمة الخاصة به.

الرياضي يونس الحاضر «22 عاماً»، حارس المنتخب الوطني للشباب، تعرض خلال الاعتقال للتعذيب الشديد بالتحقيقات في الثلاثة أيام الأولى، فضلاً عن كونه يعاني من مرض الصرع، سقط أمام والده في إحدى الزيارات، ومنع من العلاج مع طبيبه الخاص، كما منع من حضور جلسات المحكمة بسبب عدم قدرته على الحركة.

أحمد حسن المدهون «17 عاماً»، تعرض لسوء المعاملة، وهو مصاب بالصرع ويحتاج إلى رعاية صحية دائمة، لكنه حرم من العلاج، مما أدى إلى تدهور خطير في صحته.

أما علي سعد (29 عاماً)، والذي فقد بصره كلياً في تفجير غامض في بلدة الديه في نيسان 2009، وتم اعتقاله في مايو، فقد تعرض إلى المعاملة القاسية والمهينة الحاطة بالكرامة الإنسانية، ولم تراعى حالته الصحية وفقد بصره، وقد أضرب عن الطعام في شهر يوليو بسبب منع العلاج عنه.

علي القصاب (18 سنة)، مصاب بمرض «السكلر» الحاد، اعتقل في يوليو بتهم تتعلق بالتجمهر وأعمال شغب، ومهاجمة بلدية كركزان، تعرض لسوء المعاملة، ولم يحصل على ما يلزم من العلاج الطبي الكافي».

مصطفى عبد الجليل المقداد (17 عامًا)، معتقل في قضية ما يعرف بـ«هوزمان»، وحُكم عليه بالسجن 15 عامًا، ثم خفف الحكم إلى خمس سنوات، وفي المحاكمة الأخيرة إلى 3 سنوات، وهو يعاني من ضيق في التنفس، وإدارة السجن تمنع عنه العلاج.

وفي يناير 2013 بدأ إضراباً عن الطعام احتجاجاً على سوء المعاملة من قبل إدارة السجن بحق المعتقلين، وحرّم من إكمال دراسته.

وفي مايو في تعرض لتعذيب وحشي ونُقل إلى السجن الانفرادي، بعد اتهامه بالتحريض والاعتداء على شرطي، لتتضح بذلك الصورة التي حاولت وزارة الداخلية قلبها بعد فضيحة التعذيب الأخيرة، إذ عكست تأكيد رئيس «مركز البحرين لحقوق الإنسان» المعتقل نبيل رجب أنه رأى أطفالاً يُعذبون.

أسوأ السجون سمعة في العالم

وفي نوفمبر أكد موقع «رصيف 22» أن سجن «جو» في البحرين هو من أسوأ السجون سمعة في العالم، وأوضح الموقع، في تقرير عن السجون الأسوأ سمعة في العالم، أنه «إذا ما قارنا سجون «جو» بعدد سكانها، تسجن البحرين عددًا من الأشخاص أكثر من أي بلد آخر في العالم العربي، من كل مئة ألف مواطن بحريني يقبع 275 في السجن

وحيال الانتهاكات المستمرة في سجن جو أبدت دائرة الحريات بجمعية «الوفاق» قلقها الكبير إزاء الأنباء التي تتحدث عن تعرض المعتقلين بسجن جو إلى سوء المعاملة، إلى جانب افتقار بعض المباني فيه إلى الخدمات الأساسية مثل الماء للشرب والوضوء والاستحمام.

في حين استغرب «المركز البحريني لحقوق الإنسان» الموقف الحكومي بعد رفض الشورى السماح لجمعية حقوق الإنسان بزيارة السجن بعد وعوده لمجلس حقوق الإنسان بالتوقيع على البرتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي لمناهضة التعذيب

ولم تتوقف الحكومة عن زعمها بأن المشهد الحقوقي في مملكة البحرين شهد تطوراً متنامياً على

محاكم وانتهاكات 423

صعيد البرامج والمبادرات والاتفاقيات التي التزمت بها المملكة، وأنها وقعت على اتفاقيات دولية في مجال حقوق الإنسان لم تنضم إلى بعضها كبريات الدول، وتأتي مزاعمها في وقت تتزايد فيه إفادات معتقلين أمام القضاء البحريني بشأن تعرضهم للتعذيب، واستمرار منع البحرين زيارة مقررة للمقرر الخاص بالتعذيب خوان منديز.

ونظراً لتزايد شكاوى انتهاكات السجون البحرينية، فقد أقامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أكتوبر ندوة لمناقشة الرعاية الصحية في أماكن الاحتجاز في البحرين، حيث أوضح رئيس البعثة الإقليمية للجنة جبرار بيترينيه في بيان قوله: «نتطلع للعمل مع السلطات سعياً إلى تنفيذ التوصيات التي تصدر عن الندوة».

المرتزقة والميلشيات المدنية يملأون ساحات القتل: وتوصية بسيوني بتوظيف الشيعة في الأمن تطبق بالمقلوب!

يعمل في الجيش البحريني أكثر من 12 ألف عنصر، وفي حين يضمّ الحرس الوطني أكثر من 1200 عنصر آخر، يعمل في أجهزة الأمن التابعة لوزارة الداخلية أكثر من 21 ألف عنصر. جل هؤلاء من المرتزقة، المستوردين من كل أصقاع الأرض لمحاربة السكّان الأصليين، الأغلبية المعارضة لنظام الحكم، والمحرومة من التوظيف في الأجهزة العسكرية منذ تأسيسها قبل 43 عاما.

وبالإضافة إلى هؤلاء، الذين يأتون من الأردن، اليمن، باكستان، الهند، بنغلاديش، سوريا، وموخرًا من السودان، (ويحصل بعضهم على الجنسيّة والسكن والكثير من التسهيلات)، يوظف النّظام منذ العام 2011 المئات من العناصر المدنية في ميلشيات مهمّتها باختصار «البلطجة»!

وفوق هؤلاء جميعا هناك «القوّات السعودية» التي غزت البلاد منذ منتصف مارس/آذار 2011، ولم تخرج منه حتى اليوم!

وكما جاء في تقرير معهد السلام والاقتصاد، فقد سجّلت البحرين معدّلا شادا واستثنائيا في نسبة أعداد الشرطة إلى عدد السكّان، لتكون الأعلى في العالم دون منازع! وقال التقرير إن البحرين تعتبر «ناشزا» على المقياس بأكمله، حيث بلغ مؤشرها هذا 6 أضعاف المتوسط العالمي، الذي يبلغ 361 شرطيا لكل 100 ألف شخص! وبحسب المؤشر فهناك في البحرين 2166 شرطي لكل 100 ألف شخص!

كل هذه الألوف جاءت لتواجه مجاميع المتظاهرين البحرينيين الذين لم يصدر من أكثرهم تشدّدا إلا «التهاتف» بإسقاط النظام القبلي الديكتاتوري، وعلى رأسه الملك حمد بن عيسى آل خليفة.

بسيوني: أين توظيف الشيعة في الأجهزة الأمنية؟

وعلى عكس ما أوصت به لجنة تقصي الحقائق (الفقرة 1722هـ) من أن يدمج المواطنون الشيعة في قوى الأمن «بصورة عاجلة»، وأن يطبّق ذلك «بشكل فوري»، كانت الحكومة البحرينية تزداد شطحا وتماديا في استيراد مزيد من المرتزقة في العامين الماضيين، للمهمة نفسها، قمع المواطنين الشيعة الذين أوصى بهم بسيوني!

وكان بسيوني قد قال في تقريره إن بعض التقديرات تشير إلى «وجود عدد كبير من رعايا العراق والأردن وسوريا وباكستان واليمن يعملون ضمن قوات الدفاع» (الفقرة 51).

«وهناك درجة عالية من عدم الثقة عند المجتمعات الشيعية ضد المهاجرين؛ وذلك لأنهم من ناحية يدركون أنهم يشكلون تهديداً على المواطنين البحرينيين الأصليين في سوق العمل، ومن ناحية أخرى بسبب انخراطهم في العمل مع قوات الأمن. ولقد أثار توظيف المجنسين بالقوات المسلحة والحرس الوطني والعديد من أجهزة إنفاذ القانون بالبلاد الاحتقان العنصري والطائفي، بل وأحيانا مشاعر الخوف من الأجانب. ثم ازداد هذا الأمر سوءا بعد اشتراك تلك القوات فيما قد ظن أنه من فنون وأساليب وتكتيكات القمع أثناء فترة عدم الاستقرار، بالإضافة إلى الادعاءات باستهداف القوات الأمنية لأفراد الشيعة إما عن طريق فصلهم من العمل أو توقيفهم. ولقد لاحظت اللجنة أنه يبدو أن استخدام أفراد الشرطة الباكستانيين في الصفوف الأولى أثناء تصادمات الشرطة مع المتظاهرين من الشيعة كان هو مصدر التوتر». (الفقرة 1527)

وفي الفقرة 1711، قال التقرير إن بعض الأجانب (الباكستانيين على وجه التحديد) استهدفوا خلال فترة الاضطرابات في 2011 «بسبب انخراطهم أو الاشتباه في انخراطهم في قوات دفاع البحرين أو الشرطة».

استيراد المرتزقة ودرع الجزيرة

ومنذ بداية استهداف الثورة في مارس/آذار 2011، يكاد لا يخلو يوم من نشر مقاطع فيديو أو صور لهؤلاء العناصر وهم يرتبكون أفضع الانتهاكات بحق السكان الأصليين، وصل بعضها إلى اقتحام منازلهم وانتهاك حرمتها، رمي نوافذها بقنابل الغاز، احتلال مساجدهم المهذمة وغير المهذمة (كما يحدث في مسجد السوق بجدهفص الذي يتخذ المرتزقة مقرا خلال تمركزهم هناك)، التنكيل بالمتظاهرين منهم، هتك حرمة نساءهم، ضرب أطفالهم، سبهم وشتيمهم ودهسهم وتعذيبهم وقتلهم والقائمة لا تتوقف!

«اللجوء إلى عسكريين من الخارج للتفنن والاحتراف في التنكيل بأبناء الوطن أولتغطية الانتهاكات المستمرة، يكشف عن خلل عميق يعيشه النظام مع أبناء الوطن» جمعية الوفاق، كبرى القوى السياسية المعارضة «استجلاب وتوظيف قوات أجنبية لمهام خارج الإطار الوطني المتفق عليه على أرض البحرين هو أحد أوجه التفريط في السيادة الوطنية، ولا يمكن القبول به تحت أي عنوان».

الوفاق علّقت على أبناء استيراد المزيد من المرتزقة وتجنيسهم بوصفه أخطر المشاريع الكارثية، في حين حمّلت النظام المسؤولية الكاملة عما تقوم به ميليشياته المدنية المسلحة وقواته المنتكرة للباس مدني من أعمال إجرامية ودموية في أرجاء البلاد.

وانتقد حقوقيون بحرينيون قيام النظام بتوظيف المرتزقة في أجهزة الأمن، مؤكدين أن الكثير من هؤلاء يتحدر من أصول قبلية سنية جاء بهم النظام بهدف إحداث انقسام طائفي في البحرين من خلال ارتكاب الجرائم ضد الطائفة الشيعية.

درع الجزيرة: أول مقر دائم منذ 30 عاماً

استمر تواجد القوات السعودية في البحرين بعد 3 أعوام منذ دخولها البلاد لقمع ثورة 14 فبراير، وتتخذ القوات السعودية من «درع الجزيرة» غطاء لتواجدها في البلاد، رغم أنه لم تشارك في هذه العمليات سواها هي والقوات الإماراتية في العام 2011.

وتعتبر هذه القوات التواجد الأجنبي العسكري الوحيد بعد الأسطول الخامس الأمريكي، الذي يتخذ من البحرين مقراً له.

وفي تطوّر لافت، افتتح في البحرين 4 ديسمبر/2013 أول مقر دائم لقيادة «درع الجزيرة» منذ تأسيسها في 1982، في حين أمر الملك البحريني حمد بن عيسى آل خليفة بتخصيص قطعة أرض كبيرة لتوسعة المقر «تقديراً للدور السامي الذي تضطلع به قوات درع الجزيرة المشتركة» حسبما جاء في وكالة أنباء البحرين.

وفي أول تصريح رسمي من نوعه، اعترف وزير العدل خالد بن علي آل خليفة منتصف مارس/ آذار، أن القوات السعودية التي دخلت البحرين قبل عامين ضمن «درع الجزيرة»، جاءت للتصدي إلى ثورة 14 فبراير/شباط 2011 التي اندلعت في سياق «الربيع العربي» مطالبة بإسقاط النظام الحاكم.



بسيوني قد قال في تقريره إن بعض التقديرات تشير إلى «وجود عدد كبير من رعايا العراق والأردن وسوريا وباكستان واليمن يعملون ضمن قوات الدفاع» (الفقرة 51).

في السياق ذاته، قال عضو من جناح الخوالد بالعائلة الحاكمة إن قوات درع الجزيرة شاركت مشاركة فعالة في أزمة البحرين، واعتبر عضو الشورى خالد بن خليفة آل خليفة أن اختيار البحرين مقرا لقيادة الدرع سيكون له ردود فعل نفسية على الجانب الخارجي قبل أي ردود عسكرية، على حد تعبيره.

وكان ناشطون بحرينيون قد كشفوا عن دخول قطع عسكرية أخرى تابعة إلى «درع الجزيرة» إلى البحرين قبل ساعات من بدء حوار بين الحكومة والمعارضة في فبراير/شباط 2013.

في حين قضت محكمة سعودية بسجن متظاهر سعودي 30 عاما إلى جانب غرامة قدرها 150 ألف ريال، وذلك لمطالبته بخروج «درع الجزيرة» من البحرين.

الدرك الأردنيون

استمر تدفق المرتزقة الأردنيين للعمل في قطاعات الأمن في البحرين، وتحديدًا في أجهزة القمع التي تواجه الاحتجاجات اليومية في البلاد. وتشكل العناصر الأردنية نسبة كبيرة من تشكيلة قوات الأمن البحرينية.

وكشفت وكالة «أنباء الأناضول» التركية النقب في فبراير/شباط 2013 عن تعاون أمني استخباري مكثف جرى خلال الفترة الماضية بين السلطة البحرينية وجهاز المخابرات العامة الأردني، وأسهم في كشف «عدد من المخططات والمؤامرات الإرهابية التي كانت تستهدف العمق البحريني» حسبما وصفت.

وسبق لصحف أردنية أن أكدت مشاركة أعداد متفاوتة من مرتزقة الدرك الأردني في إخماد التظاهرات التي اجتاحت البحرين منذ العام 2011. كما اشتكت العديد من عوائل العسكريين الأردنيين من إصابات متفرقة أصيب بها أبناءهم العائدون.

و أفادت معلومات متطابقة في ديسمبر/كانون الأول عن وصول دفعة جديدة من المرتزقة الأردنيين إلى البحرين قوامها نحو ألف عنصر، وأشارت إلى أن هذه الدفعة هي جزء من اتفاقية على مرحلتين مع المملكة الأردنية لتزويد قوة دفاع البحرين بعناصر من المرتزقة المدربين.

كما كشفت مواقع أردنية عن توجه كتيبة من قوات الدرك الأردني إلى البحرين، وذلك قبل يوم من تمرد 14 أغسطس/ آب.

وعبر مواطنون أردنيون عن سخطهم من قيام السلطات الأردنية بإرسال وحدات من الدرك الأردني لقمع الاحتجاجات في البحرين المزمعة في 14 أغسطس/ آب.

مرتزقة باكستان

في ديسمبر/كانون الأول 2013 زار قائد الحرس الوطني البحريني محمد بن عيسى آل خليفة باكستان في وقت تترددت فيه أنباء عن رغبة البحرين في جلب المزيد من المرتزقة الباكستانيين للعمل في الأجهزة الأمنية، حيث يعمل الآلاف منهم حالياً.

واستقبل رئيس الوزراء الباكستاني محمد نواز شريف قائد الحرس الوطني البحريني حيث جرى الاتفاق بحسب مصادر إعلامية على تزويد الأجهزة الأمنية البحرينية بمزيد من رجال الأمن

الباكستانيين لاستخدامهم في قمع الاحتجاجات السلمية.

وكان تقرير لجنة تقصي الحقائق قال إن العديد من عناصر الأمن التي قامت بتعذيب السجناء السياسيين حتى الموت في 2011 كانوا من الباكستانيين، مشيراً في هذا السياق إلى حالة الشهيد زكريا العشري، إلا أن محكمة بحرينية برأت هؤلاء الباكستانيين من قتل العشري في مارس/ آذار 2013.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني برأت محكمة بحرينية شرطياً باكستانياً اتهم بقتل الشهيد صلاح عباس بواسطة طلقة رشية من سلاح الشوزن في أبريل/نيسان 2012.

وفي إطار التعاون الأمني الوثيق بين البلدين، منحت السلطات البحرينية «باكستان» مدرب كرة قدم لمنتخبها الوطني مجاناً.

وفي موقف خارج هذا السياق، نصح سفير باكستان في جنيف والمنسق العام للمجموعة الإسلامية بمجلس حقوق الإنسان، زامير أكرم، نظام البحرين ب«التواصل مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان»، مبدياً «استعداده للمساعدة».

على الصعيد ذاته، كشفت وسائل إعلام باكستانية في مارس/آذار بأن 450 مواطناً باكستانياً أرسلوا للعمل في الجيش البحريني طردوا من البلاد بعد 19 شهراً من احتجازهم في السجن، مؤكدة أن 100 آخرين من المتوقع أن يرحلوا لاحقاً. وفي حين لم تكشف الوسائل الإعلامية أسباب ذلك، قالت مصادر أخرى إن السبب هو أن مجموعة من هؤلاء كانوا من الطائفة الشيعية.

مصر «السياسي» مستعدة لتقديم الدعم الأمني

على الصعيد المصري، وبعد الانقلاب الذي قاده الجيش على الرئيس السابق محمد مرسي، ظهرت إلى العلن مواقف مساندة بشدة للنظام البحريني في قمعه الأغلبية المعارضة، وتعدت المواقف ذلك إلى عرض المساعدة لتزويد البحرين بأي دعم لازم!

وكان وزير الدفاع المصري، عبدالفتاح السيسي قد أكد في نوفمبر/تشرين الثاني، أن بلاده مستعدة من أجل تقديم «الدعم اللازم» للبحرين من أجل حماية أمنها واستقرارها، على حد قوله، ونقل السيسي تأييد بلاده لكل إجراءات المنامة في هذا المجال.

وانتقل وزير الداخلية راشد بن عبدالله للقااهرة في 17 نوفمبر/ تشرين الثاني، ليلتقي كلا من وزير الدفاع المصري ورئيس هيئة الأركان هناك بغرض «تعزيز التعاون والتنسيق الأمني» بين المنامة والقااهرة.

وفي إطار هذا التعاون المشترك استقبل رئيس أركان قوة دفاع البحرين دعيج بن سلمان آل خليفة وفدا عسكريا مصرية برئاسة العقيد شريف عفيفي، لبحث سبل تعزيز التنسيق العسكري المشترك.

وآخرون

وفي تطوّر آخر، أكّدت مصادر إعلامية سودانية، أن النظام البحريني طلب من الحكومة السودانية 5 آلاف مواطن سوداني للعمل في البحرين بمجالات الجيش والشرطة، وقد وافقت الحكومة السودانية على ذلك مقابل استقطاع مبالغ مالية من كل سوداني شهرياً لصالح حكومة السودان، وهو ما أثار جهات سودانية معارضة وقفت ضد استخدام المواطنين السودانيين كمرتزقة.

من جانب آخر، كشفت وسائل إعلام سورية عن ذات النوايا بالنسبة لـ5 آلاف لاجئ سوري يقيمون في مخيم الزعتري، إذ قالت إن النظام البحريني أبدى استعداداه لإعطائهم الجنسية البحرينية ودمجهم ضمن الأجهزة الأمنية.

وكشف الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي في أغسطس/آب عن مشاركة ضباط يمينيين في غرفة عمليات بالبحرين لمحاربة من وصفهم بـ«الإرهابيين»

من جانبه، قال سفير مملكة ماليزيا لدى البحرين أحمد شاهيزان إن بلاده كانت من أوائل الدول التي ساندت البحرين خلال الأحداث التي مرت بها عام 2011 مؤكداً أن ماليزيا على أتم الاستعداد لإرسال قواتها لمساعدة البحرين فور طلبها.

قانون حكومي يبيح «البلطجة»

وفضلا عن آلاف الجنود والمرترقة العاملين في القطاعات الأمنية بشكل رسمي، استمرّ النظام في تسليح ميليشيا مدنية للاشتراك في مواجهة المحتجين، لكنّ العام الماضي شهد تطورا خطيرا في هذا السياق تمثل في إعلان ذلك رسميا وإضافة الصبغة القانونية عليه!

وكانت أعمال «البلطجة» قد انتشرت في البحرين منذ مارس/آذار 2011، لضرب الحركة

الاحتجاجية وإنهاء الاعتصام المركزي في دوار اللؤلؤة، والتقطت مقاطع فيديو مصوّرة لمدنيين مسلّحين بأسلحة نارية وبالسلّاح الأبيض وهم يقتحمون جامعة البحرين للاعتداء على الطلاب الذين كانوا يتظاهرون هناك.

وقبيل احتجاجات تمرد (14 أغسطس/آب 2013)، أقرّت الحكومة البحرينية قانونا يبيح «البُلطجة» خدمة للأمن العام، حسبما وصفت. وأتاح القانون التطوع لخدمة الأمن العام، فيما يعدّ أول قانون لشرعنة تشكيل الميليشيات، وبررت الحكومة ذلك بأنه يأتي لـ«دعم ومساندة الشرطة في أداء واجباتها ومسئولياتها بما فيها أعمال الحماية المدنية والسلامة العامة والوقائية».

في السياق ذاته، كان وزير البلديات جمعة الكعبي قد أعلن في مايو/أيار تشكيل ميليشيات مدنية للعمل إلى جانب القوات الأمنية النظامية في مواجهة المحتجين، مؤكدا قيام الشرطة بإصدار بطاقات هوية خاصة تخول (عناصر الميليشيات) صلاحية توقيف مرتكبي أعمال التدمير والتخريب إلى حين وصول الشرطة، حسبما أعلن.

والتزمت الحكومة الصمت عما صرح به وزير البلديات من تشكيل ميليشيات مدنية في حين نفى عضو مجلس بلدي المحرق محمد المطوع أن تكون لهم سلطات تنفيذية».

وفيما نفى رئيس الأمن العام طارق الحسن لاحقا أن تكون الشرطة قد «أصدرت أي بطاقات هوية خاصة تخول مواطني المحرق أو غيرهم، صلاحية توقيف مرتكبي أعمال التخريب إلا أنه أكد على عدم إغفال دور المواطنين في معاونة الشرطة ومساعدتها»

أعمال الميليشيات المنظمة في 2013

ودعا النائب السابق محمد خالد (وهو إسلامي متشدّد)، دعا أتباعه علنا إلى قتل ودهس المتظاهرين الشيعة الذين يقطعون الطرق في الاحتجاجات، ليعود لاحقا ويتنصّل من هذه الدعوة التي جاءت من على حسابه في تويتر.

كما أدلى النائب عن الإخوان المسلمين محمد العمادي بتصريحات مؤيِّدة لتشكيل ميليشيات شعبية لـ«الأعمال الاجتماعية»، ودعا لمساعدة قوات الأمن.

وأثارت احتفالية يوم 3 مايو/أيار لنقابة عمال ألبا التي يرأسها علي البنعلي المدعوم من الديوان الملكي، استغراب الكثيرين من دلالاتها «الأمنية» بعدما نشر البنعلي صورة لشخص يقوم بتدريب

أطفال أعضاء النقابة على حمل سلاح وكيفية استخدامه.

وأشارت مصادر في المعارضة إلى قيام تلك الميليشيات بنشاط واسع على الأرض، من بينه 3 حالات لإطلاق الرصاص الحي في 3 مناطق مختلفة، أولها إطلاق سيارة مدنية للرصاص الحي على مجموعة مواطنين في داخل منطقة الدراز، وكذلك إطلاق سيارة مدنية للرصاص الحي في منطقة عالي، وآخرها إطلاق الرصاص الحي على طفلين في منطقة بوري وإصابتهما بشكل مباشر.

وتحقيقاً لدعوات محمد خالد، مسنوداً بالسلطات الحكومية، دهست سيارة دفع رباعي يقودها أحد «البلطجية» الشاب صادق سبت وسحلته إلى مسافة 30 متراً خلال احتجاجات بمنطقة «السهلة» ثم لاذت بالفرار، واستشهد سبت بعد أن دخل في غيبوبة لمدة أسبوعين في يوليو/تموز 2013.

واستطاع نشطاء الكشف عن هوية شخص قام بدهس متظاهر عمداً أثناء قطعه شارعاً بمنطقة دار كليب، جنوبي العاصمة المنامة، فيما اعتمدت السلطات البحرينية سياسة التكتّم على الأمر، حيث لم يصدر عنها أي تعليق.

وشارك مدنيون بسيارات من دون هوية أو رقم في مدهمات المنازل في منطقة العكر بمساعدة قوات الأمن، ضمن العمليات الخارجة عن القانون في اقتحام المنازل وانتهاك حرمتها.

وفي أبريل/نيسان قام مجهولون يشتبه في صلتهم بالمليشيات بتخريب قبر الشهيد يوسف موالى في المحرق كما طال التخريب قبري الشهيدين مهدي عبدالرحمن وحسام الحداد.

محاكم وانتهاكات 433

للاطلاع على مصادر التقرير ومراجعته، انظر النسخة الإلكترونية على الوصلة التالية:
<http://bhmirror.no-ip.biz/news/13160.html>

اقراء

اعتقالات الفورمولا . الملك للمستعمر الصديق: لماذا رحلتم؟ . تحويل مسجد أبو ذر إلى حديقة . الدعوة لـ«تمرد»، وجلسة العار التاريخية للمجلس الوطني . لهيب الطقس ولهيب التمرد . بيان الـ47 واعتقال المرزوق ومسيرة الـ300 ألف ومحاكمة الـ50 . مليون ونصف قذيفة مسيل للدموع، واقتحام «متحف الثورة» بمقر جمعية الوفاق . في ذكرى تقرير بسيوني: تبرئة القتلة واستهداف شعائر الطائفة الشيعية في موسم عاشوراء . (1783) كذبة الملك التاريخية

أجندة الثورة

الفصل الثامن

492-434

أحداث ووقائع شهر ابريل 2013: اعتقالات الفورمولا

ارتفاع وتيرة الاحتجاجات تزامناً مع مسابقة الفورمولا1، يقابلها حملة مدهامات واعتقالات واسعة بلغت خلال يومي المسابقة: 43 في اليوم الأول و 45 في اليوم الثاني. وفاة المدير العام السابق لجهاز الأمن في البحرين ومستشار وزير الداخلية، البريطاني إيان ستيوارت هندرسون، المسئول عن تعذيب معارضين بحرينيين خلال فترتي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. وصمت بحريني رسمي عن التعليق على وفاته.

التاريخ	الحدث
الثلاثاء	أمين عام الوفاق الشيخ علي سلمان يتسلم طلباً بالحضور للنيابة العامة دون الإدلاء بالأسباب.
2	حشود غفيرة تشارك في تشييع الحاج عبد الغني الريس (66 عاماً) الذي توفي أمام مركز شرطة البديع اثناء تواجده للمطالبة بإطلاق سراح ابنه.
	النائب سلمان حمد الشيخ، العسكري السابق يشهر مسدسه على أحد مرتادي حانة ليلية بعد تعرضه لعشيقته.
الخميس	«مَلَك» ابنة الحقوقي المعتقل «نبيل رجب»، تخاطب الرئيس الأمريكي «باراك أوباما»، لمطالبته بالعمل على «تحرير» والدها من السجن.
4	«ألبا» توظف دفعات من منتسبي الجهات العسكرية وغيرهم في وظائف مختلفة بالشركة، دون الإعلان رسمياً عن شواغر.
	مديرة برنامج الشرق الأوسط في «هيومن رايتس ووتش» سارة ليا ويتسون، تنتقد تصريحات للسفير البريطاني في البحرين يدعم فيه النظام الملكي، مشيرة إلى أن مواقفه تأتي تكرماً لعلاقات تجارية بحرينية- بريطانية تصل قيمتها لمليار دولار.

التاريخ	الحدث
الخميس 4	استقالة 6 من أعضاء الهيئة المركزية لتجمع الوحدة الوطنية بعد أسبوعين من استقالة 12 من قياديه.
الجمعة 5	قوات الأمن تستخدم القوة المفرطة والعنف ضد المشاركين في ختام عزاء الحاج عبدالغني الرئيس (66 عاما) في منطقة الدراز.
الأحد 7	الملك يعين رئيس جهاز الأمن الوطني السابق عادل بن خليفة الفاضل وزيرا للدولة للشئون الداخلية، في خطوة وصفها حقوقيون بأنها تكريماً للفاضل المتهم بارتكاب جرائم ضد حقوق الإنسان، بدلا من محاسبته.
الثلاثاء 9	فشل الجلسة الحادية عشرة من حوار التوافق الوطني في التوصل إلى توافقات حول جدول أعمال الحوار، بعد أن استمرت القوى الوطنية الديمقراطية المعارضة في المطالبة بتمثيل الحكم. رحيل الرمز الوطني المعارض محمد جابر الصباح الذي شارك في قيادة انتفاضة مارس 1965 وعريضي 1992 و1994.
الجمعة 12	ائتلاف 14 فبراير يعلن فعاليات احتجاجية على مدى أسبوع لرفض إقامة سباق فورمولا 1 في البحرين، في وقت بدأ فيه النظام حملة مدهامات ليلية لاعتقال نشطاء يقطنون في بلدات قريبة من حلبة السباق.
السبت 13	مسيرة حاشدة للمعارضة، وفتاة تقوم باختراق خط سير المسيرة، والداخلية تستدعي المنظمين بعد ان اتهمت الفتاة المحتجين بالتعرض إليها وهو ما ينفيه تسجيل مصور.
الأحد 14	استمرار حملة المدهامات والاعتقالات بحق النشطاء، وسط إدانات حقوقية بينها منظمة هيومن رايتس ووتش.
الاثنين 15	وفاة المدير العام السابق لجهاز الأمن في البحرين ومستشار وزير الداخلية، البريطاني إيان ستياورت هندرسون، المستول عن تعذيب معارضين بحرينيين خلال فترتي الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. السلطات البحرينية نأت بنفسها عن إبداء أي تعليق على وفاة إيان هندرسون، على الرغم من عمله لصالحها قرابة 40 عاما، واستمراره في محض الولاء لها، حتى مع إعلانها الاستغناء عن خدماته.

التاريخ	الحدث
الثلاثاء 16	منظمة الهاكرز العالمية «أنونيموس» تعلن عن عزمها استهداف كافة المواقع الحكومية البحرينية بعد أيام من مهاجمتها آلاف المواقع الإسرائيلية.
الجمعة 19	انطلاق منافسات جائزة البحرين الكبرى لطيران الخليج للفورمولا واحد بإقامة جولة التجارب الحرة الأولى والتي تمتد حتى الحادية عشرة والنصف.
السبت 20	تواصل تظاهرات جماهيرية كبرى انطلقت منذ أسبوع بدعوة من أطراف المعارضة البحرينية للتأكيد على استمرار الثورة في البحرين والمطالبة الشعبية من الغالبية السياسية بالتحول للديمقراطية. اعتقال نفيسة العصفور وريحانة الموسوي أثناء محاولتهما دخول حلبة البحرين، ونقلهما لمركز شرطة الرفاع وأنباء عن تعرضهما للتعذيب، واستمرار الاحتجاجات.
الأحد 21	شهدت عدد من المناطق بحرينية عمليات قطع طرق ومواجهات مع الشرطة ليل السبت وفجر اليوم الأحد، قبل ساعات من انطلاق سباق الفورمولا واحد في المملكة. إعلان ائتلاف 14 فبراير الزحف لدوار اللؤلؤة عصرا، ضمن سلسلة احتجاجات على السباق.
الاثنين 22	انتهاء سباق الفورمولا 1 في البحرين الأحد بفوز الألماني سيباستيان فيتل، على وقع مواجهات شملت عموم بلدات البحرين تعبيرا عن الرفض لإقامة سباق الفورمولا.
الثلاثاء 23	دائرة الحريات بجمعية الوفاق تعلن عن تصاعد عمليات الاعتقال خلال فترة السباقات (19-21 أبريل/ نيسان الجاري)، حيث تم اعتقال 43 مواطنا في يوم الجمعة (19 أبريل/ نيسان 2013)، واعتقال 45 مواطنا في يوم الأحد (21 أبريل/ نيسان 2013)، وذلك من مناطق مختلفة.
الأربعاء 24	رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب، يدعو من سجنه إلى «التمرد على كل القوانين التي تنتهك حقوق الناس»، مؤكدا أنه لن يتوقف عن المشاركة في الاحتجاجات.
السبت 27	وزارة الخارجية الأمريكية تصدر تقريرا يدين انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، مشيرا إلى أن الشعب البحريني ليس بإمكانه اختيار حكومته، فيما وصفت الخارجية البحرينية التقرير بأنه «غير حيادي وعديم الاعتبار». منع رئيس تحرير صحيفة الوسط منصور الجمري وزوجته الصحافية ريم خليفة من دخول دبي بسبب «الاتفاقية الأمنية».

أجندة الثورة
439

أحداث ووقائع شهر مايو 2013 الملك للمستعمر الصديق: لماذا رحلتم؟

الملك في حفل عشاء مخاطباً بريطانيا التي كانت تستعمر البحرين: هل طلب أحد منكم الذهاب؟ فيما تقتحم قواته منزل الشيخ عيسى قاسم وتتسبب بموجة عارمة من الاحتجاجات الغاضبة والإدانات الداخلية والخارجية. من جهة أخرى يصدر وزير العدل قراراً يحظر على الجمعيات السياسية «الاتصال بأي شكل من الأشكال بمنظمة «حزب الله» اللبناني» باعتبارها «منظمة إرهابية»، فيما يقوم سلفيون بجمع تبرعات للجهاديين في سوريا علناً، وتجنيد مقاتلين، وإعلان وفاة أول شاب بحريني في صفوف قوات القاعدة في سوريا.

التاريخ	الحدث
الاربعاء 1	مسيرة حاشدة بمناسبة عيد العمال، بدعوى من «الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين» تطالب بحل قضية المفصولين ورفض التمييز، تقابلها مسيرة صغيرة نظمها «الاتحاد الحر» الموالي للنظام، فيما شهدت البلاد تظاهرات واسعة بدعوة من إئتلاف 14 فبراير.
الخميس 2	اعتقال العضو في جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان ناجي فتيل من منزله في منطقة بني جمرة وأنباء عن تعرضه للتعذيب.
الاثنين 6	المتحدث الرسمي باسم الحكومة سميرة رجب، تتراجع عن تصريحها بشأن موافقة الحكومة على مقترح نيابي حول وقف تدخلات السفير الأميركي توماس كراجيسكي في الشأن المحلي، وامتنعت الصحف الحكومية من نشر تصريحاتها بتوجيهات من وكالة أنباء البحرين.
الثلاثاء 7	وزير الخارجية الإيراني علي صالحى يعلن أن ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة طلب منه التدخل مع المعارضة لتسوية الأزمة، إلا أنه رفض ذلك بعد إصرار الملك على أن يكون ذلك بشكل سري.

التاريخ	الحدث
الأربعاء 8	مجلس النواب المحسوب على الحكومة يصوت على إجراء تعديلات كبيرة على قانون التجمعات والمسيرات، من أهمها اشتراط إيداع «مبلغ تأميني» مقداره 20 ألف دينار للحصول على ترخيص لتنظيم أي تجمع أو مسيرة.
الخميس 9	إصابة بليغة إلى أحد الشباب بعد استهدافه برصاص الشوزن الإنشطاري من مسافة قريبة جداً بنية القتل المتعمد.
الجمعة 10	إعلان المدون علي عبد الإمام عبر «مرآة البحرين» أنه تمكن من الخروج من البحرين وأنه وصل إلى لندن بعد عامين من الاختفاء والحكم عليه بالسجن 15 عاماً.
أمين عام الوفاق الشيخ علي سلمان يدعو خلال لقاء مفتوح في بلدة سماهيج إلى التظاهر بزخم 14 فبراير/شباط 2011 خلال تنظيم الانتخابات النيابية المقبلة.	
السبت 11	تدريب أطفال على حمل السلاح في نقابة ألبا ورئيس النقابة علي البنعلي يتحدث عن كتائب مسلحة وزير العدل خالد بن علي آل خليفة يتوعد بملاحقة الداعين إلى مقاطعة الانتخابات وعرقلتها بعد الدعوة التي أطلقها أمين عام الوفاق.
الاثنين 13	ملك البحرين يكرر سؤال والده إلى بريطانيا: «هل طلب منكم أحد الذهاب؟»، فيما اعتبره مراقبون حنيناً للاستعمار البريطاني في ظل فقدان النظام للشرعية الشعبية
الثلاثاء 14	رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب يعلن أنه رأى أطفال يتم تعذيبهم في سجن جو، ويطلب لقاء عاجل مع الصليب الأحمر للإدلاء بشهادته.
الخميس 16	تنامي القلق في البحرين بشأن مصير رئيس مركز البحرين لحقوق الإنسان نبيل رجب الذي تؤكد مصادر من داخل سجن جو أنه اختفى منذ ليل الثلاثاء من زنزانته.
الجمعة 17	منظمة الصحافة تحتفل بالشهيد أحمد إسماعيل في احتفالها السنوي للصحفيين بواشنطن وعلقت صورته في «نيوزيام» يضم 2462 صورة تذكارية لصحفيي العالم.
الجمعة 17	افتتاح قوات النظام لمنزل آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم، وإداناة واسعة من العاملين العربي والإسلامي، فيما طالبت طهران المنامة بالاعتذار عن هذا العمل.
	صندوق النقد الدولي يحث البحرين على خفض الدين العام، ويقول في تقرير إن الاضطرابات السياسية تؤثر على الاستثمارات.

التاريخ	الحدث
السبت 18	الناطق الرسمي باسم الحكومة سميرة رجب تبرر مهاجمة منزل الشيخ عيسى قاسم؛ جاءت في إطار تعقب مسلحين أطلقوا النار على رجال شرطة، مشيرة إلى أن الإجراءات المتخذة قانونية.
الأحد 19	واستنكرات واسعة من مختلف القوى الوطنية والسياسية تدين الاعتداء: خطوة تصعيدية لجر الساحة إلى مستنقع العنف، وإمعاناً في العبث بالسلم الاهلي والاستقرار الاجتماعي». الداخلية تعلن أن مجهولين اعترضوا سيارة لنقل موقوفين إلى المحكمة وقاموا بمساعدتهم على الهروب، فيما تم القبض على بعضهم.
الاثنين 20	حشود غفيرة تستقبل زعيم تيار الوفاء عبدالوهاب حسين لدى وصوله لبلدته النويدرات للمشاركة في تشييع والدته بعد أيام من وفاتها.
الثلاثاء 21	تقرير الخارجية الأميركية بشأن الحريات الدينية يدين البحرين بسبب تمييزها ضد الطائفة الشيعية واستخدامها القوة المفرطة ضدها.
الاربعاء 22	وزير الداخلية البحريني راشد بن عبدالله آل خليفة يعلن أن البحرين عثرت على طائرة إيرانية من دون طيار في شمال البحرين.
الخميس 23	وزير العدل خالد بن علي آل خليفة يتعهد أمام مجلس النواب بوقف الدعم عن الجمعيات المعارضة حتى تشارك في الانتخابات التشريعية. منظمة العفو الدولية تقول أن حكومة البحرين لم تنفذ توصيات اللجنة البحرينية لتقصي الحقائق.
الجمعة 24	حشود غير مسبوقة تشارك في اعتصام جماهيري بالدرز غرب العاصمة غضبا لمهاجمة الأمن منزل الشيخ عيسى قاسم.
الاثنين 28	يبحث مجلس النواب في جلسته اليوم الثلاثاء إطلاق حملة لجمع التبرعات لصالح سوريا تحت رعاية هيئة شؤون الإعلام.
	مقتل أول بحريني في سوريا، عبدالرحمن عادل حسن الحمد (19 سنة)، نجل الخطيب السلفي عادل الحمد، قاتل في صفوف جبهة النصرة الذراع العسكرية لتنظيم القاعدة في بلاد الشام.

أجندة الثورة

443

التاريخ	الحدث
الاثنين 28	وزير العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف، يصدر قراراً يحظر على الجمعيات السياسية «الاتصال بأي شكل من الأشكال بمنظمة «حزب الله» اللبناني» باعتبارها «منظمة إرهابية».
الثلاثاء 29	الداعية التكفيرية السوريّ المعروف، عدنان العرعور، يزور البحرين لجمع تبرّعات للجهاديين في سوريا، وتجنيد مقاتلين. ويبيع بثته في مزاد علني بجامع شيخان في الرفاع بمبلغ 15 ألف دينار في سياق حملة تبرّعات لتجهيز المقاتلين الجهاديين في سوريا.
الاربعاء 30	وزير الداخلية راشد بن عبدالله آل خليفة يحذر الشباب البحريني من الدخول في الصراعات الإقليمية والدولية، في تعليق غير مباشر على مقتل أول بحريني في سوريا.
الخميس 31	قوات النظام تحاصر منطقة بني جمرة غرب العاصمة المنامة بعد الإعلان عن تفجير استهدف دوريات للداخلية، مما أدى لإصابة بعض عناصرها.

أحداث ووقائع شهر يونيو 2013: تحويل مسجد أبو ذر إلى حديقة

استمرار استهداف مساجد الطائفة الشيعية: عبارات تمجّد الملك على جامع الامام الصادق بسلماباد. هدم مسجد أبو ذر شرق المنامة للمرة الثانية، ومشروع يسعى لتحويل مسجد أبي ذر الذي يفوق عمره سبعين عاماً إلى حديقة عامة.

التاريخ	الحدث
السبت 1	استقالة رئيس جامعة البحرين الطبية التابعة للكلية الملكية في إيرلندا توم كولينز، عزا أسباب استقالته إلى كون 25% من خريجي الجامعة عاطلون ودعا إلى الإفراج عن الطاقم الطبي البحريني.
الأثني 3	أطباء ومختصون في مؤتمر في العاصمة الأيرلندية دبلن، يحذرون أن قنابل الغاز المسيل للدموع التي تستخدمها البحرين تشبه في تكوينها الأسلحة الكيماوية.
الأثني 3	النائب السلفي عبد الحلیم مراد يطالب الشباب البحريني بـ«عدم التوجه إلى سوريا»، بعد يومين من تحذير وزير الداخلية راشد بن عبدالله آل خليفة من الدخول في صراع إقليمي.
الجمعة 7	بيانات مالية تظهر العجز في ميزانية البحرين زاد لسبعة أمثاله في 2012 مسجلاً 227 مليون دينار (601 مليون دولار) وسط تحذيرات من صندوق النقد الدولي من بلوغ العجز مستويات مخيفة في 2018.
الجمعة 7	وزارة الداخلية تزعم في حسابها على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» عن تفجير قنبلة محلية الصنع بمنطقة الدير تسفر عن تضرر 3 سيارات مدنية ومبنى قيد الإنشاء.
الأثني 10	محكمة بحرينية تقضي بحبس معلّمة (51 سنة) بالحبس 6 أشهر، بتهم تتعلق بالتحريض على كراهية النظام، فيما اعتبرت منظمات حقوقية الحكم «سياسي».

التاريخ	الحدث
الاثنين 10	وزارة الداخلية تبيع ممتلكات شخصية لمواطنين بحرينيين، سرقتها أثناء مدهامة منازلهم، وذلك في مزاد علني في مدينة عيسى وسط البلاد.
الاربعاء 12	ضابط بحريني ينشر فيديو لشاب بحريني تم تجريده من ملابسه يدلي باعترافات داخل غرفة التحقيق، بالقول إنه «قام بمهاجمة رجال الأمن بتحريض من جمعيات سياسية وشخصيات دينية»، فيما أقرت الداخلية بصحة الفيديو.
الجمعة 14	وزارة الداخلية تعلن عبر تلفزيون البحرين الكشف عن تنظيم 14 فبراير، الذي بث صوراً لناشطين موزعين على مجموعتين، الأولى محلية والأخرى خارجية.
الجمعة 14	تجمع جماهيري في سار في الذكرى الثانية لرفع حالة السلامة الوطنية، شدد فيه الشيخ علي سلمان على وحدة المعارضة واستمرار الحراك الشعبي، مؤكداً على المشاركة في «اللحظة الحاسمة 3» التي دعا لها ائتلاف 14 فبراير.
السبت 15	عضو بارز في جمعية الأصالة الإسلامية (السلفية) يقول أن الجهاد قائم وقریب في البحرين في ذبرة تصعيد واضحة ضد الطائفة الشيعية بعد دعوات مماثلة أطلقها جهاديون في الكويت.
الاثنين 17	تظاهرات سلمية في مختلف مناطق البحرين ضمن فعالية «اللحظة الحاسمة» للتأكيد على استمرار الثورة الشعبية، فيما استخدم الأمن القوة المفرطة ضد التظاهرات التي شاركت فيها نساء وأطفال.
الاربعاء 19	ميليشيات مدنية مدعومة بقوات المرتزقة تعتدي على بلدة عراد التي يسكنها غالبية شيعية، تطال ممتلكات الأهالي، مع تزايد النبرة التكفيرية بالبحرين.
	معلومات إن وزارة العدل البحرينية استقطعت جزء من أرض مسجد الامام الهادي غرب البلاد الذي هدمه الجيش البحريني ضمن حملة انتقامية ضد المتظاهرين.
	إصدار المزيد من الأحكام القضائية ضد الطواقم الطبية
	ملك البحرين وولي عهده ورئيس وزرائه، يهنئون الرئيس الإيراني الجديد حسن روحاني، ووزير الخارجية يتمنى فتح صفحة جديدة مع دول مجلس التعاون.
	رئيس الهيئة المركزية بجمعية تجمع الوحدة الوطنية عبدالله الحويحي يشن هجوماً على جمعية الأصالة الإسلامية (سلف) ویتهمها بالاستيلاء على المناصب القيادية في الدولة على حساب ناخبهم، متعهداً بالفضح.

التاريخ	الحدث
الخميس	إصدار حكم قضائي ضد فتى بحريني (18 عاماً) بالسجن 10 سنوات ليلبغ مجموع أحكامه 26 سنة.
20	قوى يسارية بحرينية وكويتية تعلن رفضها اتفاقية أمنية خليجية تعطي لأجهزة الأمن الخليجية حق التدخل في الشؤون الداخلية للدول،
الجمعة	تزايد الاعتداءات على المساجد الشيعية: عبارات تمجد «الملك» على «مسجد الصادق» بـ «سلماباد».
21	صحيفة «مرآة البحرين» تصدر كتابها السنوي الثاني «حصار الساحات»، الذي رصد مجريات الثورة البحرينية على المستويات السياسية والحقوقية والاجتماعية والدولية في العام 2012.
السبت	دراسة حديثة عن مركز البحرين للدراسات بلندن، تؤكد أن المؤسسة العسكرية والمؤسسات الأمنية في البحرين لم تسهم في بناء الهوية الوطنية الموحدة، وأنها مبنية على الولاء المطلق للعائلة الحاكمة.
22	نائب رئيس جمعية تجمع الوحدة الوطنية ناجي العربي يصرح أنه لا يستبعد تكرار المشهد السوري في البحرين، داعياً الشباب البحريني إلى عدم انتظار مصيره.
الأحد	تبرئة معذبة الصحافية نزيهة سعيد: تأكيد لسياسة الإفلات من العقاب
23	
الاثنين	مليشيات مدنية يعتقد أنها تابعة لقوات الداخلية البحرينية، تعمد إلى مهاجمة مسجد الإمام الهادي جنوب المنامة، والعبث بمحتوياته.
24	
الثلاثاء	جمعية العمل الوطني الديمقراطي «وعد» تعيد افتتاح فرعها في المحرق بعد عامين من إقدام مجهولين على حرقه وتدميره بشكل كبير، في وقت بقت دعوى الجمعية ضد الجناة مجمدة في أدراج النيابة العامة.
25	
	الحكومة البحرينية تقوم فجرًا، بهدم مسجد للطائفة الشيعية شرق المنامة، وهي المرة الثانية التي تقوم بهدم مسجد أبي ذر (قيد الإنشاء) بعد أن هدمته في أبريل/نيسان 2011.
الأربعاء	أمين عام الوفاق الشيخ علي سلمان يدعو للمشاركة في الاعتصام الذي تنظمه المعارضة أمام بيت الأمم المتحدة في العاصمة، تضامناً مع ضحايا الهمجية الرسمية والمطالبة بمعاقبة المسؤولين.
26	
	مرصد البحرين لحقوق الإنسان يرسل نداءً عاجلاً إلى الأمم المتحدة بعد مضي حكومة البحرين في مشروع يسعى لتحويل مسجد أبي ذر الذي يفوق عمره سبعين عاماً إلى حديقة عامة.

أجندة الثورة 447

التاريخ	الحدث
الجمعة 28	انتهاء الجولة الأولى من التمهيد للحوار وسط محاولة الطرفان الحكومي والمعارض تسجيل «نقاط سوداء» فيما ذكرت المعارضة بـ «كذبة الملك» بشأن مشروع ميثاق العمل الوطني.
السبت 29	جمعية الوفاق تعلن أن النظام البحريني طلب من رجل الدين الشيخ حسين النجاشي الرحيل عن البحرين، وهو ضمن 31 مواطنا شيعيا كان النظام البحريني قد أسقط الجنسية عنهم لأسباب سياسية.
الأحد 30	دائرة الحريات في جمعية الوفاق تصدر تقريراً مفصلاً عن التعذيب في البحرين، يكشف الروايات الكاملة لاستشهاد 13 بحرينياً تحت التعذيب.

يوليو 2013: الدعوة لـ«تمرد»، وجلسة العار التاريخية للمجلس الوطني

لن ينسى البحرينيون شهر يوليو 2013، ففي تاريخ 28 شهد البحرينيون جلسة عار تاريخية للمجلس الوطني الذي أطلق صلاحيات السلطة للنيل من طائفة كاملة من البحرينيين باسم مواجهة الارهاب. في أول هذا الشهر تمت الدعوة لحركة تمرد لتكون في يوم 14 أغسطس قائلها النظام بحالة هستيرية. أعلنت وزارة الداخلية عن عدد من حوادث التفجير (بدون إصابات) في فترات متقاربة وفي مناطق (سنية) وتم اعتقال عدد كبير من الشباب (الشيعة) تحت هذا الزعم. دائرة الرصد بجمعية الوفاق أعلنت عن توثيقها لاعتقال 208 مواطنين بينهم امرأة واحدة و19 طفلاً خلال شهر يوليو. وإصابة 170 مواطناً بإصابات متفرقة نتيجة العنف الرسمي، ومداومة 648 منزلاً إلى جانب 774 مسيرة وحالة احتجاج مناطقية.

التاريخ	الحدث
الثلاثاء 2	مجموعة من المغردين تطلق الدعوة إلى التمرد في يوم 14 أغسطس باعتباره تاريخ استقلال البحرين.
الأربعاء 3	انتشرت الدعوة في تويتر وتكونت 4 مواقع على شبكات التواصل تحت هذا المسمى، تم توحيدها وإصدار بيان مشترك يدعو إلى اعتصامات سلمية في يوم 14 أغسطس حتى تحقيق مطالب الشعب البحريني.
الخميس 4	حملة تمرد البحرينية تعلن عن نفسها: باسم الشعب وتقرير المصير... وبالسلمية
الجمعة	«تمرد البحرين» يتحرك بسرعة ونشطاء يطلقون البيان الأول

التاريخ	الحدث
الثلاثاء 9	بعد دعوات إلى "تمرد" بحريني... قوات النظام تعتلي أسطح المنازل في "سترة" وتكفل بأهلها
الجمعة 12	رئيس الوزراء البحريني يشكر أحد المتهمين بالتعذيب لخدمته ويقول للموالين "أنتم فوق القانون"
السبت 13	حشود كبيرة تندد بـ «الجرمة القذرة» ضد «ريحانة» بهتافات «يسقط حمد»... وسلمان: النظام سيركع للشعب
الإثنين 15	صدور أمر ملكي يوسع صلاحيات مجلس الدفاع الأعلى، ويمنحه سلطة إقرار الاستراتيجيات وبرامج تطوير الأمن الوطني.
الأربعاء 17	أمين عام الوفاق يرحب بالاعتقال بعد دعوات لاعتقاله قادتتها صحيفة قريبة من الديوان الملكي قائد قوة الدفاع يلتقي وزير الداخلية وسط قلق حكومي متزايد من تمرد 14 أغسطس وزارة الداخلية تعلن عن تفجير سيارة في موقف السيارات لأحد المساجد في الرفاع دون وقوع إصابات وتنتشر صورة يتيمة للحادث المزعوم. تصريحات إدانة رسمية مباشرة من كل من الملك ورئيس الوزراء وولي العهد، والملك يوجّه لاتخاذ التدابير على من قام بتفجير الرفاع وحرّض عليه. الجمعيات المعارضة تصدر بياناً تندد فيه بتفجير الرفاع وتعتبره "أمراً خطيراً"، و«غريباً وشاذاً على طبيعة المجتمع البحريني». المجلس العلمي يصدر بياناً يدين "تفجير الرفاع" ويرفض كيل الإتهامات جزافاً.
الخميس 18	نقاط تفتيش قريباً من القصور الملكية وفي مداخل "الرفاع" اعتداء جديد: إطلاق نار على مسجد الإمام الباقر بـ «النويدرات» سلمان يستغرب «الصمت الرسمي» عن مهاجمة مساجد الشيعة بعد يوم من إدانة الملك «تفجير الرفاع»

التاريخ	الحدث
الجمعة	وزارة الداخلية تمنح المسيرة التي دعت لها عدد من الجمعيات، وتمنع التجمع الذي دعت له المعارضة.
19	مستشار الملك نبيل الحمر يعلن عن القبض على 3 من مرتكبي حادث الانفجار. الداخلية تنفي خبر القبض على مرتكبي الانفجار وتهيب بأخذ المعلومات من مصدرها الرسمي.
السبت	وزير الداخلية يجتمع برئيس مجلس النواب بمقر المجلس في القضية حول تفجير الرفاع، والأخير يصرح: "الواجب الوطني يملئ على السلطة التشريعية اليوم إعادة النظر في الكثير من القوانين الموجودة لدينا لدعم الأجهزة الأمنية في عملها لمواجهة تصاعد الأعمال الإرهابية مؤخراً". ووزير الداخلية يبلغ النواب أن "هذا الحادث لن يمر من دون محاسبة لمن تسبب في مثل هذا العمل والمعرضين عليه".
20	فيديو: عادل فليفل: 14 أغسطس يوم معركة مع المرتدين الكفرة! في أولى فعاليات تمرد البحرين: عشرات المسيرات في مختلف المناطق بينها العاصمة المنامة ملك البحرين يجتمع بقيادة الأجهزة العسكرية مع استمرار تحضيرات المعارضة للتمرد
الأحد	وزارة الداخلية تعلن عن اعتقال 3 أشخاص (من المشتبه) في تورطهم ارتكاب حادث التفجير.
21	5 اعتداءات على مساجد شيعية بعد الإعلان عن «تفجير الرفاع» وزارة الصحة تصدر تعميماً يمنع الاجازات، حتى المرضية منها، خلال شهر أغسطس، تتبعها باقي وزارات الدولة ومؤسساتها في الأيام التالية.
الإثنين	وزارة الداخلية تنشر صور المتهمين بحادث تفجير الرفاع خلال مؤتمر صحفي، والنيابة العامة تصرح: ثبت أن المتهمين بالتفجير شكلوا تنظيمًا بغرض ارتكاب أعمال إرهابية.
22	
الجمعة	الملك يتلقى كتاباً من رئيس مجلس النواب يتضمن الرغبة باجتماع استثنائي لبحث موضوع تشديد العقوبات في القانون رقم 58 لسنة 2006 بشأن حماية المجتمع من الأعمال الإرهابية.
26	أمر ملكي بدعوة المجلس الوطني للاجتماع يوم الأحد 28 يوليو، لتشديد عقوبات قانون «الإرهاب».
الأحد	المجلس الوطني يعقد الجلسة التي أمر بها الملك، ويصدر توصيات تطلق يد الملك في استهداف طائفة معينة من الشعب وسحب جنسياتهم والقضاء على كل أشكال الحراك المعارض باسم مواجهة الارهاب.
28	

التاريخ	الحدث
الأحد 28	وزير الداخلية البحريني يصرح خلال جلسة المجلس الوطني بأن "الأجهزة الأمنية أصدرت تحذيراً بشأن المشاركة في دعوات التظاهر في 14 أغسطس، وأن وزارته مستعدة لمواجهتها وأن الإجراءات الأمنية سوف تتبين على أرض الواقع مع مرور الوقت.
	مجلس الوزراء يقرّ قانوناً يتيح التطوع لخدمة الأمن العام ويقرر إحالته إلى السلطة التشريعية، فيما يعد أول قانون لشرعنة «البلطجة» والمليشيات.
	بعد جلسة تحريضية للمجلس الوطني... قوات الأمن تعتدي على مواكب دينية
الإثنين 29	إعلان وزارة الداخلية لتفجير سيارة في ضاحية السيف بالقرب من مجمع سيتي سنتر بواسطة اسطوانة غاز.
الأربعاء 31	وزير الدولة لشئون الاتصالات يعلن عن خط هاتفي ساخن وبريد إلكتروني للوشاية على المغردين
	دهس أحد المتظاهرين (حسين سبت) في منطقة السهلة وتعرضه لإصابة خطيرة من قبل مجهول قبل فراره، تم الكشف عن اسمه ورقم سيارته ونوعها، وسط تجاهل الجهات الرسمية وصمتها عن الحادث والجاني.
	اعتقال المدون الشاب محمد حسن المعروف بـ(صافي)، والبدء بحملة اعتقال ناشطين إعلاميين.
	بدء الوشاية على «المغردين»... وخليفة بن سلمان يتوعد الوزراء بـ«الإقالة» !

أغسطس 2013:

لهيب الطقس ولهيب التمرد

وكما كانت شمس شهر أغسطس في أقصى درجات حرارتها، كانت السلطة في أقصى حالات استنفارها بسبب إعلان اليوم الرابع عشر من أغسطس يوماً احتجاجياً والدعوة إلى التمرد فيه. شهد هذا الشهر 992 تظاهرة واحتجاجاً، 203 اعتقالات و482 مداهمة للمنازل. كما شهد حملات أمنية واسعة تمشيطاً وتسويراً للمناطق بالأسلاك الشائكة ومحاصرة مداخلها بأجياب الأمن والمدرعات. الملك أصدر مراسيم تحظر التظاهر في العاصمة المنامة وتعاقب أهالي الأحداث المشاركين، وعين قاض سابق تحوم حوله شبهات فساد رئيساً للوقف الجعفري. فيما قام رئيس الوزراء بزيارات مكوكية إلى أجهزة الدولة والهيئات الخاصة والحكومية من أجل التحريض الطائفي والتعبئة ضد فئة معينة من الشعب، والحض على سرعة تطبيق ما سميت بـ(توصيات المجلس الوطني). المغنية اللبنانية ماجدة الرومي تفتتح مهرجان صيف البحرين بمقدمة تشدّ فيها على يد النظام البحريني ضد شعبه، وتواجه بحملة استنكار إعلامي غير مسبوق في الداخل والخارج. والمعارضة تستأنف مسيراتها بحشود تصل إلى عشرات الآلاف، وتعقد مؤتمراً حول التغيير الديمقراطي.

الحدث

التاريخ

الخميس اعتقال المصور الشاب حسين حبيب، من مطار البحرين الدولي أثناء سفره إلى الخارج.

1 حادث مروري مشبوه قرب دوار النويدرات، يروح ضحيته أحد الشباب المطاردين (محمود العرادي) والمرافق له، فيما يكشف شريط فيديو للحادث عن تفاصيل تؤكد شبهة الاستهداف المتعمد له.

رئيس الوزراء يزور بيت التجار ويحرّض التجار: « افزعوا لتجارتكم واحموها بالوقوف جنباً إلى جنب مع الحكومة في تنفيذها لتوصيات المجلس الوطني».

التاريخ	الحدث
الخميس 1	تركيب كاميرات أمنية جديدة بالصوت والصورة في كل زوايا المراكز الصحية (عدا مركزي الحد والرفاع) بالإضافة لحواجز حديدية للنوافذ. فيما تم تسليم مبنى كانو للتعليم المستمر في مجمع السلمانية الطبي للإدارة العسكرية بالكامل، ليكون مركز قيادة استعدادا لتمرّد 14 أغسطس.
الجمعة 2	الاعتداء على منزل أمين عام الوفاق الشيخ علي سلمان عن طريق ميليشيات تابعة لوزارة الداخلية، ونزع كاميرات المراقبة من بيته.
السبت 3	استمرار حملة استهداف الاعلاميين واعتقال المصور قاسم زين الدين من منزله. الداخلية تعلن القبض على أحد (المتورطين) بتفجير سيارة بضاحية السيف.
الأحد 4	شركة بابكو التابعة للحكومة تحذر عامليها من الاستجابة للعصيان في 14 أغسطس: «سنأخذ من يتغيّبون إلى لجان التحقيق».
الثلاثاء 6	البحرين تحجب مواقع بينها «المنار» و«المجلس العلمائي» الملك يغادر إلى بريطانيا ويجتمع برئيس الوزراء البريطاني، ويعلن سعي البحرين لشراء طائرات التايغون البريطانية، ويعلن عن نيته لعمل احتفالية بمناسبة مرور 200 عام على العلاقات البريطانية البحرينية.
	صدور مرسومين ملكيين بشأن تعديل قانون الاجتماعات العامة والمسيرات والتجمعات، بالإضافة إلى تعديل قانون الاحداث: الأول يحظر مسيرات العاصمة المنامة، والثاني يشدّد العقوبات على مشاركة (الأحداث) في السياسة ويشمل (أولياء أمور) بالعقوبة.
	رئيس الوزراء في مقر تجمع الوحدة الوطنية، لدعوتهم للفرقة الطائفية "مثلما فرغتم لوطنكم لمنع اختطافه، أفزعوا اليوم لوقف الإرهاب بالتضامن مع الحكومة".
الخميس 8	وزارة الداخلية تعلن القبض على متهمين بـ «انفجار» البديع النيابة العامة تشكل أوّل قضية حول تمرد البحرين، وتستجوب 3 معتقلين بينهم المدون محمد حسن (صافي) والمصور حسين حبيب وتوجه لهم قضية «الترويج لتغيير النظام السياسي بالقوة»، وتطالب بالقاء القبض على 3 آخرين.

التاريخ	الحدث
الخميس 8	اعتقال المحامي عبد العزيز موسى الذي حضر التحقيق مع المدون (صافي)، وذلك عن تهمة نشر أسماء متهمين بغير إذن وإفشاء أسرار التحقيق، وذلك في القضية الخاصة بـ «الترويج لتغيير النظام السياسي بالقوة».
السبت	نقاط التفتيش و«المليشيات الموالية» إلى الواجهة من جديد!
10	البدء باستحداث نقاط تفتيش جديدة في مختلف مناطق البحرين، وكثفت تواجدها في محيط دوار اللؤلؤة الذي شهد أوسع احتجاجات في تاريخ البحرين فبراير/ شباط 2011
	منع الناشطة مريم الخواجه من القدوم إلى البحرين، بعد أن أبلغتها الخطوط الجوية البريطانية أن الحكومة البحرينية فرضت عليها منعاً من مواصلة رحلتها إلى البحرين.
	اعتقال عضو التجمع القومي الديمقراطي محمد سند الماكنة في المطار، ومنع عائلته من السفر، بعد ضم اسمه إلى ما عُرف باسم قضية «الترويج لتغيير النظام السياسي بالقوة».
	ترحيل مقيمة أمريكية بعد اتهامها بـ«تشويه صورة البحرين والتحريض على الانقسام والطائفية»، وأن لها علاقة بحزب الله.
الأحد 11	وزارة الداخلية تحذر المواطنين بضرورة حمل بطاقات هويتهم وابرازها عند طلبها من قبل المعنيين وإلا اعتبر ذلك جريمة يعاقب عليها بغرامة تصل إلى 300 دينار.
الاثنين 12	تجريف الأشجار على طوال شارع الشهيد أحمد فرحان وسط جزيرة سترة، لمنع استخدامها في إغلاق الشوارع تجنباً لمداهمات قوى الأمن.
	الداخلية تحذر من استعمال المركبات في تعطيل الحركة المرورية في الطرق العامة أو إعاقتها، مهددة بحجز المركبات وفرض الغرامات المالية. جاء ذلك بعد دعوة (تمرد) إلى خروج الناس في 14 أغسطس إلى الشارع راجلين أو في مركباتهم.
	وضع الاجهزة الأمنية لحواجز إسمنتية في محيط السفارة الأمريكية بالعاصمة المنامة.
الثلاثاء 13	قوات الأمن تطوق المناطق والقرى التي من المتوقع أن تشهد احتجاجات واسعة في تمرد 14 أغسطس، بالسياس الحديدي والحواجز الأسمنتية وتغلق مداخلها بالأسلاك الشائكة.
	انتشار كثيف للجيش عند مجمع الدانة القريب من منطقة دوار اللؤلؤة المحاصر منذ عامين ونصف.

التاريخ	الحدث
الثلاثاء	انتشار نقاط التفتيش عند معظم مناطق البحرين مع وجود مصدات اسمنتية عند المداخل.
13	كتيبة من قوات الدرك تغادر الأردن إلى البحرين.
الأربعاء	رئيس الوزراء يزور ساحة البستين، دعت للتطوع لتشكيل مليشيات شعبية.
14	غلاق شبه تام للمحال التجارية في المناطق الاحتجاجية وشلل كامل للحركة. بالصور: إغلاق المحال التجارية في البحرين استجابة لدعوات «التمرد».
	الصحف العربية: «تمرد» تشل البلاد: قطع للطرق وقمع للتظاهرات... والسلمية تترك السلطات.
	انتشار قوات الأمن بكثافة قصوى في جميع مناطق البحرين، والجيش في الساحة المقابلة لمجمع الدانة القريب من دوار اللؤلؤة.
	رئيس الوزراء يزور مجمع السيف والسيتي سنتر صباحاً.
	حملة تمرد البحرين تكشف عن 9 مسارات للنفير... والائتلاف يصدر تعليقات هامة قريباً.
	حركة «تمرد»: بدء النفير العام، ودعوة إلى التوجه لـ«تقاطع السيف»
	في ثالث جولات «تمرد»... مئات العوائل البحرينية تفتش الأرض أمام منازلها تلبية لدعوة «الائتلاف»
	الأجهزة الأمنية تعزز تواجدها في تقاطع السيف. واعتقال 5 نساء بتهمة محاولة دهس رجال أمن.
	الافراج عن 4 والبقاء على صديقة البصري.
الخميس	محاكمة «جيش الإمام» تضح بالصراخ للمرة الثانية لرفض القاضي سماع المتهمين.
15	
الجمعة	نبيل العمر يخاطب عيسى قاسم بالدعي.
16	مغردون غاضبون يطلقون هاش تاج باسم #المستشار القواد.
	فجراً/ إصابة 40 معتقلاً بحرينياً في احتجاجات داخل السجن إثر القاء قنابل صوتية والغازات المسيلة للدموع.

التاريخ	الحدث
الجمعة	رئيس الوزراء خلال زيارة إلى معسكر الوحدة الخاصة بسافرة:
16	«البحرين لا تعيش الأزمة بل هناك أفراد يعيشون أزمة وطنية وأخلاقية ويريدون أن يعمموا ذلك في البحرين لأنهم فشلوا أمام الجميع نتيجة تضييعهم الفرصة تلو الأخرى».
	«الحكومة لن تنتظر جماعة تفتقر للإحساس بالمسؤولية والخبرة السياسية وذلك على حساب الأمن والسيادة الوطنية، فقد تعلمنا من دروس الماضي ما يكفي وأول الدروس الواجب تطبيقها الآن هو اجتثاث كل ما يعوق الاستقرار»
	المغردون: هاش تاج #البحرين_لا_تعيش_أزمة
السبت	اثنالفا 14 فبراير يدعو إلى الاعتصام في 3 ساحات: ساحة مثلث الصمود (الديه، جدحفص والسناابس)، وساحة المقشع، إضافة إلى ساحة الزنج.
17	وحالة استنفار منذ الصباح وعسكرة شارع البديع من الديه حتى الدراز. ومحاصرة جميع مداخل ومنافذ البلاد والزنج ونقطة تفتيش عند مجمع الدانة
	العلمائي يرد على الحمر: تناول مستشار الملك على آية الله قاسم يكشف عمق أزمة السلطة.
	فرض حصار على الدير وسماهيح والداخلية تتحدث عن «انفجار» أصيب فيه شرطة.
	المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تزور سجن الحوض الجاف عنبر 10 وتعلن آثار سوء معاملة لدى بعض الموقوفين.
	رئيس الوزراء يزور ممثلي المجالس الأهلية بمدينة حمد وعدد من النواب ورجالات المنطقة: «من يسخر نفسه لتخريب وطنه لا يستحق أن ينتمي له».
الأحد	الداخلية تتهم الفتاة المصابة بـ «الشوزن» بالتورط في ثلاث قضايا.
18	ماجدة الرومي تفتتح مهرجان صيف البحرين، بسهرة غنائية تبتدئها بالشد على يد قيادات البحرين وقولها عن الشعب قوى الظلام.
الإثنين	حملة غاضبة يشنها المغردون البحرينيون على ماجدة الرومي.
19	صحافيون لبنانيون رداً على تصريحات ماجدة الرومي في البحرين: يا خجلنا من هذا «العهر»!

التاريخ	الحدث
الإثنين	تداول خبر منح الجنسية البحرينية للفنانة ماجدة الرومي بعد كلمة أدانت فيها إرهاب قوى الظلام.
19	الملك يستقبل وزير الداخلية بحضور ولي العهد ورئيس الوزراء: لا تهاون مع من يحرض على الإرهاب ويسعى لشق الصف.
	رئيس الوزراء لدى استقباله مسؤولين وبرلمانيين ومواطنين في مجلس القضيبة: «البحرين ستطوي قريباً صفحة من تاريخها وتبدأ أخرى»
الثلاثاء	ماجدة الرومي: لا صحة لمنحي الجنسية البحرينية.. و«الأخبار» تهاجمها: قالت للطاغية.. كن صديقي!
20	مكتب المتحدث الرسمي باسم حكومة البحرين: لم تمنح ماجدة الرومي الجنسية.
	سوسن تقوي تدعي توقيع «آلاف المواطنين من القرى البحرينية على عرائض تشكو من الخوف والهلع من الارهاب اليومي الذي تنفذه مجموعات من المتشددين والمتطرفين في المجتمع». صحيفة الأيام.
	انسحاب 6 محامين من أصل 9 من جلسة محاكمة قضية جيش الإمام.
	تفاصيل محاكم اليوم: شتائم للطائفة الشيعية... وسجناء تعرضوا للتعذيب... ومصادر الداخلية «سرية».
الأربعاء	قيادي «إخواني» بحريني يلتقي سفيراً في الحكومة المصرية.
21	«الداخلية»: حادث بين 6 سيارات بسبب عمل «إرهابي» على شارع الشيخ خليفة بن سلمان.
	اختيار رئيس الوزراء للفوز بالجائزة الأوروبية للشخصية العالمية في العلاقات الدولية.
	وكالة «بنا» تسحب خبراً عن منح رئيس الوزراء البحريني جائزة أوروبية (الثلاثاء 20)
	رئيس الوزراء يتلقى التهاني بمنحه الجائزة الأوروبية للشخصية العالمية بالعلاقات الدولية.
	رئيس الوزراء في اجتماع أمني ومدني رفيع المستوى: «اهمية تشديد العقوبات على المحرضين على ارتكاب الجرائم الإرهابية وإعادة النظر في تمتعهم بالاهلية الوطنية، فلا يستحق شرف الانتماء لهذا الوطن من يحرقه ويدمره بأعمال العنف والإرهاب».

التاريخ	الحدث
الخميس 22	رئيس الوزراء للسفير البريطاني: الحكومة ماضية دون تردد في تشديد الخناق على الإرهاب ومركبيه والمحرضين عليه. 20 مدهامة في أنحاء البحرين واعتقال 1 و2 مواطنين بينهم والد الشهيد علي مشيمع. فنانون عرب يدينون «الرومي»: نرفض استخدام الفن لغسل الدماء عن الأيدي الملكية.
الجمعة 23	مقابلة - قمع احتجاجات خيام العصيان المدني 22-8-2013 «الداخلية» تفرق تظاهرة اتجهت لدوار القدم صورة: نصب عدد من الخيام في دوار القدم للمشاركة في الاعتصام السلمي ضمن برنامج التصعيد في خطوات العصيان المدني. حشود ضخمة تخرج في مسيرة دعت لها المعارضة البحرينية: ولّى زمن الاستبداد. عشرات الآلاف يتظاهرون غرب المنامة: الدكاتورية غير قابلة للحياة. المعارضة تحشد جماهيرها بعد «استثنائية الوطني» بـ 26 يوماً. بالفيديو: عشرات الآلاف في مسيرة للمعارضة. الملك يعين قاضٍ سابق تحوم حوله شبهات فساد رئيساً للوقف الجعفري/ محسن العصفور. قناة bbc تنشر تقريراً لمراسلها «بيل لو» من قرية «باربار» البحرينية. «الإنديبننت» تنشر وثائق «سنودن» لأول مرة: قاعدة تجسس بريطانية على اتصالات الخليج والشرق الأوسط! المحمود: عريضتنا ليس لطرد السفير فقط بل لتغيير السياسة الأميركية.
السبت 24	«صادق سبت» في غيبوبة ولا تحسن في حالته! الرئيس اليمني: ضباط يمنيون في البحرين لملاحقة «الإرهابيين»

التاريخ	الحدث
الأحد	نائب برلماني بحريني يطالب بـ«تطهير» مؤسسات رسمية من المحسوبين على المعارضة البحرينية.
25	الوفاقي: اعتقال 49 مواطناً و70 منطقة بحرينية تشهد تظاهرات واحتجاجات خلال 6 أيام. قسم الجرائم الالكترونية بوزارة الداخلية يستدعي مسؤول المجموعة الإلكترونية «ديرتي البحرين» @Deertybhr للتحقيق معه اليوم الأحد. هاش تاغ #استدعاء_ديرتي_البحرين. صاحب الحساب: تم بحمدالله الانتهاء من التحقيق معي والحمدلله الأمور طيبة وأشكر وافتكم معاي. الناطقة باسم الحكومة: معظم توصيات المجلس الوطني تم تنفيذها. في الجلسة الاسبوعية لمجلس الوزراء: رئيس الوزراء بحث الجهات الحكومية لتنفيذ توصيات المجلس الوطني لتشديد العقوبات. إئتلاف الفاتح: الملف الأمني من أهم الملفات التي سيطرحها ائتلاف الفاتح في جلسات الحوار المقبلة، وهو قد يتقدم على أي ملفات أخرى، وخاصة بعد تصاعد الأحداث الأمنية في البلاد». أحمد البنعلي عن الجمعيات المعارضة: «نحن ننصح أنه في سبيل الوصول إلى التوافق في الوطن؛ ينبغي الاستمرار في تحقيق ذلك عن طريق الحوار وليس العنف، الشارع يرفض الأطروحات التي تقدم من قبلهم، نصيحتنا لهم هي الاستمرار في الحوار». شن حملة في تويتر من أجل المعتقلة الحامل نادية علي. تنتظر وضع جينها داخل المعتقل، والمغردون الغاضبون لنادية: قباط جينيك القيد، والعار لنظام العار
الإثنين	اعتقال 3 من مقهى في سند بعد إعلان الداخلية عن إحراق إحدى مركباتها.
26	البحرين توقع مذكرة تفاهم مع كوريا الجنوبية لإنشاء شبكة للأمن بالمنامة.

التاريخ	الحدث
الثلاثاء	تأكيدات بالإفراج عن نادية علي بعد اعتذار مشروط.
27	السلطات البحرينية تتراجع عن قرار الإفراج عن معتقلة حامل. شقيق المعتقلة حامل يسرد ما وراء الكواليس: رفض التوقيع على أي اعتذار المعارضة تطرح مبادرة لتحريك الحوار: 6 نقاط يتصدرها إطلاق سراح المعتقلين وإيقاف المدهامات. رسالة مصوّرة لأحد الملاحقين: بعضنا مصاب.
الأربعاء	رئيس الوزراء يتأس اجتماعاً عالي المستوى لتدارس ما تم تحقيقه من توصيات المجلس الوطني. 28 الوفاق: التظاهر في العاصمة حق تكفله المقررات الدولية. التقاطات محمد الشيخ للثورة البحرينية في مهرجان الصحافة الدولية. البحرين يعيّن محمد الشيخ في مهرجان التصوير الصحافي الدولي بفرنسا.
الخميس	استئناف جلسات الحوار دون إحراز تقدم. 29 بعد استئنافه أمس... المعارضة تخشى من وقوف الحوار عند نقطة الصفر. «ائتلاف الفاتح» يدعو لفهم المتغيرات الإقليمية... و«المعارضة»: حل أزمّتنا بحريني كتاب يوثق قصص معتقلي المنامة «شباب المؤبد». مسؤول دولي يطالب بالإفراج عن نادية علي. «الداخلية»: تفجير سيارة بمنطقة السهلة وإصابة 4 من رجال الأمن. المحافظة: رصدنا 20 مسيرة في العاصمة منذ منع التظاهر فيها. في لقاء مع الملك: الشيخ أحمد العصفور يطلب تنحية الرئيس الجديد للأوقاف الجعفرية. «التربية»: العثور على كميات من «المولوتوف» بـ «ابتدائية النبيه صالح».

التاريخ	الحدث
الجمعة	تظاهرة للمعارضة تتمسك بالدفع نحو الاستقرار السياسي.
30	
السبت	حسين البحارنة: الخلاف الدستوري بين الشعب والسلطة «خطير» وحلّه بيد الملك.
31	عبد النبي سلمان: السلطة أجهضت تجربة 2002 البرلمانية.
	منصور الجمري: البحرين ضمن أكثر الدول تراجعاً في الديمقراطية.
	فؤاد سيادي: نضال البحرينيين من أجل الديمقراطية بدأ نخبويًا وسرعان ما أصبح شعبيًا
	المرزوق يرى أن «التجاذب الإيراني- السعودي» أحد تحديات التحول الديمقراطي في البحرين.
	بموجب مراسيم ملكية وقرارات وزارية: 71 للشيعنة فقط من أصل 477 منصباً.
	علي ربيعة يعتقد أن تجربة السبعينات الديمقراطية فشلت في غرس جذورها.
	«المرشد» ينتقد المعارضة لقبولها العمل وفق خيارات «السلطة».
	إصابة فاطمة الخواجة بنزيف حاد في المعدة نتيجة رصاصات «الشوزن».
	إحصاءات شهر أغسطس: اعتقال 203 في أغسطس بينهم 5 نساء.
	992 تظاهرة واحتجاجاً... 203 اعتقالات و482 مدهمة للمنازل
	«الوفاق»: التعذيب تصاعد في البحرين خلال أغسطس 2013

تصدّعات سبتمبر 2013 بيان الـ47 واعتقال المرزوق ومسيرة الـ300 ألف ومحكمة الـ50

كانت أول صفة تلقاها النظام البحريني في شهر سبتمبر هي البيان الذي وقعته «47 دولة» بما فيها أميركا وبريطانيا تنتقد فيه انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين. سبقها قرار من وزارة «العدل» يأمر الجمعيات بعدم الالتقاء بالدبلوماسيين والتنظيمات الأجنبية إلا برخصتها وحضور ممثل للحكومة. القرار الذي أثار ردود فعل واسعة في الداخل والخارج، قاطعت على إثره الجمعيات المعارضة جلسة الحوار التالية له.

من جهته اختار النظام خيار التصعيد، وقام باعتقال الرجل الثاني في جمعية الوفاق خليل المرزوق، أثار اعتقاله استنكارات واسعة في الداخل وتصريحات من جهات عدّة بينها واشنطن. المعارضة خرجت في الأسبوع الأخير في مسيرة حاشدة قدّر عدد المشاركين فيها بـ300 ألف أكدت فيه على ثباتها على مطالبها المشروعة، فيما أصدرت المحكمة في اليومين الأخيرين أحكاماً متشددة تتراوح بين 5-15 ضد متهمي (خلية 14 فبراير) ومجموعة أخرى من القضايا، وبالمقابل خففت محكمة الاستئناف الحكم الصادر على قاتلي الشهيد صقر من 10 سنوات إلى سنتين.

الحدث

التاريخ

الأحد عشية العام الدراسي الجديد أبو ديب يعلن عبر «مرآة البحرين» تأسيس نقابة المهنة التعليمية.

1 استشهاد صادق سبت... وأمين عام الوفاق يتهم رئيس الوزراء بحماية القاتل

سلطات الأمن تختطف شابين من بحر الدراز مساء الجمعة وانقطاع أخبارهما

المحكمة ترفض تسليم محامٍ مستنداً رسمياً عن «إسقاط جنسية إبراهيم كرمي»

التاريخ	الحدث
الأحد 1	22 موظفاً منقولاً من «معهد البحرين» يتظلمون في «التربية»: تسلموا رسائل من وزارة التربية والتعليم تفيد بنقلهم من وظائفهم لوظائف أخرى في عدد من المدارس الحكومية.
الثلاثاء 3	معتقلو «خلية 14 فبراير» يجددون رفضهم للمحاكمة ويطلبون من محاميهم عدم اتخاذ أي قرار نوبة تشنج حادة تصيب المعتقلة الحامل نادية علي. «الوفاق» تستغرب جعل البحرين مقراً للمحكمة العربية لحقوق الإنسان: هل ستقبل الدعاوى ضد النظام؟! وزير الخارجية: إيران تدعم «العمليات الإرهابية» في البحرين. «العدل» تأمر الجمعيات بعدم الالتقاء بالدبلوماسيين والتنظيمات الأجنبية إلا برخصتها وحضور ممثل للحكومة «الوفاق» تعلن أنها غير ملزمة بقيود فرضتها الحكومة على الاتصال بالجهات الخارجية «الجعفرية»: اعتماد «سجل السيد عدنان» لتثبيت وثائق 655 ودفعية غير مسجلة
الأربعاء 4	إلغاء جلسة الحوار لمقاطعة «المعارضة» لها احتجاجاً على قرار «العدل» بشأن اتصالها بالدبلوماسيين. والمشاركين في الحوار: غياب المعارضة يلغي جلسة أمس، وندعوها للتوقف عن العبث. جمعية وعد تطلق تقريرها الاقتصادي: أرقام توظيف البحرينيين في القطاعين مخجلة مستوول الرصد في جمعية الوفاق سيد هادي الموسوي: 450 طفلاً معتقلاً منذ بداية الثورة حُرم معظمهم استكمال الدراسة وزير الداخلية: 192 متهماً في 54 قضية «إرهابية» منذ مطلع 2012 ورئيس الوزراء يوجّه لتسريع تفعيل توصيات المجلس الوطني بتشديد العقوبات على الإرهاب.
الخميس 5	الداخلية تفجر منزلاً مهجوراً في سترة، وتضرر آخر دون إصابات! اختطاف 10 مواطنين من البلاد القديم و«الداخلية» تنكر وجودهم

التاريخ	الحدث
الخميس	«أخبار الخليج» تقيل 3 صحافيين: شاكر العرادي، مريم أحمد، فاطمة علي.
5	رئيس حركة عدالة البحرين السلفي محي الدين خان (باكستاني الأصل)، يعلن أن ولده إبراهيم 19 عام) توفي في أريحا، فيما هنأه النائب عن الإخوان المسلمين السابق محمد خالد بـ «استشهاد» ابنه في سوريا. قوات حكومية تقوم بتجريف مقبرة المتهمون بـ «خلية 14 فبراير» يمتنعون عن حضور المحكمة... وإصدار الحكم 29 سبتمبر الإفراج عن صديقة البصري المتهممة بـ «محاولة دهس شرطي».
الجمعة	وفاة المناضل البحريني علي دويغر
6	الجماهير تنزل المنامة وتكسر الحصار الأمني. وثيقة سرية من ويكيليكس: شركة تجسس عالمية ساعدت في القبض على مطلوبين بحرينيين خليل المرزوق يرفع علم الائتلاف في سار: الحوار حول وثيقة المنامة أو «ما لا يعلم الا الله مآله» اختطاف حسن الخزاز من مطعمه في سترة: مهدد بالتصفية الجسدية من ضباط «الأمن الوطني» زراعة عين صناعية للطفل أحمد النهام الذي أصيب برصاص الشوزن
السبت	7
7	واشنطن: على البحرين احترام الاتصالات الدبلوماسية مع جميع عناصر المجتمع «سامسونغ» ستسلم البحرين معدات متطورة لتعقب النشاط بنك HSBC يخفض عملياته في البحرين في أكتوبر
الأحد	«الحياة»: الفساد المالي بالبحرين يهدد بضياع 40 مليون دينار لخليجين استثمروا في «مارينا ويست»
8	السلطات البحرينية توقف حدثاً 60 يوماً تحت قانون الإرهاب «ائتلاف 14 فبراير» يعلن عزمه الدعوة إلى خطوات كبيرة في مسار العصيان المدني.

التاريخ	الحدث
الأحد	الوفاق تندد بصمت «التربية»: 100 من الطلبة يرزحون في السجون وعشرات المطاردين
8	منظمة بريطانية تقود احتجاجات مناهضة لبيع السلاح للبحرين
	تجدد المطالبات بطرد النائب العام البحريني "علي فضل البوعينين" من الجمعية الدولية للمدعين العامين.
	استبدال مدير «البحرين للتدريب» للمرة الثانية خلال عامين
الإثنين	«47 دولة» بما فيها أميركا وبريطانيا تنتقد انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين.
9	بسيوني للسفيرة أليس سمعان: جذر المشكلة سيطرة آل خليفة على السلطة وعدم تنازلهم للأكثرية الشيعية المهمشة
	متهمو 13 ديسمبر يقاطعون المحكمة: قراراتها سياسية
الثلاثاء	التربية توقف معلمين 10 أيام لمشاركتهم في احتجاجات فبراير 2011
10	«من أطلق النار على أحمد؟»: كتاب أجنبي عن الشهيد أحمد إسماعيل يثير ردود أفعال دولية.
	صلاح علي: قرار ضبط لقاءات الجمعيات «إداري وليس للتضييق عليها»
	«الوفاق» تسخر من صلاح علي وتدعو لجلسة خاصة لمجلس حقوق الإنسان
الأربعاء	ويكيليكس ينفي مزاعم صحيفة «الأيام» ضد النائب أسامة التميمي ويصفها بـ: فبركة هزيلة (12 سبتمبر)
11	خلاف بين واشنطن والمنامة حول لقاء الدبلوماسيين الأميركيين بالمنظمات السياسية البحرينية.
	الحكومة: نفذنا 127 من «توصيات جنيف»... «الوفاق»: نفذتم 4 فقط.
	رئيس الوزراء يوجّه لاتخاذ إجراءات بحق «التنظيمات غير المرخصة»
	رئيس الوزراء لدى استقباله مسؤولين وبرلمانيين ومواطنين في مجلس القضيية: «البحرين ستطوي قريباً صفحة من تاريخها وتبدأ أخرى»

التاريخ	الحدث
الأربعاء 11	رئيس الوزراء لدى استقباله مسؤولين وبرلمانيين ومواطنين في مجلس القضيية: «البحرين ستطوي قريباً صفحة من تاريخها وتبدأ أخرى» السفارة الأميركية تكذب إعلام الحكومة البحرينية بشأن لقاء جنيف: قصص غير دقيقة وخيبة أمل «أيام الغضب» في 14 سبتمبر: تستمر 3 أيام وإعادة الجذوة للاحتجاجات ائتلاف 14 فبراير يعلن استشهاد محمد عبدالجليل
الخميس 12	محكمة بحرينية تقضي بحبس متهم بـ«إهانة الملك» على «تويت» لمدة سنة السلطات البحرينية تهدد آية الله النجاني بالترحيل القسري في 15 سبتمبر. الوفاق: النظام يواصل انتهاكاته برغم إدانة 47 دولة والبحرين بحاجة لبعثة دولية. تفريق تظاهرات بالقوة حاولت الوصول لـ «دوار اللؤلؤة» بعد تشييع محمد عبدالجليل. أمين عام الوفاق يطالب باستفتاء الشعب: الغالبية تريد إقالة الحكومة البرلمان الأوروبي يصدر قراراً بحق البحرين حول تنفيذ التوصيات والافراج عن معتقلي الرأي والنشطاء ورفع الحظر عن التظاهر السلمي ويعلن أسفه عن التوصيات التقييدية للمجلس الوطني. الداخلية تمنع تظاهرة للمعارضة مقررة غدا متوقعة كل من يشارك فيها. المعارضة ترفض منع مسيرة الجمعة وتمسك بحقها في التظاهر رئيس الوزراء لرجال الأمن: سنهني العنف دون تردد... وثقوا بدعمنا لكم «الإعلام» تمنع دخول كتب لدور نشر تابعة لحزب الله
الجمعة 13	الإعلام الرسمي يتهم صلاح علي بـ «الفشل»... ومسؤول حكومي: نافي ببلاي رفضت لقائه بعد بركة عذارى... اعتقال 15 من بركة سباحة في توبلي قاسم: بيان 47 دولة شهادة صارخة بتدّي ملف البحرين الحقوقي.. وتقييد اتصالات الجمعيات يعني: لا مكان للمعارضة

التاريخ	الحدث
الجمعة	اعتقال بحرينية رهينة حتى يسلم زوجها نفسه
13	«سلمان مهدي» أصغر المعتقلين السياسيين (13 عاماً): تعرضت للتعذيب في مركز شرطة البديع وشموا والديّ أمامي
السبت	الموسوي في حلقة لـ«وعد» حول النعيمي: وضع الجبهة الشعبية في «التلاجة» أتت له باتهامات لكنه انتصر
14	
الأحد	10 سنوات لـ 3 متهمين بـ«قتل شرطة»... ومحامون: اتهامات باطلة لتعرضهم للإكراه
15	محتجون يزيلون الطوب عن أرض مملوكة لعم الملك: مسروقة وملكها للشعب مرسوم بانتداب مسئول في الجيش إلى وزارة الخارجية محمد الصافي وحسين حبيب تحت السياط مجدداً.. والتهمة: الائتلاف! «التقدمي»: نحو جدول زمني للحوار وعدم إطالة أمده دون مبررات
الاثنين	حرمان المعتقل رضا معيوف من حضور مراسم عزاء زوجته يمثل النموذج الصارخ للظلم
16	آلاف المحتجين يحاولون العودة لدوار اللؤلؤة وسط العاصمة المنامة بعد ختام عزاء الناشط (محمد عبدالجليل 20 عاماً)، استشهد أثناء عمله على تأمين التظاهرات التي تخرج في بلدته القريبة من الضاحية المالية شمال العاصمة المنامة. سلمان خلال حفل لتخريج المتفوقين: البعثات تعطى إلى أسماء ليس فيها «عبدالنبي» ولا «عبدالحسين» ندوة لـ«هيومان رايتس ووتش» في جنيف عن انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين «العدل»: إجراءات قضائية لحل «العلمائي» لتبنيه ما يسمى «الثورة» «العربية لمعلومات حقوق الإنسان»: كيف تستضيف البحرين «المحكمة» وتقمع التظاهرات والصحافيين؟ جنيف: «المحافظة» يؤكد بالدلائل أن الحكومة لم تنفذ توصيات جنيف «ندوة جنيف» تدعو إلى إلزام البحرين بتنفيذ التوصيات الدولية

التاريخ	الحدث
الثلاثاء	حبس خليل المرزوق 30 يومًا بعد اتهامه بالتحريض على الإرهاب
17	رئيس الأوقاف الجعفرية في حوار صحفي: ثقوا بي! «وفد جنيف» أثار اعتقال «المرزوق» مع مسؤولين أمميين: ارتفاع عدد المعتقلين إلى 2800 «العفو الدولية» تخاطب أعضاء مجلس حقوق الإنسان: أنتم تكيلون بمكيالين فيما يتعلق بالبحرين صلاح علي يشكر اليابان لعدم انضمامها إلى بيان 47 دولة أدانت الانتهاكات في البحرين
الأربعاء	الاتفاقية الأمنية الخليجية تنتظر موافقة الكويت ليتم العمل بها
18	«العفو الدولية»: راجعنا خطاب «المرزوق» ولم نجد تحريضا على العنف... واعتقاله ضربة للحوار سمير أحمد يعتذر عن الحلول مكان نائب «وفاقي» أسقطت عضويته في بلدي المحرق المعارضة البحرينية تعلق مشاركتها في الحوار: القرار مفتوح وسندرس التطورات قبل الانسحاب الشامل «الجعفرية» تنفي ما نشرته «البلاد» على لسان العصفور: دوافعه الإثارة الصحفية «العلماني»: بيان «العدل» استهداف طائفي ولن نتنازل عن مسؤولياتنا إحالة 19 متهمًا بـ«الاعتداء على الشرطة» في «الحوض الجاف» إلى المحاكمة الجنائية «وفد جنيف» يواصل كشف انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين «موديز» تخفض تصنيفها الائتماني للبحرين بسبب الاضطرابات في أول تحدٍ لقرار الحكومة: «الوفاق» تلتقي بالسكرتير الأول للسفارة النرويجية دون ممثل لوزارة الخارجية

التاريخ	الحدث
الخميس	اعتقال فريق كرة قدم بعد فوزه بكأس رئيس المؤسسة العامة للشباب والرياضة
19	مرصد البحرين لحقوق الإنسان يكذب ما نسبته «الجالف ديلى نيوز» على لسانه: كلامنا مسجل بالصوت والصورة
	دبلوماسيو الخليج تفاجأوا بقرار البرلمان الأوروبي.. وبرلمانية سويدية لسفيرة مجلس التعاون أمل الحمد: لا دين يقف ضد حقوق الإنسان
	نقابة الممرضين الأسترالية تجوب مستشفيات سيدني بلافتات تحمل أسماء الكادر الطبي البحريني
	وزير العدل: «العلمائي» تنظيم غير قانوني والدعوى ضده مدنية
	إلغاء ندوة للوفد الحكومي في جنيف: خصصت لتبييض وجه البحرين في مجال حقوق الإنسان
الجمعة	واشنطن بوست تنتقد الموقف الأميركي من اعتقال «المرزوق»: يشجع القمعالديمقراطية سلميا.
20	«الائتلاف» يدعو للاحتشاد غدا بـ «دوار القدم»... و«تمرد» تؤيد
	أحكام بالسجن تصل لـ10 سنوات ضد 7 متهمين بمهاجمة «دار الحكومة»
	قاسم: المرزوق له انتمائه المعروف وإصراره على السلمية... و«المجلس العلمائي» لم يخرج عن وظيفته
	حملة دولية للإفراج عن «المرزوق» وإيقاف ترحيل «التجاني»
	أمين عام الوفاق يتحدى النظام أن يواجه «المرزوق» في انتخابات لرئاسة الحكومة.... ويدعو لتظاهرة حاشدة
السبت	واشنطن: الحوار في البحرين تأكلت آفاقه وعلى الحكومة إلغاء تقييد اتصالات الجمعيات
21	«مهرجان الخليج المسرحي» يمنع الناشطة الكويتية هديل بوقريص من ارتداء «تي شيرت» عليه صورة الخواجة
	جو ستورك: تهرب واشنطن من انتقاد اعتقال المرزو

التاريخ	الحدث
الأحد	اعتقال المواطن حيدر عبدالرسول صاحب "فيديو الصفعة"
22	عبدالله هاشم يعتزم إنشاء تيار سني جديد تحت شعار "استقلال القرار": انتظرونا في 2014
1 أكتوبر	النظر في قضية وزارة العدل ضد «العلمائي»
	ترتيبات حكومية بالمحرق لانتخابات من دون الإخوان.. ووزير العدل: لن نسمح بمرشد «إخواني» في البحرين
	قوات عسكرية حكومية تهاجم مقر جمعية الوفاق المعارضة
الإثنين	تجديد حبس والد الشهيد يوسف موالي بتهم «التجمهر» و«التحريض على المؤسسات النظامية»
23	«العلمائي»: استدعاؤنا إلى القضاء استكمالاً للتحريض الطائفي والانتهاكات
	تأجيل قضية السماهيجي بـ«إهانة الملك» إلى 13 أكتوبر
	«النيابة» تحبس 8 أطفال وشابين 60 يوماً وتحرمهم بداية عامهم الدراسي
	أبناء عن تعيين ضابط من العائلة الحاكمة سفيرا في واشنطن خلفا لـنونو
	«المرزوق» لا زال محتجزا في «شرطة الرفاع»
	وقفات تضامنية مع «المرزوق»... ورسالته من السجن: لا تخرجوا لأجلي بل للوطن
	نصر الله: لا تتصور حكومة البحرين أن تستمر في الضغط على شعبها وتطلب من العالم أن يسكت
الثلاثاء	البحرين: الحكم على تقي الميدان، الأمريكي من أصل بحريني، بالسجن 10 سنوات بتهم التجمهر
24	رويترز: «بتلكو» تعاني من الخسائر والفزع يصيب المستثمرين
	نشطاء دوليون يبدون حملة للإفراج عن طفل يبلغ 14 عاماً في السجون البحرينية
	أوباما يقول إن بلاده ستعمل على حل الأوضاع في البحرين

التاريخ	الحدث
الثلاثاء	وزير الخارجية: نأمل من روحاني فتح صفحة جديد مع البحرين
24	«روحاني» من الأمم المتحدة: صناديق الاقتراع هي الحل في البحرين
الأربعاء	في سياق حملة تستهدف عوائل الشهداء: قوة مدنية تعتقل إسماعيل حسن والد الشهيد أحمد إسماعيل
25	حليمة الصباغ إلى الحرية بعد إنهاء حكم لعام واحد بالسجن
الخميس	سميرة رجب توضح: الملك لا يزال رئيسا للسلطة القضائية
26	السفارة الأميركية لاحظت تصعيدا للعصيان المدني وتدعو رعاياها لتجنب شارع البديع الخميس والجمعة
الجمعة	مركز البحرين لحقوق الإنسان يفوز بمنحة قدرها 10 آلاف دولار لدوره في فضح الانتهاكات
27	آية الله قاسم يحدد دعوته للمشاركة في المسيرات السلمية: من أهمه شعبه لابد أن يعطي للمسيرة زخمها
	الخارجية النزويجية تتابع بقلق تطورات الوضع في البحرين
	300 ألف بحريني يخلدون يوم 27 سبتمبر ويهتفون: "نفسى فداء وطني"
السبت	إيران تقول إن البحرين قضية مهمة في سياستها الخارجية
28	
الأحد	الحكم على 50 معارضا بالسجن في "قضية الائتلاف" بينهم امرأة.
29	16 محكوماً السجن لمدة 15 عاماً، 4 السجن 10 سنوات، 19 بالسجن 5 سنوات.
	تخفيف حكم قاتلي "الشهيد صقر" من 10 سنوات إلى سنتين فقط
	محكمة الاستئناف تؤيد حكم الطفلين المقداد والحبيشي!

التاريخ	الحدث
الإثنين	مسؤول إيراني يعلن استئناف الرحلات الجوية بين طهران والمنامة
30	في أحدث موجات الفصل الانتقالي: «ألبا» تفصل 10 موظفين اليوم بعد شهر من إعادتهم
	الحبس 15 شهرا للرادود سهوان
	«البحرينية لحقوق الإنسان» تطلق لجنة خاصة بـ «المحرومين من الدراسة»
	البحرين تدعو الأمم المتحدة إلى إدراج حزب الله على قائمة الإرهاب

أجندة الثورة
473

أحداث ووقائع شهر أكتوبر 2013: مليون ونصف قذيفة مسيل للدموع، واقتحام «متحف الثورة» بمقر جمعية الوفاق.

اقتحام «متحف الثورة» المقام في مبنى جمعية الوفاق في القفول ومحاصرته وسرقة بعض محتوياته، والداخلية تقول بضبطها مواد تحريضية يعاقب عليها القانون. وثيقة مسربة تكشف أن البحرين تشتري مليون ونصف قذيفة و90 ألف قنبلة من مسيلات الدموع من مصانع في كوريا الجنوبية، و«بحرين ووتش» تشن حملة إعلامية لوقف بيع هذه الأسلحة للبحرين. 3 ضحايا وقعوا متفرقين، بطرق غامضة ومأساوية، ووسط روايات متضاربة بين الجهات الرسمية والشعبية. استمرار تخفيض العقوبات الصادرة بحق الشرطة القتلة الذين أودوا بحياة مواطنين تحت التعذيب أو القتل المباشر لثلاث سنوات فقط، مقابل حزمة من الأحكام التصعيدية تجاه نشطاء ومعارضين تراوحت بين السجن 15 سنة والمؤبد. وبعد توقيف دام 37 يوماً، تم الافراج عن القيادي الوفاقي خليل المرزوق بضمان محل إقامته واستمرار محاكمته.

الحدث

التاريخ

الحدث	التاريخ
بان كي مون يدعو البحرين لاحترام حقوق الإنسان وحوار هادف	الثلاثاء
المرشح البريطاني لرئاسة سباقات «الفورمولا»: سأصرف النظر عن سباق البحرين إذا استمرت الاضطرابات	1
إرجاء قضية «العلماني» إلى 9 أكتوبر	
معتقلو «الحوض الجاف» يعانون سوء التغذية	
«ممامو 14 فبراير» يصفون المحاكمة بـ «المعسكرة»: القاضي الظهري يهين المتهمين	
بعد السيطرة على المستشفيات... وزارة الداخلية تعلن عن إدارة سيارات الإسعاف في البحرين	

التاريخ	الحدث
الأربعاء	السجن 15 سنة لـ 4 متهمين بتهم «زعزعة الأمن» و«الإضرار بالاقتصاد» الإفراج عن ناديّة علي قبل موعد ولادتها بأيام
2	الحكومة تمنح الحوار إجازة وتقول إنها ستتواصل مع المعارضة رويتز: اقتصاد البحرين ينكمش في الربع الثاني تحت ضغط القطاع المالي «أ.ف.ب»: مسؤولون إسرائيليون يلتقون بمسؤولين خليجيين للتنسيق بخصوص إيران
الخميس	أمر ملكي بدعوة «النواب» و«الشورى» للانعقاد.. وامتعض نياي «هامس» من افتتاح البرلمان من خارجه! السجن المؤبد لـ 4 من معتقلي الدير بتهم «التخطيط للإرهاب» عادل فليفل العقيد الأمني السابق يهدد السفير الأميركي بتطبيق «الواجب الديني» وزارة الصحة تفصل أخصائي التمريض حسن المعتوق الإفراج عن المدون صافي مع استمرار محاكمته!
السبت	الآلاف يؤكّدون مطالبتهم بالتحوّل للديمقراطية: على النظام الاستجابة... والتحوّلات الإقليمية ليست في صالحه
5	
الأحد	خليفة بن سلمان يقول إن أوباما اعتمد على تقارير مضللة ولا يستبعد أن يكون ذلك لأهداف أخرى خليفة بن سلمان: «الإخوان» تيار وطني.. وقرار البرلمان الأوروبي ذريعة للتدخل حالات إغماء متزايدة لمعتقلي عنبر 4 بعد دخول إضرابهم يومه الثالث
6	
الاثنين	المؤبد لتسعة معارضين في قضية «5 طن» رغم شكاوى التعذيب
7	رئيس الوزراء يقضي على جهود إعادة المفصولين بوقف توقيع اتفاقية مع «العمل الدولية»

التاريخ	الحدث
الثلاثاء	توجيه تهم «التحريض على النظام» و«ازدراء القضاء» إلى الأمين العام لـ«الوحدوي»
8	«العفو الدولية» تطالب بالإفراج عن مهدي سهوان: التهم الموجهة إليه تتنافى وحرية التعبير والتجمع شقيق المعتقل «يونس الحاضر» يعتصم أمام سجن الحوض الجاف لليوم الثالث
الأربعاء	استدعاء «الموسوي» و«المحافظة» لتقديم أدلة لانتهاكات أعلنها
9	مقترح «مشروط» لوزارة حقوق الإنسان: السماح بمكتب لـ«المفوضية السامية» شريطة اقتصار تواصله مع السلطة
	تأجيل قضية «العلمائي» إلى 17 نوفمبر
	استمرار إضراب المعتقلين السياسيين في «جو» و«الحوض الجاف» عن الطعام لليوم السادس تواليا قوات الأمن تقمع اعتصاما لطلاب «الجابرية»
	جمعية الوفاق في حملة «رياحين»: اعتقال 250 بحرينية خلال الثورة بعضها اعتقالات جماعية وزير العدل: أحضر الحوار لأدفع فواتير العشاء فقط !
الخميس	«الاتحاد الحر»: منظمة العمل الدولية هددت ألبا بعقوبات دولية
10	المصور البحريني المعتقل أحمد حميدان يفوز بجائزتين دوليتين
	كاتب لبناني: البحرين كانت ثالث بند للبحث بين كيري وظيف في نيويورك
الجمعة	يوسف المحافظة يسلم «فرونت لاين» رسالتين من نبيل رجب وزينب الخواجة ويشرح الانتهاكات ضده
11	تعقيبا على ما نشرته جريدة الأخبار، أمين عام الوفاق ينفي لـ«مرآة البحرين» لقاءه بولي العهد
السبت	اختار أن يرحل شهيدا... «النشمي» من التعذيب إلى الحرمان من العلاج!
12	«الصحة»: الشهيد النشمي توفي إثر تلف خلايا الدماغ بسبب نقص المناعة... و«النيابة»: بسبب الايدز!

التاريخ	الحدث
السبت	جهاد الخازن: الملك سيمنح الجنسية البحرينية لـ 100 ألف خليجي ليصبح الشيعة أقلية
12	«الأهرام»: مصر طلبت من ملك البحرين توظيف معلمين مصريين لديها الشيخ علي سلمان: لو اعتقل النظام 10 آلاف مواطناً سنستمر في الثورة
الأحد	الإيراني أمجد طه ينتحل اسم "سي إن إن" لفبركة تصريحات على لسان مسئولين أمريكيين عن البحرين الآلاف يشيعون النشيم... وعدة إصابات بـ «الشوزن» إحداها حرجة
13	أمر ملكي بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء برئاسة رئيس محكمة التمييز «الديوان» وجه دعوة لأمين عام الوفاق لحضور افتتاح البرلمان وعاد ليطلب سحبها
الاثنين	«وعد» في ذكرى تأسيس «هيئة الاتحاد»: محاولات النظام وصم مطالبنا بالطائفية لا تنطلي على العالم خامنئي: ما يحدث في البحرين يعكس الوجه الحقيقي لقادة النظام السلطوي
14	تدهور حالة المعتقل الرياضي "يونس الحاضر"، وعائلته تطالب بالإفراج الفوري
الثلاثاء	الحكومة تقول إنها تتابع نشاط السفير الأميركي اعتقال بحريني رفض إزالة صورة ابنه المعتقل من جدار منزله !
15	ختام عزاء الشهيد النشيم: شعارات مناهضة للملك وتأكيد على مواصلة الثورة
الأربعاء	إصابة حرجة في الرأس لمتظاهر من كرزكان
16	الشيخ علي سلمان: الصراع في البحرين لم يعد سياسياً، والنظام يعادي "الشيعة" «الوفاق» تدين «توزيع الجنسية»: النظام فقد الشرعية الشعبية ويلجأ للتجنيس

التاريخ	الحدث
الخميس	وثيقة مسربة: البحرين تشتري مليون ونصف قذيفة و90 ألف قنبلة من مسيلات الدموع
17	اعتقال 11 شخصا من مطعم بالعديلية بتهمة رفع شعارات سياسية!
	«بحرين ووتش» تطلق حملة عالمية لوقف توريد 1.6 مليون قذيفة مسيلة الدموع للبحرين
الجمعة	«قاسم» يدين «القوانين التي تدعم الإرهاب الرسمي في البحرين»
18	قوات النظام تفرق تظاهرات حاولت الاستيلاء على «تقاطع السيف»
السبت	«النيابة» تدعي أن المتهمين بمقتل «مهدي» اعترفوا... و«مرصد البحرين» يتهم الأجهزة الأمنية ومليشياتها
19	«العفو الدولية» تصدر تقريرها عن العام 2013: البحرين تواصل القمع
	تظاهرات غاضبة تندد باغتيال الشهيد مهدي، والنظام يفرض نقاط تفتيش مفاجئة!
	7 شركات أجنبية تتنافس للفوز بمنافسة «علاقات عامة» من «مجلس التنمية الاقتصادية»... والعطاءات تصل إلى 9 ملايين دينار!
	رئيس كتلة «الإخوان» النيابة د. علي أحمد: البرلمان الحالي أضعف مجلس مر على البحرين
	تشجيع غاضب لـ «مهدي» ينتهي بمواجهات أمنية... ودعوات لإيواء المطاردين
الإثنين	74% من العمال في البحرين أجنب
20	صحيفة إندبندنت: قنابل الغاز أصبحت رمز الثورة في البحرين
	تخفيض حكم الشرطي قاتل علي مشيمع إلى 3 سنوات
الثلاثاء	خليفة بن سلمان يطمئن أنصاره: لدينا ما يكفي من الإسناد الإقليمي
22	بني جمرة تعلن استشهاد علي الغسرة، أصابته قنبلة صوتية في رأسه... و«الداخلية» تتحدث عن تفجير
الأربعاء	السجن 10 سنوات لـ 6 متهمين بـ«محاولة قتل رجال أمن»
23	58 نائبا أوروبا يطالبون الملك البحريني بالإفراج الفوري عن خليل المرزوق ووقف الانتهاكات

التاريخ	الحدث
الخميس	الإفراج عن خليل المرزوق في أولى جلسات محاكمته، وسط حضور دبلوماسي كثيف
24	ورقة بريطانية: رئيس الوزراء رُجّل بريطانيا التاريخي في البحرين
الجمعة	محام بحريني يتهم السلطات بتلفيق قضايا كيدية جديدة ضد "زينب الخواجة" لإبقائها في السجن
25	الناطقة باسم الحكومة البحرينية تؤكد صحة وثيقة «بحرين ووتش»: نعم نريد استيراد 1.6 مليون قنبلة غاز مسيلة للدموع
السبت	الباحثة الأمريكية المطرودة من البحرين تقدم ورقة في منتدى بريطاني عن إشكالية الهوية في البحرين
26	خوان منديز: نتلقى يوميا معلومات جديدة عن اعتقالات وسوء معاملة وقمع في البحرين
الأحد	الوفاق: حالة المعتقل حسين حبيب قد تتدهور وتحتمل السلطة المسؤولية
27	تخفيف العقوبة عن شرطين أدينا بقتل فخراوي من 7 سنوات إلى 3 سنوات.
28	تجديد حبس متهمين بمقتل الشهيد مهدي 45 يوما
الإثنين	أطباء في العسكري: عبدالوهاب حسين قد يحتاج إلى نقله لخارج البحرين
28	ملك البحرين يتبرع بمئة مليون دولار لـ«الحزب الإسلامي العراقي» لـ«الاستعداد بقوة» للانتخابات
29	«الداخلية» تستدعي النجاتي وضغوط لإجباره على مغادرة البحرين
الثلثاء	سلمان: لا تسوية حالياً في البحرين
29	بعد فصل عبد الرضا زهير... «التربية» تفصل صادق ربيع
الخميس	المعارضة البحرينية تجدد تعليق مشاركتها في الحوار وتطالب السلطات بالتجاوب مع ما طرحه
30	الوفاق: قوات النظام تحكم قبضتها على المبنى وتحاصر المنطقة واستنفار أمني شديد
30	الداخلية البحرينية: النيابة أصدرت أمراً بضبط المواد «التحريضية» في «الوفاق»

أحداث ووقائع شهر نوفمبر 2013 - في ذكرى تقرير بسيوني: تبرئة القتلة واستهداف شعائر الطائفة الشيعية في موسم عاشوراء

في ذكرى إصدار تقرير لجنة تقصي الحقائق، أحكام بالجملة لتبرئة قتلة الشهداء من رجال الأمن، وتدهور متواصل في صحة زعيم تيار الوفاء عبد الوهاب حسين داخل السجن، وسط تجاهل مطالبات أهله بتقاريره الخاصة والسماح بعرضه على طبيب مختص، والسلطة تواصل استهدافها للشعائر الدينية للطائفة الشيعية في موسم عاشوراء وتحطم المجسمات الدينية والنصب الفنية التي يتم تصميمها سنوياً للاحتفاء بالمناسبة، وتهاجم المعزين في عدد من المناطق، وتعتدي على امرأة في بيتها بمنطقة عالي، واستدعاء أمين عام الوفاق للتحقيق، واعتقال الناشط الحقوقي حسين برويز، ومنع عضو جمعية وعد عبدالله جناحي من دخول مصر.

من الجانب الآخر، مركز البحرين لحقوق الانسان ينهي حملته بنشر بطاقات المطلوبين في الانتهاكات، والبدء في بحث آليات دولية لفرض عقوبات فردية عليهم.

التاريخ	الحدث
الجمعة 1	نعوم تشومسكي يتضامن مع حملة «أوقفوا_الشحنة» التي أطلقتها منظمة «بحرين ووتش» لوقف تصدير أكثر من مليون عبوة مسيل دموع من مصانع في كوريا الجنوبية إلى البحرين.
	عشرات الآلاف يتظاهرون في البحرين ضمن مسيرة الجمعيات السياسية للمطالبة بتداول السلطة
	«مركز البحرين» يبدأ حملة بنشر صور المتورطين في جرائم ضد الإنسانية: الهاشل والماجد وبخيت أول المطلوبين للعدالة
الاحد 3	استدعاء أمين عام «الوفاق» علي سلمان للتحقيق، وسميرة رجب: لإهانتته هيئة نظامية عبر متحف فني.
	محكمة بحرينية تقضي بالموؤد على 4 تتهمهم بتأسيس «جيش الإمام».

أجندة الثورة

481

التاريخ	الحدث
الاحد 3	الإفراج عن أمين عام «الوفاق» بعد التحقيق معه حول «متحف الثورة» بضمان محل إقامته.
الاثنين 4	بمناسبة الذكرى الأولى لإسقاط جنسياتهم، المسقطه جنسياتهم عبر خطاب وقعه 31 بحرينياً، يطلبون دعم زعماء 7 دول دول (أميركا، روسيا، بريطانيا، فرنسا، اليابان، الصين وتركيا).
الثلاثاء 5	تدهور صحة زعيم حركة حق، والمعارضة تحمّل النظام مسؤولية تدهور صحة عبد الوهاب حسين وتطالبه بإخضاعه للعلاج
الأربعاء	في موسم عاشوراء، الشرطة تحقق مع مواطنين علقوا أعلام «عاشوراء» على منازلهم
6	منع المعتقلين في «الحوض الجاف» و«جو» من إقامة مراسم عاشوراء
الخميس 7	بعد نشره لبطاقات تحمل صور المتورطين في جرائم ضد الانسانية، ضمن حملة مركز البحرين لحقوق الانسان، المحافظة يتسلم 3 استدعاءات من «النيابة»: لن أتعامل مع من يتستر على التعذيب
	عودة الرحلات الجوية بين البحرين وإيران في 15 ديسمبر
	«ائتلاف 14 فبراير»: لا تنازل عن الاعتصام في «ميدان الشهداء»
	قوات النظام تمزق أعلاما ويافطات عاشورائية في مناطق بحرينية عدة.
الجمعة 8	الشيخ عيسى قاسم يطالب بـ"مؤتمر جنيف" شبيهه لبحث قضية البحرين... ويستنكر حرب النظام ضد عاشوراء
	مجلة أمريكية: البحرين تحل في المرتبة السابعة بين أكثر 11 دولة معادية لـ«تويتر»
السبت 9	1253 انتهاكا خلال أكتوبر بينهما 151 اعتقالا و22 مدهامة و21 حالة تعذيب
الأحد	الكبرى الجنائية تصدر حكماً بالمؤبد لاثنين و15 عاما ل3 في قضية «تفجير» الرفاع
10	الشرطة البحرينية تعتدي على مظاهر عاشوراء في سند

التاريخ	الحدث
الأحد 10	ائتلاف 14 فبراير يدعو إلى الاستعداد لفعالية كبرى في 16 ديسمبر
الاثنين 11	الداخلية: القبض على 6 أشخاص شاركوا في طابور عسكري بالمنامة
الثلاثاء 12	في سابقة تاريخية: الملك البحريني ي دشّن احتفالات بذكرى 200 عام على الاستعمار البريطاني البحرين تصدر سندات بقيمة 30 مليون دينار لتغطية عجز الميزانية «النيابة»: القبض على 4 نساء بتهمة «إهانة أفراد الأمن» قرب حاجز أمني «قواسم البحرين» في موكب الائتلاف عبدالوهاب حسين يرفض استقبال عبدالله الدرازي نائب المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.
الأربعاء 13	الشرطة البحرينية تحطم نصباً فنياً للشيعّة في ذكرى استشهاد الحسين عبد الوهاب حسين من داخل السجن: «أفدي نفسي لديني ووطني وشعبي»
الخميس 14	ضمن سلسلة استهدافات للشعائر الدينية الشيعية: قوات النظام تهاجم مسيرة عاشوراء في «النويدرات» إجراء عملية عاجلة لـ«عبد الوهاب حسين» وغموض يلف وضعه الصحي
الجمعة 15	إصابة العشرات بـ«الشوزن» خلال محاولتهم الوصول إلى «دوار اللؤلؤة»
السبت 16	في جلسة عرض للمستجدات في الكونغرس: دعوات إلى تحويل مقر الأسطول الأميري الخامس من البحرين وتحذير من الانفلات إن لم تطبق الخطة «ب»
الأحد 17	المقاول خليفة الظهراني يطلب إعانات مالية من الحكومة لمقاولاته عبر البرلمان!

التاريخ	الحدث
الاثنين	تأجيل محاكمة القيادي في «الوفاق» خليل المرزوق إلى 12 ديسمبر
18	تأييد الحكم بالسجن 15 عاماً على 28 متهما بـ«مهاجمة دورية أمنية» الشورى: تشديد عقوبة إهانة الملك وعلم البحرين وشعارها
الثلاثاء	الظهرياني يشكو المواقع الإلكترونية للملك: لماذا تتركهم يهاجموني وعائلتي؟
19	
الأربعاء	استدعاء مزيد من الخطباء الشيعة للتحقيق لإحيائهم ذكرى عاشوراء
20	الخارجية الأميركية قلقة من موضوع انعدام «المساءلة» في البحرين خليل المرزوق لـ«مرآة البحرين»: السلطة تخطط لسحب جنسيات معارضين بارزين انتقاماً منهم منظمات عربية ودولية تطالب البحرين بإطلاق سراح نبيل رجب في 29 نوفمبر أمين عام الوفاق يتهم الحكومة بالتخطيط لإبعاد معارضين عن البلاد إشهار «منظمة سلام» خلال مؤتمر صحافي في اللوردات: حان الوقت لإشراف دولي على تنفيذ توصيات بيسيوني
الخميس	«ويكيليكس»: ملك البحرين دعا الأسد لقطع علاقاته بحماس
21	البحرين: تظاهرات في مناطق عدة تخليداً لذكرى شهداء الثورة
الجمعة	في تقريرها الختامي... لجنة التحقيق البرلمانية تنتقد حكومة بريطانيا وتطعن في شهادتها عن البحرين
22	الآلاف يتظاهرون في البحرين ضمن مسيرة الجمعيات السياسية للمطالبة بتنفيذ توصيات بيسيوني إعادة تعيين نبيل رجب نائباً لأمين عام «الفدرالية الدولية» رغم سجنه
السبت	مؤتمر «تقرير بيسيوني بين توثيق الانتهاكات وتطبيق الاستحقاقات»: لتشكيل لجنة أممية توثق الانتهاكات في البحرين
23	توصيات مؤتمر المعارضة عن تقرير بيسيوني: البحرين لا تحتمل مزيداً من تراكم الانتهاكات

التاريخ	الحدث
الاحد 24	«الداخلية» تعلن القبض على خليجيين من المعتقلين السابقين في جوانتانامو، حاولا دخول البحرين بجوازات سفر مزورة ومبلغ كبير من المال، لتنفيذ «عمل إرهابي».
الإثنين	اعتقال الحقوقي حسين جواد: ذهب ليشكو التشهير به في صحيفة «أخبار الخليج» فألقي القبض عليه بتهمة التحريض على كراهية النظام. «مركز البحرين لحقوق الإنسان»: سواصل نشر بطائق «المطلوبين» في الانتهاكات.. ونبحت آليات دولية لفرض عقوبات فردية عليهم
25	«التميز» تثبت الحكم بسجن أبو ديب 5 سنوات وجليلة السلطان 6 أشهر منع عضو جمعية وعد عبدالله جناحي من دخول مصر بعد توقيفه في المطار 8 ساعات كاملة واستجوابه وإخباره بأنه ممنوع من دخول مصر لـ 5 سنوات قادمة
الثلاثاء 26	اختيار وزير العدل البحريني خالد بن علي عضوا في «المجلس الأعلى للشئون الإسلامية» في مصر وفد حكومي رفيع برئاسة وزير حقوق الإنسان صلاح علي إلى كوريا الجنوبية.. و«بحرين ووتش» تستعد لتحرك جديد لإيقاف شحنة الأسلحة صحيفة الرأي الكويتية: مصادر دبلوماسية أوروبية: الغرب سيمارس «ضغوطا جممة» على البحرين 2014 لاستيعاب مطالب المتظاهرين
الأربعاء 27	البحرين توجه دعوة إلى إيران للمشاركة في «حوار المنامة» «النيابة» تأمر بحبس خليجيين من سجناء «غوانتانامو» السابقين بتهمة التزوير، وتحذف تهمة الإرهاب التي سبق لها أن نشرتها. وزير حقوق الإنسان من كوريا الجنوبية: ليس لدينا حراك ديمقراطي بل إرهاب بالصور... قوات النظام تعتدي على أم المطلوب «قيس عباس» واخته بالضرب والركل إثر اقتحام منزلهم في «عالي»
	تظاهرات وغاضبون يقطعون طرقا رئيسية ويهاجمون الشرطة بعد الاعتداء بالضرب على سيدة بحرينية

أجندة الثورة 485

التاريخ	الحدث
الخميس 28	البحرين تطلب توضيحا بأن الاتفاق مع إيران لن يكون على حساب إحدى الدول الخليجية
الجمعة 29	الجالية البحرينية في ألمانيا: معرض صور في برلين عن المتورطين في الانتهاكات ضد البحرينيين «14 فبراير» يدعو إلى «الزحف» نحو مكان إقامة «حوار المنامة»
السبت 30	النظام البحريني يشن حملة اعتداءات مننظمة على السجناء السياسيين داخل المعتقلات في سجنى جو والحوض الجاف تقرير إحصائي لمصرف البحرين المركزي: البحرين اقتترضت 3 مليارات دولار خلال 3 شهور محاولة الوصول إلى دوار اللؤلؤة بعد تشييع الشهيد «أحمد عبدالأمير» الذي قضى نحبه متأثرا بحروق أصيب بها خلال التحضير للاحتجاجات. و«المرتزقة» تغرق المنطقة بالغازات

أحداث ووقائع شهر ديسمبر 2013: كذبة الملك التاريخية

اختار حمد بن عيسى أن يختتم العام 2013 بابتداعه كذبة تاريخية غير مسبوقة. أعلن فيها أن البحرين تأسست كدولة عربية مسلمة مستقلة في 1783، أي منذ غزو جده أحمد (الفتاح) لها. وكرر ادعائه هذا 3 مرات خلال هذا الشهر أثناء زيارته لقوة دفاع البحرين، وزيارته لوزارة الداخلية، وفي خطابه بمناسبة ذكرى جلوسه. ونفى أن يوجد في الوثائق أو التاريخ ما يدل على العكس. الخطاب أثار استياء وسخط الشعب البحريني الذي وجدها كذبة تاريخية خطيرة تستهدف طمس هوية الشعب وتاريخه وأثاره، واستدعت ردود فعل ميدانية كبيرة، كان آخرها خطاب الشيخ علي سلمان الذي ردّ فيه على الملك بأن: «معاناة شعبنا الحديثة تبدأ سنة «1783، وقوله: «نحن في البحرين لا يمكن أن تمحينا»، ما أدى إلى استدعائه للتحقيق في اليوم التالي وإيقافه لساعات قبل تحويله إلى النيابة العامة وتوجيه عدّة تهم له من بينها إذاعة أخبار كاذبة.

التاريخ	الحدث
الأحد 1	المحامي محمد الجشي: قاضي العقوبات رفض الإفراج عن نبيل رجب رغم إكماله المدة.. و«الاستئناف» تبت الاثنين
الأحد	الإفراج عن 8 أشخاص معظمهم أطفال اعتقلوا قبل 3 أشهر من بركة سباحة في منطقة عذاري فجرًا، بعد أن أصدرت النيابة عليهم أمر توقيف متكررة.
3	المعارضة البحرينية تطلق مبادرة للحل: التوافق على خارطة طريق للحوار.. ودعوة «التعاون الخليجي» و«الأمم المتحدة» لتقديم المساعدة
	منع عائلة الحقوقي حسين برويز من زيارته: ضابط يميني تذرع بارتداء زوجته قميصاً عليه صورته.

«الاستئناف» ترفض الإفراج عن نبيل رجب رغم توافر الأسباب القانونية

التاريخ	الحدث
الثلاثاء	منظمة الشفافية الدولية: البحرين تهبط في مؤشر «مدركات الفساد» إلى المركز 57 في 2013
3	منح الموظفين الشيعة في «ميناء سلمان» إجازة ليوم الأربعاء 4 ديسمبر، لأن الملك سيحضر احتفال «البحرية»، ومصدر: بدءا من 2014 سيتحول الميناء إلى منطقة عسكرية يديره الجيش.
الأربعاء	إطلاق «الحملة العالمية لنصرة البحرين» من القاهرة: رصد انتهاكات النظام وتقديمها إلى «الجنايتية»
4	رئيس الحرس الوطني البحريني في باكستان وأبناء عن جلب المزيد من «المرتزقة»
	سلطنة عُمان تعترض ودولة قطر تتحفّظ على اقتراح إنشاء «قيادة عسكرية موحدة» لدول مجلس التعاون الخليجي، قدم خلال الاجتماع الـ12 لمجلس الدفاع المشترك لوزراء الدفاع في دول المجلس الذي انعقد في البحرين.
	الشيخ علي سلمان يدعو إلى أوسع مشاركة في اعتصام الجمعة بسار تزامنا مع انعقاد «حوار المنامة»
	الملك في زيارة له للقيادة العامة لقوة الدفاع يدّعي أن «البحرين تأسست كدولة عربية مسلمة مستقلة منذ عام 1783م بمعنى من دخول أحمد الفاتح إلى جزر البحرين، والبحرين متمكنة من قرارها الخاص بها».. حافظنا على هذا الاستقلال من 1783 إلى هذا اليوم بجهود الرجال المخلصين الذين هم أبؤكم وأجدادكم».
الجمعة	جواد العريض يكتب لمحكمة بريطانية بعد كشف رسائل تدين خليفة بن سلمان في قضية ألبا
6	الحكومة البحرينية توافق على اقتراح لإنشاء شبكة «C2» مؤلفة من آلاف الكاميرات لمراقبة المرافق الحيوية والمباني الحكومية ومراكز التسوق والمناطق والقرى، وذلك بهدف إنشاء شبكة قيادة وسيطرة لمحاربة الثورة وتعقب النشاط والتضييق على التظاهرات.
	تحت شعار «أنا حر»، أطلقت الناشطة رولا الصفار، اليوم الجمعة، الحملة الوطنية والدولية لإطلاق سراح معتقلي الضمير، والتي تهدف إلى إفراغ السجون من المعتقلين وإبقاء قضيتهم حاضرة محليا ودولياً.
	المعتقلون السياسيون في عنبر واحد بسجن «جو» المركزي في البحرين، يدخلون يومهم العاشر من الإضراب عن الطعام، إثر اعتداءات منظمة تعرضوا لها من قبل قوات الأمن خلال الأسبوعين الماضيين، دون أية أسباب.
	عشرات الآلاف يعتصمون في البحرين بالتزامن مع منتدى حوار المنامة ضمن فعالية الجمعيات المعارضة: ادعوا مطالب الشعب

التاريخ	الحدث
السبت 8	وصول ألف من المرتزقة الأردنيين إلى الجيش البحريني وفق صفقة على دفعتين ستصل الثانية خلال شهر ديسمبر.
9	مستشار الأمن القومي العراقي موفق الربيعي يلتقي قيادات «الوفاق» بالمنامة خلال فترة تواجده في البحرين ممثلاً بلده في حوار المنامة. منتدى «حوار المنامة» يختتم أعماله
9	حزب الله في بيان شديد الوضوح: الاعتذار يجب أن يوجه إلى الشعب البحريني ولي العهد البحريني لـ«الديلي تلغراف»: الولايات المتحدة تعاني من «الشيذوفرنيا» وتنتقل إلى روسيا «الوفية» ولي العهد ينفي ما نشرته «الديلي تلغراف»: غير صحيحة ولا تتناول بدقة ما جرى في اللقاء نجل الملك البحريني ناصر بن حمد: أيدينا مفتوحة إلى «إيران» للتعاون في كل الظروف بحرينيون يؤكدون ثقتهم في حزب الله وقنوائه الإعلامية... ويرفضون فكرة اعتذار «نصر الله»
الثلاثاء 10	البحرين ترحل محاميا بريطانيا كان ينوي دخول البلاد اليوم الاثنين، بعد أن رفضت إعطائه تأشيرة دخول إلى المملكة، الذي كان ينوي حضور محاكمة المساعد السياسي لأمين عام الوفاق خليل المرزوق بصفتة مراقبا دوليا. خليفة بن سلمان يدعو لـ«الابتعاد عن أي تحفظات» على «الاتحاد الخليجي» وبعد يومين من إعلان وزير شؤون الخارجية العماني رفض بلاده الانضمام إلى الاتحاد.
10	سفير البحرين في فرنسا يزور نصب لـ«الهولوكوست» وكاتب يهودي يراها اعترافا بإسرائيل انهيار محاكمة رجل الاعمال البريطاني فيكتور دحدلة بشكل مفاجئ: لم يعد هناك احتمال واقعي للإدانة! وذلك بعد اتهامه بدفع رشاوى بـ 67 مليون دولار لمستشار رئيس الوزراء البحريني، المتهمم بالفساد هو أيضا.
الاربعاء 11	قمة الكويت تتجاهل الاتحاد الخليجي وتقرّ توثيق العلاقات مع إيران 10 منظمات دولية تدعو المجتمع الدولي إلى الوقوف إلى جانب خليل المرزوق عشية محاكمته

التاريخ	الحدث
الخميس	إعلان لوظائف تربية في البحرين موجّه للأردنيين مع وجود آلاف العاطلين عن العمل
12	
الجمعة	«الغارديان»: بريطانيا تجهد لبيع مقاتلات «تايفون» للبحرين والامارات، بقيمة إجمالية تزيد على 7 مليارات جنيه إسترليني.
13	
السبت	الآلاف يتظاهرون احتفالاً بمرور 1000 يوم على الثورة... والمعارضة مستعدة للنضال بعدها
14	السلطات تعتزم استبدال موقع مسجد أمير البريغي الذي هدمته في فترة الطوارئ بموقع آخر.
الأحد	ائتلاف الفاتح يشبّه الوضع في البحرين بايرلندا... ويؤكد: تقرير بسيوني لم ينفذ ونحتاج إصلاح حقيقي
15	«وعد» تنظم وقفة مع معتقلي الرأي: «رغم القيد... أنا حر»
الاثنين	الأمن البحريني يحاصر مسجد البريغي لمنع اعتصام احتجاجاً على نقل مكانه
16	الملك في خطابه بمناسبة عيد جلوسه يكرّر ادعاءه الذي أثار سخطاً شعبياً واسعاً: نحتفل اليوم بذكرى فتح البحرين عام 1783 دولة مستقلة ذات سيادة ومستعدون لإعلان الاتحاد الخليجي.
	قوات النظام تفرق بالقوة تظاهرات «يسقط حمد» في عدد من المناطق
الثلاثاء	تظاهرات في العاصمة المنامة والأمن يطلق الغازات ويعتقل متظاهرين
17	طابع بريدية تعود لعام 1983 أصدرتها الحكومة التي تهيمن عليها قبيلة آل خليفة الحاكمة، احتفالاً بمرور 200 عام على دخول القبيلة للبحرين.
الخميس	«ائتلاف 14 فبراير» يدعو لعصيان مدني في 13 فبراير
19	

التاريخ	الحدث
الجمعة 20	تضارب أقول الشهود بـ«مهاجمة مركز شرطة سترة» والمتهم فيها 32 شخصاً بينهم المصور أحمد حميدان.
الأحد	حملة مدهامات فجر اليوم على سترة واعتقال أكثر من 20 شخصا
22	السعودية تحكم على متظاهر بالسجن 30 عاما لمطالبتة بخروج «درع الجزيرة» من البحرين
الإثنين	«العفو الدولية» تدعو لتوقيع عريضة لملك البحرين تطالبه بإطلاق سراح 13 معارضا
23	الحكومة: رفع سعر الديزل سيبدأ من يناير 2014
	السفير الماليزي يعلن عن استعداد بلاده إرسال قوات إلى البحرين فور طلبها
	إدارتا سجنى «جو» و«الحوض الجاف» تمنعان إدخال الملابس الشتوية للمعتقلين
	محكمة الاستئناف البحرينية: تأييد حكم البراءة لمتهمين بتعذيب «الكادر الطبي»
الثلاثاء	انسحاب النواب من جلسة اليوم احتجاجا على رفع أسعار «الديزل»
24	المعارضة البحرينية تصدر بياناً تعلن فيه استعدادها للمشاركة في حل الأزمة السياسية، مشددة أن أسباب تعليق مشاركتها في الحوار الوطني لاتزال قائمة نظرا إلى رفض الحكم كل المبادرات التي تقدمت بها.
	«ائتلاف شباب ثورة 14 فبراير» ي دشن برنامجه الثوري الجديد تحت شعار «عصيانُ فبراير قادم»، مؤكدا «عروبة البحرين وإسلامها قبل غزو النظام»، معلنا رفضه لمزاعم «الفتح» المكفرة لشعب البحرين.
الأربعاء	رسالة من المعتقلين السياسيين في سجن «جو»: نعامل كأعداء والضباط البحرينيون يحتجبون عنا.
25	حملة أمنية على ماتم السنابس: اعتقال 7 إداريين وعرضهم على النيابة على خلفية أنشطة سياسية رافقت إحياء ذكرى أربعين الإمام الحسين بن علي قبل يوم تضمنت الدهس على صورة الملك.
	البحرينيون يقيمون معرضاً للثورة البحرينية في مدينة كربلاء العراقية للعام الثالث على التوالي، يهدف إلى تسليط الضوء على معاناة الشعب البحريني وانتهاكات النظام.
	معلومات عن إقالة مدير عام قناة المنار عبد الله قصير بسبب فضيحة الاعتذار للبحرين.

التاريخ	الحدث
الخميس	مصر تخطر البحرين ودول خليجية بإعلان الإخوان «جماعة إرهابية».
26	مرتزقة النظام البحريني تعتقل المصور الشاب أحمد الفردان، بعد مدهامة منزله في منطقة أبو صبيح فجراً، ليرتفع بذلك عدد المصورين المعتقلين إلى خمسة.
	في رسالة إلى «لجنة حماية الصحفيين» ومقرها نيويورك، «هيئة شئون الإعلام» تنفي اعتقال أي صحافي أو مراسل في البحرين، مشيرة إلى أن من ذكرتهم اللجنة في تقريرها لم يعتقلوا بسبب آرائهم أو عملهم الصحافي، وإنما تم اعتقالهم بسبب «دعواتهم المتكررة للتحريض الذي يهدد النظام العام».
	الملك حمد في زيارة له إلى وزارة الداخلية، يتمادى في تكرار إدعاءه أن البحرين دولة عربية مسلمة مستقلة منذ تاريخ فتحها عام 1783، مشيراً إلى أنه «لم نجد في الوثائق ولا في التاريخ ما يدل على عكس ذلك بل نجد أن الحكم والنظام منذ 1783 وهو نظام عربي مسلم مستقل بنى نفسه في أجواء صعبة حينها».
الجمعة	متحدث باسم الحكومة الكورية الجنوبية قال إن احتمال الموافقة على صفقة للغاز المسيل للدموع مع حكومة البحرين «ضئيل»، مشيراً إلى أن أي خسارة في الأرواح بسبب تصدير هذه الشحنة سيؤثر سلباً على بلاده.
27	إصابات خطيرة بـ «الشوزن» في البلاد القديم... ومناطق واسعة تشهد احتجاجات ليلية المعتقل السابق في غوانتانامو يعود للجهاد: «سلمان الأمير» شيخ من آل خليفة يقاوم في سورية
السبت	السلطات البحرينية تستدعي أمين عام «الوفاق» للتحقيق على تصريحات له وردت في خطبة يوم الجمعة، ردّ فيها على إدعاء للملك: معاناة شعبنا الحديثة تبدأ سنة 1783 (في إشارة إلى تاريخ دخول آل خليفة للبحرين)، وأكد الاستمرار في النضال السلمي.
28	السلطات البحرينية تحاصر مسجد «البريغي» لمنع صلاة مركزية فيه دعا لها «العلماني». كانت قد هدمته إبان فترة الطوارئ، ويعود عمره إلى القرن الخامس عشر الميلادي.
	عثر الصحافي المصري محمد حسنين هيكل أن احتفاظ إيران بالجزر الإماراتية الثلاث (أبوموسى، طناب الصغرى وطنب الكبرى) جاء مقابل أن تبقى البحرين عربية تحت حكم سني رغم وجود أغلبية شيعية، طبقاً لمعادلة التوازن في المنطقة خلال الفترة التي سبقت الاستقلال.
	«الوفاق»: الشيخ علي سلمان في حكم المقبوض عليه بعد تحويله للنيابة، وتدايعات واسعة بالتجمع عند بيت سلمان ومسيرات غاضبة وبيانات إدانة واستنكار داخلية وخارجية.

التاريخ	الحدث
السبت 28	النيابة العامة تفرج عن أمين عام الوفاق الشيخ علي سلمان بعد أن وجهت له تهمة التحريض علانية علي بغض طائفة من الناس، وإذاعة أخبار كاذبة.
الأحد 29	وزارة الداخلية البحرينية تدّعي تمكّنها من تفكيك سيارة مفخخة وإبطال مفعول محتوياتها بعد اشتباه رجال الشرطة في سيارتين بمنطقتين مختلفتين اتضح بعد فحص البيانات الخاصة بهما أن هناك بلاغات بسرقتهما.
	أمين عام الوفاق يكشف أنه كان بصدد السفر للخارج لإطلاع بعض الدول الأوروبية على بعض الأمور المتعلقة بالحراك في البحرين، مشيراً إلى أن قرار النيابة العامة منعه من السفر جاء لهذا السبب.
	السلطات البحرينية تأمر بحبس شاب 45 يوماً على ذمة التحقيق، بسبب ذهابه للصلاة في أحد المساجد التي هدمتها نظام الحكم الذي يواجهه منذ فبراير/ شباط 2011 احتجاجات شعبية بشكل يومي.
	الملك يتأس جلسة مجلس الوزراء: إجراءات وقائية لمواجهة دعوات الكراهية التي تطرح على المنابر والمعارضة ترد: القبول بالآخر يبدأ بصياغة نظام ديمقراطي
الإثنين 30	«الوفاق» تدعو النظام البحريني إلى رفع منع السفر عن أمينها العام: القرار سياسي يستهدف الابتزاز وحجب حرية التنقل
	السلطات البحرينية تدّعي إحباط 4 عمليات وصفتها بـ«الإرهابية» خلال يومي السبت والأحد 28 و29 ديسمبر: «مفعول سيارة مفخخة» و«محاولة تهريب عدد من المطلوبين إلى خارج المملكة» و«محاولة إدخال متفجرات وأسلحة وذخائر إلى مملكة البحرين» و«ضبط مستودع متفجرات وذخائر في القرية».
	حكم غيايي سنة لرئيس الاتحاد الحر «علي البنعلي» بتهمة التزوير.. و6 قضايا احتيال في انتظاره
	القضاء البحريني يبرئ ضابطاً صفع مواطناً أمام ابنه في حادثة «فيديو الصفعة» المشهورة والمعروفة
	أمين عام الوفاق يكشف عن استهداف زوجته منذ مارس 2011: أنا من أمارس السياسة ولا دخل لعائلتي
	إيران تنفي ادعاءات بحرينية بقيامها بتدريب معارضين بحرينيين، وذلك بعد ساعات من اتهام المنامة الحرس الثوري الإيراني بتدريب معارضين. داعية البحرين إلى حوار جاد بين جميع الأطراف.

and the interrogation ended. She was returned to Isa Town police station.

Weeks later, the Ministry of Interior announced the so-called Cell of (Bonaser) terrorist cell, and (Rihana) was surprised that her name was in the “Cell”; (Rihana) was the only woman charged of involvement in the so-called terrorist cell; which included an assortment of names of different activists who had been arrested recently.

At court...

In the first trial session for the defendants in the “Cell”, defendants’ relatives were prevented from entering the courtroom, and the media and human rights organisations were banned, only lawyers were allowed to enter. Judge (Ali Al-Dhahrani) who was a judge in the courts of the National Security, as well as he was in charge of ruling the “Political Figures”, kept mocking the lawyers and defendants throughout the hearing in the courtroom, he was not touched by the revelations of torture scandal underneath (Naji Fateel’s) shirt, his chivalry or feelings were not moved by (Rihana’s) story being stripped of her clothes in front of everyone in Riffa police station, and laughed when all the audience were affected and cried.

Interrogation again...

It did not end when confessions were taken at the Attorney General; there was a new plan with a changed scenario and the introduction of new names. "Planning to carry out a terrorist act in Formula One", was No longer the case, they wanted the circle to expand to include the largest number of names. After two weeks, (Rihana) was taken back to the interrogation. This time alone without (Nafeesa). She was asked for her connection with each of (Hisham Al-Sabbagh) and (Naji Fateel) and "Mahazza area" detainees, she denied any connection, and again asked about her connection with 14 February Coalition and "Al-Wefaq". She Denied. She was asked about her connection with some activists such as Mr. Hadi al-Moussawi, she denied. Then she her blindfold was removed, to see seven hooded men with photographs of wanted: Do you know this one? This? This ... each denial answer meant more insults and beatings. They screamed: "You don't know them!? Those are from the "Saraya" troops, you don't know the "Saraya"!!?" (Rihana) never heard of them and replied innocently: "I know (Saraya) area in Sar only." One of them became furious and kicked her in the stomach considering her response a mockery. They asked: what does "Al-Wefaq" give you? And from where do you get your medications?

(Rihana) was challenged with information on the dates of her travel to Iran and Iraq. And told her that from there she travels to Lebanon to train on explosives and weapons; which meant she would be dictated upon a new confession again. (Rihana) was shocked on charges of the "Cell", she said to her husband: "I knew they would arrest me from Formula One as they did last year, I did not expect this to exceed few hours and we would be released, how did they turn our going to the Formula to all of this? How it was transformed into a case of terrorism and bombing, and now a terrorist cell!!!"

The Attorney General again ...

The second time (Rihana) was taken to the Attorney General, she found the investigator more humane than the former, they questioned her, and she replied: "Do you want to hear the truth or what they want me to say?" He told her: "What you want to say." She said it all. The minutes were written

and started mental torture. Someone said: “Shall I turn it on?” The other answered him: “Don’t! She will die.” After a while the first said: “No use! I will turn it on.” The Second: “But if she dies you bear the responsibility”. (Rihana) felt she reached the edge of real death.

In the interrogation, she was forced to confess the first fabricated story; Planning to bomb the F1. She was taught to recite the story in the public prosecution, and ordered to repeat it several times while they were beating her head when she made a mistake. She was threatened that her son Hussein (16 years old) would be brought and tortured before her if she did not confess. They used to tell her: “Now! We will bring him and show you what we will do to him. We have him!”, and then she heard the sound of feet entering, and she completely collapsed.

The interrogator continued his threats and terrorisation: “If you change your confessions at the Attorney General other than what you were told to say, you will be brought back and you will face different torture, and you will not go out of here until you are pregnant”.

At the Attorney General...

Nafeesa was taken to the public prosecutor in the condition of a complete collapse after more than 24 hours in the interrogation of draining torture and without sleep or food. At the Attorney General (Fahd Albuainain) interrogated her for 3 full hours before they allowed her lawyer. (Rihana) was trying to explain to him what had happened at the police station and the interrogation centre. She found him indifferent and as cruel as those who had preceded him in her interrogation. She gave up, (Rihana) no longer showed any resistance, and did not have the physical strength for it anyhow. The lawyer described her “in a deplorable state of fatigue and collapse”. She recited what they wanted her to say in the confessions.

After finishing from the Attorney General, she was allowed to contact her family to tell them: “I’m leaving the Attorney General now and will be transferred to Isa Town police station”. The call ended.

(Rihana), and she was prevented from any movement to try to cover herself when someone passes. That obscene scene was repeated twice.

Things were going towards the release of (Rihana) and (Nafeesa); “the intention» that was launched by the Ministry of Interior in its statement “to mastermind a terrorist act” did not prove anything and there was no physical evidence to prove this “intentio”. (Mr. Talal Alawi) Rihana’s husband stated to Bahrain Mirror: “They called me from the station and they told me to come, “Your wife will be released. Bring her another “Abaya” the traditional black cover”. I Understood that (Rihana’s) Abaya was shredded during her arrest or because of torture, it did not matter, what mattered was that she would be released. “But it seems that another intention entered on the line, and got things upside down. (Mr. Talal Alawi) continues: “I went in the morning and introduced myself to one of the police officers there, he went and another came, and when he was sure that I was (Rihana’s) husband, he directly took my phone and took me for interrogation. Throughout the 3 hours he searched my phone and interrogated me about my relationship with Rihana (?!!) and her activities, relationships and participations and then they let me out without her.”

In the investigation...

From the Riffa Station (Rihana) and (Nafeesa) were transferred to the interrogation centre, where they spent more than 24 hours. As soon as they arrived, they were put in separate rooms and were firmly blindfolded. (Rihana) described the intense pain caused by the blindfold and her stay amid freezing conditions for more than a day which almost froze her limbs. (Rihana) felt the voices of the interrogators in her ear from a very close distance, and their screams were deafening. Their accents were of the Peninsula Shield: United Arab Emirates, Saudi Arabia and Bahrain, and when she answered any of their questions with “I don’t know” their screams rose in her ear and one of them would rub his shoes on her feet, or strongly push her to hit her head on the wall, or kick her on her hip strongly until she fainted.

The torturers handcuffed (Rihana) with electrically conductive wires,



Rihana Al-Musawi was targeted for being brave enough to stand up and raise her voice.
She only counted on her voice and her will.

her: “Why did you go to the sea so much? What are you waiting for to reach you? Confess!” She replied: “I’m from “S’falah” area, and the sea is close to our house, and I go there constantly with my friends”.

Rihana mentioned to her husband that Al-Mannaiei screams was ringing all over the station, to the extent that one official as it seemed, was wearing a dress and traditional head cover, came to him and said: “Why are you screaming? If they have a case; take them to the authorized parties, and if they don’t have an important case against them, don’t scream!”

Torturer Sarah...

The officer Sarah, wanted her torture that be more shameful, and de-feminine. This torturer forced Rihanna to strip completely, then stand for half an hour in a room (or a bathroom), directly in front of the door that was opened at an angle, so that anyone who passes can glance at the naked

In Zallaq police station...

Both (Rihana) and (Nafeesa) were held in the Formula One's security for some time, and then transferred to (Zallaq) police station; where they suffered verbal abuse, insults, threats and indecent and degrading words.

(Mr. Talal Al-Alawi) Rihana's husband told Bahrain Mirror, citing his wife: "at the gate and before being arrested, (Rihana) and (Nafeesa) received a call stating that there were injured people in the area (Dar Kulaib) and they were about to back down in order to go to rescue the injured, but the police arrested them before. Prior to the spread of the news, the medic (Mohamed Shaker) called Nafeesa's phone. The police ordered Nafeesa to answer (Shaker) in front of them, and to put the phone on (speaker) mode, and (Shaker), who didn't know about their arrest, asked them why they were late and about their location and talking about the cases of the injured people. (Shaker) was arrested a few days later and accused of a criminal case".

In Riffa police station...

(Rihana) and (Nafeesa) spent hours in Zallaq station before being transferred to West Riffa Station, where they faced humiliation and torture by officer Mohammed Al-Mannai and an officer named Sarah (may be the same Sarah Mosa who tortured Naziha Saeed).

At the station they were interrogated and tortured to confess. "Confess what?" They screamed, and they got the answer with more beatings, verbal abuse and threats.

During the investigation Officer (Muhammad Al-Mannai) was screaming loudly all the time, asking (Rihana) about her connections with her nephew and cousin who were wanted by the police, and her connection to "Al-Wefaq" society and the 14 February Coalition; (Rihana) rose her tone with him, so he increased his beating, threats and bullying, and he listed full details of her activities and the activities of her friends as well: "We know that your girlfriend (...) whose car was damaged in the area (...) has repaired her car in the garage (...). We know everything about you". Then he asked

into inspection devices, then the bags would be manually searched, then passed through an x-ray, then a machine is passed on the entire body; all of this happened to them last year, and sure, if not more would happen this year too, so it did not make sense Rihana would carry with her what could raise doubts, all she had was her voice and her will in peaceful struggle.

It was not the first time that Rihana went to the circuit this year; she went alone since the first day on 19 April 2013; there she was stopped and interrogated about the reason for her presence; “to watch the Formula” she replied. They told her: “your look doesn’t suggest that you are interested in F1”. She replied: “it’s up to me to decide if I was a fan or not”. She gave them her ID card, and she was allowed to enter”.

A day earlier, (Rihana) along with (Nafeesa Al-Asfoor) had a sit-in by Karbabad beach, where they handcuffed their hands and wore T-shirts with pictures of detained activists. They both raise the victory sign. That picture spread widely.

Another Plan...

She knew very well that they knew her, and they were waiting for her, because of this she would not risk carrying what could be suspicious when she went on the third and final day, but they were planning for something else.

That time (Rihana) and (Nafeesa) would not be allowed to the inside of the circuit, so that their protest and unjustified arrest would not move the press and the Western media as had happened last year, forcing the authority to release them. This time it was crucial to snatch them from outside, so that no one saw them, and then trump up charges according to a fabricated scenario that no one could prove or deny. Absolutely, all that happened.

At the outer gate, (Rihana) and (Nafeesa) were stopped, and their ID cards were asked for. Then they were taken to the security room to be frisked. Few hours later, the Ministry of Interior announced: the arrest of two girls for their intention to execute a “terrorist act” in Formula One.

Naked Regime: this is why Rihana Al-Musawi was targeted

She cannot be broken, frightened, or hides her face when challenged by mercenary forces during her participation in the marches in the capital Manama and other area which are headache to the regime. Because she had the courage that made her move in front an armored vehicle facing protesters in Sitra, to affix on it a picture of the martyr Muhammad Yaqub. She was brave to stand on her knees in front of battalions of mercenaries in Al-Daih region raising the victory sign, while the police video camera was trying to terrify her by focusing on her, though she did not move or shake. Because she is one of the field activists and first aiders who treat the injured and wounded everywhere. She did not get tired of her humanitarian work and did not give in to fatigue in the danger zones where everything was exposed to death or injury. She suffered more than once from gunshot wounds while exercising her right to peaceful protest, for this and much more that will be in this report, Rihana was targeted...

In the F1 Circuit...

It was not the first time that Rihana went to Formula One; last year she went with six girls to Formula One; they were arrested in front of the stands, the whole world witnessed their peaceful protest before witnessing their arrest, this forced the embarrassed regime to release them later. Since that day Rihana's face and name along with the other girls got familiar and recognised by the Ministry of Interior.

(Rihana) knew the entry procedure for the F1 circuit, and she knew from last year experience that the inspection would include running handbags



To South Korea: Stop the Shipment of tear-gas bombs to Bahrain

uses these canisters against its people? Will you really sell such canisters to the Bahraini regime? If a human being is worthless, can you stop this transaction to prevent the killing of birds at least?!

who are suddenly raided by mercenary forces of the Ministry of Interior, and the protestors try to escape. In slow motion, you can notice that one of the soldiers shoots a tear-gas canister that looks like a shotgun, and hits a protestor in his body, then bounces to the ground in flames.

So, will South Korea and its factories sell tear-gas bombs to a regime that uses it as direct projectiles against bodies of unarmed protestors?

Brutally shot in the foot!

Another fifty-second video displays a peaceful protestor in Bilad Al Kadim on 26 April 2013 being shot with a tear-gas bomb that throws him to the ground.

This incident happened at the end of martyr Salah Abbas consolation, who was killed by the Bahraini-regime forces; a protestor running followed by soldiers trying to kill him with other people, shooting canisters straight at their bodies. He was able to move further, but he got shot with a canister on his foot that threw him to the ground. One of the protestors held him and ran to take him away from the beasts.

So, will South Korea and its factories sell tear-gas bombs to shoot claimers of freedom and democracy?

Against birds!

A documented video showing a beautiful white pigeon whose foot was shot and broken with a tear-gas canister, on 2 February 2012 during protests at Wadyan in Sitra that house about one third of the people of Bahrain.

So, will South Korea and its factories sell tear-gas bombs to a regime that targets birds as well?

These evidences are a few documented out of many that cannot be documented due to security reasons. Bahrain Mirror asks, through what was mentioned above, the Korean factories: do you know, now, how the regime

bomb, you can then see martyr Mahmoud falling to the ground. The soldier continues walking with a sense of indifference, as if no human being was injured! The regime stood still, and took no measures against the murderer.

It is a minute and thirty second video that clearly displays a direct murder. So, will South Korea and its factories sell tear-gas bombs to a people-murderer regime?

Gouge out eyes!

A video showing a young child, protesting peacefully, when a tear-gas shot gouges out his eye, as simply as it is said, or brutally with cold blood!

It was on 18 February 2013, at Wadyan in Sitra. A shotgun heads straight into the eye of a child. The child falls to the ground, and loses his eye forever.

So, will South Korea and its factories sell tear-gas bombs to a regime that gouges out the eyes of its children?

Inside family houses!

A group of videos that document the means used by mercenary forces of the Ministry of Interior – shooting tear-gas bombs inside safe family houses that shelter old people, children, and women. Some mercenary forces break windows and throw bombs inside the houses for no reason, in a vindictive and provocative manner; all they want is to suffocate safe citizens and frighten them.

So, will South Korea and its factories sell tear-gas bombs to a regime that frightens safe citizens and take revenge from a specific category of people?

Aiming straight at the body!

Another video shows a peaceful, unarmed protestor, being shot with a tear-gas shotgun directly in his body, during a peaceful protest in Abo Qowa north of Manama on 14 March 2013.

The video is of a young man with a group of peaceful unarmed protestors,

To South Korea, and its Factories: give us
some of your time, watch the effect of gas
bombs on us

How is it that mercenary forces, of the Ministry of Interior, use tear-gas bombs? Are these used to disperse marches and protests, as they are originally supposed to, or are they to kill people and take revenge? This question is not actually addressed to Bahrainis, since they know exactly what these bombs and explosives are used for, and how they are used; but it is possible that South Korea has no idea. Today, the Bahraini regime will buy more than one million new explosive from the South Korean factories in order to continue its mad suppression against its people, and to go on with its tyrant rule – the rule that the Bahraini people decided to end.

Thus, the brief, audio-visual documentation of this report, aims at exposing the use of explosives by the Bahraini regime against its people. It is left for the world's conscious to judge; and the South Korean conscious – and factories – to view limited samples of the results for using tear-gas bombs sold to Bahrain.

Killed in front of the camera!

Hereafter is a video, showing the shoot of a tear-gas bomb, in a fatal manner, at the head of the 23-year-old Mahmoud Al-Jaziri, after which he went into coma for a week. His death, or martyrdom, was then announced.

The video was uploaded on 22 February 2013 that is, one day after the announcement of martyr Mahmoud's death. It shows a group of protestors proceeding towards mercenary soldiers; one of the soldiers shoots a tear-gas



Children Detention continues despite international condemnation;
Salman Mahdi is a plain example.

visit of the United Nations Special Rapporteur.

Meanwhile, the High Commissioner for Human Rights Navi Pillay affirmed, “the continual targeting of the Bahraini society and the harsh campaign on human rights defenders and peaceful protestors”. Pillay said at the beginning of Human Right Council session for autumn in Geneva, “I am sorry to tell you that human rights issue in Bahrain is still dangerous and a matter of concern.” She then renewed her call for the Bahraini regime to “fully obey the international human rights obligations”.

Expecting the anonymous

Salman describes his feelings after setting him free, “I had a strong feeling that I am leaving the prison because schools were about to open their doors and everyone in the prison was praising me. However, my joy did not come to an end because I am waiting now for my fifth hearing on 24 September and I am afraid they would send me back to the prison”.

“I want to stay with my family. I don’t want to go there again. They forbid me from calling my mom and the allowed visits were few and for 5 minutes maximum.”

At the end of the meeting, Salman asked us a question that held our tongues. “Do you think I can enjoy my time with my friends as before? Can I leave home to play with them? I am afraid since the police will not leave me alone.”

Children Detention continues despite international condemnation

It is said that the youth Salman Mahdi, the youngest detainee in the Bahraini prisons, was arrested when he was next to Country Mall on 11 August when a police car chased him and arrested him for 27 days until he was set free on 10 September.

The European parliament issued a decision yesterday demanding the Bahraini authorities to quickly implement the condemnation of BICI and Geneva recommendations. The decision also stated that Bahraini authorities have to respect youth rights, stop detaining them and address the youth issues according to convention of human rights of the child, which Bahrain is a participant in.

47 countries including Britain and the United States asked Bahrain, in a joint statement that was delivered in Human Right Council in Geneva, to quickly implement the BICI recommendations and the universal periodic review recommendations considering the Bahraini human rights issue a serious and anxious problem. In this context, they pointed at the arrests and political trials. Furthermore, they asked the Bahraini authorities to allow the

say in order not to be hit again.

The young child continued his speak about what happen at Budaiya Center: The hardest moment was when I saw them cursing my father in front of me and calling him “Liar” just because they wanted him to confess that I participated in the riot actions, the thing that my father refused to do. As for my mother, she too was attacked and cursed in front of me. They also threatened to keep me imprisoned if she does not speak out.

At the court: I just wanted to embrace my parents

Salman impressively spoke about his suffering in the court hearings. He now knows the court terms and procedures. “I attended four court hearings and each time I enter to appear before the judge, he used to postpone my issue for another weak claiming that my report has not been sent from the prison yet. My parents got tired as they continued their visits to Budaiya center, the prison and the public prosecution searching for my reports which I was sure would stand for me.”

Salman added, “I will always remember some stances I faced during my four trips to the court. The most painful one was when I saw my parents from a faraway place and I wanted to hug them. I begged the policewoman to allow me see them but she refused because she was afraid to break the rules, so I screamed: Dad, Mom...I am here.”

The other stance which increased my anxiety and fear was when the officer was wandering the rooms with me searching for my report. I knew that not finding my report will delay my judicial proceeding and eventually my release.

In addition, the situation that irritated me was when the judge postponed my release due to the officials’ ignorance delivering my event report to the court. I remember the exact words of the judge: “I cannot set you free due to the absence of the prison’s report.”

«Salman Mahdi» The Youngest Political Detainee:
They Tortured me in Budaiya Police Station and
Cursed my Parents in Front of me

The youngest political detainee in Bahrain, Salman Mahdi (13 years) broke his silence 3 days after his release and revealed his sufferings upon his detention on 11 August to “Bahrain Mirror”.

Faces of people who beat him are still engraved in his memory, his sufferings in court hearings and investigation for 27 days long made him a child trapped in a man’s body. The police neither pitied him nor took into consideration his young age or thin body. Even his parents could not protect him from police aggression.

Signs of anxiety were clearly shown on his innocent face. His legs and hands could not stopshivering; he tried to hold his hands tight to stand still. His eyes did not stop moving right and left. Only his mother could ease his anxiety and encouraged him to talk fearlessly, so Salman started talking fluently which surprised his mother and pleased her at the same time. Her son, Salman, could finally spell out the pain he endured in the prison.

I was beaten: A man-child conversation

Salman started talking. His first sentence was: yes, they beat me on my detention day at Budaiya Police Station. As soon as I arrived there, 2 policemen and an officer took me to the higher floor and started beating me violently and continuously on my face. Moreover, they threatened to beat me more if I don’t tell them what they wanted or I state that they hit me. They also, from time to time, threatened to imprison my father and mother, so when the station officer investigated me I said everything I was asked to

prevent her from photographing in an association event. She was also shot in her back during an attack on a peaceful protest rally for coalition of 14 February. She intends to be present in all licensed or unlicensed event. She gets attracted to the scenes that reveal the peaceful movements of the oppressed Bahraini people.

The hardest situation Amal ever faced was during the funeral of the martyr of Eid Ali Al-cheikh in 2012, “a guy was shot in front me and I was trying to help him stand up but I choked by the tear gas; the thing that pushed some guys who were running from the oppression and direct shooting to return to help me. I felt afraid that they get caught while helping me. The most painful situation was when I discovered later on that the young man who risked his life and helped me was the martyr Mahmoud Al Aradi who was targeted in a mysterious accident which ended his life in August”.

As such, photo snipers spend their times in the fields of danger. They live among arrest threatens, direct shooting, run over, suffocating, or jumping from houses and fences, yet, they do not get tired. They try to complete the scene which sometimes gets completed by them. Sometimes they pay their lives for this scene.

According to him, he does not face extreme danger because he holds an official permission as a news photographer to all events including the clashes. He says, "The danger increases when being in the middle of the clashes and random performances". Hussein covers events of different types and places and he is welcomed by the protestors everywhere.

Despite owning an official permission as a news photographer, he did not escape from several arrests and detentions by the police during covering protests. He neither escaped from getting shot by Shotguns (shozen) more than once.

They hit her by the rifle butts and stole her camera...

A female photographer was hit by mercenary rifle butts during her coverage to one of the unlicensed marches. The mercenary forces surrounded her and stole her camera before the activist (Mohammad Al-Tal) and number of the martyrs' fathers interfered to help her. They did not return her camera and the officer said that he does not know who took it.

This situation did not cause the girl any mentioned harm, although it was physical and materialistic. However, she faced another situation which caused her a psychological harm, when she was a place of doubt by activists in a licensed protest. While she tried to photograph one of the activists in one of the licensed political association marches, she got surprised finding him turning his face away from her. She then took a photo for an activist, this latter did not complain but she approached after a while and asked her to delete the photo in order not to cause harm for any who appeared with her in the photo. The activist clearly asked her, are you with or against us? This question negatively affected the photographer's psychological state, who stopped taking photos although the march was licensed. She knew that she was suspected due to the veil she was wearing to hide her face and people thought she was another girl.

The martyr Mahmoud Al Aradi risked his life to save me...

Amal (39 years), an independent photographer, was shot in her leg to

great efforts, Habib could escape.

C-4 Shots, chases, and run over attempts ...

Adam (21 years) is an independent photographer who covers the events and sends his photos to social networking sites via Facebook. He also publishes them on “Demotix global website and sends some to Al-Wefaq Association and Bahrain Mirror”. He makes sure to be present at the moments of clashes. His lens quickly captures “scenes of clashes between protestors and security forces, scenes of protestor resilience against the toxic gases and the emotional images of women and children”.

Adam encounters a lot of questions by the protestors in some regions because he covers his face while photographing. They want to make sure which party does he support (with us or against us), Adam tells that one time he had to unveil his face to one of a well-known and confidential person to the protestors and whom he personally knows to dispel any doubts and ease them: Don't worry, he is with us.

He states, “I almost got shot several times in my head and legs by C-4 shots. Like all photographers, I was shot by Shotguns (shozen) in addition to suffering from suffocation as a result of tear gas. I was also subjected to several run over attempts; I had once to jump over the houses' fences holding my camera which caused it a lot of damage”.

I could not escape from arrest, detention and shotguns (shozen...)

Hussein (38 years) works for a news agency, so the nature of his jobs requires covering all events related to the political situation including protests, demonstrations, clashes and press conferences. He gets attracted to the snapshots that directly and clearly reflect the real human rights and political situation and their effects on people, their (people) reactions and daily life. Hussein focuses on photographing (women situation) in the daily movement, which maybe caused some irritation between him and the citizens. Some did not allow him to photo the women's side of funeral, however, “Most of the people who did not allow me to take photos were not the victim's relatives”.

They hit me, threatened me and set me free...

A 23-year-old photographer, Abbass, works for a news agency without permission from the Information Affairs Authority. He attends at martyrs funerals, licensed marches and night clashes in his region. Rarely does Abbass go to cover clashes outside his region, he explains, "I rarely cover clashes and unlicensed marches outside my region, because I don't have permission from the Information Affairs Authority, thus when I get caught by the security forces I will be arrested for breaching the law and I might be charged for assembling in addition to confiscating my photographing equipments".

Abbass focuses on the photos that reveal the violations exercised on the protestors. In the clashes, he wears a protective mask from tear gas. He notices that protestors are interested in the presence of media and photographers in protests or marches, "The Bahraini feel that there is a media blackout on the movement taking place in Bahrain, that's why they feel happy when finding media reporters or photographers in order to break this blackout. They welcome the foreign photographer but are cautious from the anonymous ones, especially if they focus on faces for he might be in a place of doubt". Thus, when Abbass goes to another region he accompanies a well-known and confidential person to the said region to let people feel safe.

Abbass was aimed at, several times, by gunshots, he was shot twice with shotguns (shozen), and got attacked by the mercenary, who brutally hit him, threatened him and then set him free.

Habib is a 21-year-old independent photographer, usually present in the unlicensed activities and associations. He believes, "Being present at unlicensed marches subjects you to direct attack, shots and chasing by the regime". Habib covers his face while photographing the unlicensed activities that take place in regions witnessing daily protests. He was chased several times during his coverage to events and he always races the wind to run away from the regime. Furthermore, he was directly shot by tear gas. His hardest situation was a sudden attack by a mercenary group which surprisingly got out of one alley and quickly chased the protestors. After

hitting and I stayed at the castle's hospital for 9 days. The medical report mentioned that I suffered from bone break in my left knee and traumatism in my skull and whole body". Ahmad continues, "My third camera got broken". On 4 October 2012, Ahmad was called to the investigation building where he was threatened.

Ahmad attends at all protests, whether licensed or not, he also covers all the regions and gets attracted to photographing the civil resistance between the protestors and security forces. Yet, he sees that protestors fear the unknown photographers, especially those who cover their faces. "I will only mention an incident that happened with me at Budaiya Street when more than 3 protestors gathered around me and asked me politely to uncover my face to feel safe with my presence. When I did so, one of the protestor got shocked because he knows me".

They broke and entered into the house to search for me...

19-year-old Abdullah is an independent photographer. He, with the help of different groups, shares his photos on the social networking sites. He attends the political associations' marches, martyrs funerals and mass marches. The unrepeated individual shots call his attention and he emphasizes, "The photographer faces a lot of dangerous clashes such as mercenary forces direct targeting and spy chases. These spies appear as protestors in the clashes and disclose the homes the protestors flee to in order to get them attacked by surprise and arrested".

Abdullah only hides his face in the unlicensed protests and sees that protestors worry when taking photos of their faces, "they feel afraid and cautious about the arrests that happened in 2011 as a result of photos". Abdullah tells us about the risky situations he faced, "While preparing for 14 August 2013 protest, some guys were closing the streets at one roundabout and I was taking photos. Before the guys finished, the mercenary forces arrived and attacked the protestors. I tried to run away holding my professional camera, but they were so close to me and could see the house I tried to hide in, so they broke and entered into the house. I was then fortunately able to hide and run away. However, they hit the boys who were outside the house".

the protest areas. Mohammad sees that these events are not usually properly covered by media, unlike licensed events. “Mohammad’s lens captures the marvel of participants’ diversity in the daily protests which are held in several regions”. “I am surprised to find children, youth, adults and old people in the same marches”, he adds. He focuses on photographing in his village, but also goes to other regions. He (Mohammad) does not face problems with people of other regions when he goes to take photos of them. However, Mohammad continues “they warn me to take back shots and not frontal ones in order not to allow the repressive regime to use their faces in targeting, arresting, or torturing the participants”.

Mohammad faced a lot of dangerous situations during covering number of clashes. He was directly targeted once by a sonic boom that hit his car glass. He then published the video.

Once again he was subjected to chasing and crash trial, Mohammad says “my leg was run over the wheel’s edge of the mercenary vehicle, but I was able to escape”. On his third time, a civil car stopped him while he was sitting in his car, taking photos of an event. Inside the car was a group of civil mercenaries who stole his phone and asked him to follow them if he wants it back”. The last time, he adds, “I was arrested from one of the houses after being chased with a group of protestors. I was severely hit and if the group of women who untied me did not enter to help me, I would have been imprisoned now with a charge of any kind”.

100 Shotguns (shozen)...

The first shoot that hit the young photographer (Ahmad-26 years) was on 17 February when the government disbanded, by force, a protest at Pearl Roundabout for the first time. Ahmad says, “more than 100 shotguns (shozen) penetrated into my body and scattered inside. After that, I got used to the injuries while photographing”. Ahmad covers his face while taking photos to protect himself from personal targeting and arrest, yet he did not escape being arrested. He adds, “I was arrested while covering the funeral of Mohammad Khamis Al-Khanizi in Jidhafs on 21 January 2012. I was beaten and tortured because I was holding a camera, my health deteriorated due to

Ali also thinks that 40% of security should be supplied for the photographing and in case not found, it is better to take several snapshots and leave quickly or hide. The snapshot only takes a second and some shots may not be repeated again.”

He hates to cover his face, but he does not give anyone the chance to photo it. However, he is ready to bear the consequences, “I am photographing and I am not doing a prohibited action. It is my right as a photographer to take shots and share them even if I got arrested; I am ready to bear the consequences.”

Like other photographers, Ali was targeted, “I was targeted more than once by C-4 explosives and twice by shotguns (shozen) on 14 February. On the funeral of the martyr Hassan AlJaziri, I was closely targeted and chased in an event in Mugaba village. They broke into the house, but because we know its inhabitants, we climbed their fence to the second neighboring home and the third until we could escape. Luckily, they have not surrounded the whole region at that time, but my lens got broken”. Ali continues, “At that day, I was going to be run over at Sanabis. I was surprised by a security car because I was running from another patrol in a nearby street but I could reach a safe home and left them behind me by entering a sub-alley, which their car cannot enter.”

One of the hardest situations I faced was when the mercenary forces surrounded the home in which the protestors and I were hiding. The home was full of protestors and there was no way to escape, meanwhile, the mercenary forces stayed outside surrounding us. “We spent two hours of alert, we did not know if the forces would invade the home or not - it was a very hard and long time-the forces left at sunset and then we could get out”, Ali explains.

I was crashed, arrested and the women untied me ...

Mohammad (24 years) from Sanabis is an independent photographer, who personally shares his photos on social networking sites and also sends them to Al-Wefaq. He is interested in attending youth events that take place in

danger of being present in the uprising place and close to the clashes, “it is very dangerous, my continual and direct targeting when photographing made me sure that everyone with a camera is targeted”. He adds, “I was shot 5 times by shotguns (shozen), and once I was directly and deliberately shot by tear gas which lead to breaking my leg. Moreover, I was chased in several countries.

The most dangerous situation experienced by Hassan was when he had to drop himself from a three height floor to survive mercenary forces chases when covering one of the protests in one country in the afternoon. “I still suffer from back pain but thanks God I could survive”, Hassan says.

This is not all, Hassan was about to fall once in the hands of the special security forces. “On one of the marches in the afternoon, the special security forces took us by surprise and we could not run away before they reach us. I was caught, but thank God I could escape. I was also chased by the special security forces cars and could escape too, but my lens got broken.”

Jumping from one fence to another...

The independent 37-year-old photographer Ali shares his photos on social media networks. His photos often carry his real name and he sends some of them to human rights bodies and “Bahrain Mirror” website. He dislikes dealing with unknown networks. Ali makes sure to be present at all the martyrs funerals, organizations marches and the major reported coalition activists, in addition to the marches and activists in the countries that witness an extra-ordinary event.

He tends to take photos that reveal feelings at martyrs’ funerals: the angry sad faces of the family and mourners, the raised fists accompanied with scorched screams, the carried signboards and pictures which call for peoples’ demands. Ali also focuses on documenting the violations done with suppression process. He also likes to photograph scenes which combine the Bahraini flag and matching costume and thinks, “Women have their own art and style in showing the color and national harmony”.



Photographers, or photo hunters were ever targeted for, they are witnesses of the truth.

to differentiate among the experiences.

I threw myself from a three height floor...

The photographer Hassan (23 years) is independent and does not follow any party. He shares his captured photos on social networking sites which some are of his own and others are public; to all regions.

Hassan intends to attend all the martyrs funerals and central marches in the cities that witness daily uprisings. The faces with pain and resilience signs attract his lens, faces which weep on the martyrs' bodies saying the last words on the corpse washer, and faces which glow upon photographing the Bahraini moments of resistance and resilience which they simply show. In front of these snapshots, his lens stands with obedience.

Hassan always covers one region, thus he is well known among its citizens and does not need to cover his face while photographing. He talks about the

The Bahraini Photographers

36

N°	Photographer name/ party	Targeting date	Targeting details
12	Sadeq Marzouk/ independent	24 May 2011	He was arrested for a while and tried before withdrawing his case due to lack of evidence.
13	Mohammad Ghuloum Darweesh/ independent	May 2011	He was arrested and set free 2 months later
14	Ahmad Rida Houmeydan / independent	29 december 2012	He was kidnapped by civilians during a shopping with his friends in a mall at Manama. He is still arrested till now.
15	Hassan Jamali/ Associated Press Agency	February 2013	He was arrested for hours along with photographers from other agencies before they were set free.
16	Hussain Hubail/ independent	1 August 2013	He is still arrested
17	Kassem Zain AlDeen/ independent	2 August 2013	He is still arrested
18	Ahmad Al Fardan/ Nur Photo / Demotix / Zuma press	8 August 2013	He was arrested from one of the coffee shops, hit and threatened before they set him free.
19	Abdulla AlGerdabi/ independent	13 September 2013	He is still arrested

Despite this fact, the photographer's number is in a continual increase, some left the battle field and some enter it. Youth, girls and boys are venturing their lives to grab the attention on an issue they believe in.

How do these photographers live their shooting moments? What dangers do they face? What are their hardest situations?

This report tries to give answers for the aforementioned questions through Bahrain's Mirror meeting with 10 photographers. We used nicknames just

N°	Photographer name/ party	Targeting date	Targeting details
1	Ahmad Ismail/ independent	31 March 2012	He was directly shot to death when he was photographing one of the demonstrations in Salmabad using his own video camera.
2	Mohammed Al Mukharak/ Al Wasat newspaper	13 March 2011	He was outraged and hit by security forces
3	Hassan Maatouk/ independent	23 March 2011	He is arrested and sentenced to serve 3 years in prison
4	Mahmoud Abdelsaheb/ independent	15 March 2011	He is arrested and sentenced to serve 5 years in prison
5	Jamil AlChoueikh/ Al Wefaq	1 May 2011	He was brutally arrested from his home and released 2 months later
6	Mohammad AlShaikh/ Agence France-Presse	11 May 2011	He was arrested for 3 months long. They confiscated all his cameras and devices. He was subjected to different types of torture and underwent military trial. His case was saved then.
7	Abdallah Hassan/ former worker at Al Watan newspaper	12 May 2011	He was called, investigated, hit and threatened to be dismissed from his work
8	Ali Abdelkarim Al Koufi/ independent	15 May 2011	He was arrested for a short while and then released
9	Hussein Al Nashit/ Independent	15 May 2011	He was arrested for a short while and then released
10	Saeed Abdallah Dahi/ independent	15 May 2011	He was arrested and released on the second day. All his professional equipments were confiscated.
11	Mazen Mahdi/ German Press Agency	23 May 2011	He was arrested, investigated and tortured before setting him free on the same day.

The Bahraini Photographers: «Photo Hunters under Fire»... They live the most dangerous and hardest situations

Only a photo stands between them and the danger, a moment of repression or an intentional shot. They hold their equipments on their shoulders and chase the hard moments as quickly as the wind. They are the snipers of the unrepeated moments and the expressions that save the hardest and most painful stories. They venture their lives to show people that Bahrain still has lot of stories to tell and is still alive as long as a photo reveals Bahrain's pulse. That's why the tyrannical regime made sure to suppress photos because they (photos) fix what the former wants to remove: the pulse. Being the witnesses of the pulse, photographers were ever targeted.

The 22-year-old sniper, Ahmad Ismail, was the first to be martyred. He was directly shot to death when he was photographing one of the demonstrations in Salmabad using his own video camera. Meanwhile, a number of photo snipers were arrested and tortured since the uprising suppression on March 2011, among them were photographers of global news agencies and holders of international awards in global photography competitions. These photographers are still targeted till now. Some were set free, whereas others were judged and the rest are still imprisoned for holding their cameras.

A table of targeted photographers:

This table includes the most prominent photographers who have been targeted, arrested and tortured since March 2011 and till now. It holds the documented names of well known photographers whose issues and names were published.



Nafisa Al-Asfoor, Nadia Ali Youssef, and Rihana Al-Mousawi, face convictions that they never imagined, not even as a joke.

That is one side of three women's stories that suddenly found themselves in confinement, that suddenly found themselves charged, and suddenly found themselves as offenders awaiting sentences that exclude criminals and convict people of conscious. This comes as no surprise.

officers approached her and began beating and insulting her, and later arrested her. Public Prosecution charged her of insulting a police officer and kicking her in the abdomen. A video went viral on social networking media showed Nadia handcuffed at Salmaniya Hospital after her health got worse.

Nadia now lives in despair that is dominating her most of the time, with overwhelming incidents of screaming and fainting. There is fear that it may transform into a depression disorder, especially with the last month of the heavy pregnancy, and anxiety that the time of birth is closing in, amid silence of human rights violations in Bahrain.

Rihana Al-Mousawi

It seems that Rihana Al-Mousawi (37 years) is the strongest among her friends in the cell, however, she is not in the best of her states. Her usual quiet self helps her cope with the situation and most of her repressed pain. She tries to soothe the misery of her friends but she does not succeed most of the time, as she is not a psychotherapist. She tries to communicate positively with everyone inside the detention and she receives good treatment from the guards, especially after the word had spread of her being stripped of her clothes in the early stages of her detention.

After she was arrested at Formula One Circuit for illegal gathering, Rihana did not expect her case would evolve in the wink of an eye to a charge of affiliating to a terrorist cell. Rihana still does not comprehend how the illegal gathering turned into such an unimaginable charge, and how somebody could see her and know her serenity and accuse her of something that does not even coincide with her personality, even for fabrication purposes.

Recently, Rihana found red rashes on her body. They spread to her hands and legs. Nobody knows what they are and what caused them. She was observed by a doctor who examined her. No result has been determined yet. The depressing atmosphere that Rihana and her friends live, and what is feared to be the beginning of a nervous breakdown, is affecting them negatively.

Circuit on 18 April 2013, now faces charges of belonging to a terrorist group aiming to overthrow the regime, so how does not everything inside of her break down? And how does not it get to her head, and not only in her temper?

Nafisa had previously been cured of a malignant tumor in her breast, it seems that the psychological state that she had formerly lived in had affected her health overall, and she began to feel the symptoms of that the disease were coming back. Nafisa refuses to go to a Ministry of Interior doctor, she refuses to go to the Fortress clinic, and she is requesting to be taken to a specialist at Salmaniya Hospital, nevertheless the prisons administration is still refusing her request of taking her there. This is what makes her more unstable and aggressive inside the detention. There are worries of an unknown breakdown with unrecognizable consequences.

Nadia Ali Yousef

Nadia is suffering an exhausting and demanding condition. She is carrying the weight of her pregnant body that has come to its final weeks, and a heart bearing the absence of a husband who is suffering behind bars too. No one is capable of helping her take off any of her weighty burdens. Nadia is unable to communicate with her husband at a time that she would desperately need if she were in any normal situation, let alone in this exceptional one. She lives one of the worst emotional conditions. According to her cellmates, Nadia rarely contacts her.

As if she were a miserable criminal, Nadia is waiting the imminent arrival of her baby that she will deliver in the darkness of the cell, leaving him far away from the joy of the family and the warmth of friends, and above all, distant from the fatherly kindness. Her dreadful crime was while passing through a checkpoint in the area of Bani Jamra on 2 June 2013, when it was surrounded by police forces after the Ministry of Interior had announced that a bomb exploded targeting its affiliates. Nadia had just known about her husband (Abed Ali Youssef Saleh)'s arrest. At the checkpoint a policeman insulted and swore at her, in which she replied back. He took her ID card. When she went to collect her card from Budaya Police Station, two female

Three Depressing Stories from Jail: Nafisa, Nadia and Rihana

Three detainees live in one prison cell: Nafisa Al-Asfoor, Nadia Ali Youssef, and Rihana Al-Mousawi, each individually faces convictions that they never imagined, not even as a joke. But they suddenly found themselves on that path, charged and being tried of security and terrorist charges.

Those three detainees do not complain of mistreatment in the detention centre.. However, they live tough physiological conditions, which will lead to almost a complete breakdown that threatens their well-being.

Nafisa Al-Asfoor

Nafisa has long lived in a state of psychological distress and worries, a case similar to constant nervousness, and closer to eruption, she hardly ever speaks words just screams, which are guided by a stream of insults and verbal abuse toward everything, even directing them to her cellmate sometimes, while also experiencing repeated fainting.

Nafisa (31 years old) now walks with a casted leg, a result of aggressively kicking a locker during one of her fits, it swelled intensely, and she refused to go to the doctor in the Fortress, so she remained in the same condition until the swell and pain increased and was no longer able to move. It was later confirmed that the “kick” caused a fracture of the bone. Apparently, Nafisa does not need a cast to heal her fractured bone, but something to heal her fractured soul.

Nafisa, the woman who went to protest peacefully at the Formula One

“Khalil is the most one that can unveil the regime’s political mask; proving that the regime is arresting freedom and democracy seekers. Moreover, he is the best ever to clarify this image; Nabil Rajab from the legal aspect and him from the political one,” mentioned Shaikh Ali Salman.

“The regime won’t convince any but his journalists that Khalil’s arrest is legal and as a result it would cause the regime to pay too much.” Salman adds, “Dare anyone comes near Khalil”.

“In general, Khalil is a scandal to the regime. You can tell the judges to charge him with prison, but you will never convince anyone that the trial is just.”

Who is Next?

“Bahrainis are in a big prison and is open for anyone to move from the big prison to a smaller one,” as Shaikh Salman declares, “It is all the last-fifteen-minute encounters and trials. The regime can’t defeat its people. All that was exceeded, paid and conciliated. People won’t give the tyrannical regime its legitimacy. It is all about time.”

The resigned deputy, Ali Al Aswad says explaining his point of view, “The authority will come next. It would stay in the national community’s prison, who will keep on condemning it.”

said, “Some Bahrainis say down down to Hamad; the king must listen to his people and ask them why they are saying so.”

Khalil has been greeting 14th February youth urging them to be peaceful since July 2011. He used to say that we are all 14th February youth. It was taken for granted, even in his last speech, that he greets the coalition and stands against describing it as “terrorist”.

Khalil Al Marzooq’s Arrest

In 17th September, Al Marzooq was called for investigation, the public prosecution ordered to put him in custody for 30 days. It also said that its investigations proved that Al Marzooq is in contact with the “terrorist 14th February coalition”.

“We support the coalition, what’s different between us is: VIOLENCE. The coalition was established to stay and so is the case for “Tamarrod”, and the political societies that will stay until achieving their demands. However, the authority did not comprehend the meaning of 14th February title; on the contrary, it thought that it is only one or two protests or a destroyed roundabout. What happened in 14 February is a turn and people won’t accept invasion anymore,” said Al Marzooq in his last speech.

During the investigation with Al Marzooq, the investigator replayed a recording for his speech during which he said, “We want all of you to be present. Stand for peaceful framework. We encourage all the youth to follow peaceful revolutionary work. We are against violence and we don’t encourage it.” This recording was an evidence to prove him innocent and not guilty.

The investigator found no solution except saying to Khalil, “You are calling for peace in your speeches to cover terrorism!” The investigator also tried to involve Shaikh Ali and Shaikh Isa Qassim in similar accusations. Few days later, Khalil’s charge augmented to include “urging to the political system change”.

emergency stage and where ten thousands of escorting people wandered the capital, Manamah, holding the martyr's body and screaming against the regime and king despite the horrible security circumstances, Khalil Al Marzooq delivered a speech in both Arabic and English languages.

The speech was an unusual incident in all funerals that took place at that time, for the security tension prevented such speeches except in mosques. Al Marzooq blamed the regime for killing Bahiya, the martyr, and said that people won't take a step backward and that humiliation and servility time has ended. He also sent a letter to the foreign communities stating that "We are peace activists; we will protect you and redeem you with our blood." In addition, he demanded them to reveal the truth about what was happening to their governments.

A year after, in the same martyr's funeral, Al Marzooq delivered a strong speech calling a spade a spade. He, also from the capital Manamah, launched an attack against the marshal Khalifa bin Ahmed Al Khalifa, the commander-in-chief, and the PM Khalifa bin Salman Al Khalifa, saying that if there were a juvenile justice; the above two would have been in prison. Khalil warned to change the political demands in case no political solution is ready to be implemented now.

Al Marzooq's strong speeches, that 14th February youth consider revolutionary and fit the stage, did not stop. He described the regime in Bahrain as that of the forest where the king and the ruling family rule, and stated that Bahrain has no real political system; its system is only formal. In a press conference, he said that this revolution wants to change all the concepts; starting from the king, PM, the commander's concepts in addition to others: to be devoted to people and not vice versa.

In addition to the interesting episode from "The Opposite Direction" TV program at Al Jazeera, in which Marzooq irritated and annoyed the Minister of State for Information Affairs; Samira Rajab by the facts and opinions he directly and strongly proposed, Al Marzooq has already talked several times about returning to Pearl Roundabout, and in one television interjection he

“We always expect his name among the first arrested people,” Shaikh Ali Salman says. “We have been looking on the Internet, from national safety days, for those who were arrested and searching for Khalil Al Marzooq’s name. International interferences prevented his arrest at that time.”

Who Wants Khalil Al Marzooq’s Head?

In his answer to the above question, Shaikh Ali Salman says: “the entire regime”. Close people to Al

Marzooq believe that his arrest aims at debilitating Shaikh Salman.

Although his last speech in Sar country irritated the regime as it seemed, it was not the reason for his arrest, as some sees. “They gathered a lot of files against him; all the regime wings hate him.”

But Why?

When he was a deputy in the parliament in 2006, Khalil stood up to the discrimination file and asked Ahmed bin Ateyatalla Al Khalifa; the minister of cabinet affairs, more than one question. (Ateyatalla is the responsible minister for Bandar famous plot and he was dismissed from his position after 14th February 2011 uprising.)

Al Marzooq’s interjection that came after Ateyatalla’s interrogation (who was a field of controversy) was very hot disclaimed against him and mocked his acts. Al Marzooq considered the handed numbers a scandal and accused the central informatics organization (whom the minister is responsible for) for falsifying the census and disarranging it to hide the naturalization crime.

Besides heading the least session attended by Al Wafaq deputy, that witnessed great response to February 14th uprising along with its demands, Al Marzooq’s presence in the parliament got the goat of several parties in the regime and pro-regime groups.

During Bahiya Al Aradi’s funeral that was an exceptional event in the

thinking about a solution, he continued offering programs, thoughts, plans and work papers.”

He is the one who invented the idea of the consensus democracy, worked on growing it up, discussed the fears of parties supporting the regime from the political change and facing it, and he was a prominent member in the opposition who traveled to examine South Africa’s and Ireland’s experiences.

In his speeches to the crowd, Al Marzooq sheds the light on the importance of working from this moment on state building and not restricting plans and studies within the current political conflict. On contrary, he insisted that these plans and studies should work further than this conflict; starting in the electoral system form and ending in development and building projects. Shaikh Ali Salman stresses that Al Marzooq really proposed number of scenarios about the future developments.

However, Khalil always repeats that he does not want to pursue his work in the political field after the uprising. Meanwhile, Shaikh Ali Salman re-stresses during his interview with “Bahrain Mirror” that Khalil is one of the opposing characters nominated to lead the country.

Threats and Investigation

The military prosecution called Al Marzooq, Shaikh Ali Salman and others to investigate them on the last day of the emergency phase on May 31, 2011. The aim was to fabricate a case against them that stays as an open file in the authority hands to use when needed; however, the file was immediately closed. Khalil was re-called by the public prosecution after his interjection to Al Mayadeen television; however, no lawsuit was issued against him.

As most of the leaders, Khalil was subjected to many threatening accidents; some were through phone calls, text messages and others through twitter. He was also chased by a car; meanwhile, a civilian car still monitors his home, that was robbed a year ago, and monitors his movements until this day.

this initiative amongst others and went forward to revenge and “purge” plans.

It was reported that Al Marzooq told Feltman, “We will not give up.”

Al Marzooq was among the group that access information to the BICI committee and Geneva team (concerned in universal periodic review for Bahrain’s human rights records in human rights council in Geneva). He headed number of groups and committees of specific missions aiming at revealing the opposition point of view and information to the international organization and world governments.

In the society, Khalil heads the foreign affairs committee, and thanks to his wide diplomatic relation, Shaikh Ali Salman stresses that, Al Marzooq was the main link among Al Wefaq and foreign countries’ embassies and played an important role in contacting with diplomatic missions.

He also headed Al Wefaq group that participated in the national dialogue forum called upon by the king in July 2011. He paved the street to the participating opposition’s decision that was fraught with controversy saying in a press conference, “We all know that this is neither a serious dialogue nor a fruitful one. Yet, we wanted to deliver your demands to the whole world starting inside and reaching every spot in the universe,” Al Wefaq boycotted the forum later on upon Al Marzooq’s recommendation to the secretariat.

He was the one who delivered a speech about boycotting the supplementary elections, which was a very important speech after the emergency stage.

Preparing for Political Change and State Building

During that time, Khalil kept on trying to propose some projects and plans that might help in fixing

the status quo. Salman emphasized that he suggested a paper to the ministry of interior about the way to conserve the political assemblies and avoid security clashes “despite all the pressure we are facing, he did not stop

With Feltman in March 15: We will not give up!

According to the BICI report, article 502 “Replying to the arrival of the Gulf’s Cooperation Council Forces, the previous PM vice president and Al Wefaq member; Mr. Khalil Al Marzooq issued a statement that shows his opinion and says that using this force is considered an illegal confront to people’s demands and against the law. He also added that the foreign forces invitation is only seen as a mark that the Bahraini ruling authority has lost its legitimacy and serves as an evidence to prove that it is unable to treat the internal situation which caused it to ask for Gulf assistance.”

After the entrance of the peninsula shield force to curb the protests against the regime, Al Marzooq and his friends in the opposition entered a new phase of political work. Even in the most difficult situations in the country, he with other leaders from Al Wefaq continued their daily meetings in the society headquarter, and they slept in their homes ready for the dawn’s visitors.

Al Marzooq was a spearhead in this stage; the stage that witnessed the political parties continuation to make clear stance regarding the dreadful political and security developments through contacting with diplomatic missions and international organizations, holding press conferences and talking to media.

Contrary to the records and press conferences, Al Marzooq covered tens of briefings with television channels, news agencies and international newspapers...etc. Moreover, he used his twitter account since then, and the most important thing he demanded through a talk with Al Jazeera channel, was asking for international protection to the people.

Al Marzooq showed up too in the opposition meeting with the U.S Under-Secretary-General, Jeffrey Feltman, on March 15, 2011. This meeting resulted in an American initiative agreed upon by the opposition; it included forming a transitional government within 60 days and keeping the protestors in the Pearl Roundabout. It was proposed that this initiative be implemented under regional supervision and US monitor, however, the regime rejected

The crown prince has already issued a historical statement in March 13, 2011 saying that: “we explained that we agreed upon the subject of the dialogue principals; including: a full power parliament, a government that represents people’s will, fair districts, naturalization, monetary and administrative corruption fight, state’s properties and sectarianism treatment.”

The crown’s prince approach was brave, described Al Marzooq, who said that it reveals a real intention for reform.

The peninsula shield force entered Bahrain in March 14, 2011, which as a result entered Bahrain a new stage with announcing state of emergency on the following day. Then, the attack on the Pearl Roundabout uprising started and the repression commenced to reach opposition blocks at all levels.

The crown prince- opposition contacts stopped from that day for a long period.

Later on, in different press conferences, Al Marzooq unveiled some information about those meetings stating that, “in our first week of contact with the crown prince, important foreign diplomatists told us that Saudi forces will enter Bahrain if you don’t finish your agreement with the crown prince and halt the protest. Thus, we answered that you have to stop these forces because this will wide open the Bahraini crisis.”

In another conference, Al Marzooq emphasized that there was a positive relation with the crown’s prince initiative and declared, “the army and not the opposition canceled the crown’s prince initiative, for the later positively reacted with the initiative at that time. However, we stress that there was no real intention for reform and that the crown’s prince brave proposal for the seven-principal initiative was broke off in less than 24 hours.”

Al Marzooq underlines that whoever says the crown’s prince initiative was over and failed is totally wrong.

to that of the audience to bravely clarify Al Wefaq stance regarding the movement” the resigned deputy Ali Al Aswad, states.

Al Marzooq noticed the importance of diverse and disciplined movement, but he expected that the authority won't easily make concessions. Nevertheless, he saw that this movement needs a lot of patience.

The Direct Negotiator

Al Marzooq was nominated as the regime direct negotiator after Al Wefaq secretary general, Shaikh Ali Salman, in negotiations that put the opposition and the Bahraini crown prince, Salman Bin Hamad Al Khalifa, on one table since February 16, 2011 and during the month that witnessed the central uprising in the Pearl Roundabout. The secretary general said, “I met the crown prince several times heading the opposition team, and so did Khalil, he had been received at the same level”

“Khalil believes in the revolution and the real radical reform. He is also opened to dialogue as a way to find out a solution. He sees that the revolution and all the demanding tools should continue, but they have to match each other. No one doubts that changing the uprising into achievements needs conversation and negotiation as well. Khalil is a revolutionist and a negotiator, he emphasizes on the rights and demands that have to be achieved,” Salman talks.

Since the uprising, Al Marzooq has not returned home before dawn, he used to analyze every official stance and thoroughly think about all the developments. “He was optimistic, yet anxious regarding the crown's prince initiative.” The resigned deputy Ali Al Aswad states.

During a press conference, Khalil Al Marooq said, “It's not a secret that Al Wefaq leaders were in adirect contact with the crown prince until March 13, the past, and that his highness sent a delegation too. This contact gave birth to the seven principals, but those who don't want political solution put an end to this initiative.”

In a brief talk to Al Jazeera channel after the first attack on Pearl Roundabout, Al Marzooq re-called for national protection.

The Parliamentary Vice President...On the Pearl's platform

The parliamentary vice president mounts the Pearl's platform in the first uprising days. That was the

exact description of the scene.

The secretary general of Al Wefaq, Shaikh Ali Salman, emphasizes that Khalil's platform mounting was a direct order from the society. "His speech was balanced, for the Roundabout radiance did not change him to be unreal. However, he reacted with people's ambitions and feelings, yet stayed political and always bore in his mind the calculations of the region and the international dimension."

Khalil is very brave in both dimensions, towards the regime and the popular status that demanded to topple the regime. This demand did not convince Al Marzooq, Shaikh Salman says.

Several times Al Marzooq mounted the platform. One of his speeches witnessed an important incident, when one of the crowds, who blamed him for talking about dialogue with the authority under the demand of constitutional monarchy, threw him with a water bottle. "Khalil considered this a point of view difference. This incident did not hinder him from mounting the stage again. He, moreover, did not mention it. He forgives and forgets." Salman says.

"Al Marzooq used to move among the hot youth tents, during the Roundabout first days, where the crowd asked him difficult questions. He used to explain for them the political demands and the concept of constitutional monarchy; the most topics he talked about. He always responded in a good manner to every attack. We were together most of the times, and I watched how he tolerated the most difficult moments when he uttered an opinion opposing

Roundabout.

Once they declared the first uprising martyr, Al Wefaq suspended its membership in the parliament. Sources said that the resigned deputies asked the council to issue a statement that condemns government's acts on 14th February.

Al Marzooq spoke at the end of the uprising's exploder funeral, Ali Mushaima, at Jidhafs: "We do trust that these voices and raised heads would neither resort to violence nor for meeting this violation with any response." He added, "We will not disclaim our demands in a constitutional monarchy and an elected government", although some rejected; claiming that people's screams are calling for "Regime Toppling".

On Thursday, February 17, 2011 and after the bloody massacre, Al Wefaq parliamentary block totally resigned from the council.

Al Marzooq was among who reported against the Ministry of Interior's officials regarding Thursday's massacre. Thus, he issued a private statement mentioning that "the fundamental demand is to dismiss the whole government and establish one of national salvation from new qualified members who are able to inspire confidence among people about real reforms." "The political system radical change demands that people be the real authorities' source and not to restrict authority within one person, one family or entity. It also demands the regime not to exclude, eliminate or tyrannize any."

"One of the officials leaked information about repressing the protest, we, on the other hand, said that no force in Bahrain can return these people to their homes unless officials propose a political roadmap," Al Marzooq said in an announcement to one news agency.

"Being a strategic ally to the biggest country in the world, this country should know what's happening on ground in Bahrain. This is not an invitation for foreign interference, but this unarmed people cannot be left without protection."

After being hosted by Sawsan Al Sha'er for a whole episode in her show (The Last Word) on Bahrain Television, to talk about Al-Wefaq as a political party and about its electoral program before 2010 elections, Khalil Al Marzooq, Al Wefaq leader, became today under the attack of all the official media.

At the moment of the coup uprising and the entrance of the peninsula shield force to Bahrain in the mid of March 2011, most of the people got shocked. Those emergency law's terrible moments made all activists and leaders reserve as much as possible, thus, there were political calculations and calculations of any one worried about himself and his family from what seemed very soon to come revenge.

While all the opposing figures and human rights activists commenced their work gradually in several ways and from several places, there were some who exceeded those calculations, from the beginning, and did not suspend their work under all circumstances, thus their names were always shining. One of these shining names was: the human rights activist Nabeel Rajab, who is still under arrest.

There was also another name, which, not only dared during the terrible moments to declare the uprising and protests continuation and that of the political stance ruling regime and the criticism of the authorities and regime figures, but also exceeded all of that to declare the legitimacy fall of the ruling authority, and demanded an international protection for the Bahrainis!

Thursday's Massacre: Government of National Salvation

On Saturday, February 12, 2011, four days after the parliamentary historical session headed by Al Marzooq, a deputy delegation met the Bahraini king, including Khalil. "the seeker of political reform and political experience development" was presented in the meeting, the newspapers reported. However, Khalil and Al Wefaq found that it was really too late!

Two days after the meeting, the most important event marked Bahrain's contemporary history; February 14th 2011 uprising, started in the Pearl

giving Al Wefaq more official image, in addition to clarifying its diplomatic and political relations inside, more effectively, and outside Bahrain. This is said to be a factor to change the 1990s prevalent way of dealing with opposition on the international level.

The last Session

Due to the absence of the council president Khalifa Al Dhahrani, Marzooq led the last session attended by Al Wefaq in the parliament on February 8, 2011. It was a historic session as all observers said; it was dominated and controlled by 14th February. This was the first step to the opposition joining the uprising, which will be later the only scene on the political aspect.

The session kicked up a row, and the start was when the resigned deputy Abdul Jalil Khalil asked Khalil Marzooq during the session to deliver a speech in the memory of the 10th anniversary of the National Action Charter. Abdul Jalil read a historic speech through which he blamed the political decision makers in the country in hindering the country's political reforms and not making their previous promises. Abdul Jalil also talked about plundering the national council's legislative authority.

Abdul Jalil's speech was a start to the deputies' hot interferences through which they showed their point of views regarding the National Action Charter. His speech, however, prolonged to address the 1990s uprising and its consequences.

The session caused rumors at the level of the regime supporter deputies, and also caused the Bahrain television to temporary stopped broadcasting it. The committee chief Khalifa Al Dhahrani blamed Al Marzooq later and said, "Is this I recommended you?" Khalil, however, refused this blame, answering: "This is my responsibility."

"If Marzooq continued to serve in his position, he would have been the most prominent figure in the parliament". Shaikh Ali Salman mention that, despite Marzooq was an absolute person, he enjoyed a tolerant personality.

The Salafi deputy Jassim Al Saeedi, the president of Al Menbar (Ikhwan) Abdul Latif Al Shaikh and others from different fronts were consisting the legislative committee. Marzooq could direct this committee without disputes. He, nonetheless, lessened its problems to the minimum. His management was effective and fruitful, Salman says.

The Parliament Vice President

Khalil Al Marzooq apologized to nominate himself for the 2010 elections, but due to Shaikh Ali Salman's pressure he accepted. He also received the most sensitive file in front of the crowds: the block achievements.

Despite a lower participation, the front could succeed to occupy 18 parliamentary seats, and have 64% of the electors' votes. Despite Al Wafaq refused to attend the parliamentary opening ceremony and the position distribution session in 2006 claiming that that the electoral district distribution was unjust and came to deliberately prevent it from the majority of the deputy council. However, it was present at the 2010 ceremony to form an important turn in the history of the official opposition political work.

To compensate the president position of the Parliament that Al Wafaq had to get, being the largest block, it was given the first vice president one in the council. Moreover, being an acceptable person to most of the parties, Marzooq's figure helped in deciding the legislative committee, so he was the most prominent nominee for this position. Thus, he was elected to be the first opposing parliamentary vice president.

A close man to Marzooq declare: "During his period in the parliament, he gave an impression to the world about Al Wafaq; a civilized front that can lead the government, and he also placed it in a convincing position to the people."

Shaikh Salman sees the vice president position a weight to the political party and to Al Wafaq as well. Four years after participating in the parliament, this position came to be another factor of destabilizing the political balances and

In 2003, he resigned from Batelco and established a specified company in software development. His political job affected his private business, so it took him no long time to leave his profession and devote himself to social and political work.

Shaikh Salman mentions, “his acceptance to be a candidate for 2006 elections and stability was a bias and fully dedicate himself to political work and people serving.”

Manama 2006: Presiding the Legislative Committee in the Deputy Council

Marzooq had a great ambition to change. He was excited to let the front enter the parliamentary elections trial despite all the expected results.

He faced several obstacles such as Wefaq’s consultative council ratification where some of its members rejected for they did not enough know Khalil, and for the group he was to represent in Manama contained a lot of competences and elites that can compete whether they are from inside Al-Wefaq or outside it.

The district Marzooq was a candidate for, was one of its kind due to the variety of its people in sects, ethics and political views. Despite all of this variety, Marzooq won the majority of voices in the first run and exceeded 12 competitors. Meanwhile, other districts of less importance moved to a second run.

Shaikh Salman says, “He was convincing when he mounted the platform and he was always ready for delivering a speech. He could strongly market himself.”

Marzooq headed the legislative committee, the most important parliamentary committees, and he resisted for 4 years the regime desire to control the committee. Ali Al Aswad the resigned deputy declares, “Marzooq adapted with the authority, thanks to his patience, wisdom, listening and communicating with everyone.”

propose. Where can you find a person such as Khalil in the regime?"

The Prestigious University

"Graduating from a prestigious university, Khalil was a special person who enjoys an administrative style in political work." Shaikh Ali Salman tells about Al Marzooq.

In 1990, Khalil graduated holding a baccalaureus degree in computer sciences from King Fahd University of Petroleum and Minerals, which is classified as the best Arab university and internationally occupies the 94th rank. Khalil was among the first Bahrainis to join this university; he was also among the first Bahrainis to obtain a Certified Information Systems Auditor (CISA) certification. In 1998, Al Marzooq took his master degree in management and information technology from the third largest university in the UK; Sheffield Hallam.

Marzooq's personality academic part played a major role in his political life. "This helped in his management thinking and organizational behavior; in addition, he shined in every file he was responsible for. Among the files he followed were: the electoral rating file before 2006 elections, managing the legislative committee in the deputy council for 4 years and Constitution amendment project that failed on the hand of the committee after the front resignation," the resigned deputy Ali Al Aswad declared.

Marzooq was a witty and convincing spokesman. Some deputies used to surprisingly ask him how he can deliver organized speeches and interjections without papers?!

Marzooq promoted in his positions in Batelco Bahraini Communication Company. He moved from being a systems analyst, then support services director, then a collective system director until he became the director of electronic administration. Khalil has clear achievements in Batelco and he was the first to propose the application of the Intranet technique in the company.



Shaikh Ali Salman: “Marzooq was considered a successful and good choice that can hold part of the responsibility”.

Parliament and political issues.”

Shaikh Ali talks about the arrested leader, Kahlil Al-Marzooq, in way he never talks about anyone. “He is one of the promising youth samples, we need no evidence to prove that, for success was the fruit of his role which caused him internal and external calm. Marzooq was considered a successful and good choice that can hold part of the responsibility.”

If there were difficulties in affecting the process of creating figures in society, no doubt that there are subjective elements to innovate and export political models. In the light of a strategy that works on the long term, the leader Khalil Marzooq will be one the most important innovative political models.

Shaikh Salman adds,” In general, Khalil’s model forms a great challenge to the regime.” He continues, “Khalil exceeds every model the regime may

There were strong indications the he would be arrested, yet he returned to his country to be summoned to investigation and led under protection to Rifaa police station, next to the royal court.

Since his arrest, Marzooq was mistreated. However, the sources reserved to mention details about this mistreatment. Even though he was imprisoned, he looked forward to political benefits in this tough conflict with the ruling regime!

Shaikh Ali Salman's Closed Book

"I got to know Khalil before 1994 - 1995 uprising through meetings in the mosques" Shaikh Ali Salman says in a long conversation with "Bahrain Mirror" about arresting his assistant, Khalil Al Marzooq.

"He always talks about Shaikh Ali, I won't return to Al Khawaja mosque unless Shaikh Ali returns. We did not know who was Shaikh Ali at that time." one of Marzooq's brothers said. However, when Salman returned to pray before people in Al Khawaja mosque in Manama, the capital, Khalil was always his companion and was the one who take him by his car to the mosque.

"The first discussions between us showed that he was of mature and open-minded mentality, a mentality that can be innovative, raises deep questions and open unordinary horizons." Sometimes Friday khutba forms the discussions between Salman and Al Marzooq on their way.

Al Marzooq shared the same parliamentary committee (the legislative committee) with Salman. Being the chief and placing Salman a member in this committee surprised the media, "Shaikh Ali Salman renewed his trust in Al Marzooq through recommendation, for Ali sees him a promising leading project. Marzooq is known as Salman's closed book", Al Wasat newspaper wrote at that time.

"We used to go together to the deputy council on Tuesday and Friday. We also made the most of our way time discussing issues concerning the

Salman if being not present, and welcomes the guests on his behalf. Marzooq also led the negotiating party instead of the Shaikh in several meetings which sat the opposition and the Crown Prince on one table. Moreover, he was the first, after Salman, to mount the protest platform and address the crowds.

In the first session, Khalil was elected a member of the board of directors of Al-Wefaq, and then became a vice president of Al-Wefaq Parliamentary Block and its representative in the highest position it occupied in the parliament. After its resignation from the parliament, Marzooq was named to be Assistant Secretary General, and became responsible for the foreign relations of Al Wefaq.

Khalil was a senior member in making the organization trend and composing its political discourse. In addition, he developed and reviewed the organization's statute. Marzooq holds the important press conferences and he is among the responsible group for issuing statements and preparing discourses, writes and letters related to Al-Wefaq.

The second man in Al- Wefaq National Islamic Society, the largest opposition political force, the private political assistant of Al-Wefaq secretary general, Shaikh Ali Salman, and the closed book of Ali Salman, is now in Riffa police station waiting for the first-time trial of a parliamentary deputy chairman in the country! One paradox is to accuse the second man in a political organization that officially works in the country with all these charges, whereas the organization is still working!

The Last Mission!

The last political mission Marzooq did was traveling to Greece after his famous discourse during which he raised 14th February Coalition flag, after re-putting the Bahraini file on the table of Geneva and the 47-country statement, after the European Union decision against the Bahraini government, after the U.S president, Barack Obama's speech and after the leakage about meetings that put Marzooq and the prince together. (However, sources in political organizations did not verify it.)

«Khalil Al Marzooq» profile: the man who presided the parliament and negotiated the crown prince, in a prison nearby the King's palace

You can't have a real dialogue when parts of the peaceful opposition are in jail”

Barack Obama, the U.S president, May 19, 2011.

Next to the royal court, the former first deputy speaker of the Bahraini Parliament, Khalil Al Marzooq, spends his days isolated in solitary in police station in Riffa; a place which is well known to be under the direct authority of the intelligence and the army.

The man who presided the last session of the Bahraini Parliament before 14 February 2011, topped the opposing party in negotiating the prince, met the US former assistant of Secretary of State Jeffrey Feltman in the most difficult situations, then headed the opposing party in National Dialogue Forum invited by the king, is imprisoned for the first time after 21 years of political work of which some was confidential.

When the deputy chairman; one of potential opposition candidate for government presidency, is being charged with advocating terrorism and inciting to forcibly change the political regime and not to obey the laws, this means that the authorities is openly seeking the nemesis of official opposition and target 64% of electorates whom Marzooq headed the front that represents them.

The Second Man

In the Wefaq board, Marzooq represents the secretary general, Shaikh Ali

according to media reports. These efforts, however, have not necessarily been tied to the crisis in Syria. It's cruel for Al Khalifa to claim a linkage between the so-called Syrian file and the Bahraini file. In making such a claim, Al Khalifa regime hopes to convince some Bahrainis and others in the region that you can't address the "Bahraini file" until the "Syrian file" is taken care of. Why not? Bahraini popular demands for human rights predated the Syrian conflict and would continue beyond it, if no action were taken. European states, including Switzerland, have privately and for quite sometime condemned Bahraini government autocratic and violent policies against the Bahraini majority. The recent human rights declaration signed by 47 states is a continuation of this effort. The two "files" are totally separate, and the Bahraini regime cannot continue to flaunt the international community on this issue with impunity.



Emile Nakhleh: «There is no connection between the Syrian crisis and the Bahraini regime's continued violations of human rights»

BahrainMirror: You nearly deny the possibility of any overlapping between the Syrian and the Bahraini cases. It rather seems unlike the approach adopted by the Bahraini regime, and felt clearly by the opposition parties. Despite the information lately widespread regarding the Swiss efforts to invite the different parties of the Bahraini crisis to secretly negotiate in Geneva, is it possible to have a senario for Bahrain that is similar to the prospective “Geneva 2” for the conflict in Syria?

Nakhleh: What the above answers affirm is that there is no connection between the Syrian crisis and the Bahraini regime's continued violations of human rights and bloody crackdown on Bahraini pro-reform peaceful protesters. Some pro-human rights European governments and groups, including the Swiss, have made valiant and commendable efforts to start a process of genuine dialogue between the Bahraini regime and the opposition, including al-Wifaq. Some meetings have been held away from the limelight,

region. Saudi Arabia, as the main patron of the minority Sunni regime in Bahrain, should realize that continued instability in Bahrain in the long-term does not serve Saudi interests and its regional relations, including with Iran. The Saudi leadership, especially the Interior Minister Muhammad bin Nayef, should impress on Al Khalifa the urgency to reach a reasonable settlement with the opposition. Re-establishing stability in Bahrain based on a partnership between the Bahrain people and Al Khalifa should help Saudi Arabia in its regional diplomacy and in its grand design to break up the Iran-Syria-Hizballah axis, which has been the Saudi nemesis for over three decades.

Bahrain Mirror: Bahrain and Syria became two centers of the Sunni-Shiite conflict. The division of regional axis in the region; the force that support the change in syria is the same that supports the Bahraini regime and vice versa. How would this affect the future of Bahraini settlementen?

Nakhleh: In recent years, two ideological/sectarian arcs have emerged in the Middle East: A Sunni arc led by a coalition of Sunni autocrats including Saudi Arabia and other GCC countries, especially Bahrain and the United Arab Emirates; and a Shia crescent led by Iran, Iraq, and Hizballah. Syria's strategy in joining the decades-old tripartite axis of Iran, Syria, and Hizballah was not about the Sunni-Shia divide in the region. It was always about Syria's perception of its long-term strategic interests as a self-declared key player in the region. When Syria sided with Iran in its war with Iraq over 30 years ago even though the rest of the Arab world supported Iraq, it did not do so for religious or sectarian reasons. Syria had its own ideological, political, and geographic disputes with Iraq. Equally, the Assad regime's current violent response to the Syrian opposition and the killing of thousands of Syrians is not driven by religion but by the regime's ridiculous claim that demands for freedom and democracy in Syria are driven and controlled by "foreign armed terrorists". It's time Al Khalifa and their supporters stop playing the sectarian card as an excuse to maintain their repressive regime.

to the popular demands for political reform, for participation in decision-making, and for an end to the economic and political discrimination against the Shia majority. Demands for social justice in Bahrain, which go back at least five decades, have never been about Shia-Sunni sectarianism. In fact, Sunni pro-reform activists played a central role in the early 1970s calling on the government of Sheikh Isa and his brother, Prime Minister Khalifa, to open up the system, to improve labor conditions and support unionization, and to make the ruling family's economic policy, especially the budget, more transparent. Prominent Bahraini businessmen, most of whom were Sunnis, were critical of the Prime Minister's insistence on getting the lion's share of huge contracts, whether in dealerships or construction. These issues have been part of Bahrain's history since independence and are not in any way related to the current crisis in Syria. It would be disingenuous, and even dishonest, on the part of the regime to link their continued harsh crackdown on the opposition to the Syrian crisis. Even implying that nothing could be done until the dust settles in Syria is a cruel ruse to buy them time and to turn the world's attention away from their on-going serious violations of their people's human rights

Bahrain Mirror: Some think that the settlement in Bahrain, and what the Saudi intervention added became subjected to comprehensive settlement in the region and on the top “the Syrian file”. To what extent do you agree with that?

Nakhleh: It is incorrect to tie a prospective settlement in Bahrain, which has been complicated by the Saudi intervention, to the wider region. The fall of the Tunisian, Egyptian, Yemeni, and Libyan dictators two and a half years ago occurred because their peoples demanded it and was not tied to regional issues. Settling the Syrian conflict or restructuring the regional balance of power between Saudi Arabia and Iran, for example, have nothing to do with the Bahraini people's demands for reform and social justice. The regime's economic and political power grab and the systematic exclusion of a majority of the population from access to high-level jobs, including in the military, security services, and institutions of higher learning should be addressed within Bahrain regardless of what is going on in the wider

Emile Nakhleh: Misconceptions about Bahrain

Does the Bahraini solution now depend on settling the unsolved regional files? This is one of the raised questions, as a conclusion, since the Saudi interfered to suppress a central sit-in in the capital Al-Manama in 2011 and as a prediction to the Syrian crisis consequences that bring the possibility of re-structuring balances in the region between Saudi Arabia and Iran

But Emile Nakhleh the professor in “New Mexico” university and a former CIA intelligence officer who had already penned a book about the political development in Bahrain offered a totally different approach. He said “the files are totally separated” and he says in a meeting with “Bahrain Mirror” that “Al- Khalifa regime hopes to convince the Bahraini and others in the region through his claims that he cannot resolve the Bahraini file unless the Syrian file is addressed.” But, according to him, this is not right. How does that come?

Following are excerpts from a dialogue with him to shed the light on this point of view

Bahrain Mirror: Does the continuation of Syrian crisis or resolving it, even by military strike, affect the potential settlement in Bahrain?

Emile Nakhleh: The Syrian crisis and its resolution, whether or not as a result of a military strike, should not directly affect the possibility of a settlement of the on-going crisis in Bahrain. The essence of the situation in Bahrain boils down to the refusal of the Sunni minority Al Khalifa regime to respond

everything. The dictator finds himself besieged in 2013, thus he resorts to the history field written by his tribe. He wants to affirm that he owns the historical right in controlling this country, however, quickly comes the reply: everything in this land had been before you; it's historical mosques, ancient families, deceased people, saved documents, and religious leaders' biographies, books and manuscripts. They are all found in Bahrain, they know nothing about the place they come from, and neither does its soil know a place before becoming Awal's [old name of Bahrain] soil.

Bahrainis do not celebrate a date of reaching this land; they are deeply rooted in Bahrain. The 230 years of the ruling family can never beat the Bahraini's roots in this land.

In 2011, the Barbabaghy [a mosque name] was just a mosque but it turned to be an icon for identity, a battle field and a scope of recognition. It has become a proof against the stranger, conqueror and newcomer and a 400 years of proof against 230 years of occupation.

Opening the history, regardless its tragic incidents, verifies that this struggle is not only for making a living, but for recognition and dignity.

The revolution is three years old now. Its outcomes were: increasing number of human rights violations records, international condemnations record by the organizations, countries rising against the authority and accumulating lessons resulting from the Bahrainis peaceful struggle. This year harvested more than 50 reports covering all the revolution's activities; local and international. These reports, however, monitor the regime's acts towards these activities.

As in previous years, we will publish the articles of The Fields Outcomes 2013 during the coming 10 days. We will also provide you a printed copy as well as a PDF downloadable one.

Bahrain Mirror's Editorial Board.

« Preamble »

*Our names: branching leaves of divine speech,
birds that soar higher than a gun.
You who come from beyond the sea, bent on war,
don't cut down the tree of our names,
don't gallop your blazing horses across
the open plains.*

Mahmoud Darwish (An Arab Poet)

The king added a new battle field to his dictator regime; he added the history fields where the legitimacy, identity and recognition. The king wanted them this way; he wanted to change the battle from a field of conflict to a field on enmity, and from a field of political conflict to a one of identity belligerency.

In February 2013, he launched his military museum which dates the military history of the tribe. Moreover, he, in December 2013, gave an obvious meaning to this museum's purpose. It is a 1783 archive, i.e the archive of raiding and submission and non-recognition of the defeated. Within the above mentioned period, he visited in May the colonist country to tell them, "Did anyone ask you to leave?" You did not colonize Bahrain; you were our friends, the conqueror friends. In February, he inaugurated his first festivals to celebrate the 200th anniversary for the British colonization, considering it a date of gratefulness and thankfulness and not a date of control and mastery.

The 2011 - 2012 Bahraini's peaceful struggle uncovered the entire faces of the authority except that of barbarian impudence. The battle was, fair political demands and craving for freedom versus dictatorship that engrosses

الساحات حصاد 2013

إنها السنة الثالثة من عمر الثورة، وعمر حصاها، سجل انتهاكات حقوق الإنسان يتضاعف في حصا السلطة، وسجل الإدانات الدولية من قبل المنظمات والدول يزداد ضد السلطة، وسجل تجربة النضال السلمي لشعب البحرين تتراكم دروسه. في حصا هذا العام ما يفوق 50 تقريراً كتبت بمهنية عالية، وهي تغطي جميع نشاطات الثورة المحلية والدولية، كما ترصد تحرك السلطة ضد هذه النشاطات.



@bahrainmirror
bahrainmirror.com



ISBN 978-9953-0-2919-1



9 789953 029191 >

English Section